



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



الرمضان
عليكم يا صابرين

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir

شرح شافية ابن حاجب

المشهور
بكمال

تأليف

محمد الشهير بكمال الدين بن محمد

الشهير بعماد الدين الفسوي

سعدى محمودى هورالعالي



إخراج، تعليق وتعليق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح شافية ابن حاجب المشهور : بكمال

كاتب:

محمد الشهير بكمال الدين بن محمد الشهير بمعين الدين
الفسوى

نشرت فى الطباعة:

نشرا حسان

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٣	شرح شافيه ابن حاجب المشهور : بكمال
١٣	اشاره
١٤	[مقدمه المحقق]
١٤	اشاره
١٤	بين يدى هذا الكتاب
١٦	منهج العمل على الكتاب
١٧	صاحب المتن فى سطور
١٨	نبذه عن الشارح
٢٤	المصادر والمراجع
٣١	مقدمه
٣٢	اشاره
٣٦	[تعريف علم الصرف]
٤٠	[أصول الأبنيه]
٤٧	أحكام القلب
٤٧	اشاره
٤٧	[علامات القلب]
٥٤	الحذف
٥٥	الصحيح والمعتل
٥٥	اشاره
٥٥	[أنواع المعتل]
٥٧	[تقسيم آخر للأبنيه]
٥٧	اشاره
٥٨	[أبنيه الاسم الثلاثى المجزء]

- ٦٤ [أبنيه الاسم الرباعي المجرد]
- ٦٥ [أبنيه الاسم الخماسي المجرد]
- ٦٦ [أبنيه المزيد]
- ٦٦ ١ - الثلاثي والرباعي
- ٦٦ ٢ - الخماسي
- ٦٨ [دواعي أحوال الأبنية]
- ٦٩ [أبنيه الفعل الماضي الثلاثي]
- ٦٩ اشاره
- ٦٩ [١ - الثلاثي المجرد]
- ٧٠ [٢ - الثلاثي المزيد]
- ٧٤ [معاني هيئات الأفعال]
- ٧٤ اشاره
- ٧٦ [أفعال الاعراض]
- ٧٦ [أفعال الطبائع]
- ٨٠ [معاني الأفعال]
- ٨٠ ١ - معاني «أفعل»
- ٨٢ ٢ - معاني «فعل»
- ٨٤ ٣ - معاني «فاعل»
- ٨٦ ٤ - معاني «تفاعل»
- ٨٧ ٥ - معاني «تفعل»
- ٨٩ ٦ - معاني «أنفعل»
- ٨٩ ٧ - معاني «إفعل»
- ٩٠ ٨ - معاني «إستفعل»
- ٩١ [أبنيه الماضي - الرباعي]
- ٩١ ١ - الرباعي المجرد
- ٩٢ ٢ - الرباعي المزيد فيه

- ٩٢ [أبنية المضارع]
- ٩٢ [أبنية من الماضي الثلاثي]
- ٩٢ اشارة
- ٩٢ ١ - المجرد
- ٩٨ ٢ - المزيد
- ١٠١ [أبنية الصفه المشبهه]
- ١٠٤ أبنية المصادر الثلاثيه
- ١٠٤ [١ - المجرد]
- ١٠٨ [٢ - الثلاثي المزيد فيه والزباعي]
- ١١٢ أبنية المصدر الميمي
- ١١٥ [أبنية الزباعي المجرد]
- ١١٦ بناء اسم المره والنوع
- ١١٨ أبنية أسماء الزمان والمكان
- ١٢٣ أبنية اسم الآله
- ١٢٥ أحكام التصغير
- ١٢٥ اشارة
- ١٥٢ [تصغير الجمع]
- ١٥٥ [تصغير الترخيم]
- ١٥٧ [تصغير المبنيات]
- ١٥٩ [تصغير الضمائر ونحوها]
- ١٦١ أحكام المنسوب
- ١٦١ اشارة
- ١٧٤ [النسب لما آخره ياء]
- ١٧٦ [النسب لما فى آخره الياء والواو الساكن ما قبلهما]
- ١٧٧ [النسبه لما آخر ياء من قبلها حرف عله]
- ١٧٨ [النسبه لما آخره همزه قبلها ألف]

- ١٨٠ [النسبه لما آخره واو أو ياء قبلهما ألف]
- ١٨١ [النسبه إلى ما جاء على حرفين]
- ١٨٩ [النسبه للمركّب]
- ١٩٠ [النسبه إلى المركّب الاضافي]
- ١٩٢ [النسبه إلى الجمع]
- ١٩٣ [شواذ التسب]
- ١٩٤ [النسبه بغير الياء]
- ١٩٨ [أبنيه جمع التكسير]
- ١٩٨ [اشاره]
- ١٩٨ [اجمع الثلاثي المذكر - المجزء -]
- ٢٠٦ [اجمع الثلاثي المؤنث]
- ٢٠٩ [ابعض أحكام المؤنث]
- ٢١٣ [اجمع المؤنث السماعي]
- ٢١٤ [اجمع الصفه من الثلاثي]
- ٢١٧ [الصفات تجمع جمع التصحيح]
- ٢١٨ [اجمع المزيد منه]
- ٢٢٧ [اجمع فاعل الاسم]
- ٢٢٨ [اجمع فاعل الصفه]
- ٢٣٠ [اجمع ما آخره ألف التأنيث]
- ٢٣٤ [اجمع «أفعل» اسما وصفه]
- ٢٣٧ [اجمع «فعلان» اسما وصفه]
- ٢٣٨ [اجمع سائر الصفات]
- ٢٤٠ [أبنيه الجمع من الرباعي]
- ٢٤٢ [اجمع الخماسي]
- ٢٤٢ [اسم الجنس]
- ٢٤٤ [اسم الجمع]

- ٢٤٥ [شواذ الجمع]
- ٢٤٦ [جمع الجمع]
- ٢٤٧ التقاء الساكنين
- ٢٤٧ أحكام الابتداء
- ٢٤٧ اشاره
- ٢٤٧ [همزه الوصل]
- ٢٧٥ أحكام الوقف
- ٢٩٩ أحكام المقصور والممدود
- ٣٠٥ أحكام ذى الزيادة
- ٣٠٥ ١ - حروف الزيادة
- ٣٠٦ ٢ - معنى الإلحاق
- ٣٠٩ ٣ - طرق معرفه الحرف الزائد
- ٣٠٩ اشاره
- ٣١٠ ١ - الاشتقاق المحقق
- ٣٣٣ ٢ - عدم النظر
- ٣٤٠ ٣ - غلبه الزيادة
- ٣٤٠ اشاره
- ٣٤١ [تعيين الزائد فى التضعيف]
- ٣٤٢ [اموارد جواز التضعيف وعدمه]
- ٣٥٦ [تعدد غلبه الزيادة]
- ٣٦٧ الإماله
- ٣٦٧ [١ - تعريف الإماله]
- ٣٦٧ [٢ - أسباب الإماله]
- ٣٧٣ [٣ - موانع الاماله]
- ٣٧٩ [٤ - إماله الحروف]
- ٣٧٩ اشاره

- ٣٨١ [إمالة الفتحة منفردة]
- ٣٨٣ تخفيف الهمزة
- ٣٨٣ اشاره
- ٣٨٤ [تخفيف الهمزة الساكنة]
- ٣٨٥ [مبحث المتحركة]
- ٤٠١ [تخفيف الهمزتين المجتمعتين]
- ٤١٢ أحكام الإعلال
- ٤١٢ اشاره
- ٤١٧ [١ - إعلال الفاء]
- ٤١٧ اشاره
- ٤٢٠ [حذف الواو والياء فائين]
- ٤٢٤ [٢ - إعلال العين]
- ٤٢٤ اشاره
- ٤٢٨ [تصحیح العين إذا اعتلت اللّام]
- ٤٣٣ [بعض ما لا يعمل من الصيغ]
- ٤٣٩ [إعلال الواو والياء همزه]
- ٤٤٣ [حكم الياء إذا كانت عينا «لفعلی»]
- ٤٤٤ [حكم الواو المكسور ما قبلها عينا]
- ٤٥٠ [قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء]
- ٤٥٣ [الإعلال بالنقل]
- ٤٤٣ [٣ - إعلال اللّام]
- ٤٤٣ اشاره
- ٤٤٥ [قلب الواو ياء وهي لام]
- ٤٤٩ [قلب الواو والياء همزه طرفاً]
- ٤٧١ [قلب الياء واوا والواو ياء في الناقص]
- ٤٧٣ [قلب الياء ألفاً والهمزة ياء]

٤٧٦ [اسكان الواو والياء]
٤٨٠ [حذف الواو والياء لامين]
٤٨١ [حذف اللام سماعا]
٤٨٢ مبحث الإبدال
٤٨٢ اشاره
٤٨٤ [حروف الابدال]
٤٨٤ اشاره
٤٨٦ ١- [مواطن ابدال الهمزه]
٤٨٨ ٢- [مواطن ابدال الألف]
٤٨٩ ٣- [ابدال الياء]
٤٩٣ ٤- [إبدال الواو]
٤٩٤ ٥- [إبدال الميم]
٤٩٦ ٦- [إبدال النون]
٤٩٦ ٧- [إبدال التاء]
٤٩٨ ٨- [إبدال الهاء]
٥٠١ ٩- [إبدال اللام]
٥٠٢ ١٠- [إبدال الطاء]
٥٠٢ ١١- [إبدال الدال]
٥٠٣ ١٢- [إبدال الجيم]
٥٠٥ ١٣- [إبدال الصاد]
٥٠٥ ١٤- [إبدال الزاي]
٥٠٨ أحكام الإدغام
٥٠٨ اشاره
٥٠٩ [١ - إدغام المثليين]
٥٠٩ اشاره
٥١٤ [موارد امتناع الادغام]

٥١٨	[٢ - إدغام المتقاربين]
٥١٨	[مخارج الحروف]
٥٢٢	[مخارج الحروف الفرعية]
٥٢٥	[صفات الحروف]
٥٣١	[طريق إدغام المتقاربين]
٥٣٣	[امتناع إدغام المتقاربين]
٥٣٤	[امتناع إدغام المتقاربين لأجل صفة الحرف]
٥٣٨	[إدغام حروف الحلق]
٥٣٩	[إدغام غير الحلق]
٥٤٠	[إدغام اللام المعرّفه]
٥٤١	[إدغام النون]
٥٤٥	[إدغام تاء الافتعال]
٥٥٠	[تاء مضارع تفعل وتفاعل]
٥٥٤	الحذف
٥٥٩	مسائل التمرين
٥٧٩	الخط
٦١٠	فهرست الموضوعات
٦٢٤	تعريف مركز

شرح شافیه ابن حاجب المشهور : بکمال

اشاره

سرشناسه : فسوی فارسی، محمد بن محمد، - ۱۳۴۱ق.

عنوان قراردادی : الشافیه .شرح

عنوان و نام پدیدآور : شرح شافیه ابن حاجب المشهور: بکمال/ تالیف محمدالشهیر بکمال الدین بن محمد الشهیر بمعین الدین الفسوی؛ اخراج، تحقیق و تعلیق سعدی محمودی هورامانی.

مشخصات نشر : تهران : نشر احسان، ۱۴۲۳ق. = ۲۰۰۲م. = ۱۳۸۱.

مشخصات ظاهری : ۵۸۴ صفحه

شابک : ۳۵۰۰۰ ریال ۹۶۴-۳۵۶-۰۵۰-۳ : ۷۰۰۰۰ ریال : چاپ سوم ۹۷۸-۹۶۴-۳۵۶-۴۵۷-۵ :

یادداشت : عربی.

یادداشت : چاپ دوم.

یادداشت : چاپ سوم : ۱۴۳۱ق. = ۲۰۱۰م. = ۱۳۸۸.

موضوع : ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۶۴۶ - ۵۷۰ق. الشافیه -- نقد و تفسیر

موضوع : زبان عربی -- صرف

شناسه افزوده : محمودی، سعدی، ۱۳۵۳ -

شناسه افزوده : ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۶۴۶ - ۵۷۰ق. الشافیه. شرح

رده بندی کنگره : PJ۶۱۳۱/الف ۲ش ۲۰۲۱۷ ۱۳۸۶

رده بندی دیویی : ۴۹۲/۷۵

شماره کتابشناسی ملی : م ۸۰-۲۱۴۶۱

توضیح : «شرح شافیه ابن حاجب المشهور بکمال»، اثر محمد کمال الدین بن محمد معروف به معین الدین فسوی، شرح مزجی کتاب شافیه ابن حاجب می باشد که به زبان عربی و در قرن دوازدهم هجری، نوشته شده و با تحقیق و تعلیقات سعدی

محمودی هورمانی، در سال ۱۳۷۷ ش، عرضه گردیده است.

کتاب شافیه که به زبان عربی نوشته شده است، با تعریف «علم صرف» آغاز می شود، سپس مباحث دیگری در حوزه علم صرف با موضوعاتی از این دست تشریح می گردد: صحیح و معتل، معانی افعال، ساختمان فصل ها، صفت مشبیه، مصادر ثلاثی و رباعی، اسم های زمان و مکان، احکام تصغیر، احکام منسوب، جمع مکسر، احکام اعلال، مبحث ابدال و احکام ادغام. شارح کتاب شافیه نیز کوشیده است تا مطالب اصلی کتاب را با مثال ها و شواهد متعدد، شرح و تفسیر نماید.

ص: ۱

[مقدمه المحقق]

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

بین یدی هذا الكتاب

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى دعاه الحق وقاده الخير يا حسان إلى يوم الدين.

وَأما بعد،

تعد مقدمه العلامة المعروف بابن الحاجب الكردي - المسماه بالشافيه التي جمع فيها خلاصه فن الصرف في أوراق قليلة - من أفضل المتون في هذا الفن، وقد اهتم بها العلماء بالشرح والتعليق عليها ما بين مطول ومختصر ومتوسط، وأفضل هذه الشروح هو شرح رضى الدين (1)، وهذا الشرح الذى بين أيدينا من شروح هذه المقدمه لم يطبع - فيما نعلم - حتى الآن، وهو شرح نفيس موسوم «بالكمال» هو اسم اشتهر به مؤلفه محمد الشهير بكمال الدين، ومعروف في كردستان لدى علمائه وطلابه وان كان شارحه من الفرس.

وقد اهتم بهذا الشرح علماء الكرد وطلابه بالتعليق والتوضيح عليه، ومنهم من حفظه كله «كان ذلك في مدرسه بياره الدينيه بكردستان العراق»، ومنهم من قال فيه:

كسب كمال كن كه عزيز جهان شوى***كس بى كمال و علم نيرزد به نيم جو

ص: ۵

۱- وقد طبع هذا الشرح - رضى الدين - لأول مره بصوره محققه عام ۱۹۷۵م في بيروت وأعيد طبعه في إيران حوالى عام ۱۳۶۳

ويوجد من هذا الشرح في كردستان نسخ مخطوطه كثيره، وكان لدى منها ثلاث نسخ مخطوطه للتحقيق والإخراج والمطابقه بصوره مضبوطه، وعلى طرفى صفحاته عدده حواشى لعلماء الكرد كالعلاّمه الملا- على القزليجى والملا- جامى الجورى ، وابن الحاج وغيرهم - رحمهم الله - وما استغنيت عنها لتوضيح وإخراج الكتاب مستفيدة من تعليقاتهم وتقاريرهم.

ولا يزال هذا الشرح يعرفه طلاب العلوم الدينيه فى كردستان، ويستفيدون منه بصوره مخطوطه ويهتمون به، ولهذا رأى بعض الخبيرين إخراجَه وطبعه لمزيد الفائده ولشمولها.

وإذ وكّل إلى أمر كتابته ومراجعتَه لم أعزم على تحقيقه ومقابله نسخه لأنّ لذلك أهله ورجاله وهذا ما ليس فى وسعى بل الغرض إخراجَه بصوره تليق به، ولست ادعى إكمال «الكمال»، فإن يكن هذا العمل شافياً بما قصدنا مؤدياً الغرض كان ذلك أملاً وان تكن الأخرى فهذا جهد المقلّ «لا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْساً إِلاًّ وَوَسْعَهَا».

وهذا الشرح ربّما توجد فيه مميزات تجعله جديراً بأن يهتمّ به بطبعه وإخراجَه والتعليق عليه ، وبأن يستفاد منه فى مجال الدراسه فى كافه مدارس العلوم الشرعيه .

وأهمّها - فى أعلم :-

١- كثره الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، وأحياناً بالأحاديث النبويه .

٢- كثره الاستشهاد بالشواهد الشعريه.

٣- الوسطيه، بمعنى انه ليس بالمختصر كالشرح النظام، ولا بالمطول كشرح رضى الدين - أى هو بين هذا وذاك - وخير الأمور أوسطها.

٤- مزج الشرح بالمتن كالشرح النظام وغيره، وهذا أرجح الأساليب فى تبين المتون وإن كان من جهه أخرى أصعب من غيره.

٥- اهتمامه ببيان المعانى اللغويه وبيان لفظ الكلمه وتشكيلها، فقلّما تمر عليه كلمه إلا- ويبين معناها اضافه إلى بيان المعانى الشعريه أحياناً.

ص: ٦

على الرغم من قلة المراجع لتحقيق الكتاب بصورة كامله قمت:

- ١- بترتيب الكتاب بعناوين لرؤوس المطالب.
- ٢- بجعل المتن بين قوسين ()، والآيات بين ()، ورؤوس المطالب بين المعكوفين []، والموازن الصرفيه بين (٠).
- ٣- بتخريج الآيات القرآنيه الكريمه، والأحاديث النبويه الشريفه على قَلته.
- ٤ - بتصحيح ألفاظ الكتاب بمقابله النسخ التي معنا.
- ٥- بتوضيح المعانى اللغويه للكلمات التي قد يخفى معناها على القارئ.
- ٦- ببيان وتوضيح معنى الشاهد ولغته بصورة مختصره فيا لا بد منه لبيان مفردات الشاهد ومعناه ، وعزونا الشعر إلى قائله ان كان منسوباً معتمداً على كتب أهل هذا الفن.
- ٧- اعتمدت في تصحيح المتن والساقط منه وفي بيان أن الكلمه من المتن أو الشرح على شرحى الرضى والنظام.
- ٨- وما استغنيت من الحواشى لعلماء الكرد على طرفى الصفحات في الشرح مستفيداً من تعليقاتهم.
- وفي بعض المواضع كتبت وجمعت بعض الأبيات التي كانت ضمن الحواشى الملا على القزلي (رحمه الله) أداءً لحق له علينا نحن معشر الطلاب.
- ٩- رأيت من الخير ان نقدم الشرح بترجمتين للماتن والشارح.
- ١٠- وأخيراً أرجو من الأساتذه الكبار وأهل الاختصاص أن يتفضلوا علىّ بكل ملاحظه تظهر لهم على الكتاب ، شاكرًا لهم ذلك.

سعدى محمودى هورامانى

مريوان ٢٥ / ٩ / ١٣٧٧ ه.ش

ص: ٧

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس، الفقيه المالكي، المعروف بابن حاجب الملقب بجمال الدين، كان والده الأمير عز الدين موسك من بيك الصلاحى وكان كردياً. [ويقال : أنّ أباه كان من أهل مريوان بكردستان الإيران من قريه «موسك» قرب مدينه مريوان].

واشتغل ولده أبو عمر المذكور بالقاهره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك (رحمه الله)، ثم بالعربيه ، ثم بالقراءات ، وبرع فى علومها وأتقنها غاية الإتقان، ثم انتقل إلى دمشق ودرس بجامعةها فى زاويه المالكيه ، و تبخر فى الفنون وكان الأغلب عليه علم العربيه.

وصنّف مختصراً فى مذهبه، ومقدمه وجيزه فى النحو وسّمّاها «الكافيه» وأخرى مثلها فى الصرف وسّمّاها «الشافيه» وشرح المقدمتين، وصنّف فى أصول الفقه، وكلّ تصانيفه فى نهايه الحسن، وخالف النحاه فى مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها.

وكان من أحسن خلق الله ذهنًا ، ثم عاد إلى القاهره وأقام بها، ثم انتقل إلى الإسكندريه للإقامه بها فلم تطل مدته هناك. وتوفى ضاحى نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنه ست وأربعين وستمائه. ودفن خارج باب البحر بتربه الشيخ صالح ابن أبى سامه.

وكان مولده فى آخر سنه سبعين وخمسائه ب (أسنا) - رحمه الله تعالى -، وأسنا بليده من أعمال القوصيه بالصعيد الأعلى من مصر. (١)

ص: ٨

١- علمائنا فى خدمه العلم والدين لملا عبدالكريم المدرّس. نقلًا عن وفيات الأعيان لابن خلكان الكردى .

هو ميرزا كمال الدين محمد بن معين الدين الفارسي الشيرازي (الفسائي) (١) الأصفهاني (٢) المشهور بميرزا كمالا (٣)، و ميرزا كمال الدين (٤) من علماء الإماميه في القرن الهجري الثاني عشر، وصهر الملا محمد تقي المجلسي الأول، وصاحب يد بيضاء في الفقه والتفسير، وأديب فاضل.

من خلال الآثار والتواريخ وأقوال الطلبة والعلماء الذين عاصروا ميرزا كمال الدين، يتضح بأنه كان من أشهر فضلاء عصره (٥)، وأستاذاً وباحثاً ورعاً (٦) وعالمًا حاذقاً (٧)، وشيخاً محققاً (٨)، وأديباً مفوهاً (٩).

ولكنه لم تتوفر أي معلومات حول تفاصيل حياه ميرزا كمال الدين و مسانيدہ

ص: ٩

- ١- روضات الجنات، ج ٦، ص ٣٢٥.
- ٢- ريحانه الأدب، ج ٦، ص ٦٣.
- ٣- روضات الجنات، ج ٦، ص ٣٢٥.
- ٤- مفاخر الاسلام، ج ٨، ص ٣٥٥.
- ٥- روضات الجنات، ج ٦، ص ٣٢٥.
- ٦- مفاخر الاسلام، ج ٨، ص ٣٥٥.
- ٧- المصدر السابق، ص ٣٥٦.
- ٨- طبقات أعلام الشيعة، ص ٦١٨.
- ٩- المصدر السابق.

الروائيه وإجازاته (١)، إلا أنه أشير في تاريخ فاضل الهندي (٢) إلى شخص باسم ميزا ابراهيم القاضي، تتلمذ على يد العلامة كمال الدين الفسائي (٣). وذكر العلامة النوري في كتابه «الفيض القدسي» عن إجازة السيد محمد باقر هزار جريبي، والتي منحها للعلامة بحر العلوم، حيث ينقل عن استاذة الحاج الشيخ محمد بواسطه واحده بأنه كُتِبَ في إجازته: «ولولدى العزيز أن يروى بهذه أسانيد وغيرها والتي قرأتها عن أستاذي المحقق المتقى العلامة ميرزا كمال الدين محمد بن معين الفسوي الفارسي من التفسير وغيره» (٤).

وأيضاً يمكن من خلال البحث في أقوال المحققين والعلماء المشهورين، الإشارة إلى عالمين وهما: محمد زمان الكاشاني (٥) و محمد رضی ابن ميرزا محمد مسیح طيب (٦)، اللذان تتلمذا على يد العلامة الفسائي. ويذكر أنّ محمد رضی تمكن من قراءة كتاب «مطول التفتازاني» في درس الأستاذ العلامة الفسائي، وقد أئيد الأستاذ هذا الكتاب من خلال التوقيع على إنهاء الدرسة، وهذا الكتاب موجود حالياً في المكتبة الوطنية الايرانية تحت رقم (٤٢١٧٠) (٧).

المحدث النيشابوري يقول: كان العلامة الفسائي من أجل المشايخ، وكان يروى

ص: ١٠

-
- ١- روضات الجنات، ج ٦، ص ٣٢٥
 - ٢- بهاء الدين محمد بن تاج الدين حسن بن محمد الأصفهاني، المشهور بفاضل الهندي، من علماء أواخر عهد الصفويه، وكان أستاذاً بارزاً في العلوم الرسميه والحكمه والفنون الدينيه. وُلِدَ عام ١٠٦٢ هجريه، وقضى فتره الطفوله في الهند، ولذلك سُمي بالهندي، روضات الجنات، ج ٧، ص ٣٥٧.
 - ٣- روضات الجنات، ج ٦، ص ٣٢٥
 - ٤- مفاخر الاسلام، ج ٨، ص ٣٥٥
 - ٥- طبقات أعلام الشيعة، ص ٦١٨.
 - ٦- المصدر السابق.
 - ٧- المصدر السابق.

عن نجيب الدين محمد السراوى، وروى عنه نور الدين على السراوى. (١)

هو الصهر الرابع (٢) للعلامة المجلسى الأول، وزوج إحدى بناته (٣)، ولكنه كان غريباً بين أصهار العلامة المجلسى، حيث لم يتم التطرق إلى سيرته الذاتية حتى فى المصادر الرئيسية، رغم أنه كان من فطاحل العلماء، إنه كان قوياً فى الأدب (٤).

وهو كسائر العلماء والفضلاء الذين عاصروه، كان كاتباً، فبالإضافة إلى التدريس وتربيته التلاميذ، اشتغل بالتأليف والتصنيف وشرح الآثار، ومن خلال ما جاء فى التواريخ، فإنّ العلامة كانت له الآثار والتأليفات التالية :

١- شرح تائيه دعبل الخزاعى، تم تأليفه عام ١١٠٣ هجرى (٥)، و تمّ طبعه فى طهران عام ١٣٠٨ هجرى شمسى (٦).

٢- شرح شواهد المطول، الذى كان يدرّسه لتلميذه محمد رضى بن ميرزا مسيح طيب على الظاهر ووقع عليه.

٣- شرح قصيده عينه الحميرى (٧).

٤- بياض الكمالى، الذى يشمل أبحاث متنوعه فى الرجال والتاريخ (٨). وهذه المجموعه القيمه التى كتبها المؤلف بخطه كوصيه لبعض أبنائه، أو أحد تلاميذه أو

ص: ١١

١- روضات الجنات، ج ٦، ص ٣٢٦.

٢- أصهاره الثلاثة الباقيين حسب سنه الوفاه، هم: الملا- محمد صالح المازندراني، الملا محمد على الاسترابادى، الملا ميرزا الشيروانى، مفاخر الاسلام، ج ٨، ص ٣٤٣-٣٤٧

٣- الذريعه، ج ٣، ص ١٧٠.

٤- مفاخر الاسلام، ج ٨، ص ٣٥٥.

٥- ريحانه الأدب، ج ٦، ص ٦٣.

٦- طبقات أعلام الشيعة، ص ٦١٨.

٧- المصدر السابق، ص ٦١٩.

٨- ريحانه الادب، ج ٦، ص ٦٣.

أصدقائه، وذلك لأن أكثر ما جاء فيه من عناوين وفوائد، على شكل خطابٍ لمخاطبٍ واحد. فمثلاً يقول: «يجب أن تقرأ الكتاب ... الذى كتبه الكاتب ... فى الموضوع... والموجود لدى فلان»، أو يقول: «يجب أن تولى فى الموضوع الفلانى». وقد ألف هذا الكتاب فى حياه العلامة المجلسى والسيد مير علاء الدين الكلستانه، وذلك لأنه يذكر العلامة المجلسى فيه بهذا التعبير «مولانا حفظه الله ورعاه!»، وقد جعل الكتاب فى أكثر من ألف بيت ، وقد رأيت هذا الكتاب فى مكتبه السيد محمد على هبه الدين الشهرستانى (١).

٥- شرح كافيه ابن الحاجب (٢).

٦- شرح شافيه ابن حاجب: حيث ألف كتابين منفصلين يشرح فيها شافيه ابن حاجب. تسمى أحدهما «العجاله» وألفه عام ١١٠٨، والكتاب الثانى «القيود الوافيه»، ويختلف إلى حد ما مع الكتاب الأول (٣).

يبدأ هذا الشرح بجمله «الحمد لله المنعوت بكمال الجلال والجبروت...»، وكتبه فى مدينه أحمد آباد فى الهند، وفرغ من كتابته وتأليفه فى الثالث والعشرين من جمادى الأولى عام ١١١٨ (٤). ولكن يا للأسف، ليست لدينا ما يؤيد يوم بدء شروعه بالتأليف. ويعود تاريخ النسخه الموجوده فى مكتبه المولا محمد على الخوانسارى إلى عام ١١٢٢ (٥).

ص: ١٢

-
- ١- الذريعه، ج ٣، ص ١٧٠.
 - ٢- جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبى بكر النحوى المعروف (٤٤٦-٥٧٠)، وهو ايرانى الأصل وكردى القوميه، وُلد فى مصر، وله تأليفات فى النحو والصرف والفقه والأصول. قاموس دهخدا، الطبعة القديمه، ج ١، قاموس المعين، الأعلام، ج ٥، دائره المعارف الاسلاميه الكبيره، ج ٦، ص ٢٩٦ - ٢٩٩.
 - ٣- طبقات أعلام الشيعه، ص ٦١٩.
 - ٤- الذريعه، ج ١٧، ص ٢٢٧.
 - ٥- المصدر السابق .

يقول الشيخ آغا بزرك الطهراني أيضا في كتاب طبقات أعلام الشيعة: «لقد رأيت حاشيه حبيب الله المشهور ميرزا جان الشيرازي مكتوباً بخط ميرزا كمال علي شرح مختصر العضدي. ونسخه هذا الكتاب موجوده ضمن ممتلكات الحاج علي محمد نجف آبادي، وكذلك رأيت بعض ممتلكاته وخاتمه الذي حُكَّت عليه العبارة التاليه (أَغْنَا يَا مَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ وَالْكَمَالُ)» (١).

فيما مضى تكلمنا عن الإبهام الموجود في حياه الأستاذ، وغربته العجيبه ، والآن يجب أن نعرف بأن سلاله ميرزا كمال الدين تعرّضوا لنفس الغربه التي تعرّض لها الأستاذ، وعلى العكس باقى أصهار العلامه المجلسي.

وذكر ميرزا حيدر علي المجلسي، المتوفى عام ١٢١٤، في ختام رسالته التي كتبها عام ١١٩٤، وعندما يتطرق إلى أحفاد العلامه المجلسي الأول من بناته الأربعه يقول: «ولم يبقَ أحد من أبناء ميرزا كمال الفسائي، وفي حال وجود أحدهم فلا علم لي بذلك».

السيد أحمد البهبهاني حفيد العلامه المجلسي الأول من ابنته آمنه بيكم، وكذلك الملا محمد صالح المازندراني الذي ألف كتاب «مرآه الأحوال» في الهند عام ١٢٢٠ وأنته عام ١٢٢٥، يقول فيه: «وأما أبناء المرحوم المغفور له العلامه ميرزا كمال محمد الفسائي، فأمرهم مجهول» (٢).

وحول كيفية حياه ميرزا كمال، والمواضيع والحوادث التي تعرّض لها، والمواقف التي اتخذها والتي تحصل غالباً للعلماء والعارفين وتجعل حياتهم شيقه وذات معانٍ وعبّر تختلف عن حياه الآخرين، فإنه لم تصلنا أى معلومات عن ذلك، بل إننا نجد اختلافاً كبيراً في تاريخ وفاته، وعلى أى حال فإنّ طول حياته وتاريخ وفاته تحوم حوله غيوم من الشك والإبهام.

ص: ١٣

١- طبقات أعلام الشيعة ، ص ٦١٨-٦١٩.

٢- مفاخر الاسلام، ج ٨، ص ٣٥٦.

لو قلنا بصحة قول الشيخ آغا بزرك الطهراني في «طبقات أعلام الشيعة»، والذي يذكر فيه تاريخ تأليف كتاب «شرح العجالة» في عام ١١٠٨، وكتاب «شرح القيود الوافية» عام ١١١٨، عند ذلك يمكن القول بأن تاريخ وفاه ميرزا كمال، كان بعد تاريخ تأليف الكتاب المذكور. كما أن مؤلف كتاب «مفاخر الاسلام» يعتبر تاريخ تأليف كتاب «شرح قصيده الخزاعي» دليلاً على حياه ميرزا كمال في عام ١١٠٣، أي تاريخ الانتهاء من تأليف الكتاب. لذلك يمكن القول على أقوى الاحتمالات، بأن الاستاذ ميرزا كمال الفسائي خلال الفتره بين ١١٠٣ - ١١١٨ كان على قيد الحياه ، والله أعلم بالصواب.(١)

سعدى محمودى هورامانى

ص: ١٤

١- استفدت في شرح أحوال الشارح من مقاله الأخ زاهد ويسى، فجزاه الله خيراً.

- ١- دائره المعارف الاسلاميه الكبيره، ج ٣ (ابن أرق - ابن سيرين)، تحت إشراف كاظم بجنوردى ، طهران ١٣٧٤ هـ ش.
- ٢- روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات، العلامة المحقق آيه الله العظمى مير سيد محمد باقر الخوانسارى الأصفهاني، انتشارات كتابفروشى اسلاميه.
- ٣- ريحانه الأدب فى تراجم المعروفين بالكنيه أو اللقب، تأليف الاستاذ علامه ميرزا محمد على مدرّس، الطبعة الثانيه ، تبريز .
- ٤- قاموس الدكتور محمد معين ، الأعلام، انتشارات امير كبير ، طهران.
- ٥- طبقات أعلام الشيعة، تأليف الشيخ آغا بزرك الطهرانى، انشارات جامعه طهران.
- ٦- الذريعه إلى تصانيف الشيعة، تأليف الشيخ آغا بزرك الطهرانى، انتشارات كتابفروشى اسلاميه.
- ٧- مفاخر الاسلام، تأليف الشيخ على دوانى، الطبعة الأولى، نشر مركز فرهنگى قبله.
- ٨- لغت نامه دهخدا، على أكبر دهخدا، الطبعة القديه.
- ٩- علماؤنا فى خدمه العلم والدين الملا عبدالكريم المدرّس.

في هذا العلم العظيم واليه المرجع واليه المآب
 وقد اشرف على تصديقه وحيه في الامه ومن انكس على بل شرف
 في حبه بالاجابة في كل حين والقدرة في احوال قلعه بالاجتهاد
 ان من هذا العلم نحو اقسامه التي لا تعد ولا تحصى في
 ما دام العلم في الامم على كل حال والاعتماد على غيره في
 وقتهم عن اهل العلم والابواب واليد في انكسار حياء هذه
 الفع والفضل البنية التواضع والاعتماد على الذين يتابعون
 في مسائل اخرى منهم في اذ بالفتوة واليمان عن الاعتماد على
 غيرهم في الامور التي هي من رحمة وسعة سعة سعة
 وعبرته عند السنين في احوال الذين في الدنيا من اهل
 الفهم والادب في علمها انما هي في العلم والدين والاعتماد
 على الله عز وجل في كل حال والاعتماد على الله عز وجل
 في كل حال والاعتماد على الله عز وجل في كل حال
 من اللغات والفوائد العرفية من حقائق بعض العلوم
 في اللغة العربية في لغة العرب في الامم والاعتماد على الله عز وجل
 في كل حال والاعتماد على الله عز وجل في كل حال

الصفحة الأولى من مخطوط مكتبة الأستاذ الحاج محمد زاهد ضيائي
 كان رحمه الله إماماً عالماً ومدرباً ورعاً وخطيباً عاملاً في مدينة باوه بايران

سورة النحل

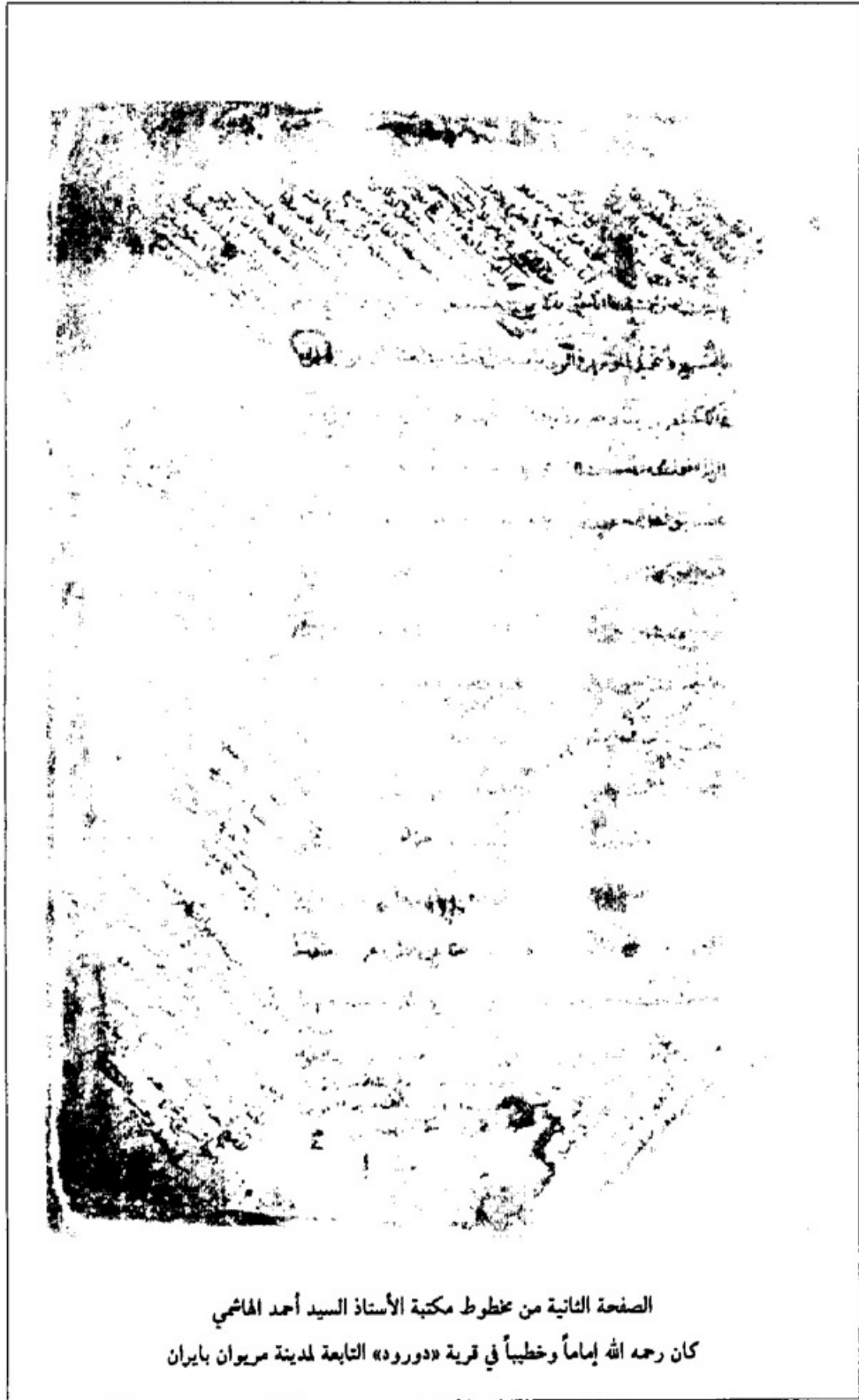
يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولكن تأكلوا بها بحال الذي أحسن
 به الله لعلكم تتقون. وما أحسن ما نزلنا في الكتاب حين أتينا موسى إذ
 أخذنا من آل فرعون ثيابهم غلافاً فجاءهم عذابنا وهم منكفرون. يا أيها
 الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي حرمت الله حراماً بل تأكلوا مما أحل الله
 لكم مما رزقكم الله لعلكم تتقون. وما أحسن ما نزلنا في الكتاب حين أتينا
 موسى إذ أخذنا من آل فرعون ثيابهم غلافاً فجاءهم عذابنا وهم منكفرون.
 يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي حرمت الله حراماً بل تأكلوا مما
 أحل الله لكم مما رزقكم الله لعلكم تتقون. وما أحسن ما نزلنا في الكتاب
 حين أتينا موسى إذ أخذنا من آل فرعون ثيابهم غلافاً فجاءهم عذابنا
 وهم منكفرون. يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم التي حرمت الله
 حراماً بل تأكلوا مما أحل الله لكم مما رزقكم الله لعلكم تتقون. وما
 أحسن ما نزلنا في الكتاب حين أتينا موسى إذ أخذنا من آل فرعون
 ثيابهم غلافاً فجاءهم عذابنا وهم منكفرون.

بلغ مقابلة

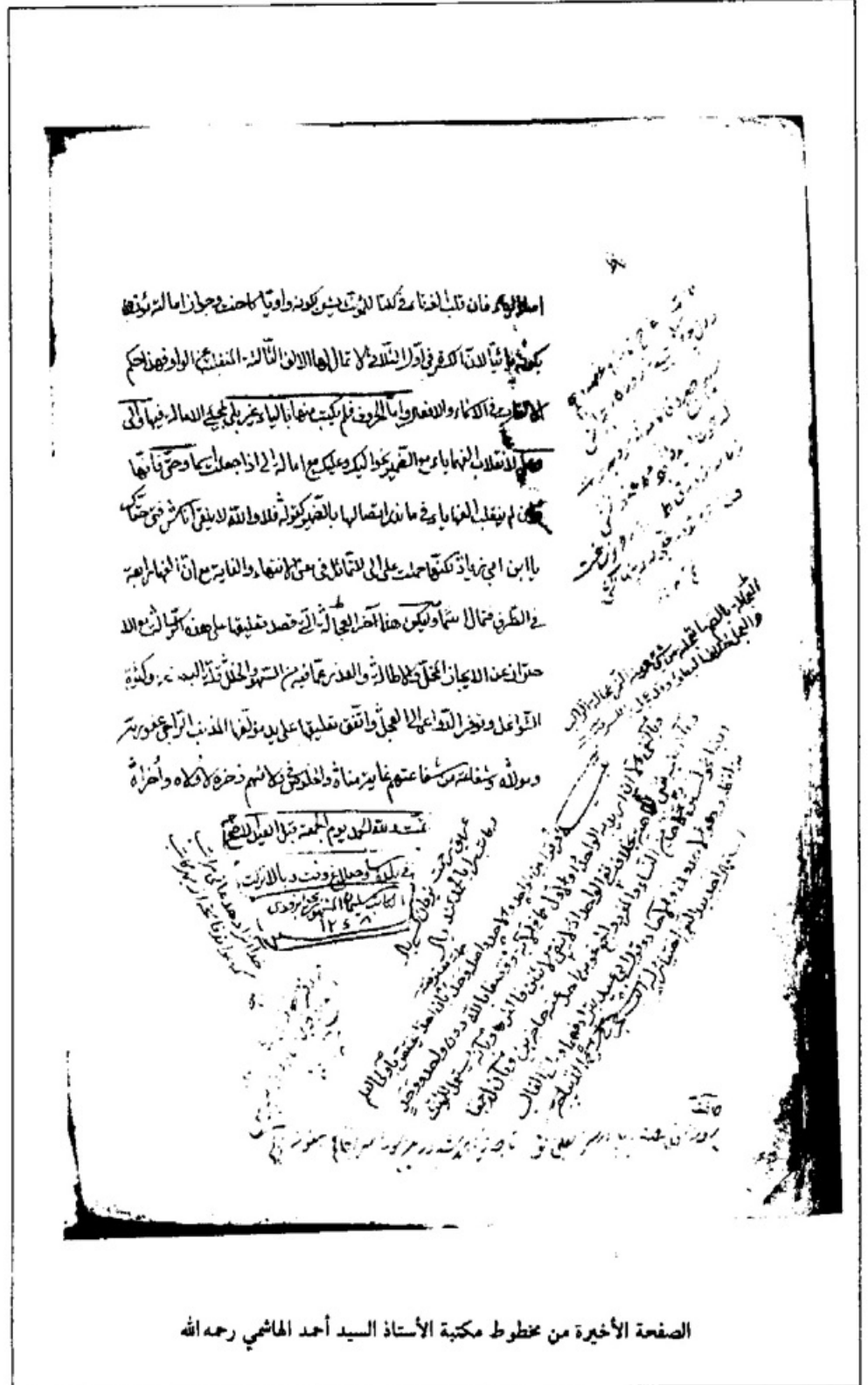
والله اعلم
 بالصواب
 والحمد لله
 رب العالمين

الفتاوى من العجوة وللدرقة المجموع في الغناء
 والصلوة على سيدنا محمد وآله

نهاية الكتاب من مخطوط مكتبة الأستاذ الحاج محمد زاهد ضيائي رحمه الله



الصفحة الثانية من مخطوط مكتبة الأستاذ السيد أحمد الهاشمي
كان رحمه الله إماماً وخطيباً في قرية «دورود» التابعة لمدينة مريوان بايران



الصفحة الأخيرة من مخطوط مكتبة الأستاذ السيد أحمد الهاشمي رحمه الله

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم وبه ثقتى

ربِّ اشرح لى صدرى ويسر لى أمرى ، إنك على كلِّ شىءٍ قدير ، وبالإجابهِ جدير.

الحمد لله الذى أَمَل قلوبنا برحمته إلى صرف الهمم نحو إقتناء الكمال ، وتفضّل علينا برأفته بادغام النعم فى النعم على كلِّ حال. والصدّ لاه على من ختم به الرّساله ، وحفظ شريعته عن تطرّق النسخ والأبدال ، وأيّده لتكسير جموع أهل الغمّ ، ونقض أبنيه الضلال ، وآله الطّاهرين الذين باتّباع كلّهم وامثال أمرهم ونهيهم يفاض بالصّحّه ، ويصان عن الإعتلال.

أمّا بعد :

فيقول أفقر المذنبين إلى عفو ربّه ورحمته ، وشفاعه سيّد المرسلين وعترته ، محمّد الشهير بكمال الدّين بن محمّد الشهير بمعين الدّين الفسوى (١) ، [أفاض الله عليهما شتأيب (٢) الغفران ومنّ عليهما بالعفو والإحسان].

هذه عجالة أجريتها مجرى الشرح لشافيه «جمال الدين أبى عمرو عثمان بن عمر ابن أبى بكر المعروف بابن الحاجب» ، راجيا من الله عمّت آلائه أن ينفع بها كلّ

١- فسا : بلده تابعه لمدينه شيراز الإيرانيه.

٢- جمع الشؤبوب وهو : الدفعه من المطر أو غيره.

طالب ، واقتصرت فيها على كشف المقاصد ، وطويت الكشح عن الزوائد ، إلّا ما ناسب المقام واقتضته الحال من النكت والفوائد ، ليوافق مبتغى من حدانى ابتغائهم على هذا التعليق ، مع كثره الشواغل عن الأمعان فى التحقيق والتدقيق وقّله البضاعه خصوصا فى هذه الصناعاته.

والمرجوّ من الناظر أن يمتنّ علىّ بصالح الدّعوات ، ويعفو عمّا عثر (١) عليه من العثرات (٢).

وها أنا اشرع ، وعليه أتوكّل ، وإليه أفرع.

فأقول : إفتح المصنف بالتسميه والتحميد ، لما ورد فى الروايات من الحثّ عليه.

واختار الأسلوب الواقع فى الكتاب العزيز ، تيمّنا وحيازه لما فيه من الحكم والفوائد التى لا تحصى ، وفضّل ما اهتدى إليه العقول فى موضعه.

وقال :

ص : ٢

١- عثر أى : إطلع.

٢- أى : الزلّات.

[أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] ثُمَّ عَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ : [وَالصَّيْلَةَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ] لِيَتَوَسَّلَ بِهِمْ فِي رَفْعِ حَمْدِهِ إِلَى دَرَجَةِ الْقَبُولِ ، وَاسْتِفَاضَةِ التَّوْفِيقِ لِمَا رَامَهُ (1) مِنْ هَذَا التَّأْلِيفِ ، بَلْ لِنَيْلِ كُلِّ مَأْمُولٍ .

وَبَعْدُ :

(فَقَدْ إلتَمَسَ مَنِّي) وَالفَاءُ لِتَوْهَمٍ : أَمَا ، أَوْ تَقْدِيرِهَا ، (مَنْ لَا يَسْعَى مَخَالَفَتَهُ) أَى : لَا أُطِيقُ مَخَالَفَتَهُ لِجَلَالِهِ قَدْرِهِ ، أَوْ كَثْرَةِ إِعْنَامِهِ ، أَوْ فَرَطِ أَلْفَتِهِ ، [أَنْ أَلْحَقَ بِمَقْدَمَتِي] الكَائِنَةُ [فِي] مَا يَسْمَى عِلْمَ [الْأَعْرَابِ] مِنْ جَمَلَةِ النُّحُوِّ وَهِيَ الكَافِيَةُ .

التَّسْمِيَةُ بِالْأَعْرَابِ مَعَ الْإِسْتِمَالِ عَلَى الْبِنَاءِ أَيْضًا نَازِرَةٌ إِلَى أَعْظَمِ الْأَبْوَابِ ، وَأَهْمَمَهَا ، وَرَبِّمَا زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ مَبَاحِثَ الْمَبْنِيِّ فِيهِ اسْتِطْرَادِيَّةٌ .

[مَقْدَمُهُ] كَائِنَةُ [فِي التَّصْرِيفِ] الَّتِي هِيَ الْقِسْمُ الْآخِرُ مِنَ النُّحُوِّ ، فَإِنَّهُ دَاخِلٌ فِيهِ بِالِاتِّفَاقِ ، [عَلَى نَحْوِهَا] أَى : عَلَى مِثْلِهَا وَطَرِيقَتِهَا فِي وَجَازَةِ اللَّفْظِ ، وَغِزَارَةِ الْمَعْنَى وَالْجُودَةِ ، وَلَفْظُ النُّحُوِّ لَا يَخْلُو عَنْ لَطْفٍ ، وَلِذَا إِخْتَارَهُ عَلَى الْمِثْلِ وَنَحْوِهِ .

[وَمَقْدَمُهُ] كَائِنَةُ [فِي الْخَطِّ] وَبَيَانُ رَسْمِهِ ، وَيَجُوزُ تَعَلُّقُ الظَّرْفِ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ بِالْمَقْدَمِ ، وَلَوْ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْمُؤَلِّفِ وَنَحْوِهِ مِثْلَ : أَسَدٌ عَلِيٌّ ، وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامُهُ ، وَتَرَكَ قَوْلَهُ : عَلَى نَحْوِهَا أَوْ مَا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ هَهُنَا إِشْعَارًا بِأَنَّ الْإِعْتِنَاءَ بِالْخَطِّ دُونَ الْإِعْتِنَاءِ بِالْأَعْرَابِ وَالتَّصْرِيفِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكْلَفْهُ السَّائِلُ غَيْرَ مَقْدَمِهِ ، كَيْفَ كَانَتْ ، وَإِنْ قَدَّرْتَهُ فِيهِ حَصَلَ الْإِشْعَارُ الْمَذْكُورُ مِنْ تَرَكَ التَّصْرِيفِ هَهُنَا ، وَعَدَمِ الْمَبَالَاهِ بِالْغَفْلَةِ عَنْهُ .

ص: ٣

(فاجيته سائلا) وترك ذكر المسؤل عنه لظهور أنه لا يصلح لذلك غير الله تعالى - سبحانه - ، (متضرعا) أى : مبتهلا ، متذللا ، (أن ينفع بهما) أى : بالمقدمتين (كما نفع بأختهما) الكافيه ، وما مصدرية أى : نفعا كالنفع بالأخت.

وقوله : (والله الموفق) إنقطاع إلى الله - جلّ إسمه - وحصر للتوفيق فيه على ما يفيد تعريف الخبر ، وإشعار بأنه لا يستبدّ فى إجابته الالتماس والتأليف ولا غيرهما.

وليعلم ان أسماء العلوم تطلق على المسائل ، وعلى التصديق بها ، وعلى الملكة الحاصله من ممارستها.

ثم إنّ الجزئيات لما كانت غير محصوره ولا منضبطه قصدوا فى كلّ علم إلى قواعد كليّه تشترك فى رجوع أحكامها إلى البحث عن أحوال أمر ، أو امور متناسبه على وجه فصل فى موضعه ، وتلك القواعد تسمى اصولا لبناء الأحكام الجزئيه المستنبطه عنها ، التى تسمى فروعها عليها.

وتلك الاصول مسائل العلم ، وما يكون البحث فيها عن أحواله موضوع ذلك العلم ، ثم إنّ تعريف العلم ، وبيان موضوعه ، ووجه الحاجه إليه ممّا يفيد زياده البصيره للشارع ، فلذلك بادر المصنّف إلى تعريف هذا العلم على وجه يشعر بموضوعه ، وجهه الاحتياج إليه (1) ، وتبع الاستعمال الوارد فى تعليق العلم بالكلّي ، والمعرفه بالجزئى.

وقال :

ص : ٤

١- وجهه الاحتياج إليه هو : الاحتراز عن الخطأ فى أحوال الأبنيه.

[التصريف : علم باصول تعرف بها أحوال أبنيه الكلم التي ليست بإعراب].

(التصريف علم) أى : تصديق باصول ، أو ملكه متعلقه ، (باصول) موصوفه بأنّها : (تعرف بها) الأحكام الجزئية ، التي هي : (أحوال أبنيه الكلم) لا- مطلقا بل أحوالها(التي ليست بإعراب) أى : ليست من أحوالها المتعلقة بعلم الاعراب ، إعرابا كانت أو بناء.

والمراد ببناء الكلمه هو : اللفظ باعتبار ما فيه من الحروف الأصليه والزائده والحركات ، والسكنات الوضعيه من حيث كونه مادّه ، لما يعرضه من الأحوال العارضه له فى نفسه.

واضافتها إلى الكلم إمّا بيانیه : أى الكلم التي هي الأبنیه كالمصدر ، والمفرد ، والمكبر ، من حيث كونها موادّ لما يعرضها من الأحوال ، وإمّا بمعنى اللّعام : أى الأبنیه التي للكلم ، والاصول التي ترجع هي إليها ، فالكلم على هذا (1) هي : الألفاظ المخصوصه الحاصله بطريان الأحوال على الأبنیه ، بحسب الدواعى السانحه المختلفه ، كألفاظ المشتقات من المصدر ، والجمع ، والمصغّر.

وأحوال الأبنیه هي : العوارض التي إعتبر الواضع بالوضع النوعى طريانها عليها لحصول ألفاظ مخصوصه اخر بحسب الدواعى والأغراض ، كالإبدال ، والإعلال ، وما يتعلّق - بتحصيل صيغ الماضى والمضارع ، والمصغّر ، والجمع وغيرها - من الحركات والسكنات والزيادات وغيرها ، ممّا يطء على الأبنیه طريانا جاريا على

ص: ٥

١- أى بناء على أنّ الاضافه لاميه.

قانون الوضع ، فيحصل الماضى والمضارع وغيرهما ، وهو المراد (1) من عدّ نحو ذلك من «الأحوال» فيما يأتى إن شاء الله تعالى.

ثمّ إنّه لا- يجب كون البناء لفظا مستعملا جاريا على القياس ، بل قد يكون على خلافه كصون فأنّه بناء لما يحصل بالتصرّف الاعلامى الواجب فيه كصان ، ولا- يقدح فى كون تلك الأحوال مبحوثا عنها زوال صور الأبنية وتغيّرها عند طريانها ، فإنّ الأحوال المبحوث فى العلوم تشمل نحو ذلك.

إذا تمّهّد هذا فنقول : (العلم) فى التعريف كالجنس ، وخرج بالتقييد (بالاصول) ، ما ليس متعلّقا بها ، كالعلم بالجزئيات.

والمراد ب(أحوال الأبنية) أحوالها العارضة لها من حيث أنّها أبنية ، كما تشعر به إضافتها إليها مع شيوع اعتبار الحيثية فى التعريفات ، فحيث قيّدت [الاصول] بكونها [تعرف بها] تلك [الأحوال] ، خرج ما لا- دخل له فى معرفه حال البناء أصلا ، كالأصول المتعلّقه بمعرفه أحوال الأجسام والأعراض ، وما يعرف به أحواله من غير تلك الحيثية ، كالعارضه له من حيث كونه لفظا وصوتا ، والأحوال الاعرابية الطّارئة فى أواخره باعتبار التركيب مع الغير فإنّها خارجه عن الحالات الوضعيه المعتره فى كون اللفظ بناء.

فتلك الحيثية مغنيه عن التقييد بكونها [ليست باعراب] كما ذكره بعض المحققين ، ولعلّه صرّح بنفى الاعراب من جمله ما نفى بتلك الحيثية لزياده الاهتمام بالتنصيص على الاحتراز عن علم الاعراب ، لأنّه أنسب من غيره بالمعرف ، واحتمال الالتباس فيه أظهر ، فتأمّل (2).

ص: ٦

١- ردّ على السيد عبد الله ومن تبعه حيث قالوا المراد منها مفهوماتها لا ما صدقاتها لذا عدّت من الأحوال.

٢- وجه التأمل : أنّ التصريف وعلم الاعراب عدّا علما واحدا ، أو جمع البعض فى محل واحد ويسمّيان شيئا واحدا كالنحو. «ابن الحاج»

بقى ههنا كلام وهو : أنه عدّ المصدر فيما بعد من الأحوال ، مع ظهور أن صيغ مثل : التصر ، والضرب ، ليست أحوالا طارئة على بناء آخر ، ولعلّه عدّه منها باعتبار ما يشتمل من جنسه ، على التغيّر عمّا يفرض أصلا له كالانتصار ، فإنّ ماله مدخل في حصول صيغته من الأحوال الطارئة على المصدر المجرد الّذى هو أصله وبنائه ، وإن جعل لفظه من حيث كونه مادّه لما يعرضه من ماضيه ومضارعه وغيرهما بناء لها ، ولا منافاه بين كون لفظه بناء لشيء وكون صيغته حالا لبناء آخر كما لا يخفى.

ويكفى للحكم بكونه من الأحوال كونه منها في الجملة ، وكأنّه إنّما تعرّض للمجرد عن التغيّر من المصدر ، فيما بعد حيث انتهى الكلام إليه ، استتماما للبحث ، فيه استطرادا كما استطراد بيان الادغام والتحريك بالكسر العارضين بمدخله كلمه اخرى نحو : إضرب بعده ، واضرب الرّجل ، في بابى الادغام والتقاء الساكنين ، فإنّ التحقيق أنّ مثل ذلك ليس من أحوال الأبنية المقصوده ههنا ، كالأعراب.

ثمّ المقصود من [أحوال الأبنية] في التعريف جميعها ، كما هو المتبادر ، ومن معرفتها التمكن منها ، بحيث يقتدر على معرفه أيّه حال اريدت من تلك الأحوال.

ويكفى في معرفه حال البناء من أصل أن يرجع حكم ذلك الأصل إلى حاله بالآخره ، وإن لم يكن ذلك البناء موضوعا بالفعل في القضيّه التي هي ذلك الأصل ، فقولنا : كل واو كذا انقلب ألفا ، في قوّه قولنا : كلّ بناء مشتمل على واو كذا يعرضه ذلك الإعلال.

والقصد في علم التصريف إنّما توجه إليه بهذا الاعتبار ، وحيث أشير في التعريف إلى أنّ التصريف باحث عن أحوال الأبنية العارضه لها من حيث أنّها أبنية ، علم أن موضوعه هي الأبنية ، من تلك الحثيه.

ولمّا كانت معرفه كلّ شيء يفيد الاقتدار على الاحتراز عن الخطأ فيه والاحتياج إلى هذا العلم ليس إلّا للاحتراز عن الخطأ في أحوال الأبنية كان التعريف كأنّه مشير اشاره ما إلى وجه الحاجه ، فقد تمّ الحدّ جمعا ومنعا ، على وجه يشير إلى الموضوع ، والحاجه بوجه ما كما ذكرنا.

ثم إنهم لم يتعرّضوا لأبنيه الحروف لندور تصرّفها ، وكذا الأسماء الغير المتمكّنه الغريقه فى البناء كمن ، وما ، بل إنّما تعرّضوا لأبنيه الاسم المتمكّن والفعل لكثره التصرّف فيهما.

ص: ٨

والأبنية تنقسم إلى الاصول والمزيد فيها ، [وأبنية الاسم] المتمكن الموصوفه تلك الأبنية بأنّها : [الاصول : ثلاثيه] موضوعه على ثلاثه أحرف وإن عرض النقصان ، كأب ، ويد [ورباعيه] على أربعه [وخماسيه] على خمسه .

وليس فيها أنقص من الثلاثي ، لأنّ الأوفق بالطبع أن يتحقّق في اللفظ ما يبتدأ به ، وما يوقف عليه ، ولا يتحدان للزوم الحركه في الأوّل ، والسكون في الثاني ، ثمّ الأوفق به أن لا يتصل الابتداء بالانتهاء ، والشروع بالانقطاع .

ولا أزيد من الخماسي حذرا من الثقل في أصل الوضع ، ولئلا يتوهّم أنّه كلمتان .

وقيد بالاصول لجواز الزائد على الخماسي في المزيد إلى السباعي ، كاستخراج ، واحرنجام ، لأنّه ليس في أصل الوضع ، والطوارئ يتسامح فيها ما لا يتسامح في الأصل ، والثلاثي أعدل الأبنية .

[وأبنية الفعل] الاصول ، واكتفى في التقييد بما ذكر في الاسم ، [ثلاثيه] اصاله وان طرء النقص نحو : ق ، [ورباعيه] ، ولم يزدوا عليها لكثرة تصرّفات المناسبه لخفته ، ولأنّ الضمير المرفوع المتصل به كالجزم منه ، فيجرى الخماسي منه مجرى السداسي المرفوض في الاسم لثقله ، والمزيد فيه منه يجوز إلى السداسي ، كاستخراج ، واحرنجام .

والعارف بالاصول والزوائد في الأسماء والأفعال - إذا أراد إعلام ذلك لمن لا يعرف - لو تعرّض للتفصيل في كل لفظ لأدّى إلى التطويل ، فوضعوا لذلك قانونا يسهل به (1) .

ص : ٩

١- هذه العبارة أوجز واحسن ممّا تكلف الشراح السابقه فيه بأنّه لا بدّ من ميزان يتميّز به الزائد عن الأصلي مثل : فعل ، وإلى آخر ما ذكره .

[و] هو ان الاصول (١) [يعبر عنها] عند الاعلام [بالفاء والعين واللام] (وما زاد) من الاصول على تلك الثلاثة يعبر عنه (بلام ثانيه) ولام (ثالثه) وذلك لأنهم ابتدؤا في ذلك بالفعل لكثرة تصرفاته بالزيادة والنقصان.

وأخذوا الزنه من لفظ فعل ، على الترتيب ، لاشتراك مفهومه بين جميع الأفعال ، ولم يخرجوا عن مادته - فيما يحتاج إليه من الزائد - على حروفه في الرباعي ، فالتجأوا إلى تكرير بعض حروفه ، واختاروا اللام لطريان الحاجه عنده ، ثم (٢) حملوا الاسم في ذلك على الفعل.

(ويعبر عن الزائد) على الاصول (بلفظه) أى : بلفظ ذلك الزائد فرقا بين الزائد والأصلي ، وهذه القاعده مطرده عندهم في كل زائد ، كما يقال : ناصر على «فاعل» ومنصور على «مفعول».

إلا المدغم في أصلي فإنه يعبر عنه بما بعده ، مثل : إدارك ، وأزبن ، في تدارك وتزبن ، فان وزنهما «أفاعل» و «أفعل» ، بتشديد الفاء ، لا ادفاعل وازفعل.

[وإلا] الزائد [المبدل من تاء الافتعال] كالدال في اذكر والطاء في إصطلاح ، [فإنه] أى : المبدل المذكور يعبر عنه في الزنه [بالتاء] لا بلفظه فيقال : في المثالين مثلا- : أنهما على زنه «افتعل» لا- اfdعل وافتعل رعايه للأصل ، وحذرا عن الثقل فيما هو كثير في الاستعمال ، بخلاف ما ارتكبه في فزد ، وفحصط ، فإن أصلهما فزت وفخصت ، وأبدل الدال والطاء من ضمير المتكلم ، وقالوا : في وزنهما «فلد» و «فعلط» ، لأنه تصرف نادر ، قليل ، فلم يبالوا فيه بالثقل ، وعدم رعايه الأصل ، وعبروا عنه بلفظه الحاقا له بالغالب فيما ليس بأصلي.

[وإلا] الزائد [المكرر] الذي حصل بتكرير حرف أصلي [لللاحق] بكلمه اخرى ، كالباء في جلبب لللاحق بدحرج ، [أو لغيره] أى : غير اللاحق من

ص : ١٠

١- عام على الاسم والفعل.

٢- أى بعد الابتداء بالفعل.

الأغراض الداعية إلى زياده ما يفضى إلى التكرير ، - كالتاء - فى كرم بالتشديد فان تكريرها ليس لللاحاق ، بدليل الادغام ، فان المكرر لللاحاق لا يدغم حفظا لبناء الملحق به ، بل التكرير لحصول الغرض المتعلق ببناء باب التفعيل من التعديه والمبالغه وغيرهما ، فالمكرر لأحد الوجهين - أيضا - مستثنى عن القاعده المطرده فى التعبير عن الزائد.

[فأنه] أى : المكرر المذكور يعبر عنه فى الزنه [بما تقدمه] أى : بما عبر به ما وقع قبله ، يقال : جلب على زنه فعل لا فعل ، وكرم على زنه فعل لا فعول.

والداعى إلى ذلك (1) ، أن التكرير مستكره عندهم جدا ، فلا يرتكب إلا مع شدة العناية بما يتوصل به إليه ، فارتكابه يدل على ان الاهتمام بالمكرر كالذى قبله ، فيعتبر عنه بما عبر هو به ، وهذا مطرد فى كل ما كثر.

[وان كان من حروف الزيادة] وهى : حروف سألتمونيها ، - كالألف - فى شملل - لللاحاق - وفى علم بالتشديد - للغرض الحاصل من بناء الباب - ، فيعتبر عنه بالمقدم.

فلا يتوهم من شيوع التعبير من حروف الزيادة بلفظها أن التعبير عن المكرر بما قبله مختص بما إذا لم يكن منها.

ولكون الظاهر فى المكرر بتكرير الأصلى أن يكون تكريره عن قصد - مع عموم ما ذكر من الداعى إلى التعبير بالمتقدم فى كل ما كثر قصدا - أعتبر ذلك الحكم فى المكرر المذكور متلبسا بأى حال من الأحوال ..

[إلما] حال كونه متلبسا [بثبت] أى : دليل دال على ان التكرير لم يقصد من حيث هو تكرير ، بل أرادوا زياده حرف ، من حيث خصوصيه ذلك الحرف ، فاتفق كونه مكررا لوجود أصلى مثله ، كالتون الذى يقصد زيادته من حيث خصوص ذاته ، التحصيل بناء فعلا ، فربما اتفق تكريره لوجود مثله فى المزيد عليه ، كما فى

ص: ١١

١- أى : التعبير بما تقدم ، دون التعبير بلفظه.

سمنان ، فحيث كان هذا التكرير اتفاقيا غير مقصود من حيث هو تكرير لم يجز فيه ذلك الداعى ، حتى يخالف لأجله القاعده المطّرده فى التعبير عن الزائد بلفظه.

[ومن ثمّه] أى : لأجل أنّ المكرّر يعبر عنه بما قبله ، إلّا بثبت [كان «حلتيت»] - لسمع الأجدان - [«فعليلا»] ملحقا بقنديل (1) ونحوه ، [لا فعليتا] بالتاء كعفريت ، لعدم وجود دليل يقتضى العدول عن الظاهر الذى هو وقوع التكرار قصدا.

(وعثنون) وهو : اللحيه ، أو بعض مخصوص منها ، أو شعرات طوال تحت حنك البعير ، (وسحنون) يقال : لأوّل الرّيح والمطر ، [فعلول] بضمّ الفاء وتكرير اللّام ، ملحقا بعصفور وغضروف (2) ونحوهما ، [لا فعلون] بالنون [لذلك] الذى ذكرناه من التعبير عن المكرّر بالمتقدّم لما ذكر ، (ولعدمه) أى عدم «فعلون» بالنون فى كلامهم ، ووجود «فعلول» باللّام ، كالمثالين.

وهذا من باب الاستظهار ، إذ لو فرض وجود فعلون أيضا لم ينفع فى ارتكاب خلاف الظاهر ، مع فقد الدليل المقتضى على ما قيل.

فقد بين إلى ههنا ما هو مقتضى التعبير عن المكرّر بالمتقدّم.

ثمّ أشار إلى بيان الثبت للعدول عنه بقوله :

[وسحنون إن صحّ الفتح] فى أوّله على ما روى [ففعلون] بالنون ، [ك - حمدون ،] وزيدون ، وعبدون ، [وهو] أى فعلون بالنون ، [مختص بالعلم] اسما كان أو لقبا ، وان كان الصحيح فى «سحنون» الضم كما هو المشهور ، فهو «فعلول» بتكرير اللّام ك - عثنون.

وإنّما قلنا : أنّه على تقدير الفتح «فعلون» بالنون لا «فعلول» باللّام [لندور فعلول] باللّام ولم يأتى منه بناء محققا لأ واحد ، نادر. [وهو] : [صعفوق] علم

ص : ١٢

١- والقنديل : اسم جبل أو موضع بكرديستان العراقيه.

٢- الغضروف : كل عظم رخو يؤكل.

لحى باليمامة ، أو لقرية ، وقيل : أنه أعجمي ولذا جعل السيبان في منع صرفه العلمي ، والعجمي ، ولم يعتبر فيه التأنيث باعتبار القبيلة ، أو القرية لأن العجمه أقوى ، والصعفوق - أيضا - اللثيم وهو : حينئذ اسم جنس منصرف ، وان فرض أنه أعجمي الأصل. فندور هذا البناء دليل مقتضى للعدول عن قاعده التعبير بالمتقدم ، إذ لا تحمل الكلمه على ما ندر وجوده.

[وخرنوب] - بفتح الخاء المعجمه - وهو : - نبت يتداوى به - لا - ينافى ما ذكرناه من وحده البناء المتحقق في فعلول ، لأنه [ضعيف] لم يثبت في اللغة الفصيحه ، حتى أنّ الجوهرى منع فيه الفتح ، والفصيح المشهور فيه الضم ، ويروى بالفتح مع تشديد الراء من غير نون ، وهذا يدل على أنّ النون عند لحوقه زائده ، فلا تثبت به «فعلول».

[وسمنان] بفتح السين ، وهو - : ماء لبنى ربيعه - غير منصرف للعلميه ، والألف والنون المزيديتين ، [فعلان] بالنون ، لعدم اعتبار «فعلال» باللام في كلامهم ، في غير المضاعف ، نحو : زلزال ، وخلخال ، وكثره «فعلان». وهذا أيضا دليل مقتضى للعدول عن التعبير بالمتقدم.

[وخزعال] وهو - : ناقه بها ظلع (1) - على زنه فعلال باللام لا يقدر في عدم اعتبار هذا البناء ، لأنه (نادر).

وقال الفراء : لم يأت فعلال من غير المضاعف سواه. والشقراق بفتح الشين : - الطائر - ، لم يثبت ، بل قال البطليوسى : أنّ الأقيس فيه كسر الشين ، وكذا القهقار - للحجر الصلب - على ما حكاه ثعلب ، إذ الأكثرون على أنه القهقر بتشديد الراء من غير ألف.

ص: ١٣

١- الظلع : ضرب من العرج ومنه ظلع البعير كمنع إذا مال في رجله عند المشى.

وأما القسطال - للغبار - على ما حكاه أبو مالك ، فكأنه ممدود القسطل ، والألف فيه مدّوا شباع للفتحه .

[ويطنان] - بضم الموحّده - [فعالان] بالنون ، لعدم وجود «فعالان» باللام في كلامهم ، وجودا يعنى به .

[وقرطاس] - بضم القاف - وإن كان على «فعالان» باللام لكنّه [ضعيف] والفصح كسره ، وربّما يقال : أنّه رومى ، وقرطاط - للبرده - وقسطاط - للسرّاق - أيضا وإن روى فيهما الضمّ ، ولكنّ الفصح المعتر كأنّه الكسر .

وبالجمله لعدم وجود هذا البناء وجودا يعنى به دليل مقتضى للعدول في بطنان ، عن اعتبار قصد التكرير ، والتعبير بالمتقدّم ، [مع] وجود أمر آخر وهو : [أنّه نقيض ظهران] ، لأنّ ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا لباطنه ، وظهران «فعالان» بالنون من غير شكّ لعدم التكرير فيه حتّى يكون فعلا لا - باللاحاق ، فبطنان - أيضا - مثله ، حملا - للنقيض على النقيض ، لتتزيلهم التناقض منزله التناسب ، لتقارن المتناقضين في الخطور القلبي ، ولا يخفى أنّه وجه ضعيف ، في العدول عن الظاهر فكأنّه كالمؤيد .

والمدى يظهر من «الصّيحاح» أن ظهرانا وبطنانا جمعان ، للظهر والبطن من الرّيش ، مثل : عبد وعبدان ، فهو على «فعالان» بالنون لعدم «فعالان» باللام في أبنيه الجموع أصلا ، وإن فرض وجوده في المفرد .

ثمّ إنّ ما ذكر في الزنه إلى ههنا مطّرد عند الجمهور ، واعتبر الجميع في التصغير أوزانا آخر لمجرّد بيان صورته الحروف والحركات مع قطع النظر عن بيان الأصلى والزائد ، ليكتفوا بها عن ذكر الأوزان المختلفه المتكثره بحسب الأبنيه المختلفه التى لا تكاد تحصى كثره ، ولم يخرجوا في مقابل الزائد - سوى الياء التى تقع في صيغ التصغير - عن الفاء والعين واللام ، استغناء بها عن غيرها ، فاضطروا إلى تكرير أحدها ، ولم يكرّروا اللام كما هو المعهود في باب الزنه ، تنيها على مخالفه الغرض من

وضعها للغرض فى ذلك الباب ، فكرروا ما يتصل به وهو العين.

فأوزان التصغير : فعيل ، وفعيعل ، وفعيعيل ، ويشترك فى فعيل مثل : دريهم ووزنه الحقيقى فى مقابله الاصول والزوائد فعيل ، واحيمر ووزنه أفعل ، وجويرب ووزنه فويعل إلى غير ذلك ، وفى فعيعيل عصيفير ووزنه فعيليل ، ومفيتيح ووزنه مفعيل إلى غير ذلك ، فهذا تحقيق الزنه.

ص: ١٥

[ثم ان كان قلب فى الموزون] بتغير مواضع اصوله - بالتقديم والتأخير - وأكثر ما يقع فى المعتلّ ، والمهموز على ما ذكره نجم الأئمه - رضى - ، [قلبت الزنه] قلبا(مثله) للتنبيه عليه ، وذلك [كقولك : فى آدر] - بالمدّ فى أوّله - وهو : جمع دار ، وهو المحلّ الجامع للبناء والعرضه - [أعفل] بتقديم العين على الفاء - لأنّ أصل آدر أدور بالواو فى وسطه على زنه «أفعل» لأنّه أجوف واوى ، وأصله من الدوران ، فقلبوا الواو همزه جوازا ، لجواز قلب الواو المضمومه همزه كما يجىء - إنشاء الله تعالى - ، ثمّ قلبوها إلى موضع الفاء فقلبت ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها.

[علامات القلب]

(ويعرف القلب) فى الموزون :

[١] (بأصله) المعلوم الذى اشتقّ منه ذلك الموزون وذلك : (ك - ناء يناء) بمعنى بعد يبعد (مع النأى) الذى هو مصدره وأصله المعلوم ، بعدم سماع مصدر له سواه ، فبذلك علم أنّه مقلوب ممّا هو على ترتيب ذلك المصدر ، وهو نأى ينأى ، بجعل اللّام إلى موضع العين ، فوزن ناء يناء «فعل يفلع».

[٢] [و] يعرف القلب أيضا فى الموزون [بأمثله إشتقاقه] ، وهى : الكلمات الوارده من مادّته فيما يتعلّق بمعناه ، كالماضى ، والمضارع ، واسم الفاعل ، وأبنيه المزيد فيه إلى غير ذلك ، [كالجاه والقسىّ والحادى] فإنّ قولهم : وجه يوجه وهو وجهه إلى غير ذلك ، - عند الدلاله على حصول الجاه ، وهو : القدر والمنزله - يدلّ على عود الجاه معها إلى أصل واحد كالوجه.

فيعلم أنّه مقلوب من الوجه ، على «عفل» ، والقياس بعد القلب أن يقال : «جوه»

- بالواو الساكنه - كما قيل ، وكأنّهم بعد ما انفتح فيه باب التغير حرّكوا الواو ، لتنقلب إلى الألف التي هي أخفّ الحروف.

وكذلك قولهم : استقوسوا أي : صاروا كالقسيّ في الانحناء من الشيوخه ، وتقوسوا أي : معهم قسيّ ، ومتقوس ، ومستقوس إلى غير ذلك ، يدلّ على رجوع القسي إلى أصل واحد هو القوس.

فيعلم أنّه مقلوب قووس - بواوين - على «فعول» ، وبعد نقل اللّام إلى موضع العين - لكرهتهم اجتماع الواوين ، والضّمّتين - حصل قسوو ، فقلبت الواو الثانيه ياء - لتطرّفها - وقلبت الاولى - بعد اجتماعها مع الياء وسكون السابقه منها - ياء ، ثمّ كسرت السين للمناسبه ، والقاف للاتباع (١) فوزنه «فليع».

وكذلك : توحد ، ووحد ، والواحد ونحوها ، ممّا يناسب الحادي ، يدلّ على عوده معها إلى أصل واحد ، وهو الواحد ، فاصله الواحد ، فقلبت الحاء إلى موضع الواو ، والواو إلى موضع الدال ، وقلبت ياء - لتطرّفها وانكسار ما قبلها - فوزنه «عالف».

وجمله القول : أنّه إذا لم يرد تصاريّف لفظ إلّا على خلاف ترتيبه ، علم أنّه مقلوب من أصل يكون على ترتيبها ، وهو يشار كها في العود إلى ذلك الأصل.

ففي المعرفه بأمثله الاشتقاق ، ينتقل من ملاحظه الأمثله إلى الأصل والقلب معا ، وفي المعرفه بالأصل يعرف القلب بالأصل المعلوم قبله ، فلذلك جعلهما وجهين (٢) ، فتأمّل.

[٣] [و] يعرف القلب - أيضا - في الموزون ، [بصحّته] أي : عدم اعلاله مع وجود سبب الاعلال ، ووجود ما يوافقه معنى وحروفا ويخالفه في ترتيب الحروف ، حتّى يمكن اعتبار القلب ، فلا قلب في مثل : حور ، واحتور والحيرى ونحوها ، ممّا

ص: ١٧

١- وليس هذا الاتباع بواجب ، فيجوز بقاء الضّمّه. «ابن جماعه»

٢- فلا يرد ان معرفه القلب في الوجهين بالأصل ، فيرجعان إلى وجه واحد ، فلا وجه لجعلهما وجهين «فتأمّل فيه».

يصح - مع اشتماله على سبب الاعلال - لفقد الموافق معنى وحروفا مع الاختلاف فى الترتيب ، بخلاف ما يوجد فيه الموافق على هذا الوجه ، (ك - آيس) ، فأنه مشتمل على سبب الاعلال ، وهو : تحرّك الياء وانفتاح ما قبلها - مع وجود ما يوافقه معنى وحروفا ، ويخالفه فى ترتيبها وهو يئس ، فعدم قلب يائه ألفا ، يدلّ على أنه مقلوب منه ، وترك الاعلال فيه لعدمه ، لعدم السبب فى ذلك الأصل ، فلذلك (١) لو وقع الاعلال فى الأصل وقع فى المقلوب «ك - ناء ونأى» بقلب الياء فيهما ألفا.

فهذا (٢) هو الفارق ، مع أنّ العلامة لا يلزم إنعكاسها أى تحقّقها فى جميع موارد ما هى علامه له ، فلا يلزم من الصحّة التى هى علامه القلب فى آيس تحقّقها فى كلّ مقلوب كذا قيل .

نعم ، اطراد العلامه - وهو عدم تحقّقها فى غير ما هى علامه له - واجب ، وإلّا لم يكن علامه له ، وعدم مصدر لآيس بهذا المعنى - سوى اليأس - يدلّ على القلب فيه أيضا .

[٤] [و] يعرف القلب أيضا فى الموزون المقلوب (بقّله استعماله) أى كون استعماله قليلا فى نفسه ، مع كثره ما يمكن إعتبار قلبه منه ، فلو كثر استعمال كلمه - ولكن كان أقل من إستعمال ما يمكن قلبها منه - لم يحكم بالقلب بمجرد هذا .

وذلك : (ك - آرام) ، - بالهمزه الممدوده فى أوّله - فأنه قليل الاستعمال ، والكثير هو : الأرام ، - بتقديم الراء الساكنه على المدّ - وهو جمع رئم ، وهو - : الطبى الخالص البياض - ، فهو مقلوب منه ، ووزنه «أعفال» ، وعدم أصل له سوى - الرئم - يدلّ على قلبه أيضا ، كناء مع النأى .

(و) مثل : (أدر) ، فأنه قليل ، والكثير أدور ، فهو مقلوب منه ، وعدم أصل له

ص : ١٨

١- أى الذى علم من تبعيه المقلوب للأصل .

٢- أى الاعلال فى ناء بقلب يائه ألفا لوجوده فى الأصل وهو نأى ، وتركه فى آيس لعدمه فى الأصل وهو يئس هو الفارق بينهما فى أنه يعل الأوّل دون الثانى .

سوى - الدار - يدلّ عليه أيضا.

ولا حجر في اجتماع العلامات التي هي امارات ، وهذه العلامه أيضا غير منعكسه ، فانّ المقلوب قد يكون كثير الاستعمال كالجاء ، والحادى ، وقد يكون الأصل مرفوضا كالقسيّ ، فانّ أصله غير مستعمل أصلا ، فضلا عن الكثره .

ثمّ انّ هذه الوجوه الأربعة لمعرفه القلب متّفق عليها.

[٥] [و] يعرف أيضا (بأداء تركه إلى اجتماع همزتين) ، ولكن ليس ذلك إتفاقيا بل ، (عند الخليل) ، وذلك في اسم الفاعل من الأ-جوف المهموز اللّام ، (نحو : جاء) وهو : اسم فاعل من جاء يجيئ ، فزعم الخليل ، انّ اللّام قلب إلى موضع العين ، فحصل جاءى - بتقديم الهمزه على الياء - على وزن «فالع» ، ثمّ أعلّ اعلال قاض ، إذ لو لم يقلب لوجب أن يقلب يائه همزه - على ما هو القاعده في اسم الفاعل الأجوف - فتجتمع همزتان ، وذلك مستثقل .

وسيبيويه : امتنع من القلب واعتبر اعلال اسم الفاعل الأجوف ، واعتذر عن استئقال اجتماع الهمزتين بزواله بانقلاب الثانيه - ياء - على ما هو القياس في تخفيفهما عند اجتماعهما متحركين ، مع انكسار الاولى ، ثمّ يعلّ اعلال قاض ، وكأّنه - مع تعدّد الاعلال - أحسن من القلب الذي اعتبره الخليل ، وان لم يكن فيه سوى اعلال قاض ، لندور القلب وشيوع تلك الاعلالات .

واعترض عليه أصحاب الخليل : بأن كل ياء - منقلبه عن الهمزه ، المكسور ما قبلها - يجوز فيها الاعلال المناسب ، للياء الحاصله بعد القلب ، كالحذف رفعا وجرّا في جاء ، وتركه مع رجحان الترك ، ومن ثمّ كان الأفصح تركه في : دارى ، ومستهزيون ، عند قلب همزتهما - ياء - مع لزوم اعلال قاض في باب جاء .

وأجيب عنه : بمنع تلك الكلمه ، بل ان كان إنقلاب الياء عن الهمزه على سبيل الجواز - كما في المثالين - لوحده الهمزه فيهما ، جاز الاعلال المناسب للياء الحاصله بعد الانقلاب ، مع رجحان الترك كما ذكر .

ويشترط مع ذلك ، أن لا يكون الداعى إلى الانقلاب إلى الياء مقتضيا للاعلال لوجوبه عند اقتضاء ذلك الداعى ، كما فى خطيئه ، فإن انقلاب همزتها ياء ، وإن كان جوازا - كما سيجىء إنشاء الله تعالى .

لكن لَمَّا كان الداعى إليه التوسل به إلى الادغام ، وجب الاعلال بالادغام حيثما وقع الانقلاب وإن (1) كان الانقلاب إلى الياء وجوبا - كما فى جاء - وجب الاعلال ، إلّا عند تحقّق ما يقتضى تركه ، كما إذا كانت الهمزه المنقلبه إلى الياء فاء الكلمه - كما فى أيّمه - وأصلها القريب أئمه ، - بهمزتين وميم مشدّه - فإنّ همزته الثانيه - التى تقلب ياء ، للمقتضى عن اجتماع الهمزتين - فائه فلذلك لم يعمل بقلبها ألفا مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها ، وذلك لاختصاص انقلاب الواو والياء المتحركتين ، المفتوح ما قبلهما - ألفا - ، بما إذا كانتا عينين أو لامين ، ولذلك : لم يعمل فى أوّ مضارع وّ ونحوه ، كما يجىء فى باب الاعلال - إنشاء الله تعالى - .

وقال المصنف : أنّ ترك الاعلال فى أيّمه لأن أصلها - أئمه - بسكون الهمزه - على زنه «أفعله» ، ثم نقلت حركة الميم الاولى إليها للادغام ، فكانت حركة الياء المنقلبه عنها عارضه ، فلم يعتبر كما لم يعتبر الحركة العارضه لملاقات الساكنين فى «أخشى الله» ، للتحرز عن التقاء الساكنين .

هذا بعض ما يقال ههنا ، ولا يتعلّق لنا غرض بزياده الاطاله ، بل الغرض مقصور على أنّ القلب عند البعض يعرف بأداء تركه إلى همزتين .

[6] [أو] بأداء تركه (إلى منع الصرف - بغير عله) ، وإن لم يكن الأداء إليه على جميع الوجوه المحتمله ، على تقدير الترك ، بل كان أدائه إليه (على الأصح) من جمله تلك الوجوه .

فإنّ منع الصرف بلا عله لم يعرف فى لغتهم أصلا ، فيحكم بالقلب الذى ثبت فى لغتهم فى الجملة ، تفاديا عن ذلك الأصح ، لذلك ، وعن غيره من الوجوه المحتمله

ص : ٢٠

١- عطف على قوله : إن كان انقلاب الياء عن الهمزه إلخ .

بالطريق الاولى ، لكونها أضعف منه.

وذلك (نحو : أشياء ، فإنها : «لفاء») - عند الخليل وسيبويه - لأنها ممنوعه من الصرف فى الاستعمالات ، وليس فيها سبب ظاهر لمنع الصرف ، فحكما بأن أصلها شيئاء - بهمزتين - على «فعلاء» كحمراء ، وانها اسم جمع لشيء ، كالطرفاء لطرفه - وهى شجره - ، فقلبت لامها - وهى الهمزة الاولى - إلى موضع الفاء ، كراهه إجتماع همزتين بينهما حاجز ضعيف ، وهو الألف ، مع كثره استعمال هذه اللفظه ، ومنع صرفها لألف التانيث الممدوده.

وذهب جماعه إلى ترك القلب فيها.

(وقال الكسائى) من هؤلاء أنها جمع قله لشيء ، ووزنها (أفعال) ك - بيت وأبيات ، فليس فيها سبب لمنع الصرف (1).

(وقال الفراء) والأخفش أنها جمع كثره ، ووزنها (أفعا) ، - بحذف اللام - (وأصلها «أفعلاء») لزعمهما أنّ أصلها - أشيئاء - - حذفت الهمزة الاولى - لضعف الحاجز ، لكنّها عند الأخفش جمع شيء بالتخفيف على خلاف القياس.

وعند الفراء : جمع ل - شيء ، - بالتشديد - على «فيعل» ك - بين ولّين ، وأببناء ، وألبناء ، ولكثره احتياجهم إلى استعماله استغنوا عنه بمخففه أعنى : شيئا - بالتخفيف - كما يخفف بين ونحوه ، وهو تكلف.

فمنع الصرف عندهما - أيضا - للعلّه ، لأنّ «أفعلاء» من صيغ الممدود المؤنث ، لكن قول الكسائى مع تأديته إلى عدم العلّه أصح من هذا (2) ، لأنّ جهات الضّعف فيه أكثر ، لما فيه من حذف الهمزة الأصليّه من غير سبب ، ولأنّها تصغر على لفظها ،

ص: ٢١

- ١- وأما منعت من الصرف بغير علّه لكثرة استعمالهم لها ، ولأنّها شبهت بفعلاء ، وردّ بأنّه يلزم منه منع صرف أبناء ، واسماء أيضا - بغير علّه - مع ان أشياء تجمع على أشاوى - وأفعال لا تجمع على «أفعل». [مناهج]
- ٢- أى قول الفراء والأخفش.

كما هو شأن اسم الجمع ، وجمع القلّه.

ولو كانت «أفعلاء» لصغرت على شيئات ، لأنّ جمع الكثره لما لا يعقل ، - وليس له جمع قلّه ك - شيء على هذا القول - يرّد في التصغير إلى المفرد ، ويجمع مصغّر ذلك المفرد ، - بالألف والتّاء ، مع مخالفه القياس في قول الأخفش ، والتكلف فيما ذكره الفراء.

وقد يرجح مختار سيبويه : بمجئ جمعها على أشايا وأشاوى ، بقلب الياء واوا ، على خلاف القياس ، كجباوه في جبايه ، فيمكن على مختاره كونه «لفاعي» مقلوب «فعالي» وهو قياس في «فعلاء» الأسميه ك - صحراء ، وصحارى.

وأما على القولين الآخريين ، فهو : إمّا «أفعال» أو مقلوب «فعالي» ، ولا - يقاس ، بل لم يسمع شيء منهما في جمع «أفعال» أو «أفعلاء».

وربّما ائد مختاره - أيضا - بمجئ أشياوات ، - وفعلاوات قياس في فعلاء الاسميه - كصحراوات ، وجمع الجمع بالألف والتّاء - كما يلزم على قول غيره - مقصور على السّماع ، والمقيس أولى.

وغايه توجيه القولين (1) ، - في هذين الجمعين (2) ، وقول الكسائي في منع الصّيرف ، وقول الفراء : في التصغير - انّ الكلّ (3) لتوهم أنّها «فعلاء» ، كما بنى تمندل من مندبل ، لتوهم اصاله الميم.

ويزيد في التصغير احتمال توهم كونها على «أفعال» ، وقد يوجّه أشايا في قول الكسائي ، باحتمال كون أصله : أشايي على «أفاعيل» ك - أنعام وأناعم ، فقلبت

ص: ٢٢

١- أى : قول الكسائي وقول الفراء معا ، فلا يرد أنّ هذا ليس غايه توجيه قول الكسائي ، إذ قد يوجه بتوجيه آخر كما سيأتى.

٢- أى الجمع بالألف والتّاء والجمع على فعالي أو أفاعل.

٣- أى كل من تصرفاته المذكوره من الجمعين ، ومنع الصرف ، والتصغير يثبت له لتوهم أنّها ... والبناء على التوهم كثير في كلامهم كما سيأتى بعضها في هذا الشرح إنشاء الله تعالى.

الهمزة المتطرّفه - ياء - فاجتمعت ثلاث ياء آت ، فحذفت الوسطى الزّائده السّاكنه ، وقلبت الأخيره ألفا ، والاولى - حيث يقال : أشاوى - واوا ، ولا يتمشى هذا فى القول الآخر ، لعدم جمع «أفعلاء» على «أفاعيل» ، هذا.

لكن ذكر سيبويه : أنّ أشاوى جمع إشاوه ، كأداوه وأداوى ، أو أصلها إشايه ك - جباوه مقلوبه لشيائه ، كأنّها لغه فى شيء ، وأشايا جمع اشايه.

وقوله : (على الأصحّ) ، على ما فسّرناه - وفاقا لبعض الشّارحين - متعلّق بالاداء ، وقد يجعل متعلّقا بيعرف ، والمعنى : يعرف القلب على أصحّ الأقوال بأداء تركه - على أى وجه كان - إلى منع الصّيرف بغير علّه بناء على أنّ «أفعاء» ليس من صيغ الممدود المؤنث ، ولا يفيد أن الأصل «أفعلاء» لصيرورتها فى حكم العدم.

وقد يضعّف هذا بأنّ فيه مع عدم ملائمته لما فى شرح المفصّل ، - حيث لم يورد التأديه إلّا على الكسائي - أن مناط العليه لمنع الصّرف - هو ألف التّأنيث - باقيه بعد حذف اللّام ، فتأمل فيه.

ثمّ : أنّ القلب ليس شيء منه قياسا ، إلّا باب جاء عند الخليل ، وكيف كان ، إذا اعتبر فى الموزون ، اعتبر فى الزّنه.

الحذف

(وكذلك الحذف) ، فأنّه - أيضا - يعتبر فى الزنه عند اعتباره فى الموزون (ك - قولك فى قاض) وقد حذفت لامه (فاع) بحذف اللّام ، وهذه الطريقه لازمه فى القلب ، والحذف على كلّ حال ، إلّا فى حال (ان يبيّن فيهما الأصل) كما يقال : آدر ، «أفعل» ، وقاض «فاعل» فى الأصل ، ونحو ذلك.

فهذا بيان الأبنيه باعتبار انقسامها ، بحسب عدد الحروف ، ثلاثيه ، ورباعيه ، وخماسيه ، وكيفيه اعلام زنتها.

وتنقسم الأبنيه إنقساما آخر ، والنّظر فيه إلى الحروف الاصول.

(و) ذلك أنّها تنقسم إلى صحيح ، ومعتل).

(فالمعتل : ما فيه حرف عله) ، ويكون من حروفه الاصول.

وحروف العله هي : الواو ، والألف ، والياء (١).

(والصحيح : بخلافه) فهو ما ليس أصل من اصوله حرف عله.

[أنواع المعتل]

ثمّ ينقسم المعتل إلى سبعة أقسام :

لأنّ حرف العله فيه ، أمّا واحد ، أو أكثر ، والواحد ، أمّا فاء ، أو عين ، أو لام ، والأكثر : أمّا فاء وعين ، أو عين ولام ، أو فاء ولام ، أو فاء وعين ولام.

(فالمعتل بالفاء - مثال) ، لمماثلته الصحيح ، في خلوّ ماضيه عن الاعلال ، مثل : وعد ، ويسر.

(و) المعتل (بالعين أجوف) ، لخلوّ جوفه - أى وسطه - عن الصحيح ، فشبهه بالشىء الذى أخذ ما فى داخله ، وبقي أجوف.

(وذو ثلاثه) ، لكون ماضيه على ثلاثه أحرف ، نحو - : قلت ، وبعث - عند الاتصال بضمير المتكلم ، وهو أوّل تصارييف الكلمه فى الغالب ، عند الصرفيين ، لأنّ نفس المتكلم أقرب الأشياء إليه.

ص: ٢٤

١- وأما سَمى هذه الحروف ، حروف العله لأنّها لا تسلم ولا تبقى على حالها فى كثير من المواضع ، بل تتغير بالقلب والاسكان ، والحذف ، والهمزه وان شاركتها فى ذلك لكن لم يجر الاصطلاح بتسميتها حرف عله ، كذا قال نجم الأئمه.

(و) المعتل (باللّام - منقوص)، وناقص، لنقصان حرفه الأخير في الجزم، نحو - : أغز وارم - ، ونقصانه عن قبول بعض الاعراب ، وهو الرفع ، والجرّ.

(وذو الأربعة) لكون ماضيه - مع ضمير المتكلم - على أربعة أحرف ، مع اعتلال لامه (1) ، وكون اللّام أحق بالتغيّر من العين ، نحو - : رميت ، وغزوت.

(و) المعتل (بالفاء ، والعين) ك - يوم ، وريح ، ولا - يبنى منه فعل مجرّد ، (أو بالعين ، واللّام) نحو - : نوى ، وحيى - ، (لفيف مقرون) - لالتفاف حرفي العله ، واقترانهما - .

(و) المعتل (بالفاء ، واللّام) نحو : ولي ، ووقى - ، (لفيف) لالتفاف حرفي العله - ، (مفروق) - لافتراقهما فيه - .

ولم يعتبر المعتل بالفاء ، والعين ، واللّام ، كالواو ، والياء ، لا سمى الحرفين ، لندوره.

هذا في الثلاثي ، وأمّا الرّباعي الغير المضاعف ، والخماسي ، - اسمين كانا أو فعلين - فلا يوجد فيهما معتل ، إلّا المعتل الفاء في الخماسي ، اتفاقا على ما يلوح من كلام البعض ، ك - ورنتل - للداهيه - وفي الرّباعي على رأى.

وأما نحو : حوقل ، ويطر ، فملحق بالرّباعي ، بزياده حرف العله وليس برباعيّ.

ص: ٢٥

١- قوله مع اعتلال لامه وكون الخ : خلاصه الكلام أنّ الأجوف لما كان مع اعتلال عينه مع ضمير المتكلم على ثلاثه أحرف وكان الناقص مع اعتلال لامه وكونه أحق بالحذف والاعلال - في ظاهر الأمر - من الأجوف على أربعة أحرف فكونه على الأربعة ، كأنه لا يخلو عن غرابه في بادى الرأى ، فلذلك : سمى بهذا الاسم ، بخلاف الصحيح فان كونه على أربعة أحرف ليس فيه غرابه في ظاهر الأمر. فتدبر.

إشارة

وتنقسم الأبنيه - أيضا - إلى المهموز ، وهو : ما أحد اصوله همزه ، كأمر ، وأود ، ووئل ، وقرء ، وغير المهموز ، وهو : بخلافه ، وذكر أنّ المهموز الفاء لم يوجد فى الرباعى أصلا ، بخلاف الخماسى ، فإنه يوجد فيه ، ك - إصطبل ، فيمن جعله خماسيا .

وإلى المضاعف وغيره ، والمضاعف : ما فيه أصليان متماثلان مع الاتصال ، إن كان ثلاثيا ، سواء كان العين واللام - كما هو الكثير الشائع - نحو - : مدّ ، وحىّ ، وودّ - أو الفاء ، والعين ، وهو نادر جدًا ك - بين - لواد - .

ويشترط الفصل بأصلى آخر فى الرباعى ، صحيحا كان ك - زلزل ، أو معتلّا ، ك - وسوس ، ولم يوجد المضاعف فى الخماسى على ما صرّح به نجم الأئمة - رضى - .

(وللاسم الثلاثي - المجرد -) ، إنقسام آخر ، وذلك باعتبار البناء ، وله (عشره أبنية).

(والقسمه) العقلية (تقتضى إثني عشر - قسما -) حاصله من ضرب الحالات الثلاثة المتصوّره في الفاء - وهي : الحركات الثلاث دون السكون لتعدّد الابتداء به - ، في الحالات الأربعة في العين ، وهي : تلك الثلاث مع السكون ، ولم يعتبر الحرف الأخير ، لأنّه محل الاعراب ، ولكن سقط إثنان على المختار عند المصنّف ، وهما : «فعل» بكسر الفاء ، وضّم العين ، «وفعل» بعكس ذلك استثقالا للانتقال من ثقل وهو الضّمّه ، أو الكسره إلى ثقل يخالفه ، مع لزوم ذلك (1) ، بخلاف ما إذا كانا متوافقين ، ك - عنق ، - بضمّتين - وإبل ، - بكسرتين - وبخلاف ما إذا كان عارضا ، كما في المبني للمفعول في الفعل ، نحو : ضرب - .

وإنّما جوّزوا فيه الانتقال من الضمه إلى الكسره دون العكس ، لكون الضّمّه أثقل ، لافتقارها إلى تحريك العضلتين ، بخلاف الكسره ، والانتقال من الأثقل إلى الأخف أسهل ، وأهون على النفس من العكس ، وأمّا نحو : يضرب فلم يبالوا به ، لكونه في معرض الزوال بالجازم والناصب.

ولسقوط البنائين ارتكبا التأويل فيما ورد عليهما ، (وجعل ، الدّئل) ، - بضم الدال المهمله ، وكسر الهمزه - ، وهو : اسم لجنس من الحيوان ، يشبه ابن عرس ، وعلم - أيضا - ، لابن محلم أبي قبيله من خزيمه ، على ما قيل ، منقولاً - من الفعل الماضي المجهول ، يقال : دئله يدئله - ك - منعه - دألا ، - إذا ختله وخذعه - .

وجوّز بعضهم : أن يكون منقولاً من دأل ، دألانا - إذا مشى على تقارب

ص : ٢٧

الخطى - وهو وان كان لازما مبنيا للفاعل ، لكن لما غيّر من الفعلية إلى الاسميه ، غيّرت صورته.

وحكى : على «فعل» - بضّم الفاء وكسر العين - إسمان آخران ، وهما : رئم - بالراء المهمله والهمزه - للاست - ، والوعل على ما حكاه الخليل فى الوعل ، - وهو : تيس الجبل - .

وقيل : أنّهما أيضا منقولان من الفعل .

ومنهم من زعم : ثبوت هذا الوزن فى اللّغه ، على قلّه ، تمسّكا بنحو ذلك .

(و) قالوا : (الجبك) - بكسر الحاء وضّم [الباء] الموحده - كما يحكى القراءه به عن أبى السمال ، وأبى مالك الغفارى ، فى الشواذ ، - فى جمع الحباك - بكسر الحاء ، - وهو : الطريقه فى الرمل والماء - إذا ضربته الريح ، وتثنى الشعر وتكسره ، (ان ثبت) وروده (فمحمول على تداخل اللّغتين - فى حرفى الكلمه) ، وهما : الحاء ، والباء ، وذلك : أنّه ورد «الجبك» - بضمتين - فى الجمع ، - وبكسرتين - كأبل فى المفرد ، فالمتكلم : كأنّه أراد التكلم بالمفرد فكسر الحاء ، ثمّ ذهل وتوهم أنّه يتكلم بالجمع ، فضّم الباء ، وتكرّر ذلك حتّى صار كالبناء المقرّر ، فوردت القراءه به فى الشواذ ، وحمل على معنى الجمع حيث وقع الانتقال - عند ضم الموحده - إلى لفظ الجمع ، فهو مرّكب من المفرد والجمع ، ولذا قيل : أنّه من التداخل البعيد .

(و) الأبنيه العشره الّتى إعتبروها «هى : فلس» - بفتح الفاء وسكون العين - (وفرس) - بفتحهما - (وكتف) - بفتح الأوّل وكسر الثانى - (وعضد) - بالفتح والضّم - (وحبر) - بالكسر فالسكون - وهو : النقس الّذى يكتب به ، (وعنب) - بالكسر فالفتح - (وإبل) - بكسرتين - (وقفل) - بالضم فالسكون - (وصرد) - بالضم فالفتح - . - لطائر - (وعنق) ، - بضمتين - فهذه اصول الأبنيه .

(وقد يرد بعض) منها (إلى بعض) آخر ، فى لغه تميم ، دون الحجازيين ، لكن ورد بعض وجوهه فى بعض القراءات ، فى بعض ألفاظ من الكتاب العزيز ، مع وروده

ويقال : للحاصل بالزّد ، أنّه فرع لما هو الأصل في الكلمه التي وقع فيها الزّد ، ولعلّ العمده في معرفه الأصل من الفرع ، توافق اللّغتين ، وكثره الاستعمال ، في لغة التفرّيع ، فما اتفق الحجازيون ، وبنو تميم ، على استعماله من الأوزان الوارده في الكلمه ، أو كان إستعماله في لغة تميم أكثر ، فهو الأصل في تلك الكلمه ، وما عداه فرع.

وإذا تمهد ذلك ، (ففعّل) - بفتح الفاء وكسر العين - (مميّا ثانيه حرف حلق ك - «فخذ» يجوز فيه) ثلاثه أوزان ، أحدها : (فخذ) - بحذف حركه العين - للتخفيف ، وثانيها : (فخذ) - بكسر الفاء وسكون العين - بنقل حركه العين إلى الفاء ، وثالثها : (فخذ) - بكسرهما معا على - اتباع الفاء للعين. (1)

(وكذلك الفعل :) الذي على هذه الزنه ، وثانيه حرف حلق (ك - شهد) يجوز فيه الفروع الثلاثه المذكوره.

(ونحو كتف) مميّا هو على تلك الزنه - وليس ثانيه حرف حلق - (يجوز فيه) فرعان من تلك الثلاثه ، أحدهما : (كتف) - بسكون العين - من غير نقل الحركه ، وثانيهما : (وكتف) - بنقل حركه العين إلى الفاء - ولا يجوز فيه الاتباع الجائز فيما ثانيه حرف حلق.

والفرق أنّ الحرف الحلقى ، لقوّته يقوى على اتباعه ما قبله لنفسه ، حتّى يحصل المشاكلة التي بها يجبر كراهه النقل من الأخف ، - الذي هو البناء الأصلي - إلى الأثقل ، الذي هو الاتباع - ، بخلاف غيره ، فإنّه ليس مثله في القوه.

(ونحو عضد) - بفتح الأوّل وضّمّ الثاني - (يجوز فيه) فرع واحد ، وهو :

١- والفرق بين هذه الأوزان الثلاثه ، وبين فلس وحبر ، وإبل أن هذه فروع في الأوزان المردوده إليها ، وتلك اصول. «نظام الدين»

ويجوز ذلك (1)، فى الفعل الذى يكون على هذا الوزن، نحو: كرم، ولم يجوزوا الاتباع فى هذا البناء، اسما كان أو فعلا.

وأما نقل حركة العين إلى الفاء: ففى الاسم جوزه بعض تميم، ومنعه بعضهم، كراهه تحصيل الابتداء بالثقل القوي فى الثقل، وهو الضمه بعد ما لم يكن فى أصل الكلمه، وإن أدى إلى شىء من التخفيف، بحذف حركة العين.

وقد يقع فى الفعل الذى فيه معنى التعجب، - وهو على هذه الزنه - كما يقال: حبّ بفلان، - بضم الحاء -، وأصله: حبب، - بفتحها وضمّ الموحده الاولى -، وهو: فعل لازم من المحبّه -، فنقلت ضميتها إليها، وادغمت، والمراد به: التعجب، ولذلك تزداد الباء فى فاعله، تشبيها بقولهم: أحسن به، فى التعجب.

(ونحو عنق) - بضمّتين - (يجوز فيه) فرع واحد، وهو: (عنق) - باسكان الثانى - تخفيفا، وهذا الفرع فى الجمع الوارد فى هذه الزنه أكثر، لجمعه بين ثقل المعنى واللفظ.

(ونحو إبل، وبلز) - بكسرتين - (يجوز فيهما) فرع واحد، هو: «إبل وبلز»، - بتسكين العين - (ولا ثالث لهما)، قيل: المراد لا ثالث لهما فى هذا الوزن (2)، فيما ثبت فى اللغه الفصيحه.

فإن سيبويه قال: لا- يعرف لهذا الوزن إلّا إبل، وهو من الأسماء، وزاد الأ-خفش: بلزا، - للقصير، والمرأه الضخمه - فى الصفات.

وأما الألفاظ الاخر المحكيه على هذا الوزن: ك- الإطل - للخاصره -، - والإبط

ص: ٣٠

١- ويجوز ذلك: أى فرع واحد فى الفعل الذى يكون على وزن «فعل» مثل: كرم، فإنه يجوز فيه كرم.

٢- وهو: «فعل» بكسرتين.

- لباطن المنكب - ، والحبر - ، بمهملتين بينهما الموحّده - ، - لصفرة الأسنان - ، كما حكاه السيرافي - ، والإقط ، - لغه في الأقط - ، فلعّلها (١) لم يثبت عند المصنف (٢) في اللّغه الفصيحه.

ولفظ(نحو) في قوله : (ونحو إبل) ، وان أشعر بالتعدّد ، لكنّه ناظر إلى ما يفرض وروده بكسرتين ، فصيحا كان أم لا ، ولا يخفى ما فيه من التعسّف.

وقيل ابل - باللام - في المتن تصحيف إبد ، - بالبدال المهمله - ، بمعنى ولود ، والمعنى : لا- ثالث لهما في هذا الوزن من الصفات ، - على ما قال ثعلب - ، وان كثر في الأسماء ، وكأنّه اختار التمثيل بهما ، توطئه للاشعار بهذه الفائدة ، والمراد بنحوهما : ما كان على وزنهما ، ولو من الأسماء.

وقيل : المعنى لا ثالث لابل - باللام - ، وبلز ، في جواز تسكين الوسط ، لوجوب التكلّم على الأصل وحده ، فيما عداهما ، ممّا كان على هذا الوزن ، وأورد عليه ، - مع - مع عدم التدليل على هذا التخصيص - أنّ لفظ(نحو) من المتن ينافيه (٣) ، لدلالته على أنّ كل ما يوازن المثالين ، يأتي فيه هذا الفرع.

وقيل : المعنى ، لا- ثالث لهذين الوزنين ، - وهما الأصل - والفرع الوارد بتسكين الوسط ، في جميع ما كان نحو المثالين في الوزن ، والمقصود : أن لهذا البناء فرعا واحدا ، فقط ، وأورد عليه ، ان نحو عنق - بضمتين - أيضا ليس له سوى فرع واحد ، فما وجه ترجيح نحو ابل بالتعرّض لذلك.

ومن المتحمل : أن يكون الضمير المثني في قوله : (لهما) راجعا ، إلى نحو ابل ، وما

ص: ٣١

١- ولعل في بعض النسخ بدل (فعلّها) وكلّها لم يثبت.

٢- أمّا لعدم الثبوت مطلقا ، أو لثبوته لا في اللّغه الفصيحه والمراد بيان اللّغه الفصيحه.

٣- فان أوّل كلامه اعنى قوله : ونحو إبل الخ ، صريح في ان كل ما كان على «فعل» بكسرتين يجوز فيه الاسكان ، وآخره اعنى قوله : ولا ثالث لهما ، على هذا التفسير يدل على أنّه لا يجوز الاسكان إلّا في ابل ، وبلز.

قبله ، أى نحو عنق كليهما ، أى : لا- ثالث لهذين البنائين ، وهما ما كان - بضمّتين - ، وما كان - بكسرتين - ، بل لكل منهما وزنان ، أى الأصل فيهما وتسكين الوسط ، والمقصود أنّ لكل واحد منهما فرعا واحدا فقط .

وفى تخصيصهما بالتعرّض لوحده الفرع ، مع أنّه لم يذكر لما قبلهما ، - أيضا - وهو نحو عضد سوى فرع واحد - ، إيماء لطيف إلى أنّ الفرع فيما قبلهما لا ينحصر فى ذلك الواحد ، كما نقلنا أنّ بعضهم جوّز فيه نقل حركة العين إلى الفاء ، ففى الاقتصار على ما ذكره من الفرع ثَمَّيه ، - مع الأشعار ههنا بوجود غيره فيه - ، إشاره ما إلى أنّ ترك غير ما ذكره ثَمَّه للضعف ، أو الخلاف .

ولعلّ هذا المعنى ، أسلم - ممّا ذكروه - ، عن الايراد ، وألطف ، لكن اشتها انحصار الوارد على كسرتين فى المثالين ، ربّما يؤيّد أن يكون المراد هو الوجه الأوّل ، ولذا ، اختاره جماعه من أفاضل الشارحين ، ومنهم نجم الأئمّه رضى .

(ونحو - قفل -) - بضمّ الأوّل وسكون الثانى - (يجوز فيه) فرع واحد ، وهو (قفل) - بضمّتين - ، (على رأى) - يحكى عن عيسى بن عمرو ، وعن الأخفش ، إذا لم يكن صفه ، ك - حمر - ، أو معتل العين ، ك - سوؤ - ، وإنّما زعما جواز هذا الفرع - مع أنّه أثقل من الأصل - ، (لمجيبى عسر ، ويسر) ، ونكر ، ونحوها ، - بضمّتين - فى كلامهم ، مع أنّ البناء الأصلى المعلوم فيهما ، بكثرة الاستعمال ، وهو : ضمّ الأوّل وسكون الثانى - ، فإنّ الاستعمال - بضمّتين - فيها قليل ، فزعا أنّهم ضمّوا الثانى ، ولم يبالوا بالثقل ، لتحصيل المشاكله ، كما فتحوه من «فعل» - بالفتح فالسكون - ، إذا كان حلقيا ، لمناسبه حرف الحلق للفتحه ، كما قال لييد :

فقوما ، وقولا بالذى تعلمانه

ولا تخمشا وجها ولا تحلقا شعر (1)

ص : ٣٢

١- البيت للبيد بن ربيعه العامرى ، يخاطب ابنتيه ويوصيهما بما تفعلاّن بعد موته يعنى : إذا مت فقوما بالنياح وقولا فى أثناء النوحه ما تعلمانه فى صفاتى ، ولا تخمشا وجها ، ولا تحلقا شعرا ، وترك الألف فى الوقف على المنصوب أعنى شعرا ، على لغه ربيعه ، وفى القاموس : خمش وجهه : خوشه وضربه ، وقطع عضوا . والظاهر : ان هذا البيت من أبياته التى قالها فى عصر الجاهليه ، لأنّه أسلم - رضى الله عنه - مع وفد بنى عامر ، وحفظ القرآن وترك الشعر .

ومن منع هذا الفرع ، جعل الأصل فى مثل ذلك ما كان - بضمّتين - والفرع ما هو - بتسكين العين - ، كما فى نحو : عنق .

وكثر الاستعمال ، أتما تكون علامه للأصالة لو لم يعارضه أمر آخر ، مثل : كراهه تفرّيع الأثقل من الأخف ، ومخالفته للمعهود بينهم ، فلعلّ قلّه الأصلى لثقله ، وكثره الفرع لخفته ، فتأمل .

[أبنیه الاسم الرباعى المجرد]

(وللرباعى - المجرد - خمسّه) أبنیه اصول ، ولم يرد فيه بناء أصلى ، بحكم الاستقراء ، والقسمه العقلية تقتضى فى بادى الرأى ثمانيه وأربعين ، حاصله من ضرب الاثنى عشر المحتمله - فى الثلاثى - فى الأحوال الأربع ، من اللّام الاولى ، أى الحركات الثلاث والسكون ، وان نظر إلى المنع من التقاء الساكنين ، سقطت ثلاثه منها ، هى الحاصله من اعتبار الحالات الثلاثه التى للفاء ، مع سكون العين ، واللّام الاولى كليهما .

وليس بناء أصلى فى غير الثلاثى ، عند الفراء ، والكسائى - ، لزعمهما أنّ جميع أبنیه الرباعى ، والخماسى مزيد فيها ، وأصلها ثلاثه أحرف .

(و) الخمسه الاصول - فى الرباعى - كما ذهب إليه سيويه ، والأكثر ، (هى : (جعفر) ، - للنهر الصغير - ، فى الأصل ، (وزبرج) - بكسر الفاء واللّام الاولى ، وسكون العين - ، للزينة - من وشى ، أو جوهر ، وقيل : الذهب ، (وبرثن) - بضمّ الفاء واللّام الاولى وسكون العين - ، لمخلب الأسد - ، (ودرهم) ، وهو معروف معنى ووزنا ، (وقمطر) - بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللّام الاولى - ، - لما يسان

فيه الكتب -.

(وزاد الأَخْفَش) بناء سادسا(نحو : جخدب) - بضمّ الجيم فى أوّله وسكون الخاء المعجمه ، وفتح الدال المهمله - ، وهو : - الضخم الغليظ - ، - أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين -.

واجيب عنه : بأنّه فرع مخفّف من «جخادب» ، وقد يرجح ثبوت هذا البناء بما حكى عن الفراء من «طحلب» - للخضرة التي تعلو الماء المزمّن - «وبرقع» ، وإن كان المشهور فيهما الضم ، ك - برثن ، وبما روى : من نحو : دخلل ، - لطائر - ، وسؤدد على هذه الهيئه ، ولو لا أن تكرار اللّام لللاحق بجخدب لزم الادغام ، ومنع فصاحه هذه مشكل.

(وأما نحو : جندل) - بفتح الجيم والنون ، وكسر الدال - ، - لموضع فيه الحجاره - ، (وعلبط) - بضمّ العين وفتح اللّام وكسر الموحده - . للغليظ من اللبن وغيره ، والقطيع من الغنم - فهما ليسا بنائين أصليين ، لتوالى أربع حركات فيهما ، مع عدم تواليهما (1) فى كلمه من كلامهم.

(فتوالى الحركات) - الأربع - (حملهما على) ان يكونا مخفّفى ، (جنادل) - بفتح الجيم - (وعلابط) - بضمّ العين - بحذف الألف ، والجنادل : جمع جندل ، ك - جعفر - للحجاره - ، فى جندل - للموضع - جعل المكان لكثرة الحجاره فيه ، كأنه نفسها ، وعلابط لفظ مفرد من مزيد الرباعى .

[أبنيه الاسم الخماسى المجرد]

(وللخماسى) - المجرد - (أربعه) أبنيه اصول ، بالاستقراء ، والقسمه العقليه تقتضى فى بادى النظر ، مائه واثنين وتسعين - حاصله من ضرب الثمانيه والأربعين المحتمله - فى الرباعى - ، فى الأحوال الأربع المحتمله فى اللّام الثانيه ، ويسقط - بملاحظه

ص : ٣٤

١- هكذا فى النسخه التي بأيدينا ، أى بلفظ الشنيه ، والظاهر : بخلافه أى تواليها.

امتناع التقاء الساكنين - أحد وعشرون ، وهي : التسعه الحاصله من ضرب الثلاثه الساقطه فى الرباعى ، فى الحركات الثلاث المحتمله فى اللّعام الثانيه ، مع الاثنى عشر المحتمله فى الثلاثى ، إذا اعتبر فيها سكون اللّام الاولى ، والثانيه كليهما ، وفى ثلاثه من هذه - وهى الحاصله من الحركات الثلاث للقاء مع سكون العين واللّامين جميعا - ، تلتقى ثلاث سواكن.

والأربعه الموجوده وهى : (سفرجل) - بسكون الراء وفتح ما عداها - ، - لثمره معروفه - (وقرطعب) - بكسر القاف وفتح الطاء ، وسكون الراء والعين - للشىء القليل - ، ويقال : ما فى السماء قرطعب أى سحابه ، وقال ثعلب : هو دابّه ، (وجحمرش) - بفتح الجيم ، وسكون الحاء ، وفتح الميم ، وكسر الراء - ، - للعجوز المسنّه - ، (وقذعمل) - بضمّ القاف ، وفتح الذال المعجمه وسكون العين ، وكسر الميم - ، - للإبل الضخم -

[أبنيه المزيد]

١ - الثلاثى والرباعى

(وللمزيد فيه) - من الثلاثى ، والرباعى ، والخماسى - فى الاسم (أبنيه كثيره) يرتقى فى قول سيبويه : إلى ثمانيه وثلاثه مائه ، وزيد عليها بعده كثير ، وفى تفصيلها تطويل ، والمهم ذكر قانون يعرف به الأصلى من الزائد ، - كما يجىء إنشاء الله تعالى - .

٢ - الخماسى

(ولم يجىء) - المزيد فيه - (فى الخماسى إلما) بزياده حرف واحد ، - كما أسلفنا - ، ويشترط فيه أن يكون حرف مدّ ، سواء كان قبل الآخر أو بعده ، كأنهم راموا قلّه الزائد فيه وخفّته ، لكثره اصوله ، فلذلك لم يجىء فيه إلّا مثل هذه الأمثله .

وهي :

(عضرفوط) - بزيادة الواو - ، للذكر من العظايه - (وخزعبيل) - بزيادة الياء قبل اللام - ، - للباطل - (وقرطبوس) - بكسر القاف وزياده الواو - ، - للدهيه العظيمه الشديده - ، وفيه لغه - بفتح القاف - لكنّه مثل : عضرفوط ، فالمراد ههنا لغه الكسر ، لئلا يتكرّر ، (وقبعثرى) - بفتح القاف وزياده الألف فى آخره - ، - للجمل الضخم الشديده - ، والألف فيه ليس للالحاق ، لعدم سداسى يلحق به ، ولا للتأنيث ، إذ يلحقه ما لا يجامع (١) - لقولهم قبعثراه - ألف التأنيث ، أعنى : التثوين والتاء معا.

(وخندريس) - للخمير القديمه - (عند الأكثر) القائلين بأنّ نونه أصلية ، وهي من مزيد الخماسى ، ووزنه «فعلليل» ، خلافا لمن جعلها زائده ، وجعله من مزيد الرباعى ، وقال وزنه «فنعليل».

ودليل الأكثر ، أن النون متردّد بين الزيادة والأصالة ، والحكم فى مثله بالزيادة ، إنّما يكون أولى فيما يكون فيه المزيد فيه أكثر ، من أبنيه الاصول بكثير ، حملا للمتردّد على الأكثر ، والمزيد فيه الخماسى قليل ، فحملة على الأصالة أولى ، رجوعا إلى أصالة عدم الزيادة ، وأورد عليه أنّه إنّما يتم لو أراد الخصم إلحاقه بمزيد الخماسى ، وليس كذلك ، فإنّه إنّما يريد إلحاقه بمزيد الرباعى ، فإنّ الياء فيه زائده اتفاقا ، والمزيد فيه فى الرباعى أكثر من الأصل كثره يعتد بها ، و «برقعيد» - لبلد - «فعلليل» من مزيد الخماسى اتفاقا ، إذ ليس فيه من حروف الزيادة سوى الياء ، وكأنّه لم يمثل به لما قيل : أنّه أعجمى ، وأمّا الذى زيد فيه أكثر من حرف واحد من الخماسى ك - قرعبلانه (٢) - لدويبه - ، فنادر ، لا يقاس.

ص: ٣٦

١- ويمكن أن تكون العبارة فى الأصل هكذا : إذ يلحقه ما لا يجامع مع ألف التأنيث. والظاهر ان لفظه (مع) سقطت من العبارة ، وان (لقولهم قبعثراه) مقتحمه.

٢- القرعبلانه : دويبه عريضه ، وأصلها : القرعبل ، زيدت فيه ثلاثه حروف ، وتصغيرها قرينه ، كذا فى القاموس.

وإذ قد فرغ من بيان الأبنية ، تصدّى لأحوالها.

(وأحوال الأبنية قد تكون) عارضه لها ، (للحاجه) معنويه كانت أو لفظيه ، والمعنويه : ما هي باعتبار فهم المعنى ، وذلك : (كالماضى ، والمضارع ، والأمر ، واسمى الفاعل والمفعول ، والصفه المشبّهه ، وأفعل التفضيل ، والمصدر ، واسمى الزمان والمكان ، والآله ، والمصغّر ، والمنسوب ، والجمع) ، فان كلّ ذلك لحصول المعانى التى لا تحصل إلّا بها ، والحاجه اللفظيه : ما هي باعتبار التلفّظ بالكلمه ، إمكانا ، أو استحسانا ، (و) الأوّل مثل : (التقاء الساكنين ، والابتداء) ، أى ما يجب اعتباره فيهما ، وهو التحريك فى الأوّل ، فإنّ التلفّظ بأذهب ، «إذهب مثلاً» ، من غير تحريك الباء متعذر ، والاتيان بما يتفصّى به عن الابتداء بالساكن فى الثانى ، (و) الاستحسان مثل : (الوقف) إذ لا تعذر فى عدمه ، وإنّما هو استحسانى .

(وقد تكون) أحوال الأبنية لغير حاجه ، بل ، (للتوسّع) الحاصل بكثرة الأبنية ليتوسّع بها فى الشعر ، والسجع وغير ذلك ، (ك - المقصور ، والممدود) ، إذا لم يكن حصولهما باعلاّل يقتضيه ، كالمصطفى فى المقصور ، الحاصل بالاعلاّل ، والاعطاء فى الممدود ، الحاصل به ، فإنّ مثل هذا ، يرجع إلى الاعلاّل الذى يذكره بعد ذلك ، وليس من المقصور والممدود المرادين ههنا ، (وذى الزيادة) التى لم تكن لحاجه ك - زيادات اسمى الفاعل والمفعول ، لظهور ان مثلها داخل فيما هو للحاجه .

(وقد تكون) أحوال الأبنية (للمجانسه) ، ك - الإماله .

(وقد تكون للاستثقال - ، ك - تخفيف الهمزه ، والإعلاّل ، والإبدال ، والإدغام ، والحذف) ، على التفصيل الذى يأتى - إنشاء الله تعالى - .

وابتدأ في التفصيل بما هو للحاجه ، لكونه أهم ، ومن جملته بما يتعلق بالثلاثي المجرد العدى هو أول الأبنيه ، وبالفعل لكثره تصاريفه ، وبالماضى ، لأنه أقدم الأحوال ، فقال :

[١ - الثلاثي المجرد]

(الماضى للثلاثي المجرد ثلاثه أبنيه) ، لالتزامهم الفتح - لخفته - فى أوله ، إلا عند طريان داع ، كالبناء للمفعول ، ونقل الحركه - للاتباع - ، ك - شهد ، والآخر محل الحركه البنائيه ، وكأنهم حيث التزموا تسكينه - عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك ، الجارى مجرى الجزء من الفعل ، لشده امتزاجه به - إحترزوا عن السكون فى الوسط ، لئلا يكون فى معرض التقاء الساكنين ، فى هذه الصوره .

فاختلاف الأبنيه إنما هو باعتبار الحركات الثلاث فى الوسط ، فحصلت ثلاثه باعتبارها ، وهى :

(فعل) - بفتح الوسط - (وفعل) - بكسره - (وفعل) - بضمه - والأولان يجرى فيهما التعدى ، واللزوم ، والثالث : لازم البته .

والمتعدى من الأول مع كسر العين فى المضارع ، (نحو : ضربه) ، يضربه ، (و) مع ضمه نحو : (قتله) ، يقتله ، واللزام منه مع كسر العين فى المضارع نحو : (جلس) ، يجلس ، ومع ضمه ، نحو : (قعد) ، يقعد ، ولم يذكر مثالا لمفتوح العين من المضارع ، لأنه بناء فرعى عند الأكثر ، يحصل مع حرف الحلق كما يجيئ - إنشاء الله تعالى - .

(و) المتعدى من الثانى ، مع فتح العين فى المضارع ، نحو : (شربه) ، يشربه ، (و) مع كسره - لا يكون قياسا ، إلا فى معتل الفاء - نحو : (ومقه) ، - إذا أحبه - يمقه ، (و) اللزام منه ، مع فتح العين المضارع نحو : (فرح) ، يفرح ، (و) مع كسره ، نحو : (وثق) ،

يثق ، وليس فيه المضارع المضموم ، كما يأتي - إنشاء الله تعالى - .

(و) الثالث : - لا يكون إلّا مضموم العين فى المضارع - نحو (كرم) ، يكرم ، فهذه أبنية المجرّد الثلاثى .

[٢ - الثلاثى المزيد]

(وللمزيد فيه) - من الثلاثى - فى الفعل (خمسه وعشرون) بناء ، يكثر دورانها ، وربّما جاء غير هذه .

ثم ان بعض هذه : (ملحق ب - دحرج نحو : شملل) على زنه «فعلل» - إذا أسرع - (وحوقل) على «فوعل» ، إذا ضعف ، وهرم - .

(وييطر) على «فيعل» - إذا عمل البيطره وعالج الدواب - .

(وجهور) على «فعول» - إذا جهر صوته - .

(وقلنس وقلسى) على «فعلل» - بالنون بعد العين - ، و «فعلى» يقال : قلنسته ، وقلسيته ، إذا ألبسته القلنسوه - .

ومن الملحق بدحرج على ما فى - المفتاح - نحو : شريف فلان الزرع - على «فيعل» - بالياء بعد العين - ، - إذا قطع شريافه - وهو : ورقه إذا طال وكبر حتّى يخاف فساده فيقطع .

(و) بعضها (ملحق ب - تدحرج) - من مزيد الرباعى - وذلك : (نحو تجلبب) ، على وزن «تفعلل» - إذا لبس الجلباب - ، وهو القميص ، (وتجورب) على «تفوعل» إذا لبس الجورب .

(وتشيطن) على «تفعليل» - إذا صار كالشيطان فى تمرده - .

(وترهوك) على «تفعول» - إذا تبختر ومشى كأنه يموج فى مشيه - .

(وتمسكن) على «تمفعل» - إذا ظهر الذل والمسكنه ، (وتغافل ، وتكلم) على «تفاعل» و «تفعل» .

وناقشوا في عدّه هذه الثلاثه من الملحق ، لأنّ الميم في «تمسكن» ، ليس لللاحق ، بل لتوهم إصالتها - كما مرّ في تمندل - ، وكذا الألف في «تفاعل» لأنها لا تكون لللاحق إلّا بدلا من الياء في الطرف كما في اسلنقى ، ووقوع الادغام في هذا الباب - أيضا - نحو : تماذ ، وتحاب ، يدل على عدم كونه ملحقا ، وكذا ادغام العين المكرره في «تفعل» لأنّ الزائد لللاحق لا يدغم ، حفظا لزنه الأصل .

(و) بعضها(ملحق باحرنجم) من مزيد الرباعي - يقال : إحرنجم القوم - إذا ازدحموا - ، وحرجمت الإبل ، فاحرنجمت ، - إذا رددتها فارتدّ بعضها على بعض - ، ويقال : أيضا احرنجم ، - إذا رجع عن أمر بعد ارادته - .

والملحق به من مزيد الثلاثي (نحو : إقعنسس) على «افعلل» ، - إذا تأخّر ورجع إلى خلفه - وأصله : من القعس ، وهو : خروج الصدر ودخول الظهر ، ضدّ الحدب ، ويقال : إقعنسس الجمل ، - إذا أوى أن يقاد - ، كذا قيل .

(واسلنقى) على «افعللى» - إذا نام على قفاه - وهو قاصر لا يتعدّى ، وشذّ قوله :

قد جعل النعاس يغرندينى

أطرده عنى ويسرندينى (1)

ولا ثالث لهما ، وقيل : أنّه مصنوع لا حجّه فيه .

فهذه - الخمسه عشر - ملحقات بما ذكر .

(و) بعض المزيد الثلاثي - وهو العشره - الباقيه(غير ملحق) ، بشيء(نحو : أخرج) ك - أفعال ، (وجزّب) ، على «فعلل» - بتضعيف العين - (وقاتل) على «فاعل» وليست هذه الثلاثه ملحقه بدرج ، لوقوع الادغام فيها ، أمّا في الثانى فدائما ، وأمّا

ص : ٤٠

١- هذا البيت : أورده الأندلسى فى شرح المفصل ، وقال السخاوى : انشده أهل اللّغه على تعديده «افعللى» وقال بعضهم : أنّه مصنوع ، وقوله : جعل من أفعال المقاربه ويغرندينى - بالغين المعجمه - أى يعلونى أى يغلبنى ، وبمعناه يسرندينى ، كذا قال ابن هشام ، واطرده عنى : أى امنعه عن نفسى .

فى الآخرىن : ففى نحر : أَعَدَّ ، ومادَّ ، ولعدم موافقتها له فى المصدر المطرّد - وهو الدرجه ، والآخرج ، وان وافق الدرراج ، لكنّه غير مطرد فى الرباعى .

(وانطلق) على «انفعل» ، (واقندر) - من القدره - على «افتعل» ، (واستخرج) ك - استفعل ، (واشهبّ ، واشهبّ) - بتشديد الباء فىهما - على «إفعلّ» و «افعلّ» - بتشديد اللّام - ، - إذا غلب بياضه على سواده - .

وهذان البناء آن : فى اللّون ، والعيب الحسى ، إلّا أن الغالب فى الثانى أن يكون فى اللّعازم منهما ، وفى الأوّل أن يكون فى العارض ، وكلاهما قاصران لا يتعدّيان .

(وإغدودن) الشعر - بمعجمه ومهملتين - ، على «افوعل» - إذا تمّ وطال - ، وهذا قاصر ، وجاء من هذا البناء لفظان متعديان ، هما : اعروريت الفرس ، - أى ركبته عريانا - ، واحلوليته ، - إذا استطبته وعددته حلوا .

(واعلوط) فلان البعير ، على «افعول» - بتشديد الواو - ، - إذا تعلق بعنقه وعلاه - ، وفى الصحاح : اعلوطنى فلان - أى لزمنى - ، وهو متعدّ فى المعنيين ، واجلوز بهم السير - أى دام مع السرعه - ، واخروط بهم السير - أى امتد - وهذان لا زمان .

وليعلم أنّه يجب فى اللاحق - مع موافقه الفرع للأصل فى صورته الحركات والسكنات - أن يقع الفاء ، والعين ، واللّام فى الفرع مواقعها فى الأصل الملحوق به ، وأن يكون فيه ما يماثل زياده الأصل ، فلذلك : حكم على «إقعنسس» ب - إلحاقه ، «ب - احرنجم» لمقابله اصوله باصوله واشتماله على النون الزائده فيه ، فى موقعها منه ، ولم يحكم على «استخرج» بذلك ، لعدم التقابل فى الاصول ، وعدم النون كذا قيل ، فتأمل .

(واستكان) - بمعنى ذلّ وخضع - فيه خلاف ، و (قيل :) أصله : استكن وهو : (إفتعل - من السكون ،) فالخاضع الذليل - كأنه - سكن عن الصعود إلى مدارج

العزّ ، على وجه المبالغه ، كما يقتضيه الافتعال ، وعلى هذا ، (فالمدّ) الواقع فيه بعد الكاف ، (شاذّ) ، حاصل من اشباع فتحه الكاف ، مثله فى منتزاح ، فى قول ابن هرمة يرثى إبنه :

وأنت من الغوائل حين ترمى

ومن ذم الرّجال بمنتزاح

فإنّ أصله : المنتزح ، بلا مدّ ، - بمعنى المبعد - .

وقولهم : مستكين ، - بالياء المبدله عن الألف مثلا ، فى اسم الفاعل منه ، مبنى على لزوم الزيادة ، وتوهم أصلتها .

(وقيل : إنّه «استفعل من كان») ولم يذكر المصدر المجرد المأخوذ منه ، كما فى قول الأوّل ، لأنّ أصحاب هذا القول ، إختلفوا : فى أنّه من الكون ، أو من الكين ، يقال : كان ، يكين ، كينا ، - إذا خضع - فذكر الماضى المجرد الصالح لهما إختصارا . فعلى الأوّل : معنى الاستفعال فيه ، التحوّل من كون إلى كون ، لكن خصّ فى العرف بالتحوّل من كون «العزّ» إلى كون «الذلّ» ، وعلى الثانى : كأنّه بمعنى «فعل» كقرّ واستقرّ ، وبزياده الحروف حصل شىء من المبالغه ، ويمكن اعتبار التحوّل - أيضا - كما لا يخفى .

وقيل أنّه من «الكين» - بمعنى لحم الفرج - ، أى صار مثله ، وانتقل إلى حاله ، فى الذلّ ، فهو على هذا من قبيل التحوّل إلى مدلول اسم العين مجازا ك - استحمر» أى صار حمارا ، أى مثله .

ولعلّ الأنسب بقوله : «من كان» ما ذكرناه ، إلّا أن يكون «كان» بمعنى ذلّ - أيضا - مأخوذا من «الكين» ، فتأمل .

وإذا جعل استكان ، «استفعل» من «كان» واويا أو يائيا(فالمدّ فيه قياس) ، لأن أصله على هذا «استكون» أو «استكين» ، فالمدّ منقلب عن الواو ، أو الياء ، كاستقام ، واستمال .

وإذا علمت أبنيه المجرد ، والمزيد فيه ، من الفعل ، فاعلم أنها ترد لمعان مختلفه.

(فعل) - بالفتح - من جملتها ، يكون (لمعان كثيره) ، لأنه لخفته كثر استعماله ، فاستعملوها في معان مختلفه ، لا تكاد تحصى بحسب أغراضهم ، حتى قيل : أنه ما من معنى من معان الأفعال ، إلا وقد استعمل هو فيه.

وباب المغالبه (١) :

وهو : ما يسند - لبيان الغلبه - إلى الغالب ، بعد المفاعله الدالّه على وقوع فعل ، من كل من الفاعلين.

(يبني على : «فعلته .. افعله») ، بفتح عين الماضي ، وضمّها في المضارع ، من المتعدى ، وإن لم يكن الفعل المجرد منه على هذه الزنه ، أو لم يكن متعديا ، وذلك (نحو : كارمني) فلان ، (فكرمه - أكرمه -) ، لبيان أنّ الغلبه من المتكلم.

والمجرد في «كارم» وإن كان لازما ، مضموم العين ، لكن عند بيان الغلبه يبني منه المتعدى ، - بالفتح - لأنه معنى متجدد ، فقصدوا له بناء جديدا ، فاختروا الأخف الذي هو مفتوح العين ، وآثروا المضارع المضموم ، لقوّه الضمّ ، ومناسبته للغلبه ، مع شيوعه ، وكثرتة.

قيل : وقد يقال : ضاربنى فلان ، فضربته ، إذا ضربا (٢) غيرهما ، وكانت الغلبه في ضربه من المتكلم.

ثم إنّ البناء للمبالغه على ذلك الوجه (٣) ، قاعده مطرّده ، في كلّ باب يؤتى فيه - بعد المفاعله التي وقعت فيها المغالبه - بالفعل المجرد الذي هو أصلها ، لبيان الغلبه ،

ص : ٤٣

١- قوله : وباب المغالبه مبتدأ وقوله : يبني على فعلته خبره.

٢- وفي نسخه : إذا ضربا معا غيرهما.

٣- أي : على فعل بالفتح ويفعل بالضم.

(إلما باب : وعدت ،) من المثال ، واويًا كان أو يائيًا ، (و) باب (بعث ، ورميت) - من الأجوف ، والناقص - اليائين - (فأنه) أى كل واحد منها ، - عند بيان الغلبة - (فعلته) - بفتح العين فى الماضى - (أفعله) - بالكسر - فى المضارع - ، دون الضم ، لئلا يلزم خلاف لغتهم ، إذ لم يجىء فى شىء منها «يفعل» - بالضم - ، بل كل منها مكسور العين ، فابقى على حاله ، فىقال : واعدنى ، وبايعنى ، ورامانى ، فأعده ، وأبيعه ، وأرميه .

(و) حكى (عن الكسائى) مخالفه تلك القاعده ، - أيضا - فيما عينه ، أو لامه أحد حروف الحلق ، زعما منه أنه يلزم فى كل ما عينه ، أو لامه ، أحدها طريقه واحده ، هى : فتح العين فى الماضى ، والمضارع ، فيبقى على حاله ، (نحو : شاعرنى .. فشعرتة ، أشعره - بالفتح -) فيهما ، وليس الأمر كما زعمه ، لورود خلاف تلك الطريقه فى اللغه ، ك - برء ، يبرء ، مع ان أبا زيد حكى فى باب المغالبه شاعرتة أشعره - بالضم - وكذا فاخرته أفخره وإتما خصصنا اطراد القاعده بما يؤتى بمجرد المفاعله - بعدها - لأن ذلك مقصور على السماع ، وقد لا يكون فى بعض الأبنيه ، كما قال سيبويه : أنك لا تقول ، : نازعنى ، فتزعتة ، بل تقول : غلبته ، فأنهم استغنوا ب - غلبته عن إيراد مجانس من باب المغالبه ، ويؤتى بمضارعه على ما هو عليه ، فىقال : «أغلبه» - بكسر العين - .

وقد يقتصر على المجزّد - لبيان الغلبه - من غير سبق المفاعله لفظا . كما يقال : لأحد المتخاصمين ، «خصمك فلان» ، أى غلبك فى الخصومه ، - كأنه - قيل : خصمك ، فخصمك .

وقد يجعل منه (1) قول جرير فى مرثيه عمر بن عبد العزيز (رحمه الله تعالى) :

الشمس طالعه ليست بكاسفه

تبكى عليك نجوم الليل والقمر

ص : ٤٤

١- أى من الاقتصار على المجزّد .

كأنه قال : تباكى النجوم ، والقمر عليك ، فتغلبهما فى البكاء وما فيها من الكدر لذلك ، لا للكسوف.

[أفعال الاعراض]

(وفعل) بكسر العين - اللّازم فيه أكثر من المتعدى ، (ويكثر فيه العلل) أى الأمراض ، (والأحزان ، وأضدادهما) ، أى الصّحّه ، والسرور ، فالأمراض ، «نحو : سئم ، ومرض» ، والأحزان نحو : (حزن) ، وضدّ المرض نحو : (سلم) ، وبرئ ، وضدّ الحزن نحو : (فرح).

(وتجىء : الألوان والعيوب ، والحلى) ، وهى : العلامات الظاهره للعيون ، فى أعضاء الحيوان ، جمع الحليه ، (كلّها عليه) ، فالألوان نحو : كدر ، وشهب ، والعيوب : ك - عرج ، وعمى ، والحلى : كدعج ، من الدّعج لشدّه سواد العين.

(وقد جاء آدم ، وسمر) ، من الأدمه ، والسمره ، فى الألوان ، (وعجف) من العجف ، وهو الهزال ، من عيوب البدن ، (ورعن) - بالراء والعين المهملتين - بمعنى : حمق ، (وخرق) من الخرق وهو ضدّ الرفق ، (وعجم) من العجمه وهى : العى فى اللسان ، من عيوب النفس ، (وبلج) من البلجه وهى : نقاوه ما بين الحاجبين ، فى الحلى ، (بالكسر ، والضم) ، فهذه الأمثله وردن على الأصل فيها ، وهو : الكسر ، ووجه آخر وهو الضم ، وهذه المعانى المذكوره - لمكسور العين - كلّها لازمه.

وأما فرقته ، وفرعته ، فقال سيويه : أنه على حذف الجار (1) ، أى فرقته منه ، وفرعته منه.

[أفعال الطّبايع]

(وفعل) - بضمّ العين - (لأفعال الطّبايع) ، جمع الطّبيعه وهى : - الغريزه المخلوقه - ،

ص : ٤٥

١- وفى نسخه : على أنه حذف الجار.

أى المعانى التى هى من جنس الغرايز التى خلق عليها الشىء من غير مدخل لاختياره فيها ، ولا تنفك عنه ، (ونحوها) ، ممّا يقوم بموصوفه مع اللبث ، ولا- يتجاوز إلى غيره ، ويجرى مجرى الغرائز ، - (ك - حسن ، وقبح ، وكبر ، وصغر) - فإنها تدل على الغرائز التى هى : الحسن ، والقبح ، والكبر ، والصغر ، و «طهر» و «نظف» ، من الطهاره ، والنظافه ، الجاريتين مجراها.

هذا ما يقال هنا. (١)

ومنهم من فسّر أفعال الطباع بالأفعال الصادره عن الطبيعه ، بمعنى القوّه الموجوده فى الشىء - التى لا شعور لها بما يصدر عنها - ويكون أثرها على نهج واحد ، ولا يختلف باختلاف الأوقات ، فتأمل.

(ومن ثم) أى ومن أجل أنه لأفعال الطباع ونحوها ، وهى : معان قائمه بموصوفاتها ، من غير أن يتعدّى إلى الغير ، وان وقع التعدّى فى آثارها فى بعض الأوقات ، لا فى نفسها ، (كان لازماً) دائماً ، فى لغه جميع العرب الأ هذيل فيما حكاه أبو على من وقوع التعدّى فيه ، فى لغتهم ولأجل اللزوم فيه يتحوّل المتعدّى لازماً ، إذا حوّل إليه للمبالغه ، والتعجّب ، نحو : فهم زيد - بضمّ العين - بمعنى ما أفهمه.

(وشذ رحبتك (٢) الدار) ، وهو إنّما تعدّى فى الظاهر ، وإلّا فأصله لازم ، والتعدّى فيه بواسطة الخافض المحذوف ، (أى رحبتك بك). أى إتسعت بك ، فحذف الجار واوصل الضمير بالفعل ، فشذوذه للالباس ، حيث استعمل فى صورته المتعدّى على ما قيل.

وقيل : إنّ التعدّى فيه لتضمن معنى وسع ، وكذا : التعدّى فى طلع - بالضم - فى انّ

ص : ٤٦

١- وفى نسخه : هذا ما يقال منّا هنا.

٢- هذا تفرّيع على قوله «فعل» لازم ، ولا- يجىء فعل متعدّياً فى الصحيح غيره ، وأمّا المعتل فقد اختلفوا فيه ، وقال بعضهم : بجواز ذلك ، وقال سيبويه : لا يجوز ذلك.

بشرا طلع اليمن (١) ، بتضمين معنى بلغ.

(وأما باب : سدته) ، أسوده ، سياده ، - وهو الأجوف الواوى المتعدى الذى مضارعه مضموم العين ، والحرف الأول من ماضيه مضموم عند الاتصال بالضمير المرفوع المتحرك - فهو وإن كان معرضا لاحتمال ضم عين الماضى - مع التعدى - ونقله إلى الفاء عند اتصال الضمير ، لكنّ ما تقرّر عندهم من الحاق ما يتردّد فى حاله من المعتل بالصحيح ، اقتضى إلحاقه بالصحيح المعلوم فيه انتفاء الماضى المتعدى المضموم ، فلذلك (٢) جعلوه من مفتوح العين أصاله.

ثم أنّ ظاهر كلام سيبويه والجمهور أنّه حوّل من المفتوح العين إلى مضموم العين ، لبيان أنّه واوى ، لمناسبه الضم للواو ، ونقل الضم إلى الفاء مع الضمير ، وهذا تعسف ، بل غير صحيح ، إذ لم يعهد فى لغتهم تحويل باب إلى باب من غير عروض تغيير فى المعنى ، وبيان الواوى يحصل بنفس الضم ، وإن لم يكن منقولا من العين.

(فالصحيح) مع جعل ماضيه مفتوح العين ، (أنّ الضم) الحق بأوله بعد حذف الألف المنقلبه عن العين ، عند تسكين اللّام ، للاتصال به بالتقاء الساكنين والتزموا إلحاقه به (لبیان بنات (٣) الواو) أى الواوى ، (لأنّ (٤) الضم) فى أوله حاصل (للتقل) من العين إليه بأن تكون مضموم العين أصاله أو تحويلا.

(وكذلك باب بعث) وهو الأجوف اليائى الذى مضارعه مكسور العين ، وأول ماضيه مكسور عند الاتصال بالضمير ، والمقصود أنّ الكسره ملحقه بأوله - بعد

ص: ٤٧

١- هذا من كلام على (رضى الله عنه).

٢- أى ولأجل اقتضاء ما تقرر الخ.

٣- والمراد بنات الواو : المعتل الواوى وبنات الياء : المعتل اليائى أى بيان أنّه واوى أو يائى.

٤- هكذا وجدنا العبارة فى النسخ التى بأيدينا ولكن الصحيح غير ذلك ، بل الصحيح : لا أنّ أو لا لأنّ كما هو واضح فى الشرح نفسه.

قلب عينه ألفا ، وحذفها بالتقاء الساكنين - للدلالة على أنه يائي ، وليس منقوله من العين إليه ، على أن يكون مكسور العين أصاله أو تحويلا لندره «فعل» «يفعل» - بكسر العين - في غير المعتل الفاء ، وهذا (1) مذكور استطرادا بمناسبة الواوى .

ثم (2) أنّ إلحاق الضم بأول الواوى من غير النقل ، وكذا الكسر بأول اليائى إنّما هو فيما تعذر فيه بيان البنيه أى بيان الكلمه ، ك - باب : سده ، وبعته ، فان حركه عينه - الفتح - مثل فائه ، فلا فائده فى النقل .

ثم بعد قلب العين ألفا ، وحذفها عند الاتصال بالضمير المرفوع - لو ابقى أوله على الفتح لم يعرف حركه العين ، حتّى يعلم البنيه ، إذ الواو المتحركه آيه حركه كانت تقلب ألفا عند انفتاح ما قبلها ، وتحذف عند الاتصال به ، وكذا الياء ، فحيث تعذر بيان البنيه ضمّوا ، أو كسروا الأوّل لبيان الواو ، والياء ، كراهه الخلوّ عن البيان رأسا ، وأمّا إذا أمكن بيان البنيه فلا يلتفت إلى بيان الواوى ، واليائى ، بالوجه المذكور ، بل يراعى بيان البنيه ، (و) هذا كما أنّهم :

(راعوا - فى باب خفت -) وهو الأجوف الواوى ، على «فعل» - بكسر العين - فى الماضى ، و- الفتح - فى المضارع ، (و) باب (هبت) ، وهو الأ-جوف اليائى على تلك الزنه ، (بيان البنيه) الّتى هى : «فعل» - بالكسر - لأنّ بيانها أهم ، لتعلّقها بالمعانى المختلفه باختلافها ، وتعلّق الواوى ، واليائى أولا (3) باللفظ ، واعتبار الأهم واجب عند إمكانه ، - كما يمكن فى هذا الباب بنقل الكسره من العين إلى الفاء - ، فلذلك اعتبروا ذلك النقل فيهما من غير مبالاه بعدم معرفه الواوى ، واليائى .

ص: ٤٨

- ١- أى قول المصنف وكذلك باب بعث.
- ٢- وهذا تمهيد لجواب المصنف عن دليل سيبويه ، والجمهور ، للنقل .
- ٣- وأنما قلنا : أولا- إذ قد يظهر له أثر فى بيان المعنى باعتبار اختلاف معنى الواوى واليائى نحو : قلت - بالضم - من القول - وقلت - بالكسر - من القيلولة ، وبمعنى أقلت البيع فإنّ الضم والكسر يدلّ أولا على كون اللفظ واويا أو يائيا ويظهر بذلك حال المعنى .

ولم يقولوا خفت - بالضم - ك - صنت ، والالتباس بنحو : بعث يدفعه فتح عين المضارع ، نحو : يخاف ، ويهاب .

فهذا بيان معاني أبنية المجرد الثلاثي .

وأمّا المزيد فيه : فما كان منه على زنه إسهب ، واشهب ، واغدودن ، واعلوّط ، فلا- يزيد معناه على المجرد إلّا في المبالغة الحاصلة بالحرف الزائد لئلا يخلو عن الفائده ، فلهذا لم يتعرّض لها ههنا ، وكذا الملحق إلّا «تفاعل» و «تفعّل» فيما زعمه المصنف من كونهما ملحقين ، فلذا لم يتعرّض منه إلّا لهما .

ثم إنّ الغالب في المزيد أن يكون له فعل مجرد ثلاثي ، ويتخلّف ذلك نحو : استحجر ، من الحجر ، وليس بناء كلّ مزيد قياسا مطّردا من أى لفظ كان ، فلا- يقال : أنصر ، وأطرف ، ك - أكرم ، ودخل - بالتشديد - من باب التفعيل ، ولذلك : ردّ على الأخص ، حيث أثبت باب الأفعال في حسب ، وزعم ، وظنّ ، بالقياس .

[معاني الأفعال]

١ - معاني «أفعل»

ويختلف معاني الأبنية التي تشتمل - من جملته - على معنى زائد. (و «أفعل») منها يكون (للتعدي) وهي : أن يضمّن الفعل معنى الجعل ، والتصيير ، ويجعل فاعل أصله المجرد مفعولا للتصيير ، فإن كان المجرد لازما تعدّى إلى واحد (نحو : أجلسته) ، فقولك : جلس زيد ، يفيد أنّه فاعل للجلوس ، فإذا قلت أجلسته ، أفاد أنّك صيّرتَه جالسا ، وإن كان المجرد متعدّيا إلى واحد ، تعدّى إلى اثنين ، نحو : عطا زيد دينارا أى تناوله ، وأعطيته إيّاه ، وإن تعدّى إلى اثنين ، تعدّى إلى ثلاثه ، نحو : علم فلان زيدا منطلقا ، واعلم فلان زيدا عمروا منطلقا .

وقد يفيد جعل الشيء نفس أصله ، ك - أهديته ، من الهدية أى جعلته هديّه .

(و) يكون أفعل - أيضا - (للتعريض) ، وهو : جعل مفعول المجرد معرضا

للمفعوليه له ، (نحو : أبعته) أى جعلته معرضا لأن يباع.

(ولصيرورته) أى صيروره الشيء الذى هو فاعله (ذا كذا) أى صاحب كذا ، إما بأن يكون صاحب ما اشتق منه (نحو : أغد البعير) أى صار ذا غده ، وهى العقده التى فى اللحم ويحيط بها الشحم ، وغده البعير طاعونه ، وأما بأن يكون صاحب ما هو صاحب لما اشتق منه ، نحو : أجرب الرجل ، أى صار ذا إبل ذات جرب ، وأخبث أى صار ذا أصحاب ذوى خبث ، ويقرب منه أنجب إذا ولد نجيبا ، كأنه صار ذا ولد ذى نجابه.

(ومنه :) أى من أفعال الذى بمعنى صار ذا كذا ما اشتهر جعله قسما آخر ، وهو «أفعل» بمعنى جاء وقت استحقاق فاعله أن يوقع عليه أصله المجرد نحو : (أحصد الزرع) إذا جاء وقت أن يوقع عليه الحصاد ، كأنه لاستحقاقه إياه صار ذا حصاد ، فجعل صاحبها له وإن لم يحصل له بالفعل ، وبهذا فارق نحو : أغد البعير ، ولذا فصله عنه بقوله : منه.

قيل : ومنه - أيضا - ما كان بمعنى دخل فاعله فى نفس أصله ، أو وقته ، نحو : أصبح زيد بمعنى دخل فى الصباح ، وأشمل بمعنى دخل فى وقت الشمال ، أى ربح الشمال ، وما يكون بمعنى وصل إلى أصله مكانا كان ك - أنجد ، وأجبل ، أى وصل إلى النجد ، وإلى الجبل ، أو عددا ك - أعشر غنم زيد ، وأتسع ، أى وصل إلى العشره والتسعه ، كأنه صار ذا صباح ، وشمال ، ووجد ، وجبل ، وعشره ، وتسعه.

(و) يكون أفعل (لوجوده) بالإضافة إلى المفعول ، من قولهم وجدته وجودا ووجدانا ، أى لوجدانك إياه ، أى شيئا هو مفعول أفعل (عليها) أى على صفه وهى كونه مفعولا - لما هو أصله ، إن كان الأصل متعديا ، وفاعلا - إن كان لازما ، فالأول (نحو : أحمدته) أى وجدته محمودا ، مفعولا - للحمد ، والثانى نحو : (أبخلته) أى وجدته نجيبا - ، فاعلا - للبخل ، بمعنى أنه قائم به ، وأعمرت الأرض ، أى وجدتها عامره.

وقد تكون تلك الصفه هي الفاعليه لنفس أفعال لا لما هو أصله ك - أفحمته أى وجدته مفحما ، فاعلا للافحام ، وهو العيى .

(وللسيِّلب) أى سلب الفاعل أصل الفعل عن المفعول (نحو : أشكيتَه) أى أزلت شكايته ، وقد يكون بمعنى زوال أصله ، وهذا لا يكون إلما لازما ، نحو : أفلس زيد أى زال فلسه ، أى لم يبق عنده مال ، وقيل : معناه صار ذا فلوس ، كأنه قيل : صارت دراهمه فلوسا .

(وبمعنى أصله المجزّد وهو «فعل» ،) من غير زياده إلّا المبالغه كما مرّ ، متعدّيا كان (نحو : قلتَه وأقلته) ، يقال : قلت البيع - بكسر القاف - وأقلته ، أى فسخته ، أو لازما نحو : أسرع ، وأبطأ ، بمعنى سريع ، وبطؤ . وقيل : أنّ الاسراع ، والابطاء ، متعدّيان فى الأصل : أى أسرع المشى ، وأبطأه ، غير أنّه لمّا كان معروفا عند المخاطب استغنى عن اظهاره .

ويجىء «أفعل» بمعنى الدّعاء ك - أسقيته ، أى دعوت له بالسقيا .

ولمطاوعه فَعَل - بتشديد العين - نحو : فطّرتَه ، فأفطر ، وبشّرتَه ، فأبشر ، وزعم بعضهم أنّه لا يجىء للمطاوعه أصلا .

٢ - معانى «فعل»

(وفَعِيل) - بتشديد العين - ، يكون (للتكثير غالبا) ، أى لتكثير أصل الفعل ، أمّا باعتبار ايقاعه على متعدّد ، وان اتّحد الفاعل ، وهذا متعدّد ، (نحو : قطّعت) الأثواب ، (وغلّقت) الأبواب ، أو باعتبار تكرار الفعل واكثاره ، وان اتّحد الفاعل ، - أيضا - [و] ذلك قد يكون لازما نحو : (جوّلت ، وطوّفت) ، أى أكثرت الجولان ، والطّواف ، وقد يكون متعدّيا نحو : غلّقت الباب ، إذا اغلق مرّات كثيره ، على ما يظهر من شرح المفصل .

فان اتّحد - الباب - مع اتّحاد وقوع الفعل فالأصحّ التخفيف ، على ما قيل .

(و) أمّا باعتبار تعدّد الفاعل وكثرته ، نحو : (موت المال) ، - بالرفع - إذا مات مال كثير من الحيوان ، وهذا لازم البتّه ، ويجب فى فاعله أن يكون صادقا على الكثير.

(و) يكون (للتعديّه : نحو : فرّحته ، ومنه) : ما عدّه أهل التصريف معنى آخر برأسه ، وهو نسبه المفعول إلى الأصل ، سواء كان مصدرا مجردا ، نحو : (فسيّفته) ، أى - نسبه إلى الفسق ، وسمّيته فاسقا - ، أو اسم عين نحو : تمّمته - أى نسبه إلى تميم - ، وهو قبيله - ، فهذه النسبه كأنّها نوع من الجعل والتصيير ، فيرجع الى التعديّه ، وإن لم يكن على نهج غيره منها ، فلذلك فصّله بقوله : منه ، فتأمّل . (١)

(وللسلب : نحو : جلّدت البعير) ، - أى أزلت جلده ، وسلخته ، وقزّدتّه - أى أزلت قراده ، والسلب فى هذا الباب كثير فى الأعيان ، قليل فى المعانى ، وفى باب الأفعال بالعكس .

(و) يكون هذا الباب - أيضا - (بمعنى) أصله المجرد ، أعنى : «فعل» من غير تفاوت إلّا فى المبالغه ، (نحو : زلته) ، - بكسر الراء - من الأجوف البائى لا الواوى ، (وزيلته) ، فإنّ كليهما بمعنى : - فرقته - .

ويكون بمعنى صاحب أصله ، نحو : قنح الجرح ، - صار ذا قنح - .

وبمعنى صيروره فاعله أصله المشتقّ منه ، ك - روض المكان ، - صار روضا - ، وعجزت المرأه ، - صارت عجوزا - .

وبمعنى تصيير مفعوله على ما هو عليه ، نحو : سبحان الذى ضوّء الأضواء ، وكوّف الكوفه ، - أى جعلهما أضواء ، وكوفه .

ولعمل شىء ك - الاتيان وغيره - فى المشتق منه ، نحو : صبح ، أتى صباحا وغلّس ، - فعل فى الغلّس - ، ولمعان آخر غير مضبوطة .

ص : ٥٢

١- لعل وجه التأمّل هو أنّه يحتمل ان يكون للتعديّه كما فى فرّحته بلا تفاوت كما أشار الفاضل المصرى حيث قال : يمكن ان يقال فى نحو فسّفته أنّه للتعديّه أى جعلته فاسقا والجعل أمّا بالقول ، أو الاعتقاد ، أو الفعل .

(و «فاعل») كائن (لنسبه أصله) المجرّد الّذى اشتقّ هو منه ، (إلى أحد الأمرين) حال كون ذلك الأصل ، (متعلّقا بالآخر للمشاركه) ، والمقصود أنّه لنسبه أصله من حيث اعتبرت مشاركه أحد الأمرين فيه للآخر - إلى الأمر الأوّل بالفاعليه ، متعلّقا - من تلك الحيشه - ، بالآخر على جهه المفعوليه.

وملخصه : أنّه لنسبه المشاركه المذكوره فى أصله إلى أحد الأمرين ، متعلّقه بالآخر صريحا ، (فيجىء العكس) ، وهو نسبه المشاركه إلى الآخر ، متعلّقه بالأمر الأوّل (ضمنا) ، لأنّ مشاركه الأمر لآخر يتضمّن مشاركه الآخر إيّاه ، ويلازمها ، فكل منها فاعل من وجه ، ومفعول من وجه ، وذلك ، (نحو : ضاربتّه ، وشاركتّه) ، فضارب فى المثال ، لنسبه أصله وهو الضرب من حيث اعتبرت مشاركه المتكلّم فيه ، لمرجع الضمير ، أى لنسبه المشاركه فى الضرب الّتى هى المضاربه - إلى المتكلّم متعلّقه بالمفعول ، ومنطوقه الصريح : أنّ الأوّل مضارب - بالكسر - ، والآخر مضارب - بالفتح - ، لا لنسبه نفس الضرب إليه ، متعلّقا بالمفعول ، ليكون المنطوق : أنّ أحدهما ضارب ، والآخر مضروب ، كيف وقد يمتنع التعلّق بالمفعول فى أصل المفاعله ، فإنّها قد تؤخذ من أصل لازم ، نعم يحصل التعدّى قطعا عند بنائها ، باعتبار معنى المشاركه المتعدّيه الحادثه ، كما يحصل التعدّى فى باب الأفعال ، والتفعيل ، لما يحدث عند بنائهما.

(ومن ثمّ جاء غير المتعدّى) من المجرّد - إذا بنى منه هذا الباب - متعدّيا (نحو : كارمته) - من كرم - (وشاعرتّه) ، من شعر فلان - ، ك - نصر وكرم ، فهو شاعر إذا قال : شعرا - أى كلاما منظوما - ، فإنّ مجموع قول الشعر الّذى هو معناه لا يتعدّى ، وقد جاء التعدّى فيهما عند بناء المفاعله ، هذا.

لكن الغالب فى المتعارف أنّ المشاعره للمشاركه فى انشاد الشعر ، وان كان من

نظم الغير ، ففعل الأصل حوّل إلى هذا المعنى ، بضرب من التوسّع ، ثم اشتقت منه (١) المشاعره.

(و) من ثم - أيضا - جاء (المتعدّي) من المجزّد (إلى واحد - مغاير للمفاعل -) ، (٢) على صيفه المفعول من المفاعله - على ما ذكره نجم الأئمه - ، نظرا إلى أنّ الكلام فيما يصير مفعولا بعد بناء المفاعله ، فالمعنى : جاء المتعدّي إلى واحد غير المشارك - بفتح الراء - (متعدّي إلى اثنين نحو : جاذبته الثوب) ، لاعتبار تعدّي الجذب فيه إلى الثوب ، وهو لا يصلح لمشاركه الفاعل في الفاعليه ، وبدونها لا يتم معنى المفاعله ، فلا جرم تعدّي جاذب إلى آخر يصلح لذلك ، حتّى يتم معناها.

(بخلاف) ما كان أصله متعدّي إلى واحد يكون مفاعلا ، بعد بناء المفاعله ، فأنّه يتعدّي إليه دون غيره ، لتمام معناها به نحو : (شاتمته) فإنّ الشتم متعدّد إلى ما يكون مفاعلا في المشاتمته ، ونحو : جاذب زيد عمروا ، إذا فرض أنّ كلّا منهما جذب الآخر.

(و) قد يكون (بمعنى «فعل») - بتشديد العين - ، (نحو : ضاعفته) ، فأنّه للتكثير مثل : ضعّفته ، وناعمه الله ، بمعنى : نعمه - أى أكثر نعمه - وهو الإبل ، والشاه ، أو والإبل خاصّه.

(وبمعنى أصله المجزّد ، وهو «فعل») ، - بالتخفيف - سواء استعمل أصله المجزّد في كلامهم نحو : ناولته الشىء - أى نلتة - بضمّ النون - ، أى أعطيته - ، أم لا ، (نحو : سافرت) ، فأنّه لنسبه السفر إلى المتكلم من غير معنى زائد آخر سوى المبالغه ، ولم يستعمل سافرت في كلامهم ، على ما فى شرح المفصل ، مخالفا لما ذكره الجوهري.

وقد جاء «فاعل» لجعل الشىء ذا أصله ، كما يجيء «أفعل» أيضا - لذلك ، نحو : عافاك الله ، - أى جعلك الله ذا عافيه - وعاقبه - أى جعله ذا عقوبه.

ص: ٥٤

١- أى من ذلك الأصل بعد نقله إلى هذا المعنى.

٢- فيه اشعار بأنّه يجوز أن يقرأ بصيغه اسم الفاعل ويراد بالمغايره : المغايره فى الصلاحيه للمشاركه وفى بعض النسخ : للفاعل وهو أيضا يحتمل الوجهين.

«وتفاعل» يكون (لمشاركه أمرين فصاعدا في) فاعليه(أصله) المجزّد(صريحا) ، بخلاف فاعل ، فإنّ نسبه الفاعليه إلى أحدهما صريحا ، وإلى الآخر ضمنا ، لكونه مفعولا في صريح اللفظ ، نحو : (تشاركا) ، فإنّه يدلّ على مشاركه اثنين في فاعليه أصله ، وهو الشركه صريحا ، بخلاف شارك زيد عمروا.

(ومن ثم) ، - أي ومن أجل أنّ «تفاعل» للمشارك في الفاعليه صريحا - ، (نقص مفعولا) واحدا (عن «فاعل») ، وهو المشارك المذى كان مفعولا صريحا ، لأنّه يصير فاعلا في «تفاعل» صريحا ، كما تقول : ضارب زيد عمروا - بنصب عمروا - ، وتضارب زيد وعمروا - برفع الاسمين - .

فان كان «فاعل» متعديا إلى آخر - أيضا - تعدى «تفاعل» أيضا ، إلى ذلك الآخر فقط ، تقول : عاطيته الدراهم ، - بالتعدى إلى اثنين - ، وتعاطينا الدراهم ، فالبابان تشاركان في إفاده المشاركه في الفاعليه ، مفترقان على الوجه المذكور.

ولعلّ الدلاله على فاعليه أحد الأمرين ، إن كانت أهم عند المتكلم لفرض - ، عبّر بالمفاعله ، ليجعل الأهم فاعلا والآخر مفعولا ، وإن تساويا عنده عبّر بالتفاعل ، ويحتمل أن يكون البابان كعبارتين لمعنى واحد يتخيّر المتكلم بينهما.

وأما الفرق : بأنّ المفاعله تدلّ على أن أحد الأمرين - وهو ما وقع فاعلا صريحا - ، سابق في مباشره الفعل على الآخر ، بخلاف «تفاعل» فالتحقيق خلافه ، كما أفاده نجم الأئمه رضى - ، متمسكا بما ورد من المفاعله على خلاف ذلك.

(و) قد يكون «تفاعل» (ليدل على أنّ الفاعل أظهر ان أصله) المجزّد(حاصل له) والحال أنّه (هو منتف عنه ، نحو : تجاهلت ، وتغافلت) - أي أظهرت من نفسى الجهل ، والغفله ، مع انتقائهما في الواقع.

(وبمعنى) أصله المجزّد ، وهو (فعل) ، سواء كان لازما ، (نحو : توانيت) بمعنى :

ونيت ، من الونى وهو الضعف ، أو متعدّيا ، كقول إمراء القيس :

تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا

علّى حراسا لو يسزّون مقتلى (١)

فإنّ الظاهر ان تجاوزت بمعنى : جزته.

(ومطاوع «فاعل») ، المطاوع - بالكسر - وحقيقه المطاوعه : أن يدلّ أحد الفعلين الراجعين إلى أصل واحد - فى الاشتقاق - ، على التأثير ، ويدلّ الآخر على قبوله ، فالثانى كأنه طاوع الأوّل ، ومفعول الأوّل فاعل الثانى ، ويقرب من ذلك ، أنّ المطاوعه حصول الأثر عند تعلّق الفعل المتعدّى بمفعوله ، لظهور أنّ المراد الأثر المدلول بما يرجع فى الاشتقاق إلى أصل ذلك المتعدّى ، ليخرج عنه ضربته ، فتألّم ، وحيث علمت أن فاعل المطاوع - بالكسر - ما كان مفعول المطاوع - بالفتح - ، علمت أنه ينقص عنه درجه ، فمطاوع المتعدّى إلى واحد قاصر ، (نحو : باعدته ..

فتباعد) ، ومطاوع المتعدّى إلى اثنين يتعدّى إلى واحد ، نحو : ألبسته الثوب ... فلبسه ، وقد يتكلم بالمطاوع بدون ذكر المطاوع ، نحو : إنكسر الاناء.

والمعنى الذى لا يكون قبول أثر فعل متعدّد ، لا يكون مطاوعا له ، وإن رجع إلى أصل اشتقاقه.

٥ - معانى «تفعل»

(و «تفعل») يكون (لمطاوعه فعل) ، - بالتشديد - (نحو : كسرتة ... فتكسّر).

(وللتكلف) ، وهو أن يحمل الفاعل نفسه على أصله ، على وجه الكلفه والمشقه ،

ص: ٥٦

١- الاحراس : يجوز ان يكون جمع حارس بمنزله صاحب وأصحاب ، ويجوز ان يكون جمع حرس بالتحريك بمنزله جبل وأجبال ، والمعشر : القوم ، والجمع المعاشر ، والحراس : جمع حريص ، والاسرار : الاظهار والاضمار جميعا ، وهو من الاضداد ، والمقتل : مصدر ميمى بمعنى القتل ، يقول : تجاوزت فى ذهابى إليها وزيارتى إياها أهوالا - كثيره وقوما يحرسونها ، وقوما حراسا على قتلى لو قدروا عليه فى خفيه ، لأنهم لا يجرؤن على قتلى جهارا. هذا من كلام امراء القيس وهو من معلقته المشهوره.

ليحصل له ، (نحو : تشجّع ، وتحلّم) - أى حمل نفسه على الشجاعه والحلم ، وكلفها إياهما ، - حتّى يحصل له ، لكونهما مطلوبين ، وهذا بخلاف نحو : تجاهل ، فإنّ معناه مجرّد اظهار الجهل من غير دلالة على حمل النفس عليه ، لكونه مطلوباً .

(وللاتخاذ) ، وهو : أن يجعل الفاعل المفعول أصل الفعل ، وذلك إذا كان الأصل إسما ، لا مصدرا(نحو : توسّدت التراب) ، - أى جعله وساده - .

(وللتجنّب) ، - يعنى مجانبه أصله - ، (نحو : تأثّم ، وتحجّج) - أى تجنّب الأثم والحرص - .

(وللعمل المكرّر فى مهله) ، - أى ليدل على مباشره عمل وهو أصله المجرّد مرّه بعد اخرى - ، (نحو : تجرّعته) - أى شربت الشراب جرعه بعد جرعه - ، فيدلّ على تكرّر مباشره أصله ، وهو الجرّع الكلى ، باعتبار تحصيله فى ضمن فرد منه ، بعد تحصيله فى ضمن آخر ، فإنّ الواحد بالشخص لا يتكرّر حصوله .

(ومنه - : تفهّم ، وتعلّم) ، المسأله ، فإنّ أصل الفعلين أعنى فهمها والعلم بها بعد تماميه الاستعداد له ، وإن كان دفعا ، لكن نزل التوسّل إليه على مهله منزله تكررّه فى مهله ، فعبر بالتفهّم ، والتعلّم ، فلذا فصل بقوله : منه ، - وقيل : أنّ الفصل باعتبار أنّ التكرّر فى مهله ليس بظاهر فى مثل هذا ، لأنّ الفهم ليس بمحسوس ، كالتجرّع ، ويمكن أن يكونا مطاوعى فهم ، وعلم .

(وبمعنى - «استفعل» ، نحو : تعظّم ، وتكبّر) ، - أى طلب أن يكون عظيما ، وكبيرا ، نحو : إستكبر ، واستعظم ، وقد يقال : تعظّمته ، - أى أعتقدت فيه أنّه عظيم - ، وقد يكون بمعنى صيروره الشىء نفس أصله ، نحو : تزبّب العنب ، - أى صار زيبيا - وتكلّل الزند ، - أى صار أكليلا - .

وبمعنى صيروره الشىء ذا أصله ، نحو : تأهّل ، وتأصل ، - أى صار ذا أهل ، وذا أصل - ، وتأكل ، - أى صار ذا أكل ، أى مأكولا ، ويقال : ترجّلت المرأه ، - أى صارت كالزجل - ، وهو راجع إلى صيروره الشىء أصله مجازا .

٦ - معانى «انفعل»

(و «انفعل» لازم) كَلَّه ، لَأَنَّهُ بِشَهَادَةِ الْاِسْتِقْرَاءِ مَوْضُوعٌ لِحَصُولِ أَثْرِ الْفِعْلِ الْمَتَعَدِّ ، إِلَى وَاحِدٍ مَطَاوِعَ لَهُ ، فَيَلْزِمُ اللَّزُومَ .

ثُمَّ أَنَّهُ فِي الْغَالِبِ ، (مَطَاوِعَ «فَعَلَ») الْمَتَعَدِّ إِلَى وَاحِدٍ ، (نَحْوُ : كَسَرْتَهُ فَانكَسَرَ).

(وَقَدْ جَاءَ : مَطَاوِعَ «أَفْعَلَ» ، نَحْوُ : أَسْفَقْتَهُ ... فَانسَفَقَ) ، يُقَالُ : أَسْفَقْتُ الْبَابَ ، أَيْ رَدَدْتَهُ ، (وَأَزَعَجْتَهُ) - أَيْ أَقْلَعْتَهُ عَنِ مَكَانِهِ وَأَبْعَدْتَهُ - (فَانزَعَجَ) ، مَجِيئًا (قَلِيلًا).

(وَيَخْتَصُّ) «انفعل» (بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْثِيرِ) ، - أَيْ بِأَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي هِيَ أَفْعَالُ الْجَوَارِحِ ، وَقَبُولِ أَثَرِ حَاصِلٍ مِنْ تَأْثِيرِ يَكُونُ مِنْ جِنْسِ تِلْكَ الْأَفْعَالِ ، كَأَنَّهِمْ لَمَّا خَصَّوهُ بِالْمَطَاوِعِ التَّرْمِيمِ كَوْنَهَا جَلِيَّةً وَاضِحَةً ، فَلَا يُقَالُ : - عَلِمْتَهُ فَانْعَلِمَ - .

(وَمِنْ ثَمَّ) - أَيْ مِنْ جِهَةِ إِخْتِصَاصِهِ بِقَبُولِ الْأَثَرِ ، وَالْمَطَاوِعِ - (قِيلَ : - إِنْ عَدِمَ خَطَأً) ، لِأَنَّ الْعَدَمَ لَيْسَ أَثَرًا مُتَحَقِّقًا (١) حَتَّى يَكُونَ قَبُولُهُ مَطَاوِعًا لَشَيْءٍ ، لَكِنَّهُ نَزَلَ مِنْزَلَتَهُ ، وَغَالِبَ اسْتِعْمَالِهِ فِي كَلَامِ أَرْبَابِ الْمَعْقُولِ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْعَدَمِ الطَّارِئِ عَلَى الْوُجُودِ ، لِأَنَّ الْعَدَمَ الْأَرْثِيَّ لَا يَشْبَهُ الْأَثَرَ بِوَجْهِهِ ، فَلَا يَنْزِلُ مِنْزَلَتَهُ .

٧ - معانى «افتعل»

(و «افتعل» : لِلْمَطَاوِعِ - غَالِبًا) ، مِنْ غَيْرِ إِخْتِصَاصٍ بِالْعِلَاجِ ، (نَحْوُ : غَمَمْتَهُ) - أَيْ أَحْدَثْتُ فِيهِ الْغَمَ - (فَاغْتَمَّ).

وَيَكْثُرُ اغْتِنَاءُ «اِفْتَعَلَ» عَنِ «انْفَعَلَ» فِي مَطَاوِعِهِ مَا فَائِهِ مَا يَدْغَمُ فِيهِ النُّونَ (٢).

ص: ٥٨

١- وفي نسخه أثرًا حقيقيا بدل قوله أثرًا متحققًا.

٢- وهو حروف يرملون.

الساكنه ، نحو : لأمت الجرح - أى أصلحته - فالتثم ، ورميته فارتضى ، ووصلته فاتصل ، فلا يقال : انلأم ، وانرمى ، وإنوصل ، مثلا - لئلا تنطمس علامه المطاوعه ، أعنى نون الانفعال - بالإدغام.

(وللاّتخاذ) ، - وقد عرفت أنّه جعل الشىء أصل الفعل من غير المصدر - (نحو : إشتوى) - أى اتّخذ لنفسه شواء - ، وهو المشوىّ بالنار - ، وامتطائه - أى اتّخذ مطيه - .

(وبمعنى «تفاعل» ، نحو : إجتوروا) ، فإنّه - بمعنى تجاوزوا - ولكونه بمعنى ما لا- إعلال فيه ، لم تقلب واوه ألفا ، مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها ، (واختصموا) - أى تخصموا - .

(وللتّصيرف) ، وهو : الاجتهاد فى تحصيل أصله والمبالغه والاعتماد (١) والاحتيال فيه ، (نحو : إكتسب) ، عند سيبويه - ، ولذلك قيل : انّ قوله تعالى : (٢) (لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) (٣) تنبيه على لطفه تعالى بخلقه ، حيث أثبت لهم الثواب على فعل الحسن كيف صدر ، ولم يثبت العقاب على القبيح إلّا إذا صدر على وجه الاعتماد والمبالغه.

وجاء بمعنى «فعل» نحو : قلعه واقتلعه.

٨ - معانى «إستفعل»

(و «استفعل» : للسؤال غالبا ، إمّا صريحا ، نحو : إستكتبته) ، - أى سألته الكتابه - ، (أو تقديرا ، نحو : إستخرجت الوند) ، فإنّه لا يتصوّر فيه طلب ، بل نزل الاحتيال فى تحصيله واللّطف فيه منزله الطلب ، والمعنى : لم أزل أتلفّ فى إخراجّه ،

ص : ٥٩

١- اعتمل : عمل لنفسه والمراد به المبالغه فى العمل.

٢- وفى نسخه : ان فى قوله تعالى : الخ تنبيها.

٣- الآيه : ٢٨٦ - البقره.

حتى خرج.

ومن مجاز الطلب : إسترقع الثوب ، إذا إخلولق واستحقّ أن يرقع ، كأنه سأل يرقع.

(و) يكون (للتحوّل) إلى الشىء الذى هو أصله ، حقيقه ، أو مجازا ، وهذا لا يكون متعدّيا أصلا ، (نحو : إستحجر الطين) ، - أى صار حجرا حقيقه أو مجازا - وذلك إذا لم يتحوّل إليه ، بل صار مثله فى الصلابه ، ونحو قول الشاعر :

إنّ البغاث بأرضنا تستنسر

والأتن فى أسواقنا تستحمر (1)

البغاث : - بالحركات الثلاث فى أوّله - طائر ضعيف أغبر ، وتستنسر : - أى تصير نسرا - ، وهو من جوارح الطير ، معروف بالقوّه ، والأتن : جمع الاتان أنثى الحمار ، وأسواق : جمع السوق ، والمعنى : أنّ الضعيف يتقوى بجوارنا ، كذا قيل.

(وبمعنى «فعل») المجرد ، (نحو : قرّ وإستقرّ).

[أبنيه الماضى - الرباعى]

1 - الرباعى المجرد

(وللرباعى المجرد بناء واحد) ، وهو «فعلل» ، لالتزامهم فيه فتح الأول والآخر - كما فى المجرد من الثلاثى - واضطرارهم إلى تسكين أحد الآخرين ، لئلا يتوالى أربع حركات فى كلمه واحده ، وقد إطردهم تسكين الآخر عند اتصال الضمير المرفوع المتحرّك ، فلو سكّنوا اللام الاولى التقى الساكنان عند إتصاله ، ففتحوها لتعادل خفّه الحركه ثقل الرباعى ، وسكّنوا العين.

ثمّ أنّه يكون متعدّيا (نحو : دحرجته) (و) لازما نحو : (دربخ) الرجل - بالدال والراء المهملتين والموحده والمعجمه - أى خضع وذلّ ، وطأطأ رأسه ، وبسط ظهره

ص : ٦٠

1- لم أقف على نسبته إلى قائل معين.

خاضعا ، و- دريخت الحمامه لذكرها - طوعته للسفاد.

٢- الرباعي المزيد فيه

(وللمزيد فيه) من الرباعي (ثلاثه) أبينه ، وهى : «تفعلل» نحو : (تدحرج) ، (و) «افعلنل» ، نحو : (احرنجم) ، (و) «افعلل» ، - بتشديد اللام الثانيه - نحو : (إقشعر) الرجل - أى أخذته قشعريره أى رعدده واضطراب - ، و- واقشعرت السنه - أمحلت (١).
(وهى) - أى الثلاثه - (لازمه) كلها بشهاده الاستقراء.

[أبنيه المضارع]

(المضارع) سمى به لمشابهته الاسم فى قبول الإبهام والتخصيص ، لاحتماله الحال والاستقبال ، وجواز تخصيصه بأحدهما ، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته ، فى نحو : ضارب ، ويضرب ، وناصر ، وينصر ، فكأنهما متواخيان ، أى ارتضعا من ضرع واحد ، وهو يحصل : (بزياده حرف المضارعه على الماضى) ، فى أوله.

[أبنيته من الماضى الثلاثى]

إشاره

ثم أنّ الماضى والمضارع لما تخالفا معنى راموا تخالفهما لفظا - أيضا - فى حركه العين التى عهد إختلافها باختلاف الأغراض فى الماضى الثلاثى المجرد الذى هو أول أبنيه الأفعال.

١- المجرد

(فإن كان) الماضى ثلاثيا(-مجردا - على «فعل» - بفتح العين - (كسرت

ص: ٦١

١- المحل : الشده والجذب وانقطاع المطر.

عينه) فى المضارع ، (أو ضمّت) ، والكسر أوفق بغرض الاختلاف (1) ، لأنّ مخالفته للفتحه أتمّ من مخالفه الضم له ، إذ الضمّه علويّه كالفتحه ، بخلاف الكسره فأنّها سفليّه.

(أو فتحت) عين المضارع ، (إن كانت العين أو اللّام حرف حلق غير ألف) ، بل أحد السّته الباقية ، وهى : الهمزه ، والهاء ، والعين والحاء ، والغين والخاء ، ليعارض خفه الحركه ثقل الحرف الحلقى ، ولم يفتحوا العين إذا كانت الفاء حرف حلق ، لأنّ فاء المضارع المجرّد الثلاثى ساكنه فهى ضعيفه بالسكون ، فلا حاجه إلى تخفيف العين.

وأما الألف : فهى - مع خفتها - ليست متأصله بل منقلبه عن الواو والياء ، ولم يعتدّوا بها فى مخالفه الأصل - الّذى هو مخالفه حركه عين المضارع للماضى - ، فضمّت فى واوى الأصل ، وكسرت فى اليائى على القياس ، وأدى ذلك إلى ظهور الواو والياء ، ك - صان يصون ، وباع يبيع ، ودعا يدعو ، ورمى يرمى ، والفتح فى عين المضارع فيما (2) ذكر على وجه الرخصه ، لا على وجه اللزوم ، لجواز الضم ، نحو : دخل يدخل ، وصرخ يصرخ ، والكسر ، نحو : نبج ينبج ، لأنّه جاء على الكسر - أيضا - .

(وشدّ : أبى ... يابى) ، حيث فتحت عين مضارعه وليس عينه أو لامه حرف حلق غير ألف ، فهو مخالف القياس ، وإن كان كثيرا شايعا ، ك - استحوذ ، بترك الاعلال - ومثل هذا فصيح فى حكم المستثنى عن القياس الّذى هو على خلافه ، على ما تقرّر فى موضعه.

ولعلّ السّير فى فتح العين فيه - على ما قيل - أنّه بمعنى إمتنع الّذى هو فرع على منع ، فحمل على أصل مرادفه فى فتح عين المضارع.

ص : ٦٢

١- أى الاختلاف بين الماضى والمضارع.

٢- أى فيما إذا كانت العين أو اللّام حرف حلق.

(وأَمِيَا - قَلِي يَقْلِي) - بفتح العين في الماضي والمضارع - على ما حكاه سيبويه ، (فعامريه) - أي لغه بني عامر - والفصيح المشهور : قَلِي يَقْلِي بالكسر في المضارع ، والقَلِي : البغض الشديد.

(وركن ... يركن) ركونا - بفتح العين في الماضي والمضارع - على ما حكاه أبو عمرو ، (من التداخل) ، لأنه ورد بضمّ العين في المضارع مثل : نصر ينصر ، لغه مشهوره ، وحكى عن قوم : ركن يركن ، مثل : علم يعلم ، فالماضي من الأوّل ، والمضارع من الثاني ، فتداخلت اللّغتان الواردتان فيه ، والركون : الميل.

وجعل الأَخْفَش قنط ... يقنط مثله ، في التداخل.

ثمّ إنّ الضم والكسر في مضارع الفتح قد يكون سماعيًا ، موقوفًا على السماع ، ك - نصر ينصر ، وضرب يضرب ، وقد يكون قياسيًا ، غير موقوف على السماع ، في آحاد الأبنية الواردة على أحدهما ، (و) من القياسى أنّهم (لزموا الضم) ، ولم يفارقوه ، (في مضارع الأجوف بالواو) ، (1) مع نقله إلى ما قبلها لثقله عليها ، نحو : صان يصون. (و) لزموا الضم - أيضا - في (المنقوص بها) - أي بالواو مع إسكانها رفعا - نحو : دعا يدعو ، (و) لزموا (الكسر فيهما) أي الأجوف والمنقوص - (بالياء) ، نحو : باع يبيع ، ورمى يرمى ، لمناسبه الضم للواو والكسر للياء ، ولئلا يؤدّى الكسر في الواو إلى إنقلابها ياء ، والضم في الياء إلى انقلابها واوا.

(ومن قال :) في بناء التفعيل وبناء اسم التفضيل من طاح - بمعنى هلك - وتاه ، - بذلك المعنى أو بمعنى ضلّ - ، (طوّحت ، وأطوح) ، (وتوّهت ، وأتوه) - بالواو - فذلك يدلّ على أنّهما واويان ، لأنّ الواو والياء تبقيان من غير تغيير في البنائين من الأجوف ، وعلى هذا (فطاح يطيح ، وتاه يتيه شاذ عنده) ، إن زعم أنّ الأصل في مضارع كل واحد منهما الواو المكسوره ، ونقلت كسرتها إلى ما قبلها وقلبت ياء ، فيكون مخالفا للقياس الذي ذكر من ضم عين المضارع في الأجوف الواوي ، - وإن

ص: ٦٣

١- ولا ينقض هذا بخاف يخاف ونحوه لأنّ الكلام فيما عين ماضيه مفتوح.

كان مطردا في الاستعمال - ، وكسر فاء الماضي المتصل به الضمير المرفوع - وإن لم يكن من بنات الياء - للمناسبة مع الصورة الطارئة للمضارع ، أو لتوهم أصالة الياء فيه ، (أو ذلك عنده (من التداخل) ، على ما في بعض النسخ ، وذلك : إن زعم في كل منهما ثبوت الواو ك - صان يصون ، واليائي ، ك - باع يبيع ، وزعم مع ذلك أن المتداول في الاستعمال الطارى هو المضارع اليائي مع الضم في أول ماضيها عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك ، - على قاعده الأجوف الواو - بأن يقال طحت ، وتحت ، مثل : صنت ، فيكون ماضيها من الواو ومضارعها من اليائي على سبيل التداخل ، وهو ضعيف ، لتصريح الثقاه بأن الضم في أول ماضيها عند اتصال الضمير لم يسمع قط ، بل المسموع هو الكسر.

وزعم الخليل : أنهما واويان على هذه اللّغه (1) وردا من الأجوف على «فعل» «يفعل» - بكسر العين في الماضي والمضارع - ، ك - حسب يحسب من الصحيح.

وأما في لغه من قال : في التفعيل والتفضيل طيحت وتيحت ، وأطيح وأتية ، فالأمر ظاهر.

(و) من القياس أنهم (لم يضموا) - عين المضارع - (في المثال) ، واويًا كان أو يائيًا ، استثقالا للجمع بين ياء المضارعه والياء والواو مع الضمه بعدها ، ولا طريق إلى التخفيف بالحذف ، فإنّ علّه الحذف في نحو : - يعد - إنما هو الوقوع بين الكسره والياء ، كذا قيل ، فهذا هو القياس.

(و) أمّا : (وجد يجد) - بضمّ العين في المضارع - (فهو ضعيف) ، مخالف للقياس ، وتفرد به بنو عامر ، قال شاعرهم لبيد بن ربيعه :

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربه

تدع الصوادى لا يجدن غليلا (2)

ص: ٦٤

١- أي على لغه طوحت وتوحت.

٢- وهذا البيت للبيد كما نسبه الشارح ، وقال بعضهم : أنّ البيت لجرير ، اللّغه : نقع ، يقال : نقع فلان بالماء أي روى ضد عطش ، والصدى : العطش ، وأراد بشربه : ريقها ، والغليل : حراره العطش ، كأنه أراد أنّها تترك العطاش بحيث لا يجدن بعدها غليلا أبدا. وقد يفسر الصوادى : بالنخيل الطويل وهو بعيد كما لا يخفى.

وحذف الواو : أما لكون الوقوع بين الياء والضمة - أيضا - موجب للحذف عندهم ، أو لأن الأصل عندهم فيه الكسر ، والضم طرء بعد حذف الواو عوضا عنها.

(و) من القياس أنهم (لزموا الضم) في عين مضارع (المضاعف المتعدى) ، لأنه كثيرا ما يلحقه هاء الضمير المضموم المشبع إلى الواو مع أنّ لامه مضمومه - أيضا - ، (نحو : يشده ويمده) ، فلو كسروا لزم الانتقال من الكسره المنقوله إلى الفاء - للادغام - إلى ضمه بعدها ضمه اخرى ، والحرف المدغم واسطه ضعيفه لا تجدى فى معارضه مثل ذلك الثقل ، لكنّها تكفى مع وحده الضمه ، كما فى اللّازم ، لعدم لحوق الضمير ، ومن ثم كان الأكثر فيه الكسر الأوفق ، لتخالف الماضى والمضارع ، نحو : يفرّ ويكلّ ، وربّما جاء الفتح قليلا ، نحو : عضّ يعضّ ، وكعّ يكعّ كوعا ، - إذا جن - على لغه حكاهما يونس ، ولم يسمع الكسر فى المتعدى إلّا فى قليل ، نحو نمّ الحديث - رفعه اشاعه وافسادا - ينّمه ، ومنه التّمام ، وعلّه يعلّه ، من العلّ - وهو الشرب - وهده يهدّه ، - أى كسره - وصرّه يصرّه ، - إذا جمعه - ، وحبّه يحبّه - بمعنى أحبّه - ، ومنه المحبوب ، وهذه المباحث كلّها فى مضارع الماضى المفتوح.

(وإن كان) الماضى المجزّد (على «فعل») - بكسر العين ، (فتحت عينه) فى المضارع ، ليتخالفا ، نحو : علم .. يعلم ، وخاف .. يخاف ، ورضى يرضى . وكأنّهم لم يضمّوا مع حصول التخالف به كراهه الجمع بين الكسر الثقيل فى الماضى والضم الثقيل فى المضارع ، (أو كسرت إن كان مثالا) واويا ، ليتوسل به إلى حذف الواو ، حيث يقع بين كسره لازمه وياء المضارعه فيحصل التخفيف ، نحو : وثق يثق ، ومق .. يمق ، بخلاف اليائى ، فإنّه جاء الفتح فيه مجيئا شائعا ، نحو : يئس ... يئس ،

ويمن .. ييمن ، ويقن الأمر - أى علمه - ييقنه ، لأنَّ الياء ليست مستثقله بين الكسره والياء حتَّى يتوسَّل بالكسره إلى حذفها ، وربَّما جاء الفتح فى الواوِّ - أيضا - نحو : وجل يوجل .

(وطئ) يقلب كل ياء مفتوحة قبلها كسره ألفا. ولذلك (تقول : فى باب : بقى يبقى) - ك - علم يعلم - (بقى يبقى) ، بقلب الياء المفتوحة المكسور ما قبلها - فى الماضى - ألفا ، ومنه قول الحماسي :

نستوقد النَّبل بالحضيض ونصط

اد نفوسا بنت على الكرم

فقوله : بنت ماض مجهول ، أصله بنيت قلبت يائه - بعد نقل الفتحه إلى ما قبلها - ألفا ، (١) أى نرمى سهامنا المصقوله الشبيهه بشعل النيران من أعلى الجبل وتصل إلى الحضيض فتقع على الأحجار فتخرج منها النار ، فكأننا نستوقد النَّبل بها فى الحضيض ، ونصيد نفوسا مبيتة على الكرم ، أى نقتل الرؤساء .

(وأما : فضل ... يفضل) من الفضاله - بمعنى البقيّه - (٢) (ونعم .. نعم) ، ودمت .. تدوم ، ومّت .. تموت ، كلَّها - بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع - (فمن التداخل) ، لأنَّ الأوَّل جاء مثل : نصر ينصر ، وعلم يعلم ، والثانى جاء مثل : كرم يكرم ، - بضمَّها - وعلم يعلم ، وجاء دام يدوم ك - صان يصون ، ودام يدام ك - خاف يخاف ، وكذا مات يموت ويمات ، كما قال الشاعر :

بنيته سيده البنات عيشى

ولا نأمن أن تماتى (٣)

وأما : الفضل - ضدَّ النقص - فالفعل منه ك - نصر ينصر ، لا غير على ما قيل .

ص : ٦٦

١- وحذفت الألف لملاقاتها تاء التأنيث الساكنه .

٢- يقال : فضل الماء فى الاناء بعد الشرب فضاله أى بقيت بقيه .

٣- البيت استشهاد به - رضى - التيه : تصغير البنت ، وبنيتى بحذف حرف النداء ، وعيشى : فى الوحده المخاطبه والمقصود منه الدعاء بالبقاء والحياه كقولهم : عش غانما سعيدا . ولا نأمن : بصيغه المضارع للمتكلم كأنه قال : نحن ندعو لك بالبقاء ولا نأمن موتك .

وجاء فى نعم ينعم الكسر - فى الماضى والمضارع كليهما - وكأنه حمل فى المضارع على مرادفه من المثال ، وهو وعم .. يعم ، ويقال : عم صباحا وأنعم صباحا - أى ليكن صباحك ذا نعومه ولين - .

وجاء حسب يحسب ، ويئس .. يئس - كلاهما - على الكسر فى الماضى والمضارع .

(وإن كان) الماضى المجزّد (على «فعل») - بضمّ العين - (ضمت عينه) فى المضارع لا- غير ، وذلك قياس لم يخالف إلّا فى كلمه واحده شاذّه ، وهى : كدت - بضم الكاف - أكاد ، والمشهور كدت - بكسر الكاف - ، وذلك لأنّ وضع هذا الباب لما كان للصفات القويّه اللّازمه ، اختيرت حركه قويّه للماضى والمضارع فيه ، للتناسب بين المعانى والألفاظ .

ولم يجيء من هذا الباب اليائى من الأجوف ، والناقص إلّا واحده فى كل منهما ، أعنى - هيوء - الرّجل يهيوء من غير قلب الياء ألفا ، - أى صار ذا هيئه - ، وبهو .. يبهو فى بهى يبهى - أى صار بهيّا - فقلبت الياء واوا للضمه قبلها ، ويحتمل كونه واوى الأصل مرادفا ل - بهى يبهى .

والمضاعف فيه قليل ، نحو : لبيت .. ألّب ، على ما حكاه يونس .

فهذه أحكام المضارع الذى ماضيه مجزّد ثلاثى .

٢ - المزيد

(وإن كان) الماضى (غير ذلك) - بأن يكون ثلاثيّا مزيدا فيه ، أو رباعيّا مجزّدا ، أو مزيدا فيه - (كسر - ما قبل الآخر فى المضارع) ، لتطرّق التغيير إلى أوله عمّا كان فى الماضى ، أمّا بحذف همزه الوصل المكسوره مع فتح حرف المضارعه الذى صار أوله ك - يجتمع ، ويحرنجم ، وإمّا بضمّ حرف المضارعه الذى صار أوله ك - يدحرج ، ويكرم ، فكأنّهم كرهوا سلامه الآخر الذى هو محل التغيير مع تغيير الأول ، وحيث كان الآخر محلاً للإعراب الذى لا مدخل له فى بناء الكلمه أجرى التغيير على ما

قبله المتصل به ، من الفتح إلى الكسره ، استثقالا للضمه .

وهذا مطرد (ما لم يكن أول ماضيه تاء زائده ، نحو : تعلم ، وتجاهل ، وتدحرج ، فلا يغير) ذلك عن حاله الذي في الماضي ، لعدم التغيير في أوله .

(أو لم يكن اللام مكزره) - للإدغام - (نحو : إحمّر ، وإحمّز) ، فإنّ ما قبل الآخر في نحو ذلك يسكن لمماثلته للآخر ، (فيدغم) في الآخر - كما في الماضي - وان تغيير أوله بحذف الهمزه - مع أنّ ما قبل آخره مكسور في الأصل وزالت الكسره بالادغام ، ويكسر ما قبل آخر ما كزرت اللام فيه لللاحق بغيره ، نحو : يسحنكك الليل - أي يظلم - ، فأنه ملحق ب - يحرنجم ، لعدم الادغام في المكزّر له .

(ومن ثم) - أي جهه ما ذكر في أول المبحث من أنّ حصول المضارع بزياده حرف المضارعه على ما هو الماضي - ، (كان أصل مضارع «أفعل») - ك - أكرم - (يؤفعل) ، لأنّه الحاصل بزياده حرف المضارعه على الماضي ، (إلّا أنّه) - أي ذلك الأصل - (رفض) - أي ترك - (لما يلزم من توالي همزتين - في المتكلم -) ، وهو مستثقل ، فحذفت همزه الافعال فيه لذلك - وإن كان القياس في تخفيف مثل هاتين الهمزتين قلب الثانيه واوا ، كما يجيء إنشاء الله تعالى - لأنّ مضارع هذا الباب كثير فناسب التخفيف البليغ ، وهو الحذف ، ثمّ جروا على قاعدتهم من اجراء الباب على وتيره واحده ، (فخفف الجميع) بحذفها ، - وان لم يكن العله إلّا في المتكلم - وصار حذفها قياسا مطردا .

(وقوله) :

شيخا على كرسيه معمما

فأنه أهل لأن يؤكرما (١)

- على البناء للمفعول واثبات الهمزه - (شاذ) مخالف لذلك القياس .

واعلم أنّ من عدا الحجازيين يجوزون كسر ما عدا الياء من حروف المضارعه

ص: ٦٨

١- هذا البيت أورده الجوهري ولم نقف على قائله - شرح رضى - ج ١ .

فيما كان ماضيه على «فعل» - بكسر العين - ، نحو : إعلم ، وإيجل ، وإخال ، وانسى ، وإعضّ (١) ، تنبيهها على كسر عين الماضي ، ولم يكسروا العين لئلا يلتبس بمضارع «فعل» - بالفتح - ، واستثقلوا الضمّتين في مضارع «فعل» - بالضم - فلم يضمّوا فيه ، للتنبيه على ضمّ العين .

(الأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأفعال التفضيل تقدّمت) في مقدّمه الاعراب ، فإنّ البحث عن عملها لما كان متعلّقا بها استطرّد فيها بيان كيفيّة وضعها وهيئاتها .

ص : ٦٩

١- وهي مضارعات علم ، ووجل ، وإخال ونسى ، وعضّ ، وتعدد الأمثلة للتنبيه على اطراد ذلك في الصحيح والمثال والناقص والأجوف والمضاعف .

وكذلك الصفة المشبهة ، ذكر حدّها هنالك ولم يستطرد معه بيان هيئاتها ، لكثرتها ، فذكرها هنا.

(الصفة المشبهة) لا- تبنى إلما من لازم ، أو متعدّد يجعل كاللّازم ، بأن يقتصروا فى معناه على مجرّد الثبوت ، ك- الأكل من الأكل. (١)

ثمّ أنّها وردت على أوزان مختلفه وبعض التفصيل فيها أنّها تكون :

(من نحو : فرح) - بكسر العين - (على فرح) - بكسرها - أيضا - (غالبا) ، حتّى قيل : أنّه قياس فيما كان من نحوه ، من غير حراره الباطن ، والامتلاء من الادواء الباطنه ، ك- الحزن ، والعسر ، ومن الهيجانات (٢) والخفه ، ك- القلق ، والسلس ، والشبق ، والفرح.

(و) قد(جاء معه الضمّ فى بعضها) - أى جاء مع الوزن المذكور ضمّ العين فى بعض ما كان من نحو : فرح فى غير ما قياسه الكسر ، نحو : ندس ، - للفظن - وحذر ، - من الحذر بمعنى الخوف - وعجل - للسريع - ، فهذه الثلاثه وردت على الوجهين.

(وجاءت) الصفة المشبهة من نحو : فرح - أيضا - (على) أوزان اخر ، نحو : (سليم) على «فعل» ، وهو فى المضاعف والمنقوص اليائى أكثر ، مثل : طيب ، ولييب ، وتقّى وغنّى ، (و) نحو : (شكس) - بفتح الفاء وسكون العين - لسيئ الخلق ، - وفى القاموس : أنّه على وزن ندس ، (وحزّ) - بضمّ الفاء وسكون العين مع الادغام - ،

ص : ٧٠

١- الأكل : أى الذى ثبت له الأكل ، لا الذى يأكل الشىء.

٢- أى من الأفعال التى فيها معنى الهيجانات أى الغلبه.

(وصفر) - بكسر الأوّل وسكون الثاني - للخالي - ، (وغيور) من غيره.

هذا في غير ما كان من نحو : «فعل» - بالكسر - من الألوان والعيوب والحليه - أى الصورة والخلقه - ، (ومن الألوان والعيوب ، والحلي) من نحوه جاءت (على «أفعل») ، نحو : أسود ، وأبيض ، وأعمى ، وأعرج ، وأبلج ، وأكحل.

(و) الصفه المشبّهه (من نحو : كرم) ، - بضمّ العين - (على) «فعليل» ، نحو : (كريم - غالباً -).

(وجاءت) من نحوه (على : خشن) مثل : كتف - من الخشونه - ، (وحسن) - بفتحتين - من الحسن - ، (وصلب) - بضم الأوّل - ، وسكون الثاني - (وصعب) - بالفتح والسكون - ، (وجبان) - بفتح الأوّل - ، (وشجاع) - بضمّه - (ووقور) - من قر وقارا - (وجنب) بضمّتين.

(وهى من «فعل») - بفتح العين - (قليله) ، استغناء عنها باسم الفاعل.

(وجاءت) منه على قلّتها (على نحو حريص) ، (وأشيب) ، ك - أبيض من الشيب - وهى الشيوخه - (وضيق) - بفتح الفاء وتشديد الياء - على «فيعل» ، يياء ساكنه زائده بعد الفاء وكسر العين ، وهذا مختص بالأجوف ، كما أنّه بفتح العين مختص بالصحيح اسما كان ك - الشيلم (1) - بالشين المعجمه - للزوان الذى يخالط الحنطه - ، أو صفه ، ك - الصيّيرف - لصراف الدراهم - .

ولم يجيء فى الأجوف مثله إلّا لفظ واحد هو قولهم : سقاء عيّن - بالمهمله والتحتانيه المشدّده المفتوحين - إذا كان من أديم يسيل ماءه - وهو عيب فيه ، والفعل من الأمثله الثلاثه فى كلام المصنّف بفتح العين فى الماضى والكسر فى المضارع.

(وتجىء من الجميع) - أى من «فعل» بالكسر والضم والفتح ، (بمعنى : الجوع

ص : ٧١

١- بالكردى شيلمه.

والعطش) ونحوهما ممّا يشتمل على حراره الباطن ك - الأسف ، واللهف ، (وضدّهما) - أعنى الشيع والرّي ونحوهما ممّا فيه معنى الامتلاء ك - السكر(على فعلا-ن) - بفتح الفاء - (نحو : جوعان ، وعطشان ، وشبعان ، ورّيان) ، واسفان ، وسكران ، والفعل من الجوع ك - نصر ينصر ، ومن غيره من هذه الأمثله ، ك - علم يعلم.

قيل : وقد ينزل غير هذه منزلتها ، نحو : غضبان ، فإنّ الغضب من الهيجانات ، لكنّه يلزمه فى الغالب حراره الباطن ، فنزل منزلتها.

ويقال : قدح قربان - إذا قارب الامتلاء - حملا على معناه.

وربّما جاءت الصفه المشبّهه من «فعل» - بالكسر وغيره - على «فاعل» بمعنى الثبوت ، - وإن كان الأصل فى هذا الوزن الحدوث - وذلك : كخاش من الخشيه وساخط ، وجائع ، وطاهر.

ص: ٧٢

(المصدر : أبنية الثلاثي المجرد) منه (كثيره) ، والتي يشتق منها الفعل المشتمل على معناها وزيادة سماعيه.

فمنها : ما هو بسكون العين من غير زياده ، أو مع زياده تاء التأنيث ، أو ألف التأنيث ، أو الألف والنون ، وهذه أقسام أربعة ، والفاء في كل واحد منها إمّا مفتوح ، أو مكسور ، أو مضموم ، وأمثلتها بتقديم مفتوح الفاء على المكسور ، والمكسور على المضموم في كل منها ، (نحو : قتل ، وفسق ، وشعل ، ورحمه ، ونشده) ، - لطلب الضّالّه وتعريفها - (وكرهه) - لضدّ الصفاء في اللون - ، (ودعوى ، وذكرى ، وبشرى).

(وليان) - بتشديد الياء - مصدر لوى - إذا مظل - (وحرمان) مصدر حرمه - منعه - (وغفران).

(و) منها : متحرّك العين ، وفيه - أيضا - أقسام ، لأنّه قد يكون مع زياده الألف والنون ، وهذه لم يوجد إلّا مفتوح الفاء والعين كليهما وذلك نحو : (نزوان) ، - للوثوب - .

(و) قد يتجرّد عن الزائد رأسا ، وهذا جاء نحو : (طلب) - بفتحتين - (وخنق) مثل : كتف مصدر خنقه - أخذ بحلقه - (وصغر) - بكسر الأوّل وفتح الثاني - (وهدى) مثل : صرد.

ولم يجيء مفتوح الفاء مضموم العين أصلا ، ولا بكسرهما معا ، ولا بضمّهما.

(و) قد يكون مع زياده تاء التأنيث فقط ، نحو : (غلبه) - بفتحيتين - (وسرقه) - بفتح الأوّل وكسر الثانى - ، ولم يجىء منه مضموم العين .

(و) قد يزداد فيه مدّه أمّا ألف فقط ، أو مع تاء التأنيث ، وأمثلهما بتقديم مفتوح الفاء ، فالمكسور ، فالمضموم ، نحو : (ذهاب ، وصراف) ، مصدر صرفت الكلبه تصرف ، ك - ضرب ، يضرب ، - إذا إشتهت الفحل - (وسؤال وزهاده ، ودرايه ، وبغايه) - للطلب - ، وأمّا واو ، أو ياء - فقط - أو مع تاء التأنيث ، (و) ذلك نحو : (دخول) - بضمّ الفاء - ومضى - بضمّ الميم - فإنّ أصله مضوى ، قلبت الواو ياء وأدغمت وكسر ما قبلها ، (ووجيف) - بفتح الأوّل - لضرب من سير الابل - (وقبول) - بفتح أيضا - (وصهوبه) - بضمّ الأوّل - للحمرة أو الشقره - وفضيحه ، ونصيحه - بفتح أيضا - ولم يجىء مع الواو كسر الفاء ، لثقل الانتقال من الكسره إلى الضمّه . ولا مع الياء سوى الفتح .

(و) قد يزداد الميم - فقط - مع فتح العين ، نحو : (مدخل) ، (و) كسرهما نحو : (مرجع) ، وضمّها كمكرم ، ان ثبت أنّه مصدر ، أو مع تاء التأنيث (و) ذلك نحو : (مسعاه ومحمده) ، - بكسر الميم التي هي عينها وفتحها - .

(و) قد يزداد غير ما ذكر - أيضا - ، نحو : (كراهيه) ، وكيونيه ، فى مصدر كان ، والبلهنيه - بضمّ الموحّده وفتح اللّام وسكون الهاء - بمعنى السعه - على «فعلنيه» ، والضاروره - بمعنى الضرر - على زنه «فاعوله» ، والتّهلكه ، والجبروت .

والكل مقصور على السماع ، وليس شىء منها قياسا سوى نحو : مدخل ، وذكره ههنا غير مناسب .

(إلّا أنّ الغالب) بحسب الاستقراء على ما سمع ، (فى) مصدر (فعل) - بفتح العين - (اللّازم) - إذا لم يكن للمعاني التي نذكرها بعد ذلك من الأصوات ، والاضطراب ، وغيرهما - ان يكون «فعل» - بضمّ الفاء - (نحو : ركع على ركوع) ، وسجد على سجود .

(و) الغالب (فى) مصدر «فعل» (المتعدى) أن يكون على «فعل» - بفتح الفاء وسكون العين - (نحو : ضرب على ضرب).

(وفى) ما يعدّ من (الصنائع) جمع الصناعه - بالكسر - وهى الحرفه ك - رساله ورسائل ، (ونحوها) - ممّا ليس معدودا فى الحرف لكن يشبهها أو يضادّها كأنّه جعل نحوها ، تنزيلا للتضاد منزله التناسب ، - أن يكون على «فعال» بكسر الفاء - فالصنائع (نحو : كتب ... على كتابه) ، وصاغ على صياغه ، وخاط على خياطه ، وما يشبهها ك - عبر الرؤيا على عباره ، وما يضادّها نحو : بطل على بطاله.

و «فعال» - بكسر الفاء بدون التاء - غالب فيما فيه النفره ، وفى الهياج وشبهه ك - الشراد ، والشماس ، والنكاح. (1)

(و) الغالب (فى الاضطراب) ، والحركه أن يكون على «فعالين» - بفتح الفاء والعين - (نحو : خفق) - أى اضطراب - (على خفقان) ، - بتحريك العين - تنبيهها بالحركه فيه على الحركه فى مسّماه ، ولذلك حوفظ على حركه الواو ولم يقلبوها فى - دوران - ألفا.

(و) الغالب (فى الأصواب) : أن يكون على «فعال» - بضمّ الفاء - (نحو : صرخ على صراخ) ، ونبح على نباح ، و «فعليل» أيضا فيها كثير ، ك - الصهيل ، والنهيق ، وجاء فيها «فعال» - بكسر الفاء - أيضا.

(وقال الفراء : إذا جاء ك «فعل») - بفتح العين - متعدّيا كان أو لازما ، ممّا لم يسمع مصدره فاجعله) - أى المصدر - (فعلا) - بفتح الفاء وسكون العين - (للحجاز) ، (و «فعولا») - بضمّ الفاء - (لنجد) ، حملا للمجهول شأنه على الغالب

ص : ٧٥

١- الهياج : من هاج يهيج هيجا أى ثار ، وهاجت الابل : عطشت ، والنبت : يبس ، والهيحاء : الحرب. والهياج بالكسر القتال. الشماس : يقال : شمس الفرس شموسا وشماسا منع ظهره من الركوب.

المشهور ، عند كل من الطائفتين ، وإن لم يبلغ حدّ القياس ، والمشهور عند الجمهور : أنّ الأوّل مصدر المتعدّي من غير المسموع في أيّ لغه كانت ، والثاني مصدر اللّازم في أيّ لغه كانت كما مرّ.

(ونحو : هدى) - بضمّ الأوّل - (وقرى) - بكسره - للضيافه - وكلاهما بفتح العين ، (مختص بالمنقوص) - إذا كان الماضي مفتوح العين - ، فإنّ الكلام فيه ، لكنهما قليلا ، والصغر : وإن كان مثل : قرى - وليس بمنقوص - إلّا أنّ ماضيه مضموم العين ، فلا يرّد به النقض.

(ونحو : طلب) - بفتحيتين - ممّا فيه الكلام ، (مختص ب - يفعل) ، - أي بما كان مضارعه مضموم العين ، لم يجيء في غيره (إلّا) لفظان هما : (جلب - الجرح) - بالاضافه إلى الفاعل ، مصدر جلب الجرح يجلب ك - ضرب يضرب ، إذا أخذ في البرء وعلاه الحلبه وهى : جليده تعلوه عند البرء ، (والغلب) ، مصدر غلب ... يغلب على تلك الزنه أيضا ، وجاء : يجلب - بالضم أيضا - ، والجلب بالسكون ، فلعلّ الجلب - بالتحريك - مصدر المضموم ، وبالسكون مصدر المكسور.

وقال الفراء : يجوز ان يكون الغلب أصله الغلبه - بالتاء - .

(و) الغالب في ما سمع - وان لم يبلغ حدّ القياس - في مصدر(فعل) - بكسر العين - (اللّازم ، نحو : فرح) ان يكون (على) «فعل» - بفتحيتين - نحو : (فرح).

(و) الغالب في (المتعدّي) فيه ان يكون على «فعل» - بسكون العين - (نحو : جهل ، على جهل).

(و) الغالب (في الأملوان ، والعيوب) منه ، (نحو : سمر ، وادم) ، أن يكون (على) «فعله» - بضمّ الفاء وسكون العين وزياده تاء التأنيث - مثل : (سمره ، وادمه).

(و «فعل») - بضمّ العين - ، (نحو : كرم) يكون مصدره (على كرامه) - بفتح الفاء - غالبا - ، (و) يجيء على غيرها ، نحو : (كرم) ، - بفتحيتين - (وعظم) - بكسر

الأول وفتح الثاني - (كثيرا) ، وحسن - بالضم فالسكون - .

هذا تفصيل مصادر الثلاثى المجرد بوجه يليق بهذا المختصر.

[٢ - الثلاثى المزيد فيه والزباعى]

(و) مصادر الثلاثى (المزيد فيه ، والزباعى) مجردا كان أو مزيدا فيه ، (قياس) كلفها.

(ف نحو : اكرم .. على إكرام).

(و نحو : كرم .. على تكريم ، وتكرمه ، وجاء كذاب ، وكذاب) ، - بالتشديد والتخفيف - فى مصدر هذا الباب.

وقرئ بالوجهين قوله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا) ، وقيل : أنه فى قراءة التخفيف مصدر كاذب اقيم مقام مصدر كذب ، نحو : تبطل إليه تبتيلا.

(والتزموا الحذف ، والتعويض فى) الناقص من باب التفعيل ، والأجوف من الأفعال ، والاستفعال ، ان التزم الاعلام فى فعلهما (نحو : تعزیه ، واجازه ، واستجازه) ، فاصل الأول تعزى - بتشديد الياء - ك - تكريم ، فحذفوا إحدیهما تخفيفا ، وعوّضت عنها التاء ، وهذا مبنى على اصاله «التفعيل» فى الباب.

وفى شرح المفصل : انّ الوجه ان يحمل نحو : تعزیه على «تفعله» من غير حاجه إلى الحمل على «التفعيل» ، واعتبار الحذف والتعويض ، فأنه تعسف بلا داع إليه.

ولعل التحقيق : ان قياس «فعل» أما «التفعيل» وهو فيما عدا الناقص ، والمهموز ، وإما «تفعله» وهى فيهما ، ك - تعزیه ، وتخطئه ، على ما قال بعض المحققين ، مصرحا بكونها فى غيرهما ، نحو : تعزیه ، وتكرمه ، مقصوره على السماع.

وأما إجازة ، واستجازه : فأصلهما إجاز ، واستجواز ، فنقلت حركه حرف العله إلى ما قبلها ، وقلبت ألفا ، وحذفت إحدى الألفين المتلاقيتين وعوّض عنها التاء.

وقد جاء الأول (١) على «تفعيل» ، للضرورة ، في قول من يصف ناقه مذللّه في العمل بجوده الاستقاء من البئر وعدم القلق :

فهى تنزى دلوها تنزياً

كما تنزى شهله صبياً (٢)

تنزى : - أى تحرك - . والشهله : - النصفه العاقله - .

ويجىء الآخرا على الأصل - أيضا - فيما ترك الاعلال فى فعله ، نحو : أروح اللحم .. ارواحا - إذا أنتن - ، وأروحه .. أرواحا - أدخله فى الرّاحه - واستصوب .. استصوبا ، واستحوذ ، استحوادا .

وقد يترك التاء فى نحو : إجازة ، وفى نحو : استجازة ، بناء على ما قيل : عند الاضافه لا بدونها ، على ما صرح به الفراء ، وساعده القراء ، وذلك نحو : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ*) (٣) كأنه أقيم المضاف إليه مقام العوض .

ولم يرد ذلك فى نحو : تعزیه ، لما فيه من جعل الياء معرضا للحذف فى الرفع والجرّ بالتقاء الساكنين عند الاضافه إلى المعرف باللام ، مع ما فيه من الاجحاف بالجمع بين الحذفين .

(ونحو : ضارب .. على مضاربه ، وضراب) ، على «مفاعله ، وفعال» - بكسر الفاء وتحفيف العين - ، والثانى نادر فيما فائه ياء ، لثقل الكسره عليها ، نحو : يَوْم (٤) .. مياومه ، ويواما ، حكاة ابن سيده .

(ومرّاء) - بالتشديد - فى مصدر ما راه - إذا جادله - (شاذّ) .

ص : ٧٨

١- أى مصدر التفعيل من الناقص .

٢- لم أقف لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين . والشهله : المرأه العجوز أو النصف . يقول : المرأه تحرك دلوها لتملأها كما تحرك المرأه العجوز صبيها فى ترقيصها إياه ، والاستشهاد به على مجىء مصدر فعل من الناقص على التفعيل شذوذا من حيث الاستعمال .

٣- الآيه : ٣٧ النور ، أو ٧٣ الأنبياء .

٤- أى عامل باليوم .

(وجاء : قيتال) ، على «فيعال» - بالياء بعد الفاء - وقيل : إنه الأصل والقياس ، وهذه - الياء - مبدله عن ألف «فاعل» ، لانكسار ما قبلها في المصدر ، ولذلك جعل سيبويه : «فعالاً» - بدون الياء - مبتتاً على حذفها ، للتخفيف .

(ونحو : تكزّم .. على تكزّم ، وجاء : تملّاق) ، - بزياده الألف قبل الآخر - في مصدر تملّق ، قال الشاعر :

ثلاثه أحباب .. فحبّ علاقه ، وحبّ تملّاق وحب هو القتل (١).

والضابط في كل ما أوّله - تاء - نحو : تكرم ، وتدحرج ، وتغافل ، ان يكون مصدره على طريقه الماضى ، إلا أنه يضم ما قبل الآخر إلا في الناقص فيكسر فيه ، ك - التمنى ، والتلاقى .

(والباقى) - من أبواب المزيد فيه الثلاثى - (واضح).

أمّا الملحق بالرباعى المجرد منها فحكمه مثله .

وأمّا ما فيه همزه وصل فللكلّ قياس واحد ، وهو ان يؤتى بحروف الماضى مع كسر همزه الوصل ، ويكسر ما بعد الساكن الأوّل ، ويزاد - قبل الآخر - ألف .

ثم ان كان الماضى ألف زائده ووقعت في المصدر بعد ما كسر فيه أبدلت ياء ، ك - احمازّ ، احميرارا ، وكذا الواو في نحو : اغدودن ، اغديدانا - .

واعلم انّ من المصدر ما ليس مبداء للاشتقاق الفعل بل يعتبر اشتقاقه من مبدأ يتصرّف فيه ، (و) من هذا القبيل من مصدر الثلاثى المجرد ما هو على «تفعال» - بفتح التاء - (نحو : الترداد) ، - بمعنى الرّد - ، (والتّجوال) - بمعنى الجولان - ، أو على «تفعله» - بفتح التاء ، وسكون الفاء ، وضّم العين - ك - التهلكه - بمعنى الهلاك - على ما حكاه أبو عليّ عن أبي عبيده ، لكنّه قليل ، ومثله : ما حكاه سيبويه من

ص : ٧٩

١- لم أقف على نسبه إلى قائل معيّن ، والشاهد فيه قوله : تملّاق ، وهو التودّد والتلطف .

التَّضَرُّهَ ، والتَّسْرَهَ - بضمّ الضاد والسين ، وتشديد الراء - بمعنى الضرور ، والسرور - أو على «فَعِيلِي» - بكسر الفاء وتشديد العين وزيادة الياء بعدها ، والألف في آخره - وهو كثير يكاد يكون قياسا ، على ما نقل من الزمخشري ، (و) ذلك نحو : (الحثيثي) ، (والرّمّيّاء) - من الحث ، والرّمى - ، وما كان من مصدره على أحد الوزنين (1) فهو كائن (للتكثير).

وحكى الكسائي : الخَصِيصَاءَ - بالمدّ - فى الوزن الثانى ، وانكره الفراء.

وزعم الكوفيون : ان نحو : الترداد مصدر «فَعَل» - بالتشديد - ، وأصلهما التريديد ، والتجويل ، مثلا ، فلهذا أفاد التكثير ، وقلبت الياء ألفا ، وردّ بمجىء كسر التاء فى بعض هذا ، ك - التلعاب ، مع لزوم الفتح فى «التفعيل» ، وقد يجاب بشذوذ مثل ذلك (2).

وقال سيبويه : فى التبيان - بالكسر - أنه اسم أقيم مقام مصدر بين ، كما أقيم - غاره - مقام - اغاره - .

ص : ٨٠

١- بل الأوزان الثلاثة ، تدبر.

٢- وقال نظام الدين : والتفعال - بالكسر - شاذ نحو : التبيان والتلقاء ولم يجىء غيرهما. والتلعاب : بمعنى اللعب.

(ويجىء) من هذا القبيل - أيضا (1) - (المصدر من الثلاثي المجرد على «مفعل») - بفتح العين مع التجرد عن التاء - (قياسا مطردا) من غير توقف على السماع ، (ك - مقتل ، ومضرب) - بمعنى القتل ، والضرب - ، وما عداه شاذ ، موقوف على السماع ، كالمرجع - بالكسر فى العين - ، وك - المسعاه - بالتاء - ، والمحمده ، والمظلمه - بالكسر فى العين أيضا والتاء - ، والميسره - بالضّم والتاء - ، وجاء فى هذه الثلاثة الفتح ، - أيضا - .

وربّما جاء الكسر مع التاء فقط فى الناقص ، ك - المعصيه ، والأجوف ، ك - المعيشه .

وقد دلّ الاستقراء على اهتمامهم فى التحرز عن غير ذلك القياس ، وخصوصا عن الضم مع التجرد عن التاء .

(وأَمّا : مكرم ، ومعون) - بالضّم مع التجرد عنها - (ولا غيرهما) ثابتا فى الأفضح - (فنادران) ، والضم فى غيرهما ك - المألِك للألوكة وهى رساله - غير ثابت فى الأفضح .

ونوقش فى المكرم ، والمعون - أيضا - (حتّى جعلهما الفراء - جمعا ل - مكرمه ، ومعونه) ، ك - ميسره ، - بالضم - استبعادا ل - مفعل - بالضم - فى المصدر ، وسيبويه : انكر ورودهما جمعين أيضا ، فكأنه يحمل ورودهما فى بعض الأشعار على الضروره .

ويظهر من كلام الجوهري : ان مكرمه ليست من المصادر ، فأنه قال : يقال أرض

مكرمه للنبات - أى جيده - ، ولم يتعرض لمجيئه مصدرا.

وقيل : المعونه اسم بمعنى الاعانه ، ك - الغاره - للاغاره - .

وأما : احتمال كون معون مصدرا على زنه «مفعول» ك - ميسور فاستضعفه بعضهم بلزوم كثره التغير بنقل الحركه وحذف الواو ، مع مشاركته ل - «مفعل» - بالضم - فى الدور.

هذا (١) فيما عدا المثال ، وأما فيه فأنما ينقاس فتح العين بأحد الشرطين : أما بثبوت فائه فى المضارع ، ك - الموجل ، فى يوجل ، على ما حكاه يونس ، وأما بكون لامه - أيضا - حرف علّه ، ك - الموقى من وقى ، يقى ، ومع انتفائهما قياسه الكسر ، ك - الموعد ، والموضع ، والموجل فيمن قال : يجل - بحذف الواو - ، ولعل المصنف لم يلتفت إلى استثنائه ، لشهره أمره .

ويقال : لهذا النوع من المصادر المصدر الميمى ، وحكمه فى الثلاثى المجرد ما ذكر.

(و) يجىء قياسا مطردا ، (من غيره) - سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه - (على زنه المفعول) منه ، (ك - مخرج ، ومستخرج) - بمعنى الاخراج والاستخراج - (وكذلك البواقى) ، ك - مدحرج ، ومحرنجم - بمعنى الدحرجه ، والاحرنجام - .

(وأما ما جاء) من مصدر الثلاثى المجرد (على) زنه (مفعول) (كالميسور ، والمعسور ، والمجلود ، والمفتون) - بمعنى اليسر ، والعسر ، والجلاده ، والفتنه - ، كما قيل : فى قوله تعالى : (بِأَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ) (٢) (فقليل) مقصور على السماع ، وكأنّه للتشبيه بما مصدره الميمى على زنه اسم المفعول وانكره بعضهم ، وجعل الأوّلين بمعنى الحال والشأن الذى يوسر فيه أو يعسر فيه ، والمجلود : بمعنى الصبر الذى يجلد

ص : ٨٢

١- أى كون المفعول بفتح العين قياسا مطردا.

٢- الآيه : ٦ القلم.

فيه ، وقال : انّ الباء في (بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ) زائده ، والمفتون : اسم مفعول.

(وفاعله) - بالتاء - في مصدر الثلاثي المجرد وغيره (كالعافيه) مصدر عافاه ، (والعاقبه) مصدر : عقب فلان مكان أبيه مثلا - ، (والباقيه) ، (والكاذبه) - بمعنى البقاء والكذب أو التكذيب - (أقلّ) ممّا جاء على زنه «مفعول» ، لعدم مصدر من غير الثلاثي المجرد على زنه اسم الفاعل منه حتّى يشبّه به ، وقيل : يجوز ان يكون العاقبه اسم فاعل من : عقب وكانه صفه النهايه ، والباقيه ، والكاذبه في قوله تعالى : (فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيهِ) (١) ، (لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ) (٢) - بمعنى نفس باقيه ، ونفس كاذبه - .

وقد يقام «فاعل» بدون التاء مقام المصدر نحو : قول امرأه ترقص ولدها : قم قائما قم قائما* صادفت عبدا نائما

أى قم قياما ، وقد يقال أنّه حال مؤكده ، وقوله :

على حلفه لا أشتم الدّهر مسلما

ولا خارجا من فيّ زور كلام (٣)

أى ولا يخرج خروجا على ما قال سيوييه.

ص : ٨٣

١- الآيه : ٨ الحاقه.

٢- الآيه : ٢ الواقعه.

٣- هذا البيت للفرزدق ، والشاهد فيه في قوله : «خارجا» فأنّه عند سيوييه مصدر حذف عامله ، وتقديره : لا أشتم مسلما الدهر ولا يخرج خروجا من فمي زور كلام ، أى كلام الزور والهجو.

(و) الرباعي المجرد مطلقا (1) يجيء مصدره على «فعله» - بفتح الفاء - قياسا مطردا - ، (نحو : دحرج ، على دحرجه) وزلزل على زلزله. (و) يجيء أيضا فيما ليس بمضاعف منه على نحو : (دحراج) - بكسر الفاء فقط - ، (و) في المضاعف منه (نحو :

زلزل ، على زلزال) ، (بالكسر) كثيرا ، (والفتح) - أيضا - على قلّه ، ولعل أصله الكسره ، وقلبت فتحه تخفيفا ، لثقل المضاعف ، على ما في شرح المفصل.

وأما الرباعي المزيد فيه فظهر حكم نحو تدحرج منه من «تفعل ، وتفاعل» ، وحكم الباقي ممّا فيه همزه وصل من مصدر الثلاثي المزيد فيه نحو : اقشعرّ واقشعرارا ، واحرنجم احرنجاما ، وأما اقشعر قشعريره ، واطمأنّ طمأنينه ، وهما على «فعليله» - بضمّ الفاء وتشديد اللام الاولى - فالمنصوب بأن فيهما اسمان واقعان مقام المصدر كما في نحو : أعطى عطاء ، كذا قال نجم الأئمة رضى.

ص: ٨٤

بناء اسم المرّه والنوع

ثمّ أنّهم كثيرا ما يقصدون الدلاله فى المصدر على واحده من مرّات الفعل باعتبار حقيقته من غير قصد إلى خصوصيّة نوع منه ، وقد يقصد الدلاله على النوع ، والمراد بالنوع الحاله الّتى يوقع الفاعل الفعل عليها ، (والمرّه) المذكوره (من الثلاثى المجرّد ممّا لا تاء فيه) يكون فى استعمالاتهم (على «فعله») - بفتح الفاء - وان لم يكن مفتوحا قبل بناء المرّه - ، لأنّه الأصل فى المصدر ، وزيادة التاء للوحده ، (نحو : ضربه ، وقتله) ، فان كان فيه زياده حذفت للرد إلى «فعله» ، نحو : جلسه ، ودخله فى : جلوس ، ودخول - بحذف الواو - ، وحسبه فى : حساب.

(وبكسر الفاء - للنوع -) ، فرقا بينه وبين المره (نحو : ضربه وقتله) بمعنى نوع منهما ، ثمّ إذا أريد الدلاله على التعدّد فى المرّه والنوع ثنى أو جمع ، نحو : ضربتين ، وضربات ، فهذا حكم الثلاثى المجرّد الخالى عن التاء.

(وما عداه) سواء كان ثلاثيا مجرّدا مشتملا على التاء فى الأصل - قبل اعتبار المره والنوع نحو : رحمه ، ونشده - أو ثلاثيا مزيدا فيه ، أو رباعيا مجرّدا ، أو مزيدا فيه ، يكون المرّه والنوع منه (على المصدر المستعمل) منه ، فان اشتمل على التاء فذاك ، والتفاوت بالقرائن ، (نحو : إناخه) واحده ، ورحمه واحده للمرّه ، ولطيفه للنوع ، وقيل : ان مكسور الفاء من المجرّد الثلاثى كنشده يفتح فائه فى المرّه ، ومقتضى كلام سيبويه والجماعه : فيما اشتمل على زياده ، نحو : درايه ، وبغايه ، حذف الزوائد والردّ إلى «فعله» كدريه وبغيه.

(فان لم تكن - تاء -) فى المصدر المستعمل فيما عدا المجرّد الثلاثى المذكور ، نحو : إكرام ، واستخراج ، وتدحرج ، (زدتها) ، فتقول : اكرامه ، واستخراجه ، وتدحرجه.

ثم ان كان للرباعى وذى الزيادة مصدران : فالوحده تكون على المصدر الأشهر ان كان ، فيقال : دحرجه ، لا دحراجه ، ومقاتله ، لا قتاله ، كذا قيل.

(و) ما جاء من مصدر المجرد الثلاثى الخالى عن التاء المشتمل على الزوائد باثباتها وزيادة التاء للمره ، (نحو : أتيته إتيانه ، ولقيته ... لقاءه) - بالحاق التاء على : إتيان ، ولقاء للمره - (شاذ) ، والقياس : أتيه ، ولقيه ، - بحذف الزوائد - .

ص: ٨٦

(أسماء الزّمان والمكان) ما :

وضعت للزّمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا ، من غير تقييد أصلا ، فلا يكون لها مفعول ولا ظرف ، ولا نحوهما ممّا يفيد التقييد.

وقد يقال : إنّ الذات التي ليست من شأنها العمل لما تعينت فيها بالزمانيه والمكانيه ، وتأصّلت في القصد خرجت عن حكم الصفات العامله التي تكون الذات فيها على صرافه الإبهام ، ك - ضارب فان معناه شيء ماله الضرب ، والعمده في القصد فيها معنى الفعل الذي من شأنه العمل في نحو ذلك ، على ما حقق في موضعه ، فلذلك لم تجر مجراها في العمل فيها.

وحمل قول النابغيه :

كأنّ مجرّ الرّامسات ذيولها

عليه قضيم نَمَقْتَه الصوانع (١)

على المصدر الميمي ، ليعمل النصب في «ذيولها» ، وحذف مضاف ليصح حمل قضيم عليه ، وهو جلد أبيض يكتب فيه ، أي كأن موضع جرّ الرياح التي ترمس الاثار بالتراب ذيولها عليه قضيم زيّنته بالكتابه الصانعات الماهرات.

والتشبيه لأجل ما حصل في ذلك الموضع في التراب من نحو الخطوط ، بسبب الرياح.

ثم ان هذه الأسماء تكون (ممّا مضارعه - مفتوح العين -) ك - يشرب ، وينا ،

ص: ٨٧

١- هذا البيت قائله النابغيه كما ذكره المؤلف وشرحه الشارح بتمامه بحيث لا يحتاج إلى بيان. ترمس الاثار : أي يدفنها وتخفيها.

(أو مضمومها) ، ك - يقتل ، ويدور ، (ومن المنقوص) بالحركات الثلاث في عين مضارعه ، ك - يسعى ، ويرمى ، ويغزو ، (على «مفعل») - بفتح العين - .

أما في مفتوح العين ، فلمناسبتها ، وأما في مضمومها : فلأنهم حيث عدلوا عن الضم المناسب فيه ، استثقالا له - كما في المصدر الميمي الذي هو نظير له - اختاروا الفتح ، لخفته ، وأما في المنقوص مطلقا : فلما فيه - مع الخفه - من التوسل به إلى انقلاب حرف العلة ألفا ، مبالغه في التخفيف فيما يكثر دورانه .

وذلك (نحو : مشرب) ، ونام ، (ومقتل) ، ومدار ، (ومرحى) ، ومسعى ، ومغزى ، وجاء : مأوى الابل من المنقوص بالكسر .

(و) هي (من مكسورها) - في المضارع - ك - يضرب ، ويسيل ، (و) من (المثال) الواوى الذي ليس بمنقوص وحذفت فائه في المضارع ، ك - يعد ، ويضع ، (على «مفعل») ، - بكسر العين - لمناسبته حركة المضارع في غير المثال المذكور ، وأما فيه فلما ذكره من كون الكسر أخف مع الواو من الفتح ، مع المناسبه للمضارع في نحو : يعد منه ، وذلك (نحو : مضرب) ، ومسيل ، (وموعد) ، وموضع .

والمثال الياى فى حكم الصحيح فى التفصيل المذكور سابقا ، يقال : فى يقظ - من يقظ ضد النوم - ك كرم ، وفرح ، يقظ - بضم العين وفتحها - الميقظ - بالفتح - والمنقوص من المثال كغيره من المنقوص فى لزوم الفتح ، ك - الموقى ، من وقى يقى ، وما يثبت فائه فى المضارع ك - يوجل حكمه ههنا حكمه فى المصدر الميمى .

(و) قد (جاء) : بعض الأسماء ممّا مضارعه مضموم العين على خلاف القياس - الذى هو فتح العين - حيث جاء فيها كسر العين ، وهى : (المنسك) - لموضع النسك الذى هو الذبح - .

(والمجزر) - بالجيم وتقدم المعجمه على المهمله - لموضع الجزر وهو نحر الابل - .

(والمنبت) - لموضع النبات - ، (والمطلع ، والمشرق ، والمغرب ، والمفرق) ،

لوسط الرأس لأنه موضع فرق الشعر - (والمسقط) - لموضع السقوط - ويقال : مسقط الرأس لموضع الولاده ، (والمسكن ، والمرفق) - لموضع الرفق ضدّ العنف - ويقال : لموصل الذراع والعضد ، كأنه موضع الرفق والملائمه ، (والمسجد ، والمنخر) - بالنون والمعجمه فالمهمله - لثقب الأنف - لأنه موضع النخير وهو صوت يخرج من الخيشوم.

فالكسر على خلاف القياس فى هذه الأسماء ، لضم عينها فى المضارع ، وجاء الفتح على القياس فى المنسك ، والمرفق ، والمرفق ، والمسكن والمطلع ، والمسجد.

وقال الفراء : يجوز فيها الفتح وان لم يسمع.

وقد يوجه خروجها عن القياس فى اللفظ بأنه باعتبار خروجها عن الأصل فى أسماء المكان من حيث المعنى ، وهو الكون لمكان وقوع الفعل مطلقاً مع اعتبار القصد إلى وقوعه فيه ، وذلك لاختصاص المنسك مثلاً بموضع نسك مخصوص ، أى عباده مخصوصه وهى الذبح ، والمفرق بوسط الرأس ، والمشرق ، والمغرب ، بمواضع مخصوصه للشروق والغروب ، والمنخر صار اسماً للأنف ، من غير قصد إلى وقوع النخير فيه ، كما قال نجم الأئمه رضى ، والمسجد مخصوص بما هو المعروف ، ولذلك يتعين الفتح عند إرادته موضع السجود مطلقاً ، كما قال سيويه ، ويمكن اعتبار نظير ما ذكر فى البواقي.

وقد علم ممّا ذكر أنّ الميم من أسماء الزمان والمكان مفتوح ، كيف ما كانت العين.

(واقما منخر) - بكسر الميم والخاء كليهما - لموضع النخير - (ففرع) على منخر - بفتح الميم وكسر الخاء - ، لطريان كسره الميم لاتباع كسره الخاء ، وذلك (كمنتن) - بكسر الميم وسكون النون وكسر التاء - فى غير هذا الباب ، فإنه فرع على منتن - بضمّ الميم - اسم فاعل ، من انتن كأكرم - من التتن ضدّ الفوح - ، وليس فى كلامهم «مفعل» - بكسر الميم والعين معا - سوى هذين ، (ولا غيرهما) موجودا فى كلامهم ، فلذلك جعلنا فرعين على البناء المتحقّق.

وأما مجيء مطبخ ، ومربرد - بكسر الميم مع فتح الموحده فيهما - فعلى الشذوذ ، وقال سيويه : أنّهما ليسا لموضع وقوع الطبخ والربود على الاطلاق ، كما هو قياس الباب ، بل المطبخ للموضع المعمول للطبخ ، والمربرد لمحبس الابل ، والربود : الاقامه .

ثم أنّ الأصل فى أسماء الزمان والمكان التجرد عن التاء ، كما فى الأمثله المذكوره على قياس المصادر الميميه ، (ونحو : المظنه) - بكسر الظاء نقلا من النون المدغمه التى هى العين إليها - لما يظن فيه الشيء - لكونه مألوفاً فيه ، (والمقبره - فتحا ، وضما -) فى العين - (ليس بقياس) ، لوجود التاء .

وفى كسر المظنه ، وضّم المقبره ، شذوذ آخر ، لضم عينهما فى المضارع ، فقياسهما الفتح ، فتعميم الشذوذ فى المقبره - فتحا وضما - للاشعار بأنّها - وان كانت متحركه بالفتح الذى هو القياس - شاذّه للتاء ، وزعم بعضهم : أنّ الفتح - أيضا - فيها حركه خارجة عن القياس ، لأنّ المقبره ليست اسما لموضع وقوع الفعل ، أى ما يقبره فيه الانسان - أعنى الحفره - كما هو الأصل فى الباب ، بل هى المكان المعدّ لذلك ، والقياس بالاستقراء - فى ما خرج عن الأصل وارىد به المكان المعدّ للفعل - «مفعله» - بضمّ العين - ، وخروج الضم فيها (1) عن القياس باعتبار انما يستتبعه ويؤدى إليه - أعنى إرادته المكان المعدّ من المشتق الذى يراد به المكان - خارج عن القياس ، وان كان قياسا طاريا بعد هذه الإراده ، هذا كلامه مع نوع من التوجيه ، فتأمل فيه .

وقد يقال : أنّ المقبره - فتحا - لمكان وقوع الفعل ، فشذوذها للتاء ، - وضما - للمكان المعدّ له ، فشذوذها للخروج عن الأصل فى معنى اسم المكان .

ثم أنّ التاء عند لحوقها ، أمّا بتأويل البقع ، أو للمبالغه ، كما شاع فى ما أريد به ما يكثر فيه جنس من الأجناس ، ك - المأسده ، والمدأبه ، والمسبعه ، والمطبخه ، لما يكثر

ص : ٩٠

١- أى فى المقبره .

فيه الأسد ، والذئب ، والسبع ، والبطيخ ، وهذا مع شيوعه ليس قياسا في كل ما يكثر فيه الشيء ، فلا يقال : مقطنه - لما يكثر فيه القطن - مثلا.

واستغنوا في ما زاد على ثلاثة أحرف بقولهم : كثير الضفدع ، والثعلب مثلا-، عن بناء صيغه لذلك ، فلم يقولوا : مثعبه ، ومضفدعه مثلا ، فهذا تحقيق بناء أسماء الزمان والمكان - من الثلاثي المجرد -.

(وما عداه ، فعلى لفظ) اسم (المفعول) منه ، ك - مدحرج ، ومستخرج ، ومحرنجم ، كأنهم قصدوا مضارعة للفعل في الزنه ، فاجروه على لفظ اسم المفعول ، لمناسبته له من حيث أنّ الزمان والمكان مفعول فيه الفعل.

فمثل هذه يحتمل المصدر الميمي ، والزمان والمكان ، واسم المفعول ، والفرق بالقرائن.

ص: ٩١

(الآله): «ما يستعان بها ، بوجه ما فى تحصيل فعل من الأفعال».

والاسم الّذى يشتق لها من ذلك الفعل يكون : (على «مفعل»)، - بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين - (ومفعال) - بكسر الميم - (و «مفعله») - بالحق التاء على الوزن الأوّل - ، (ك - محلب) - لما يستعان به على حلب اللبن - وهو وعاء يحلب فيه - ، (والمفتاح) - لآله الفتح - ، (والمكسحه) - لآله الكسح - ، يقال : كسح البيت إذا كسسه.

وهذه الثلاثه هى الصيغ المطرده ، وقيل : أنّ الأخير سماعى ، لكنّه فيما سمع فيه جار كالأخيرين ، على ما هو القياس فى اسم الآله من حيث المعنى ، وهو العموم لكل ما يستعان به فى مأخذه ، وامكان الاطلاق على كل منها.

(و) هذا بخلاف ما جاء بضمّ الميم والعين كليهما ، (نحو : المسعط) - لما يجعل فيه السعوط ، وهو الدواء الذى يصب فى الأنف - (والمنخل) - يما ينخل به ، كالغربال - (والمدق) - لما يدق به الشىء - (والمدهن) - يما يجعل فيه الدهن ، كالقاروره - (والمكحله) - لما يجعل فيه الكحل - (والمحرضه) - لما يجعل فيه الحرض ، وهو الاشنان -.

فان نحو : ما ذكر(ليس بقياس) أصلا ، لا فى الزنه والبناء ، إذ القياس - كسر الميم وفتح العين - ، ولا فى المعنى لاختصاصها ببعض ما يستعان به فى مأخذ اشتقاقها - ك - الوعاء - ، مع خروج بعضها عن قياس اشتقاق اسم الآله - أيضا - وهو الاشتقاق من المصدر ، لاشتقاقه من اسم العين ، ك - الكحل ، والدهن ، والأخير حكاه الزمخشري ، وصححه الجوهري - بكسر الميم وفتح الراء على الأصل ، ولم

يثبت - عند سيويه - سوى الخمسه الاول ، وقال : أنها لم يذهب بها مذهب الفعل (1) ، بل هي أسماء وضعت لهذه المذكورات ، ك - المنصل - بضم الميم والصاد - لل سيف - وحكى عنه ابن دريد : أنها لو كسرت على الأصل جاز .

وجاء : «الفعال» - بكسر الفاء - للآله - أيضا - ك - الخياط ، والنظام ، على ما قيل .

وقد يجيء على «فاعله» ، ك - الباصره ، والسماعه ، على ما يقال ، وقد يجعل منه الفاتحه ، والخاتمه ، وقال الراغب : كثيرا ما يجيء «فاعل» - بفتح العين - اسما للآله ، وذلك ك - الخاتم - الآله الختم - والقالب - لما يقلب به - ومنه العالم - لما يعلم به الصانع تعالى من الجواهر والاعراض - .

ولم بين اسم الآله مما عدا الثلاثي المجرد ، والله أعلم .

ص : ٩٣

١- لأن ما يذهب بها مذهب الفعل لا يختص بآله مخصوصه وهذه مخصوصه .

(المصغَّر) هو: الاسم (المزيد فيه) - أى العذى وقعت الزيادة فيه - ليدل ذلك المزيد فيه من حيث أنه مزيد فيه ، أو الزيادة المفهومة منه ، (على) نوع (تقليل) فى مفهومه ومسماه.

أمّا حقيقه ، وذلك فيما يدل على معنى يقبل الزيادة والنقصان ، ك - العلم ، والزهد ، فى نحو : عويلم ، وزويهد ، فيقصد بالتصغير نقصان ذلك المفهوم على التعيين من لفظ المصغر ، ومثله : قبيل ، وقويق ، ونحوهما.

وأمّا : ادعاء ، باعتبار تنزيل نقصان شىء - ممّا يليق به - منزله نقصانه ، وذلك فيما يمتنع فيه التفاوت ، ك - حقيقتى الانسان ، والرجل ، فاذا أطلق مصغَّر الانسان على أحد علم أنه لنقصان شىء من كمالات نوعه فيه على الاجمال ، ولا يتعين إلّا بقرينه ، كما إذا دلّت قرينه على أنّ المراد نقصان فهمه مثلا ، وكذلك تصغير الاعلام ، ك - خويلد ، فتصغيره (١) لنقصان شىء ممّا يليق بالشخص الكائن من نوعه.

وقد يكون المقصود نقصان المقدار واستصغاره ، فينزل نقصانه منزله نقصان المسمى ، ك - جليل - للجبل الصغير - ، ومن هذا تصغير الملاطفه ، نحو : يا خويلد ، ويا بنى ، لأنّ الصغار فى معرض التلطف.

وربّما كان التحقير على - التهكم - ، كما يقال : فى قول لبيد :

وكلّ أناس سوف تدخل بينهم

دويهيّه تصفّر منها الأنامل (٢)

ص: ٩٤

١- وفى نسخه : فتحقيره.

٢- هذا البيت للبيد بن ربيعه العامرى. وقوله : دويهيّه هو تصغير داهيه ، ويروى مكانه خويخيه مصغر خووخه وهى الباب الصغير ، أى أنه سينفتح عليهم باب يدخل إليهم منه الشر ، والمراد بالأنامل الاظفار وصفرتها تكون بعد الموت. والشاهد : قوله دويهيّه فقد حقق المؤلف ان تصغيرها للتحقير ، وحكى ان تصغيرها للتعظيم.

أنه صغر الداهيه التي أراد بها الموت - تهكّما - لتهاون الناس به ، واستصغارهم إيّاه ، وزعم بعضهم : أنّ التصغير قد يكون للتعظيم ، وجعل تصغيرها في البيت من ذلك.

وقد يكون التقليل عائدا إلى الكثرة الداخلة في مدلول اللفظ المكبر بالصيغه ، ويرجع إلى تقليل العدد ، ويجب بقاء مقتضى تلك الصيغه الحاصل نوعها بعد التصغير - أيضا - ، وهو مختص بالجمع ، ك - دريهمات لدراهم استحق المتكلم عددها ، وان صحّ اطلاق الجمع المكبر عليه مع قطع النظر عن ذلك ، ويختلف ذلك (1) باختلاف الاعتبارات والمقامات.

ويمتنع هذا التصغير في المثنى ، لامتناع اطلاقه بعد النقصان عن الاثنين ، نعم قد يصغر لاراده اثنين محقّرين ، نحو :

خويلدين ، وقوله :

إنّ بها أكتل أو رزاما

خوير بين نيقفان الهاما (2)

ومثله صغر ثمّ ثنّى.

والتصغير على أيّ وجه كان توصيف في المعنى ، كأنّهم لكثره دواعيهم إلى التقليل بأحد الوجوه - وضعوا بناء يدل على الموصوف والصفه بلفظ واحد ، تخفيفا ، ك - رجيل مقام رجل حقير ، فالمصغر موصوف في المعنى فكان محكوما عليه بالصفه ، فلذلك اختصّ بالاسم ، وكان ما ورد في غيره نحو : ما أحيسنه ، وما

ص : ٩٥

١- أي التصغير لتقليل العدد.

٢- هذا البيت لم أفق على نسبه إلى قائل معيّن. أكتل ، ورزاما : لسان. والخارب : - بالمعجمه - اللّص. ونيقفان الهاما : أي يكسران الرؤوس.

اميلح كذا ، محمولا على الشذوذ والضرورة.

ويختلف بنائه فى الأسماء المتمكنه وغيرها ، ويكون على القياس وخلافه.

(فالمتمكن :) والمراد به ههنا ما ليس بلازم البناء ، على ما قيل ، إذا صغّر على القياس (يضم أوله) ، تشبيها بالمبنى للمفعول حيث أنه فرع للمبنى للفاعل ، وبعض العرب : يكسر أول المصغر فى ذوات الياء ، نحو : شيخ ، استثقالا للضم فيه ، كما كسر بعضهم أول الجمع فيها ، نحو : شيوخ ، وبيوت ، وقرء به فى قرآن المجيد ، (ويفتح ثانيه) تخفيفا ، وان كسر ثانى المبنى للمفعول - حذرا عما استثقلوه من الانتقال من الضم إلى الكسر بمجرد تلك المشابهة.

ثم لو اقتصر على ذلك التبس بالمكبر فى نحو : صرد ، فاحتيج إلى شىء آخر ، (و) اختير ان يكون (بعدهما) - أى بعد الأول والثانى - (ياء ساكنه) ، إذ حيث احتيج إلى شىء - بعد العدول عن الكسر المناسب للمفعول - ناسب أن يكون ذلك الشىء ما يناسبه ويكون كالعوض عنه ، وهو - الياء - متصلا بالثانى الذى عدل فيه عنه ، ليجرى مجرى تلك الحركه اللاحقه له ، وسكونها لحصول الغرض بنفسها فالحركه زياده من غير حاجه.

والواقع بعدها - فيما كان على ثلاثه أحرف - هو الحرف الأخير الذى هو محل الاعراب والبناء ، فيبقى على حاله.

(ويكسر ما بعدها) (فى) ما اشتمل على (الأربعه) - اصولا كانت كلها ك درهم أولا ، ك - مكرم ، وذلك لأن ما بعدها فيها ليس محلا للاعراب والبناء فيكسر ، لمناسبتها ، فيقال : دريهم ومكريم مثلا ، فالكسر هو الأصل - فيما بعد ياء التصغير - فى ذى الأربعة ولا يعدل عنها(إلا فى) ما يقع ما بعدها فيه قبل (تاء التأنيث) متصلا بها ، (و) كذا قبل (ألفيه) - المقصوره والممدوده - (والألف والنون) - المزيدتين - (المشبهتين بهما) - أى بألفى التأنيث - والأصل فى المشابهه لهما هو المماثله لهما فى عدم المجامعه مع تاء التأنيث قط ، وذلك فى العلم المرتجل الغير المنقول

عن معنى آخر وان كان فكأنه لفظ مستحدث غير ما كان ، فهو لم يجمع مع التاء قبل العلميه ، لارتجالها ، ولا بعدها لكونها مانعه ، ك - سعدان ، وعثمان ، وعمران ، أعلاما مرتجله من - السعاده ، والعثن ، - بمعنى جبر المكسور أو معنى آخر - والعماره ، وفي الصفه الممنوعه من التاء ، ك - سكران. (١)

(وألف «أفعال»)، فإنه يفتح ما بعد ياء التصغير الواقع قبل هذه الحروف من غير فصل ، وذلك إذا وقعن في المكبر رابعه ، ك - طليحه ، وحيلى ، وحميراء ، وعميران ، وسكيران ، واجيمال ، محافظه على الفتح الواجب قبل تاء التأنيث ، وعلى الألفات المذكوره ، إذ لو كسر ما بعدها المتصل بهنّ انقلبنّ ياء ، وقلب الألف في الممدوده يستلزم قلب الهمزه ياء ، كما يجىء فى جمع صحراء - على الصحارى - إنشاء الله تعالى - مع ان حقّ علامه التأنيث والمشبهه بها ، وعلامه الجمع الذى حوفظ على بنائه فى التصغير من غير ردّ إلى بناء آخر - عدم التغيير ، فان وقعن فى المكبر خامسه - فما فوقها - وذلك أنّما يتصور فى غير ألف «أفعال» - كسر ما بعد الياء ، لعدم منعه من تلك المحافظه ، ك - دحيره ، وحجيج ، فى حججى - كما سيجىء إنشاء الله تعالى - وخيفساء ، وزعيفران ، وعبيثران ، فى عبوثران - بحذف الواو - لزيادتها.

وان كانت الألفان لغير التأنيث انقلبنا ياء ، ك - المعيزى فى معزى ، - بالألف - لللاحاق بدرهم - فيمن صرفه - ، والعلبيّ فى العلباء ، - الملحق بقرطاس -.

وحمل على نحو : سكران ، نحو : ندمان - للنديم - وصميان ، - بالتحريك - للشجاع - من الصفات التى تلحقها التاء ، للتشابه فى الوصفيه ، وكذا حمل عليه اسم

ص: ٩٧

١- فان قلت : بحثنا عن الألف والنون المشبهتين ، وقد مرّ أنّهم أمّا فى الاعلام المرتجله أو فى الصفات الممنوعه ، وزعفران وعبرثران ليسا منهما ولا- من اللغاتى تحمل على سكران فلا يكونان ممّا نحن فيه ، قلت : أنّهما إذا وقعتا فى الأسماء خامسه فلا طريق إلّا ان يقال أنّهما مشبهتان بألفى التأنيث.

الجنس الذى يكون على «فعلان» - بتحريك العين - على أيه هيئه وجد إلاً مفتوح الفاء والعين ، ك - ظريان - بكسر الراء - لدويه - ، وكأنه تشبيه معنى الجنسى الحاصل فى كل فرد بالمعنى الوصفى فى أحاد الموصوفات ، فتأمل ، فيقال : نديمان ، وظريان مثلا ، لا نديمين ، وظرييين .

ولعله اقتصر على ما هو الأصل فى المحافظه على الألف ، وهو المشابهه لا- لفى التأنيث ، أو أراد[بالمشبهه (1) بهما] ما يعم المشبهه بهما أصاله ، أو بواسطه الحمل على المشابهه لهما ، وهو تكلف ، لكنّه مفيد فى هذا المقام ليشمل هذين .

واحترز بذلك (2) عن أسماء أجناس الاعلام والمعانى التى هى على «فعلان» - بسكون العين - كيف ما كان أولها ، ك - سعدان - لنبت - ، وغفران ، وسرحان ، فان ألفها تقلب ياء ، ويكسر ما قبلها كما هو الأصل فى - ما بعد ياء التصغير فى ذى الأربعة - تشبيها بألف المدّه الزائده قبل لام الأسماء التى تساويها فى عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات ، ك - صلصال - للطين - وطومار (3) ، وسربال ، على ما يقال : فيقال : سعيدين ، ك - صليصيل مثلا .

وعن اسم الجنس الذى هو على «فعلان» - بفتح الفاء والعين - ك - ورشان ، وكروان - لطائرين - فان ألفها تقلب - أيضا - ياء ، ك - ورشيين وان لم يوجد فى لغتهم اسم يساوى شيئا من الهيئات المقصوده فى «فعلان» - بتحريك العين - زيدت ألف قبل لامه حتى يشبه به شىء منها - ويطوى الكشح عن المشابهه لنحو : سكران - لكنّه يوجد لخصوص هذا الصنف منه موازن من الصفات ، ك - صميان ، ويحافظ على ألف تلك الصفات فى التصغير ، وكأنهم أرادوا الفرق بين مصغريهما ، وكأنه لم يعكس ، لمدخلية الهيئه فى الصفات - كغيرها من المشتقات - فى الدلاله

ص: ٩٨

١- فى نسخه : بالمشبهه بحذف بهما .

٢- أى بقيد المشبهتين بهما .

٣- الطامور والطومار : الصحيفه فجمعه طوامير .

على المعنى المقصود من بنائها ، فكأنها أولى بالمحافظة بقدر الامكان من هيئه غيرها ، مع ان بناء المحافظه على الألف فى مثل هذه الصفات ، وهذه الأسماء على الحمل على نحو : سكران على ما يقال ، وحمل الصفه على الصفه أولى من حمل الاسم عليها.

وعن العلم المنقول عمّا تقلب ألف (1) ياء فى التصغير ، فإنه فى حكم المنقول منه ، فنحو : سرحان ، وسلطان - علمين - يصغر على سريحين ، وسليطين ، وسكران - علما - على سكيران ، وينصرف سريحين - مصغر ذلك العلم - وان كان المكبر فى حال العلميه ممنوعا من الصرف ، لزوال الألف من الألف والنون المزيديتين.

وقد يجعل الضابط ، فى حفظ الألف الواقعه - رابعه - فى المصغر من ذى الألف والنون المزيديتين - ان لا يجمع على «فعالين» ، وقيل : هو ضعيف ، لحفظها فى مصغّر نحو : ظربان مع أنّه يجمع على ظرايين ، فتأمل.

ويكسر ما قبل ألف «أفعال» غير الجمع ، ك - أعشير فى أعشار ، يقال : برمه أعشار - أى منكسره - .

ويستثنى - أيضا - من حكم كسر ما بعدها ذو الأربعة الذى وقع ما بعدها فيه مدغما ، فيبقى على سكونه - حفظا للادغام - ك - أصيّم ، فى أصمّ ، وهو من التقاء الساكنين على حدّه.

(ولا يزداد) المصغّر - فى غير تلك الصور المستثناة - على أربعة ، أو لا يوقع الزيادة - فى غير تلك الصور - فى المصغر(على أربعة) ، بمعنى أنّه لا يجعل ما يلحقه علامه التصغير زائدا على أربعة أحرف ، بحيث يكون مع علامه زائدا على خمسة ، حذرا عن الثقل فيما يكثر دورانه ، بل يردّ المشتمل على الزائد إلى الأربعة بأن يحذف شىء منه - وان كان أصليا كما فى الخماسى - ثمّ يصغر ، إلّا أن يكون الزيادة

ص : ٩٩

بمدّه قبل آخره ، ك - مفتاح ، وعصفور ، وقنديل ، فأنها لا يعباء بها وتنزل منزله اشباع الحركة وتقلب ياء ان لم تكن إياها.

(فلذلك) المذى ذكر من كيفيه بناء التصغير ، وعدم الزيادة على الأربعة فى غير الصور المستثنات (لم يجىء) فى بنائه - من الأوزان - (فى غيرها) - أى فى غير تلك الصور - (إلّا «فعل») - فى ذى الثلاثة - ك - رجيل ، (و «فعل») - فى ذى الأربعة - ك - دريهم ، ومكيرم ، (وفعيل) - فى الزائد على الأربعة بتلك المدّه - ك - مفيتيح ، وعصيفير ، وقنيديل ، ولانحصار بنائه فى هذه يجعل الموضوع على حرفين ثلاثيا - بزيادة حرف - ليتمكن بناء أقل تلك الأبنيه ، وهو «فعل» ، فان كان آخره حرف علّه تعين تضعيفه ويعوض عن التضعيف الهمزه ، ان كان ألفا كما فى ما ، ولا ، لئلا يلتقى ألفان ، ثم يصغر فتقلب الألف التى بعد ضمّه المصغر واوا ، لمناسبتها ، وهكذا تقلب واوا كلّ ألف مجهوله الأصل بعد ضمّه المصغر ، كألف صاب - لشجر - عند سيويه ، خلافا لأخفش حيث قلبها ياء ، لأنها أخف ، فيقال : فى تصغير ما ، وكى ، ولو ، - أعلما - مويأ ، وكيتى ، - بثلاث ياءات - ولوى - بتشديد الياء - وأصله : لويو فتقلب الواو الأخيره ياء وادغمت لاجتماعها مع الياء السابقه الساكنه.

وإن كان الآخر صحيحا فوجهان : التضعيف ، وزيادة الياء ، فيقال : فى هل ، وكم - اسمين - هليل ، وكميم ، وهلى ، وكمى - بتشديد الياء -.

(وإذا صغر - الخماسى -) الاصول - (على ضعفه) لثقله وندوره حذف منه حرف للردّ إلى الأربعة ، وإذا تقرّر هذا ، (فالأولى : حذف) - الحرف - (الخامس) الذى حصل الثقل والزيادة على الأربعة عنده ، أيما ما كان ، فيقال : فى فرددق فريزد.

(وقيل :) حكاية عن بعض العرب بحذف (ما أشبه الزائد) فى الجنس ، بأن يكون من جنس حروف الزيادة ، وهى : حروف [سألتمونيها] ، أو فى المخرج ،

ك - الدال - فى فرزدق ، فأنها من مخرج - التاء - فتحذف ، فيقال : - فريزق - .

وظاهر اطلاق المتن ما حكاه الزمخشري ، وهو حذف ما اشبهه أين كان ، لكن نص السيرافى والأندلسى على إشتراط حذفه ان لم يكن طرفا بالقرب منه بأن يكون رابعا ، وبدونه يحذف الخامس ، ففى - جحمرش - يقال : جحيرش على مقتضى الاطلاق ، و- جحيمر - على ما قالاه ، لكون الميم - ثالثه - الحروف .

وان لم يكن ما زاد على الأربعة - اصولا كلها - حذف الزائد ، ك - دحيرج فى - مدحرج - على ما يأتى - إنشاء الله تعالى - .

وتحذف زياده الخماسى - غير علامه التأنيث ، والمدّ الرابعه فى المكبر - فيقال : - فى قرعلانه - قريعبه - وفى - عضرفوط - عضيرف - ، والمدّه الرابعه تقلب ياء ان لم تكن إياها ، ك - جحيمير فى - جحمارش - مثلا .

(وسمع الأخفش :) من بعض العرب اثبات حروف خماسى الاصول كلها فى التصغير ، كراهه حذف الأسمى ، نحو : (سفيرجل) - بكسر الراء وفتح الجيم - كما كان ، وعن الخليل : أنّ المناسب - كسر الجيم - حملا على ما قبل آخر الزباعى .

(ويردّ) ما اشتمل مكبره على اعلال غير لانزم - وهو ما يزول سببه عند التصغير - (نحو : باب ، وناب ، وميزان ، وموقظ ، إلى أصله لذاهب المقتضى) للاعلال ، فيقال : بويب ، ونيبب ، - برد الواو والياء - المنقلبين - ألفا - فى المكبر لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لذهاب ذلك عند التصغير بانضمام ما قبلها ، لكونه أوّل المصغر .

وكذلك : موزين ، - بردّ الواو - لأنّ المقتضى لقلبها - ياء - سكونها وانكسار ما قبلها وقد زال بانفتاحها - لكونها ثانيه المصغر - وانضمام ما قبلها ، لكونه أوّله ، وفى موقظ : - من اليقظ - ميقظ - بردّ الياء - لأنّ المقتضى لقلبها واوا سكونها وانضمام ما قبلها ، وقد زال بانفتاحها ، لكونها ثانيه المصغر .

وهذا الباب (بخلاف) ما اشتمل مكبره على اعلال لازم يبقى سببه بعد التصغير ، فإنه لا يردّ إلى الأصل ، وذلك نحو : (قائم ، وتراث) - للمال الموروث - وأصله : وراث ، (وأدد) - وأصله ودد - لأبى قبيله من اليمن - وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سباء بن حمير ، فإنّ المقتضى لقلب العين - فى قائم - وهو الواو همزه - كونه اسم فاعل من الأ-جوف ، ولقلب الواو فى - تراث ، وأدد - تاء ، وهمزه - ضمّها فى أوّل الاسم ، وتلك المقتضيات باقيه بعد التصغير ، فلذلك يقال : فيها قويم ، واديد ، - بالهمزه - وترّيث - بالتاء والياء المشدّده - .

وقد يناقش فى كون المقتضى - لقلب العين - فى قائم - مجرد ما ذكر ، بل ذلك مشروط بوقوعها بعد الألف ، وقد زال بالتصغير ، فلذلك ذهب بعضهم : إلى ان تصغيره قويم - بتشديد الياء - .

ثمّ ان اعترض على ما ذكر من الردّ إلى الأصل - فى الاعلال الغير اللّازم - بالعيد - لليوم المعروف - فإنه مشتق من العود - لعود الفرح والسرور بعوده ، أو لكثرة عوائد الله تعالى فيه لعباده - ، ويزول سبب انقلاب واوه - ياء - عند التصغير ، كما ذكر فى الميزان بعينه ، فلو كان الحكم هو الردّ إلى الأصل لصغر على عويد ، فالجواب أنّ الأمر كذلك لكنّهم عدلوا عنه ، (وقالوا) : فى تصغيره (عييد) - بيائين - (لقولهم) : فى جمعه المكسر (أعياد) - بالياء - فرقا بين جمعه وجمع العود - بضمّ الأوّل - على أعواد ، فحملوا التصغير على التفسير ، لتشابههما من حيث ان كلّا منهما لزيادة معنى ، ومن حيث أنّ الغالب فى كلّ منهما الردّ إلى الأصل ، فلذلك أجروهما مجرى واحدا فى كثير من الأحكام ، مع إمكان ان يكون قولهم : عييد للفرق بين تصغيره وتصغير عود ، كما فى الجمع ، بل هذا الوجه أقرب على ما فى شرح المفصل .

(فان كانت) - فى المكبر - (مدّه ثانيه) من حروفه ، وهى زائده (فالواو) ثابتة مكانها فى المصغر ، بقلبها إليها ان لم تكن إيّاها ، لأنّهم اضطروا إلى تحريكها

- بالفتح - لكونها ثانيه المصغر ولا- أصل لها حتى يردّ إليه - ان كانت ألفا - أو يحافظ عليه - ان كانت ياء - فجعلوها واوا ، لمناسبه الضم الواقع قبلها في أوّل المصغّر ، (نحو : ضويرب في - ضارب - ، ومدّته الألف ، وضويرب - في ضيراب) - مصدر ضارب ، يضارب ، ومدّته الياء ، وطويمير في - طومار - ومدّته الواو.

والمده الثانيه الأصليه يردّ إلى أصلها ، كما مرّ في باب ، وموقظ.

(والاسم) المتمكّن الّذى حذف منه حرف من غير تعويض يعتدّ به ، فكان (على حرفين) ، (يردّ محذوفه) في التصغير ، - فاء كان ، أو عينا ، أو لاما - ليصير على ثلاثه أحرف ، فيأتي فيه «فعليل» الّذى هو أقلّ الأوزان حروفا ، (تقول :) - في المحذوف فائه - نحو : (عده ، وكل) حالكونه (إسما) بأن جعل علما مثلا لا فعل أمر - فإنّ التصغير من خواص الأسماء - (وعيده) - بردّ الواو - (وأكيل) - بردّ الهمزه - فإنهما من الوعد ، والأكل.

(وفى) - المحذوف عينه - ، نحو : (سه ، ومذ) حالكونه (إسما) - لا حرف جر - (ستيهه ، ومنيد) - بردّ التاء والنون - فإنّ الأوّل اسم لحلقه الدبر ، أو الفخذ ، وأصله : سته بدليل جمعه على أستاه ، وفيه ثلاث لغات : سه - بحذف العين - وهو التاء - كما اورد ههنا ، وسه - بحذف اللّام - وهو الهاء - مع فتح السين ، واست - بحذفه واسكان السين والاتيان بهمزه الوصل - ، ومذ أصله : منذ - بالنون - وحذفت تخفيفا بدليل ضمّ الذال عند ملاقات الساكن ، نحو : مذ اليوم ، كما يجيء - إنشاء الله تعالى - في التقاء الساكنين.

(و) تقول : (فى) - المحذوف لامه - نحو : (دم) وأصله : (دمى) بدليل قولهم فى التشنيه دميان ، (وحر) - للفرج - وأصله : حرح - بحائين - بدليل جمعه على أحراح ، (دمى ، وحريح).

(وكذلك) - فى ردّ المحذوف - (باب) ما عوّض عن محذوفه شيء تعويضا يعتد

به ، لكن يتعذر مع بناء «فعليل» (١).

نحو : (إبن ، واسم ، وأخت ، و بنت ، وهنت) ، فان أصل - ابن - : بنو - بالتحريك - ، واصل - اسم - سمو - بسكون الميم وكسر السين أو فتحها أو ضمها - فحذف لامها وعوض عنه همزه الوصل ، بعد تسكين فائهما للتخفيف ، فان صغرتها بدون فتح - الثانى - منهما لم يحصل بناء «فعليل» ، وان فتح سقطت همزه ، لأنها أتت كانت لتعذر الابتداء بالساكن ، فيجب حذفها وردّ المحذوف فيهما ، كما فى المحذوف بدون التعويض ، فيقال : سمى ، وبنى ، ك - دمي ، وأصلهما : سمي ، وبنو .

وأصل : أخت ، و بنت - أخوه ، و بنوه - بالتحريك - .

وهنت - كناية عن الشىء - وأصلها : هنة - بالسكون - فحذفت لامها وجعلت تاء التأنيث عوضا عنها ، فلذلك يوقف عليها بالتاء من غير القلب هاء ، وطوّلت فى الكتابه فى غير - هنة - ، ولو بنيت «فعليل» منها - بدون ردّ المحذوف - لزم الاعتداد - فى بنائه المتوقع على ثلاثه أحرف - بتاء التأنيث التى هى فى حكم كلمه اخرى حقيقه ، فردّ المحذوف ، فقيل : أخيه ، وبتيه ، وهتية ، - بتشديد الياء - وأصلها : أخيوه ، وبنيوه ، وهنيوه - بالواو قلبت ياء بالاعلال المعروف - .

وعند ردّه يزول التعويض عن التاء ويتمحص للتأنيث ، فلذلك تنقلب - هاء - فى الوقف ، ولو سميت مؤنثا بأخت ، و بنت الحقت التاء فى التصغير ، لتأنيث المسمى من غير تعويض ، وان سميت بهما - المذكر - قلت : أخى ، وبنى - بدون التاء - ، لتذكير المسمى ، وإذا لم يعتد - بالتاء - فى هذه فنحو : عده أولى بأن لا يعتد بها فيها ، لضعف التعويض ، بل هى فيها كالعوض ، على ما سيجىء - إنشاء الله تعالى - .

وهذا(بخلاف باب) ما حذف منه شىء ، ويتم بناء «فعليل» فيه باعتبار زياده

ص: ١٠٤

١- هكذا فى نسخ التى بأيدنا ولكن لا يستقيم المعنى ويمكن ان يكون فى الأصل هكذا : [لكن يتعذر معه بناء فعليل].

فيه لا يتعذر معها بناءه ، فإنه يصغر من غير ردّ المحذوف ، نحو : (ميت) - بالتخفيف - على زنه «فيل» وأصله : ميّت - بالتشديد - على زنه «فيعل» ، (وهار) على زنه «فال» وأصله : هائر على زنه «فاعل» ، - لمعان منها المشرف على السقوط والتهدم - ، وهى اسم فاعل من هار ، يهور ، فحذفت العين ، تخفيفا .

(وناس) على زنه «عال» من الأنس ، وأصله : الاناس ، على زنه «فعال» ، وأرى ، ويضع - اسمين - فيقال : فى تصغيرها مييت ، وهوير ، ونويس ، وارى ، ويضيع ، كلّها على «فيعل» من غير حاجة إلى ردّ المحذوف .

ولو كان تصغيرها برّد المحذوف لقليل : ميّيت - بتشديد الياء الثانية - وهويثر ك - قويثم ، وايس - بالهمزة وتشديد الياء - كلّها على «فيعل» .

ومن قال : إن هارا مقلوب هاور نقلت الواو إلى موقع اللّام قلبت - ياء - ، لتطرفها ، ثمّ حذفت الياء ك - قاض يلزمه ان يقول : هويريا - فى النصب - باثبات الياء على ما هو حكم مثله ، وقيل : ان هارا فى الأصل هور مثل كتف مخفّف هاور - بحذف الألف - ك - خلف ، وخالف فقلبت الواو ألفا ، لتحزّكها وانفتاح ما قبلها ، وعلى هذا لو صغر برّد المحذوف من غير اعتبار الرد إلى قياس اسم الفاعل الأجوف كان تصغيره : هويّرا - بتشديد الياء بدون الهمزة - إذ المحذوف ألف فاعل فتقلب بعد ردّها - واوا - كما فى ضارب ، ويقع بعدها ياء التصغير ، ويقع بعدها الألف المنقلبه عن الواو الأصليّه ، فيردّ إلى الواو ويقلب ياء .

ولو صغرت الأمثله الباقية على الأصل لقليل : أريى ، ويوضع كلّها على «فيعل» ، (و) كذا(إذا ولى - ياء - التصغير واو أو ألف منقلبه) عن ياء أو واو أصلية(أو) ألف (زائده) بأن وقعت كل منهما بعد ياء التصغير متصله بها ، ووقعت كل منهما - مع ذلك - موقع اللّام من «فيعل» بأن لم يكن بعدها حرف أصلا إلّا علامه التأنيث - ان كانت - ، أو وقعت موقع العين الثانية من «فيعل» ، بأن لم يكن بعدها إلّا حرف واحد ، (قلبت) كل منها(ياء) وادغمت فيها ياء التصغير ، أمّا

الواو : فلوقوعها بعد ياء التصغير الساكنه ، وأما الألف : فلاضطرار إلى تحركها ، لوقوعها بعد ياء التصغير ، فلا بدّ من ردّها إلى الواو والياء ، وقد علمت أنّ - الواو - ههنا تنقلب ياء ، فالمآل إلى - الياء - فقلبت الألف إليها من أوّل الأمر ، وان كانت زائده ، أو منقلبه عن الواو.

(وكذلك الهمزة المنقلبه) عن واو ، أو ياء أصيله(بعدها) - أي بعد الألف الزائده - الواقعه بعديا التصغير ، تقلب ياء ، إذ حيث قلبت الألف المذكوره ياء زال المقتضى لانقلاب الواو ، والياء همزه ، وهو وقوعها بعد الألف فى الطرف ، فردّت إلى أصلها ، فان كانت - ياء - فذاك ، وان كانت - واوا - انقلبت ياء ، لتطرفها وانكسار ما قبلها ، (نحو : عريّه ، وعصيّه ، ورسيلّه) ، وقتيل ، - بتشديد الياء فيهنّ - فى تصغير عروه ، وعصا ، وأصله : عصو بدليل قولهم : عصو ان - فى التثنيه - ، ورساله ، وقتاله ، مصدر قاتل ، وأصل الأوّلين : عريوه ، وعصيوه والحقت تاء التأنيث لكونها مؤنثه ، ك - قدم وقديمه ، والألف فى الأخيرين زائده ، والهمزة المنقلبه بعد الألف الزائده ، نحو : عطاء ، وأصله : عطا و - بالواو - قلبت همزه ، لتطرفها بعد ألف الزائده ، وبعد لحوق ياء التصغير ، وقلب الألف والهمزه - يائين - يجتمع ثلاث ياء آت ، وحكمه يجىء - إنشاء الله تعالى - .

ويحذف الألف ، والواو ، والياء بعد ياء التصغير ، ان تعقبها حرفان (١) ، ك - علابط ، وحبوكر ، وتصالح ، وتجورب ، وتشيطان ، ومضاربه فيقال : عليبط (٢) وحيبكر ، وتصيلح ، وتجيرب ، وتشيطان ومضيربه ، مثلا لثلا يزداد على «فيعيل» من غير المدّه الّتى يحصل بها «فيعيل» ، ك - عصيفير .

ص: ١٠٦

- ١- والى والواو والياء بعديا تصغير احذفنّها ان وليا إيّاها حرفان نحو عصوبر حباب ، سميدع فاخبر
- ٢- علابط : ذباب يطير بالليل له شعاع كالسراج. الحبوكر : رمل يضل فيه [قرلجى] السالك.

ثم ان اعلال الواو التي - تلي ياء التصغير - بقلبها ياء ، والادغام هو الأصل ، (وتصحيحها في باب : اسيد ، وجديل - قليل) ، والمراد ببابهما ما كانت الواو المذكوره في مكبره مصححه غير طرف ، مع عدم ما يقتضى تصحيحها في المصغر ، نحو : اسود ، وجدول ، فان عدم قلبها ألفا في الأوّل - كما في أقام - لئلا يلتبس بنحوه ، وفي الثاني لحفظ صورته الملحق به ، ك - جعفر ، وقد زال ذلك في المصغر لاختصاص التصغير بالاسم ، فلا إلتباس فيه بالفعل ، وعدم خروج نحو : جديل بالتصغير عن حركة مصغر الملحق به وسكونه ، ك - جعير ، ولا داعى إلى تصحيحها فيه ، فلذلك كان الشائع أن يقال : اسيد ، وجديل - بالاعلال المذكور الذى هو مقتضى التصغير - ، وجاء : على قلبه اسود ، وجدول - بالتصحيح - للحمل على المكبر ، وعدم الاعتداد بياء التصغير لعروضها.

وأما الواو المصححه في - المكبر - التي كانت طرفا ، ك - عروه ، ودلو ، فلم يرد تصحيحها في المصغر قط ، كراهه ذلك في الطرف الذى هو محل التغيير مع سبب الاعلال.

(فان اتفق) - في المصغر الزائد مكبره على ثلاثه أحرف غير تاء التانيث - (اجتماع ثلاث يآت) - في آخره - (حذفت الأخيره) المتطرفه التي عرض الثقل عندها ، وجوبا على كل حال لاستثقال إجتماعها فيه ، وهى تحذف (نسيا) - منسيا - فى الأحوال كلها ، فى جميع موارد اجتماع الثلاث (على الأفصح) ، ومعنى ذلك ان لا يعتد بها حتى كأن لم يكن شيئا مذكورا وصار ما قبلها آخر الكلمه ، وذلك باجراء الحركه الاعرابيه على ما قبلها ان لم تله - تاء - التانيث ، وفتحها (1) ان وليته ، على خلاف ما يعتد بالمحذوف من آخره ، فان ما قبل المحذوف فيه يبقى على ما كان عليه ، ك - قاض - بالكسر والتنوين - رفعا وجزا.

وقد ورد - فى غير الأفصح - عن أبى عمرو حذف الأخيره عند الاجتماع مع

ص: ١٠٧

١- وفى نسخه : وفتح.

الاعتداد بها في بعض الموارد ، وهو باب : احى - كما يأتي إنشاء الله تعالى - .

وان زعم المصنف صحه ما نقل عن بعضهم - من تجويز اثبات الثلاث كلها في جميع موارد اجتماعها ، واسكانها - رفعا وجرا - وترك التنوين فيما حقه ان ينون لانصرافه ، ك - عطى لئلا تحذف الياء بالتقاء الساكنين ، حرصا على بقاء حروف الكلمه في التصغير الذى شأنه مراعاة الأصل - أمكن أن يكون هذا مقابل الأفتح .

والحذف نسيا كائن ، (كقولك فى) - تصغير - (عطاء) ، وكساء ، (واداوه) - للمطهره - وسقايه ، (وغاويه) - من الغى ضدّ الرشد - (ومعاويه) : (عطى) ، وكسى ، (واديه) ، وسقيه ، (وغويه) ، (ومعئيه) - بتشديد الياء - فيهن ، واجتماع الثلاث فى مصغر - عطاء - كما مرّ ، فتحذف الأخيره نسيا وتجرى الحركات - الثلاث - الاعرابيه مع تنوين الصرف على ما قبلها ، والألف : تقلب ياء وتدغم فيه - ياء التصغير - فى إداوه ، وسقايه ، كما فى رساله ، وواوا ، فى غاويه كما فى ضارب ، وتحذف فى - معاويه - كما فى علابط ، وتقلب الواو فى غير - سقايه - ياء وتدغم ، أما فى اداوه فلتطرفها وانكسار ما قبلها ، وأما فى الأخيرين فكما فى عروه ، فتجتمع الثلاث وتحذف الأخيره ، ويفتح ما قبلها - الواقعه قبل تاء التأنيث فى الجميع ، وعلى قياس أسود يقال : فى الأخيرين غويويه ، ومعويوه ، على ما فى شرح المفصل .

ويثبت الثلاث المجتمعه كلها فى مصغر ذى - ثلاثه - أحرف ، مثل : ميّه - لامرأه - إذ لو حذفت الأخيره بقى على حرفين سوى ياء التصغير ، ونقص عن حروف «فعل» ، وكذا تثبت لو اجتمعت - فى الزائد على الثلاثه - قبل الآخر ، ك - اييب ، وعييق ، - بأربع يآآت - فى أيوب ، وعيوق ، وسييد ، بثلاث - فى سيد ، على ما ذكره الجوهري وغيره . (1)

(وقياس) - مصغر باب : (أحوى) - من الحوّه بالتشديد - للسواد المائل إلى

ص : ١٠٨

١- كما قال القزليجى (رحمه الله) : وثبت الثلاث عند الخير فى نحو أيوب كذاك تير

الخضرة ، أو الحمرة المائله إلى السواد - وهو كل صفة من اللفيف المقرون في أولها زياده كزياده أول الفعل ممنوعه من الصرف للوصفيه ووزن الفعل ، (احيى) وأصله : احيوو - بواوين - قلبت الثانيه - ياء - لتطرفها وانكسار ما قبلها ، ثم قلبت الاولى - أيضا - إياها - كما فى عريوه - ، فاجتمعت الثلاث فحذفت الأخيره نسيا اعتباطا - أى بلا اعتبار وسبب - للاعلال ، بل لمجرد التخفيف لتقدم منع الصرف على الاعلال ، فلا- يكون فيه تنوين يؤدى إلى الحذف بالاعلال ، فحصل احيى حال كونه (غير منصرف) ، ممنوعا من التنوين ، ويجرى إعراب ما لا ينصرف على ما قبل المحذوفه ، وذلك عند سيبويه وجماعه ، لبقاء علّه منع الصرف بعد الحذف وهى : الوصفيه ووزن الفعل ، وان زالت صورته «افعل» ، لبقاء زياده التى فى أوله كأول الفعل وهى الهمزه ، كما يقال : افيضل منك ، ممنوعا من الصرف.

(وعيسى) بن عمرو يوافق اولئك فى الحذف نسيا إعتباطا ، لكنّه (يصرفه) باجراء الحركات الثلاث وتنوين الصرف على ما قبل المحذوفه ، للخروج - بعد حذفها نسيا - عن صورته «افعل» ، ونقصانه عن حروفه فى اللفظ والبنية (١) نقصانا لازما ، كما صرف خير ، وشرّ لذلك ، بخلاف الارس - بحذف الهمزه - جوازا على قياس تخفيف الهمزه بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، فى - رأس - فأنه ممنوع من الصرف إتفاقا ، وردّ بأن مناط المنع من الصرف زياده أول الفعل ، وهى باقيه ههنا (٢). بخلاف خير ، وشرّ.

(وقال أبو عمرو) : بن العلاء(احيى) - بالكسر والتنوين - رفعا وجرّا ، ك - قاض ، وبإثبات الثلاث كلّها ، وفتح الأخيره بدون التنوين - نصبا - ، والأصل عنده : بعد حصول الياء آت الثلاث - ممّا ذكر من الاعلال - احيى - بالتنوين - وضّم الأخيره - رفعا - وكسرها - جرّا - ، لتقدّم الاعلال عنده على منع الصرف

ص: ١٠٩

١- وفى بعض النسخ : فى اللفظ والتّيه. والظاهر ما كتبناه.

٢- وفى نسخه اخرى : هنا بدل قوله ههنا.

واعتباره ما كان في معرض الاعلال منصرفا منونا في أول أمره على الأصل الغالب في الكلمات ، وطريان منع الصرف بعد الاعلال ان وجد سببه ، فحذفت الحركتان استتقالا لهما ، بخلاف الفتح ، وحذفت الياء الأخيره بالتقاء الساكنين ، وحيث تحققت علّه منع الصرف بعد حذفها - كما تقدم - فحقّه حذف التنوين وعود الياء ، لزوال التقاء الساكنين ، وهو غير مناسب في مثله من غير المنصرف المستثقل - لفظا - باعتلال اللّعام ، ومعنى - بالفرعيه - ، فاعتبر تعويض التنوين عنها ، فالتنوين فيه بعد الاعلال للعوض ، ولا ينافى منع الصرف ، وتعاد الياء مع الاضافه واللّام لعدم التنوين.

وهكذا الحكم عنده في اعيل مصغر الاعلى ، على ما صرح به بعض المحققين ، خلافا لمن قدّم منع الصرف على الاعلال ، فإنّه أثبت الياء في مصغر الأعلى مع إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث.

ثم ان ما اعتبره عمرو في احى ، واعيل هو الّذى ذكر السيرافى أنّه مذهب سيبويه في باب جوار ، لكن عدل عنه في باب احى ادراجا (١) له في القاعده الكليه فيما اجتمعت فيه اليآت الثلاث من المصعر من حذف الأخيره - نسيا - ، ومن ثمّ اعترض سيبويه على أبى عمرو : بأنّ الفرق بينه وبين نحو عطى تحكّم ، واعتذر عنه أبو على الفارسى : بأن نحو : احى بسبب المشابهه للفعال بزياده أوله كان كالجارى (٢) على الفعل ، ك - المحيى ، فلذلك جعل الحذف فيه اعلائيّا ، واعتد في نحوه بالياء المحذوفه كما يعتد بالمحذوف من آخر الفعل ويبقى ما قبله على ما كان عليه ، نحو : لم يرم ، ولم يرض ، بخلاف نحو : عطى ممّا ليس فيه تلك الزيادة.

ويجرى الأقوال في يحيى ونحوه ممّا في أوله زياده أول الفعل وتجتمع اليآت

ص: ١١٠

١- وفي نسخه : اجراء له بدل قوله : ادراجا له. والظاهر ما أثبتناه.

٢- والجريان على الفعل له عدّه معانى : ١ - الجارى على الفعل فى الحركات والسكنات. ٢ - الجارى على الفعل فى عملها عمل الفعل. ٣ - الجارى على الفعل من حيث الاطلاق والتقييد.

(و) قال أبو عمرو: فى تصغير أحوى عند تصحيح الواو (٢) المصححة فى مكبره (على قياس اسود، احو) - بالكسر والتنوين - فى الرفع والجرّ، وأصله: احوو قلبت الواو الثانيه - ياء - كما مرّ -، وحذفت مع تعويض التنوين على الوجه المتقدّم، ويقال: أحوى - باثبات الياء مفتوحه فى النصب، ولو أجرى قياس اسود فيه فى قول سيبويه كان الجرّ كالنصب بالفتح على الياء، لتقدم منع الصرف، فلا كسره ولا حذف ولا تعويض للتنوين، والرفع باثبات الياء - ساكنه -، لحذف الضمه المستقله، وكما تحذف الأخيره عند اجتماع الثلاث تحذف المشدده لغير النسبه (٣) الواقعه بعد مشدده اخرى، كما إذا صغر - مروى - اسم مفعول - من روى - فحصل - مريوى - واعلّ اعلال - عربوه - فاجتمعت مشدّتان، فإنّ الأخيره تحذف ويقال: مريّ، بخلاف ما كانت للنسبه فإنّها تثبت للمحافظة على معناها، ويقال فى مصغر عدوى، عديّى - بمشدّتين - وأصله: عديوى، واعلّ اعلال - عربوه -.

(ويزاد) وجوبا(فى) مصغرا(المؤنث - الثلاثى -) الكائن (بغير تاء - تاء -)، ان لم يؤدّ زياتها إلى التباس، ك - خمس، وسبع من أسماء العدد فان الحاق التاء بمصغره يؤدّى إلى الالتباس بمصغر المذكر المشتمل عليها، وكاسم الجنس المؤنث العذى واحده بالتاء، ك - بقر فيمن أنّه، فان الحاقها يؤدّى إلى الالتباس بمصغر ذلك الواحد، وذلك (كعيينه، وأذينه) فى تصغير - عين، واذن - للحاستين المعروفتين - ويديّه - بتشديد الياء - فى يد - للجارحه - وأصلها: يدي، وقديمه ودويره، فى قدم، ودار، والوجه فى الحاقها كونها فى حكيم المقدّر فى المكبر على الأصل فى المؤنث من

ص: ١١١

١- وفى نسخه: فى المصغر.

٢- وفى نسخه: وقال أبو عمرو: فى تصحيح الواو المصححة فى مكبره.

٣- ونظم ذلك القزلى (رحمه الله) فى بيتين فقال: إذا مشدّد مشددا تلا لغير نسبه احدقنه اجعلا المثل مرّيا المرويا علّنيا وهكذا علويا

الاشتغال على علامه التأنيث ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، مع أنّ المصغر وصف في المعنى - كما مرّ - وصفه المؤنث تلزمها العلامه.

ولو اشترك ثلاثي - بغير تاء - بين المذكر والمؤنث فتصغيره بدون التاء للمعنى المذكر ، ومعها للمؤنث ، خلافاً ليونس فيما إذا سمى المذكر بمؤنث ، كعين فزعم ان تصغير كلا المعنيين في هذه الصورة بالتاء ، لزعمه ان قولهم : عيينه ، واذينه - تصغير عين واذن - علمي رجلين ، والجمهور : على أنّهما أنّما سميا بالمصغرين المقترنين بالتاء ، كما سمى بطلحه ونحوه ، وكما جازت تسميه المذكر بمصغر المؤنث مع التاء ، فالقياس جواز تسميه المؤنث بمصغر المذكر الخالي عن التاء لكنّها لم تقع بالاستقراء إلّا مع الحاقها ، ك - زيده - من زيد - على ما قيل .

والمصدر المذكر عند وصف المؤنث به يصغر بدون - التاء - ، ك - إمراه عدل ، وعديل ، لبقائه على معناه ، وكون التوصيف به مجازاً قصد به المبالغه في اتصافها به حتّى كأنّها هو كالاسناد المجازي في : زيد عدل .

(وعريب ، وعريس) ، ونبيب ، وحريب ، ونعيل ، ودريع ، في عرب - للطائفه المعروفه - ، وعرس - بكسر الأوّل - لامراه الرجل - ، وناب - للابل المسنّه - ، وحرب ونعل ، ودرع ، وقد وردت مؤنثه - سماعاً - (شاذ) ، وقياس الجميع الحاق التاء ، وان وقع فيها النقل عن المذكر ، كما يقال : أنّ العرب والحرب في الأصل مصدران مذكران ، والعرس كأنّها كانت اسماً للمصدر الذي هو الإعراس ، والناب منقوله عن ناب الأسنان إلى تلك الابل لطول نابها ، غايه الأمر : أنّ القصد إلى تغليب المعنى المذكر على المؤنث بتصغيرها على قياس تصغيره من ترك التاء كأنّه يسهل الخطب في ارتكاب الشذوذ ، ولو تجدد وضع آخر لمؤنث في شيء من هذه - مثل ان يجعل عرس علماً لامراه - وجبت التاء في تصغيره .

وما ذكر من المؤنث (1) - الثلاثي - بغير تاء ، (بخلاف) المؤنث بغيرها - من

ص: ١١٢

١- وفي نسخه : وما ذكر في المؤنث الخ. والفاء هنا أنسب.

(الرباعي) المشتمل على أربعة أحرف ، وان لم يكن جميعها اصولا ، فإنّ القياس تجرّد مصغره عن التاء استثقالا ، لكثرة حروفه ، وتزيلا- للحرف الرابع منزله العوض عنها ، وذلك : (ك - عقيرب) - في عقرب - من الرباعي الاصول ، وجحيمر في جحمرش - للعجوز - من الخماسي الاصول المردود إلى الرباعي ، وزينب في - زينب - من مزيد الثلاثي على «فيعل» ، وان رجع ذو الأربعة المؤنث في التصغير إلى ذي الثلاثه وجب الحاق التاء ، ك - سميّه - في السماء - فان همزتها منقلبه عن الواو فيعود باعلال مصغر - كساء - إلى ذي الثلاثه - كما مرّ - ، وك - عقيبه ، وزنيه في تصغير الترقيم - لعقاب وزينب - لحذف الزوائد فيه - كما سيأتي - .

(و) قولهم : في تصغير وراء - لجهتي الأمام ، والخلف (وريئه) - بالياء المشدّده فالهمزه - (و) في تصغير قدّام - لجهه الأمام - (قديديمه) - بقلب ألف المدّه ياء - (وقديدمه) - بحذف المدّه - كما روى عليه قوله :

قديدمه التجريب والحلم أننى

أرى غفلات العيش قبل التجارب (١)

واميمه - بالتشديد - في أمام من الجهات ، على ما حكاه أبو حاتم ، (شاذ) ، وقياس الجميع التجرّد عن التاء ، لبقاء الأربعة في التصغير .

ثم ان ذلك التصغير لوراء يناسب كونها مهموزه كما اختاره جماعه ، ليكون بقاء الهمزه فيه قياسا ، وينحصر الشذوذ في التاء ، فإنّ القياس فيه (٢) - ان كانت من الناقص اليائي ، أو الواوى كما هو رأى آخرين - ردّ الهمزه إلى أصلها ، أو الحذف

ص: ١١٣

١- لم أقف لهذا البيت على قائل. الظاهر : ان قديدمه التجريب : بالنصب مفعول لمحذوف ان لم يكن له عامل في الأبيات السابقه. والحلم : مجرور معطوف على التجريب أى أحذر قديدمه التجريب أو جاوزه أو نحو ذلك ، يريد الأمر بالحذر والتجاوز عن الدخول فى الامور قبل التجربه واستعمال الحلم لأن غفلات الانسان فى حياته الداعيه إلى سوء العواقب يكون بسبب الدخول فى الامور قبل التجارب.

٢- والضمير فى الموضوعين - أى فى قوله : ليكون الهمزه فيه قياسا وفى قوله : فإنّ القياس فيه - راجع إلى قوله : ذلك التصغير الخ.

والحاق التاء لتحصل ورِيه كسمِيه - فى السماء - ففى ذلك التصغير شدوذان على هذا الرأى : بقاء الهمزه ، والحاق التاء ، ولعلهم يجعلون بقائها - مع انقلابها عندهم عن الياء أو الواو - لتوهم أصالتها بنفسها بلا انقلاب عن شىء ، والبناء على التوهم كثير فى لغه العرب.

وقيل : (١) أنّ الجهات كلّها مذكوره دائما سوى - وراء ، وقَدّام - فإنّهما يؤثّنان فجاء تصغيرهما - بالتاء - على اعتبار التأنيث ، لرفع توهم كونهما كغيرهما من الجهات ، مع ما فى الحاقها من التحرز عن الالتباس بمصغر - قَدّام - للسيد المتقدم فى الشرف - ووراء لولد الولد - فإنّهما يصغران بدونها ، ولعلّ الأمام حمل على قَدّام للاتحاد فى المعنى فتأمل.

وان وجدت تاء التأنيث فى لفظ المكبر ظهرت فى المصغر وان كان رباعيا ، ك - دحيره فى دحرجه.

وأما ألف التأنيث : فالمقصوره تبقى ان كانت رابعه لخفه الاسم ، ك - حبيلى ، (وتحذف ألف التأنيث المقصوره - غير رابعه - خامسه فما فوقها ، استثقالا لها ، وينصرف الاسم بعد حذفها ، لأنّ المنع من الصرف أنّما كان لها ، وذلك : (ك - جحجج ، وحويلى) - بتشديد الياء الأخيره - (فى) - تصغير - (جحججى) - بجيمين بينهما الحاء المهمله - لأبى قبيله من الأنصار - وفى الأصل بمعنى : السيد ، والألف خامسه ، (وحولايا) - بفتح المهمله وسكون الواو - وهى : قريه من نهر وان ، وألفها سادسه ، ولما حذفت عن آخرها عند اراده التصغير بقى : حولاي ، والألف الباقيه قبل الياء تنقلب - ياء - لوقوعها بعد كسره التصغير ، فتدغم فى الياء ، ويحصل حويلى - بالتشديد - ، وقد يقع الألف سابعه ك - بردرايا ، - لموضع - كما حكى عن سيويه ، فتقول : فى التصغير بريدر - بحذف الألف وغيرها - أيضا -

ص: ١١٤

١- وقوله قيل : أى قيل فى وجه الشذوذ.

للردِّ إلى الأربعة ، ليتمكن بناء التصغير ، وهكذا في نحوها.

والألف الخامسة : ان تقدّمها مدّه ثالثه في الكلمه كجبارى - لطائر - فأنت مخيّر في حذف أيتهما شئت ، فان حذف المدّه المتقدّمه (١) وقعت الألف رابعه ، فتقول : حبيرا مثلا على زنه : حبيلى ، وان حذف الألف إنقلبت المدّه ياء ان لم يكن إيّاها ، لوقوعها بعد ياء التصغير ، وتدعم فيها ياء التصغير ، كحبيّر - بتشديد الياء - ، وأبو عمرو يبدل التاء من الخامسة المقصوره ، فيقول : حبيّره مثلا.

(وتثبت) ألف التأنيث (الممدوده) (مطلقا) رابعه كانت ك - حمراء أم فوقها ك - خنفساء - عند الجمهور ، لأنها لما كانت على حرفين كانت بمنزله كلمه اخرى ركّبت مع ما قبلها فأثبتوها (ثبوت) - الجزء - (الثانى) من المركب (فى) نحو : (بعلبك) - لبلده بالشام - وهو مركب من - بعل - لصنم - وبك - لصاحب تلك البلده - ، وكذا خمسه عشر ، واثنا عشر ، وأبو عمرو ، وعبد الله ، فيقال : حميراء ، وخنيفساء ، كما يقال : بعلبك ، وخميسه عشر ، وعبيد الله ، وثنيا عشر ، وابتى عمرو - بتشديد الياء فيهما - .

وقد أدرج فى الكلام ان تصغير المركب بتصغير جزئه الأول ويبقى الثانى على حاله ، وزعم الفراء : أنه ان كان كنيه صغّر جزئه الثانى ، نحو : أبى عمرو ، وأمّ الحكيم - فى أبى عمرو ، وأمّ الحكم - وكأنّه نظر إلى أمثال هذين من الكنى ، وهو ضعيف ، إذ الظاهر تقدم التصغير - فى نحوها - على التركيب والعلميه.

وكما نزلت - ألف التأنيث - الممدوده منزله كلمه اخرى فكذلك علامه التثنيه والجمع المذكر والمؤنث الصحيحين ، ك - خويلدين ، ومسيلمين ، ومسيلمات. (٢)

ص: ١١٥

١- والعلمامه القزلى نظم مجموعه من القواعد المذكوره فيما تقدم فى أبيات وبالمناسبه نكتبها أداء لحق له علينا نحن معشر الطّلاب الكرد. والأبيات كما يأتى : وتاء تأنيث أتى ملفوظا يثبت فى تصغيرهم محفوظا طليحه ، دحيره قديعهم فطيحه ، قريعه ، حريحمه (فى طلحه ودحيره وقذعمله وفاطمه وقرعبلانه). ويجعل مهما أتى مستورا فى ذى ثلاث ههنا مذكورا اخرج بعض نحو تمر خمس ونحو طالق لأجل اللبس ووضع تذكير نحو عينه سميه ، زنيه ، قيينه عقيرب ، جحيمر ونحوذا قديدمه ، عريهم قد شدّا والألف المقصوره للأنثى رابعه ثانيه (هكذا فى نسخه التى كانت لدى ولكن الظاهر : ثابتة ، لا ثانيه.) انيسى وفوقها محذوقه لا تجعل التاء تعويضا لها وجعلا إيّاها أبو عمرو كذا ونجل أنبار جحيجا حذا والألف المدوده قط ذكرت وهى لدى النجل كما ذى قصرت وحين ترخيمهمو قد حذف فذكر تا التأنيث حتما الفا فى ذى ثلاثه نحو حبيره حبيله خبيره ، حميره (فى جبارى ، وحبللى ، وخابوراء ، وحمراء).

٢- وفى نسخه : فان حذف المدّه المقدمه. والظاهر أنّ الصحيح ما كتبناه.

(والمدّه الواقعه بعد كسره التصغير) - وهى : الكسره الواقعه اللّاحقه على ما بعد ياء التصغير فى ذى الأربعة - (تنقلب - ياء -)
(ان لم تكن إيّاها) لسكونها مع وقوعها بعد الكسره ، (نحو : مفيتيح) فى مفتاح ، وترديد فى تردد ، (وكرديس) فى كردوس ،
- للقطعه العظيمه من الخيل ، وكلّ عظيمين التقيا فى مفصل - كالمنكين والركبتين ، والجماعه من الخيل.

وان كانت المدّه بعد الكسره المذكوره - ياء - ك - منديل ، وتفريح - مصدر فرّح - ابقيت على حالها ، فيقال : منديل ،
وتفريح.

ص: ١١٦

(والمدّه الواقعه بعد كسره التصغير) - وهى : الكسره الواقعه اللّاحقه على ما بعد ياء التصغير فى ذى الأربعه - (تنقلب - ياء -)
(ان لم تكن إيّاه) لسكونها مع وقوعها بعد الكسره ، (نحو : مفتيح) فى مفتاح ، وترديد فى تردد ، (وكرديس) فى كردوس ،
- للقطعه العظيمه من الخيل ، وكلّ عظمين التقيا فى مفصل - كالمكبين والركبتين ، والجماعه من الخيل .

وان كانت المدّه بعد الكسره المذكوره - ياء - ك - منديل ، وتفريح - مصدر فرّح - ابقيت على حالها ، فيقال : منديل ،
وتفريح .

(وذو الزياتين - غيرها -) - أى غير المدّه الواقعه بعد كسر التصغير - (من) - المزيد - (الثلاثي) لا بدّ فيه من حذف أحديهما ،
ليمكن بناء «فيعيل» ، وقالوا : (يحذف) منه (أقلهما فائده) ، لأنّها لقله فائدها أولى بالحذف ، وذلك : (ك - مطلق ، ومغيلم ،
ومضيرب ، ومقيدم ، فى) - تصغير - (منطلق ، ومغتم ،) وهو اسم فاعل من الاغتمام - لهيجان شهوه الضّرّاب - (ومضارب ،
ومقدّم) - بتشديد الدال - فيبقى - الميم - ويحذف النون ، والتاء ، والألف ، والدال ، منها على الترتيب ، لأنّ الميم يلحق اسمى
الفاعل ، والمفعول لبيان المسّمى ، وهو الفاعل والمفعول ، والنون ، والتاء ونحوهما ، لبيان عارض ، وهو معنى «الانفعال
والافتعال ، والتّفعيل ، والمفاعله» ، ونحوها ، وايضاح المسّمى أولى من ايضاح العارض ، والوقوع فى الأوّل - أيضا - يرجح ابقاء
الميم ، لئلاّ يتبدء بالحذف ، وهو المرجح لابقاء الهمزه وحذف النون من نحو : أئدد - أى خصم - من اللدّد بمعنى الخصومه - .

(1)

وان كانت إحدى الزياتين هى المدّه المذكوره فلا حذف ، لا مكان بناء «فيعيل» ، ك - مفتاح - .

ص: ١١٧

١- وذكر القزلي ذلك - أى الأوّليه - فى بيت واحد بقوله : والاوّليه مرجّح كما أئدد اليدد قد علما

(فان تساويا) - أى الزائدتان غير المدّه المذكوره - فى الفائده (فمخّير) أنت فى حذف أيتهما شئت ، (ك - قلينسه) - بالنون بعد ياء التصغير - (وقليسيه) - بالياء بعد السين من غير نون - فى تصغير - قلنسوه - ، فالنون والواو زائدتان من غير فضل لأحديهما ، فان شئت حذف النون وتنقلب الواو - ياء - لانكسار ما قبلها الواقع بعد ياء التصغير ، وان شئت حذف الواو.

(و) مثل قولك : فى تصغير حنطى - لصغير البطن أو الممتلى غيظا - (حينظ) - بالنون بعد ياء التصغير - (وحيط) - بدونها - أصله : الحيطى - بالياء - وتحذف - كما حذفها المصنف ، حيث وقع مجرورا بالكاف - باعلال قاض.

وجواز الوجهين فيه : لأنّ النون والألف فيه زائدتان للاحاق - بسفرجل - ، ولا فضل لأحديهما ، فتحذف أيهما شئت ، وان أبقيت الألف قلبت - ياء - لانكسار ما قبلها فى المصغر ، وليس الألف فيه للتأنيث ولذا يلحقه التنوين (١).

ومّا يرجح إحدى الزائدتين بالحذف ضعفها (٢) كما قال سيبويه والخليل : فى قبائل ونحوه : أنه إذا جعل علما حذف الألف لضعفها ، وكذا قال سيبويه : يحذف الألف فى نحو ثمانيه ، لأنها أضعف من الياء ، ويقال : فى صحارى - علما - صحير - بحذف الألف الثانيه من الألفين المزيدتين لغير معنى - لتطرفها ، وقلب الاولى ياء ، خلافا لبعضهم ، وفى مطايا - علما - مطى ، بحذف الألف الثانيه كذلك مع حذف إحدى اليآت - الثلاث - المجتمعه فيه.

(وذو) الزيادات (الثلاث غيرها) - أى غير المدّه الواقعه بعد كسره التصغير من المزيد الثلاثى - (تبقى) فيه (الفضلى) التى لها فضل ومزيه ، وتحذف الأخرى ،

ص: ١١٨

١- وفى نسخه : يلحقها.

٢- كما قال القزلىجى : وضعف حرف حذفه دليل فقال سيبويه والخليل قبائل ثمانيه إذ جعل علما الثمينيه قبيلا

ليمكن بناء التصغير ، ك - مقيعس في مقعسس - بابقاء الميم - لأنها فضلى ، وحذف النون واحدى السينين ، وفى نحو :
مغودن ان حذفت الدال الاولى حذفت الواو - أيضا - فيقال : مغيدن ، وان حذفت الدال الثانيه أبقيتها ، لبقاء حرف واحد
بعدها ، وانقلابها إلى مدّه «فيعيل» فيقال : مغيدين.

وان كانت إحدى الزيادات - الثلاث - هى المدّه الواقعه بعد كسره التصغير أبقيت مع الفضلى من الأخيرين ، كما يقال : فى
مقاديم - علما - مقيديم - ب حذف الألف وبقاء الميم والمدّه -.

(ويحذف زيادات الرباعى كلها مطلقا) سواء كان لبعضها فضل أم لا ، لكفايه اصوله لبناء التصغير ، وكون الزائد مخلّا ببنائه مطلقا
(١) ، (غير المدّه) المعهوده الواقعه بعد كسره التصغير ، وذلك ك - قشيعر فى مقشعزّ ودحيرج ، وحريجم ، فى مدحرج
ومتدحرج ، ومحرنجم ، وتحذف الميم - أيضا - مع كونها فضلى (٢) ونحو : عنكب - فى عنكبوت - لأن أصله : عنكب.

وأما المدّه المعهوده فتبقى ، لعدم اخلالها ببناء «فيعيل» وذلك نحو : قشيعره فى قشعيريه ، (وحريجم فى إحرنجام) - باثبات
المدّه وقلبها ياء وحذف همزه الوصل والنون -.

وهكذا فى جميع الأبواب من الثلاثى ، والرباعى ، يحذف فى تصغيرها همزه الوصل وتنزل منزله العدم وتقلب المدّه الزائده قبل
أواخرها ياء ، إذ فى الحاق ضم أول المصغر بالهمزه وحذفها - درجا - انكسار لبنائه ، بخلاف همزه القطع ، ك - اكريم فى
إكرام.

ثم ان انحسرت الزيادة - غير الهمزه الوصلية والمدّه - فى واحده ك - تاء

ص: ١١٩

١- أى سواء كان «فيعلا ، أو فيعلا ، أو فيعيلًا».

٢- وفى نسخه : مع كونها أفضل.

«الافتعال» ونون «الانفعال» أبقيت ، كما يقال : فتيقير - فى افتقار - ونطليق - فى انطلاق - ، ويردّ المبدل عن تاء «الافتعال» إليها ، كما يقال : فى اطلاق ، وازدجار ، صتيلح ، وزتيجير ، وان وجدت - غير الهمزه والمدّه - زيادتان اخريان أبقيت الفضلى ، كالتضعيف للأصلّى فى اقنساس ، واغديدان ، واحميرار ، فيقال : قعيسيس ، وغديدين ، وحميرير ، بابقاء المكرر فيها وحذف النون من الأوّل والياء من الأخيرين ، وكالتاء فى استخراج لكثرة زيادتها صدرا بخلاف السين ، فيقال : تخيريح ، والكلّ على «فيعيل».

وفى نحو : اعلوّاط بحذف إحدى - الواوين - فيقال : علّيط - بتشديد الياء - وأصله : بعد حذف إحدى الواوين - عليويط ، قلبت الواو ياء ، كما فى عريوه ، فاجتمعت ثلاث يآآت فحذفت الأخيره كذا قيل ، وعلى ما أسلفنا فى مصغر نحو : أيوب ، وسيد تبقى الثلاث ، لكونها فى غير الآخر ، والتاء تحذف من أول المصدر فى الرّباعى كسائر زياداته ، ك - دحيرج فى تدحرج ، وتبقى فيما عداه ، كما يقال : تكلمه ، تكيلمه .

ويقال : فى نحو : كذاب - بالتشديد - كذيذيب كما يقال فى دينار دينير ، لأن أصله : دنّار - بنون مشدّده - .

واختلف فى إبراهيم ، وإسماعيل ، فردّهما سيويه إلى برهم ، وسمعل كأنّهما رباعيان ، وصغرّهما على بريهم ، وسميعل (1) ، وردّه المبرد بأنّ الهمزه الّتى بعدها أربعة اصول أصلّيه فى لغتهم ، واختار أنّهما خماسيان وأصلهما : إبرهم ، واسمعل ، ك - اصطبل فيحذف الياء الزائده مع آخر الاصول - على ما هو حكم الخماسى - والألف الزائده تقلب ياء لكونها مدّه بعد كسره التصغير ، فتصغيرهما :

ابريه ، واسميع ، وهذا وان وافق القياس لكنّ المسموع ما قاله سيويه .

ص : ١٢٠

١- الظاهر : بريهم ، وسميعيل ، كما فى الرضى .

ويقال : فى الاستبرق - وهو معرّب - تبيرق - بالتاء فى أوّله وحذف السّين - حملا على نحو استخراج.

(ويجوز التعويض عن حذف الزائد) والأصلى - أيضا - على ما حكى عن يونس ، ويمكن ادراجه فى كلام المصنف - أيضا - بحمل الزائد على الزائد على ما بينى منه المصغر - أى الزائد على الأربعة أصليًا كان أم زائدا ، فيعوض عنهما بعد حذفهما (بمدّه بعد الكسره) الواقعه بعد ياء التصغير ، (فيما ليست) تلك المدّه (فيه ك - مغيليم) - بالمدّه قبل الميم - (فى) تصغير (مغتملم) بعد حذف تاء الافعتال ، وسفيريج فى تصغير سفرجل ، وان كانت تلك المدّه فلا يجوز التعويض بها ، لاشتغال المحلّ بها ك - حريجيم فى احرنجام.

فما ذكر إلى هنا حكم تصغير ما هو مفرد فى اللفظ ، ومنه أسماء الجموع فان ألفاظها ألفاظ المفردات وان كانت دالّه على المتعدّد فلا معنى للعدول عن حكمها فيها ، كذا فى شرح المفصل ، وذلك يعم ماله واحد من لفظه من أسماء الجموع ك - ركب عند من قال أنّه اسم جمع لراكب - ، وما ليس له ذلك ك - قوم ، ورهط ، وكلّها يصغر على لفظه كالمفرد بالتفاصيل المتقدّمه ، ك - ركيب ، وقويم ، ورهيط.

[تصغير الجمع]

وأما الجمع : فيقسم إلى كثره وجمع قلّه ، وله أوزان مخصوصه ، والجموع الصحيحه من جمع القلّه ، (ويردّ جمع الكثره - لا اسم (١) الجمع) - الّذى هو فى حكم المفرد (إلى جمع قلّته) ان كان له جمع قلّه (فيصغر) جمع قلّته كراهه ما يختلج فى القلب فى بادى الرأى من التنافى بين صيغه (٢) الكثره والتصغير الدال على التقليل.

وذلك (نحو : غليمه فى) تصغير (غلمان) وهو جمع كثره للغلام فردّ إلى - غلمه -

ص: ١٢١

١- وفى نسخه : لا اسمه.

٢- ويمكن ان يكون : صيغه الكثره والتصغير. بدل صيغه.

وهو جمع القلّه فصغر ، (أو) يرّد جمع الكثره (إلى واحده) ان كان له واحد ، (فيصغر) ذلك الواحد (ثمّ يجمع) مصغر الواحد (جمع السلامه) - بالواو والنون أو الياء - ان كان مذكرا عاقلا ، وان لم يصلح المكبر لذلك الجمع ، أو بالألف والتاء ان لم يكن مذكرا عاقلا سواء كان مذكرا أم مؤنثا ، كذا قال نجم الأئمه رضى. (1)

وذلك (نحو : غلّيمون) - بتشديد الياء - فى تصغير الغلمان بالردّ إلى واحده - وهو الغلام - وتصغيره على غلّيم بانقلاب ألفه - لوقوعها بعد ياء التصغير - ياء ، وادغام ياء التصغير فيها ، ثمّ جمعه بالواو والنون لعروض الوصفية بالتصغير كما مرّ ، وان لم يجر جمع الغلام بهما حيث لم يكن علما لمذكر عاقل ولا صفه يقبل التاء باطراد ولا فى معنى ما يقبلها.

(ونحو دويرات) فى تصغير دور وهو جمع كثره للدار فردّ إليها وصغرت ثمّ جمع مصغرها بالألف والتاء ، فأنت فى جمع الكثره الّذى له جمع القلّه والواحد بالخيار ، وان لم يكن له جمع القلّه وكان له الواحد تعين الردّ إليه ، كما يقال : فى شعراء ، ومساجد ، شويعرون ومسيجدات ، وان لم يكن له شىء منهما ردّ إلى ما يقدر واحدا له ، كما يقال : فى تصغير عباديد - فى قولهم جاء القوم عباديد - بمعنى متفرقين - عبيد يدون ، لأنّ «فعاليل» جمع «فعلول» أو «فعليل» فردّ إلى أحدهما وصغر ثمّ جمع ذلك المصغر ، وان أهمل واحده القياسى واستعمل ما ليس بقياس ردّ إلى المستعمل ، كما يقال : فى محاسن - ومفرده القاسى المهمل محسن بفتح الميم ، والمستعمل المخالف للقياس فى واحده حسن - حسينون أو حسينات.

وأما جمع القلّه : مكسرا كان أو صحيحا فيصغر على لفظه ، ك - اكيلب فى اكلب ، واجيمال فى اجمال ، وغلّيمه فى غلمه ، واقيفزه فى اقفزه.

فهذه قوانين التصغير الجارى على القياس ، (وما جاء على غير ما ذكر) من

ص: ١٢٢

١- وفى نسخه : أو بالألف والتاء ان لم يكن عاقلا الخ ، وفى اخرى ان لم يكن مذكرا عاقلا سواء كان مذكرا غير عاقل أم مؤنثا مطلقا.

القياس ، (كأنيسيان) - فى تصغر انسان - (وعشيشيه) - بمعجميتين بعد كل منها ياء - على فعيعله ، فى تصغير - عشيه - بفتح العين وتشديد الياء - ، لآخر النهار ، (واغيلمه ، واصيبه) فى تصغير غلمه - جمع غلام - ، وصيه - جمع صبي - (شاذ) ، وقياس الأول : انيسين كسر يحين - فى سرحان - لكن صغر كذلك على توهم أنه تصغير انسيان - بالياء بعد السين - فيبقى الألف والنون - خامسه ، كزعفران ، فيبقى فى التصغير ، ومنهم جعل أصل انسان ذلك على أنه «افعلان» ، وبعد حذف الياء «افعان» فذلك التصغير قياس عنده ، وسيجىء الكلام فيه ، - إنشاء الله تعالى - .

وقياس الثانى : عشيه - بضم العين وتشديد الياء - وأصله : بعد مجىء ياء التصغير ثلاث يآآت ، فتحذف الأخيره ، لكن لو صغرت كذلك التبس بتصغير - عشوه - للربع الأول من الليل - فقلبوا إحدى اليآآت الثلاث شيئا معجمه ، لوجودها فى الكلمه ، كما يقال : فى خبب عن الظهره - بثلاث موحدات - من باب التفعيل - بمعنى ابرد - خبب - بمعجمتين وموحدتين - لوجود الخاء فى الكلمه .

وقياس الأخيرين : غليمه ، وصبيته - بضم الصاد من غير همزه فى أوله - على «فعيله» ، لأن مكبرهما جمع القله ، فيصغر على لفظه ، لكن لمّا كان الأصل فى «فعال» ك - غلام ، و «فعليل» كصبي ان يجمع فى القله على «أفعله» - بالهمزه - ردّوها فى التصغير إليها .

فهذه ونحوها خلاف القياس مقصوره على السماع ، وقد ورد بعضها على القياس - أيضا - .

ومن الشواذ : مغيربان - فى مغرب - وعشيان - فى عشى - واينون ، - فى بنون - .

ثم انّ التصغير قد تقرّر أنه يدل على استصغار الشىء وتحقيره ، (وقولهم : هذا أصيغر منك) - فى تصغير أصغر - ، (ودوين هذا) ، - فى تصغير دون - ، (وفويق هذا) - فى تصغير فوق - ، وان لم يكن المراد بها استصغار المسمّى والتحقير لكنّها مع ذلك داخله فى الذى ذكرناه ، لأنّها (لتقليل ما بينهما) - أى بين الأمرين الذين نسب

أحدهما إلى الآخر (من التفاوت) ، فإنّ الأصغريه ، والدونيه ، والفوقيه ، ربّما فهم منها كثره التفاوت ، فالتصغير لتقليل تلك المعاني واستصغارها ، وان لم يفد استحقار الذات الموصوفه بها بل ربّما أفاد تقليل استحقارها من بعض الوجوه.

وقد مرّ - أيضا - أنّ التصغير من خواص الاسم ، (ونحو : ما احيسنه) - ممّا صغر فيه الفعل - (شاذ) كما ذكرنا ، (والمراد) به على شذوذه استصغار الشخص (المتعجب منه) ، فيرجع إلى اعتبار الاستصغار من جهه الحسن ، للملاطفه فى الموصوف الذى هو من معانى الاسم ، هذا عند البصريين القائلين : بأن صيغه التعجب فعل ، وأما الكوفيون : فهى عندهم من الأسماء.

(ونحو : جميل ، وكعيت - لطائرين -) الأوّل لطائر يشبه العصور ، والثانى للعندليب أو ما يشبهه ، كما قال المبرد ، (وكميت) - (للفرس -) الذكر والانثى ، من الكمته - وهى اللّون الذى بين الحمرة والسواد - (موضوع على) صيغه (التصغير) من غير قصد إلى الاستصغار والتحقيق.

وقد يقال : لعل اختيار تلك الصيغه - لطائرين - لصغرها ، وللفرس المذكور لنقصان كل من اللونين فيه ، على ما حكاه سيبويه عن الخليل ، ثم استعملت فيها من غير قصد إلى ذلك ، وإذا جمع مثل هذا جمع التفسير قدّر له مكبر وجمع ذلك المكبر ، لأنّهم لم يجمعوا المصغر الأجمع السلامه ، فلذا جمع الأولان فى التفسير على جملان ، وكعتان على «فعالن» - بكسر الفاء - بردهما إلى جمل ، وكعت ، وجمع هذين على ذلك ، ك - صرد ، وصردان ، وجمع الثالث على - كمت - بالرد إلى الأكمته ، ك - أحمر ، وحمير.

[تصغير الترخيم]

(وتصغير الترخيم) مختص بذى الزيادة ، فلا يكون فى المجزّد عنها ، ك - رجل ، وجعفر ، وخصّه جماعه بذى الزيادة الصالحه للبقاء فى التصغير لغير الترخيم ، بخلاف

نحو: مدحرج ، ومدحرج ، ومحرنجم ، والاستقراء دلّ على بطلان تخصيصه بالعلم كما توهمه الفراء.

وعند بنائه في الاسم (يحذف منه كلّ الزوائد) ، ويقنصر على الاصول ، (ثم يصغر) على اصوله ، ولالتزام الحذف فيه سمّي بذلك (١) ، لأنّ الترخيم التقليل ، ومنه صوت رخيم - إذا لم يكن قويًا - وهو في المزيد الثلاثي على «فعل» أبدا (كحميد - في - أحمد) ، وحامد ، ومحمود ، والتعيين بالقرائن ، وك - اريق في اوراق فيما حكاه الأصمعي من قولهم : في غول زعموا أنّه جاء على جمل أورك - جاء بام الزبيق على اريق ، وامّ الزبيق الداهيه ، وهمزه اريق منقلبه عن الواو المضمومه ، كما - في - ادد. وفي المزيد الرباعي على «فعل» أبدا ، كقريطس في قرطاس.

والزيادات في هذه صالحه للبقاء في التصغير لغير الترخيم ، ك - احيمد ، وحويمد ، ومحميد ، واويريق ، وقريطيس.

ونحو: دحيرج في - مدحرج - عند من لم يشترط صلاحية زياده للبقاء في المصغر. (٢)

ويمتنع «فيعيل» في هذا التصغير ، لأنّ المدّه قبل اللام فيه من الزوائد في المكبر ، ك - قنيديل ، ومفيتيح ، مع وجود تجرّد هذا (٣) التصغير عنها.

ويلحق التاء إذا حذفت في هذا التصغير علامه التأنيث ، ك - حبيله ، وحميره - في حبلي ، وحمراء - كما أنّها تلحق إذا رجع المؤنث الزائد على - ثلاثه - إلى الثلاثي ، ك - عقيه - في عقاب - وعنيقه - في عناق - للثاني من ولد المعز - ، إلّا ان يكون وضعه على التذكير ، ك - حيض ، وطميث - في حائض وطامث -.

ص: ١٢٥

١- أي تصغير الترخيم.

٢- وفي نسخه: في التصغير بدل قوله: في المصغر.

٣- وفي نسخه: مع وجوب تجرّد هذا الخ.

(وخولف باسم الاشاره ، والموصول) ما هو القياس في بناء التصغير ، لأن الأصل فيها عدم التصغير ، لغلبه شبه الحرف وعدم التمكّن ، فحيث خولف ذلك الأصل في تصغيرهما خولف القياس في بنائهما ، (فالحقت - قبل آخرها - ياء) ، ساكنه ، هي ياء التصغير ، وان وقعت ثانيه في بعضها ، نحو : ذا على خلاف القياس من كونها - ثالثه - ، وابقيت أوائلها على ما كانت عليه من الحركة وهي الفتحه في الجميع سوى - اولى - للاشاره إلى الجمع ، (وزيدت بعد آخرهما ألف) عوضا عن ضمّ الأوّل عند الخلوّ عن علامه التشنيه والجمع ، واختاروها لكون هذه الأسماء مبنية ، ومناسبه الألف - باعتبار لزوم سكونها - للأصل في البناء ، وهو السكون ، ويقع في كلّها - بعد ياء التصغير - أمّا ياء للاضطرار إلى تحريكها - لوقوعها بعد ياء التصغير كما مرّ في نحو : رساله - فتدغم ياء التصغير فيها على التقديرين ، ولذلك حصلت ياء مشدّده في الجميع مفردا ، أو مثنى ، أو جمعا ، (فقيل : ذيا وتيا) - في - ذا ، وتا - ، ويلحقها علامه التشنيه في المثنى ، وهي ساكنه ، فتحذف الألف الزائده - للعوض - بالتقاء الساكنين ، فيقال : ذيان ، وتيان ، وقد يزداد اللّام والكاف في المفرد ، كقول رؤبه : مخاطبا لامرأته في صبيّ شك في أمره :

أو تحلفى برّبك العليّ

إنّي أبو ذيّالك الصبيّ (١)

(واوليا) - بضمّ الهمزه - كما كانت والياء المشدّده والقصر - وبالمدّ أيضا على اللّغتين في أولى - للجمع - .

ص: ١٢٦

١- هذا البيت للرؤبه كما قال الشارح ، وأو : في - أو تحلفى - للعطف على تتعدّن قبله ، وقيل أنّه بمعنى إلى ان - أي إلى ان تحلفى. وقال النحاه يجوز في - إنّي - الكسر على أنّه جواب للقسم ، والفتح على اضمار - على - الجاره - أي تحلفى على أنّي أبوه. وحاصل المعنى : لتتعدّن مقعد البعيد الذي هو كذا وكذا ، أي يبعده مسخوطه مبغوضه أو تحلفى على ان هذا الصبيّ منّي.

وألف العوض في مصغر الممدود زيدت قبل الهمزة عند المبرد ، لأنه لمّا تصرّف فيه بالتصغير نزل منزله الأسماء المتمكّنه وقدّرت همزته منقلبه عن الواو ، أو الياء ، كعطاء ، ورداء ، فتقلب ياء في التصغير كالهمزة فيهما ، ويحذف باجتماع الثلاث ، كما في مصغرها ، فلو زيدت الألف بعدها بأن يقال : أوليا التيس بمصغر المقصور ، بخلاف ما إذا قلبت ألفه ياء وادغمت فيها ياء التصغير ، زويدت بعدها ألف العوض قبل الهمزة ، وفتحت الياء المشدّده للمحافظة عليها ، فأنهما - أي ألف العوض والهمزة - تبقيان حينئذ ، إذ لا داعى إلى قلب الهمزة ياء ، لأنّها إنّما تنقلب إليها بعد الألف الزائده قبل التصغير ، كألف رداء ، لا بعد غيرها.

وقال الزجاج : بزيادتها في الآخر كما في غيره ، لكنّه يقدر همزته ألفا في الأصل ، ولا دليل عليه ، قال : فإذا ردّت إلى أصلها في التصغير اجتمعت ثلاث ألفات ، فتقلب الاولى - ياء - وتدعم فيها ياء التصغير ، وتنقلب الأخيره الزائده - عوضا - همزه ، كما في الأخيره من نحو : حمراء ، بناء على ان همزته منقلبه عن الألف ، وتبقى الوسطى .

فالحكم بأن زياده ألف العوض بعد الآخر إنّما ناظر إلى قول الزجاج ، أو إلى الغالب في الأسماء المذكوره .

وقد تلحق الهاء فيقال : هؤلّيا . ولم يصغر من أسماء الاشارة إلّا هذه الخمسه . (1)

(واللّديّا ، واللّتيّا) - فى اللّدى ، واللّتى - والاقتصار - على ما قرّر فى تصغير هذه الأسماء يقتضى كسر الذال والتاء ، لكنّهم فتحوهما ، فلعلّ الفتح ليكون باب تصغير المبهم على نهج واحد من فتح ما قبل ياء التصغير كما قيل ، ويحذف منهما ألف العوض عند لحوق علامتى التشبيه والجمع بالتقاء الساكنين ، وتبقى الياء المشدّده قبل علامتهما ، كما فى اسم الاشاره ، (و) يقال : (اللّديّان واللّتيّان) - رفعا - واللّديّين ،

ص: ١٢٧

١- وهى ذا ، وتا ، وذان ، وتان ، وأولاء ، هذا عباره ابن هشام فى الأوضح ، والاولى ان يقول الشارح : إلّا هذه الثلاثه ، أعنى : ذا ، وتا ، وأولاء .

واللّتين ، - نصبا وجرًا - فى المثنى ، (واللّديون) - رفعا - واللّدين - نصبا وجرًا - فى الجمع ، وأجرى عليه هذا الاعراب مع شذوذ الواو فى المكبّر ، لقوّه الاسمّيّه بالتصغير الّذى هو من خواص الأسماء ، فاجرى جمع المصغر مجرى جمع الأسماء المتّمكّنه ، ولّمّا كانت ألف العوض محذوفه - عند سيبويه - نسيا - إعتبر ضمّ الياء المشدّده قبل الواو ، وكسرها قبل الياء ، وهو المسموع ، والأخفش : يحذفها مع الاعتداد بها ، فيبقى فتح المشدّده الّتى كانت قبلها فى الأحوال الثلاث ، ك - المصطفون ، والمصطفين ، والفرق : فى حالتى النصب ، والجرّ بين الجمع والمثنى - عنده - بفتح النون وكسره .

(واللّتيّات) - للجمع المؤنث ، بالحقاق علامته ، وهى الألف والتاء على اللّتيّات الّتى كانت للمفرد ، وحذف إحدى الألفين بالتقاء الساكنين .

واستغنوا بذلك - على الأصح - عن تصغير اللّائى ، واللّواتى .

[تصغير الضمائر ونحوها]

(ورفضوا) - أى تركوا - (تصغير الضمائر) ، لعدم جواز وقوعها صفة ولا موصوفه ، كما يجوز فى أسماء الاشارة والموصولات ، والتصغير فى المعنى موصوف مع الصفة كما مرّ .

(و) كذلك رفضوا - أيضا - تصغير أسماء الشرط والاستفهام ، (نحو : اين ، ومتى ، وما ، ومن) ، (و) تصغير (حيث ، ومنذ) ، وعند ، واذا ، واذا ، (ومع) ، فان شيئا من هذه لا يقع صفة ولا موصوفه ، ومن ، وما ، وان استعملتا موصولتين أو موصوفتين فى بعض الأوقات لكنّهما لا تقعان صفتين .

(و) رفضوا تصغير (غير) ، لتوغله فى معنى الحرف وهو الاستثناء ، ولذلك كان قاصرا فى التمكن ولا يدخله اللّام ، ولا يثنى ولا يجمع فى العربى الفصيح ، بخلاف مثل .

(و) رفضوا - أيضا - تصغير (حسبك) ، لتضمنه معنى الفعل ، لأنه بمعنى : إكتف - ، وكذا كل ما يتضمن معنى الفعل من أسماء الأفعال.

(و) رفضوا تصغير (الاسم) حالكونه (عاملا- عمل الفعل) ، سواء كان اسم فاعل ، أو مفعول ، أو صفة مشبَّهه ، لأنَّ المصغر في حكم الموصوف والصفة ، فقولنا : ضويرب في قوّه ضارب حقير ، كما مرّ ، والاسم العامل عمل الفعل إذا وصف انعزل عن العمل ، لبعده عن مشابهه الفعل ، فلا يقال : ضارب عظيم زيدا ، فالمصغر المشتق لا يجوز اعماله إلّا في الفاعل الذي لا بدّ منه في المشتق ، (فمن ثمّ جاز ضويرب زيد) من غير أعمال في غير الفاعل ، (وامتنع ضويرب زيدا) بأعمال النصب في - زيدا - على المفعوليه ، خلافا للكسائي حيث جوّز ذلك كما جوّز أعمال المشتق المنعوت.

وحكى عن بعض العرب : أظنّني مرتجلا وسويرة فرسخا (1).

ومنعوا من تصغير أمس ، وغد ، لأنّ الغرض الأهم منهما كون أحد اليومين قبل الآخر أو بعده بلا فصل ، وهذا لا يقبل الزيادة والنقصان ، ولذلك منع سيوييه : من تصغير أيام الأسابيع ، كالسبت ، والأحد ، وأسماء الشهور ، ك - المحرم إلى ذى الحجة ، فان معناها غير قابل للزيادة والنقصان ، وهي تجرى مجرى أن يقال : اليوم الأوّل ، والثاني ، والشهر الأوّل ، والثاني ، وهكذا.

خلافا للجرمي والمازني حيث جوّزا تصغيرها.

ص: ١٢٩

١- فان سويرة تصغير سائر ، وقد عمل النصب بالمفعوليه في - فرسخا - .

(المنسوب) هو الاسم (الملحق آخره - ياء - مشدده) المركب معها تركيباً صار معها في حكم كلمه واحده ، (ليدل) ذلك الملحق آخره الياء - من حيث كونه ملحقاً بآخره الياء - أو الحاقها بآخره ، (على نسبه) - أى نسبه ذلك المركب من الملحق والملحق به - يعنى نسبه ما أريد به (إلى المجزّد عنها) - أى عن الياء - وهو المنسوب إليه أبا كان ، ك - علويّ ، أو أمّيا ، كسلوليّ (١) ، أو بلده ، كبصريّ ، أو صناعه ك - كسائيّ ، فقولنا : بصريّ مركب من البصره والياء المشدّده التي الحقت آخره ، ليدل الحاقها إيّاها وتركيبها معها على نسبه الشخص الذي أريد به - إلى المجزّد عن الياء ، وهو البصره .

فالياء علامه النسبه العارضه للمنسوب إليه ، لأنّها لكثرة وقوعها يناسبها خفه العلامه ، وكونها من حروف اللين ، واختيرت منها الياء لأنّها أخف من الواو وقابله للإعراب ، بخلاف الألف ، وتشديدها للامتياز عن ياء المتكلم على ما قيل .

وخرج بقوله : ليدل ... الخ ما لحقته ياء مشدّده للوحده ، كروميّ - للواحد من الرّوم - على ما ذكره جماعه ، أو للمبالغه ك - احمرّيّ ، أو لمجزّد تكثير حروف الكلمه ، كبرديّ (٢) ، وكرسّيّ .

والمراد بإلحاق المشدّده اعتبار لحوقها أوّلاً ، وان عرض له التغيير بعد ذلك ، ك - يمان ، وشام - فى النسبه إلى اليمن والشام - على ما سيجيء إنشاء الله تعالى ،

ص : ١٣٠

١- سلول : من اعلام النساء ، ويقال : لبني عامر بن صعصعه من قيس بنو سلول للنسبه إلى امّهم ، ومنهم عبد الله بن همام السلولى الشاعر .

٢- البرديّ : بالفتح نبات معروف ، وبالضم تمر جيّد .

والمقصود ان هذا هو القياس الغالب فى المنسوب ، فلا ىرد نحو : عوّاج (١) ، وتامر .

وهو كالمصغر محكوم عليه فى المعنى ، فانّ البصرىّ مثلا معناه : المحكوم عليه بأنّه منسوب ، أو منتسب إلى البصره ، فلذلك اختصّ بالاسم ، وأما قولهم : اخشوشنىّ ، وتمعددىّ ، فى النسبه إلى الفعلين من قولهم : اخشوشنو ، وتمعددوا (٢) - أى كونوا ذا خشونه وغلظه فى المطعم والملبس واتركوا التنعّم وتشبهوا فى ذلك وبمعدّ بن عدنان - فالنسبه فيه إلى لفظى الفعلين على ما يقال ، وكلّ كلمه اسم بالنسبه إلى نفس لفظها ويجرى عليها خواص الاسم ، إذا أريد بها لفظها ، كالوقوع مبتدأ فى نحو : - من - حرف ، - وضرب - فعل ، ويحتمل الشذوذ .

ولمّا كان المنسوب المعرّف بما ذكر فى قوّه الموصوف : بأنّه منسوب أو منتسب إلى شىء - وهما لا يعملان النصب بالمفعوليه - لم يعمل إلّا فى المرفوع المضمّر فيه ، أو المظهر ، كما فى رجل مصرىّ حماره ، مثل : رجل قائم أبوه ، وفى الظرف ، نحو : انا قريشىّ أبدا ، لكفايه رايحه الفعل فيه ، وفى الحال ، نحو : انا هاشمىّ منتسبا ، لمشابهتها للظرف .

ثمّ أنّه يكون فيه تغييرات قياسيه وغير قياسيه ، (وقياسه حذف تاء التانيث) - وجوبا - (مطلقا) سواء كان المنسوب إليه المشتمل عليها مؤنثا حقيقيا ، ك - عزه - لامرأه - ومكّه (٣) أم لا - ، كطلحه - لرجل - ، وسواء كان علما كتلك الأمثله ، أم لا ، كغرفه ، وصفره ، وسواء كان مفردا ، أم جمعا ، كمسلمات ، فيقال : مكىّ ، ومسلمىّ مثلا .

(و) قياسه - أيضا - حذف (زياده التشبيه والجمع) المصحح ، فيقال : فى -

ص : ١٣١

١- عوّاج : من يبيع العاج . وتامر : من يبيع التمر .

٢- قال الجوهريّ : هذا قول عمر (رضى الله عنه) وفى بعض الكتب ذكروا كأنّه حديث رسول الله (ص) .

٣- وفى بعض النسخ : ميه وهو الظاهر .

ضاريان ، وضاريون - مثلاً- ضاريّ ، لأن كل من ياء النسبه ، وعلامه التأنيث ، والمثنى والمجموع شأنها لحوق آخر الكلمه وكونها فى عداد أجزاءها ، فلو اجتمعت مع إحدى تلك العلامات كانت المتقدمه منها فى حكم المتوسطه بين أجزاء الكلمه ، لكون المتأخره عنها فى عداد الأجزاء مع ان التوسط خلاف شأنها المألوف ، فكان المناسب حذف تلك العلامات واثبات الياء ، لأن اعتبارها (١) فى مقام النسبه أهم ، وقد يذكر نكاه اخر تجرى مجرى ما ذكر ، فتأمل.

ولم يوجبوا حذف ألف التأنيث - على ما سيجىء - لأنها من حروف العله التى يكثر فيها التغيير ، فقد يكتفى فى دفع كراهه توسطها بالتغيير عن صورتها وقلبها واوا - كما سيجىء إنشاء الله تعالى - مع ان لفظ الألف ليست فى الاختصاص بالمؤنث بمنزله التاء على ما قيل .

ثم ان حذف تاء التأنيث حكم كلى من غير استثناء شىء ، وحذف زياده كل من المثنى والمجموع مطرد على كل حال ، (إلا) حالكونه (علما قد اعرب بالحركات) الجاربه على النون ، ك - قَسْرين - بالقاف وفتح النون المشدده أو كسرهما وعلامه الجمع - لموضع بالشام - ، وماطرون - لموضع آخر بها - ، ونصيبين - لموضع آخر - ، وسبعان بضم الموحده - لموضع ببلاد قيس - فإنها لا يجب حذفها فى مثل ذلك (٢) ، بل يجوز اثباتها لصيرورتها من أجزاء الكلمه عند العلميه ، حيث جعل المجموع علما ، ومن ثم أجازوا إعرابها بالحركات على النون من دون مراعاة مقتضى الإعراب بالحرف ، كما قال :

طال ليلي وبّت كالمجنون

واعترتنى الهموم بالماطرون (٣)

ص: ١٣٢

- ١- وفى نسخه : لأن اعتبار هذه الخ.
- ٢- أى إذا كانت اعلاما لا بقيد الإعراب بالحركه.
- ٣- البيت لأبى دعبيل واسمه وهب بن وهب بن ربيعه ، على ما ذكره العينى. ونسبه الجوهري : إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصارى. ويروى : بالمجنون - بالباء - وهو على ما قيل فى هذه الروايه مصدر على زنه المفعول ، أى بت متلبسا بالجنه.

وقال آخر :

الا يا ديار الحى بالسبعان

أمل عليها بالبلى الملوان (١)

فالجـر فيهما - بكسر النون - من غير مبالاه بالواو والألف التي هما علامتا الرفع ، ويجوز حذفها للنظر إلى كونها علامات في الوضع الأول ، كما جاز إعرابها بالحرف لهذا (٢).

(فلذلك) - المذى ذكر من جواز الوجهين - (جاء قَسْرِي) - بحذف زياده الجمع - ، (وقَسْرِي) - بإثباتها - ، وما طرَى ، وما طرينى ، ونصيبى ، ونصيبينى ، وسبعى ، وسبعانى .

(ويفتح) - وجوبا - ما قبل الآخر ، وهو الحرف (الثانى من) الاسم الذى كان فى عدد الحروف وكسر الحرف الثانى على (نحو : نمر) ، على زنه - كتف - للحيوان المعروف من السباع - سواء وافقه فى فتح الحرف الأول أم لا ، كإبل ، (ودئل) ، فيقال : نمرى ، وإبلى ، ودئلى ، - بفتح الحرف الثانى - ، لئلا يجتمع كسرتاه مع كسره ما قبل الياء النسبه المشدده ، فيجتمع كسرتان وياآن ، وهو مستثقل لتتابع الأمثال .

ومنهم من يبقى الكسره فى نحو : إبلى ، لانجبار الثقل بجريان اللسان على نهج واحد .

وأبقوا ضمّ الثانى من نحو : عضدى ، وعنقى ، لعدم اجتماع الأمثال ، واغتفر الانتقال من الضم إلى الكسر ، لعروضه ، كما فى المبني للمفعول .

وذلك : (بخلاف) ما زاد على ثلاثه أحرف وما قبل آخره مكسور ، سواء كان

ص : ١٣٣

١- البيت : لتميم بن أبى فضل ، وقيل لغيره . واملال الكتاب : إملائه . والملوان : الليل والنهار وهو فاعل أمل .

٢- أى للنظر إلى كونها علامات فى الوضع الأول .

على أربعة أحرف - مع سكون الثاني - نحو: (تغليبي) - في النسبه إلى تغلب بن وائل ابن قاسط - ، ومغربي ، أو مع تحركه ، ك - علبطي ، أو فوق الأربعة ك - جحمرشي ، ومستخرجي ، فان كسره ما قبل الآخر تبقى فيه - وجوبا - على خلاف نحو : نمر ، (على الأفصح) ، وان اجتمعت كسرتان وياآن ، لعدم الاعتناء بالخفه الحاصله من ابدال الكسره - فتحه - في الكلمه التي بناؤها على الثقل وكثره الحروف ، خلافا للمبرد ، حيث أجاز فتح ما قبل الآخر قياسا مطردا في ذى الأربعة مع سكون الثاني ، إلحاقا له بذى الثلاث ، لتنزيل الحرف الثاني - لسكونه - منزله المعدوم ، ولم يساعده السماع إلّا في لفظ واحد ، وهو : تغليبي ، وتنزيل الساكن من غير حروف المد واللين منزله المعدوم ضعيف.

(ويحذف) - وجوبا - (الياء ، والواو ، من «فعله» ، وفعوله) ، ويفتح العين منهما ، لأنّ المدّه الجاربه مجرى اشباع الحركه - الواقعه بين العين واللام - كالمعدوم ، لضعفها ، فشبه الأوّل بنحو : نمر ونسب إليه كما ينسب إليه ، وحمل عليه الثاني لمواخاه واو المدّ ليائه ، ولذلك جعلتا (1) رديفين في الفواصل والقوافي ، هذا عند سيويه ، وزعم المبرد : أنّ النسبه إلى «فعوله» فعولي ، فرقا بينها وبين «فعله» كما فرقوا بين نمر ، وعضد.

ثمّ إنّ المصنّف اكتفى عن التعرّض لحذف تاء التأنيث بما مرّ ، وكذا فيما يذكره بعد ذلك.

وحذف الواو ، والياء ممّا ذكر مشروط : (بشرط صحّحه العين) ، - بأن لا يكون معتله - (ونفى التضعيف ، ك - حنفي) - في حنيفه - (وشنئي) - في شنوئه - ، بالمعجمه والنون من مهموز اللّام - لحيّ من الأزد - ، وقع بينهم شتآن وهو البغضاء.

(و) يحذف - الياء - أيضا - وجوبا (من «فعله») مصغره ، حملا على ما تقدّم ، لتشابههما في زياده الياء الساكنه ، حالكونها (غير مضاعفه) وان كانت معتله العين ،

ص: ١٣٤

١- وفي نسخه : جعلاء.

فالشرط فيها نفى التضعيف فقط ، (ك - جهني) في : جهينه - مصغره - ، لأبي قبيله ، ورجل آخر ، قيل ورد فيه قوله :

تسائل عن حصين كل ركب

وعند جهينه الخبر اليقين (1)

والمجرد عن التاء في الثلاثه يبقى فيه الواو ، والياء ، نحو : تميمي ، وسلولي ، وحسيني ، للفرق بين النسبه إلى المذكر في اللفظ والمؤنث فيه ، ولم يعكس ، لأن المذكر أولى بعدم التغيير ، ولأن المؤنث أثقل وبالتخفيف أجدر .

وعند تحقق الشرايط المذكوره لا- مانع فيه من التخفيف بالحذف ، (بخلاف) : ما فقد فيه بعض الشروط ، نحو : (شديدي) وملولي ، - في شديده ، وملوله - على «فعيله ، وفعوله» من - الملل - لوجود التضعيف ، (وطولي) ، وقولي ، في طويله وقوله - ، لاعتلال العين ، فإنه لو حذف الواو ، والياء منها اجتمع مثلان في المضاعف فحكمه الادغام ، وانقلبت العين المعتله - ألفا - ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيحصل : شدي ، وملئ ، وطالئ ، وقالي ، فمع الاشتمال على كثره التغييرات يقع الالتباس بالنسبه إلى : شد ، وطال ، ومل ، وقال ، -اعلاما - مثلا ، ولا ينقلب العين من طويله ، وقوله ، ونحوها مع تحركه وانفتاح السابق - ألفا - ، لعدم موازنه الفعل التي هي شرط في القلب ، كما يجيء في باب الاعلال .

وكذا لو حذفت - الياء - من «فعيله» مصغره إذا كانت مضاعفه لزم الادغام وكثره التغيير والالتباس ، بخلاف المعتله العين منها ، ك - عيينه - بيائين - فالنسبه إليها : عيني كجهني ، ولا يلزم قلب الياء الباقية ألفا لانضمام ما قبلها .

ص : ١٣٥

١- والظاهر ان هذا البيت لأخنس . قد يقال : ان حصين بن عمرو بن معاويه بن عمرو بن كلاب خرج ومعه رجل من بني جهينه يقال له الأخنس فنزلا منزلا فقام الجهني إلى الكلابي فقتله وأخذ ماله وكانت صخره بنت عمرو بن معاويه تبكيه في المواسم فقال الأخنس : تسائل عن حصين الخ . ويقال : ان جهينه آخر رجل يخرج من النار ويدخل الجنة .

وهذه الأحكام قياسيّه يحكم بالشذوذ على ما خالفها ، (و) من ذلك : (سليقيّ) كما وقع في قول الشاعر :

ولست بنحويّ يلوّك لسانه

ولكن سليقيّ أقول فأعرب (١)

(وسليميّ) - بفتح السين وكسر ما بعدها واثبات الياء فيهما - في النسبه إلى : السليقه - وهي الطبيعه - وسليمه ، - بفتح السين - لحيّ (في) قبيله (الأزد ، وعميريّ) - بفتح الأوّل وكسر الثاني واثبات الياء - في عميره - بفتح الأوّل - أيضا لحيّ (في) قبيله (كلب ، شاذ) ، والقياس فيها : سلقيّ ، وسلميّ ، وعمريّ ، كحنفيّ ، ويقتصر فيها على السماع ، فلو نسب إلى سليمه من غير الأزد ، وعميره من غير كلب وجب ان يكون على ما هو القياس ، وكأنّهم قصدوا بالمخالفه له فيهما الفرق بين النسبه إلى سليمه وعميره منهما وإليهما من غيرهما على ما قيل .

(وعبديّ ، وجذميّ) كلاهما - بضمّ الأوّل وفتح الثاني وحذف الياء - كجهنيّ ، على ما حكاها سيويّه (في) النسبه إلى (جذيمه) على «فعله» بفتح الفاء وكسر العين والذال المعجمه - لأبي حيّ من بني أسد ، (وعبيده) بتلك الزنه - لأبي حيّ من بني عدّيّ - (أشدّ) من نحو : سليميّ ، وعميريّ ، إذ غايه ذلك إبقاء الياء وفيه رجوع إلى أصل الكلمه ، والشذوذ ههنا بالعدول عن الفتح الذي هو أصل الكلمه إلى الضم الثقيل ، والقياس : فيهما الفتح ك - حنفيّ . (٢)

والقصد في ارتكاب ذلك إلى الفرق بين النسبه إليهما - من القبيلتين المذكورتين - وإلى عبيده بن معاويه بن قشير وغيره ، وإلى جذيمه من بني عبد القيس ، فإنّ النسبه

ص: ١٣٦

١- لم أعر على نسبه هذا البيت إلى قائل معيّن. ومعناه : أي لست بمنسوب إلى علم النحو ويلوّك : في محل الجر نعت لنحوى وهو مضارع لا-ك يقال : لاك الفرس اللجام في فمه إذا علكه. يريد أنّه ليس ممّن يتكلّم بلغه العرب بسبب معرفه النحو بل هو ممّن يتكلّم بسليقه فيعرب.

٢- وفي بعض النسخ خلاف في المتن. وفي نسخه يكون المتن هكذا: وعبديّ وجذميّ في بني عبيده وبني جذيمه. وعلى هذه النسخه شرح الرضى.

إليهما على القياس ، وكذلك قول العامه : - فى خليفه - خليفتي - بإثبات الياء وتاء التانيث - أشد من نحو : سليقي ، لشذوذه من جهة تاء التانيث - أيضا - .

(وخريبي) - بضمّ الخاء المعجمه واثبات الياء - على صيغه التصغير ، - فى خريبه - مصغره ، لموضع بالبصره يقال له : بصيره الصغرى ، ورديني - فى الرمح المنسوب إلى ردينه - (شاذ) ، والقياس حذف الياء ، كجهني لوجود تاء التانيث ، والمقصود فى خريبي الفرق بين النسبه إليها وإلى خريبه - لقبيله - وإلى خرب كصرد ، جمع خربه - بضمّتين - لعروه المزاده - إذا جعلت علما .

(وثقفي) - بحذف الياء - كحنفي ، فى النسبه إلى ثقيف - بفتح الأول - كتميم ، - إلى قبيله منهم المختار بن عبيده ، (وقرشي) كجهني - بحذف الياء - فى النسبه إلى قريش - ، (وفقمي) - بتقديم الفاء على القاف - كقرشي (فى) النسبه إلى فقيم ، - مصغرا - لأبي حنّ من (كنانه) ، (وملحي) كقرشي - أيضا - (فى) النسبه إلى مليح - مصغرا - لأبي حنّ من (خزاعه) (شاذ) ، والقياس اثبات الياء فى الكلّ ، للخلوّ عن تاء التانيث ، بأن يقال : ثقيفي كتميمي ، والباقي كحسيني .

ولعلمهم أرادوا الفرق بين النسبه إلى المذكورين وإلى قريش - لدابه فى البحر - وفقيم بن جرير بن دارم بن تميم ومليح بن عمرو بن ربيعه من بنى سكون ، ومليح ابن الهون من خزيمه ، فإنّ النسبه إلى كلّ ذلك على القياس ، وكذا هذليّ فى - هذيل - شاذ .

فهذا حكم الواو والياء فيما حروفه مع أحديهما أربعة ، ولا عبره بتاء التانيث .

وأما ان زادت الحروف معهما عليها ك - تكرت - لموضع - وسكيت - بتشديد الكاف - لرجل - ، وصعفوق - لحنّ باليمامه - أبقيت فى النسبه ، فيقال : تكريتي ، وسكيتي ، وصعفوقي ، لأنّ الوضع بكثره الحروف يشعر بعدم المبالايت بمثل الثقل الحاصل منها فى مثله .

والحكم المتقدم ليس مطردا فى كلّ - ذى الأربعة - مع إحديهما ، بل يختص

بالصحيح اللام من ذلك.

(وتحذف) - وجوبا - (الياء) الاولى الزائده الساكنه من «فعل» - بفتح الفاء وكسر العين - و «فعل» - مصغرا - (من معتل اللام من المذكر والمؤنث) من غير فرق ، استثقالا لليآت الأربعة المجتمعه ، (وتقلب الياء الأخيره) الأصيله الباقية (واوا) ، لنأا تبقى ثلاث يآت مجتمعه ، ولم يستغنوا بذلك عن حذف الزائده ، حذرا عن مخالفه قياس الاعلال ان لم تقلب الواو ياء مع مقارنتها للياء الساكنه السابقه ، والوقوع فيما هرب عنه من اجتماع أربع يآت ان قلبت إليها.

وتفتح ما قبل الواو كما فى - نمرى - ، ولم تقلب ألفا للاضطرار إلى تحريكها ، لالتزام كسر ما قبل ياء النسبه ، وذلك (كغنى) مثل : حنقى ، فى - غنى ، وغنىه - بفتح الأوّل - ، (وقصوى ، واموى) كلاهما بضمّ الأوّل ، كجهنى فى : قصى ، وأمّيه - مصغرين - لقيلتين -.

لكن قد خولف هذا الحكم فى المصغر نادرا ، (و) من ذلك النادر أنه (جاء اميى) - بضمّ الأوّل ويائين مشدّتين - من غير حذف ولا قلب ، لانفتاح ما قبل المشدّده الاولى ، فكأنه انجبر به شيء من الثقل.

(بخلاف) «فعل» - بفتح الفاء وكسر العين - ، نحو : (غنى) ، فإنّ الحذف والقلب لا زمان فيه ، ولم يجىء خلافه على ما زعمه المصنف ، لانكسار ما قبل المشدّده ، فيجتمع الكسرتان والياآت ويزداد الثقل ، وقال السيرافى : بعضهم يقول : غنى - بمشدّتين وانكسار ما قبلهما - إلا أنه أثقل من - اميى - ، للكسره ، ومثله حكى عن يونس.

(واموى) - بفتح الهمزه مع الحذف والقلب فى المشدّده الاولى - على ما حكاه سيبويه عن بعض العرب ، ردّا إلى المكبر طلبا للخفه ، (شاذ) ، والقياس ضمّ الهمزه.

(و) إذ قد عرفت حكم «فعل» ، وفعيله» من معتل اللام فاعلم أنه قد (اجرى تحوى) - بالفوقائيه والمهمله المفتوحتين - (فى تحيه) وهى «تفعله» لا «فعيله» لأنّ

التاء فى أولها زائده ، - وهى مصدر حيّى ، يحيى - بالتضعيف ، (مجرى غنوى) فى الحذف والقلب ، لمشابيتها الغتية فى عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات ، ووقوع الياء المشدّده بعد الحرف الثانى ، مع أنّ العله المذكوره للحذف والقلب ثمّ جاريه ههنا.

(وامّا) «فعل» من معتل اللّام المذكور(نحو : عدوّ ، فعدوىّ) ، كقعودىّ من غير حذف ولا قلب ، هو العذى يقال : فى النسبه إليه (اتفاقا) ، إذ ليس فيه اجتماع الأمثال المستثقله ، (و) المؤنث : (نحو : عدوّه) فيها خلاف ، (قال المبرد) : حكمها حكم المذكور وهى (مثله) فى النسبه من غير فرق ، نظرا إلى عدم الداعى إلى حذف الواو ، (وقال سيويوه) : أنّها تجرى مجرى «فعله» من الصحيح اللّام ، على ما اختاره من حذف واو المدّ وفتح الحرف الثانى فيقال : (عدوىّ) ، كشتىّ فرقا بين المذكور والمؤنث.

(وتحذف) - وجوبا - (الياء الثانيه) المتحرّكه (من) كلّ ما وقع قبل آخره ياء مشدّده ، (نحو : سيدىّ ، وميتىّ) ، - بياء واحده ساكنه - فى : سيد ، وميت - بتشديد الياء - ، (ومهمىّ) - بياء واحده ساكنه - أيضا ، فى : مهميم اسم فاعل ، (من هميم) من الهيمان ، لكراهم اكتناف يائين مشدّدين بالحرف الأخير من المنسوب إليه ، كالدال فى - سيد - فى النسبه التى مبناها على التخفيف مع كسره الاولى ، ولانفتاحها فى - مهميم اسم مفعول - أبقيت على حالها من غير حذف.

وحذفت المتحرّكه ، مع أنّ الساكنه لسكونها وجريانها مجرى المعدوم الذى لا يعتنى به أولى بالحذف ، إذ لو أبقيت المتحرّكه انقلبت - ألفا - ، لانفتاح ما قبلها ، فيلزم - مع كثره التغيير - كونه فى معرض الالتباس بالنسبه إلى : ساد ، ومات ، مثلا ، ولقربها من الطرف على ما قال شارح اللباب.

فان قيل : لو كانت الباقية هى الاولى الساكنه كان - طيىّ - بياء ساكنه قبل الهمزه هو الأصل فى النسبه إلى طيىّ على زنه سيد - لأبى قبيله - فلم يجز قلب الياء ألفا ، لاشتراطه بالتحرك مع أنّها قلبت إليها ، حيث قيل : طائىّ ، قلنا : الحكم

المذكور أصل ثبت بالاستقراء ، فالباقيه هي الياء الساكنه ، (وطائئى شاذ) ، لوقوع الاعلال المخالف للقياس أعنى : قلب الياء الساكنه ألفا فيه ، ولو لا حكمه فى باب الاعلال بأنّ شذوذه للاعلال أمكن الحمل على ان أبقاء المتحرّكه ، وقلبها ألفا ، وحذف الساكنه فيه شاذ لمخالفته لتلك القاعده (١) ، وان كان الاعلال قياسيا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما قيل .

(فان كان نحو : مهيم ، تصغير - مهوم) - بتشديد الواو - اسم فاعل من هوم الرجل - بتشديدها - إذا حرّك رأسه من النعاس - (قيل) : فى النسبه إليه (مهيمى) بإبقاء المشدّده مع علامه النسبه ، والحق ياء ساكنه بعدها ، (بالتعويض) بها عن الواو المحذوفه بالتصغير .

وتوضيح ذلك : ان تصغير مهوم - مهيوم - بحذف الواو الزائده - كما مرّ فى تصغير مقدّم من قدّم - ، ثمّ قلبت الواو الواقعه بعد ياء التصغير - ياء - ، وقد تقدّم جواز التعويض عن المحذوفه بمدّه زائده بعد كسره التصغير وهى : الياء ، وهذا التعويض واجب فى النسبه ههنا عند المصنّف والزمخشري ، إذ مع عدمه تكتنف المشدّدتان بالميم فيلزم الحذف على القاعده ، ويلتبس بالنسبه إلى - مهيم - اسم فاعل - من هيم - ، ومع التعويض لا- حاجه إلى الحذف ، لتوسيط مدّه العوض الّتى هى كالاستراحه بين المشدّده الاولى وكسرتها ، والميم وكسرتها ، ولم يعكس ، لأن اسم الفاعل من - هيم - لم يحذف منه شىء قبل النسبه حتّى تعوّض عنه بعدها ، كما حذف من مصغر - مهوم - .

وأما تصغير - مهيم - من هيم - فهو بصوره المكبر ، إذ بعد حذف الياء الزائده وادغام ياء التصغير فى الباقيه تحصل تلك الصوره ، واكتفوا فى النسبه إليهما (٢) بالقرائن من غير تعويض فى المصغر ، لئلا يلبس بالنسبه إلى الواوى ، لأن عدم

ص: ١٤٠

١- أى : السابقه فى سيّد وميت .

٢- والضمير راجع إلى المكبر وإلى تصغير مهيم .

الالتباس به للمخالفة فى المادّه والمعنى أولى بالرعايه من عدمه بين المصغر والمكبر اللّذين تخالفهما بالعارض.

(وتقلب) وجوبا - (الألف الأخيره الثالثه) سواء كانت منقلبه عن أصليّ - كما هو الغالب - ، أو ما يجرى مجراها من الأصليه الغير المنقلبه - كما فى اسم الغير المتمكّن - ، ك - متى ، واذا ان سَمِيَ بهما ، والعجمى الأصل مثل : فسا (١) - لموضع بخراسان - (و) الألف الأخيره (الرابعه المنقلبه (٢)) عن الأصليّ وما فى حكمها من الأصليه الغير المنقلبه ، ك - حتّى ، وكَلّا - بالتشديد - اسمين ، (واوا) ، لامتناع الألف عن قبول الكسره الملتزمه ، وقلبها - ياء - يؤدّى إلى اجتماع اليآآ الثلاث والكسره ، فأما ان يقلب همزه أو واوا ، واختيرت الواو ، لأنها أخف مع ياء النسبه من الهمزه ، مع ان حروف العله بعضها أنسب ببعض من غيرها.

وذلك : فى الثالثه المنقلبه عن الأصلي (كعصويّ) - فى عصا ، فى المنقلبه عن الواو ، (ورحويّ) - فى رحي ، فى المنقلبه عن الياء ، ونحو : متويّ ، واذويّ ، فى الأصليه ، وفسويّ ، فى العجمى ، (و) فى الرابعه المنقلبه عن الأصلي نحو : (ملهويّ) - فى ملهى لموضع اللهو - ، واعشويّ - فى اعشى من العشاه لسوء البصر بالليل - فى المنقلبه عن الواو ، (ومرمويّ) فى مرمى - لموضع الرّمي - فى المنقلبه عن الياء ، ونحو : كلويّ ، وحتويّ ، فى الأصليه.

(ويحذف غيرهما) من الألفات الأخيره ، سواء كانت رابعه زائده للتأنيث ، مع سكون العين ، (كحبليّ) - فى حبلى - (و) مع تحرّكها ، مثل : (جمزى) - فى جمزى - بالتحريك ، - لضرب من الحركه السريعه - ومنها الجَمَازَه - للناقه - ، أم لللاحاق كمعزى فى معزى أم فوق الرابعه سواء كانت منقلبه عن أصليّه (و) هذه كالخامسه المحذوفه فى (مراميّ) ، والسادسه المحذوفه فى - مسلقيّ - فى النسبه إلى مرامى ،

ص: ١٤١

١- وفى بعض النسخ : نسا بدل قوله : فسا. وفسا بلده بفارس.

٢- صفت الرابعه است بس نه صفت هريك از : الثالثه والرابعه.

ومسلنقى ، اسمى مفعول من المراماه والاسلنقاء ، أم زائده - للتأنيث - كالخامسه المحذوفه - فى حبارى - فى النسبه إلى :
حبارى ، أو للاحاق ، كالمحذوفه - فى حبركى - فى النسبه إلى الحبركى الملحق بسفرجل - للقراد - ، أو غيرهما(و) هذا
كالساده المحذوفه المزيده ، فى (قبعثرى) فى النسبه إلى قبعثرى.

فالحرى بها فى كل ذلك الحذف ، لتردد أمرها - لامتناع قبولها عن الكسره الملتزمه قبل ياء النسبه - بين الحذف والقلب إلى ما
يقبلها ، والحذف أولى.

أمّا فى الرابعه الزائده ، فللفرق بينها وبين الأصليه والمنقلبه عن الأصلي التى يعتنى بحفظها ولو بما يبدل عنها أعنى الواو ، وأمّا
فيما فوقها - مطلقا - فلاستثقال بكثره الحروف.

ثم ان ما ذكر من حكمها هو الأشهر ، (وقد جاء) فى الرابعه المزيده مع سكون الوسط(نحو : حبلى) ، ودنيا ، ومعزى ، (حبلوى) ،
ودنيوى ، ومعزوى ، بالقلب واوا ، حملا على الأصليه والمنقلبه عن الأصلي ، للتشابه فى الصوره ، بل قيل : انّ القلب أولى بالتى
للاحاق من الحذف ، لكونها بحذاء الأصلي من الملحق به ، وقد يعكس ، فتحمل الأصليه والمنقلبه على الزائده فى الحذف على
قله ، نحو : ملهى ، ومرمى ، وكلّى ، وحتّى.

(و) جاء - أيضا - فى نحو ما ذكر من الزائده(حبلوى) ، ودنياوى ، ومعزوى ، بالألف قبل الواو ، تشبيها لها بالممدوده ،
كحماوى ، وربما جاء ذلك فى الأصليه - أيضا - نحو : كلاًوى ، والمنقلبه ك - ملهاوى ، ومرماوى.

وجوّز المصنف فى مثل هذا كون الواو منقلبه عن الألف التى كانت ، والألف زائده قبلها ، وكون الألف هى التى كانت ، والواو
مزيده بعدها ، وان كان الأولى فى بعض صوره - وهو ما إذا كانت مزيده - للتأنيث - هو الأوّل ، ليقع علامه التأنيث فى آخر
الكلمه ، فتأمل.

وجعل يونس : الخامسه المنقلبه عن الأصلي المسبوقه بحرف مشدّد نحو : المعلى

- اسم مفعول - كالرابعه فى جواز الابقاء والحذف.

وهذا اللى ذكر فى الرابعه مع سكون الوسط كائن (بخلاف) الرابعه مع تحركه ، (نحو : جمزى) ، وبخلاف ما فوق الرابعه كمرامى ، لتعين الحذف فيهما للاستتقال فيما فوقها ، وتنزيلها - مع تحرك الوسط - منزله ما فوقها ، لتنزيل تلك الحركه منزله الحرف كما نزلت منزلته فى تحتم تأثير المعنوى فى منع الصرف - فى نحو : سقر ، وقولهم : مصطفوى - بقلب الخامسه واوا - شاذ ، أو خطاء كما قيل ، والوجه مصطفى بالياء للنسبه وحذف الألف.

[النسب لما آخره ياء]

(وتقلب الياء الأخيره الثالثه - المكسور ما قبلها - واوا) ، للاستتقال الكسرتين والياآت الثلاث ، ولم تحذف ، كراهه بقاء الاسم على حرفين ، (ويفتح ما قبلها) ، كما فى نحو : نمرى ، (كعموى ، وشجوى) - فى العمى والشجى - كلاًهما صفتان على زنه كتف ، من عمى البصر أو القلب ، وشجى - إذا حزن - ، وقيل : ان ما قبل الياء يفتح من أول الأمر - كما فى نمر - ثم تقلب هى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيجرب عليها حكم الألف الثالثه من القلب واوا.

(وتحذف) - وجوبا - أيضا الياء (الرابعه) المكسور ما قبلها ، أصليته كانت أو منقلبه عن الواو ، (كقاضى) ، ورامى ، وغازى ، ويرمى ، - فى القاضى ، والرامى ، والغازى ، ويرمى اسما منقولاً - عن المضارع ، (على الأفصح) الذى اختاره خليل وسيبويه ، كراهه اجتماع الكسرتين والياآت الثلاث ان أقيت على حالها ، ولزوم كثره التغيير ان قلبت واوا ، وفتح ما قبلها ، استتقالاً لكسرتيه مع كسره الواو قبل ياء النسبه ، كما هو خلاف الأفصح الذى صار إليه المبرّد ، وعليه ورد قوله :

وكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا

دراهم عند الحانوى ولا نقد (١)

ص: ١٤٣

١- البيت نسبه تغلب إلى الفرزدق ، وقيل أنه لغيره ، وقيل ان قائله مجهول ، وزعم سيبويه انّ الوجه الحانوى لأنه منسوب إلى الحاناه وهى موضع بيت الخمر وأنما جاز له ان يقول الحانوى لأنه بنى واحده على فاعله من حنا يحنو إذا عطف. وكيف : للتعجب أو للانكار. وقوله بالشرب متعلق بمحذوف أى كيف لنا التلذذ بالشرب. وأراد بالنقد مقابل ما فى الذمه. أى إذا لم يكن لنا عنده دارهم أعطيناها إياه من قبل وتكون فى ذمته فناخذ بها الخمر ولم يكن لنا نقد نشترى بها فكيف لنا التلذذ بشربها.

حيث نسب إلى الحانيه - وهى الخمر - بعد حذف تاء التأنيث بالقلب واوا ، كقاضوى ، وأراد بيع الخمر كالكسائى - لمن يبيع الكساء - ، وقيل : أنه مجهول وان نسب إلى الفرزدق.

(وتحذف ما سواهما) من الياءات المكسور ما قبلها الواقعه آخر الكلمه ، - اتفاقا - خامسه كانت أم فوقها ، (كمشترى) ، ومسلنقى - بياء النسبه وحذف الياء الأخيره - من المشتري ، والمسلنقى - اسمى فاعل - ، استثقالا للزائده على الرابعه - كما فى الألف الزائده عليها مع كونها أخف.

(وباب محى) وهو : ما كانت الياء الزائده على أربعه فيه مسبوقة بياء مشدده ، فإنّ المحيى - اسم فاعل - من حى ، يحيى ، تحييه ، فالياء الأخيره الخامسه منه المحذوفه فى المتن فى الجرّ باضافه باب إليه مسبوقة بمشدده هى العين مع التضعيف ، (جاء) بعد حذف الخامسه والحاق ياء النسبه ، (على : محوى) - بحذف الاولى المدغمه من المشدده وقلب الثانيه منها واوا - ، (ومحى) - باثبات المشدده بتمامها مع ياء النسبه - ، فالأول (كاموى) ، (و) الثانى اميى على ما مرّ ، لأنه بعد حذف الخامسه مثل : اميى فى عدد الحروف والسكنات ، ووقوع الياء المشدده أخيرا مع فتح ما قبلها ، فيجرى مجراها ، وليس فى كلامهم (1) اسم متمكن فى آخره واو مكسور ما قبلها فلا يجرى فيها هذه الأحكام.

نعم ، قد تقع أخيره وما قبلها مضموم إمّا : ثالثه نحو : سروه ، أو رابعه كترقوه ، أو ما فوقها كقلنسوه ، فيفتح ما قبلها - تخفيفا - فى الأول فيقال : سروى كعموى ،

ص: ١٤٤

١- وفى نسخه : فى الكلام.

وتحذف فى الأخرين فىقال : ترقى كقاضى ، وقلنسوى كمشترى ، فان الواو أثقل من الألف والياء وبالحدف والتخفيف أجدر ، وربما جاء فى الثانى : ترقوى - بفتح القاف - مثلا كقاضوى.

وقد يقال : يكسر ما قبلها فى الأقسام الثلاثه وتقلب ياء ثم يجرى عليها أحكام تلك الأقسام من الياء (1) فىحصل ما ذكرنا.

[النسب لما فى آخره الياء والواو الساكن ما قبلهما]

(و) المنقوص الثلاثى الذى ثانيه صحيح ساكن وثالثه واو أو ياء ان كان مقرونا بتاء التأنيث ، (نحو : ظبيه ، وقنيه) - بكسر القاف - للاقتناء - وهو الاكتساب - ، ورقيه - بضمّ الراء - ، للعوده ، (وغزوه) - بفتح الأوّل - للجهاد - ، (وعروه) - بضمّ الأوّل - لمعان منها : مقبض الدلو والكوز ، (ورشوه) - بكسر الأوّل - ، فى النسبه إليه خلاف ، وهى كائنه (على القياس) ، بمعنى أنه لا يغير عمّا هو عليه إلّا بحدف تاء التأنيث ، فىقال : ظيى ، وعروى مثلا ، (عند سيبويه) ، لأن حرف العله إذا سكن ما قبله فهو فى حكم الصحيح ، فالنسبه إلى مثل ما ذكر كالنسبه إلى طلحه ، وغرفه ونحوهما.

(وزنوى) - بكسر الزاى وفتح النون وقلب الياء واوا - فى النسبه إلى زنيه - بكسر المعجمه وسكون النون - لأبى حى من العرب - ، (وقروى) - بفتح الأوّل والقلب واوا - فى القرية (شاذ عنده) ، والقياس : زنى ، وقريى من غير تغيير.

(وقال يونس) : بفتح العين فى الجميع واويا كان أو يائيا ، ومع ذلك يقرب الياء واوا فى اليائى ، فىقال : (ظبوى ، وعروى) فى ظبيه وعروه - بانفتاح الحرف الثانى منهما والقلب واوا فى ظبيه ، واحتج على ذلك بقولهم : زنوى ، وقروى ، وباجتماع اليات الثلاث فى اليائى لو لم تقلب واوا ، واجيب عن الأوّل بالندور والشذوذ ،

ص : ١٤٥

١- وفى نسخه : من اليائى.

وعن الثاني : بانجباره بسبق السكون.

(و) سيويه ويونس (اتفقا) على كون النسبه على القياس من غير تغيير كالصحيح ، (فى باب ظبى ، وغزو) ممّا ليس فيه تاء التأنيث ، ولعلّ الفارق عند يونس بين ذى التاء والمجرّد عنها مع السماع أنّ التغيير عندهم قد يجرى على التغيير ، فحيث انفتح باب التغيير فى ذى التاء بحذفها سومح فيه بوقوع غيره - أيضا وهو كما ترى.

(وبدوى) - بفتح الأولين - فى النسبه إلى : بدو - بسكون الدال - للباديه - (شاذ) عندهما ، لتجرّده عن التاء ، والقياس : بدوى - بسكون الدال -.

[النسبه لما آخر ياء من قبلها حرف عله]

(وباب : طى ، وحيّ) وهو : الثلاثى الذى آخره ياء مشدّده بعد حرف واحد ، (تردّ) فيه (الاولى) المدغمه (إلى أصلها) وهو الواو ان كانت منقلبه عنها ، (وتفتح) سواء اشتملت على الرّد أم لا ، وتقلب الأخيره واوا ، والمقصود أنّه يلزم جميع ما ذكر فى النسبه إلى هذا الباب وان كان اعتبارها على عكس الترتيب المذكور ، فأنّه يعتبر من أوّل الأمر قلب الأخيره واوا ، كراهه اجتماع اليآت ، ثمّ لو أبقيت الاولى على السكون لزم قلب هذه الواو ياء والوقوع فى المهروب عنه ، لمجامعتها الياء الساكنه المتقدّمه فحركت بالفتح لخفته ، فان كانت منقلبه عن الواو ردّت إليها ، لزوال سبب قلبها ياء وهو سكونها مع مجامعه الياء التى بعدها ، (فيقال : طوى) - فى طى - لأنّه مصدر طوى يطوى ، وأصله : طوى - بالواو الساكنه - ، (وحيوى) - فى حيّ - لأنّه صفه من حيى يحيى ، وذلك : (بخلاف) ما آخره واو مشدّده بعد حرف واحد ، نحو : (دوى ، وكوى) فى النسبه إلى دوّ - للمفازه - وكوّه بفتح الكاف - لثقب البيت - ، فمثل ذلك يبقى على حاله ، لأن اجتماع الواو المشدّده مع الياء المشدّده التى للنسبه ليس كاجتماع اليائين المشدّدين فى الثقل ، لعدم التماثل ، ولا

ص: ١٤٦

فرق في هذين بين ذى التاء ، كطيّه ، وكوّه ، والمجرّد عنها كطيّ ودوّ.

(وما آخره ياء مشدّده - بعد ثلاثه -) أحرف ان كانت في (نحو : مرمي) - اسم مفعول - من الرمي بأن يكون الثانيه المدغمه فيها من تلك المشدّده أصليّه ، (قيل) : في النسبه إليه (مرموي) بابقاء تلك الأصليّه ، محافظه عليها مع قلبها واوا ، لئلا يجتمع ثلاث يآآت ، وحذف الاخرى المدغمه ، استثقالا لها مع الواو وياء النسبه ، وفتح ما قبل الواو ، استثقالا للكسرتين معهما ، كما فتح في قاضوي ، (و) يقال : فيه (مرمي) - بحذف تلك المشدّده باسرها - أيضا كما تحذف الواحده من القاضى ، ترجيحا للخفه على مراعاة الأصلي ، وهذا أفصح.

(وان كانت) تلك المشدّده الواقعه بعد الثلاثه(زائده) بتمامها(حذفت) ، استثقالا مع عدم اصاله شيء يحافظ عليه ، وذلك (ككرسى) ، وشافعي ، (وبخاتي) حالكونه (اسم رجل) ، فان كانت في مثل ذلك تاء التانيث فالفرق بين حالتى النسبه وعدمها بحذف التاء في النسبه ، كاسكندرئى ، وقسطنطنئى - فى اسكندرئيه وقسطنطئيه ، وإلا فلا فرق بين الحاليتين إلا بالقرائن ومنها : الانصراف فى بخاتئى لدلالته على النسبه باعتبار ان ياء النسبه ليست من بناء الكلمه حتّى يكون على صيغه الجمع الأقصى المقترضيه لعدم الانصراف ، بخلاف ما إذا منع من الصرف ، فأنّه يدل على اعتبار أنّ الياء ليست للنسبه بل هى من بناء الكلمه ، ليكون على صيغه الجمع الأقصى الذى نقلت منه إلى العلميه وبقيت على عدم الانصراف ، كحضاجر - علما لجنس الضبع -.

وان لم يكن اسم رجل ، بل أريد به المعنى الجمعى ردّ إلى مفرده ، وهو البختئى - للابل الخراسائيه -.

[النسبه لما آخره همزه قبلها ألف]

(وما آخره همزه بعد ألف ان كانت) مزيده(للتأنيث) فى الأصل - وان عرض

تذكير المسمّى بأن سَمِيَ به مذكّر - (قلبت واوا)، (كحمرائى)، وبيضاوى، (وصحراوى) فى - حمراء، وبيضاء، وصحراء، ومنه: ذكرىاوى - فى ذكرىاء - على تقدير المدّ على ما يقال، وذلك لكراهه بقائها على صورتها وسطا فى ما هو فى حكم كلمه واحده، مع ان شأنها اللحوق بعد تمام الكلمه، وقلبها ياء يؤدى إلى اجتماع الثلاث فقلبت واوا، ولم تحذف روما، للفرق بينها وبين المقصوره، فإنّ الهمزه لو حذفت تبعثها الألف فى الحذف كما فى ترخيم المنادى، لتنزيلهما فى كلامهم منزله حرف واحد، ولهذا لا يقع الانفكاك بينهما، فيحصل: حمريّ مثلا كحليّ، ولم يعكس، لأنّ حذف حرف واحد - وهو المقصوره - أهون من حذف حرفين، فما ذكر هو الأصل والقياس.

(وصنعائى، وبهرائى، وروحائى) - بفتح الزاء - كلّها بالنون بعد الألف، فى - صنعاء - للبلده المعروفه باليمن، - وبهراء - لقبيله من قضاعه، - وروحاء - لموضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينه، وآخر بالشام، (وجلوليّ) فى النسبه إلى جلولاى - لموضع ببغداد بخانقين (1) - وآخر بفارس على ما قيل، (وحرورى) - فى حروراء - بالمدّ وقد يقصر، - لموضع بالكوفه - ينسب إليه الحروريه من الخوارج، لأنّ أول اجتماعهم كان فيه حين فارقوا أمير المؤمنين عليّا - رضى الله عنه - (شاذ) والقياس: صنعائى، وبهراوى، وروحائى، ورجولائى، وحرورائى.

(وان كانت) الهمزه الواقعه فى الآخر بعد الألف (أصليّه)، (تثبت - على الأكثر -)، فرقا بينها وبين الّتى للتأنيث (2)، ويجوز - على قلّه - قلبها واوا تشبيها بها، (كقزائى)، وقزائى، فى النسبه الواقعه إلى: قزاء - بضمّ القاف وتشديد الراء -

ص: ١٤٨

١- والأظهر: لموضع ببغداد قرب خانقين.

٢- وفى نسخه: للتأنيث على قلّه ويجوز على قلّه الخ والأنسب ما كتبناه.

كرمان ، - للناسك المتعبد - من قرء إذا تنسك ، (وَالَا) تكن للتأنيث ولا أصلية بل كانت منقلبه عن واو أو ياء أصلية أو زيدت لللاحق (فالوجهان) وهما : اثباتها على حالها والقلب واوا جائزان من غير تفاوت في القلّه والكثرة ، (ككسائى) ، وكساوى - فى كساء - وهمزته منقلبه عن الواو الأصلية ، لأنه من - الكسوه - وأصله : كساو قلبت الواو همزه لوقوعها طرفا بعد الألف الزائده ، (وعلباوى) ، وعلبائى ، - فى علباء - بتنوين الصرف - لعصب العنق - ، والهمزه فيه زيدت لللاحق بقرطاس فاثباتها للتشبيه بالأصلية لانقلابها عن أصلى فى الأوّل وكونها كالأصلى فى الثانى ، والقلب للتشبيه بالتى للتأنيث.

ومثل ذلك لو جعل علما للمؤنث - كما إذا جعل كساء اسم امرأه - فالوجهان فيه - أيضا - على السواء ، لأنّ التأنيث للعلمية للمؤنث لا للهمزه.

[النسبه لما آخره واو أو ياء قبلهما ألف]

(وباب : سقايه) وهو : ما فى آخره ياء بعد ألف زائده ، ولم يقلب يائه همزه لعدم وقوعها طرفا بسبب تاء التأنيث اللّازمه التى وضع اللفظ معها ، (١) (سقائى) - يقلب ياء آخره همزه - عند النسبه ، لزوال تاء التأنيث المانعه عن تطرفها وانقلابها إليها ، ولم تقلب الهمزه واوا ، لثلا يلزم كثره التغيير ، والسقايه : مشربه يسقى بها.

(وباب : شقاوه) وهو : ما فيه واو لم تقلب همزه ، للزوم التاء بعدها ، (شقاوى) - بالواو من غير القلب همزه بعد حذف التاء - ، فرقا بين اليائى والواوى ، ولم يعكس ، لأن اجتماع الواو مع ياء النسبه أهون من اجتماع الياء معها.

(وباب : راى ، ورايه) ، وآى ، وآيه ، غاى ، وغايه ، ممّا وقعت الياء فيه بعد ألف منقلبه عن أصلى ، سواء كان مجرّدا عن التاء - للجنس - أو مقرونا بها - للواحد -

ص: ١٤٩

١- احتراز عمّا لم يوضع اللفظ معها بل قد تلحقه نحو كساء وكساوه فإنّ الواو مثلا فى مثلها تقلب همزه بعد الألف.

فيه ثلاثه أوجه : (رائي) - بقلب الياء همزه - تشبيها لها بالواقع بعد الألف الزائده ، كسقايه ، (وراوي) - بقلبها واوا - استثقالا لها ، والياء الثالثه المتطرفه المستثقله فى النسبه تقلب واوا ، كعموي ، (وراوي) - باثباتها من غير قلب - ، تشبيها لها بظبي وظيفه ، والراي ، والرايه العلم - بالتحريك - ، ويجمع الرايه : على الرايات - أيضا - (1) ، وألفهما منقلبه عن الواو الأصليه ، على ما صرح به بعضهم ، وربما أشعر كلام بعضهم بأن أصلها الياء.

ثم إن المنسوب إليه : قد يكون على حرفين ، أمّا بالوضع أو بحذف شيء منه ، فما بالوضع - ان كان ثانيه حرف عله - فأما ألف فتزاد بعدها همزه فى الأكثر ، وقد تزداد الواو ، فيقال : فى - لا - مثلا لائى ، ولاوى ، ومنه المائيه - لذات الشىء - المنسوبه إلى لفظه ما المستفهمه عن الحقيقه ، وأمّا : الماهيه فمن قلب الهمزه هاء للتناسب فى المخرج ، وأمّا واو أو ياء وحكمهما التضعيف ، فيرجع اليائى إلى باب : طى ، وحى فيقلب الثانيه المدغمه فيها من المشدده واوا ، فيقال : فى - كى ، وفى - اسمين - كيوى ، وفيوى ، وأصلهما : كى ، وفيى - بيائين مشددين - هما : المضعفه وعلامه النسبه ، وفى - لو - اسما - لوى ، بالتشديد - كدوى .

وان كان صحيحا جاز التضعيف وتركه ، فيقال : فى كم كمى بالتضعيف والتخفيف .

[النسبه إلى ما جاء على حرفين]

(وما كان على حرفين) لحذف شيء منه ، فالضابط فيه : أنه (ان كان متحرك الأوسط - أصلا -) - أى فى أصله قبل أن يحذف منه شيء - (والمحذوف هو اللام) سواء كانت حرف عله أم لا ، (ولم يعوض) عنها(همزه وصل) ، (أو كان المحذوف - فاء - ، وهو معتل اللام ، وجب رده) للمحذوف عند النسبه ، أمّا فى الأول : فلئلا يلزم الاجحاف بحذف اللام وحذف حركه العين ، بطريان الكسره الملتزمه

ص: ١٥٠

١- وفى نسخه : على الرايات والزوايا أيضا.

قبل ياء النسبه من غير ضروره ، لكون اللّام محلا للتغيير صالحا للردّ والحذف ، وأما فى الثانى : فلعدم اسم معرب على حرفين ثانيهما حرف علّه فى كلامهم ، لكونها كالعدم وفى معرض السقوط بالتقاء الساكنين - رفعا ، وجزا - كما فى قاض ، فيبقى على حرف واحد ، فلذلك التزم التعويض فى مثله بقاء التأنيث واجراء الاعراب عليها ، وهى تحذف عند النسبه ، فلو لم تردّ الفاء المحذوفه التحق المنسوب إليه بمعدوم النظير فالأول فيما لامه المحذوفه حرف علّه (كأبوى ، وأخوى) - فى أب ، وأخ - وأصلهما : أبو ، وأخو - بفتح العين - ، وذووى - بواوين - كأبوى ، - فى ذو - ، وذا ، وذى ، بمعنى صاحب .

والأصل : ذوى - بالتحريك - ولامه المحذوفه ياء ، عند سيبويه والأخفش ، حملا على ما هو الغالب فى اللفيف المقرون من كون عينه واوا ولامه ياء ، نحو : طويت ، وقد ردت فى النسبه وقلت واوا ، لئلا يجتمع الثلاث من غير سبق السكون ، وعادت العين فى - ذا ، وذى - إلى أصلها وهو الواو ، كراهه اعلال العين واللام معا فى النسبه التى شأنها تكميل الحروف .

وكذا - ذات - بمعنى صاحبه - للمؤنث ، لرجوعها بعد حذف تاء التأنيث فى النسبه - وجوبا - إلى المذكر ، وليس فى أصل اللغه المشهوره لفظ - ذات - سوى هذه ، على ما صرح به جماعه ، فمن ثم كانت ذات الشىء - بمعنى حقيقته - منقوله عنها عرفا ، فالحق فى النسبه إليها : ذوى ، على ما صرح به جماعه منهم ابن هشام حاكما بأن قول المتكلمين : ذاتى فى النسبه إليها لحن ، وكأنّه مبنى على توهم اصاله التاء ، وقد اعتذر بعضهم : بأنهم لم يريدوا به النسبه اللغويه حتى يراعى أحكامها ، بل كأنهم اصطالحوا على جعل لفظ - الذاتى - مع الياء اسما لما ليس بخارج عن الشىء ، ومن ثمه يطلقونه على نفس الذات مع أنّ الشىء لا ينسب إلى نفسه ، والتحقيق فى ذلك له موضع آخر .

(و) الأول فيما لامه المحذوفه حرف صحيح ، نحو (ستهى - فى ست -) ، وأصله :

سته ، وشاهي - في شاه - للغنم - ، وأصله : شوهه - بسكون الواو - بدليل الجمع على شياه ، ثم حركت لتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، لزياده التخفيف ، ولعل المراد : بتحريك الأوسط ما يشمل هذا ، وحذفت لامه وهي الهاء ، فترد في النسبه وتحذف تاء التأنيث.

وليعلم أنّ الضابط - عند جماعه - في وجوب ردّ اللّام المحذوفه أحد الأمرين ، الأوّل : اعتلال العين نحو : شاه ، من غير ان يبدل من العين المعتله قبل النسبه حرف صحيح ، كالميم المبدله عن الواو قبل النسبه في - فم - وأصله : فوه ، لعدم ردّ اللّام في مثله عندهم ، فلا- يقال : فوهي ، بل فميّ مثلا ، الأمر الثاني : ردّ اللّام في موضع من المواضع ، كما في المثني ، كأبوان ، أو في جمع التصحيح ، نحو : سنوات ، واستضعفه المصنف بأنّه ردّ إلى الجهاله ، لعدم ضابطه معتمده عنده يعرف بها ما يردّ اللّام في مثناه أو جمعه ، ولذا عدل إلى جعل الضابط ما ذكره من تحرك الأوسط مع عدم التعويض بالهمزه ، وأورد عليه أنّ الجهاله لازمه فيه - أيضا - لجهاله حال الأوسط من الحركة والسكون في أكثر ما كان على نحو : ثبه ، ومائه ، وسنه ، على ما ذكره بعض النحاه.

وان ترددت اللّام المحذوفه بين حرفين ردّت على الوجهين ، كتردّها بين الهاء والواو في - سنه - لمجيء جمعها على سنهات - في لغة الحجازيين - على ما قيل ، وسنوات - فيما عداها - ، فيقال : سنهي ، وسنويّ.

(و) الثاني : أعنى المحذوف الفاء المعتل اللّام - نحو : (وشويّ) - بكسر الواو مع فتح الشين المعجمه - (في شيه) بكسرها ، - لكل لون في الشيء يخالف معظم لونه - ، وأصلها : وشيه - بكسر الواو وسكون الشين - فحذفت الواو التي هي الفاء بعد نقل كسرتها إلى ما بعدها على قاعده الاعلال في مثلها ، فاعيدت الواو المكسوره في النسبه ، ولو اعيد سكون الشين لزم بقاء الواو مع موجب حذفها ففتحت ، لخفه الفتحة ، فلزم قلب الياء التي هي اللّام واوا ، لئلا يجتمع الثلاث من غير سبق

سكون ، هذا عند سيويه من تبعه.

(وقال الأخفش : وشيئى على الأصل) - بكسر الواو مع سكون الشين وابقاء الياء - لسبق السكون ، وزعم : اغتفار اثبات هذه الواو - مع موجب حذفها - لعروض موجب الحذف فى النسبه التى هى فى معرض الزوال.

وكما يجب ردّ الفاء المحذوفه مع اعتلال - اللّام - يجب ردّ العين المحذوفه مع اعتلال - اللّام - ، نحو : يرى مضارع - رأى - إذا جعل اسما - وان لم يكن ممّا نحن فيه وهو ما على حرفين ، وأصله : يرى ، فحذفت عينه - وهى الهمزه - ، فتردّ عند النسبه ويبقى حركه الرء بعد الردّ ، - عند سيويه - ، فتحذف الألف الرابعه - وجوبا - وان كانت منقلبه عن أصله ، لتحرك الأوسط : نحو : جمزى ، فيقال : يرأى - بفتح الأولين وكسر الهمزه - ، والأخفش : يسكن الرء ، للردّ إلى أصلها ، فيجوز حذف تلك الألف ، وقلبها واوا ، لسكون الوسط ، كيرئى ، ويرأوى ، كمرمى ، ومرموى.

(و) الكائن على حرفين لحذف شيء (ان كانت لامه صحيحه والمحذوف غيرها) فاء كان أو عينا (لم يردّ) المحذوف ، وان بقى الاسم على حرفين ، لأنّ الحرف الثانى ليس حرف عله ، وله نظير فى اللغه فى الأسماء المعربه المحذوفه الاعجاز من غير تعويض التاء ، كيد ، ودم ، مع أنّ المحذوف ليس ما هو محل التغيير - أعنى اللّام - ولا ضروره اخرى إلى الردّ ، وذلك : (كعدى ، وزنئى) - فى عده ، وزنه - ، وأصلهما : وعده ، ووزنه ، والمحذوف منهما - الفاء - ، (وسهئى فى - سه -) ، والمحذوف منه - العين - ، وقال عبد القاهر : ليس اسم ثنائى محذوف العين فى كلامهم غير سه ، ومذ - فى منذ - الاسميه.

(وجاء :) فى مثل عده فى كلام بعض العرب (عدوى) - بالواو - قبل علامه النسبه ، قال المصنف : فى شرح المفصل كأنهم لما تعذر عليهم الردّ فى موضع الحذف - إذ ليس موضع التغيير - قلبوا إلى موضع التغيير ، أو زادوا فى موضع التغيير ،

ص : ١٥٣

انتهى ، والاحتمال الأول : اشاره إلى ما اختاره الفراء من جعل الفاء المحذوفه من الصحيح اللّام ومعتلها إلى الآخر العدى هو موضع التغيير ، ليصح ردّها ، كعدوى ، وشيوى ، والوزن علفى ، والثانى : اشاره إلى ما يقال : من الواو مزيده - عوضا - .

والظاهر ان قوله : ههنا(وليس) ذلك (بردّ) إختيار للزيادة ، لما فى اعتبار القلب والردّ من التكلّف ، ومعناه : ان ذلك ليس بردّ للواو المحذوفه ، بل هى زائده - عوضا - كما قال بعض الشارحين ، والوزن علوى ، وقد يقال : ان مختاره ان هذه الواو هى المحذوفه ، وكأنّه لانقباض العقل عن رفض ما كانت فى جوهر الكلمه زياده غيرها من جنسها ، ومراده : أنّه ليس بردّ ، لأن الردّ يكون فى موضع الحذف ، بل هو قلب مكانى ، فكأنّه مجرد اعتبار لفظى وهو أنّه لا يسمّى ردّا ، وهو بعد تسليمه قليل الجدوى .

وقد علم إلى ههنا أمران هما : الواجب الردّ وهو كلّ من الصورتين الاوليين ، والممتنع الردّ وهو الصوره الأخيره .

(وما سواهما) - وهو صورتان - محذوف اللّام من غير تعويض الهمزه لكن مع سكون الوسط ، ومحذوفها مع التعويض كيف ما كان الوسط (يجوز فيه الأمران) الردّ ، رعايه للأصل وحملا على ما يرد فيه ، وتركه ، لعدم الاجحاف اللّازم فيما تقدم ، لوجود العوض عند اللّام المحذوفه ههنا فى صوره التعويض ، وعدم حذف حركه العين فى صوره سكونها ، لعدم الحركه ، ويجب حذف العوض مع ردّ اللّام المعوّضه ، لئلا يجتمعا ، ويلزم التعويض مع عدم ردّها ، لتحققه قبل النسبه فالتزم بعدها ، لأنها أولى بذلك ، إذ شأنها الغالب اكمال الحروف ومراعاة المحذوفات .

وذلك : (نحو : غدّى) ، ودمى ، - بالحذف - (وغدوى) ، ودموى ، بالردّ - فى غد - لليوم الذى بعد يومك - ، وأصله : غدو - بسكون الوسط - ، ودم وأصله : دمي - بالياء مع سكون الأوسط - عند سيبويه والأخفش ، ويؤيده الجمع على - دماء ، ودمى ، كظباء وظبى ، ودلاء ودلى - فى ظبى ، ودلو - ، وأما دميان - بالتحريك - فى

المثنى فشاذ ، لا يثبت به ما تمسك المبرد به من كونه على «فعل» بتحريك العين ، ولانفتاح الوسط في النسبه - عند سيبويه -
كما يجيء - إنشاء الله تعالى - قلبت الياء واوا ، كراهه اجتماع الثلاث من غير سبق السكون ، (و) نحو : (ابنّي) ، واسمّي ، واستي
- بالهمزه المعوضه عن اللّام - ، (وبنوي) ، وسموي - بالحركات الثلاث في السين - على ما قال نجم الأئمه رضي ، وفتح الميم ،
وستهّي ، كلّها بالردّ وحذف الهمزه ، وأصلهما : بنو ، وسته ، بالتحريك فيهما ، وسمو - بسكون الوسط ، ولم يعتنوا بتعويض
الميم - في ابنم - فلم يتكلموا قط بابنمي - بالهمزه والميم معا - بل يقال فيه : أيضا ابني - بالهمزه فقط وبنوي بالردّ.

(و) نحو : (حريّ ، وحرحيّ) بالحذف والردّ ، وشفهّي ، وشفّي - بالوجهين - ، في حر - وأصله : حرح - بكسر الحاء المهمله
وسكون الراء - لفرج المرأه - ، وشفه وأصلها : شفّه - بسكون الوسط - للجمع على شفاه ، وربّما يقال : شفويّ - بالواو -
لورود شفوات في الجمع والأشفي كأروى - لمن لا تنضم شفتاه - ، وقال الجوهريّ : لا دليل على صحّته ، والمشافهه وتصارينها
يؤيد الأوّل.

ثمّ أنّهم اتفقوا على تسكين العين عند ردّ اللّام المحذوفه في المضاعف ، لما يؤدّي إليه تحريكها من فكك الادغام والثقل ،
وذلك : كرّيّ - بتشديد الموحده - في ربّ - مخفف ربّ - بالتشديد - من الحروف الجاره ، إذا سمّي به ، واختلفوا في غيره ،
فسيبويه : يفتحها نظرا إلى أنّها بعد حذف اللّام صارت معرضا للحركات الاعرابيه ، وان طرأ مانع في البعض مثل : تاء التأنيث فيما
لحقته ، فالمناسب عدم خلوها عن الحركة فحركت بالفتح الأَخْف ، فيقال : عليه عدويّ ، وحرحيّ ، ودمويّ ، ونحوها بفتح
الأوسط.

(وأبو الحسن) الأَخْفَش (يسكّن ما أصله السكون) ، ردّا إلى الأصل ، (فيقول : غدويّ ، وحرحيّ) ، ودميّي - بالسكون وابقاء الياء
المردوده - في دم -.

واعلم أنّ النسبه في المؤنث الثلاثي المحذوف اللّام المعوض عنها الهمزه كالنسبه

فى المذكر بالاتفاق ، فىقال : فى ابنه ، ابنى ، وبنوى ، كما فى ابن ، (و) كذلك (اخت ، وبنى) وما فى مجراهما من المؤنث الثلاثى الذى عوّضت التاء عن لامه المحذوفه ، اشعارا بالتأنيث ، حكمها كالمذكر - أيضا - ، (كأخ ، وابن ، عند سيبويه) ، وفاقا للخليل ، لأنّ التاء - وان كانت عوضا ولذا تكتب مطوله ويوقف على لفظها من غير القلب - هاء - ولم يفتح الحرف الصحيح الواقع قبلها بل سكن ، ولم تؤثر فى منع الصرف عند جعل ما هى فيه علما ، وغيّرت صورته المذكر كضمّ الهمزة - من اخت - وكسر الباء - فى بنت - ، اشعارا بأنّها على خلاف قياس المتمحضه للتأنيث فى جميع ذلك - لكن فيها رائحة التأنيث ، بدليل الاختصاص بالمؤنث ، فيستكره ابقائها فى النسبه فىجب حذفها وردّ اللّام ، كما وجب ردّها فى - بنوى - عند حذف العوض ، ويزول التغييرات التابعه للتعويض بها ويرجع إلى صورته المذكر ، فىجرى عليه حكمه ، فىقال : اخوى ، وبنوى ، كما فى أخ وابن .

(و) وجب عنده بناء(عليه) ان يقال : فى كلتا للمؤنث - (كلوى) ، - بكسر الكاف وفتح اللّام وياء النسبه - كما فى - كلاً - للمذكر ، فان أصله : عنده كلوى - بالألف المقصوره - على «فعلى» بكسر الفاء وسكون العين ، كذكرى ، فحذفت الواو وعوض عنها التاء فلم يتمحض للتأنيث ، ولذا لم يكن فيه جميع بين العلامتين ، واختير تعويضها ، اشعارا بالتأنيث ، ولم يكتب بالألف ، لانقلابها ياء - جزّا ونصبا - فىخرج عن صورته العلامه ، فالتاء فيه مثلها فى اخت ، ويلزم ردّ - الواو - المحذوفه ، كما فى - بنوى - وبعد ردّها يفتح الأوسط على مذهبه ، فىلزم حذف الألف ، ويمتنع قلبها واوا لوقوعها رابعه مع تحرّك الأوسط ، كما فى - جمزى - مع كراهه اجتماع الواوين لو قلبت ههنا ، فىقال : كلوى كما - فى كلا - .

(وقال يونس) : فى اخت ، وبنى ، (اختى ، وبنى) - بالتاء - على سبيل التجويز ، كما وقع فى كلام بعض المحققين ، لا الوجوب كما يقال ، وأنما جوّز ذلك لمنع وجوب حذفها بمجرّد رائحة التأنيث ، وتجويزه اقامتها فىهما مقام ما هى عوض له لعدم

غلبه جهه التأنيث فيها في اللغه ، بدليل وقوع ساكن صحيح قبلها واثباتها وقفا ، بخلاف ما غلبت فيه جهه التأنيث ، نحو : هنه ، حيث التزام ابدالها فيها - هاء - عند الوقف في كلامهم ، كما في المتمحضة للتأنيث ، فلذلك : تعين فيه هنوئى ، فلا- يرد الاعتراض بها عليه ، وقد يعترض عليه بأنه لو صح ما ذكره في - اخت و بنت - لجاز تصغيرهما على - اخيت ، و بنيت ، على زنه كعيت - للطائر - من غير رد المحذوف ، لقيام التاء مقامه ، لعدم اعتبار رائحه التأنيث ، كما قامت في النسبه مع اعترافه بعدم جواز ذلك ، وبأنه يتعين اخيه وبيته بالرد وادغام ياء التصغير ، اللهم إلا ان يخص تجويز الاقامه مقام المعوض عنه بما إذا لم يطرد السماع على خلافه ، كالتصغير ان أمكن الفرق بين التصغير والنسبه فيهما بحسب السماع ، ولم ينقل عنه في - كلتا - شىء .

(و) لكن ان صح ما ذكره جاز قياسا(عليه) ان يقال : (كلتئى) على الأفصح ، (وكلتوى و كلتاوى) على غيره ، لأن التاء فيه عوض ، كما في - اخت - فيجوز اقامتها مقام المعوض عنه ، كما جاز ، والفاء التأنيث المقصوره رابعه في اسم ساكن الوسط فتأتى فيه تلك الوجوه ، كجبلئى ، وحبلاوى ، وحبلاوى .

وذهب الجرمى : إلى ان الألف فيه أصلية وهى لامه ، والتاء متمحضة للتأنيث ووزنه «فعتل» وجعلت وسطا ، لثلا يعرب بالحركات فيزيد على المذكر المعرب بالاعراب الحرفى الفرعى ، وهو ضعيف ، لعدم «فعتل» فى كلامهم أصلا ، لكن عليه ان يقال : كلتوى على الأفصح ، و كلتئى و كلتاوى على غيره ، لأصالة الألف ، كملهوى ، وملهوى ، وملهاوى .

وزعم الأخفش : - فى اخت ، و بنت - ان النسبه إليهما بحذف التاء ورد المحذوف وابقائهما ووزنهما ، فيقال : أخوى - بضم الهمزه وسكون الخاء - ، وبنوى - بكسر الباء وسكون النون - .

(والمركب): الذى يقصد النسبه إليه (ينسب) - أى يوقع النسبه - (إلى صدره)، لاستثقال النسبه إلى كلمتين، فيحذف الجزء الثانى الذى حصل الثقل عنده الواقع موقع ما يحذف فى النسبه، كعلامه التأنيث، والمثنى والجمع، وهذا بخلاف الكلمه الواحده المستقله بكثره الحروف، كقرعبلانه، لعدم مفصل يجرى بسببه بعضها مجرى العلامات.

وذلك مطرد فى كل مركب سواء كان - مزجياً - غير متضمن لحرف، (كبعلى) - فى بعلبك -، ومعدى، ومعدوى - بحذف الياء أو قلبها واوا - لوقوعها بعد الكسره، كقاضى، وقاضوى، - فى معدى كرب -، أو اسنادياً، (و) ذلك نحو: (تأبطى) - فى تأبط شراً - أى وضع تحت إبطه - أى باطن منكبه - لقب جابر بن ثابت الفهمى، لزعمهم أنه قتل الغول وتأبطها وأتى أصحابه فألقاها بينهم، وقيل: لأنه تأبط سكيناً أو سهماً وأتى قوماً وضربهم بها، أو مزجياً - متضمناً لحرف فى الأصل (و) ذلك نحو: (خمسى، فى خمسه عشر) حالكونه (علماً) وهو فى الأصل متضمن للواو، لأنه بمعنى خمسه وعشر، ونحو: إثنى، وثنوى، كابنتى وبنوى - فى اثنى عشر - علماً -، لأن أصله: ثنو، والهمزه الوصلية فى أوله عوض عن اللام المحذوفه، - كما فى ابن - والفاء آخره يحذف فى النسبه، كعلامه التثنيه (1)، وذلك لبطلان معنى الجزئين بالعلميه فلا يفوت بحذف جزء منه شىء من المعنى.

(و) مثل هذا (لا ينسب إليه) حالكونه (عدداً)، عند الجمهور لتعلق القصد بمعنى كل من الجزئين، فعند الالتباس بالنسبه إلى العدد المفرد، كخمسه، واثنين يفوت المقصود الأصلى، وأما الالتباس فى حال العلميه بالمنسوب إلى ما سُمى بالجزء الأول فلم يبالو به، لندرته، بخلاف المعنى العددى الكثير الشائع على ما

وجوز الجرمى : النسبه إلى كل من الجزئين بانفراده ، كبعلى أو بكى ، وأبو حاتم والسيرافى وجماعه : النسبه إليهما معا فى حاله واحده ، مثل : بعلى بكى ، وهؤلاء جوزوا النسبه إلى مجموع جزئى العدد المركب مع تسكين الشين من - العشره - فى المؤنث وفتحها فى المذكور ، وجاء على قلّه النسبه إلى مجموع المزجى مع قلّه حروفه ، كبعلبكى ، تشبيها له بالمفرد ، وإلى مجموع الاسنادى الذى أريد به نفس لفظه ، لانسلاخ المعنى التركيبى ، كقوله :

فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا

وشرّ خصال المرأ كنت وعاجن (1)

والكنتى : الشيخ العاجز الذى يقول كنت فى شبابى كذا وكذا ، كأنه منسوب إلى هذا القول ، كذا قاله الجوهري.

وقال الجرمى : أنما جاز ذلك لأنّ تاء الضمير كالجاء من الفعل ، وكسر تاء الضمير لعلامه النسبه ، وربما يحافظ على ضمّه بنون الوقايه ، فيقال : كنتى ، والقياس فى النسبه إلى صدره كائى ، لأنه أصله ، وأنما تغير لملاقات الضمير ، كما فى - قلت ، وسدت ، فعند حذفه يرجع إلى أصله ، وعاجنا : - أى معتمدا على الأرض عند القيام للضعف - .

[النسبه إلى المركب الاضافى]

(و) المركب الاضافى الذى يقاله له (المضاف) بمعنى المشتمل على الاضافه ، (ان كان) الجزء (الثانى) منه (مقصودا أصلا) - أى فى أصل الوضع الذى هو مناط

ص: ١٥٩

١- لم أقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، ويروى صدره : وما انا كنتى وما انا عاجن . والعاجن : الذى لا يقدر على النهوض من الكبر إلما بعد ان يعتمد على يديه اعتمادا تاما كأنه يعجن . والاستشهاد : فى قوله : كنتيا حيث نسب إلى المركب الاسنادى على لفظه .

لاطلاق ذلك المركب على المنسوب إليه ، وان طرء زوال ذلك ثانيا ، وذلك : (كابن الزبير ، وأبى عمرو) ، وأم كلثوم ، فإن الجزء الثانى مقصود - فى الأصل حتى فى الوضع العلمى الذى هو مناط الاطلاق - فيما يكون كنيه من ذلك ، ليعرف به الجزء الذى أضيف إليه ويميّز به ، فاذا نسب إليه (قيل : زبيرى ، وعمري) ، وكلثومى ، بالنسبه إلى الجزء الثانى ، إذ لو نسب إلى الأوّل بأن يقال : ابنى ، وابوى ، مثلا- لفات ذلك المقصود وكثر الالتباس بحيث لا يتسامح به ، لعدم التعيين بوجه ، ولو طرء فى نحو ذلك الغلبه فى شىء مما يشتمله فى الوضع الاضافى الذى هو مناط الاطلاق بحيث ينصرف إليه - وان لم يخطر المعنى الاضافى بالبال كابن الزبير فى عبد الله - على ما قال المصنف ، كانت النسبه إلى الثانى - أيضا - لاعتبار مقتضى الأصل فى وضعه وعدم الالتفات إلى هذه الحاله العارضه ، وكذا كنيه من لم يولد له ولد أصلا ، إذ الأصل فى وضع الكنى ما ذكر من التعريف والتميز ، وهذا المعنى كأنه ملحوظ فى مثل ما ذكرنا ادعاء على سبيل التفأل بأن يعيش ويولد له من يتميّز به ، فاعتبر فيه - أيضا - مقتضى الأصل.

(وان كان كعبد مناف ، وامراً القيس) بأن لا يكون الجزء الثانى كمناف - لصنم - وقيس - لأبى قبيله - أو صنم مقصودا أصلا لعدم ملاحظه المعنى التركيبى فى الوضع العلمى ، (قيل : عبدى وامرئى) - بكسر الهمزتين والراء أيضا اتباعا للثانيه التى بعدها ، وسكون الميم - ، وهذا شاذ عند سيبويه ، والمطرده عنده مرئى - بفتح الميم والراء كليهما وحذف الهمزه الاولى الوصلية - فالنسبه فى مثل ذلك على الأصل فى المركب من كونها إلى الجزء الأوّل ، لعدم المانع عنه ، وقد يعترض عليه بجريان ما ذكر سابقا ههنا ، إذ لعل التسميه فى مثله يقصد بها : العبوديّة لمناف مثلا ، ولو تعنتا (1) كما فى جدّ النبى - صلى الله عليه وسلم - عند الشيعة ، والمرئيه - أى الرياسه لقيس - ان أريد به القبيله ، ولا ريب فى احتمال التفأل المذكور - ثمّه - ههنا من غير

ص: ١٦٠

١- وفى نسخه : ولو تقيّه.

كلفه ، فتأمل .

ولو أمكن اسناد التفرقة فى النسبه بين القسمين إلى الاستقراء كان أحسن ، وهو على تقدير تماميته قياس غالب ، وقد يعدل عنه إلى النسبه إلى الجزء الثانى عند خوف اللبس ، كأشهلئى - فى عبد الأشهل - ، ومنافئى فى عبد مناف - ، وقد يصاغ من المجموع لفظ على «فعلل» كجعفر ، وينسب إليه ، وهو مقصور على السماع ، كعبدريّ ، وعبشمئى ، وعبقسئى - فى عبد الدار ، وعبد شمس ، وعبد قيس ، ومرقسئى - فى امراء القيس بن حجر الكندى - خاصّه - .

[النسبه إلى الجمع]

واعلم أنّ اللفظ الدال على المتعدّد ان كان مفرد اللفظ نسب إليه على لفظه ، سواء كان اسم جمع ، كقومئى ، ورهطئى أو اسم جنس كشجرئى ، وتمرئى ، وان كان جمعا فالمصحح يحذف منه العلامه ، كما مرّ ، فيرجع إلى الواحد .

(والجمع) المكسر - أيضا - (يردّ إلى الواحد) الّذى اشتقّ منه ذلك الجمع ، لأنّ المقصود من النسبه إلى الجمع الدلاله على الملابسه بين المنسوب والّذى بنى منه ذلك الجمع ، وهذا يحصل بالنسبه إلى الواحد مع كونه أخف ، فيقع لفظ الجمع ضائعا مع ثقله ، كذا يقال فتأمل فيه ، والعمده الاستقراء ، (فيقال : فى كتب ، وصحف ، ومساجد ، وفرائض) ، وأقوام ، (كتابئى ، وصحفئى ، ومسجدئى ، وفرضئى) - بالردّ إلى الصحيفه والفريضه - والنسبه إليهما ، كحنفئى ، - فى حنيفه - ، وقومئى وان لم يستعمل له واحد أصلا ، كعباديد ، فالأقوى عند سيبويه النسبه إليه على لفظه ، كعباديدئى ، وأما الردّ فى التصغير إلى - عبديد - ونحوه فلتعذر بنائه بدونّه ، (1) وان استعمل له مفرد غير قياسى كمحاسن فالأقوى عند أبى زيد النسبه على لفظه

ص: ١٦١

- أيضا - كمحاسني ، وقد يردّ إلى ذلك المفرد ، كحسني ، وان كان المفرد منسوبا اكتفى بالردّ إليه ، كمهلبي ، وبغدادى - فى جمعهما - أعنى : المهالبه ، والبغاده ، وكذا فيما على لفظ المنسوب ، ككرسى - فى الكراسى .

ثم انّ الردّ إلى الواحد أتما يكون فى ما أريد به المعنى الجمعى ، (وامّا باب : مساجد - علما -) ونحوه ممّا نقل إلى العلميه بالغلبه أو ابتداء (فمساجدى) ونحوه ، بالنسبه إليه على لفظه ، لأنّ الاعلام لا يتغيّر ، ويدل عليه ما سمع منهم فى مثل ذلك (كأنصارى) - فى الطائفه المخصوصه من أصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم - لصيروره أنصار علما لهم بالغلبه ، واعرابى - فى اعراب - لأهل البدو - لأنّه علم فيهم بالغلبه ، وان كان فى الأصل جمعا للعرب شاملا للبادى والحاضر ، ونحو : أبناوى - لبني سعد بن زيد مناه - (1) وأنمارى - فى بنى أنمار بن نزاد ، (وكلابى) - فى كلاب - لقبائل - ، ومدائنى - فى مدائن - لبلد ، لكون الجميع اعلاما على أحد الوجهين .

ويظهر من كلام بعض المحققين الاكتفاء فى النسبه إلى الجمع على لفظه بكونه موازنا لمفرد فى اللفظ ، نحو : كلاب ، ورباب ، - لقبائل - على زنه كتاب .

فهذه أحكام النسبه على القياس .

[شواذ النسب]

(وما جاء على غير ما ذكر فشاذ) ، كالشواذ التى مرّت ، واليمانى - بتخفيف الياء - فى يمن - ، وأصله : يمنى - بتشديد الياء - فحذفت إحدى اليائين وعوّضت عنها الألف المتوسطة على خلاف القياس ، ثم تحذف الياء الاخرى الباقية - رفعا جزّا - باعلال قاض ، وقد يقال : يمانى - بتشديد الياء - على الجمع بين العوض والمعوض عنه على خلاف القياس ، أو زياده الألف - اشباعا - نحو : ينباع - فى ينبع - ، ونحو :

ص : ١٦٢

١- وفى نسخه : زيد بن مناه وهو الظاهر .

مروزيّ - بزيادة الزاء المعجمه - في مرو - ، فرقا فيه بين الانسان والثياب ، حيث يقال : مروى ، وأما رازيّ - بالزاء - في الرّيّ - ، ف قيل : أنّه نسبه إلى - راز - على القياس لاشتراك اثنين في بنائه ، اسم أحدهما - راز - والآخر - ريّ - ، واشتراطهما ان يراعى في النسبه إليه اسم أحدهما وفي غيرها الآخر ، هندوانيّ - في السيف المنسوب إلى الهند - ، ودهريّ - بضمّ الدال - في الرجل المسنّ - ، فرقا بينه وبين - الدهريّ - الملحد - ، وبحرانيّ - بالألف - في البحرين - ، على ما قيل ، وازليّ - في لم يزل - ، اختصارا بحذف الجازم وقلب الياء همزه ، كأزنيّ - في الرمح المنسوب إلى - ذى يزن - (١) على ما يقال ، وقيل : أنّه منسوب إلى - الأزل - بمعنى : القدم على القياس .

ومن خلاف القياس : ما يكون بزيادة الألف والنون ، مثل : الربّانيّ ، والفوقانيّ ، والتحتانيّ ، والسديّ فلانيّ ، والزوحانيّ ، بضمّ الراء - في النسبه إلى الربّ ، والفوق ، والتحت ، والسفل ، والزّوح - بضمّ الراء - بمعنى الملك - فأنّه قد يطلق عليهم لاستتارهم ولطافتهم ، وزيادة الألف والنون ، للفرق بين النسبه إليهم وإلى روح الانسان .

ومنه (٢) الثلاثيّ ، والرّباعيّ فما فوقهما ، فإنّ الظاهر على ما قيل أنّها منسوبه إلى - الثلاثه ، والأربعه فما فوقهما - لا إلى - ثلاث ، ورباع - وغيرهما من الاعداد المعدوله ، إذ الظاهر عدم التكرار المأخوذ في المعدول فيما هي منسوبه إليها ، فتأمل .

[النسبه بغير الياء]

(وكثر مجيء «فَعَالٍ» - بفتح الفاء وتشديد العين - للنسبه ، ويفسّر بذي الشىء الذى يراد النسبه إليه ، لأنّ ذا الشىء منسوب إليه ، ولكونه في الأصل للمبالغه اختصّ

ص: ١٦٣

١- وذى يزن : اسم ملك .

٢- أى من خلاف القياس .

بصاحب شيء يلازمه ويزاوله ويحترف به ، وذلك : (في الحرف) - أى الصناعات - ، والمراد بها : ههنا ما يزاول مطلقا ، (١) وبالاحتراف : مطلق المزاوله سواء كانت فى عمل المنسوب إليه الذى اشتق منه الصيغه معنى كان ، كالنجار - لذى النجاره - على ما قيل ، أو عينا يعمل عملا فى حصول صورتها الصناعيه ، (كبتات) - لذى البت - ان أريد به من عمله ، وقد يقال : لمن يبيعه ، وهو : - بالموخّده والمثناه المشدده - الطيلسان من خزّ ونحوه ، أو فى بيعه ، (و) ذلك : مثل : (عوّاج وثواب) - لمن يبيع العاج والثوب - على ما قال سيوييه ، والعاج : عظم الفيل - ، أو فى القيام بأمره ، (و) ذلك نحو : (جمّال) ، وبغّال - لمن يقوم بأمر الجمال والبغل - ، أو فى استعماله ، وهذا شاذ عند بعضهم ، وذلك : كتبال ، وسيّاف - لمن يزاول الرمي بالنبل - وهو السهم ، والضرب بالسيف ، كما قال امرأ القيس :

وليس بذى رمح فيطعننى به

وليس بذى سيف وليس بتبال (٢)

ومجىء «فعل» للنسبه على كثرته ليس قياسا ، فلا يقال : فكاه ، ودقاق - لصاحبى الفاكهه والدقيق.

(وجاء «فاعل») مجيئا دون «فعل» (بمعنى ذى كذا) ، من دون اعتبار الاحتراف والمزاوله ، ولذا عدل إليه عن صيغه المبالغه ، وهذا (كتامر ، ولابن ، ودارع) ، - لذى التمر واللبن والدرع - وليس شيء منها بمعنى اسم الفاعل ، لعدم الاشتقاق من المصدر.

(ومنه : (عَيْشِهِ رَاضِيَهُ)) (٣) باسناد الراضيه إلى مفعول الرضا ، وهو ضمير العيشه ، فأنها مرضيّه يقع عليها الرضاء ، فعدل إلى معنى ذات رضا بأن يرضاها صاحبها ،

ص : ١٦٤

١- أى كسب أو غير كسب.

٢- البيت من قصيده مشهوره له. والضمائر فى البيت راجعه إلى زوج المرأه التى ذكر فيما قبله أنه عشقها وعاشرها وكان زوجها شديد الغيظ عليه حريصا على قتله مع عدم تمكّنه من ذلك.

٣- الآيه : ٧ القارعه.

ليأتى بناء اسم الفاعل على ما قال الخليل.

ومنه : [ماء دافق] ، فإنه مدفوق ، وقد يقال : مثل ذلك من اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول من غير ان يعتبر النسبه ، وجعله علماء المعاني : من المجازى العقلى باعتبار اسناد اسم الفاعل الباقي على معناه إلى ملابس غير ما هو له ، على ما فصل في موضعه.

(و) منه : قولهم فى مقام الدم فلان (طاعم ، وكاس) على ما قاله الخليل ، فى قول الحطيئه يهجو الزبرقان :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى (١)

فان مقام الدم قرينه على عدم إرادته صدور الأكل واللبس على وجه الحدوث ، كما هو معنى اسم الفاعل ، إذ لا مذمه فى مجرد ذلك ، مع ان - الكاسى - من يكسو غيره ، لأنه من - كساه الثوب - وهو ليس بدم ، فذلك قرينه على إرادته النسبه بمعنى ذى الأكل والكسوه وانحصار أمره فى الأكل واللبس كما يناسبه ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام ، وقد يقال : لعلهما بمعنى اسم الفاعل مسلوبا عنه معنى الحدوث ، واريد بالكاسى - من يكسو نفسه بقرينه مقام الدم ، وان كان على خلاف الغالب فى الفعل المتعدى من الوقوع على غير الفاعل مع جواز كونه بمعنى اسم المفعول ، وهو المكسو على ما قال الفراء ، واحتمال كونه من كسى كرضى - إذا التبس - (٢)

ومن ذلك ما كان للمؤنث بدون التاء ، كحائض ، وحامل وطالق ، - بمعنى ذات حمل وحيض وطلاق - وإلا لزم علامه التأنيث على ما هو شأن الصفات ، وقال

ص: ١٦٥

١- وذلك أنّ الحطيئه ورد المدينه مع ابنه له يقال لها مليكه فانزلهما الزبرقان فى بيته واسائت امرأته معهما خوفا من ان يرغب زوجها فى تزويج مليكه فخرج مع ابنته من بيته وهجاه. والبغيه : الطلب. ولا ترحل : أى لا تذهب. الطاعم : من طعم إذا أكل.

٢- وفى نسخه : إذا لبس.

الكوفيون : ان مثل ذلك بمعنى اسم الفاعل ، وترك التاء لعدم الحاجه لاختصاص المعنى بالمؤنث ، وان اتفق الحاقها فى البعض ، كحامله على الأصل ، حملا على غيرها من الصفات ، واورد عليهم تركها فى بعض الصفات المشتركة ، كما حكاه الفراء من قولهم : امرأه محبّ لزوجها وعاشق ، وقولهم : رجل عانس وامرأه عانس - إذا طال مكثها فى منزل أهله غير متزوجه - ، وقولهم : جمل سائل ، وناقه سائل ، والحمل على الشذوذ بعيد لكثره مثله .

وجاء «فعل» بفتح الفاء وكسر العين - أيضا - للنسبه ، ك - نهر - بمعنى نهاريّ - لمن يعمل فى النهار ، كما فى قوله :

لست بليليّ ولكنيّ نهر

لا ادلج اللّيل ولكن ابتكر (١)

ومنه : حرح ، وسنه - بمعنى حرّى ، واستيّ - لمن يلازم ذلك الشغل .

وهذا ، و «فعل» و «فاعل» كلّها مختصّه بالثلاثى المجرد ، لعدم امكان بنائها من غيره ، فلا يتأتى افاده الاحتراز فى غيره ، نعم قد يجيء اسم الفاعل منه للنسبه ، كمرضع ، ومنفطم ، - بمعنى ذات ارضاع وانفطام - ، ويمكن ادراجه فى كلام المصنف بحمل الفاعل على اسم الفاعل وان بعد .

ومما جاء للنسبه ما جرى على شىء للمبالغه نحو : عزّ عزيز ، وذلّ ذليل ، وهمّ ناصب ونحو ذلك على ما قال نجم الأئمه رضى .

ص : ١٦٦

١- أى لست منسوباً إلى اللّيل أى لست عاملاً فى اللّيل ، ولكنيّ عامل فى النهار منسوب إليه . وادلج : مضارع أدلج كاكرم أى سار أوّل اللّيل ، وأمّا السير آخر اللّيل فهو الادّلاج بتشديد الدال وهمزه الوصل . وابتكر : مضارع الابتكار وهو المبادره إلى الشىء والاتيان بكره .

(الجمع الثلاثي)، قال نجم الأئمة: لا اعراب لقوله: - الجمع - ولا لقوله: - الثلاثي -، لعدم تركيبهما مع الغير، بل هما من قبيل دار ثوب ونحوهما من الأسماء المعدودة، وجوز ارتفاعهما على الخبرية لمحدوف أي هذا باب الجمع، هذا باب الثلاثي، أي باب أنّ الثلاثي كيف يجمع.

ثم إنّ الجمع أمّا: مصحح وقد مرّ حكمه في مقدّمه الاعراب، وربّما انساق إليه الكلام ههنا بالمناسبه، وأمّا: مكسر وهو ما تغيّر فيه بناء الواحد بنقص كتخم وتخمه، أو زياده كصنو و صنوان، أو تبديل صوره كاسد بضّم الهمزه - في اسد -، أو بالنقص والتبديل معا كرسل - في رسول -، أو بالزياده والتبديل كرجل ورجال، أو بجميع ذلك كغلام وغلّمان.

ويرتقى بنائه بالاستقراء إلى - أربعة وعشرين - أكثرها موقوف على السماع، وقد يغلب بعضها غلبه تلحق بالقياس في بعض أوزان المفردات.

[جمع الثلاثي المذكر - المجزّد -]

ولنبداً من جملته بما كان في الاسم الّذي ليس بصفه، فنقول: (الغالب في) ما كان اسما من الثلاثي على «فعل» - بفتح الفاء وسكون العين من غير الأجوّف - (نحو: فلس) ان يجمع (على) «أفعل» - بضّم العين - في قلّه، نحو: (افلس).

وقد يجيء على «أفعال» كزند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وأنف وآناف، وجوز سيويه: بنائه وان لم يسمع عند الاضطرار في الشعر ونحوه، لكنّه قليل بالنسبه إلى «افعل»، وزعم ابن جنّي: أنّه ليس أصلا في «فعل» بسكون العين -، بل لتشبيهه

«ب - فعل» - بفتحها - حيث لم يختلفا إلّا بالفتح والسكون ، وقد يحمل مثل ذلك على ما يناسبه ممّا يجمع كذلك ، فهذا يسمّى تداخلا في باب الجمع ، وذلك مثل : ان يحمل فرخ على طير وولد ، وزند على عود ، وانف على عضو ، ونحو ذلك ، وكل ذلك تكلفات ركيكه مع الاستغناء.

(و) الغالب في - جمع الكثره - فيه ان يكون على «فعل» - بضمّ الفاء - نحو : (فلوس).

(وباب) : الأجوف منه واوياً كان أو يائياً ، نحو : (ثوب) ، وبيت ، الغالب فيه ان يجمع في - القلّه - (على) «افعال» نحو (اثواب) ، وايبات.

(وجاء) في - جمع الكثره - من «فعل» - بالفتح والسكون - أوزان اخر ان اضطرّ إليها في شعر أو سجع جمع عليها ، وان لم يسمع على ما قال سيبويه ، وهى على ما ذكر ههنا خمسه ، وهى : «فعال» - بكسر الفاء - كما جاء (زناد) في جمع الزند - وهو العود العذى يقدح به النار - لكنّه أنما جاء (في غير باب) أجوف اليائى نحو : (سيل) ، على ما سيجىء - إنشاء الله تعالى - سواء كان صحيح العين كزناد ، أو أجوفاً واوياً كحياض ، وثياب ، - في حوض ، وثوب - ، وتقلب الواو - ياء - لكسره قبلها.

(و) «فعال» - بكسر الفاء وسكون العين - كما جاء (رئلان) - فى رئل - لولد النعامه - ، (و) «فعال» - بالضمّ والسكون - وهو أكثر من «فعال» - بالكسر - على ما قال سيبويه ، كما جاء (بطنان) - فى البطن - للمطمئن فى الأرض ، وفى بطن الريش - ، (و) «فعله» - بكسر الفاء وفتح العين - كما جاء (غرده) فى - الغرد - بفتح الغين المعجمه - لضرب من الكمأه ، على ما قال الفراء ، وزعم الكسائى أنّه جمع الغرد - بالكسر - كقرد وقرده.

(و) «فعل» - بضمّتين - كما جاء (سقف) - فى سقف البيت - على ما قال الأخفش حاكماً بشذوذه ، وقال الفراء : أنّه جمع سقيف - بفتح السين وكسر القاف وزياده الياء - مثل : كتيب وكتب ، وجمع السقف سقوف ، ومثله : رهن - بضمّتين -

عند أبي عمرو في الرهن ، وقال الأخفش : أنه جمع الرّهان جمع الرّهن مثل : كتب وكتاب ، فهو جمع الجمع .

(و) «أفعله» - في جمع القلّه - من «فعل» بالفتح والسكون - كما ورد(أنجده) - في نجد - للمرتفع من الأرض - (شاذ) ، وحمله الجوهري : على أنه جمع - وجود - جمع نجد ، تشبيها لفعول - بضمّ الفاء - في هذا الجمع بفعول - بالفتح - ، فهو جمع الجمع ، لأن هذا الجمع مخصوص بما يكون قبل آخره مدّه ، كحمار واحمره ، وعمود واعمده ، ورغيف وارغفه .

(و) الغالب في «فعل» - بكسر الفاء وسكون العين - (نحو : حمل) ان يجمع في - القلّه - (على) «أفعال» في الصحيح والأجوف وغيرهما ، وفي - الكثره - على «فعول» نحو : (احمال ، وحمول) ، والحمل : - بكسر الحاء - ما يحمل على الظهر أو الرأس ، و- بفتحها - ما كان في بطن أو شجر (1) ونحوه .

(وجاء) جمعه في - الكثره - مجيئا أقلّ من «فعول» (على) نحو : (قداح) - بكسر القاف - في القدح - بكسرها - للسهم قبل ان يراش ويركب نصله ، ولقدح الميسر ، (و) ربّما جاء جمعه - في القلّه - على «أفعل» نحو : (ارجل) في - الرّجل - ، (و) في - الكثره - على «فعالين» أيضا - بكسر الفاء - نحو : (صنوان) في - الصنو - قال الجوهري : إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحده منها صنو ، والنون في الجمع يجرى عليها الاعراب بالحركه .

(و) على «فعالين» - بالضم - كذئب ، و (ذؤبان) ، (و) «فعله» - بكسر الفاء وفتح العين - نحو : (قرده) في - القرد - لما يقع على البعير .

(و) الغالب في «فعل» - بضمّ الفاء وسكون العين (نحو : قرء) - للحيض والطهر - ان يجمع (على) «أفعال» في - القلّه - في الأجوف وغيره ، و «فعول» في - الكثره -

ص : ١٦٩

١- وفي نسخه : أو على شجر .

نحو : (اقراء وقرء).

(وجاء) - فى الكثره - (على) «فعله» بكسر الفاء وفتح العين - نحو : (قرطه) - فى القرط الذى يتعلّق فى شحمه الاذن - ، (و) على «فعال» - بكسر الفاء - وهو كثير فى المضاعف ، نحو : (خفاف) - فى الخف الذى يلبس فى الرجل دون العدى هو للبعير ، كالحافر للفرس ، فأنه يجمع على - اخفاف - على ما يشعر به كلامهم ، (و) على وزن المفرد من غير تفاوت ، نحو : (فلك) - للسفينه - فأنه يأتى مفردا ، كما يقال : فى قوله تعالى : (فى الفلک المشحون) (١) ، وجمعا كما يقال فى قوله تعالى : (حتّى إذا كُتّم فى الفلک وجريّن بهم) (٢) ، والتغير الذى يكون فى الجمع المكسر فيه إعتباريّ ، كما قالوا : ان ضمّ الفاء وسكون العين فيه حال الافراد مثلهما فى - قفل - ونحوه من المفردات ، وجمعا مثلهما فى - اسد - جمع اسد ، فحمل «فعل» - بالضمّ والسكون - على «فعل» بفتحتين - فى هذا الجمع ، لاشتراكهما فى المجرىء مصدرا بمعنى واحد ، كسقم وسقم ، واشتراكهما فى الجمع على «أفعال» ، كقرء وأقراء ، وجمل وأجمال ، وشذ فى جمع القلّه بهذه الزنه «افعل» كأركان - فى الرّكن - .

(وباب : عود) - وهو ما كان أجوف - (٣) ولا يكون فى هذا الوزن إلّا واوئى اللفظ ، إذ لا يكون ياء ساكنه ما قبلها مضموم ، يجمع فى الكثره (على) «فعالين» بكسر الفاء - ولذلك تنقلب واوه ياء ، نحو : (عيدان) ، وحيئات - فى حوت - ، وأمّا فى القلّه فعلى «أفعال» كاعواد ، واقوات - فى القوت - .

(و) الغالب فى «فعل» - بفتح الفاء والعين معا - (نحو : جمل) ، وحجر ، ان يجمع فى - القلّه - على «أفعال» ، وفى الكثره (على) «فعال» - بكسر الفاء - ، وقد تلحقه التاء ، نحو : (اجمال ، وجمال) ، وحجاره .

ص : ١٧٠

١- الآيه : ٤١ من سوره يس .

٢- الآيه : ٢٢ يونس .

٣- وفى نسخه : أجوفا .

(وباب : تاج) وهو : الأجوف الّذى على الزنه المذكوره وانقلب حرف العله منه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، يجمع فى - القله - (على) «افعال» أيضا ، كاتواج ، واقواع - فى القاع - للمستوى من الأرض - ، وفى الكثره على «فعلان» - بكسر الفاء - كثيرا شائعا ، فتقلب الواو ياء نحو : (تيجان) ، وجيران ، وقيعان ، - فى الجار والقاع - ، (وجاء) جمع هذه الزنه فى - الكثره - على «فعول» وعلى «فعلان» - بكسر الفاء - من غير الأجوف على قله ، و «فعلان» - بالضمّ فالسكون - و «فعلى» - بالكسر فالسكون والالف المقصوره - ، وفى - القله - (على) «افعل» و «فعله» - بالكسر فالسكون - ، نحو : (ذكور) - فى الذكر - لبعض أصناف الحديد وهو أجودها - ، وأمّا الذكر خلاف الانثى فهو - وان جمع كذلك كما جمع على ذكران - لكنّه صفه فليس ممّا فيه الكلام ، وأمّا جمعه : إذا كان بمعنى العضو فالمذاكير على خلاف القياس ، وزعم الأخفش : أنّه جمع بلا واحد كعبايد ، كذا قال الجوهري ، ويمكن ان يكون جمعا لمذكار - لآله الذكوريه - وان هجر هذا المفرد ، وقيل : انّ الذكر بمعنى العضو يجمع على ذكور - أيضا - .

(وحربان) بكسر الخاء المعجمه - فى الخرب - لذكر الجبارى - ، (وحملان) - بضمّ الحاء المهمله - فى الحمل لولد الضأن ، (وازمين) - فى الزمن - بمعنى الزمان ، وقيل : يجوز ان يكون - أزمين - جمعا للزمان كمكان وأمكن ، (وجيره) - فى الجار - وقيعه - فى القاع - ، (وحجلى) - بكسر الحاء المهمله وسكون الجيم - فى الحجلى وهو الذكر من القبج ، وقيل : أنّه اسم جمع ولا- نظير له سوى - ظربى - ، وقال الأصمعى : أنّه لغه فى الحجلى ، وقال نجم الأئمه : لم يأت فى - قله المضاعف ولا كثرته من هذه الزنه إلّا «افعال» كافنان - فى الفنن - لغصن الشجر - .

(و) الغالب فى جمع «فعل» - بفتح الفاء وكسر العين - (نحو : فخذ) ان يكون (على) «افعال» نحو : (أفخاذ فيهما) - أى فى القله والكثره - ، والتعويل على القرائن ، (وجاء) فى - الكثره - على «فعول» و «فعل» - بضمّ الفاء والعين - ، وكأنّه

مخفف الأوّل بحذف الواو ، كما جاء جمع - نمر - للسمع المعروف من السباع - (على نمور ونمر).

(و) الغالب في «فعل» - بفتح الفاء وضّمّ العين - (نحو : عجز) ان يجمع (على) «أفعال» ، نحو : (اعجاز فيهما) - أي في القلّه والكثرة - ، (وجاء) في الكثرة «فعال» بكسر الفاء ، كما يقال : (سباع) - في السبع - .

(وليس رجله) - بفتح الزّاء وسكون الجيم - (بتكسير) فيهما ، يعني : أنّه ليس جمعا مكشّرا - للرجل - في القلّه والكثرة ، لأنّ هذه الزنه ليست من أوزان الجمع ، بل هو اسم جمع له ، خلافا لابن السراج حيث جعله جمعا له معدوم النظر ، ثمّ أنّ الظاهر من التعرّض له في أثناء الكلام على الأسماء أنّه من الرجل - خلاف المرأه - ، وقيل : هو اسم جمع للرجل الذي هو صفه ، كندس - بضّمّ العين - من رجل يرجل ، كفرح يفرح - إذا لم يكن له ما يركبه - كما في قوله :

اما اقاتل عن ديني على فرسي

او هكذا رجلا إلّا بأصحابي (١)

ولعلّ من يصغره (٢) على رويجل حمله على راجل ، لأنّه بمعناه ، والمشهور في جمع - رجل - خلاف المرأه رجال ، وجاء رجالات واراجل كأكالب.

(و) الغالب في «فعل» - بكسر الفاء وفتح العين - ان يجمع في - القلّه والكثرة - على «أفعال» ، (نحو : عنب على : اعناب) فيهما.

(وجاء) : - في قلته - «افعل» ، وفي كثرته «فعول» كما جاء (اضلع ، وضلوع) - في ضلع - بكسر الضاد المعجمه وفتح اللّام - وهو : لغه - في ضلع - بسكون اللّام - واحد الأضلاع ، واروم في - ارم - كعنّب ، وهو حجاره تنصب - علما - في المفازه ،

ص : ١٧٢

١- حاصل مراده : التمدح بالمقاتله منفردا راجلا- وفارسا والهمزه للانكار وما نافية. والشاهد : في رجلا حيث وقع حالا بمعنى الراجل. ولم أقف على نسبه إلى قائل.

٢- وفي نسخه : من صغره بلفظ الماضي.

ويمكن ان يكون الأضلع جمع الضلع - بالسكون - كرجل وارجل.

(و) الغالب فى «فعل» - بكسرتين - (نحو : إبل) ان يجمع (على) «أفعال» (نحو : آبال فيهما) - أى فى القلّه والكثره -.

(و) فى «فعل» - بضمّ الفاء وفتح العين - (نحو : صرد) أن يكون (على) «فعالن» - بكسر الفاء - نحو : (صردان فيهما) وهذا هو الجمع الشائع لهذه الزنه.

(و) ربّما(جاء) : فى قلّته «أفعال» ، كما جاء(أرطاب) ، فى - الرّطب - (و) فى كثرته «فعال» - بكسر الفاء - كما جاء(رباع) فى - الرّبع - بضمّ الراء وفتح الموحده - ، وهو : الفصيل المذى ينتج فى الربيع ، وهو أوّل النتاج ، وقد حكم بعض المحققين بشذوذ هذين الجمعين فى هذه الزنه.

(و) الغالب فى «فعل» - بضمّتين - (نحو : عنق) إذا أريد بناء جمع القلّه أو الكثره منه أن يجمع (على) «أفعال» مثل : (اعناق - فيهما -).

وتلخيص القول : ان كلّ بناء من الأبنيه يكون أكثر دوراناً «كفعل» - بفتح الفاء وسكون العين - فالتوسيعه فى أبنيه الجمع فيه أكثر ، لكثره الاحتياج إليها فى الاستعمالات على وجوه متفاوتة يضطر إليها فى الأشعار والاسجاع وغيرهما.

(وامتنعوا) فى جمع القلّه(من «أفعل» فى) اسم (المعتل العين) واويا كان أو يائيا ، على أى وزن كان ، لاستثقال الضمّه على الواو والياء.

(وأقوس ، واثوب) - فى «فعل» بسكون العين من الواوى - ، (وأعين) فيه من اليائى - ، وكذا اسيف - فى السيف - كقوله :

كأنهم أسيف بيض يمانيه

عضب مضاربها باق بها الأثر (1)

ص: ١٧٣

١- البيت لم أقف على نسبته إلى قائل معين. العضب : القاطع. ومضرب السيف : نحو شبر من طرفه. والأثر : بضمّ الهمزه والمثلثه الجرح. وكأنّه أراد به الآثار الباقية فيها من كثره القراع والضرب.

(وأنيب) في الناب من اليائي المتحرك العين ، وأصوع ، وأدور في - الصاع والدار - من الواوى المتحرك العين ، (شاذ) مخالف للقياس ، وان كان بعضها فصيحاً مطرداً في السماع ، كأعين ، والقياس «أفعال» في كلاًها.

(وامتنعوا من «فعال») - أيضاً - بكسر الفاء - في الكثرة في المعتل العين ، لكن (في الياء) ، لاستثقال الكسره على ما قبل الياء المتحركة.

وشدّ ضياف - في ضيف - ان ثبت وروده ، (دون الواو) ، كحياض - في حوض - ، لتأديته إلى قلب الواو - ياء - فتحصل الخفه ، فلذلك لم يبالوا بثقل الكسره قبل الياء مع ان الطوارى قد يتسامح فيها بما لا يتسامح به في الأصلية ، وهو في اليائي «كفعول» - بضمّ الفاء - (في الواو) ، فإنهم امتنعوا منه فيه ، استثقالا للضمه على ما قبل الواو المتحرّكه المضمومه التي بعدها واو ، (دون الياء) ، ولذلك كثر فيها ذلك ، كنيوب في ناب - ، وعيون ، وسيوف ، ونحوها ، بخلاف الواوى ، (وفؤوج) - في الفوج - بالفاء والجيم ، وهو واوى ساكن الوسط - بمعنى الجماعه من الناس - (وسؤوق) - في ساق - وهو واوى متحرك الوسط ، (شاذ) ، وتقلب الواو الأصلية همزه ، لثقل الضمّه ، فيقال : سؤوق - بالهمزه - كما قلبها بعض العرب همزه في نحو : أثوب ، وأدؤور ، وأسؤوق ، ممّا هو على «أفعل».

وكلّ واو مضمومه ضمّه غير اعرابيه ولم يهرب بها عن التقاء الساكنين يجوز قلبها همزه ، والتزمت في نحو : سؤوق (١) للاستثقال ، وقد يجمع فوج على أفواج ، وفي جمع الجمع : على أفواج ، وأفوايج ، على ما في الصحاح ، وقد يجمع دار على : دور ، وساق على سوق ، - بضمّ السين - كاسد ، واسوق ، وسيقان (٢).

ص: ١٧٤

- ١- وفي نسخه : سؤوق. وقوله : لم يهرب بها عن التقاء الساكنين كقولك : احشو الله ونحو : لا تخشون ، واخشون.
- ٢- والأبنيه التي مرّت جموعها هي : فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، وللمؤنث - أيضاً - نفس الأبنيه المذكوره باضافه التاء إليها.

وإذ قد وقع الفراغ عن الاسم الثلاثي المجرد إذا كان مذكرا مجردا عن التاء ، فنقول :

[جمع الثلاثي المؤنث]

(المؤنث) المقرون بها ، (نحو : قصعه) ، مَمَّا كان على «فعله» - بفتح الفاء وسكون العين - يجمع في - الكثره - غالبا(على) «فعال» - بكسر الفاء - ، وقد يجمع على «فعول» - بضمّها - نحو : (قصاع ، وبدور) - فى البدره - وهى : جلد السخله ، وكيس فيه ألف أو عشره آلاف درهم ، أو سبعة آلاف دينار ، (و) على «فعل» - بكسر الفاء وفتح العين - ، وقيل : أنّه مقصور «فعال» بحذف الألف ، وذلك نحو : (بدر) ، وحلق ، من - الصحيح - وخيم ، وضع ، من - الأجوف - فى البدره ، والحلقه ، والخيمه ، والضّيعه ، وهى - العقار - .

وجمعت الحلقه على : حلق - بفتح الحاء واللام كليهما - ، كالبكره - بفتح الموحده - للمحاله التى يستسقى عليها فى البئر - على بكر - بفتحيتين - ، وهذه الزنه فى جمع هذا البناء فى غايه القلّه ، وحكى يونس : حلقه - بالتحريك - فى الواحد ، والحلقات فى جمعها .

وجمعت الضّيعه على : ضياع ، والخيمه على : الخيمات ، وامّا الخيام : فقال الجوهري : أنّه جمع الخيم بدون التاء ، - بمعنى الخيمه - كفرخ وفراخ .

(و) يجمع الأجوف الواوى من «فعله» بالفتح والسكون - على «فعل» - بضمّ الفاء وفتح العين - (نحو : نوبه على نوب) ، وجوبه - بالجيم والموحده - للمنكشف من الأرض ذات الحجاره - على جوب .

ويجمع الناقص من هذا الباب على هذه الزنه - أيضا - على قلّه ، نحو : قريه على قري ، وبروه - بالموحده والراء المهمله - وهى أصل البره على ما قال أبو على ، للحلقه من الصّفر أو من الشعر فى أنف البعير - على برى .

(و) «فعله» - بكسر الفاء وسكون العين - صحيحا كانت (نحو : لقحه) - للناقه التي تحلب - ، أو معتله ، كلحيه ، ورشوه(على) «فعل» بكسر الفاء وفتح العين - في القلّه والكثره ، نحو : (لقح) ، ولحي ، ورشا ، (غالبا).

وذكر بعض النحاه جمع هذا البناء على «فعل» بضمّ الفاء - أيضا - نحو : لحي - بضمّ اللّام - ، (وجاء) جمعه (على) «فعال» - بكسر الفاء - وهو في غايه القلّه ، نحو : (لقاح) ، وقد يقال : أنّه جمع لقوح ، كقلاص وقلوص ، (و) على «افعل» ، نحو:(انعم) - في النعمه - بكسر النون - على ما ذكره سيبويه ، وقيل : أنّه جمع النّعم - بضمّ النون وسكون العين بدون التاء - لخلاف البؤس -

(و) «فعله» - بضمّ الفاء وسكون العين ، (نحو : برقه) - للأرض الغليظ فيها حجاره ورمل وطين - (على) «فعل» - بضمّ الفاء وفتح العين - نحو : (برق - غالبا -) ، ومنه : رشا - بضمّ الراء - في الرشوه - بضمّها - ، ويجوز عند بعضهم كونه جمعا للرشوه - بكسرهما - ، وهذا الجمع يستعمل في القلّه بهذه الزنه - أيضا - ، نحو : ثلاث غرف ، والاولى ثلاث غرفات.

(و) ربّما(جاء) جمعها(على) «فعل» ، نحو : (حجوز) في - الحجزه - ، (و) «فعال» - بالكسر - ، نحو : (برام) - في البرمه - وهي القدر من الحجر.

(ونحو : رقبه) ممّا كان على «فعله» - بفتح الفاء والعين - يجمع (على) «فعال» - بكسر الفاء - غالبا ، نحو : (رقاب).

(وجاء على) : «أفعل» - في الصحيح - ، كآكم - بالمد - وأصله : بهمزين قلبت الثانيه الساكنه المفتوح ما قبلها ألفا ، - في اكمه - للتلّ من الحجاره - ، وفي الأجوف نحو : (أيتق) - في الناقه - وأصلها : نوقه محركه ، فجمعت على انوق فقدمت الواو استثقالا للضمّه عليها فحصل انوق ، ثمّ قلبت - حيث انفتح باب التغيير - ياء ، لأنها أخف فحصل ايتق ، ووزنه «اعفل» ، وقيل : حذف الواو وزيدت الياء قبل النون ، فوزنه ايفل.

(و) جاء : جمع هذه الزنه على «فعل» - بكسر الفاء وفتح العين - ، نحو : (تير) - بكسر المثناء الفوقانيه وفتح التحتانيه - فى جمع تاره ، - بمعنى المرّه - وألفها منقلبه عن الياء ، وقيل : عن الواو ، فالياء فى - تير - أيضا منقلبه عنها ، لانكسار ما قبلها ، ويجمع على - تارات - أيضا ، كما قال : تقوم تارات وتمشى تيرا ، وهذان كالقيم والقامات - فى القامه - بمعنى البكره بأداتها - .

(و) جاء : جمع تلك الزنه على «فعل» - بضمّ الفا وسكون العين - ، نحو : (بدن) - فى البدنه - متحرّكه ، لما ينحر بمكّه - زادها الله شرفا - ، ناقه كانت أو بقره ، من البدن - بمعنى السمن - ، لأنّهم كانوا يسمّونها ، وقد يجمع على - بدن - بضمّتين - ، وقرأ به بعضهم قوله تعالى : (وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) (١).

(و) «فعله» - بفتح الفاء وكسر العين - (نحو : معدّه) - بفتح الميم وكسر العين - على ما حكى عن ابن السكيت ، وهى موضع الطعام قبل انحدارها إلى الأمعاء ، ونقمه - بفتح النون وكسر القاف - يجمع (على) وزن المفرد من غير تغيير سوى حذف التاء ، نحو : (معد) ، ونقم ، على زنه كتف ، وقيل : على زنه «فعل» - بكسر الفاء وفتح العين - ، وقال السيرافى : أنّه فى جمع هذه الزنه قليل ، والشائع كونه على مثال كتف كما قلنا ، وأما المعد والنقم (٢) - بكسر أولهما وفتح ثانيهما - فكأنّهما جمعان لما ورد فى لغه الكلّ - أعنى المعدّه والنقمه - بكسر الأوّل وسكون الثانى - ، وأما غيرهما ممّا كان على «فعله» - بفتح الفاء وكسر العين - ، نحو كلمه ، وخلفه - للناقه الحامل - فجمعه على نحو : كتف فقط ، إلّا فى لغه تميم بناء على ما ورد فى لغتهم من نقل كسره العين إلى الفاء على قاعدتهم فى التفريع ، فالجمع على «فعل» - بكسر الفاء وفتح العين - على لغتهم كأنّّه بعد اعتبار التفريع وحصول «فعله» بكسر الفاء

ص : ١٧٧

١- الآيه : ٣٦ الحج .

٢- وقوله : أمّا المعدو النقم ، ردّ على القليل . والظاهر من كلام الرضى ان هذا من تمام قول السيرافى وليس بردّ كما قال الكردي .

وسكون العين - نحو : لقحه ولقح.

(ونحو : تخمه) (١) من مضمون الفاء ومفتوح العين - يجمع (على) زنه المفرد ، أيضا من غير تغيير إلاً حذف التاء ، نحو : (تخم) ، والتخمه داء يصيب الانسان من طعام استوخمه أى لم يعدّه مرثيا ، وأصلها : الوخمه - بالواو - قلبت تاء لثقل الضمه ، كما فى تراث ، ويجمع على تخمات - أيضا - ، وقد يتوهم اصاله التاء ويبنى الفعل معها ، فيقال : اتخمت من الطعام.

فهذا بيان جمع التكسير فى تلك الأبنية (٢) ، ولتّما كان لجمعها الصحيح بالألف والتاء أحكام لم يتبين فى مقدّمه الاعراب - لرجوعها إلى أبنية الكلم دون الاعراب - كان المناسب ان يتعرّض لها ههنا.

[بعض أحكام المؤنث]

(و) التفصيل أنّه (إذا صحّ (٣) باب : تمره) من الاسم الثلاثى المؤنث المفتوح الفاء الساكن العين ، أى جمع جمعا صحيحا ، (قيل : تمرات بالفتح) - فى العين - ، فرقا بين الاسم والصفه ، ولم يعكس ، لأنّ الاسم أولى بالتغيير ، لخفته وثقل الصفه باقتضائها الموصوف والمشابهه للفعل ، ولذلك كانت من علل منع الصرف.

(والاسكان) - فى العين - الوارد فى مثل قوله :

وحملت زفرات الضحى فأطقتها

وما لى بزفرات العشى يدان (٤)

ص: ١٧٨

١- ولّما فرغ من مفتوح الفاء ذكر مضمومها ولم يذكر منه إلاً ما كان عينه مفتوحا.

٢- أى المذكوره بالتاء وبدونها.

٣- وفى جميع نسخ هذا الشارح : وإذا صحّ - بحائين - وكذا فى المتن الشافيه المطبوعه بدون الشرح ، والذى كتبناه هو متن شرح الرضى وهو مرجوح أو ساقط ، والظاهر : بحائين وهو الراجح والصحيح.

٤- البيت لاعرابى من بنى عذره ، وقوله : فاطقتها من الاطاقه بالقاف. وحملت : ماض مجهول من التحميل وهو التكليف. ويدان : تشبه اليد والمراد بها القدره. وأراد أنّه لا يقدر ان يتحمّل شدائد العشق فى العشى لأنّها يتضاعف فى الليلالى وما قرب منها.

(ضروره) ، لانكسار الوزن بالحركه ، والزّفره : من زفر ، يزفر - إذا خرج نفسه بأنين - ، والمعتل اللّام من هذه الزنه أيضا - بالفتح - كالصحيح ، نحو : ظبيات - فى ظبيه - ، وركوات - فى ركوه الماء - بالراء المهمله وسكون الكاف - ، وركوات - بالسكون - .

(والمعتل العين : ساكن) - عينا - فى الجمع كما فى المفرد ، كجوزات ، وبيضات ، وعورات ، لاستثقال الحركه على الواو والياء المفتوح ما قبلهما ، ومن ثمّ تقلب ألفا.

(وهذيل) : من القبائل (تسوى) بين الأجوف وغيره ، فيفتح العين فى الجميع ، ترجيحاً للفرق المذكور على مراعات ذلك الثقل القليل ، لخفه الفتحه ، ولا- تقلب الواو والياء - ألفا - ، لعروض الحركه عليهما ، وعلى لغتهم : قرء فى الشواذ (ثلاثُ عَوْرَاتٍ) - بفتح الواو - (١).

(و) ما كان مكسور الفاء ساكن العين (نحو : كسره) - للقطعه من الشىء المكسور - تحرك عينه فى الجمع ، فرقا بين الاسم والصفه ، فيجمع (على كسرات - بالفتح -) فى العين - ، للخفه وهو الشائع ، (والكسر) - أيضا - إتباعا ، لكنّه قليل جدّا ، والفراء : منعه لتأديته إلى كون المفرد الحاصل فى ضمن الجمع ، كابل - بكسرتين - وهو بناء نادر ، فكأنّهم كرهوه.

(والمعتل العين) من هذا الباب ، ولا تكون حرف العله فيه إلّا الياء وان كانت منقلبه عن الواو ، لعدم واو ساكنه ما قبلها مكسور ، (والمعتل اللّام بالواو) يمتنع فيهما كسر العين - إتباعا - بالاتفاق ، لثقل الكسره على الياء المكسور ما قبلها فى الأجوف ، واستثقالا للكسرتين فى الناقص الواوى قبل الواو ان ابقيت ، والالتباس لو قلبت ياء ، وإذا تعدّر الاتباع الذى هو الأصل الغالب فى موارد تحريك العين

ص : ١٧٩

١- الآية : ٥٨ من سوره النور.

الساكنه من الألفاظ فكلّ منهما : (يسكن) عينا - اتفاقا على الأصل ، (ويفتح) أيضا ، عند الجمهور ، للفرق المذكور وخفه الفتحه ، فيقال : فى - بيعه - لمعبد النصارى - من الأجوف اليائى ، وديمه من الواوى ، منقلبه واوه ياء عند بعضهم ، - للمطر الخالى عن الرعد والبرق ، أو المطر الدائم قدرا من الزمان - ، ورشوه على تقدير كسر فائها من الناقص الواوى ، بيعات ، وديمات ، ورشوات ، - بالفتح والسكون - .

وأما الناقص اليائى : فيجوز فيه كسر العين - اتباعا - ، كما يقال : جزيات - بكسرتين - فى جزيه - على ما ذكره السيرافى ، خلافا لمن منع ذلك وجعله كالواوى من غير فرق .

(ونحو : حجره) - ممّا كان مضمون الفاء ساكن العين - يحرك عينه ، للفرق المذكور ، فيجمع (على) نحو : (حجرات) (بالفتح) فى العين ، للخفه - اتفاقا - ، (والضم) فيها على الاتباع ، والاتباع ههنا أكثر منه فى مكسور الفاء عند من جوّزه ، لأن مثل : عنق أكثر من نحو : ابل .

(والمعتل العين) - من هذا الباب - ولا- يكون حرف العله فى لفظه إلّا الواو ، لعدم ياء ساكنه مضمون ما قبلها ، نحو : دوله - بضمّ الدال - وهى : اسم لما يتداول ، كالدّوله - بفتحها - من غير فرق ، وقال أبو عمرو : وهى فى المال ، والمفتوحه فى الحرب ، (والمعتل اللّام - بالياء -) ، نحو : رقيه - للعوذه - ، ودميه - للصوره المنقّشه من الرّخام ، أو أيّه صوره كانت - ، (يسكن) كلّ منهما - عينا - على الأصل بالاتفاق ، (ويفتح) للخفه ، ويمتنع فيهما الضم - اتباعا - بالاتفاق ، لثقل الضمه على الواو المضموم ما قبلها فى الأجوف ، وثقل الضمّتين فى الناقص اليائى قبل الياء لو أبقيت ، وحصول الالتباس لو قلبت واوا ، وأما الواوى : نحو : خطوات وعروات - فى الخطوه والعروه - فكالصحيح فى جواز الفتح - اتفاقا - والضم عند غير الفراء .

(وقد يسكن) - العين - (فى) - لغه (تميم) فى جمع «فعله» - بكسر الفاء

وَضَمَّهَا - ، (نحو : كسرات ، وحجرات) ، وخطوات ، اعتبارا للأصل ، والاسكان بعد اعتبار التحريك - على ما مرّ - من قاعدتهم فى التفرّيع باسكان العين من نحو : ابل ، وعتق ، بخلاف مفتوح العين نحو : تمرات ، لخفه الفتحة ، فيرجح فيه الفرق بين الاسم والصفه .

(والمضاعف ساكن) - عينا - (فى الجميع) ، سواء كان مفتوح الفاء ، نحو : شدّه وشدّات ، أو مضمومه ، نحو : غدّه وغدّات ، أو مكسوره نحو : عدّه وعدّات ، لتأديه التحريك إلى فكّ الادغام مع لزومه لاجتماع المثلين . (1)

(وأما الصفات :) الثلاثيه المقرونه بالتاء الساكنه العين (فبالاسكان) ، - فى العين - إذا صحّحت على أى وزن كانت ، نحو : صعبه وصعبات ، وصفراه وصفرات ، وصلبه وصلبات ، فهذا هو القياس .

وقد خالفوه (وقالوا : لجبات) - بفتح اللّام والجيم معا - فى قولهم : شاه لجه - بسكون الجيم - إذا أتى عليها من نتاجها أربعة أشهر فخفّ لبنها - ، والفعل منه : لجبت الشاه - بضمّ الجيم - ، (وربعات) - بفتح الراء المهمله والموحّده معا - فى ربهه ، بسكون الموحده - من قولهم : رجل ربهه وامراه ربهه - بالتاء فيهما - إذا كان كل منهما مربوع الخلق - أى سالما عن القصر والطول - ، (للمح اسميه أصليه) - أى للنظر إليها - ، وذلك : أنّهما اسمان فى الأصل عندهم على ما قال الجوهري وغيره ، فوصف بهما فبقى التحريك فى الجمع على الأصل ، كما وصف بالاسم فى قولهم : امراه كلبه ، فحرك جمعها للمح الأصل ، ويجوز فى مثل ذلك التسكين على القياس ، للوصفيه على ما فى شرح المفصل ، ولو انعكس الأمر بأن صارت الصفه اسما جاز الوجهان - أيضا - على قياس ذلك .

ص: ١٨١

١- وكان يمكنه اختصار هذا مع ما بعده. بأن يقول : والمضاعف والصفات ساكنه لكن لما كان كل منهما قسما برأسه أفرده.

(وحكم) المؤنث السماعي - الثلاثي - المجرد عن التاء من الاسم والصفه (نحو: أرض، وأهل) - لزوجه الرجل -، (وعرس) - بضمّ الأوّل وسكون الثاني، لطعام الوليمه - إذا روعى تأنيثه فأنه يذكر ويؤنث، ويجمع على الأعراس، والعرسات على ما في الصحاح، (وعير) - بكسر الأوّل وسكون الثاني - لتي تحمل الطعام المجلوب من مكان إلى آخر ابلا كانت أو غيرها، ويقال: للقفله أيضا، ويجمع على: عيرات - بالتا -، وعيران - بالنون -، (كذلك) أي مثل ما يظهر فيه التاء في الوجوه المذكوره، فيقال: أرضات - بفتح الوسط - كتمرات، لكونها اسما، واهلات - بالفتح والاسكان -، لكونها وصفا في الأصل صارت اسما، وعرسات - بالضم - اتباعا، و-الفتح - للخفه، والاسكان في لغه تميم، كحجرات، وعيرات - بالاسكان والفتح - من غير جواز الاتباع لاعتلال العين، وجمعت الأرض على: مثال الجمع المذكر السالم، فيقال: أرضون، وأرضين - بفتح الزاء -، حملا على أرضات، وعلى أروض كقلوس، وآراض - بالمدّ في أوّله - أيضا - على ما قيل كفرح وافراخ، وعلى الأراضى على خلاف القياس كالليالي والأهالي - في الليل والأهل -، وجاء آهال - بالمدّ في أوّله - في الأهل - كافراخ في الشعر، ولم نجعل - الغرس - بكسر الأوّل، لمرأه الرجل، ولبوه الأسد -، ليشمل الكلام على أمثله المفتوح والمضموم والمكسور.

(وباب: سنه)، ممّا حذف لامه وفيه التاء (جاء فيه سنون)، - بكسر السين - على الأكثر، وضّمّها - على قلّه، على ما قيل في سنه - بفتحها -، (وقلون) - بضمّ القاف وكسرهما -، في قلّه - بضمّها -، وأصلها: قلو - بفتح القاف - على ما قال الفراء، وأنما ضمت ليدل على الواو المحذوفه، والمقلّاه والقلّاه: عودان يلعب بهما الصبيان، والمقلّاه: العود الذي يضرب به، والقلّاه: التي تنصب في الأرض، (وثبون) - بضمّ المثله وكسرهما - في ثبه - بضمّها، أيضا للجماعه من الناس -، وأصلها: ثبي - بضمّ المثله، وفي آخره الياء على ما قال الجوهري، وقيل: أصلها الواو.

وزيادات جمع السلامه فى أواخر هذه الجموع ونظائرها كأنها عوض المحذوف ، وغيرت الأوائل من بعضها تنبيها على أن الأصل فى جمعها التكسير وان تلك الزيادات ليست لجمع السلامه على الحقيقه.

(وجاء) فى هذا الباب الجمع بالألف والتاء مع ردّ اللّام المحذوفه ، كما يقال : (سنوات) - بفتح السين والنون - ، (وعضوات) - بكسر العين وفتح الضاد المعجمه - فى عضه - على زنه عدّه ، وأصلها : عضو فحذفت الواو ، وهى : الفرقه والقطعه والكذب ، ومنه قوله تعالى : (جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ) (١) ، لأدّنّ المشركين فرقوا أقاويلهم فيه فجعلوه كذبا وشعرا وسحرا ، وقد يقال : فى الجمع عضهات ، بناء على ان أصلها العضه - بالهاء - بدليل الجمع على عضاه أيضا ، فالعضه هو الكذب والبهتان ، ومنه : يعضه بعضهم بعضا ، ويقال للسحر أيضا ، يقال : عضه - أى ساحر - . (٢)

(و) جاء بالألف والتاء من غير ردّ المحذوف أيضا ، كما يقال : (ثبات) - بضمّ المثله - ، وقلات - بضمّ القاف - فى ثبه وقله ، (وهنات) - فى هنه - ، وأصلها : هنوه فحذفت الواو ، وجمعت الشبه على : الاثابى أيضا ، وكأنّه جمع اثبيه على «افعله» .

(وجاء) فى ذلك الباب فى - القله - «افعل» ، كما يقال : (آم) - بالمدّ فى أوّله - فى الأمه خلاف الحزّه ، كآكم - بالمدّ فى أوّله - فى الأكمه ، وأصل الامه : اموه محرّكه ، وآم فى الأصل أممو - بهمزتين - قلبت الثانيه الساكنه ألفا ، والواو المتطرفه ياء وكسر ما قبلها ، ثمّ تحذف الياء - رفعا وجزا - وتثبت - نصبا - كما فى قاض ، وتجمع على : اماء ، وعلى اموان أيضا على «فعلان» بالكسر - .

[جمع الصفه من الثلاثى]

(الصفه) التى كانت على ثلاثه أحرف يجمع فى التكسير على أوازن مختلفه ،

ص: ١٨٣

١- الآيه : ٩١ الحجر .

٢- ويمكن أن يكون غاضه بلفظ الماضى بمعنى : ساحر كما أشار إليه بعض الشارحين .

وأعمّها «أفعال» ، لمجيئه لجميع أوزان الصفات.

والتفصيل : ان ما كان منها على «فعل» - بفتح الفاء وسكون العين - ، (نحو : صعب) يجمع (على) «فعال» - بكسر الفاء - ، نحو : (صعاب غالبا) ، ان لم يكن من الأجوف اليائى.

(وباب : شيخ) ، وضيف من الأجوف اليائى يجمع - غالبا - (على) «أفعال» فى القلّه والكثره ، نحو : (اشياخ ،) وأضياف.

(وجاء) «فعالين» - بكسر الفاء - فى ذلك الأجوف وغيره ، كما يقال : (ضيفان) - فى الضيف - ، (و) «فعالين» - بضمّ الفاء - كما يقال : (وعدان) فى الوغد - بالغين المعجمه ، بمعنى الأحمق اللئيم - ، وجاء وعدان - بكسر الواو - أيضا ، (و) جاء فى جمع هذه الزنه من الصفه «فعول» - بضمّ الفاء - مجيئا أقل من مجيئه فى الاسم ، كما جاء (كهول) ، - فى الكهل - إذا خالطه الشيب - ، (و) «فعله» - بكسر الفاء وفتح العين - كما يقال : (رطله) ، فى جمع - رطل - للشاب الناعم الذى لم يشتدّ عظامه ولم تستحكم قوته - ، (و) «فعله» - بكسر الفاء وسكون العين - ، كما جاء (شيخه) ، فى جمع شيخ ، (و) جاء «فعل» - بضمّ الفاء وسكون العين - ، كما جاء (ورد) فى - ورد ، للمتوسط الأشقر والكميت من الفرس - ، (و) «فعل» - بضمّتين - ، كما جاء (سحل) فى - سحل ، للأبيض من الثوب من القطن - ، (و) جاء «فعلاء» - بضمّ الفاء وفتح العين وفى آخره المدّ - ، كما جاء (سمحاء) فى - سمح ، أى جواد - .

(و) ما كان من الصفه على زنه «فعل» - بكسر الفاء وسكون العين - ، (نحو : جلف) - بالجيم ، من الجلافه - يجمع (على) «أفعال» ، نحو : (اجلاف كثيرا) ، (و) جمعه على «أفعل» كما يقال : (اجلف نادر).

(ونحو : حرّ) من مضموم الفاء ساكن العين - يجمع (على) «أفعال» ، نحو : (احرار).

(ونحو : بطل) - للشجاع ، كأنه يبطل عنده دماء الاقران - ممّا كان مفتوح الفاء

والعين معا يجمع (على) «أفعال»، نحو: (ابطال)، (و) «فعال» - بكسر الفاء - وهو الغالب في جمع هذه الزنه من الصفات، على ما قال سيبويه، نحو: (حسان)، في - الحسن -، (و) «فعالن» - بكسر الفاء -، نحو: (اخوان) في - أخ - وأصله: أخو - بالتحريك -، (و) بضمّها، نحو: (ذكران) في - ذكر - بخلاف الانثى، (و) «فعل» - بضمّ الفاء والعين كليهما -، نحو: (نصف) - بضمّتين - في نصف - بفتحيتين، للمتوسط بين حدائه السن والكبر -، ويطلق بدون التاء على المذكر والمؤنث، وتجمع على أنصاف أيضا، وحكى في جمع المذكر نصفون أيضا عن يعقوب.

(ونحو: نكد) - وهو العسر - ممّا كان مفتوح الفاء مكسور العين، يجمع (على) نحو: (انكاد، ووجاع) - بكسر الأول، في الوجد، بكسر الجيم - (وخشن) - بضمّتين - في الخشن، من الخشونه -.

والغالب في جمع هذه الزنه هذه الثلاثه، (وجاء) في جمعها «فعالي» بفتح الفاء والألف المقصوره، كما جاء (وجاعى) - في الوجد - (وحباطى) في - حبط، للمتفخ البطن من الماشيه من كثره أكل الربيع، أو من كثره بقله (1) يقال لها الزرق -، (وحذارى) في - حذر، من الحذر، وهو الحوف -، وكأنّها حملت في هذا الجمع على «فعالن» بفتح الفاء - من الصفات ومؤنثه «فعلى» كسكارى في - سكران وسكرى، لتشاركهما كثيرا في المعىء من «فعل، يفعل» - بكسر العين في الماضى، وفتحها في المضارع -، يقال: رجل فرح وفرحان، وعجل وعجلان، وعطش وعطشان، والأصل في جمع «فعالن» «فعالي» بفتح الفاء - لكن قد يضم، كما في سكارى وكسالى، فإنهما وردا بالضم والفتح كليهما، ولم يرد الضم فيما حمل عليه إلّا اسارى، فإنهم التزموا فيه الضم، وقد يجمع وجع على وجعى أيضا كجرحى.

(و) ما كان على «فعل» - بفتح الفاء وضمّ العين - (نحو: يقظ) - من اليقظه ضدّ

ص: ١٨٥

١- وفى نسخه: أو من أكل بقله، وفى أخرى: أو من كثره أكل بقله.

النوم - يجمع (على) «أفعال»، نحو: (إيقاظ)، (و) هذا الوزن من الصفات (بابه التصحيح) بأن يجمع جمعا صحيحا، نحو: يقظون، والتكسير فيه قليل حتى ذكر بعضهم أنه لم يسمع منه إلا إيقاظ، في يقظ، وانجاد في نجد - للشجاع -، وحقى في جمع - يقظ - يقاظ كسبع وسباع، وقيل: أنه جمع يقظان، كعطاش في عطشان.

(ونحو: جنب) - بضمّتين - وهو قليل في الصفات، يجمع (على اجناب)، وحقى فيه جناب، ولم يسمع قط تكسير لما كان من الصفات موازنا لصرده كحطم - أى ظالم على الماشيه -، أو موازنا لعنب ك - زيم - أى متفوق -، أو لإبل كأبد - أى ولود -، وهذه الأوزان في غاية القلّة من الصفات، وكأنتهم لذلك لم يعتنوا بالتصرّف فيها ولم ترد صفة على «فعل» - بضمّ الفاء وكسر العين -.

[الصفات تجمع جمع التصحيح]

(ويجمع الجميع) من الأوزان المذكوره في الصفات المذكوره الثلاثيه التي تقترن بالتاء للمؤنث، (جمع السّلامه للعقلاء الذكور)، نحو: صعبون، وحسنون، وغيرهما. (١)

(وأما مؤنثه: فبالألف والتاء - لا غير -)، أى يجمع مؤنث الجميع جمعا مصححا بالألف والتاء، (نحو: عبلات) - فى عبله، بفتح المهملة وسكون الموحده، للضحمة -، (وحذرات، ويقظات)، والحاصل: أنّ المؤنث المقرون بالتاء من تلك الصفات يجمع جمع التصحيح لا - غير - أى لا - يجوز تكسير شىء منها -، (إلّا) ما كان مفتوح الفاء ساكن العين، (نحو: عبله، وكمشه)، - بالمعجمه، للسريعه الماضيه فى الامور من النساء، وللصغيره الضرع من النوق -، (فأنه) لكثرتة تصرّفوا فيه، ولذلك، (جاء) تكسره (على) «فعال» - بكسر الفاء -، نحو: (عبال، وكماش).

ص: ١٨٦

١- فهذا حكم مذكر الصفات.

(وقالوا): أيضا(علاج) - بكسر المهملة وفتح الوسط - (في جمع عله) - بكسر المهملة وسكون الوسط - فجمعوها جمع تكسير بحذف التاء وفتح الأوسط ، لجريه مجرى الأسماء ، نحو : لقحه ولقح ، والعليه : العظيمه من الأتن الوحشيه ، والكافره من العجم.

قال سيوييه : لا يجمع على «فعال» من المؤنث إلا ما جمع مذكروه عليه ، فيقال : حسنه وحسان ، كما يقال : حسن وحسان ، وهذا يدل على عدم انحصار تكسير المقترن بالتاء فيما ذكره المصنف ، وان سمي بصفه ، أو فعل فجمعه على قياس جمع الأسماء. فهذا حكم ما كان على ثلاثه أحرف من الأسماء والصفات (1) ، وما فوقها قد يكون حروفه - كلها - اصولا ، وقد يشتمل على الزيادة سواء كانت مدّه أم غيرها ، ولكلّ منها حكم.

[جمع المزيد منه]

(وما زيادته مدّه ثالثه) يختلف حكمه في الاسم والصفه ، (والاسم) (2) من ذلك (نحو : زمان) ، من - مفتوح الفاء الذى مدّته الثالثه الزائده ألف - يجمع (على) «أفعله» ، نحو : (ازمنه - غالبا -) ، وهذا الجمع قد يستعمل فى القله والكثره كليهما.

(وجاء) فى جمعه «فعل» - بضمّتين - كما يقال : (قذل) فى - القذال - بالقاف والذال المعجمه ، لمؤخر الرأس - ، وقيل : هو ما بين نقره القفا إلى الاذن ، وهما قذالان عن يمين وشمال ، ويجمع على - اقلده - أيضا ، (و) جاء فى جمعه «فعالان» - بكسر الفاء أيضا - ، كما جاء (غزلان) فى - الغزال - لولد الظبيه - ، (و)

ص: ١٨٧

١- وبعبارة اخرى : - كما قال النظام - فهذه تفاصيل جموع الثلاثى المجرد اسما ، أو صفه ، مذكرا أو مؤنثا.

٢- أى والاسم مذكرا.

«فَعُول» - بالضم - كما يقال : (عَنُوق) ، - بضمّ الأوّل ، فى العناق ، لأنّى من ولد المعز - ، وفى المثل : العنوق بعد النوق ، للذى يفتقر بعد الغنى ، وليس هذا موضعه ، لأنّ العناق مؤنث كذا قال نجم الأئمّه رضى .

(ونحو : حمار) ممّا كان مكسور الفاء يجمع فى القلّه (على) «افعله» ، نحو : (احمره) ، (و) فى الكثره على «فعل» بضمّتين - نحو : (حمر - غالبا -) ، وقد يستغنى بجمع الكثره عن القلّه ، كما يقال : أربعه كتب ، وثلاثه جدر ، فى - كتاب ، وجدار - .

(وجاء) فى نحو حمار «فعلان» - بكسر الفاء - كما يقال : (صيران) - فى الصوار ، لقطع من بقر الوحش - ، والياء منقلبه عن الواو ، (و) «فعاثل» ، كما جاء شمائل فى - الشمال ، لخلاف اليمين - ، وقال نجم الأئمّه رضى : حمل الشمال المؤنث المجرد عن التاء على ذى التاء ، نحو رساله ، فقيل : شمائل كرسائل ، قال : وحمل أيضا على «فعال» المذكر ، فقيل : شمل - بضمّتين - كحمر ، والناقص الواوى واليائى من «فعال» - بفتح الفاء وكسرهما - يكون على «افعله» فى القلّه والكثره ، كسماء وأسميه ، ودواء وأدويه ، وخباء - بكسر الخاء ، للخيمه ، وأخبيه .

(نحو : غراب) من - مضموم الفاء - يجمع (على) «افعله» فى القلّه - غالبا - ، نحو : (أغربه).

(وجاء) فى الكثره منه «فعل» - بضمّتين - على ندره ، و «فعلان» - بكسر الفاء وبضمّها - ، كما جاء : (قرد) - بضمّتين ، فى القراد ، لدويبه تقع على البعير - ، (وغربان) - بكسر الأوّل ، فى الغراب - ، (وزقان) - بضمّ الأوّل وتشديد القاف ، فى الزقاق ، للطريقه المنسده - ، (و) «فعله» - بكسر الفاء وسكون العين - كما يقال : (غلمه) فى - الغلام - (قليل) ، (و) «فعل» بضمّ الفاء وسكون العين كما يقال : (ذبّ) - بتشديد الموحده - فى الذباب - (نادر) ، وقيل : ان أصله : ذبب بضمّتين نحو سرر بفك الادغام ، والادغام إنّما هو على لغه تميم فى اسكان العين من مثله ، وجاء لفظان على «فواعل» ، وهما : دواخن ، وعواثن ، فى الدخان والعتان - بمعناه - .

(وجاء) «افعل» (فى) جمع القلّه لما كان بدون التاء للمؤنث من هذه الأوزان الثلاثة (1) التى هى : «فعال» بالحركات الثلاث فى الفاء ، وهو المراد من (مؤنث الثلاثة) فى هذا المقام ، كما جاء : (اعتق) فى عناق على «فعال» بفتح الفاء - ، (واذرع) فى ذراع ، ليد - على «فعال» - بالكسر - قال الجوهري : يذكر ويؤنث ، وقال سيويوه : أنها مؤنثه وجمعها اذرع - لا غير - ، (واعقب) فى عقاب - بضمّ الأوّل - لطائر ، هى مؤنثه ، وتجمع فى الكثره على عقبان.

وأمّا المقرون بالتاء من الأوزان - الثلاثة - ، كحمامه - للطائر - ، ورساله ، وذؤابه - للشعر - ، فليس له جمع مكسر فى القلّه أصلا ، بل يجمع بالألف والتاء ، وفى الكثره يطرد فيه «فعائل» بقلب مدّه المفرد همزه بعد ألف الجمع ، كحمام ، ورسائل ، وذؤائب ، والواو فى الذؤائب منقلبه عن الهمزه الأصليه ، كراهه وقوع ألف الجمع بين الهمزتين.

وقد يجمع على «فعل» - بضمّتين - ، كحمل ، وحماله ، - بفتح الحاء المهمله ، للديه التى يحملها قوم عن قوم - .

(و) «افعل» فى القلّه للمذكر من تلك الأوزان خلاف القياس بشهادة الاستقراء ، ولذلك قالوا : (امكن) جمع مكان - للموضع - (شاذ) ، فأنه على «مفعل» من الكون ، ولّمّا كثر لزوم الميم توهمت أصليته ، وتوهمت الألف زائده ، ومن ثمّ بنى منه : تمكن ونحوه من المشتقات ، وصار كأنه على «فعال» فجمعوه على - أمكن وأمكنه ، واماكن ، كأنها «افعل ، وافعله ، وأفاعل» ، والأوّل خلاف القياس المناسب ل - فعال ، ولو كان له تكسير بالنظر إلى زياده الميم كان مكائن كمساجد على «مفاعل» ، وزعم صاحب القاموس : أنّ المكان - للموضع - جاء من الكون ومكن بأصالة الميم كليهما ، وذكر فى كلّما الوجهين جمعه على : أمكنه ، وأماكن.

(ونحو : رغيف) من الاسم الذى مدّته الثالثه الزائده هى الياء ، وتنحصر فى

ص : ١٨٩

١- أى «فعال ، وفعال ، وفعال».

مفتوح الفاء ، لعدم «فعليل» - بضمّ الفاء وكسرها في لغتهم - يجمع في القلّة(على) «أفعله» و «أفعل» أيضا قليلا ، وفي الكثرة على «فعل» - بضمّتين - و «فعلان» - بالضم - ، نحو : (ارغفه) ، وأجين ، في الجبين - لما فوق الصدغ - ، (ورغف ، ورغفان - غالبا -).

(وجاء : أنصاء) في النصيب - على «أفعلاء» بالمدّ ، (وفصال) - في الفصيل ، لولد الناقه إذا فصل من أمّه - على «فعال» - بالكسر - ، (وأفائل) على «فعايل» ، في الافيل - بالفاء ، للصغير من الابل - ، (و) أمّا «فعلان» - بالكسر - كما يقال : (ظلمان) في - الظليم ، بالطاء المعجمه ، لذكر النعامه - ، على ما حكاه أحمد بن يحيى ، فهو (قليل) ، ويحكى فيه الضم أيضا ، وكذا يحكى عرضان - بالضاد المعجمه ، في العريض ، لولد المعز الذي أتى عليه سنه - على الوجهين.

(و) هذا الوزن (ربّما جاء مضاعفه) في الجمع على «فعل» - بضمّتين - كغير المضاعف منه ، وذلك كما جاء سرير(على سرر) ، وذليل - بالمعجمه - وذلك بفك الادغام ، والأصل عدم هذا الجمع في المضاعف مطلقا ، استثقالا بفك الادغام ، ولو ادغم التيس «ب - فعل» بالسكون ، وليس في الناقص «فعل» بضمّتين - مطلقا ، لعدم ما آخره حرف علّه قبلها ضمّه في لغتهم ، وحكى أبو عبيده وأبو زيد : سررا ونحوه - بفتح العين - كصرد عن قوم.

(ونحو : عمود) ممّا مدته الثالثه هي الواو ، وتنحصر أيضا في مفتوح الفاء ، لعدم المكسور في كلامهم ، وكون المضموم من أوزان الجمع دون الواحد في غير المصدر الذي هو خارج عن المقصد ، كقعود ، وركوب ، إلّا ما شذ من نحو : سدوس - بضمّ الأوّل - عند غير الأصمعي ، - للطيلسان الأخضر ، وأبى قبيله من طيّ - على ما قال ابن الكلبي ، وبالفتح عنده ، وبالجملة : فنحو : عمود يجمع غير الناقص الواوى منه في القلّة(على) «أفعله» ، وفي الكثرة على «فعل» بضمّتين - نحو : (اعمده ،

وعمد) ، وبه قرأ حمزه والكسائي في قوله تعالى : (فِي عَمِيدٍ مُّمدِّدَةٍ) (١) ، وجاء «فعل» بفتحتين في جمعه أيضا ، وهو قراءه غيرهما من السبعة : في عمد ممدده.

(وجاء :) في الكثرة على «فعلان» - بكسر الفاء - أيضا كقولهم : (قعدان) في - قعود ، للبكر من الابل حين يصلح للركوب - وقال أبو عبيده : هو الذي يقتعده الراعي في كل حاجه ، ويجمع على اقعد ، وقعد ، وقعائد ، أيضا ، وجاء في الناقص الواوى منه «فعل» قليلا ، و «أفعال» كثيرا حتى قيل أنه بابه كما جاء في فلؤ - بفتح الفاء وتشديد الواو ، للمفطوم من ولدى الحمار والفرس - فلي - باللام المكسوره وتشديد الياء - وأصله : فلؤ - بالواو المشدده - على «فعل» فقلبت الواو الأخيره ياء على ما هو القياس في جمع الناقص الواوى الكائن على «فعل» ، كما يجيء في باب الاعلال - إنشاء الله تعالى - ، فحصل فلوى ثم اعل الاعلال المعروف.

(وافلاء) ، بقلب الواو المتطرفه بعد الألف الزائده همزه ، وجاء في ذلك الناقص وغيره «فعاثل» للمؤنث ، كما جاء : في ذنوب - بفتح الذال المعجمه ، للمتلئه من الماء من الدلو - في القلّه ، (و) في الكثره (ذنائب) ، وفي قلوه فلاموى مثل خطايا ، فإنه في الأصل : «فعاثل» على ما قال الجوهري ، فأصله : فلائو فقدمت الواو لئلا يكون في معرض الحذف كجوار ، وفتحت لثقل الكسره ، وقلبت الهمزه ألفا.

(الصفه) التي زيادتها مدّه ثالثه يجرى فيها الأوزان المذكوره في الاسم.

فما مدّتها ألف وهي مفتوحه الفاء على «فعال» (نحو : جبان) - لخلاف الشجاع - يجمع في القلّه والكثره (على) «فعلاء» بالضم - و «فعل» بضمّتين - واسكان العين في الأجوف ، و «فعال» بالكسر ، (نحو : جبناء ، وصنع) - بضمّتين - في صناع للمرأه الماهره الحاذقه بعمل اليدين - ويقال : للرجل بهذا المعنى صنيع على «فعليل» ، وصنع - بكسر الصاد وسكون النون - ، (وجياد) بكسر الجيم وقلب الواو ياء ،

ص : ١٩١

١- الآيه : ٩ من سوره الهمزه.

لأنكسار ما قبلها ، فى جواد للفرس ، وائياً الجواد للسخى والسختيه من الناس فيجمع على اجواد ، وجود - بالضم - كقذال فى قذال ، واجاود ، وعون على «فعل» - بضم الفاء وسكون العين - فى عوان ، للمتوسطه فى سنه من كل شىء .

ومن قال : جبانه - بالتاء - للمؤنث أجاز فيه جمع السلامه للمذكر والمؤنث ، وليعلم ان «فعلاء» - بالضم والمد - كثير فى باب «فعل ، وفاعل» وفى غيرهما قليل حتى قيل : أنه شاذ ، وأكثر مجيئه فى أى باب كان أنما هو فى الغرائز وما يجرى مجراها ، كالجن ، والعقل ، والجهل ، والكرم ، والشعر ، والسماحه والصلاح .

(و) ما هى مكسوره الفاء (نحو : كناز) - للمكتر اللحم ، أى المجتمع اللحم - ، (وهجان) - للأبيض من الإبل - ويستوى فيهما المذكر والمؤنث ، يجمع (على) «فعل» - بضمّتين - ، نحو : (كنز) ، (و) على زنه المفرد ، بعينها نحو : (هجان) ، فالكسره فيه جمعا مثلها فى كرام ، ومفردا مثلها فى كناز كما مرّ فى الفلك ، وجاء فيه : هجائن على «فعائل» ، وهذا يجوز ان يكون جمعا لهجان مفردا وجمعا .

(و) ما هى مضمومه الفاء ، (نحو : شجاع) ، يجمع (على) «فعلاء» - بالضم والمد - ، و «فعلان» - بكسر الفاء وضمّها - ، نحو : (شجعاء ، وشجعان) على الوجهين .

(و) التى مدتها الثالثه هى الياء ، وتنحصر فى مفتوحه الفاء ، كما مرّ ، (نحو : كريم) يجمع (على) «فعلاء» - بالضم والمد - مع سلامه اللام عن التضعيف والاعتلال ، وشذّ نقواء فى نقى - بالنون والياء المشدده - من النقاوه ، وعلى «فعال» بالكسر والتخفيف - وهو القياس فى الأجوف ، و «فعل» - بضمّتين - ، وقد يسكن العين فى المضاعف للادغام ، وعلى «فعلان» - بضمّ الفاء وبكسرها - ، وعلى «أفعال ، وفعلاء» - بالمد - وهو قليل فى الصحيح كثير فى المضاعف والناقص ، وعلى «أفعله» فى المضاعف ، وربما جمع على «فعول» - بالضم - ، نحو : (كرماء ، وكرام) فى كريم ، وطوال فى طويل ، ونقاء فى نقى - بالنون - ، (ونذر) فى نذير ، وجدد ، ولذذ

فى جديء ولذيد - بمعجمتين ، من اللذء ، وقد يقال : لذٌ - بالادغام - ، ولذاذ ، (وثنيان) - بضم المثلثة وسكون النون - فى ثنى - بتشديد الياء ، للذى يلقى ثبته ، وذلك فى الابل عند الدخول فى السادسة ، وفى الفرس عند الدخول فى الرابعه ، والثنيه : واحده الثنايا وهى الاضراس الأربعه التى تلى مقدم الفم ، (وخصيان) - بكسر الخاء المعجمه - فى الخصي - ، (واشراف) فى - شريف - ، (واصدقاء) ، واقوياء ، واتقياء ، فى صديق ، وقوى ، وتقى - بالفوقانيه المثناه - ، واشحاء كاصدقاء ، (واشحه) فى الشحيح ، للبخيل ، ويجمع على شحاح ككرام ، (وظروف) فى ظريف - بالطاء المعجمه - من الظرافه على ما قال الجرمى ، ويجمع على ظرفاء ، وظراف ، مثل كرماء ، وكرام ، وقال الخليل : ان ظروفًا على «فعل» جمع ظرف بدون الياء بمعنى الظريف وان لم يستعمل بمعناه ، كما ان المذاكير جمع المذاكر بمعنى الذكر وان لم يستعمل.

(ونحو : صبور) ، ورسول ، مما مدته الثالثه هى الواو ، وتنحصر - أيضا - فى مفتوح الفاء كما مرّ ، ويستوى فيه المذكر والمؤنث ، وفى كليهما يجمع (على) «فعل» - بضمّتين - نحو : (صبر) ، ورسل (- غالبا -) ، وجاء فى مضاعفه ذلك أيضا ، نحو : ذلل فى - ذلول - ، (وعلى) «فعلاء» - بالضم والمد - على قلبه حتى قيل : انه شاذ ، وذلك نحو : (ودداء) ، فى ودود من الموده ، وفيه شذوذ آخر وهو ندور هذه الزنه فى جمع المضاعف ، وعلى «أفعلاء» نحو : اعداء ، فى عدو ، ويستوى فيه المذكر والمؤنث ، وقد يقال : عدوه حملا على ضده وهو صديقه ، وقد يجمع العدو على لفظ المفرد ، قال الله تعالى : (فَأَنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي) (١) ، وقال (هُمُ الْعَدُوُّ) (٢) وقد يجمع على عدى - بكسر الأول وفتح الثانى وقلب الواو ألفا - ، وقال ابن السكيت : لم يأت على هذا الوزن فى الصفات جمع سوى هذا.

ص: ١٩٣

١- الآية : ٧٧ من سوره الشعراء.

٢- الآية : ٤ من سوره المنافقون.

وما ذكر إلى الآن حكم «فعليل» و«فعلول» إذا كانا بمعنى الفاعل.

(و «فعليل» بمعنى «مفعول» بابه «فعليل») - بفتح الفاء وسكون العين والألف المقصوره - ، وهذا ان خلا عن التاء للنقل إلى الاسميه وكان من الآفات والمكاره ، (كجرحى ، واسرى ، وقتلى) ، فى - جريح ، وأسير ، وقتيل ، بمعنى : مجروح ، ومأسور ، ومقتول - بخلاف ما ليس من الآفات والمكاره ، كحميد - بمعنى محمود - ، وما دخلته التاء للنقل ، كذبيحه ، فلا يقال : حمدى ، وذبحى ، وحكى سبويه : شاه ذبيح وغنم ذبحى ، فى الوصف بدون النقل .

(وجاء) فيه «فعلى» - بضمّ الفاء والألف المقصوره - ، نحو : (اسارى) ، وكأنّه حمل الأسير على عطشان ، لمناسبتهما فى حراره الجوف الحاصله للأسير بالحزن ، فجمع على هذا كما جمع عطشان على عطاشى ، فانّ الأصل فى هذا الجمع «فعلان» ومؤنثه «فعللى» ، (وشذذ) فيه «فعلاء» - بالضمّ والمد - ، نحو : (قتلاء ، وأسراء) ، (ولا يجمع) «فعليل» بمعنى «مفعول» (جمع التصحيح) بالواو والنون ، ولا بالألف والتاء ، (فلا يقال : جريحون) ، (ولا جريحات ، لتمييز عن «فعليل» الأصل) ، وهو ما كان بمعنى الفاعل ، فانه الأصل لكون المفعول فرع الفاعل ، ويجمع جمع التصحيح ، نحو : رحيمون ، ورحيمات ، وكريمون ، وكريمات ، فلم يجمع الذى بمعنى المفعول كذلك ، فرقا بينهما ، ولم يعكس ، لأنّ الأصل أحق بالصحيح .

واعلم ان «فعللى» من الجموع انما بالاصاله «لفعليل» بمعنى «المفعول» على الوجه المتقدم ، (ونحو : مرضى) ، فى مريض ، وهو «فعليل» بمعنى «الفاعل» ليس واردا على الأصل ، بل هو (محمول على) ما يناسبه ممّا هو بمعنى المفعول ، نحو : (جرحى) ، لمناسبه المرض والجراحه فى الألم ، (و) يتقوى ذلك بأنهم (إذا حملوا عليه) - أى على جرحى - نحو : (هلكى) - فى الهالك - ، (وموتى) فى الميت ، على «فيعل» ، (وجربى) فى الأجرى ، وعجفى فى الأعجف ، وحمقى فى الأحمق ، وزمنى فى الزمن ، بمجرّد المناسبه فى المعنى مع تخالف المفردات فى الوزن ، (فهذا) - أى المرضى -

(اجدر) بالحمل عليه ، لتوافق المفردين فى الزنه - أيضا - وكذا حملوا عليه سكرى فى سكران.

والحاصل ان حمل بعض الأبنيه على بعض فى الجمع للمناسبه واقع فى كلامهم ، وان تخالفا فى الزنه فمع التوافق أولى ، وذلك : (كما حملوا : أيامى) وهو جمع - آيم - بتشديد الياء - مثل : سيد على «فيعل» - لمن لا زوج له من الرجال والنساء - من أيم يأيم أيما ، وأيمه ، وأيومه ، (ويتامى) وهو جمع يتيم مثل كريم - لفاقد الأب من الانسان ، وفاقد الام من الحيوانات ، وفاقد الاخت من الدرّه - ، (على وجاعى ، وحباطى) ، فى وجع ، وحبط كلاهما على زنه كتف ، لما يقارن الايومه واليتم من الحزن والوجع مع تقارب أوزان المفردات وان تخالفت ، وزعم الزمخشري : ان أصلهما أيام ، ويتائم ، على «فعائل» فقلبت الهمزه إلى موضع اللام وقلبت ألفا ، وفاقا للجوهري فى الايامى ، ويخدشه شدوذ «فعائل» فى جمع «فيعل» من المذكر من الصفه ، كنظير ونظائر ، وكريه - بمعنى مكروه - وكرائه على ما يقال.

(المؤنث) ممّا مدته الثالثه هى الياء يجمع على «فعال». كالمذكر ، (نحو : صبيحه) من الصّيباحه وهى : الجمال ، (على صباح) ، كصبيح وصباح ، (و) على «فعائل» ، نحو : (صباح) ، وذباح ، فى ذبيحه بمعنى مذبوحه - ، (و) قال بعضهم : (جاء) فى جمع هذه الزنه «فعلاء» ، كقولهم : (خلفاء) فى خليفه ، لكنّه غير ثابت ، (وجعله جمع - خليف -) كما وقع فى قوله :

إنّ من القوم موجودا خليفته

وما خليف أبى موسى بموجود (١)

(أولى) ، لشيوع هذه الزنه فى جمع المذكر وندرتها فى المؤنث حتّى قيل : لم يأت إلّا قولهم : نسوه فقراء وسفهاء ، وقيل : إنّ الخليفه لما لم يطلق إلّا على المذكر جمعوه

ص: ١٩٥

١- هذا البيت لأوس بن حجر ، وحاصل كلامه ان من القوم من هو موجود خليفته ولا خليفه لأبى موسى ، والاستشهاد فى البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير التاء بمعنى خليفه.

على هذه الزنه على اعتبار اسقاط الهاء ، ويجمع الخليفه على خلائف - أيضا - .

(و) المؤنث الّذى مدّته الثالثه هى الواو ولا تدخله تاء التانيث ، وذلك (نحو : عجوز) - وعجوزه بالتاء من كلام العوام - ، ونحو : قلو ص ، يجمع (على) «فعايل» غالبا نحو (عجائز) ، وقلائص ، وجاء على «فعل» بضمّ الفاء وفتح العين المشدّده ، نحو : قلّص ، كما قال :

متى تقول القلّص الرّواسما

يحملن أمّ قاسم وقاسما. (١)

[جمع فاعل الاسم]

(٢)

(وفاعل الاسم) - أى الّذى على زنه «فاعل» ومعناه الاسم دون الصفه - ان كان مجردا عن التاء (نحو : كاهل) - لما بين الكتفين - يجمع (على) «فواعل» ، (نحو : كواهل) قياسا مطردا ، وقد يزداد الياء ، لاشباع كسره العين كخواتيم - فى الخاتم - بكسر التاء ، ودوانيق - فى الدائق - لسدس الدرهم ، وقد يقال : أنّهما جمعان للداناق والخاتام ، كما فى قوله : أخذت خاتامى بغير حقّ (٣).

(وجاء) فى جمعه «فعلان» - بالضم - كما جاء (حجران) فى الحاجر ، - بالمهملتين بينهما الجيم ، للموضع الّذى يمسك ماء المطر من شفه الوادى - ، وهوران - فى الحائر ، بالمهملتين ، لمجتمع الماء - ، وركبان فى راكب ، وقد صار بالغلبه اسما لراكب البعير ، (و) «فعلان» - بالكسر - وهو أقل من «فعلان» - بالضم - وذلك كما جاء (جنان) - بكسر الجيم وتشديد النون بعدها - فى الجنان - بتشديد النون ، لأبى الجنّ ،

ص: ١٩٦

- ١- هذا البيت لم أقف على قائله ، قيل : ان قوله : تقول من القول بمعنى الظن ومفعول الأوّل القلص. وقوله : يحملن فى محل النصب على أنّه مفعول ثان له. والرسم : ضرب من سير الابل ومنه الرواسم جمع الراسمه.
- ٢- لَمَّا فرغ ممّا مدّته زياده ثالثه شرع فيما زيادته مدّه ثانيه هى ألف «فاعل».
- ٣- هذا بيت من الرجز المشطور وقبله : يامى ذات الجورب المنشقّ.

وعظيم الجثّه - ، وحيطان في الحائط - للجدار - ، وحيران في الحائر - لمجتمع الماء أيضا - .

(والمؤنث : المقرون بالتاء على زنه «فاعله» من الاسم ، (نحو : كاتبه) - بالمثلثه والموحده ، وهى من الفرس حيث يقع عليه مقدم السرج ، ويقع عليه يد الراكب ، يجمع (على) «فواعل» أيضا ، مثل : (كواثب). (1)

(وقد نزلوا «فاعلاء») - بالمدّ - (منزلته) - أى منزله المؤنث بالتاء - تنزيلا لألف التأنيث الممدوده فيه منزله التاء ، (فقالوا : قواصع ، ونوافق ، ودوام) ، - بتشديد الميم - ، (وسواب) فى القاصعاء ، - لحجر من حجره اليربوع ، وهو الذى يقصع - أى يدخل - فيه - ، والنفاقاء - بالنون والفاء والقاف ، وهى اخرى من حجرته يكتمها ويظهر غيرها ، وهى موضع يرققه ، فاذا أتى من جانب القاصعاء ضرب الناقعاء برأسه فانفق ، أى خرج كذا فى الصحاح - ، والدائماء - بالدال المهمله وتشديد الميم ، وهى اخرى من حجرته يخرج منها التراب - ، والسايياء - بالسين المهمله والموحده والتحتانيه ، وهى المشيمه التى تخرج مع الولد - .

وأصل : دوام دوام - بميمين - فادّغمت ، وسواب أصله : السوابى فاعلّ اعلال قاض كجوار .

[جمع فاعل الصفه]

(الصفه) : ممّا كان على زنه «فاعل» مجردا عن التاء ، (نحو : جاهل على) «فعل» و «فعلال» ، كلاهما - بضمّ الفاء وتشديد العين - نحو : (جهّيل ، وجهيال - غالبا -) ، وذلك فى صحيح اللّام ، ويندر الوزنان مع اعتلال اللّام ، كغزى وغزاء فى - الغازى - ، (و) على «فعله» - بفتحتين - فى صحيح اللّام ، لدوى العقول ، نحو : (فسقه) فى -

ص: ١٩٧

١- بالكرديه : يالى اسپ .

الفاسق - (كثيراً).

(وعلى) «فعله» - بضمّ الفاء وفتح العين - ، نحو : (قضاءه) - فى القاضى - (فى المعتل اللّام) لذوى العقول ، وينقلب اللّام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، (وعلى) «فعل» - بضمّتين واسكان العين - عند تميم ، نحو : (بزل) - بالموحده والزاي المعجمه ، فى البازل ، للمنشق الناب من الابل ذكرا كان أو أنثى ، وذلك فى السنه التاسعه - ، (و) على «فعلاء ، وفعالان» - بالضم - نحو : (شعراء ، وصحبان) فى شاعر وصاحب ، وشبان - بالتشديد - فى شاب ، ورعيان فى راع ، (و) على «فعال» - بكسر الفاء وتخفيف العين - نحو : (تجار) - بالفوقيه والجيم - فى التاجر ، من التجاره - ، ورعآء فى راع ، (و) على «فعول» - بالضم - نحو : (قعود) فى القاعد.

فهذه الأوزان كثير الوقوع فى جمع «فاعل» من الصفه المجرّده عن التاء ، (وامّا) «فواعل» ، فقد صرّح به سيبويه بعدمه - قياساً - فى «فاعل» من صفات العقلاء إذا لم يكن مقروناً بالتاء ، ولا مختصاً بالمؤنث ، واما قولهم : رجال (فوارس فشاذ) على ما ذكره ، وكأنّهم نزلوا الفارس من - الصفه - منزله «فاعل» من الاسم ، لبعده عن الصفه حيث اختصّ فى استعمالاتهم بالمذكر ، فلم يتفق اقترانه بالتاء فيها مع ان شأن الصفه - مع عدم اختصاص أصل المعنى بالمؤنث - ان توجد مقرونه بها فى الاستعمال ، وقالوا : على الشذوذ فى المثل هالك من الهوالك ، إذ الأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس.

وجاء نواكس - فى الناكس ، للمطأطأ رأسه - فى الشعر للضروره ، كما فى قول الفرزدق :

وإذا الرّجال رأوا يزيد رأيتهم

خضع الرّقاب نواكس الأبصار (1)

ص: ١٩٨

١- البيت من كلمه رائيه للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبى صفره وبخاصّه يزيد بن المهلب. والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله : نواكس حيث جمع ناكسا - وهو وصف لمذكر عاقل - على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلّا فى حروف قليلة.

وقد يقال : أنّهما جمعان لهالكه وناكسه باعتبار الجماعه والطائفه ونحوهما ، كما قالوا ذلك في الخوارج .

و (المؤنث) المقرون بالتاء من الصفات ، (نحو : نائمه) يجمع (على) «فواعل» من غير شدوذ ، وعلى «فعل» - بضمّ الفاء وتشديد العين المفتوحه - ، نحو : (نوائم ، ونوم) (وكذلك) المختص بالمؤنث المجرد عن التاء ، كما يقال : (حوائض وحِيض) ، وجاء «فواعل» في «فاعل» للمذكر من غير العاقل ، كجمال بوازل ، وإيام مواض ، وان سمي بالصفه للعاقل جاز جمعه على «فواعل» ، كعوامل في عالم - اسما - .

[جمع ما آخره ألف التأنيث]

و (المؤنث بالألف) من الاسم حال كون ألفه (رابعه) ان كانت ألفه مقصوره ، (نحو : أنثى) يجمع (على) «فعال» نحو : (اناث) ، وقد جاء انث - بضمّتين - وكأث جمع اناث ، نحو : كتب في كتاب على ما قيل .

(و) ان كانت ممدوده ، (نحو : صحراء) جمع (على) «فعالي» - بالفتح وآخره الألف المقصوره - ، نحو : (صحارى) في الأكثر ، بيان ذلك : ان علامه التأنيث في الممدوده هي الألف المتطرفه على ما ذكره سيويه ، فزيدت قبلها ألف لتكثير أبنيه المؤنث باشمالها على المقصوره والممدوده للتوسع وتمايز صيغ التأنيث ، فاجتمعت الفان يتعلّق بكل منهما غرض يهتم به فلم يحذف شيء منهما بالتقاء الساكنين ، وقلبت الأخيره همزه ، لوقوعها بعد الألف كما يجيء في اعلال نحو كساء - إنشاء الله تعالى - ، واجريت عليها الحركات .

وإذا بنى الجمع الأقصى من نحو ذلك انقلبت الألف إلى الياء الساكنه ، لوقوعها بعد كسره ما بعد ألف الجمع كما في مصابيح ، وعادت الهمزه إلى أصلها ، وهو الألف ، لذهاب سبب القلب إليها وهو الوقوع بعد الألف ، والتقى ساكنان فيقلب الألف إلى ما يقبل الحركه كما في المفرد ، ليتطابقا في عدم الحذف بالتقاء الساكنين ،

لكنها يقلب في الجمع ياء وتدغم فيها الياء الاولى ، لأن انقلاب بعض حروف العله إلى بعضها أولى ، مع عدم سبب القلب همزه وهو الوقوع بعد الألف فيه ، فيحصل ما هو على زنه «فعالي» - بالتشديد - ، ثم أنهم استثقلوا الياء المشدده في الجمع الأقصى مع عدمها في المفرد ، فحذفت المدغمه المنقلبه عن الزائده ، وحافظ على المنقلبه عن العلامه ، فحصل ما يوازن «الفعالي» - بتخفيف الياء - كالصحاري ، كما هو لغه بعض العرب ، رعايه لحفظ كسره ما بعد ألف الجمع ، ويحذف الياء - رفعا وجزا - عند التنوين كما في باب جوار ، والأكثر : يردونها إلى الألف لتسلم عن الحذف ، ترجيحا لحفظ العلامه ، وينفتح ما قبلها ، فيحصل «الفعالي» - بالألف - .

وجاء «فعالي» بالتشديد - على قلبه في الشعر ، كقوله :

لقد اغدوا على اشق

ر يغتال الصّحاريّا. (1)

ويتعين «الفعالي» - بالياء مشدده ومخففه - فيما كانت الألف الممدوده فيه للالحاق ، كالعلابي في العلباء ، لأنها ليست في استحقاق المحافظه كالتى هي للتأنيث حتى يرد إليها لحفظها.

و «الفعالي» - بالتشديد - مطرد في جمع ما كان ثلاثيا ساكن الوسط مزيدا في آخره ياء مشدده خاليه عن معنى النسبه ، كبختى ، وكرسى ، وكذا مهري ، لصيرورته بالغلبه اسما لنوع من الابل وان كان في الأصل لنسبه ذلك النوع إلى مهره ابن حيدان.

وجاء : فى البختى والمهاري - بخصوصهما - الأوجه الثلاثه الوارده فى الصحارى ، ويترد «الفعالي» - بتخفيف الياء - فى جمع «فعلاه» كسعلاه - لا خبث الغول - ،

ص: ٢٠٠

١- هذا البيت للوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وأراد بالأشقر : الفرس الذى لونه الشقره ، وهى حمرة صافيه بخلاف الشقره فى الانسان ، فأنها فيه حمرة يعلوها بياض. ويغتال : يهلك ، واستعاره لقطع المسافه بسرعه شديده. وفى جميع نسخ «الكمال» يجتاب بدل قوله يغتال ، ومعناه : يقطع.

و «فعلية» كهبريه - لوسخ أسفل الشعر شبه النخاله - ، و «فعلوه» كعرقوه. (١)

(و) أمّا(الصفه) المؤنثه بالألف : فما كانت منها مقصوره الألف - وليس لها مذكر على «أفعل» - ان كان لها مذكر على «فعلان» (نحو : عطشى) مؤنث عطشان يجمع (على) «فعال» - بالكسر - ، نحو : (عطاش) ، (و) ان لم يكن لها مذكر كذلك (نحو) : شاه(حرمي) بالحاء والراء المهملتين - على زنه عطشى - أى مشتيه للفحل - يجمع (على) «فعالي» - بفتح الفاء والألف المقصوره - ، نحو (حرامى) ، وربّما جاء : حرام كعطاش بناء على اعتبار المذكر تقديرا ، كأنه لو قيل : للمذكر لقييل : حرمان كعطشان ، كذا قال الجوهري ، وكذلك يقال : فى جبلى ، وختى - بضمّ الأوّل منهما - حبالى ، وخنائى ، لعدم مذكر لهما على «أفعل» وعلى «فعلان».

(و) ما كانت ممدوده الألف : فان كانت على «فعلاء» - بفتح الفاء وسكون العين - ، (نحو : بطحاء) - للواسعه من مسيل الماء التّى فيه دقاق الحصى - يجمع (على) «فعال» بالكسر - نحو : (بطاح) ، (و) ان كانت على «فعلاء» - بضمّ الفاء وفتح العين والمدّ - (نحو : عشراء) - للناقه التّى أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشره أشهر وزال عنها اسم المخاض - ، ونفساء : للتّى وضعت حملها ، يجمع (على) «فعال» بالكسر - نحو : (عشار) ، ونفاس ، لمناسبته لنحو الأنتى فى ضمّ الأوّل ، ولنحو بطحاء فى المدّ ، لكنّه لم يرد فى جمع هذه الزنه إلّا فى عشراء ، ونفساء على ما صرّح به بعض اللّغويين.

وجاء فى النفساء : نفس - بضمّتين - ، ونفاس - بالضم - ، وهو جمع نادر ، ويجوز فيهما عشراوات ، ونفساوات - بالألف والتاء وقلب الهمزه واوا - ، وهكذا فى كل همزه منقلبه عن ألف التأنيث عند الجمع بالألف والتاء ، تحرّزا عن اجتماع علامتى التأنيث وهما الهمزه والتاء ، كصحراوات وغيرها.

والجمع بالألف والتاء مطرد فى المؤنث الذى ألفه - رابعه - وليس له مذكر على

ص: ٢٠١

١- وهى الخشبه المعترضه على رأس الدلو.

«أفعل» سواء كانت ألفه مقصوره أو ممدوده على ما ذكره بعض المحققين.

و «فعلى» من الصفه المقصوره الألف التى لها مذكر على «افعل» وذلك فى اسم التفضيل ، (نحو : الصِّغرى) مؤنث الأصغر ، والكبرى مؤنث الأكبر ، والفضلى مؤنث الأفضل ، يجمع (على) «فعل» - بضمّ الفاء وفتح العين - ، نحو : (الصِّغْر) ، والكبر ، والفضل ، ولم يرد هذا الجمع فى «افعل» للمذكر إلّا فيما لا يعقل ، كقوله تعالى : (مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ*) (١) فأنّه جمع الآخر - لليوم - وأجرى مجرى اخرى على ما فى شرح المفصل ، لأن ما لا يعقل يجرى مجرى المؤنث.

والمصنف عزّف هذا الجمع باللام على خلاف سائر ما ذكره ، لأن اسم التفضيل المجرّد عن الاضافه لا يجمع إلّا معرّفًا ولذا قال سيبويه : لا يقال : نسوه صغر ولا قوم أصاغر إلّا مع اللام.

(و) المؤنث (بالألف) حالكونها(خامسه) : ان كانت مقصوره فالمسموع منهم فيه هو الجمع بالألف والتاء ، ولم يوجد فى كلامهم تكسير لمثله أصلا ، وذلك : (نحو : حبارى) - لطائر - ، فان ألفها خامسه للتأنيث - ومخالفه الجوهري فى ذلك ضعيفه - للاجماع على منعها من الصرف والتنوين ، يجمع (على حباريات) بالاتفاق ، وقلبت المقصوره ياء ، وهكذا كل ألف مقصوره للتأنيث عند الجمع بالألف والتاء كجلبليات ، لتحرز عن اجتماع العلامتين.

واختيرت الياء لها والواو للمدوده ، لأنّ الواو أقوى وبالهزمه اخرى ، وذو المقصوره الزائده التى ليست للتأنيث ومعها زياده اخرى كسرندى - للشديد - وحبئطى على «فعلى» بالألف المزيده لللاحاق بسفرجل يجوز فيه حذف كل منهما ، فيقال : سراند ، وحبانط - ان حذفت الألف - ، والحباطى والسرادى - بقلب الألف ياء وكسر ما قبلها - على «فعالى» - بالياء - ان حذفت النون.

وان كانت - الخامسه - فى المؤنث الممدود جازان يجمع ما هى فيه بالألف والتاء ،

ص: ٢٠٢

كقاصعاوات ، وخنفساوات ، وان تحذف مع الهمزة ويجمع الاسم على صيغته منتهى الجموع ، كقواصع ، وخنافس في - قاصعاء وخنفساء ، ولم يجوزوا في نحوه خنفساء مثلا وان صغر على خنفساء ، كراهه الزيادة على صيغ الجمع الأقصى ، وكذا يقال : في زعفران زعافر وان صغر على زعفران.

وفيما فوق الألف الخامسة يتعين الحذف كيف كانت ، كالحوائى في حولايا.

[جمع «أفعل» اسما وصفه]

(و «أفعل»): (الاسم : كيف تصرّف) في حركة الهمزة والعين ، (نحو : اجدل) - بفتح الهمزة والبدال ، للصقر - ، (واصبغ) - مثلثه الهمزة ومع كل حركة تثلت الباء - تسع لغات كذا في القاموس ، ويذكر ويؤنث ، (واحوص) علما ، ليكون اسما ، يجمع (على) «افاعل» ، نحو : (اجادل ، وأصابع ، وأحوص).

(وقولهم : حوص) على «فعل» - بالضم والسكون - في الأحوص ، كما في قول الأعشى ميمون بن القيس يخاطب عبد عمرو بن شريح الاحوص :

أتانى وعيد الحوص من آل جعفر

فيا عبد عمرو لو نهيت الأحوصا (١)

فهو وان كان جمع الأحوص الذى صار علما بالغلبة بقرينه الجمع على الأحوص لكّنه لا يرد اعتراضا على ما ذكرنا ، لأنه (للمح الوصفية الأصلية) ، فأنه فى الأصل وصف من الحوص - بالتحريك - وهو ضيق فى مؤخر العين ، أو فى إحدى العينين - ، والفعل : حوص كفرح ، ورجل أحوص وامراه حوصاء ، والجمع : حوص.

وقد وقعت مناظره بين علقمه بن علاثة بن عوف بن الأحوص وعامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر فهجا الأعشى علقمه ومدح عامرا فأوعده علقمه بالقتال ، فقال : أبياتا منها هذا البيت ، وحذف الجزاء ، لظهور المراد - أى لووددت ذلك ، أو

ص: ٢٠٣

١- هذا البيت لا يحتاج إلى شىء من التوضيح والشرح وذكر المؤلف قائله وشرحه.

امنت أو نحو ذلك ، وأراد بقوله : من آل جعفر من أجلهم - أى من أجل مودّتهم ومدحهم - ، والمراد بالحوص والأحوص : قوم عبد عمرو بن شريح ومنهم علقمه.

(والصفه) : المجرده عن معنى التفضيل من العيب واللون التى هى على «افعل» للمذكر ، (نحو : احمر) ، واسود ، وابيض ، واعرج ، واعمى ، يجمع (على) «فعالن» ، نحو : (حمران) ، وسودان ، وعرجان ، وعميان ، (و) على «فعل» - بضمّ الفاء وسكون العين - مطردا ، كما يجمع مؤنثها أعنى «فعلاء» - بالمدّ - كحمرآء ، وعرجآء ، وعميآء ، على ذلك ، وتقلب ضمّه الفاء كسره فى الأجوف اليائى للياء ، نحو : (حمر) ، وسود ، وببيض ، وعرج ، وعمى ، فى المذكر والمؤنث.

وكذلك يطرد «فعل» فى جمع «افعل» ممّا ليس له «فعلاء» ، لعدم تحقق معناه فى المؤنث ، كأدر - من الادره - لانفتاق الخصيه ، وفى جمع «فعلاء» ممّا ليس له «افعل» ، لعدمه فى المذكر ، كرتقاء - فى الرتق من عيوب النساء - ، بخلاف ما لم يتفق فيه إلّا أحدهما وان تحقق معناه فى المذكر والانثى ، كآلى (١) - لعظيم الآليه - ، وعجزآء - لعظيمه العجز - ، فان عظمهما يتصوّر فى القبيلتين ، وعدم بناء المقابل ليس لمانع خلقى.

(و) لا- يجمع المذكر من الصفه المذكوره جمع السلامه ، فلذلك (لا- يقال : احمرن) ، واعرجون مثلا عند الجمهور إلّا فى الضروره ، كقوله :

فما وجدت بنات بنى نزار

حلائل أسودين وأحمرينا (٢)

ص: ٢٠٤

- ١- الآلى : بالمد فى أوّله أصله : اءلى بهمزتين فقلبت الثانية الساكنه ألفا ، فلم يتفق فيه البناء للمؤنث ، والعجزاء بالعكس.
- ٢- هذا البيت من قصيده لحكيم الأعمور بن عياش أحد شعراء الشام يهجو بها مضر ، وبنات : فاعل وجدت ، وحلائل : جمع حليل وهو الزوج ويقال للزوجه حليله ، وسميا بذلك لأن كل واحد منهما يحل للآخر ، وهو مفعول وجدت ، وأسودين : جمع أسود ، وأحمرين : جمع أحمر ، وهما صفتان لحلائل ، والاستشهاد بالبيت فى قوله : أسودين وأحمرين حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون ، وهو عند ابن كيسان ممّا يسوغ القياس عليه وعند غيره خاص بضروره الشعر.

وذلك (للتّمييز (1) عن «أفعل» التفضيل) الذي يجمع جمع السلامه ، (و) كذلك (لا) يجمع مؤنثها أيضا جمع السلامه ، ومن ثمّه لا- يقال : (حمرآوات) ، وعرجاوات مثلا ، لكن ليس ذلك لتميز عن مؤنث اسم التفضيل ، لأنّه لا يجمع على هذه الصوره ، فان ألف مؤنث اسم التفضيل مقصوره تنقلب ياء في الجمع بالألف والتاء ، كما يقال : هنّ الفضليات ، وهي متميز عن حمرآوات ، بل (لأنّه فرعه) - أى قولهم : حمرآوات فرع قولهم : احمرين - لأنّ المؤنث فرع المذكر فاذا منع الأصل عن التصحيح فكيف يصحّح الفرع.

(وجاء : الخضراوات) - بالألف والتاء - في جمع الخضراء ، على ما روى عن النبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال : [ليس في الخضراوات صدقه] (2) ، (لغلبته اسما) للبقول الرطبه الّتي تؤكل - ، و «فعلاء» الممدوده إذا كانت اسما يجمع كذلك ، كصحراوات.

(و) «أفعل» للمذكر من صيغه التفضيل ، (نحو : الأفضل) يجمع في التفسير (على) «الأفعال» ، نحو : (الأفاضل) ، (و) في التصحيح على نحو : (الافضلين) وان كان الأصل عدم التصحيح فيه ، لعدم قبوله التاء ، ولعلّ تصحيحه جبر لما فاتته من ان يعمل عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفه أبلغ وأتم من اسم الفاعل الّذى أنّما يعمل فيهما لأجل معنى الصفه ، كذا قال بعض المحقّقين.

ص : ٢٠٥

١- هكذا كتب في جميع نسخ هذا الشرح ولكن في شرح الشافيه غير ذلك بل [لتميّزه] بدل قوله : للتمييز. وكيف ما كانت فالعباره تستقيم معناها.

٢- الحديث : رواه الترمذى ثمّ قال : اسناد هذا الحديث ليس بصحيح ، كتاب الزّكاه باب ما جاء في زكاه الخضراوات.

وما كان على «أفعل» مجزّدا عن التفضيل ويفرق بين مذكّره ومؤنثه بالتاء ، كإرمل - لمن لا زوجه له - ، وإرمله - لمن لا زوج لها - ، يجمع جمع السلامة كأرملين ، وإرملات ، وعلى «أفاعل» ، كأرامل ولو في المؤنث.

[جمع «فعالان» اسما وصفه]

(و) اسم الجنس الذي زيد في آخره الألف والنون (1) ، (نحو : شيطان) - ان كان من شاط ، إذا هلك - ، (وسلطان ، وسرحان) - بكسر الأول ، للذئب والأسد - يجمع (على) «فعالين» ، نحو : (شياطين ، وسلاطين ، وسراحين) ، وان كان الشيطان من شطن - إذا بعد لبعده عن رحمه الله تعالى - فهو «فعال» لا «فعالان» ، ووزن جمعه «فياعيل».

(وجاء) : في جمع سرحان (سراح) - بالكسر والفتح - أيضا ، على ما قيل ، وأما أسماء الاعلام من هذا القبيل فلا يجمع جمع التكسير ان كانت مرتجله كسلمان ، وعثمان ، بخلاف المنقول.

(والصفه) التي على «فعالان» - بالفتح - في المذكر : ان كان مؤنثه بالتاء كندمان - بمعنى النديم - وندمانه جاز تصحيحها كندمانون وندمانات ، قياسا فقط عند سيبويه ، وسماعا - أيضا - عند بعضهم ، وان كان مؤنثه «فعلي» (نحو : غضبان) وغضبي ، وسكران وسكرى ، امتنع فيها التصحيح إلّا في الضروره ، وكلاهما يكسّران في المذكر والمؤنث (على) «فعال» - بالكسر - نحو : (غضاب) ، وندام ، (و) «فعالي» - بالفتح والألف المقصوره في آخره - نحو : (سكاري) ، وغضابي ، وندامي ، وليس شيء منهما مطردا في قسم من القسمين.

ثم انّ الأصل فتح الفاء من «فعالي» ، (وقد ضُمَّت أربعه) من جموع هذه الزنه

ص: ٢٠٦

١- سواء كان الفاء مفتوحه أو مكسوره أو مضمومه ، وسواء كان العين ساكنه أو متحرّكه.

مع جواز الفتح فيها ، وهي : (كسالى) - فى كسلان ، من الكسل - ، (وسكارى ، وعجالى) - فى عجلائن من العجل - ، (وغيارى) - فى غيران ، من غار على أهله يغار غيره.

وربّما جاء الضم فى جمع ما يلحق بها ، كأسارى فى اسير ، وجاء : قدامى - الطير : لقوادم ريشه - فى قادمه ، والزموا الضم فى هذين ، للدلالة على شدّه مخالفتها لما كان ينبغى ان يجمعها عليه على ما قيل ، وربّما حكى : ضعافى ، وبه قرأ قوله تعالى : (ذُرِّيَّةٌ ضِعَافًا) (١) على ما فى الكشاف ، وكأنّه حمل الضعيف فى هذا الجمع على كسلان ، للمناسبة فى المعنى.

وما كان من الصفات على «فعالين» - بضمّ الفاء - يتعيّن فى مؤنثها «فعالينه» - بالتاء - ، كعريان وعريانه ، وخصمان - لضمّ البطن - وخصمانه ، ويجوز تصحيحها ، نحو : عريانون وخصمانون ، إذ ليس أصلها عدم لحوق التاء ، وجاء تكسيها على «فعال» كخصمان فى المذكر والمؤنث ، واستغنوا بتكسير العارى على عراه كقضاءه عن تكسير العريان ، لأنّه بمعناه ، ولم يرد فى هذه الزنه «فعالى» كسكارى قط.

[جمع سائر الصفات]

(و «يفعل») - بكسر العين - وهو مختص بالأجوف كما مرّ ، (نحو : ميّت) ، وجيّد ، وأصلهما : ميوت وجيود ، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنه ، ونحو : بين ، يجمع (على) «أفعال» ، وهذا الجمع تشترك فيه المذكر والمؤنث ، نحو : (أموات) فيهما ، وردت الواو ، لزوال ما كان (٢) سبب انقلابها إلى الياء فى المفرد ، (و)

ص: ٢٠٧

١- الآية : ٩ من سوره النساء.

٢- وفى بعض نسخ الكمال : مكان بدل قوله : ما كان ، والأصح ما أثبتناه.

على «فعال» - بالكسر - ، نحو : (جیاد) ، (و) على «افعلآء» ، نحو : «أبیتآء» - بفتح الهمزة وسكون الباء وكسر الياء وفتح النون - ، والأصل فى هذه الزنه جمع السلامه نحو : میتون ومیتات.

(و) صیغ المبالغه التى یفرق بین المذکر والمؤنث فى واحدها بالتاء ، (نحو : شرابون) - بفتح الأول - ، (وحسانون) - بفتح الأول وضمّه - ، (وفسیقون) - بكسر الأول وتشدید الحرف الثانى من الثلاثه - للمبالغه فى الشرب ، والحسن ، والفسق.

(و) أسماء المفعولين والفاعلين التى فى أولها الميم ، (نحو : مضربون ، ومكرمون (1) استغنى فيها بالتصحیح) فى المذکر كما ذكر ، وفى المؤنث كشرابات ، ومكرمات ، عن التکسیر ، وكأنهم أرادوا أن يكون من صیغ المبالغه هذه الصیغ المذکوره الصالحه للتصحیح فى المذکر والمؤنث لقبولها التاء على عكس صیغها التى یتوى فيها المذکر والمؤنث (2) ، وكمهذار - لمن یكثر الهذر فى الكلام - ، ومنطیق ، وصبور ، حیث التزم فیها التکسیر كمهاذیر ، ومناطیق ، وصبیر ، ومنع التصحیح فى غیر الضروره.

وكرهوا التکسیر الذى هو من خواص الاسم فى نحو : مكرمون ، للجریان على معنى الفعل ولفظه إلبا فى الميم موقع حرف المضارعه ، وحملوا علیه : نحو : مضروبون ، للتشابه فى الميم الزائده ، فهذا هو الأصل ، (و) قد (جاء) : التکسیر فى بعض صیغ المبالغه ، كما جاء فى - عوار - بضم العين وتشدید الواو ، للجان الضعیف - (عواویر) - بواوین وقلب مدّه المفرد یاء - وقد تحذف تلك الياء ، (و) فى بعض أسماء المفعولين والفاعلين ، كقولهم : (ملاعین ، وميامین ، ومشائیم) فى : ملعون ، وميمون ، ومشئوم ، من الشئوم ضدّ الیمن ، (ومياسیر ، ومفاطیر) ، فى : الموسر ، ضدّ المعسر ، والمفطر ، من أفطر الصائم ، وهما اسمان للفاعل ، (ومناکیر) فى : منکر ، اسم مفعول من

ص: ٢٠٨

١- بكسر الزاء وفتحها.

٢- واسم يكون فى هذه العبارة قوله : «هذه الصیغ» وخبرها قوله : «على عكس صیغها».

الانكار ، (ومشادن) - بالشين المعجمه والبدال المهمله - فى : مشدن اسم فاعل ، من اشدنت الظيه إذا شدن ولدها أى قوى وطلع قرناه ، فهى مشدن بدون التاء كحائض ، وولدها شادن ، (ومطافل) فى : مطفل ، اسم فاعل من اطلت الظيه إذا كان معها طفلها وهى قريبه العهد بالنتاج ، وقد يقال : مشادين ، ومطافيل بزياده الياء قبل الآخر.

والغالب فيما هو على زنه «مفعل» إذا أختص بالمؤنث التجرد عن التاء ، فلذلك لا يصحح ، بل يجمع على «مفاعل» ، كذا قال نجم الأئمه رضى. (١)

[أبنيه الجمع من الرباعى]

(والرباعى : نحو : جعفر ، وغيره) من أوزانه ، كدرهم ، وزبرج ، وبرثن ، يجمع (على) «فعالل» نحو : (جعافر) ، ودراهم ، وزبارج ، وبرائن ، (قياسا) (٢) مطردا فى القله والكثره ، فى المجرد عن التاء وفى ذى التاء ، يجمع للقله جمع الصحه وفى الكثره على «فعالل».

(و) ما فيه من الرباعى الاصول مده زائده رابعه - ألفا كانت (نحو : قرطاس) ، أو واوا نحو : عصفور ، أو ياء نحو : قنديل ، يجمع (على) «فعالل» بقلب المده ياء ان لم تكن إياها ، نحو : (قراطيس) ، وعصافير ، وقناديل.

(وما كان) من المزيد الثلاثى (على زنته) - أى زنه الرباعى - ، والمراد : عدد حروفه أمّا مع الموازنه أو مع القرب منها على سبيل التجوز ، سواء كان (ملحقا) به (أو غير ملحق) (بمده) - رابعه - (أو غير مده يجرى مجراه) فى صورته الجمع ،

ص: ٢٠٩

١- وقال نظام الدين : فهذا تمام هيئات الجموع القياسيه وغيرها للثلاثى مجردا أو مزيدا فيه.

٢- سواء كان اسما أو صفه مجردا عن تاء التأنيث أم لا ، وسواء كان للقله أو للكثره ، وذلك لأنه لا يجوز أن يحذف منه شىء حتى يرد إلى أبنيه القله.

(نحو : كوكب ، وجدول) - للنهر الصغير - ، بزيادة الواو فيهما لللاحق بجعفر ، (وعشير) للغابر ، بزيادة الياء لللاحق بدرهم ، (وتنضب) - بفتح التاء الزائده وسكون النون وضّم المعجمه وفي آخره الموحده ، لشجر يتخذ منه السهام - ، وليس ملحقا بشيء ، لعدم الموازنه لوزن من أوزان الرباعي لكنّه قريب منها ، (ومدعس) - بكسر الميم وفتح العين - ، للزّمح الذي يدعس به - أى يطعن - ، وليس ملحقا بشيء لوقوع الزيادة فى أوّله لمعنى الآله ، وحكم الزائده لللاحق ان لا يكون زيادته لمعنى ، على ما سيحىء إنشاء الله تعالى ، وهذه الخمسه مجرّده عن المدّه ، وجمعها : كواكب ، وجداول ، وعثاير ، وتناضب ، ومداعس.

(ونحو : قرواح) - بزيادة الواو والمدّه ، للأرض المستويه التى تبرز للشمس ، والطويله القوائم من النوق - ، (وقرطاط) - بزيادة إحدى الطائين مع المدّه ، للبرذعه ، وقال الخليل : الحلس الّذى يلقى تحت الرجل - ، وهذان ملحقان ، فالأول : بقرطاس على لغه كسر القاف ، والثانى : به على لغه ضمها ، (ومصباح) - بزيادة الميم والمدّه - ، وهذا غير ملحق بشيء ، لأنّه آله كمدعس ، وجمعها : قراويح ، وقراطيط ، ومصابيح مثل ذوى المدّه من الرباعي (1) ، وجاء : قراوح ، وقراطط ، بحذف الياء.

ونحو : جمجمه ، ومكرمه ، وسرواله ، ممّا فيه التاء من الرباعي وما على زنته حكمه أيضا ما ذكر ، فيقال : جماجم ، ومكارم ، وسراويل.

واحترز بقوله : على زنته - عمّا لا يقارب الرباعي وزنا ولا يجرى مجراه فى الجمع «كفعول ، وفعليل ، وفاعل ، وفعال» ونحوها.

ثمّ انّ الرباعي وما يقاربه : ان كان أعجميا كجورب ، أو منسوباً نحو : أشعثى ، وبربرى ، فى : أشعث ، لرجل ، وبربر - لبلد - وجمع على صيغه منتهى الجموع الحقت

ص : ٢١٠

١- يعنى : هذه الأمثله تكسيورها كتكسير الرباعي الذى قبل آخره مدّه نحو : قرطاس وان لم تكن رباعيه.

التاء - غالبا - فى الأعجمى ، وجوبا - فى المنسوب بالاستقراء ، وقيل : فى وجه المناسبه انّ الأعجمى فرع العربى فىناسبه التاء التى هى اماره الفرعيه ، وىاء النسبه كالتاء لمجيئهما (١) للفرق بين الواحد والجنس كروم ورومى على قياس تمر وتمره ، وحيث حذفت فى الجمع ناسب ان يخلفها التاء ، (و) على هذا(نحو : جواربه ، واشاعته) ، وبرابره ، يحصل (فى) جمع (الأعجمى والمنسوب) من الرباعى وما يقاربه.

وتحذف مدّه المفرد ، استثقالا ، يقال : فى تبريزى ، وبغدادى ، وشيرازى ، وبهلولى ، مثلا ، تبارزه ، وبغادده ، وشيارزه ، وبهالله ، وفى الثلاثى يتعين التصحيح ، نحو : بصريون وبصريات.

وقد ظهر إلى ههنا حكم الثلاثى والرباعى المجردين والمزيدين عند امكان بناء الجمع.

وقد يتعدّر التفسير فى المزيد منهما ، كما فى : منطلق ، ومستخرج ، ومدحرج ، واحرنجام ، وقلنسوه ، وحكمه كالتصغير ، فتبقى الفضلى كالميم فى منطلق ، والألف من الندد ، وتحذف غيره فى المزيد الثلاثى ، والزائد كلّها فى المزيد الرباعى ، ويتخير فى نحو : قلنسوه ميمًا لا- فضل فيه لإحدى الزيادات ، يقال : مطالق ، ومخارج ، ودحارج ، وحراجم ، والادد ، وقلانس أو القلاسى مثلا ، لتعدّر منتهى الجموع مع بقاء الزيادات فكيف بما دونه من الجموع.

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغتيا عن حذف الأخرى دون العكس تعين حذف المغنى ، كخيزران فيقال : خزارين - بحذف الياء وابقاء الألف مع قلبها ياء كما فى عصافير ، ولو حذف الألف لزم حذف الياء أيضا ، لئلا يقع بعد ألف الجمع المزيده بعد الياء أكثر من ثلاثه أحرف ، فأنه ليس بجائز.

ص: ٢١١

١- وفى نسخه : لمجيئتها.

[جمع الخماسي]

(وتكسير الخماسي مستكره كتصغيره ، بحذف خامسه) ، فيقال : في سفرجل سفارج ، وفي : فرزدق فرازد - عند من يجوز حذف الأخير ، وفرازق - عند من يحذف ما يشبه الزائد - وهو الدال كما في التصغير ، ومعنى الاستكراه : أنهم لا يرتكبونه في سعه الكلام إلا إذا سئلوا وقيل : لهم كيف تكسیره أو تصغيره.

[اسم الجنس]

(ونحو : تمر ، وحنظل ، وبطيخ - ممّا يميز واحده) عنه (بالتاء ليس بجمع) تكسير لذى التاء ، كتمره ، وبطيخه ، كما زعمه الكوفيون ، بل هو اسم جنس (على الأصح) ، بدليل صحّح اطلاقه على القليل إلى الواحد (1) ، وتصغيره على لفظه من غير ردّ إلى ذى التاء مع وجوب الردّ إليه لو كان جمعا له ، لعدم كونه من أوزان القلّه ، (وهو) - أي هذا النحو من اللفظ المميّز فيه الواحد عن غيره بالتاء - (غالب في) المخلوق لله تعالى (غير المصنوع) للناس ، لأنّه تعالى كثيرا ما يخلق جملة من الجنس كالتفاح والتّمر أوّل ما يخلقه فيناسبه وضع لفظ صالح للقليل والكثير ، ثمّ يلحق علامه ليتميز الواحد ، بخلاف مصنوعاتهم ، فإنّ الغالب ان يصنع واحد واحد فيناسبها كون الدال على الواحد مقدّما على الصالح للكثير ، فينبغي كون المجرد عن التاء فيها للواحد ، فإنّ اللفظ المجرد عنها مقدم على المقرون بها ، هذا ملخص ما يقال ومثله - على ضعفه - ربّما يكتفى به في النكات.

(و) على هذا (نحو : سفين) للجنس ، وسفينه للواحد ، مثل : تمر وتمره ، (و) كذلك (لبن) بفتح اللّام وكسر الموحده - لما يعمل من الطين ويبنى عليه - ، ولبنه ،

ص: ٢١٢

١- وقوله : إلى الواحد ، فإلى هنا بمعنى «مع» أي مع الواحد.

وقد يقالان بكسر اللّام وسكون الموحّده ، (وقلنس) وقلنسوه ، (ليس بقياس) لأنها مصنوعات.

(وكمء) - بفتح الكاف وسكون الميم وفي آخره الهمزة - (وكمأه) (وجبأ) - بفتح الجيم وسكون الموحّده وفي آخره الهمزة - للحمّر من الكمأ - (وجبأه) (عكس تمر وتمره) ، لكونها مجرّدين من التاء للواحد ومعها للجنس ، هذا عند بعضهم ، وقيل : أنّها مثل : تمر وتمره.

[اسم الجمع]

(ونحو : ركب) - بفتح الرّاء وسكون الكاف ، لركبان الإبل أو الخيل - ، (وحلق) - بفتح الأولين ، للمتعدّد من الحلقة ، بسكون الوسط وقد يفتح - ، (وجامل) - بالجيم ، للقطيع من الإبل مع رعاته وأربابه - ، (وسراه) - بفتح المهملة الاولى ، فى سرى بتشديد الياء ، للسيد - (وفرهه) - بضّم الأوّل وسكون الرّاء ، فى : فاره للحاذق الماهر بالشىء - كصحبه فى صاحب ، والفعل منه : فره - بضّم العين - ولذا كان الوصف منه على : «فاعل» غير قياسى ، والقياس : فريه ككريم ، (وتؤام) - بضّم الفوقانيه المثناه بعدها الهمزة الممدوده على «فعال» بالضم - فى : تؤأم - بفتح الفوقانيه وسكون الواو - ، (وغزى) - بفتح المعجمه الاولى وكسر الثانيه وتشديد الياء - فى : غاز من الغزو للجهد ، (ليس بجمع على الأصح) ، بل هى أسماء جموع :

لتصغيرها على ألفاظها.

ووقعها مميزه للعشرين ونحوه ممّا لا يميّز بالجمع.

ولغلبه التذكير فى الضمير العائد إليها.

وإنّما لم تكن أسماء أجناس ، لعدم ورود الفرق بينها وبين واحدها بالتاء فيها أصلا ، وعدم صحّح اطلاقها على الواحد.

(ونحو: اراهط)، وارهيط بزياده الياء فى: رهط - للقبيله -، (واباطيل) فى: باطل، (واحاديث) فى: حديث، (وأعاريض) فى: عروض، - بفتح الأوّل، للجزء الذى فى آخر النصف الأوّل من البيت -، (واقاطيع) فى: قطع، للطائفه من البقر والغنم وغيرهما، (واهال، وليال) فى: اهل، وليال، وحوائج فى: الحاجه، (وحمير) - بفتح الحاء - فى حمار، (وأمكن) فى: مكان، ومحاسن فى: حسن، ومشابه فى: شبه، إلى غير ذلك من الجموع التى لها آحاد من ألفاظها وليس قياس أوزان تلك الآحاد ان يجمع على أوزان تلك الجموع، كائنه (على غير الواحد (١))، كالجموع التى لا واحد لها من لفظها كنساء فى جمع امرأه، فإنها جمع على غير المفرد، وقد حكى فى بعضها ما يجمع عليه، مثل: ليلاه فى: ليال كما قال:

يا ويحه من جمل ما أشقاه

فى كلّ ما يوم وما ليلاه (٢)

وقال الفراء: واحد الأحاديث كائنه أحدوثة ثم جعلوه جمعا للحديث، وحمير اسم جمع عند الجمهور، لأن «فعيلا» ليس من أوزان الجموع، خلافا لسيبويه فإنه جعله من أوزان الجمع، لكن القياس كون مفرده على «فعل» - بالفتح - مثل: كلب وكيّيب، ومعز ومعيز، وقد يعتبر فى بعض ما ذكر الواحد المناسب المقدّر الغير

ص: ٢١٤

١- هكذا وجدنا العبارة فى جميع نسخ الكمال، لكن فى غير هذا الشرح هكذا العبارة: [على غير الواحد منها] أى على جمع غير صيغ جمع واحدتها.

٢- هذا البيت لم أعثر على قائله، وفى روايه اخرى لهذا البيت: فى كلّ يوم ما وكلّ ليلاه، والظاهر أنّ المعنى أنه يعمل جملة فى جميع أوقات الليل والنهار من كل يوم وكل ليله حتّى يرثى له كل من رآه ويترحم عليه قائلا: ويحه ما أشقاه، و «ما» فى قوله: فى كل يوم «ما» زائده، والاستشهاد بالبيت على ان ليال جمع ليلاه بمعنى ليله.

المستعمل ، كإبطل ، وإقطيع ، وإعريض ، واهلاه ، وحائجه ، ومكن كفلس ، وحر ، ومحسن ، ومشبه .

[جمع الجمع]

(وقد يجمع الجمع) ، وليس بقياس مطرد على ما يستفاد من لفظه «قد» المفيدة للتقليل ، وصرح به سيويه وغيره ، سواء كان على وجه التفسير (نحو : أكالب) فى جمع : أكلب جمع كلب ، ومثل : اراهط فى ارهط فى رهط عند بعضهم ، (وأناعيم) فى : أنعام جمع نعم - بفتح النون والعين - ، وقد يسكن عينه للمال الراعيه ، وأكثر اطلاقه على الإبل ، وهو مذكر لا يؤنث على ما قال الفراء ، ومثل : أراهيط فى ارهاط فى رهط على ما قيل ، وأقاول فى : أقوال فى : قول ، (وجمائل) فى : جمال - بكسر الجيم - فى جمل - للذكر من الإبل ، أم على وجه التصحيح ، (و) ذلك نحو : (جمالات) فى جمال أو جماله فى جمل أيضا ، (وكلابات) فى : كلاب فى كلب ، (وبيوتات) فى : بيوت فى بيت ، (وحمرات) فى : حمر - بضمّتين - فى : حمار ، (وجزرات) فى : جزر - بضمّتين - فى الجزور من الإبل هى الصالحه للجزر .

وحيث كان أقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثه أمثال ما هو جمع له فاقل الجمع ثلاثه من الآحاد ، وأقل جمع الجمع تسعه منها ، ولا يخفى - اجراء قياس أوزان القلّه والكثره فيه (1) بالنظر إليه وإلى ما هو جمع له على حسب اختلاف الصيغ - على المتأمل .

ص: ٢١٥

١- وفى بعض النسخ : فيها. والضمير فى قوله فيه راجع إلى جمع الجمع وفى قوله : فيها راجع إلى الآحاد وقوله : على المتأمل متعلق بقوله : ولا يخفى .

(التقاء الساكنين : يغتفر في الوقف) لكون الوقف على الحرف جاريا مجرى حركته ، إذ يحصل عنده من توفر الصوت عليه ما ليس له عند الوصل بحرف آخر على ما يشهد به الوجدان ، والتقاءهما فيه يغتفر (مطلقا) ، سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنون ، والمؤمنين ، والمؤمنات ، أم لا- كعمرو وبكر ، وذكر نجم الأئمة رضى : انّ الساكنين إذا كان أولهما حرفا صحيحا يمتنع التقاءهما إلّا مع كسره مختلسه ضعيفه على الأول منهما ، لكن السامع والمتكلم يحسبانهما ساكنين في بادى الرأى ، وسواء كان الثانى مدغما أم لا.

(و) يعتفر - أيضا - إذا كان على حدّه وصفته التى يستحق الاغتفار إذا كان عليها وذلك (فى المدغم) الذى (قبله) حرف (لين) وهو الساكن من حروف العله ، سواء جانستها حركه ما قبلها ليكون حرف مدّ أم لا- ، والحركه المجانسه للألف هى الفتحه ، وللواو هى الضمّه ، وللياء هى الكسره ، والألف حرف مدّ أبدا ، للزوم الفتح قبلها ، بخلاف الأخيرين لجواز الحركه المخالفه قبلهما كقول وبيع ، فحرف اللين أعم من حرف المد ، وقد يطلق على تلك الحروف - مطلقا - حروف المد واللين ، لما فيها من اللين ومدّ الصوت ، وان كان المدّ عند تحرّك ما قبلها بمجانستها (1) من الحركه أكثر.

ويشترط فى الاغتفار ههنا كون اللين والمدغم (فى كلمه) واحده ، (نحو : خويصّه) - بالصاد المشدّده المسبوقة بياء التصغير الساكنه - فى : تصغير خاصّه - لما يختص بالشىء - ، (والضالّين) ، خاصّه ، ودابّه ، (وتمودّ الثوب) - بالبدال المشدّده -

على صيغته الماضى المجهول : من تَماددنا الثوب ، - أى مَدَّ كَلَّ مَنَّا بعضاً منه - ، وأَمَّا اغتفر فى هذه الصورة ، لما فى حروف اللين من المَدِّ الّذى يتوصّل به إلى النطق بالسّاكن بعدها مع استمرار الصوت ، بخلاف الصحيح ، وما فى حرف المشدّد من سهوله النطق وكونه فى حكم حرف واحد متحرّك ، لشدّه الالتصاق.

واشترط وحده الكلمه : للاحتراز عمّياً لو كانا فى كلمتين ، إذا لا يتصوّر ذلك إلّا بوقوع اللين فى آخر الكلمه الاولى والمدغم فى أوّل الثانيه والآخر محل التغيير فأثروا فيه التحرّز عن التقاء الساكنين بتحريك ذلك اللين ان لم يكن مدّه ، نحو : ولا تخشوا النَّاسَ ، وحذفه ان كان مدّه (إِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ) (١) ، و(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) (٢) ، و(مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) (٣) ، بحذف اللين الملاقى للام التعريف المدغمه فى الثلاثه.

وان وقع المدغم فيه فى آخر الكلمه فى صورته الاغتفار اجتمعت ثلاثه سواكن - وقفا - ، كما فى اصيّم - تصغير الأَصَمِّ - ودوابّ - جمع دابّه - ، ويمتنع الجمع بين أربع سواكن فما فوقها فى جميع اللغات.

(و) يغتفر - أيضاً - (فى) الأسماء المعدوده من غير اختصاص باللين والمدغم ، سواء كانت أسماء حروف التهجى ، (نحو : ميم ، وقاف ، وعين) ، أم غيرها ، نحو : بشر ، بكر ، عمرو ، إلى غير ذلك ، (مميّا بنى لعدم التركيب) مع الغير ، فإنّ التركيب فرع الاتصال والارتباط المعنوى والأسماء المعدوده لا يتصل بعضها ببعض ولا بغيرها معنى ، وان اتّفق اتصالها لفظاً ، والتركيب مع الغير شرط فى الاعراب فبنيت تلك الأسماء على السكون الّذى هو الأصل فى البناء ، وسكونها للبناء فى حال

ص: ٢١٧

١- الآيه : ٣٢ الأنفال والشاهد فيها فى الواو واللام.

٢- الآيه : ٦٥ الأنفال والشاهد فيها : ألف ياء النداء ونون «النبي».

٣- الآيه : ٧٨ الحجّ. الشاهد : فى الدّين - الياء من فى ، والبدال من - الدين - ففى هذه الموارد يجب حذف حرف اللين فى التلّفظ فلا ينطق به.

الوقف والوصل ، نحو : كم ، وهل وغيرهما ممّا بنى على السكون ، وأثر الوقف هو السكوت عليها والقطع عمّا بعدها.

واغتفر فيها التقاء الساكنين (وقفا ووصلا) ، فرقا بينها وبين المبني لوجود المانع عن الاعراب ، أعنى : المشابهة لمبني الأصل ، ولم يعكس ، لأنّ المبني للمانع أكثر ، وبالتحرّز عن التقاء الساكنين أجدر.

وبعض النحاه - كالزمخشري - لم يشترط التركيب مع الغير فى الاعراب ، بل اكتفى بمجرّد الصلاحيه لاستحقاق الاعراب بعد التركيب ، ولذلك زعم : أنّ السكون فى هذه الأسماء ليس للبناء ، بل للوقف ولو بالتّيه ، كما فى حاله الوصل ، فإنّ الوصل فى تلك الأسماء بتّيه الوقف ، كما يدل عليه : كونه فيها كالوقف فى وجوب قلب التاء فى أواخرها نحو : ثلاثه ، أربه ، بغله ، ناقه - هاء ساكنه ، وفى اثبات همزه الوصل فى أوائلها ، نحو : واحد ، اثنان ، رجل ، امرأه ، لكنّه فى الوقف على وجه الوجوب ، وفى الوصل على الجواز ، فإنّه يجوز فيه حذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها جوازا راجحا على ما يقال.

ومن لم يجعل وصل تلك الأسماء بتّيه الوقف زعم أنّ الواضع كما أثبت تلك الأحكام (1) للوقف مطلقا أثبتها للوصل فى هذه الأسماء من غير ان يكون فى تّيه الوقف والقطع فتأمل.

وفرق سيبويه : بين ما سكونه منظور بالوضع كأسماء حروف التهجّى ، فإنّ المنظور فى وضعها ان يلقى كل منها بانفراده إلى المتعلم لينطق به ويقف ويكرّر حتّى يتعلمه ثم يلقى إليه آخر ، وبين ما يعرض سكونه عند قصد التعديد ، فجوّز فى القسم الثانى الذى أصله الاعراب ان يشمّ فيه الرفع الذى هو أقوى الاعراب ، كما يقال : واحد ، اثنان ، زيد ، بكر ، بالاشمام ، بخلاف الأوّل ، خلافا للأخفش ، حيث

ص: ٢١٨

١- أى قلب التاء هاء واثبات الهمزه مرجوحا.

(و) يغتفر التقاء الساكنين - أيضا - عند دخول همزه الاستفهام على همزه وصل مفتوحه فى الاسم مع لام التعريف ، كما(فى نحو : آلحسن عندك) ، (و) بدونها ، كما فى نحو : (آيمن الله يمينك) ، وآيم الله يمينك ، وآئما اغتفر عند ذلك (للإلتباس) بالخبر لو حذفت همزه الوصل ، كما هو حكمها فى الدرج ، فحيث منع عنه اللبس قلبت ألفا ، ليجرى ذلك مجرى حذفها لما فى القلب من اذهابها بالكليه ، مع أنّ الألف - لضعفها - فى حكم العدم.

وبعض العرب يكتفى بترقيقها وتسهيلها على وجه يكون بين الهمزه والألف ، وهو المراد بقولهم : بين بين ، والأوّل أشهر واولى ، لكونه أقرب إلى أصلها الّمدى هو الحذف ، وقرأ على الوجهين قوله تعالى : (الآن) (٢) ، وقوله : (آلذّكرين*) (٣) وآيمن الله - بضمّ الميم والنون - لفظ موضوع للقسم ، ويلزم اضافته إلى اسم الله - سبحانه - عند الجمهور ، وكذا : آيم - بحذف النون - ، وهمزتها للوصل كما يجىء - إنشاء الله تعالى - .

ورفعهما (٤) بالابتداء فى المشهور ، ويلزم حذف خبرها فى الجملة القسميّة فى كلام الحالف ، كما يقال : آيمن الله لأفعلنّ كذا ، والتقدير : آيمن الله قسمى مثلا ، وهذا القسم فى كلام المستفهم مبتدأ والخبر يمينك ونحوه ، وكأنّه قال : أهذا القسم يمينك . فهذه مواقع اغتفاره حتما .

ص : ٢١٩

١- فى الأسماء قبل التركيب ثلاثه مذاهب : أحدها : أنّها مبنيه وعليه ابن الحاجب وابن مالك. والثانى : أنّها معربه وعليه الزمخشري. والثالث : أنّها واسطه لا مبنيه ولا معربه وعليه أبو حيان وجلال الدين السيوطى .

٢- الآيه : ٥١ يوسف .

٣- الآيه : ١٤٣ - ١٤٤ الأنعام .

٤- وفى نسخه : ورفعها .

(و) هو (فى نحو: لاها الله ، وإى الله ، جائز) ، فان لاها الله أصله : لا والله فحذفت واو القسم وهى شفويه وعوّضت عنها هاء وهى حلقيّه ، لما بينهما من التناسب فى الطرفيه للمخرج ، ولتمخّضها للعوضيّة امتنع الجمع بينهما ، ويتعيّن الجر فيما بعدها ، وتنزل كحرف القسم منزله الجزء ممّا بعدها ، فيجوز حذف ألفها عند ملاقات اللّام المدغمه من الجلاله ، لكونها فى كلمتين حقيقه كالألف فى (أَيُّهَا النَّبِيُّ) ، وإثباتها ، لتنزيلها منزله الجزء فكأنّهما فى كلمه واحده كـ (الضّالّين ، *) وأى : حرف جواب بمعنى نعم ، والأصل : إى والله فحذف حرف القسم ، ثمّ أنّهم جوّزوا حذف الياء لملاقاتها اللّام المدغمه فى كلمتين ، فيقال : إ الله - بكسر الهمزه - وهى همزه أى : وإثباتها ، كراهه الحذف لاحتمال الغفله عن المقصود ، والكون على صوره الجلاله المزاله عن صورتها بكسر أولها فتبقى إمّا : مع التحرك للتوسل إلى تفخيم الجلاله ، أو التسكين ، كأنّه جعل حرف الجواب كالقائم مقام حرف القسم ، نازلا- منزله الجزء من الاسم كالألف من ها ، ولكن هذا مجرد اعتبار لابقاء الياء من غير تمخّض التعويض ، فلذلك جاز الجمع (١) ، وكان حرف القسم فى حكم المحذوف من غير عوض ، ومن ثمّ (٢) قالوا : الأفصح نصب الاسم كنظائره بعد نزع الخافض من غير تعويض.

ومنعوا من التقاء الساكنين فى غير الصور المذكوره ، (و) قولهم : فى المثل عن الشّدّه وتفاقم الشّرّ التقت (حلقتا البطان) بإثبات ألف التشنيه وملاقاتها اللّام الساكنه(شاذ) ، والقياس : حذفها كما فى قولك : غلاما الرجل ، وثوبا بنك ، لكن الأمثال قد يجرى على خلاف القياس لبعض الأغراض ، فلعلهم استسهلوا خلاف

ص: ٢٢٠

- ١- أى بين أى وحرف القسم فقال إى والله.
- ٢- أى من أجل ان حرف القسم فى حكم المحذوف من غير عوض. أى الأفصح إى الله بنصب الله لأن أى ليس عوضا كالهاء. ونظيره قوله تعالى : (وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) أى من قومه.

القياس في هذا المثل للتنبيه على تفضيع الشر باتمام الحروف ومد الصوت.

والبطان : - بكسر الموحده - الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ، والتقاءهما يدل على فرط الهزال ، أو المبالغه فى الشده ، أو اضطراب البطان عند الاضطرار إلى السير وعدم التمكن من اصلاحه ، وكل هذه أحوال تناسب الشده فاستعير التقاءهما لها ، كما قال أوس بن حجر :

وازدحمت حلقتا البطان بأقوام

وجاشت نفوسهم جزعا (1)

وشاع حتى صارت مثلاً.

وإذا كان الأمر على ما ذكر من المنع عن التقاء الساكنين فى غير ما ذكر من الصور ، (فإن كان غير ذلك) المذكور لزم : أما الحذف ، وأما التحريك ، والأصل فيه أن يقع الحركه على أول الساكنين لما سيأتى إنشاء الله تعالى.

والتفصيل : أنهما ان التقيا فى غير ذلك (وأولهما مدّه) ، فالحركه ثقيله عليها منافية للتخفيف المطلوب من وضعها على السكون ، ومجانسه حركه ما قبلها لها فاضطروا إلى الحذف ، والساكن الثانى : قد يكون حرفاً صحيحاً وقد يكون كلمه اخرى جىء بها لمعنى مقصود يفوت بالحذف ضميراً كانت أو غيرها كنون التأكيد الثقيله ولام التعريف كما ترى فى الأمثله ، ولا شك أن المدّه أولى بالحذف من جميع ذلك مع شيوع حذفها فى كلامهم ، فلذلك (حذفت) المدّه ، وذلك (نحو : خف ، وقل ، وبع) على صيغه الأمر من الأجوف ، وأصلها : تخاف ، وتقول ، وتبعب ، وبعد حذف حرف المضارعه واسكان الآخر بالجزم التقى ساكنان فحذف أولهما وهو المدّه ، (وتخشين) - للواحد المخاطبه من الناقص - على زنه «تفعين» بفتح العين ، وأصلها : تخشين -

ص: ٢٢١

١- هذا البيت من قصيده لأوس يرثى بها فضاله بن كده ، ومعناه : اشتد الأمر لموته بأقوام كانوا فى كنف حمايته واحسانه واضطربت نفوسهم جزعا. فاستعير فى هذا البيت «حلقتا البطان» للشده والكرب.

بيائين - على «تفعلين»، وقلب الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وياء الضمير ساكنه فحذفت المدّة التي هي أول الساكنين أعنى الألف، وأما تخشين - لجماعه النساء المخاطبات، فوزنه «تفعلن»، ولم يحذف منه شيء، وكذا يخشين للغائبات.

(و) نحو: (اغزوا) على صيغة الأمر المتصلة بضمير المخاطبين من الناقص، (وارمى) بياء المخاطبه منه، وأصلهما: اغزوا - بواوين -، وارمى - بيائين -، فحذفت ضمّه الواو الاولى من الأول وكسره الياء الاولى من الثاني استثقالا، فصارت كل واحد منهما مدّه ملاقيه للضمير الساكن بعدها فحذفت وبقي الضمير، ووزنهما: «أفعوا، وافعى»، وكذا إرموا، وأغزى، واخشوا، واخشى، وأصلهما: إخشوا، واخشى بلياء المفتوح ما قبلها قبل الضميرين فقلبت ألفا وحذفت.

(واغزّن، وارمّن) بالحاق نون التأكيد الثقيله على الأمر، للجماعه أو المخاطبه الواحده من الناقص المضموم عينه فى المضارع أو المكسور عينه فيه، وكذا فى المضارع على صيغة المعلوم المجزوم للجمع والمخاطبه منهما، نحو: لا- تغزّن ولا- ترمّن، فإنّ الأصل: بعد حذف اللّام اغزوّن واغزّين، ولا تغزوّن، وارمّون وارمّين، ولا ترمّون مثلا، فالتقى الضمير الساكن والنون المدغمه، ولو حذف الضمير دلّت عليه ضمّه ما قبله فى الجمع وكسرتة فى المحاطبه، لانضمام ما قبل واو الجمع وانكسار ما قبل ياء المخاطبه فيما ذكر، بخلاف النون، لعدم الدليل عليها عند الحذف فيفوت معنى التأكيد المقصود منها، فلذلك حذف الضمير دونها، ولم ينزلوها - من جهة عدم استقلالها (1) - منزله الجزء من الفعل كما ينزل الضميران منزلته، حتّى يكونا كجزئين من كلمه واحده فيغترف التقائهما، كراهه جعل كلمات ثلاث بمنزله الواحده من غير داع، وأما اعتبار ذلك (2) فى المثنى لتبقى الألف فلثلا يلتبس بالمفرد، لانفتاح ما قبل النون فيهما فلا يدل الفتحة على الألف لو حذفت، وكذا فى جماعه النساء

ص: ٢٢٢

١- هكذا فى النسخ التي بأيدينا، إلّا أنّه فى بعض الشروح: عدم استثقالتها وهو الأصح.

٢- أى تنزيل النون منزله الجزء.

بزياده الألف ، كراهه اجتماع النونات ، فقالوا : إضربانّ ، واضربنّانّ مثلا بكسر النون منهما ، تشبيها بنون التثنيه للوقوع بعد الألف ، وفتح النون فيما عداها. (١)

وأما المؤكّد بالنون من الأمر الناقص المفتوح العين في المضارع ، والمضارع المجزوم منه ، والمجهول مطلقا ، فما قبل الضميرين فيها - لانفتاحه - لا يدل عليهما لو حذفنا كالنون ، فلذلك تبيان وتضمّ الواو ، وتكسر الياء تحرّزا عن التقاء الساكنين ، نحو : إخشونّ ، واخشينّ ، ولا تخشونّ ، ولا تخشينّ ، ونحو : لتبلونّ ولامه واو محذوفه بعد قلبها ألفا.

(و) نحو : (يخشى القوم ، ويغزوا الجيش) ، (و) فلان (يرمى الغرض) وهو الهدف العذى يرمى إليه السهم ، وحذفت المدّه لملاقاتها اللّام الساكنه.

وحيث كان حذف المدّه فيما ذكر من الصور لالتقاء الساكنين فلو تحرّك ما بعدها حرّكه يعتد بها اعيدت ، لزوال علّه الحذف ، (والحرّكه في نحو : خف الله) ، وقلّ اللهم ، وبع المال ، (واخشوا الله ، واخشى الله ، واخشونّ ، واخشينّ) ، ونظائرها من المضارع ، نحو : لم يخف القوم ، ولا- يخشوا الناس ، ولا- تخشونّ ، وإمّا ترينّ ، ونحوها ، (غير معتدّ بها) ، وهى فى حكم المعدوم ، فلذلك لم تعد المدّه المحذوفه (٢) ، فلم يقولوا : خاف الله ، وقول اللهم مثلا.

والوجه فى عدم الاعتماد بها فى نحو هذه الأمثله عروضها فيها ، بسبب مجيء ساكن من كلمه اخرى منفصله ، كالاسم الظاهر المعرف باللّام ، ونون التأكيد الثقيله ، فإنها مع الضمير البارز كلمه منفصله فى نحو ذلك (٣).

ص: ٢٢٣

١- وفى نسخه : فيما عداهما.

٢- كأنه قيل : ان حذف المدّه فى الأفعال المذكوره لالتقاء الساكنين وقد زال ذلك بتحريك أوّل الساكنين فى نحو الأمثله المذكوره ، فكان ينبغى عودها لزوال سبب الحذف فأجاب بقوله : غير معتدّ بها فلذلك لم تعد.

٣- أى فيما عدا المثنى وصيغه جمع النساء.

وهذا (بخلاف نحو : خافا) ، وقولا- ، وبيعا ، وخافوا ، وقولوا ، وبيعى ، ونظائرها من المضارع ، نحو : لم يخافا ، ولم يقولوا ، ولا تبيعوا ونحوها ، فإنَّ الحركة فيها معتد بها ، لعروضها باتصال الضمير المرفوع المتصل الذي يجرى مجرى الجزء من الفعل .

(و) بخلاف نحو : (خافنّ) ، وقولنّ ، وبيعنّ ، ولا- تخافنّ ، ولا تقولنّ ، ولا تبيعنّ ، بالنون الثقيله وفتح ما قبلها فى الجميع للمفرد وضمّه للجمع وكسره فى المخاطبه فان عود المحذوف فيها ، لأنَّ الحركة فيها معتد بها ، لحصولها باتصال النون التى اتصلت بالفعل وجرى مجرى الجزء منه : أمّا : فى المفرد فظاهر ، وأمّا فى الأخيرين فبعد حذف ما كان مانعا عن تنزيلها منزله الجزء أعنى : الضميرين ، وأمّا فى نحو : غزتا ، ورمتا من الناقص المثنى فى المؤنث فعدم الردّ لكون ألف التثنيه التى لأجلها تحرك التاء فى حكم المنفصل بحيلولة التاء ، ومع ذلك جوّز بعضهم فيه الردّ بأن يقال : غزاتا ، ورماتا ، كما فى قول امرأ القيس :

لها متنتان خطاتا كما

أكبّ على ساعديه النمر (١)

(وان لم يكن) أول الساكنين (مدّه حرّك) ذلك الأول ، لعدم ثقل الحركة وعدم منافاتها لوضعه مع حصول الغرض العدى هو التحرّز عن التقاء الساكنين بها ، فلا وجه للحذف ، ولكن يستثنى من ذلك ما إذا كان أولهما تنوين العلم الموصوف بآبن مضافا إلى علم آخر كزيد بن عمرو ، فإنه يحذف ، أو كان أولهما نون التأكيد الخفيفه ، فإنها تحذف أيضا كما تقدّم فى مقدّمه الاعراب ، وذلك كقول الأصبط بن قريع :

ص : ٢٢٤

١- هذا البيت من قصيده تنسب لامرئ القيس ، وهو فى وصف فرس . المتنتان : تثنيه متنه ، وهى بمعنى المتن وأراد جانبى ظهرها . وخطاتا : اكتنزتا وارتفعتا . وقوله : « كما أكب على ساعديه النمر » قال ثعلب : أى فى صلابه ساعد النمر إذا اعتمد على يديه ، فكأنه قال : لها جانبا ظهر مكتنزان شديدان . والاستشهاد بالبيت فى قوله : « خطاتا » فالقياس ان تقول : خطتا كما تقول رمتا ولكن الشاعر أعاد الألف التى هى لام الفعل نظرا إلى تحرّك التاء ولم يبال بعراقه التاء فى السكون .

فإنّ أصله : لا تهين بالنون الخفيفه بقرينه وجود الياء ، وفي حكم نون التأكيد الخفيفه نون «لذن» غالبا على ما ذكره ابن مالك في التسهيل ، وربّما يقال : من لذن الصباح - بكسر النون - ، وقال الجرمي : حذف التنوين - إذا كان أوّل الساكنين - لغه قوم ، وعليها ورد ما روى عن أبي عمرو : (أَخِيذُ اللَّهُ الصَّمِيدُ) بحذف التنوين من أحد ، وقراءه عماره بن عقيل : (وَلَمَّا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) (٢) بحذف التنوين ونصب النهار.

ويجب على الأ-كثر تحريك الأوّل في غير المدّه في غير تنوين العلم المذكور والنونين المذكورتين ، وذلك (نحو : اذهب اذهب) على صيغتي الأمر وكسر آخر الاولى بعد حذف همزه الثانيه درجا ، (ولم أبله) ، وأصله : ابالي - للمتكلّم المعلوم - من المبالاه ، فحذفت الياء بالجازم ، وكثر استعماله فناسبه التخفيف ، فجعل كأنّه أجوف لم يحذف منه شيء واعتبر عمل الجازم مرّه اخرى فسكن اللّام وحذفت الألف بالتقاء الساكنين ، فلمّا دخلت هاء السكت الساكنه - وقفا - التقى ساكنان فحركت اللّام بالكسر.

(والم الله) (٣) ، إذا لم يوقف على : ألم ، ولم يجعل آيه برأسها ، فأنه عند عدم الوقف يوصل بالجلاله فتحذف همزتها درجا ، وآخره ميم ساكن ، لمّا عرفت من بناء أسماء المعدوده على السكون وقفا ووصلا ، فعند ملاقاته اللّام المدغمه يلتقى ساكنان ، فحرك الأوّل ، والكسر - وان كان هو الأصل - لكنّه فتح على ما اختاره

ص: ٢٢٥

١- هذا البيت من قصيده للأضبط بن قريع ، وعلّك : بمعنى لعلّك. وان تركع : خبره على حذف المضاف أي لعلّك ذو ركوع. والاستشهاد بالبيت على ان أصله : (لا تهين) فلمّا وقع بعد نون التأكيد ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت النون للتخلص من التقاء الساكنين.

٢- الآية : ٤٠ من سوره يس.

٣- الآية : ١ من سوره آل عمران.

سيويه وسمع منهم ، توسلا إلى تفخيم الجلاله ، ولأنّ الياء قبله من جنس الكسره وما قبل الياء أيضا مكسوره ، فلو كسر كان من قبيل توالى الأمثال ، وأجاز الأخص الكسر على الأصل وبه قرأ عمرو بن عبيد في الشواذ.

ومن زعم أنّ السكون في تلك الأسماء للوقف لا- للبناء فالوصل عنده بتيه الوقف ، فالجلاله مبتدأ بها عنده في التيه كما في الوقف ، فلا تسقط همزتها درجا حتى يلتقى ساكنان ، فلذلك قال : ان فتحه الميم من قوله من الهمزه وحذفت الهمزه على القياس في حذفها ، حيث لم يقع الابتداء بها في التلطف ، وذلك كما نقلت من همزه القطع في قولهم : في التعبير عن كلمه لا النافيه لام ألف - بفتح الميم وحذف الهمزه عند الوقف بتيه الوصل ، كما في قول أبي النجم :

أقبلت من عند زياد كالخرف

تخطّ رجلاي بخطّ مختلف

تكتبان في الطريق لام ألف (1)

وهذا مختار الزمخشري في تفسيره ، وزيفه المصنف في شرح المفصل بأن فيه حمل ما اجتمع عليه القراء على الوجه الضعيف ، لأن اجراء الوصل مجرى الوقف يعنى : جعله في تيه القطع - ليس بقوى في اللغه.

(و) نحو : (إخشوا الله) يا قوم ، (واخشى الله) أيتها المرأه ، فإنّ الضميرين الساكنين فيهما ليستا مدّتين ، لعدم مجانسه حركه ما قبلهما لهما ، لكونه مفتوحا ، فحرك الأوّل - ضمّا - لثقل الكسره على الواو ، والثاني كسرا على الأصل ، لعدم المانع منه لمناسبه الكسره له ، بخلاف نحو : اغزوا القوم ، وارموا القوم من مضموم العين في المضارع ومكسورها فيه ، فإنّ الضمير فيهما مدّه للمجانسه فتحذف ، (ومن ثمّ) - أى من أجل لزوم التحريك إذا لم يكن أوّل الساكنين مدّه - (قيل) : في المؤكّد بالنون (أخشون) يا رجال ، (واخشين) يا فلانه ، بتحريك الواو - ضمّا - والياء

ص: ٢٢٦

١- لم أقف على أصل القصيده حتى يتبين مراد الشاعر ومعناه. والخرف : فاسد العقل.

- كسرا - ، لجريان حكم الساكنين الملتقيين فيهما ، فإنه ليس من مواضع الاعتقار وان كان الأول لنا والثاني مدغما ، (لأنه) أى الساكن الثانى المعلوم من السياق (كالمفصل) عمّا قبله ، لما عرفت من حكم النون الثقيله عند وجود الضمير البارز ، فليستا فى كلمه واحده كما هو شرط الاعتقار ، وهذا بخلاف اغزن ، وارمن ، فان أول الساكنين فيهما مدّه فتحذف كما مرّ.

وبالجمله فتحريك الأول لازم فى كل ساكنين متلاقيين ليس أولهما مدّه غير النون الخفيفه(إلا فى نحو : إنطلق) - بسكون اللّام وفتح القاف - ، (ولم يلدّه) - بسكون اللّام وفتح الدال - ، (وفى نحو : ردّ ، ولم يردّ - فى) لغه(تميم) ، ونظائرها(مما فرّ) فيه (من تحريكه) - أى تحريك الأول - واسكن (للتخفيف) (فحرّك) الساكن (الثانى) فى نحوها ، للتحرّز عن التقاء الساكنين ، لما فى تحريك الأول من نقض ذلك الغرض ، والأصل : فى انطلق كسر اللّام وسكون القاف على الأمر ، وفى لم يلد : كسر اللّام وسكون الدال ، فشبهه طلق ، ويلد بكتف ، وخفّفا بتسكين الوسط مثله والتقى ساكنان ، وتحريك الأول نقض لذلك الغرض فحرّك الثانى منهما - فتحا - اتباعا لأول متحرّك منهما ، وتحصيلا للأخف من الحركه التى فرّ منها أعنى الكسره ، مع كراهه عروضها لآخر الفعل ، واستثقالا للضمّه.

وهذا فى - يلد - غير مختص بصوره لحوق الضمير وأنما أراد الاشاره إلى ما وقع فى قوله :

عجبت لمولود وليس له أب

وذى ولد لم يلدّه أبوان (١)

والمراد : بفاقد الأب : عيسى على نبينا وآله وعليه السلام - ، وبقاقد الأبوين : آدم - على نبينا وآله وعليه السلام - .

والأصل : فى ردّ - بصفه الأمر - ، ولم يردّ - من المضارع - اردد ، ولم يردد ، بفكك الادغام على ما يتكلم به الحجازيون ، فاختار تميم نقل حركه المجانس الأول إلى ما

ص : ٢٢٧

١- هذا البيت لرجل من أزد السراة. ومعناه واضح.

قبله ، توسلا إلى التخفيف بالادغام ، ولو حرك الأوّل انتقض ذلك الغرض فادغم وحرك الثاني بالحركات الثلاث - كما سيجيء إن شاء الله تعالى - .

(وقراءه حفص) في سورة النور الشريفه : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ) (وَيَتَّقِهِ) - بسكون القاف وكسر الهاء - (فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ) (١) (ليست منه) - أي مِمَّا فَرَّ فِيهِ مِنْ تَحْرِيكِ الْأَوَّلِ لِلتَّخْفِيفِ وَحَرَكِ السَّاكِنِ الثَّانِي لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ - ، وذلك لأنَّ الهاء فيه ضمير راجع إلى الله ، والأصل : فيه ما قرأه بعضهم به وهو : يتقه - بكسر القاف والضمير - مع الوصل بالياء أي النطق به على وجه يظهر معه ياء يقال لها : الصله ، كما هو حكمه عند انكسار ما قبله ، نحو : مررت به وبغلامه ، فحفص سَكَّنَ القاف تشبيها لثقه بكتف وبقيت كسره الضمير وحذفت ياء الصله على ما هو حكمه إذا عرض السكون لما قبله نحو : عليه ، وإليه ، (٢) فالكسره في - يتقه - هي التي كانت ولم يلتق ساكنان أصلا ، هذا(على الأصح) ، خلافا للزمخشري وأبي علي ، حيث زعما ان قرائته مِمَّا فَرَّ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ لِزَعْمِهِمَا أَنَّ الْأَصْلَ : يَتَّقُ فَادخَلَتْ هَاءُ السَّكْتِ السَّاكِنَةَ وَسَكَّنَ الْقَافَ تَشْبِيْهًا بِكَتْفٍ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَحَرَكَ الثَّانِي وَهُوَ هَاءُ السَّكْتِ دُونَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهَا يَتَّقُضُ الْغُرُضُ مِنْ تَخْفِيفِهَا بِالسَّاكِنِ ، وهذا ضعيف ، لما فيه من اثبات هاء السكت - وصلا - وتحريكها.

(والأصل) في تحريك الساكن إذا قصد تحريكه (الكسر) ، لأنَّ الجزم في الفعل عوض عن الجر في الاسم في لغتهم ، فكأنهما متناسبان عندهم تناسبا يخلف به أحدهما مكان الآخر ، فاذا تعدّر أحدهما ناسب ان يقام مقامه الآخر ، مع أنَّ الانسان إذا خلى وطبعه وجد من نفسه الالتجاء عند تعدّر النطق بالساكن - إلى

ص: ٢٢٨

١- الآية : ٥٢ من سورة النور.

٢- فان ردّ الألف من : إلى ، وعلى ، إلى الياء كأنه لا اعتبار ان أصلها الياء وقلبت ألفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها فالياء فيهما أصلها الحركة لكن اعتبر تسكينها عند الضمير فلذلك لم ينقلب ألفا فسكونها عارض. فتأمل فيه.

الكسره المختلسه فكأنه مجبول على ذلك ، وهى أخف على النفس بالطبع عند تحريك الساكن ، فلذلك جعلت أصلا فيه .

(فان خولف) ذلك الأصل (فلعارض) يتفق فى بعض الصور ، (كوجوب الضم فى : ميم الجمع) المتلاقيه لساكن آخر مثل : لام التعريف فى : (لَكُمْ الْيَوْمَ ،) و(عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ*) و(أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ ،*) و(هُمُ الْمُؤْمِنُونَ*) ونحو ذلك ، فان تلك الميم أصلها الضم بدليل قراءه أهل مكه إياها بالضم مع الوصل بالواو ، نحو : عليكمو ، فالتزم الأكثرون عند تحريكها الرجوع إلى أصلها ، وربما جاء كسرها فى بعض اللغات على الأصل فى تحريك الساكن .

هذا إذا لم تكن تلك الميم مسبوقة بهاء بعد ياء ، نحو : (عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ*) و(إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ ،) أو بهاء بعد كسره ، نحو : (بِهِمُ الْأَشْبَابُ ،) و(فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ،) فانّ الأشهر فى هاتين الصورتين الكسر ، لاعتضاد الأصل فى الساكن فيهما بمراعاة اتباع الهاء ، لكن القراء خالفوا ذلك وأتوا فيهما أيضا بالضم ، ترجيحا لمراعات الحركة الأصليته ، إلا ان أبا عمرو قرأ نحو ذلك بكسر الميم كما هو الأشهر .

(و) كوجوب الضم عند الأكثر فى (مذ) عند ملاقاه الساكن ، نحو : مذ اليوم - اتباعا للميم ، أو حملا على الغايات التى تبنى على الضم كقبل ، وبعد ، للتناسب فى المعنى ، كما حمل عليها - حيث - فى البناء على الضم فى الأفصح الأشهر ، مع أصاله الضم فيه ان كان أصله : منذ - بالنون - ، وجاء فيه الكسر على أصل التحريك أيضا .

(وكاختيار الفتح) - أى كونه راجحا مختارا - (فى) الميم من (ألم الله) (1) ، توسلا إلى تفخيم الجلاله وان أجاز الأخفش الكسر كما مرّ .

(وكجواز الضم) فى الساكن الأول للاتباع لما بعد الساكن الثانى من رجحان

ص : ٢٢٩

١- الآية : ١ من سوره آل عمران .

على الكسر ، (إذا كان بعد الثانى منهما) - أى من الساكنين - (ضمّه أصلية فى كلمته) - أى فى كلمه الساكن الثانى - سواء بقيت تلك الضمّه ، (نحو) قوله تعالى : (وَقَالَتِ اخْرُجْ) ، (١) و(قُلِ انظُرُوا) (٢) ، أو انقلبت إلى غيرها لعارض ، (و) ذلك نحو : قولك (قالت اغزى) أيتها المرأه ، فإنّ الأصل : فيما وقع بعد الساكن الثانى من - اغزى - الضمّه ، لأنّه من «يفعل» - بضمّ العين - ، وان انقلبت كسره لمصادفه ياء المخاطبه ، ولم يلتزم الاتباع فى نحو ذلك ، لكون الضم فى غير الكلمه الّتى فيها الساكن الأوّل مفصولا - عنه بحاجز هو الساكن الثانى وان ضعف بالسكون ، فجواز الوجهين فى : الساكن الأوّل - أى حرف كان - فى نحو ذلك هو القياس الموافق للسمع.

وقرأ حمزه وعاصم ما ورد من هذا القبيل فى القرآن العزيز بكسر الساكن الأوّل ان كان تاء ، أو دالا ، أو واوا ، أو لاما ، أو نونا ، أو تنوينا ، نحو : قالت «اخرج» «لقد استهزء أو انقص» «قل ادعوا ، أن اعبدونى ، محظورا انظر» ووافقهما أبو عمرو إلّا فى الواو من - أو - العاطفه ، واللّام من - قل - ، فإنّه يضمّهما ، وقرأ الباقون بالضم فى جميع هذه إلّا فى التنوين فى روايه ابن ذكوان عن ابن عامر ، فإنّه يكسره على الوجه المفصل فى موضعه.

ثمّ إنّ ما ذكر (بخلاف) ما إذا لم يكن الضمّه أصلية فى كلمه الساكن الثانى ، فان تحريك الساكن فيه بالكسر واجب على الأصل ، لعدم اصاله الضمّه حتّى يتبع ، وذلك نحو : (إن امرؤ) ، فان أصله : مرء - بسكون الراء - ، وعند تسكين الميم والايان بهمزه الوصل يعرضها حركه ما بعدها اتباعا - رفعا ونصبا وجزا - ، (و) نحو : (قالت ارموا) ، فإنّه من «يفعل» بالكسر - ، وأصله : إرموا - بكسر الميم - ، والضمّه منقوله إليها من الياء وليست أصلية ، (و) بخلاف ما إذا كانت الضمّه أصلية

ص: ٢٣٠

١- الآيه : ٣١ من سوره يوسف.

٢- الآيه : ١٠١ من سوره يونس.

لكن لم يكن فى كلمه الساكن الثانى فى نحو : (إِنَّ الْحُكْمَ) ، و(قُلِ الرُّوحُ) (١) فان ضمه الحاء والراء وان كانت أصلية لكنها ليست فى كلمه الساكن الثانى أعنى : اللعام ، لأن لام التعريف كلمه وما عرّف بها كلمه اخرى فيقع الفصل بين الضمه والساكن الأوّل بكلمه ، فلا وجه للاتباع فيكسر - وجوبا - على الأصل.

(و) نحو (اختياره) - أى الضم - فيما إذا كان الأوّل فيه واو الجمع المفتوح ما قبلها ضميرا كانت كما (فى نحو : اخشوا القوم) و(لا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ) (٢) و(دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ) (٣) ، أو علامه كما فى نحو : هؤلاء مصطفوا «القوم» ، إذ قد حذفت قبلها واو أو ياء مضمومه فى الأصل لالتقاء الساكنين بعد انقلابها ألفا لانفتاح ما قبلها ، فيتقوى مناسبه الضمه لها بمناسبتها لحركه ما حذفت قبلها فيترجّح فيها الضم عند تحريكها ، وجاء على قلبه فيها الكسر على الأصل ، (عكس : لو استطعنا) ، ولو انطلقت ونحوهما ، ممّا ليست فيه الواو للجمع ولم يحذف مضموم قبلها ، فإنّ المختار فيها الكسر على الأصل ، والضم لمناسبه الواو قليل ، للفرق بين الواوين ، ولم يعكس ، لأنّ الضم بما هى للجمع أجدر ، فإنّها تنوب عن الضم فى الجمع عند وقوعها علامه للرفع فى الجمع المصحّح ، مع أنّه قد حذفت بعدها فى نحو : «لو استطعنا» همزه وصل مكسوره ، فالكسره تناسبها فى نحوه لذلك - أيضا - ، وربما ضمّ أوّل الساكنين - اتبعا لضمّه قبله ، وعليه قرأ فى الشواذ : قُمّ الليل (٤).

(وكجواز الضم والفتح) مع الكسر (فى نحو : ردّ ، ولم يردّ) ، ومدّ ، ولم يمدّ ، إلى غير ذلك من الأمر والمضارع المجزوم المدغمين من مضموم العين فى المضارع ، وقد

ص : ٢٣١

-
- ١- فالأولى : الآية : ٥٧ من سوره الأنعام. والآيه : ٤٠ - ٦٧ من سوره يوسف. والثانيه : الآية ٨٥ من سوره الإسراء.
 - ٢- الآية : ٢٣٧ من سوره البقره.
 - ٣- الآية : ٢٢ من سوره يونس.
 - ٤- الآية : ٢ من سوره المزمل.

نقلت ضمّه العين إلى ما قبلها للتوسل إلى الادغام ، وحذفت همزه الوصل في الأمر للاستغناء عنها لتحرك ما بعدها وليس في أصل الساكن الثاني الذي اضطر إلى تحريكه حركة قبل الادغام ، كما في نحو : اردد ، ولم يردد ، لسكونه بالجزم ، فحيث لم يكن حركة أصليّه يراعى إبقائها جوّزوا فيه الضمّ اتباعا لما قبله ، والفتح تخفيفا ، والكسر على الأصل في تحريك الساكن .

وفي مفتوح العين نحو : عضّ وجهان : الفتح للاتباع والتخفيف ، والكسر على الأصل ، وفي مكسورها نحو : فزّ : الكسر للأصل والاتباع ، والفتح للتخفيف ، ويمتنع فيهما الضم .

هذا إذا كان مثل ما ذكر غير ملاق لساكن بعده ، (بخلاف) ما إذا لاقى ذلك كاللّام في نحو : (ردّ القوم) ، فإنّه يتعين فيه الكسر (على الأ-كثر) ، لأنّه لو فك الادغام وقيل : اردد القوم تعين الكسر فابقي على حركته بعد الادغام أيضا ، ومن العرب من يفتح بعد الادغام وعليه روى قول جرير :

فغضّ الطرف إنك من نمير

فلا كعبا بلغت ولا كلابا (١)

وقوله أيضا :

ذمّ المنازل بعد منزله اللوى

والعيش بعد أولئك الأيام (٢)

(وكوجوب الفتح في) المضاعف المذكور في لغه جميع العرب إذا اتصل بالضمير المفرد المؤنث الغائب المنصوب ، وهو : ها ، (نحو : ردّها ، وعضّها ، واستعدّها) ، لأنّ الهاء - لخفائها - كالمعدوم فأخر الفعل كأنه قبل الألف فيفتح ، (و) وجوب (الضمّ)

ص: ٢٣٢

١- هذا البيت من قصيده لجرير بن عطيه هجا بها الراعى النميري ، ونمير : قبيله الراعى المهجو ، وكعب وكلاتب : قبيلتان بلغتا عند الشاعر غايه السمو والرفعه . والاستشهاد بقوله : فغض الطرف فان يونس سمع العرب يمشدون بفتح الضاد .

٢- هذا البيت لجرير أيضا . ومعناه واضح . والاستشهاد بقوله : ذمّ فقد روى بالفتح كما روى بالكسر والضم .

فيه إذا اتصل بالضمير المفرد الغائب المذكر المنصوب كما (في نحو: ردّه)، وعَضّه، واستعدّه، (على الأفتح)، إذ الأصل والقياس انضمام هذا الضمير مع الوصل بالواو فأخر الفعل كأنه ولي تلك الواو لخفه الهاء فيضم.

(والكسر) فيه - كما هو لغه بنى عقيل - على الأصل في تحريك الساكن لغه ضعيفه، ولذا صغرها وقال: (لغيه)، إذ في هذه اللغه يكسر هاء الضمير، لانكسار ما قبلها وهو آخر الفعل فيوصل بالياء كما في به، وبغلامه على ما مرّ، فيخرج ذلك الضمير عن أصله الذي مراعاته كأنها أهمّ عندهم من مراعات الأصل في تحريك الساكن.

(وغلّط) على صيغه المجهول من باب التفعيل - أي نسب إلى الغلط - (ثعلب) (1) (في دعوى جواز الفتح)، في نحو: ردّه، وعَضّه، واستعدّه، قياسا على الخالي عن الضمير معترفًا بعدم السماع يعنى أنّهم حكموا بكونه غالطا في هذه الدعوى، لكونه ضعيفا، لضعف ذلك القياس بسبب وجود واو الصلة وضعف الحاجز مع الضمير، بخلاف الخالي عنه.

(و) كوجوب (الفتح) تخفيفا، (في: نون - من -) الجاره (مع لام التعريف، نحو: من الرجل، والكسر ضعيف)، لما يلزم من توالى الكسرتين مع كثره استعمالها مع اللّام، وهذا (عكس) ما إذا لقيت ساكنا غير اللّام نحو: (من ابنك) بحذف همزه الوصل، فإنّ الكسر فيه أكثر من الفتح، لقلة الاستعمال فمراعاة الأصل في تحريك الساكن فيه - لقلته - كأنها أولى من المبالاة بالكسرتين بخلاف الكثير الشائع.

(وعن) الجاره ثابتة (على الأصل) الذي هو الكسر مع اللّام وغيرها من غير فرق، لأن ما قبل النون فيها مفتوح فلا يجتمع الكسرتان حتّى يخالف الأصل، للتحزّز عنه.

ص: ٢٣٣

١- هو بالتاء المثلثة، وضبطه المازندراني: بالتاء في: قرشت والغين في: ضطغ.

(وعن الرّجل - بالضم -) على ما حكاه الأَخفش عن بعض العرب اتباعاً للجيم من - الرّجل - ، وتشبيهاً له بنحو : قل انظروا ، (ضعيف) لتوسط لام التعريف - وهى كلمه اخرى - بين النون ورجل ، فهو من قبيل «إن الحكم» وقد مرّ أنّه لا يجوز فيه الضم ، وهكذا كل ما كان أوّله مفتوحاً ، كهل الاستفهاميه ومن الاستفهاميه والشرطيه يكسر على الأصل ، نحو : هل الرّجل ، ومن الرّجل ، هل ابنك ، ومن ابنك .

(وجاء فى) نوعين من التثاق الساكين (المغتفر) تحريك الساكن الأوّل : النوع الأوّل : الوقف ، فأنّه جاء فيه تحريك أوّل الساكنين ان كان حرفاً صحيحاً بالحركه الساقطه عن الموقوف عليه بالوقف إن كانت ضمّه أو كسره ، كالتنقر - بسكون القاف - وهو : صويت من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يسكن به الفرس إذا اضطرب ، فيقال : فيه عند الوقف - رفعاً - (هذا التّنقر) - بضمّ القاف - ، كقوله :

أنا ابن ماويّه إذ جدّ التّنقر

وجاءت الخيل أثابى زمر (١)

(و) فى الوقف - جرّاً - (من التّنقر) - بكسر القاف - وكذا جائى بكر - بضمّ الكاف - ومن بكر - بكسرها - ، ومثله قراءه أبى عمرو فى روايه عنه : (وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) (٢) بنقل الكسره إلى الباء ، (و) كما يقال : لم (اضربه) - بضمّ الباء وسكون هاء الضمير - فى : اضربه - بسكون الباء وضمّ الهاء - ، قال الشاعر :

يا عجباً والدّهر جمّ عجبه

من عنزى سبنى لم أضربه (٣)

ص: ٢٣٤

١- هذا البيت نسبه الجوهري إلى عبد الله بن ماويه الطائي ، وقال سيويه هو لبعض بنى سعد. وماويه : اسم امرأه. والثبه : الجماعه وأصلها ثبى ومن جموعها إلّا ثابى ، والزمر : جمع الزمره وهى الفوج والجماعه ، إذ جدّ : أى اشتدّ.

٢- الآيه : ٣ من سوره العصر.

٣- البيت هكذا انشده الجوهري فى الصحاح. وقوله : جمّ عجبه أى كثير عجبه ، والعنزى : كأنّه نسبه إلى عنزه أبى قبيله من ربيعه. وقد يروى المصراع الأوّل هكذا : عجبت والدهر كثير عجبه.

ومنه ، وعنه - بضمّ النون وسكون الهاء - فى : منه ، وعنه ، لأنّ أوّل الساكنين ان كان صحيحا فهو يتحرّك بالطبع بكسره مختلسه على ما قالوا وان لم يدرك لضعفها وغايه خفائها ، ولذلك جعلت كالعدم وحكم بالتقاء الساكنين ، فكأنّهم قصدوا اتمام تلك الكسره ان كانت الساقطه عمّا بعده كسره ، وحمل عليها الضم ان كانت هى الساقطه ، لما بينهما من التواخى والتناسب ، واستحقاقها للرعايه ، لكونها حركه قويّه شأنها ان يكون للعمده ، بخلاف الفتح ، لكونه للفضله بعيدا عن المناسبه للكسره المختلسه الثابته بالطبع ، فلذلك لم يجيء نحو : رأيت النقر - بفتح القاف - إلّا على الشذوذ.

(و) النوع الثانى : المدغم قبله لين بشرط ان يكون ألفا ، فإنّه جاء قلبها همزه مفتوحه للمبالغه فى الهرب عن التقاء الساكنين فيما يكثر وقوعه وهو الألف قبل المدغم على ما قال المصنّف والزمخشري ، فلذلك جاء : (دأبه ، وشأبه) بقلب ألفهما همزه مفتوحه على ما حكاهما أبو زيد ، وعليه قرأ فى الشواذ ولا الضالين ، و(إنسّ ولا جانّ) (١).

(بخلاف :) ما إذا كان اللين واوا نحو : (تأمروني) على قرائه تشديد النون ، أو ياء ، نحو : خويصّه ، فإنّهما يبقيان على حالهما من غير قلب ولا تحريك ، لقّله وقوعهما بالنسبه إلى الألف على ما قال نجم الأئمه ، فلا يبالي فيهما بالتقاء الساكنين ويعتبر الاعتقار.

ص: ٢٣٥

١- الآيه : ٣٩ من سوره الرّحمن.

(الابتداء) والمراد به الأخذ في النطق بعد الصيتمت ، (لا يبتدأ) في النطق (إلا بمتحرك) وجوبا صناعيا موافقا لحكم العقل ، لتعذر الابتداء بالساكن بشهاده الذوق ، وما زعمه ابن جنى من جوازه مع التعسر ووقوعه في الفارسيه مع كون أول الكلمه مدغما ضعيف ، ولعل الحركه فيما زعم وقوعه فيه ضعيفه خفيته على ما قيل ، لا يقال الحرف في أول وجوده يجب ان يكون ساكنا؟ ، ثم يعرضها الحركه ضروره تأخر العارض عن المعروض ، لأننا نقول : العروف إنما يقتضى التأخر بالطبع ، ولا ينافى المعيه الزماتيه الواقعه بين الحركه والحرف المتحرك كحال حركتى اليد والمفتاح بالوجدان. (1)

(كما لا يوقف إلا على ساكن) ، وجوبا صناعيا موافقا لاستحسان العقل ، ليكون حكم الابتداء والانتهاه متضادين كتضاد أنفسهما ، والمراد بالوقف : قطع الحركه عند السكوت لا ما يشمل الرّوم وغيره.

[همزه الوصل]

ولوجوب التحرك فيما يبتدأ به كان المناسب والأصل تحرك ما هو أول الكلمه حقيقه ، وقد خولف في بعض الكلمات ، (فان كان الأول ساكنا) على خلاف ذلك الأصل ، وذلك فيما ليس مدلوله حدثا من الاسم سماعي ، (وذلك في عشره اسماء محفوظه) منهم بالاستقراء دون غيرها ، (وهى : ابن ، وابنه) ، والأصل : بنو بالتحريك بدليل أبناء فى الجمع ، لدلاله بنون فى الجمع على فتح الأول ، وما فتح أوله من صحيح العين لا يقاس «أفعال» فى جمعه إلا مع فتح العين - أيضا - كجبل

ص: ٢٣٦

١- وبالوجدان متعلق بقوله : ولا ينافى.

وأجبال ، وبنت : فى المؤنث تدل على كون اللّام واوا ، لأن ابدال التاء منها أكثر من ابدالها عن الياء فحذفت وابدلت عنها همزه الوصل بعد تسكين الأوّل ، (وابنم) - بزياده الميم - للتأكيد على ما قيل ، كزرقم فى : الأزرق ، لا عوضا عن المحذوف والألم يجمع (١) همزه الوصل ، واجراء الميم مجرى حرف الاعراب بعيد ، (واست) فى سته ، بالتحريك بدليل أستاه كأبناء ، (واسم) ، وأصله : عند البصريين سمو - بسكون الميم وضّم السين وكسرهما - بدليل سم بدون الهمزه بضّمها وكسرهما ، فجمعه على أسماء قياس كقفل وأقفال ، وجذع وأجذاع ، (واثنان ، واثنان) ، والأصل : ثنى وثنيه بالتحريك كشجر وشجره ، بدليل ثنوى بالتحريك المفتوح مع قلب الياء واوا فى النسبه ، ولو كانت الفاء مضمونه أو مكسوره لظهر ذلك فى النسبه ، ولو كانت العين ساكنه لقالوا : ثنّى (٢) - بالاسكان - كظيى كما مرّ.

(وامرؤ ، وامرأه) ، والأصل : مرؤ ، والآخر لما كان همزه فى معرض التخفيف بالحذف - كما يقال : مره - صالحه بترك الهمزه حمل على ما حذفت لامه فى تسكين الأوّل وإلحاق همزه الوصل ، والغالب عند الحاقها اتباع حركه الرء الهمزه فى الأحوال الثلاث الاعرابيه ، وقد يلتزم فتح الرء على جميع الأحوال كما حكاه الفراء ، وقد يضم على الأحوال كلّها ، (وايمن الله) عند البصريين ، فأنه عندهم اسم مفرد من اليمن - بمعنى البركه - أى وبركه الله ، وهو على زنه أشدّ - بتشديد الدال - ، وآنك - بالهمزه الممدوده فى أوّله بعدها النون - للرصا ص ، بدليل التصرف فيه حيث يقال فيه : ايم ، وام كلاهما بفتح الهمزه وكسرهما ، ولو كان جمعا لم يتصرف ، وقالوا : الهمزه فيه للوصل ، لحذفها درجا ، كما قال نصيب :

فقال فريق القوم لَمَّا نشدتهم :

نعم وفريق ليمن الله ما ندرى (٣)

ص: ٢٣٧

١- وفى نسخه : وإلا لم يجمع همزه العوض.

٢- أى بحذف همزه الوصل واثبات الياء من دون القلب واوا مع اسكان العين.

٣- البيت لنصيب شاعر مشهور من طبقات الشعراء الاسلاميه كان عبدا أسود ، والمراد بالقوم : الرعيان ذكر قبل البيت أنه سألهم عن ناقتة التي ادعى كاذبا أنها ضلّت للتعليل بالمحبوبه التي كانت هناك. والرعيان : جمع الراعى ، ونشدتهم : من النشدان وهو طلب الضالّه.

أى لأيمن الله ، فحذفت الهمزه بعد اللّام المؤكّده وبقيت الياء الساكنه.

واسكان الأوّل فى الاسم الدال على الحدث كثير قياسى (و) ذلك (فى كل مصدر بعد ألف فعله الماضى) - أى همزه المزيده فى أوّله - (أربعه) أحرف (فصاعدا) من الأصليّه والزائده المحققه فى مرتبه زياده تلك الهمزه ، (كالاقتدار) - فيما بعد همزته فى الماضى أربعه - ، (والاستخراج) ، والاحرنجام ، - فيما بعدها فيه أكثر من أربعه.

(وفى :) الفعل - أيضا - كثير قياسى كما فى ، (أفعال تلك المصادر من ماض) ، نحو : اقتدر ، واستخرج ، واحرنجم ، (وأمر) كاقتر ، واستخرج ، واحرنجم ، وفى : «تفعل وتفاعل» إذا ادغم تاؤهما فى الفاء ، كاطير ، واثاقل ، وذلك بخلاف ما يكون بعد همزته فى مرتبه زيادتها فى الماضى ثلاثه أحرف هى اصول أصله المجرد ، كأكرم ، فان همزته للقطع ، ومنه أسطاع ، وأهراق ، ان كان أصلهما : أطاع ، أراق ، ثم زيدت السين والهاء ، فليستا متحققتين فى مرتبه الهمزه.

(وفى : صيغه أمر الثلاثى) المجرد ، ان سكن ما بعد حرف المضارعه فيه ، نحو : إضرب ، واعلم فى : يضرب ، ويعلم ، بخلاف ما تحرك فيه ذلك ، كالأجوف والمثال ، نحو : يصون ، ويعد ، فانّ الأمر منهما : صن ، وعد.

(وفى :) الحرف قليل سماعى لم يوجد سوى لفظين : (لام التعريف ، وميمه) ، نحو : ليس من امبرّ امصيام فى امسفر (1).

وقوله : (الحق) جواب الشرط - أى فان كان أوّل الكلمه ساكنا - وذلك فى تلك العشره وما ذكر بعدها الحق (فى الابتداء خاصّه) لا فى الدرج (همزه وصل) ،

ص : ٢٣٨

١- كذا رواه النمر بن تولب (رضى الله عنه) والحديث فى مسند أحمد : باب الصوم فى السفر من مسند كعب بن عاصم ، والنمر شاعر مخضرم عمّر طويلا فى الجاهليّه ثم أسلم وكانت له صحبه ومات سنه ١٤.

لكونها أقوى الحروف ، والابتداء بها أولى ، وسميت بذلك ، للتوصل بها إلى الابتداء بالساكن ، ولهذا سَمَّاهَا الخليل : سلّم اللسان ، ولأنّها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها في النطق ، (مكسوره) ، لمناسبه الكسر للسكون ، ولذا كان هو الأصل في تحريك الساكن ، فهو أنسب بالساكن بعدها فزيدت متحرّكه بالكسر لذلك على ما ذهب إليه سيبويه ، وقال الكوفيون : أنّها زيدت ساكنه لتقليل الزيادة ثمّ حركت على أصل التقاء الساكنين ، وعلى أيّ حال هي مكسوره في كل ما تزداد فيه للابتداء (إلا فيما) كانت (بعد ساكنه) الذي في أوّله (ضمّه أصليّه فإنّها تضم) فيه ، اتباعا لتلك الضمّه ، سواء بقيت (نحو : أقتل ، وأغز) ، أو زالت لعارض كالاتصال بياء المخاطبه (و) ذلك نحو : (أغزى) ، وفي ضمّها في مثله فائده اخرى هي الدلالة على تلك الضمّه ، وما كانت الضمّه في أوّل حروفه الاصول الأصليّه - في بناء دون بناء كانطلق على البناء للمفعول دون الفاعل - يضم الهمزه في البناء العدي هي أصليّه فيه ، وذلك (بخلاف : ارموا) ممّا كانت الضمّه فيه عارضه ، فأنه من «يفعل» بكسر العين - والضمّه عرضت للوقوع قبل واو الضمير.

(وإلا في : لام التعريف) وميمه ، (وأيمن الله ، فإنّها تفتح) في هذه الثلاثه ، تخفيفا لكثرة استعمالها ، هذا على الأشهر ، ومنهم من يجعل الهمزه فيها للقطع ، وهي : الهمزه التي تثبت في الدرج فينقطع بها ما قبلها عمّا بعدها في النطق ، ولهذا سميت بذلك ، وحذفت في هذه - درجا - تشبيها بهمزه الوصل ، لكثرة الاستعمال مع أنّ القسم موقع التخفيف ، ولذلك وجب حذف الخبر في : أيمن الله ، ولعمر ك ، وذلك (1) لزعمه ان - أل - بتمامها حرف تعريف كما ذهب إليه الخليل ، وكذلك - أم - ، والأيمن : جمع يمين لعدم هذه الزنه في المفرد ، وأنك أعجميّ ، والأشدّ : جمع للشده عند سيبويه ، يقال : بلغ الغلام شدّته ، لكن هذا الجمع ليس قياسيًا ، وقيل : أنّه جمع الشدّ - بالفتح أو الكسر - نحو : كلب في أكلب ، وذئب وأذئب ، وان لم يستعمل هذان المفردان فيما

ص : ٢٣٩

١- أي جعل الهمزه فيها للقطع.

يناسب معناه ، فهو كأبائيل ممّا لم يستعمل مفردة القياسى ، وحكى يونس كسر الهمزة فى : أيمن - ، وذهب الزجاج والرماني : إلى ان - أيمن - حرف لا اسم ، وهو ضعيف .

(و) همزة الوصل فى أىّ كلمه كانت (اثباتها - وصلا - لحن) - أى خطأ - ، لأنها أتت وضعت للتوصل بها إلى الابتداء فزيادتها - وصلا - زياده فى موضع الاستغناء ، على خلاف الأصل فى وضعها .

(وشدّ) اثباتها(فى الضروره) ، كما فى قول قيس بن الحطيم :

إذا جاوز الإثني سرّ فأنه

بنث وتكثير الوشاه قمين (١)

وقول الآخر :

ألا لا أرى إثني أحسن شيمه

على حدثان الدهر منى ومن جمل (٢)

وعدلوا عن حذفها(والتزموا) - فى الأفصح - (جعلها ألفا) محضه ، (لا-) جعلها(بين بين فى) : ما وقعت فيه مفتوحه بعد همزه الاستفهام ، (نحو : آلحسن عندك ، وآيمن الله يمينك ، للبس) اللّازم من حذفها ، إذ لو حذف لم يعلم أنّ الباقيه هى الاستفهاميّة ، لانفتاح الهمزتين ، فيلبس بالخبر ، وخلاصه المعنى : أنّهم التزموا - لأجل اللبس اللّازم من الحذف والتحرّز عنه - الجعل الأوّل فى الأفصح ، لا الثانى ، وان اندفع اللبس بكل من الجعلين ، وأنما اختاروا الأوّل لما مرّ فى التقاء الساكنين .

ولو خالفت حركتها حركه همزه الاستفهام حذف ، لعدم اللبس ، نحو : (أَصْطَفَى

ص : ٢٤٠

١- البيت لقيس بن الخطيم من قصيده ، النث : بنون فمثله مصدر نث الخير ينثه إذا أفشاه ويروى بدله «بيث» بالمعنى نفسه ، والوشاه : جمع واش وهو النمام ، وقمين : معناه جدير ، والباء فى بنث متعلّق بقمين . والمعنى : أنّ السر إذا جاوز الاثني فهو جدير بالنشر أى إذا كان بين اثني سرّ فعليهما ان يكتماه وإلّا انتشر ، وقد يقال المراد بالاثني : الشفتان أى أنّ السر ينبغى ان لا يتكلّم به .

٢- البيت لجميل ، الشيمه : الخلق والطبيعه . ونصبها على التميز . وحدثان الدهر : حوادثه . ومنى : صله أحسن لأنه اسم تفضيل . ومن جمل عطف عليه وجمل بضمّ الجيم اسم امرأه .

الْبُنَاتِ(١) ، و(أَسْتَكْبِرَتْ أَمْ كُنْتِ مِنَ الْعَالِيْنَ)(٢) ، لأن همزتهما مكسوره ففتحه الهمزه الباقية تدل على أنها استفهامية ، وكذا : أستخرج المال - بضمّ التاء - على البناء للمفعول وفتح الهمزه ، لأن همزه الأصليّه (٣) مضمومه ، وهكذا : أبنيك صالح - بفتح الهمزه - ، لأنّ الوصلية منه مكسوره.

ثمّ ان ما ذكر من قاعده زياده همزه الوصل للابتداء بالساكن أنّما هو فيما اعتبر سكون أوله بنفسه من غير ان يكون طاريا بعد لحوق شيء آخر اعتبارا متأصلا بحيث يتحقق عند الابتداء وعدمه كما في : اسم ، وابن ، (وامّا سكون) أوائل الضمائر في قولهم : (فهو ، وفيه ، وهو ، ووهي ، ولهو ، ولهي ، فعارض) طار بعد لحوق العاطف ولام الابتداء المشبهين بالجزء ممّا يلحقانه ، لعدم استقلالهما بالمفهوميّه وعدم صحّه الوقف عليهما ، وبعد تنزيل تلك الضمائر معهما منزله كلمه واحده موازنه لنحو : عضد ، وكتف ، وصيروره أوائلها أوساطا فيما نزل منزله كلمه واحده ، وسكنت - تخفيفا - كأوساط ما يوازنها من الكلمات ، ويزول ذلك السكون عند الابتداء وانفرادها عن اللواحق ، فلذلك لم تلحق الهمزه ، فلا يرد النقض به (٤) على تلك القاعده.

ثمّ ان هذا السكون العارض فيما ذكر(فصيح) كثير في كلام الفصحاء ، وبه قرأ الكسائي وأبو عمرو ، وقالوان عن نافع في الكتاب العزيز : (وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ)(٥)(وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ*) (٦) ، (فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ ، لَهِيَ الْحَيَوَانُ)(٧) واسكن الهاء

ص: ٢٤١

١- الآية : ١٥٣ من سوره الصّافات.

٢- الآية : ٧٥ من سوره ص.

٣- وفي نسخه : همزه الوصلية.

٤- أي بعدم لحوق الهمزه.

٥- الآية : ٢١٦ البقره.

٦- الآية : ٧٢ المؤمنون. و ٣٩ سبأ.

٧- الآية : ٦٤ العنكبوت.

من : (ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) الكسائي وقالون ، تشبيها لثم بالواو والفاء.

(وكذلك) فى العروض والكثرة فى كلام الفصحاء (لام الأمر) بعد الفاء والواو العاطفين ، فأنها تسكن تشبيها لها مع العاطف وحرف المضارعه بكتف ، (نحو : (وَلْيُوفُوا)) (١) ، (فَلْيَنْظُرْ*) (٢).

(وشبهه به) أى بما ذكر ما هو قليل فى كلامهم ولم يبلغ حدًا يستحق معه ان يجعل أصلا فى التنزيل منزله كلمه واحده ، فكأنه شبه بما ذكر فى ذلك ، وذلك هو الضمير مع همزه الاستفهام ، (نحو : أهو ، وأهى) كما قال زياد بن المنقذ أو غيره :

فقلت للطيف مرتاعا فأرقنى

فقلت أهى سرت أم عادلى حلم (٣)

فكأنهما شبيها بنحو : فهو وفهى للمشابهه فى الزنه فى اللاحق بنحو : عضد ، وكتف.

(و) كذلك لام الأمر مع ثم العاطفه ، نحو : (ثُمَّ لِيَقْضُوا) (٤) تشبيها لميم الأخيره المدغمه فيها - من ثم - مع لام الأمر وحرف المضارعه بالواو ولام الأمر وحرف المضارعه ، للمناسبه فى الاشتمال على العاطف المفيد للاشتراك ، ولام الأمر.

(ونحو : (أَنْ يُمِلَّ هُوَ)) (٥) - باسكان هاء الضمير ، تشبيها (٦) للجزء الأخير من

ص : ٢٤٢

١- الآيه : ٢٩ الحج.

٢- الآيات : ١٩ الكهف. و ٢٤ النبأ. و ٥ الطارق ، وغيرهم.

٣- البيت لزياد بن حمل ، والطيف : الخيال الذى يجىء فى المنام. ومرتاعا : أى خائفا. وارقنى : اسهرنى والضمير فيه يرجع إلى الطيف. وهمزه أهى للاستفهام وسكنت الهاء تشبيها بكتف. والمعنى : رأيت الحبيبه فى المنام وظننت أنها أتتني فلما يقظت قلت أهى أتتني أم أتاني خيالها فى النوم.

٤- الآيه ٢٩ الحج.

٥- الآيه ٢٨٢ البقره.

٦- وفى نسخه : تنزيلا.

الفعل معه منزله عضد ، (قليل) في كلامهم ، لاستقلال الفعل وجواز الوقف على آخره فيبعد تنزِيل جزء منه منزله الجزء من الضمير ، ولذلك اتفق السبعة على ضمّ الهاء في الآية المذكوره إلّا ما روى عن قالون من اسكانه.

ص: ٢٤٣

(الوقف) فى اللّغه : الحبس ، يقال : وقفت الدابه وقفا أى حبستها فوقفت هى وقوفا ، وفى الاصطلاح : (قطع الكلمه عمّا بعدها) ولو تقديرا ، أى السكوت عليها ، أو جعلها آخر الكلمه (١) بحيث لو كان بعدها شىء لم يكن متصلا بها بل كان مبتدأ به ، فيشمل الوقف على ما لم يكن بعدها شىء ، ولا ينتقض طرده بما ليس وقفا اصطلاحا ، وهو اسكان الكلمه من غير سكوت عليها ، ولا- عكسه بالوقف بالحركه ولو خطأ ، فأنه يسمّى وقفا اصطلاحا كما قيل ، والنقضان يتوجّهان على تعريفه : بأنّه قطع الكلمه ولو تقديرا ، كما فى الوقف على الساكن ، نحو : من ، وكم ، ولعل مراد قائله تعريف الوقف بالاسكان خاصّه فيندفع نقض العكس.

(وفيه وجوه مختلفه فى الحسن ، والمحلّ) ، فان بعضها أحسن من بعض ، ومحالها متفاوتة كما يظهر لك إنشاء الله تعالى ، وتلك الوجه تنحصر فى أحد عشر وجها ، وهى : الاسكان ، والروم ، والاشمام ، وابدال الألف ، وابدال تاء التانيث - فى الاسميه - هاء ، وزياده الألف ، والحاق هاء السكت ، واثبات الواو والياء ، أو حذفهما ، وابدال الهمزه ، والتضعيف ، ونقل الحركه.

وهذه حالات تقارن الوقف الذى هو قطع الكلمه عمّا بعدها بحسب ما علم من استقراء كلامهم.

وعدّ الوقف من أحوال الأبنيه الكلم باعتبار ما يعرض من تلك الحالات للأبنيه ، كالوقف بالتضعيف ، وابدال الحرف من الكلمه ، ولا يقدر فى ذلك عدم كون بعضها من أحوالها ، كضمّ الشفتين فى الاشمام ، واخفاء الحركه الخارجه عن البناء اللّاحقه

ص: ٢٤٤

لآخر الكلمه فى الروم ، وذكر مثل ذلك لاستتمام البحث عن الوقف ، كبعض أحكام التقاء الساكنين على ما مرّ فى أول الكتاب فتأمل .

وأما ما يظهر من كلام بعض المحققين : أنّ الوقف ليس من أحوال الأبنية فذلك كأنه ناظر إلى نفس الوقف الذى هو القطع .

١ - (فلاساكن المجزّد) عن الروم ، والاشمام ، وهو أول الوجوه أنّما هو (فى المتحرّك) ، يعنى : محله المتحرّك لا غير ، إذ لا يتصوّر اسكان الساكن بل الوقف عليه بالسكوت وقطع الكلام ، ثمّ إنّ الوقف بالاسكان يجرى فى المنون وغيره ، وفيما سكن ما قبل آخره أو تحرك ، والمعرب والمبنى ، وهذا الوجه هو الأصل ، لأن سلب الحركه أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحه ، وقد يعدل عنه لتحصيل غرض آخر ، أو لخصوصيّة المحل الذى وقع العدول عنه فيه على ما سيظهر لك - إنشاء الله تعالى - .

٢ - (والرّوم) وهو ثانى الوجوه أيضا كائن (فى المتحرّك ، وهو) فى اللغه : القصد ، وفى الصنّاعه : (أن تأتى) أنت (بالحركه) حالكونها(خفيّه) ، بحيث يسمعها من كان قريبا منك ، بصوت ضعيف كأنك قصدتها ثمّ اختلستها للوقف ، فلذلك اختصّ بالمتحرّك ، والداعى إليه قصد التنبيه على الحركه الكائنه حال الوصل ، (وهو فى المفتوح قليل) ، حتّى أنّ الفراء منعه ، إذ المناسب له كون الحركه قويّه تامّه القبول للتبعيض ، والفتح حركه خفيفه سريعه الجرى على اللسان ، ومع ذلك فالروم فيه يشبه الثوباء ويؤدى إلى هيئه مستكرهه فى الفم ، ولذلك لم يعتبره القرّاء فى القرآن ، وأنما حكاه سيبويه عن بعض العرب وأجازاه فى الكلام دون القرآن .

٣ - (والاشمام) وهو الثالث ، وأصله : من الشم ، أيضا مختص بالمتحرّك لكن لا مطلقا بل أنّما يكون (فى المضموم) ، (وهو ان) لا تأتى بالحركه أصلا بل (تضمّ الشفتين بعد الاسكان) ، للتنبيه على أنّ حركه الوصل ضمّه تحصل بانضمام الشفتين ، فكأنك أشممتها كما تشمّ الرائحه ، فهو مجرد أحداث هيئه فى الشفتين ، ولا- يحصل فى النطق به شىء بخلاف الروم ، فأنه ينطق بالحركه فيه خفيّه ، ومن ثمّ قيل : وقد يدرك

الروم البصير وغيره ولا يدرك الاشمام غير بصير.

(والأكثر على ان لا روم ، ولا اشمام فى هاء التانيث) ، أى الهاء المنقلبه عن تاء التانيث فى الوقف ، كنعمة ، ورحمه .

(و) فى (ميم الجمع) ، نحو : لكم ، وعليكم ، ومنهم .

(و) فى (الحركة العارضة) ، كالتى عرضت فى نحو :

(قُلِ ادْعُوا اللَّهَ) (١) ، لملاقاه الساكن .

أمّا فى هاء التانيث : فلان الروم والاشمام لبيان حركه آخر الموقف عليه فى الوصل والتاء التى كانت لها الحركه فيه قد زالت ، والهاء حادثه بعد الوقف بلا حركه ، وعبر بالهاء للاشعار بجوازهما فى التاء التى لم تبدل هاء وقفا ، كأخت ، و بنت ، وأما فى ميم الجمع : فلأنها فى الوصل أمّا ساكنه ، وأمّا مضمومه بضمّه عارضه للوصل بالواو الساكنه ، نحو : عليكموا ، وعلى أى حال لا حركه أصليّه للآخر - وصلا - حتى ترام أو تشم ، وأمّا فى الحركه العارضة : فلأنها إنّما عرضت فيما أصله السكون لعلّه هى ملاقاه الساكن وقد زالت فى الوقف ، لقطعه عمّا بعده فعاد إلى أصله ، فهى كالعدم غير صالحه للاعتناء والبيان .

ثمّ أنّ نسبه المنع من الروم والاشمام فى الثلاثه إلى الأكثر يقتضى وقوع الخلاف فيها ، كما توهمه بعض شراح الشاطبيه (٢) مع أنّهم اجمعوا على المنع فى الهاء والحركه العارضة بل قد يدعى الاجماع فى - الثلاثه - ، ومن ثمّ ردّ الحافظ أبو عمرو على مكى (٣) فى تجويزهما فى ميم الجمع بأنه خالف الاجماع ، ولعل المصنف اعتبر مخالفته ،

ص: ٢٤٦

١- الآيه : ١١٠ الإسراء .

٢- كتاب منظوم معروف بهذا الاسم فى علم القراءات والتجويد لمؤلفه : الشيخ أبو القاسم ابن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الأندلسي المتوفى سنة ٥٩٠ هـ ، واسمه الأصلي (حز الأمانى ووجه التهاني) .

٣- الإمام مكى بن أبى طالب من مشاهير قرن الخامس المتوفى ٤٣٧ هـ .

وكانه قال : الأكثر على عدمهما في جميع هذه الثلاثة خلافا لبعضهم في خصوص - الميم - .

٤ - (و) الوجه الرابع الذي هو (إبدال الألف) عن النون كائن - وجوبا - (في المنصوب المنون) المجرد عن تاء التانيث ، عوضا عن نون التنوين المحذوفه ، لخفتها ومناسبتها للفتحة فيحصل بابدالها الجمع بين الخفه المطلوبه في الوقف وابقاء الحركه والتعويض عن المحذوف ، وخالف فيه ربيعه ، فأنهم يقفون على المنصوب - أيضا - بحذف الحركه والتنوين معا من غير ابدال ، كما قال :

ألا حَبْذا غنم وحسن حديثها

لقد تركت قلبي به هائما دنف (١)

فأنه وقف على دنف وهو منصوب من غير تعويض ، وغنم : إمراه ، وكما قال :

ولا تخمشا وجهها ولا تحلقا شعر (٢)

(وفي إذن) عوضا عن نونه ، تشبيها لها بتنوين المنصوب ، وأجمع عليه القراء السبعة ، خلافا للمازني ، حيث أوجب الوقف عليها بالنون ، واختاره ابن عصفور ، والمبرد جوز الوجهين.

(وفي إضربن) - بالنون الخفيفه - عوضا عنها ، تشبيها بذلك التنوين أيضا ، وهذا لازم شائع ، وجعل منه بعضهم قوله تعالى : (أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ) (٣).

(بخلاف المرفوع ، والمجرور) المنونين (في الواو والياء) المتناسبتين لهما ، فأنهما لم

ص: ٢٤٧

١- لم أقف على نسبه هذا البيت إلى قائل. ألا-: للتنيه. وحب : فعل وذا فاعله وهو للمدح. وغنم اسم امرأه وهي المخصوص بالمدح. وحسن حديثها : معطوف عليها. والدنف : بالتحريك يستوى فيه المذكر والمؤنث ومعناه المرض اللّازم.

٢- هذا عجز بيت للبيد وصدرة : فقوموا وقولا بالذي تعلمانه وقد مرّ توضيحه في (ص ٢٨) من هذا الكتاب.

٣- الآية : ٢٤ ق.

يبدلا عن تنوينهما - وقفا - ، فلا يقال : هذا رجلو - بالواو - ، ولا مررت برجلي - بالياء - ، بل يوقف عليهما بالاسكان ، وذلك (على الأفصح) ، استثقالا للواو والياء في مقام الوقف والتخفيف ، وحكى أبو الخطاب عن ازد السراه : أنهم يبدلونهما عن تنوينهما ، فيقولون : رجلو ، ورجلي ، مثلا ، حرصا على بيان الاعراب.

(ويوقف على الألف) في الأحوال الثلاث (في باب) المنون الذي آخره ألف مقصوره ، نحو : (عصا ، ورحى) ، ومصلّى ، ومعلّى ، ومعزى - فيمن صرفه - ، فيقال : عصا - بالألف - في جميع الأحوال ، (باتفاق) وان اختلفوا في تحقيق تلك الألف ، فزعم أبو عليّ في بعض كتبه وفاقا لسيبويه فيما زعمه المصنف ورجحه : أنّها في النصب مبدله عن التنوين ، وفي الرفع والجر هي المحذوفه التي كانت فاعيدت بعد سقوط التنوين وقفا ، حيث زال موجب حذفها وهو التقاء الساكنين ، قياسا لهذا الباب - حيث أشكل الأمر في ألفه - على الصحيح المنون المعلوم أمره في إبدال الألف عن تنوينه في النصب دون الرفع والجرّ.

وزعم المازني وبعضهم : انها مبدله عن التنوين في الأحوال الثلاث ، لوقوعه في جميعها بعد فتح ما قبل الألف المحذوفه ، كما وقع بعد الفتحه في الصحيح المنون المنصوب ، ويضعف بأنّ الشائع في لغتهم : هو اعتبار الحركات المقدره ، والتنوين فيما نحن فيه واقع في الرفع والجر بعد الضمه والكسره الاعرابيتين المقدرتين على الألف المحذوفه فلا عبره بفتحها ما قبلها.

وزعم المبرد : وفاقا لسيبويه فيما فهمه بعضهم من كلامه ، أنّها في الأحوال الثلاث هي المحذوفه المعاده بعد سقوط التنوين كما مرّ ، متمسكا بكثره امالتها في الأحوال كلّها ، وقوعها رويًا في الشعر مع قلّه اماله المبدله عن التنوين وامتناع وقوعها رويًا عندهم ، فاملتها كما يروى في : (وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) (١) ، والروى

ص: ٢٤٨

كما فى سرى من قول الشماخ :

وربّ ضيف طرق الحى سرى

صادف زادا وحديثا ما اشتهى (١)

وقد يمنع كثره امالتها ويحمل الروى على الشذوذ ، ومنهم من يخص امالتها بما عدا النصب على ما يناسب قول أبى على ، وقد تحذف الألف - وقفا - للضرورة ، كما حذفها لبيد عن المعلّى فى قوله :

وقبيل من لكيز شاهد

رهط مرجوم ورهط ابن المعلّى (٢)

ولكيز : مصغرا بالزاي المعجمه - ابن قصى بن عبد القيس أبو قبيله ، ورهط مرجوم : بالجيم -.

(و) الألف المقصوره الكائنه فى الوقف على المنصوب المنون (قلبا وقلب كلّ ألف) مقصوره ، كألف - حبلى - ويضربها ، وعصا ، وغير ذلك فى الوقف (همزه) ساكنه مثل أن يقال رأيت رجلا ، وهذه عصا ، ويضربها ، بهمزه ساكنه فى آخرها كما هو لغه قوم (ضعيف) يحترز عنه الفصحاء.

(وكذلك) فى الضعف (قلب ألف نحو : حبلى) وهو المقصوره الكائنه للتأنيث (همزه) ساكنه على ما مرّ ، (أو واوا) كما هو لغه بعض طىّ ، (أو ياء) كما هو لغه فزاره وبعض قيس ، وتخصيص الحكم بألف نحو : حبلى باعتبار القلب واوا أو ياء ، فأنه مختص بتلك الألف ، بخلاف القلب همزه ، فأنه يعمّ الألفات كألف المثنى وغيره ، صرح بذلك فى شرح المفصل ، وذكر نجم الأئمه رضى : ان هذا التخصيص خطأ ،

ص : ٢٤٩

١- البيت للشماخ بن ضرار الغطفانى فى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب. الطرق : الاتيان ليلا. والسرى : بضمّ السين السير تمام الليل وألفه منقلبه عن الياء. والاستشهاد : على أنّ الألف من المقصور لام الكلمه فى الأحوال كلّها لأنها وقعت رويًا وليست مبدله من التنوين فى الوقف.

٢- ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعه الصحابى المعروف يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعه قبيله من مضر. ومرجوم وابن المعلّى : سيدان من سادات لكيز. والاستشهاد بالبيت فى قوله : (ابن المعلّى) حيث أراد ابن المعلّى فحذف الألف المقصوره فى الوقف.

لأنّ الحكم يعمّ كل ألف في الآخر على ما فصله.

والداعى لهم إلى القلب إلى هذه الحروف كونها أظهر من الألف مع التناسب ، فإنّ الهمزه تناسبها في المخرج ، والواو والياء تناسبانها في المدّ وسعه المخرج ، وضعف الجميع لكراهه اقامه هذه الحروف - خصوصا الهمزه - مقام الألف التي هي أخف منها في الوقف الذي يناسبه الخفه ، ولضعفها لم يعدّها من الوجوه التي اعتبرها للوقف ، وبعض العرب قد يجرون الوصل في قلب الألف إلى الواو والياء فيه مجرى الوقف.

وقد اعترض بأن قوله : قلب كلّ ألف همزه يغنى عن قوله : همزه ههنا ، وعن قوله : قلبها - سابقا - ، واجيب : بأن قوله : قلبها ثمّه لئلا يتوهّم ان قوله : كلّ ألف تعميم للالفاظ المبدله عن تنوين المنصوب ، بناء على استبعاد القلب همزه مع ثقلها في الجميع ، وقوله : همزه ههنا لئلا يتوهّم ان ألف نحو حبلى إنّما تقلب واوا أو ياء دون الهمزه ، وإنّ الحكم العام السابق مخصّص بما عدا تلك الألف.

٥ - (و) الخامس من الوجوه المعتبره وهو (ابدال تاء التأنيث) في الاسم (١) (هاء) كائن (فى) ما ليست التاء فيه عوضا عن اللام المحذوفه ، (نحو : رحمه) ، ونعمه ، فى الرفع والنصب والجر (على الأكثر) ، فرقا بينها وبين تاء التأنيث فى الفعل ، كضربت فأنّها يوقف عليها على لفظها بعينها ، إذ لو قلبت هاء كضربه التبس بضمير المفعول ، واختيرت الهاء فى الإبدال ، لمناسبتها الخفه المطلوبه فى الوقف بما فيها من الهمس واللين فى النطق ، وبذلك قد تزداد هاء السكت وقفا.

وهذا بخلاف ما ليست للتأنيث أصله كانت كما فى : وقت ، وسمت ، أو زائده كعنكبوت ، وعفريت ، وبخلاف المعوضه ، كأخت ، وبنت ، فإنّ الوقف فى الجميع على لفظها من غير ابدال ، لكون الأولين من أجزاء الكلمه ولو بعد الزيادة ، وقيام

ص : ٢٥٠

١- وفى نسخ المتن : ابدال تاء التأنيث الاسميه هاء.

ومقابل الأ-كثر : ما حكى عن بعض العرب من الوقف على تاء نحو : رحمه ، ونعمه ، على لفظها بدون الإبدال ، فيقولون : هذا طلحت ، وخبز الذرّت مثلا ، وعليه روى قول الراجز :

الله نجاك بكفى مسلمت

من بعد ما وبعد ما وبعدمت

صارت نفوس القوم عند الغلصمت

وكادت الحزّه أن تدعى أمت (١)

ومسلمه : رجل ، والغلصمت : الحلقوم ، وبعدمت : أصله بعد ما لتكرير ما قبله ، فقلبت الألف تاء لموافقته القوافي ، وكما جاء :
فى مواضع من القرآن عن بعض السبعة ، كالوقف على ان (شَجَرَهُ الزُّقُوم) (٢) و(امْرَأَتِ نُوحٍ) (٣) بالتاء عن جماعه منهم.

(وتشبيهه تاء - هيات - به) أى بما ذكر من تاء نحو رحمه فى الابدال - هاء - فى الوقف (قليل) ، وبه قرأ الكسائى ، والبنى وافقه فى الموضوعين فى القرآن المجيد ، وقيل : فى الثانى فقط ، والأ-كثر على الوقف عليها بلفظها من غير ابدال ، وبه قرأ الآخرون ، وذلك أنه اسم فعل بمعنى : بعد ، وأصله الذى نقل عنه مجهول ، فربما قدر مفردا تشبيها له بنحو : توريه ، وقوقاه (٤) ، من المفردات التى توازنها ، على أن

ص: ٢٥١

١- هذا الأبيات من الرجز المشطور ولم أقف على نسبتها إلى قائل ، ومسلمت : بفتح الميم واللام - اسم شخص ، وأصله مسلمه ، و «ما» فى قوله : «من بعد ما» يجوز ان تكون مصدرية ، وان تكون كافه مسوغه لبعده ان يليها الفعل ، وقد كثر «بعد ما» ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال ، يريد نجاك الله من الاعداء بكف هذا الرجل المسمى مسلمه بعد ما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر يسيبن فيصرن اماء. والاستشهاد على انّ الألف قلبت تاء فى قوله : «وبعدمت».

٢- الآيه : ٦٢ الصافات.

٣- الآيه : ١٠ التحريم.

٤- مصدر قوقت الدجاجة إذا صوتت عند البيض وأصلها : قوقيه فقلبت الياء ألفا.

أصله : هيهيه كدحرجه ، فقلبت يائه الثانيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فالوقف بالهاء .

ويقدره الأكثر جمعاً ، لوقوع التاء فيه بعد ما غالب وقوعها بعده فى الجمع ، وهو الألف ، فالمناسب تقدير الجمعيه والوقف بالتاء ، على ان أصله : هيهيات - ييائين - على «فعلايات» فحذفت الثانيه على خلاف القياس ، ووزنه «فعلايات» فحذفت الثانيه على خلاف القياس ، ووزنه «فعلايات» ، مع ان فى الوقف بالتاء رعايه لمشابهه الفعل فى الوقف على تائه بلفظها ، ولرسم الخط حيث كتب مطوله .

(و) تشبيه التاء(فى) الجمع المؤنث بالألف والتاء ، نحو : (الضاربات) بالتي فى نحو : رحمه فى الوقف بالهاء على ما حكاه قطرب عن بعض طي (ضعيف) ، لعدم تمحضها للتأنيث فأنها للجمعيه والتأنيث معا على ما حققوه .

(وعرقات) - بكسر المهمله الاولى وسكون الثانيه بعدها القاف - بمعنى : الأصل ، (ان فتحت تاؤه فى النصب) وهو الأكثر(فبالهاء) فى الوقف ، لأنّ الفتحه تدل على اعتبار الأفراد كسعلاه ، (١) (وإلّا) أى وان لم يفتح تاؤه فى النصب بل كسرت (فبالتاء) من غير ابدال ، لدلاله الكسره - نصبا - على اعتبار الجمعيه لعرقه مثل : كسره وكسرات ، فيجوز فى الراء على هذا الفتح والكسر والاسكان .

واعلم أنّ الحكم بكون إبدال تاء نحو : رحمه هاء من وجوه الوقف يدل على عدم إبدالها إياها إلّا فى الوقف ، أو فيما أجرى مجراه من الوصل فى الوضع (٢) كما فى الأسماء المعدوده ، وهكذا غيره من وجوهه على ما تقرّر بينهم واشتهر ، وهذا يقتضى لزوم السكون فى الهاء ، للزومه فى الوقف والجارى مجراه .

(وأما ثلاثه ... أربعه) عند ذكر العددين على طريقه الأسماء المعدوده من غير

ص : ٢٥٢

١- فحكم عليه بأنه اسم جمع فالتاء فيه لمحض التأنيث . وقال الرضى : اسم مفرد .

٢- أى لا على تيه الوقف والقطع كما مرّ فى التقاء الساكنين .

اعراب ، وقلب التاء من - ثلاثه - هاء - كما مرّ (في) قول (من حرّك) الهاء من ثلاثه وحذف الهمزه من - أربعه - على ما حكاه سيويه ، (فلأنّه) أبدل التاء من ثلاثه - هاء - ساكنه اجراء للوصل مجرى الوقف ، ثمّ (نقل حركه همزه القطع) الّتي هي جزء من الأربعه (لما وصل) ثلاثه بأربعه ، فلذلك حذف تلك الهمزه على قياس حذفها ، إذ لو لا ذلك النقل لم تحذف ، لكونها همزه القطع ، فليس فيه ما ينافى ما دلّ عليه جعلها من وجوه الوقف مع أنّ الضدّ قد يحمل على الضدّ. (١)

وهذا (بخلاف (الم الله) (٢) ، فأنّه لمّا وصل) الم بالجلالّه وحذفت همزتها - درجا - لكونها وصلية (التقى ساكنان) ، فحركت الميم بالفتحه للتفخيم كما مرّ ، والمقصود ان لا يتوهم من كون حذف الهمزه في ثلاثه ... أربعه وتحريك ما قبلها لنقل الحركه أنّ الحذف والتحريك ههنا كذلك كما توهمه بعضهم ، بل حذف الهمزه ههنا للدرج ، والهمزه الساقطه - درجا - تسقط مع حركتها من غير نقل إلى ما قبلها ، فتحريك الميم ليس لنقل الحركه بل لالتقاء الساكنين ، وقد مضى الكلام فيه.

٦ - (وزياده الألف) الّتي هي السادسة من جهات الوقف - كائنه وجوبا (في أنا) وهو ضمير المتكلم ، حفاظا لفتحه البنائيه في النون عن السقوط بالوقف ، مع ان سقوطها مظنه الالتباس بأنّ المخفّفه الساكنه النون. (٣)

وقد تزداد - وصلا - في لغه بعض العرب في السعه (٤) ، وفي لغه غيرهم للضروره ، كما في قوله :

أنا سيف العشيره فاعرفوني

حميدا قد تذرّيت السنّاما (٥)

ص: ٢٥٣

١- أي لو فرض عدم الاجراء في الوضع فالضدّ قد يحمل على الضدّ.

٢- الآيه : ١ آل عمران.

٣- هذا كلّه على قول من حرك النون وصلا أمّا من سكّنها فيه فالوقف بالسكون لا غير.

٤- وفي بعض النسخ : في السبعه والظاهر الصحيح : في السعه بقريته قوله للضروره.

٥- البيت لحميد بن حريث الكلبي ، وتذرّيت : علوت وأصله من بلوغ الذروه وهي أعلى الشىء ، والسنّام للبعير معروف. وهو استعاره للارتقاء إلى المراتب العليّه وعلوّ المجد والرفعه. والشاهد : أنا حيث جاء بالألف مع الوصل.

وزعم الكوفيون : أنّ الألف جزء من - أنا - فى الوضع فحذفت - وصلا - تخفيها ، واعدت - وقفا - للحاجه .

وقال سيبويه : تزد الألف - وقفا - فى حيّهل من أسماء الأفعال أيضا ، فيقال : حيّهلا ، وجوز بعضهم كون ألفها بدلا من التنوين فى - حيّهلا - كابدالها من نون التأكيد الخفيفه .

(ومن ثم) أى ومن أجل زيادتها وقفا فى - أنا - (وقف على) قوله تعالى : ((لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي)) (١) بالألف) ، لأن أصله : لكن أنا - بسكون النون المخفّفه - من لكن ، فحذفت همزه - أنا - بعد نقل حركتها إلى النون وادغمت النونان ، وأنما صاروا إلى ذلك؟ إذ لو كانت لكن هى المشدّده النون - والألف لاشباع فتحها - لزم النصب فى اسمها فلا يكون الضمير الغائب المرفوع المذكور بعدها اسما لها ، واعتبار حذف ضمير الشأن المنصوب ضعيف عندهم فكيف يعتبر فى أفصح الكلام .

وتحذف الألف من - لكنا - وصلا ، خلافا لابن عامر وحده من السبعه ، حيث أثبتها فى الحالتين لئلا يلتبس بلكنّ المشدّده ، وقوله تعالى : هو ضمير الشأن ، والجمله بعده خبر له ، وهو مع ما بعدها خبر أنا ، والعائد الياء من ربّي - أى لكن انا الشأن الله ربّي - كأنه قال : لكنى مؤمن موحد .

(وأنه) بالهاء الساكنه فى - انا - مكان الألف وقفا كما فى لغه بعض طيى ، ومنه قوله :

لو كنت أدري فعلى بدنه

من كثره التخليط أتى من أنه (٢)

ص : ٢٥٤

١- الآية : ٣٨ الكهف .

٢- البيت لم أعر على قائله ، وكلماته لا يحتاج إلى توضيح ، والشاهد فيه - أنه - حيث جاء بالهاء الساكنه وقفا .

(ومه) فى - ما - الاستفهاميه التى ليست بمجروره ، كما يحكى عن أبى ذؤيب أنه : ورد المدينة عند وفات النبى - صلى الله عليه وسلم - فسمع أصوات الناس فقال : مه يعنى : أى شىء ، فاخبروه بالقصه ، (قليل) فى كلامهم ، والشائع : الألف .

ثم ان هذه الهاء مبدله عن الألف عند الزمخشرى ، للقرب فى المخرج ، وقيل : الاولى أنها فى - مه - هاء السكت حملا على المجروره التى يأتى حكمها - إن شاء الله تعالى - .

٧ - (و) الوجه السابع وهو (الحاق هاء السكت) (لازم فى) كل كلمه بقيت بعد حذف شىء منها على حرف واحد ، من غير ان يصير كالجاء ممّا قبلها ، أمّا لعدم شىء قبلها (نحو) : قولك : مبتدئا(ره) - بفتح الزاء - ، (وقه) - بالكسر - ، فى : ر ، وق ، أمرين من رأى ووقى ، وقد صارا بالاعلال على حرف ، (و) أمّا لوجود ما يستقل بالمفهوميه ، نحو : (مجيء مه) بنصب المجرى على المفعول المطلق لقولك : جئت ، مضافا إلى - ما - الاستفهاميه ، (ومثل مه) برفع المثل على الخبريه لقولك : أنت ، مضافا إلى - ما - أيضا ، (فى) قولك : (مجيء م جئت) - أى مجيء أى شىء جئت - ، (ومثل م أنت) - أى مثل أى شىء أنت - ، وتقديم المصدر والخبر على الفعل والمبتدأ لاشتمالهما على الاستفهام المقتضى للمصدر ، إلّا فيما يضطر إلى تقديمه ، كالمضاف إلى اداته ، لامتناع تقديم المضاف إليه .

- فما - الاستفهاميه فى نحو ذلك على حرف ، على الأكثر من حذف ألفها فى الجر (١) ، فلو وقف عليها وعلى نحو : ر ، وق ، بالسكون كانت فى معرض الابتداء بالسكون عند الابتداء ، لجواز الابتداء بها حيث لم تصر جزءا ممّا قبلها ، وان أبقيت حركتها لزم الوقف على المتحرك ، فزادوا حرفا يقع عليه السكون ، واختاروا الهاء ، لخفتها وسهولة السكوت عليها ، وهكذا الحكم عند ابن مالك فيما يبقى على حرفين

ص : ٢٥٥

١- وبعض العرب لا يحذف الألف من «ما» الاستفهاميه المجروره .

أحدهما زائده ، نحو : لم يعه في لم يعى من وعى ، فان حرف المضارعه زائده ، وردّ بالاجماع على وجوب الوقف على نحو : (لَمْ أَكْ) بدون الهاء.

(و) الحاق - هاء السكت (جائز في نحو : لم يخشه ، ولم يغزه ، ولم يرمه) ، وهيه ، نحو : (ما أدراك ما هَيْه) (١) ، وهوه ، كما قال حسان :

إذا ما ترعرع فينا الغلام

فما إن يقال له من هوه (٢)

(وغلاميه) باضافه الغلام إلى ضمير المتكلم ، وضربيه بصيغه الماضى مع تلك الياء ونون الوقايه ، (وعلامه ، وحتامه ، وإلأمه) بما الاستفهاميه المخفوضه بحرف الجر التى هي : على ، وحتّى ، والى ، ونحو : فيمه أنت (٣) ، وعمه يتساءلون (٤) ونحوهما في القرآن المجيد فى روايه عن البرزى عن ابن كثير ، خلافا لجميع من عداه من السبعه ، تبعاً للرسم فى المصاحف بدونها.

وبالجمله فالحاقها جائز فى كلامهم فى الأمثله المذكوره ونحوها ، (مما) ليس بساكن بل متحرك و (حركته غير اعراييه ، ولا مشبّهه بها) ، سواء كانت تلك الحركه - التى ليست باعراييه ولا مشبّهه بالاعراييه - بنائيه ، كالتى فى هو وهى ، وفى ياء المتكلم عند تحريكها بالفتح على ما هو الأصل فيها ، أم كانت فى جزء من الكلمه بالوضع قبل آخرها المحذوف ، سواء زاد ما بقى منها بعد حذف آخرها على واحد ، نحو : لم يخش ، ولم يغز ، ولم يرم ، أم بقى على واحد صار كالجزء ممّا قبلها

ص : ٢٥٦

١- الآيه : ١٠ القارعه.

٢- البيت نسبه الشارح لحسان ، وما فى قوله : إذا ما زائده ، وترعرع الغلام : كتدحرج إذا أنشاء وقارب الحلم ، فما ان يقال : جواب الشرط ، وإن بكسر الهمزه مزيده لتأكيد النفى ومن الاستفهاميه مبتدأ خبرها هو ، يريد الغلام منهم إذا بلغ كان معروفا للناس ولا يحتاج إلى ان يستفهم عنه.

٣- الآيه : ٤٣ النازعات.

٤- الآيه : ١ النبأ.

لعدم استقلال ما قبلها بالمفهوميه ، نحو : حَتَّام ، وما يتلوه ، فيجوز في جميع ما ذكر الحاقها ، لحفظ الحركات التي يعتنى بها ، للزومها كالبنايئه ، أو لدلالاتها على الآخر المحذوف من الكلمه أيضا ، كما في الأفعال المذكوره ، فان لاماتها حذفت بالجزم وبقيت حركات ما قبلها دالّه عليها.

ويجوز تركها والوقف بالاسكان للخفه ، مع عدم الاضطرار إلى زيادتها ، ويكتفى للدلاله على المحذوف بالقرائن.

وهذا بخلاف الساكن ، نحو : إضرب ، ولم يضرب ، وكم ، وكأين ، لعدم الداعى إلى الحاقها ، وبخلاف ما تحرك حركه اعرابيه ، نحو : زيد ، وبكر ، وبخلاف ما حركته مشبهه بالاعرابيه وذلك (كالماضى ، وباب : يا زيد ، ولا رجل) فان حركه الماضى مشبهه بحركه المضارع ، لأن بناء الماضى على الحركه - مع أنّ الأصل فى البناء السكون - لتشبيهه بالمضارع فى الوقوع موقع الاسم ، كزيد ضرب ، وزيد يضرب ، كما يقال : زيد ضارب ، ووقوعه موقعه فى الشرط ، فان قولك : إن ضربت ضربت معناه : إن تضرب أضرب.

وحركه المنادى ، واسم لا- النافيه للجنس عارضتان كالا-عرايبه ، فالوقف على الجميع بالاسكان بدون الهاء ، لعدم الاعتناء بالمحافظه على حركاتها ، لكونها عارضه أو مشبهه بها ، وما حكاه سيويه عن بعض العرب : من الحاقها مع الحركه الاعرابيه شاذ ، وكذا لحوقها مع الحركه البنائيه العارضه (١) ، نحو : من عله فى قوله :

يا ربّ يوم لى لا اظلله

ارمض من تحت واضحى من عله (٢)

ص: ٢٥٧

- ١- أى الحركه المشبهه بالاعرابيه.
- ٢- البيت قد ينسب إلى أبى مروان ، وأنا لا- أدرى من أبو مروان؟ ولا- أظلله : على البناء للمفعول أى لا- أظلل فيه ، وارمض وأضحى : مضارعان مجهولان على ما زعمه العينى من رمضت قدمه إذا أحرقت من شدّه الرمضاء ، وهى الأرض التى تقع عليها شدّه حراره الشمس ، - وأضحى فلان : برز للشمس ، ومن عله : أى من فوق ، والهاء للسكت عند بعضهم ، وبناء - عل - بمعنى فوق عارض ويزول عند الاضافه. وقال ابن الخشاب : الهاء فى عله مبدله عن الواو.

عند بعضهم.

(و) كذا الحاق - هاء - السكت وفقا جائز (فى) كل اسم آخره ألف مقصوره ، لبيان تلك الألف ، بشرط كون ذلك الاسم غريقا فى البناء بحيث يمتنع اضافته إلى شىء ، (نحو : ههنا ، وهؤلاء) بالقصر ، وذاه ، ويا ربّاه ، بخلاف ما يجوز اضافته ، لامتناعه فيه أيضا ، لئلا يلتبس بالمضاف إلى الضمير نحو : عصاه ، فتاه.

وقد يجرى الوصل مجرى الوقف فى الحاق هاء السكت ، نحو : (لَمْ يَنْسَيْنَهُ وَانظُرْ) (١) ، (فَبِهْدَاهُمْ أَقْتَدَهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ) (٢) ، على قرأه غير حمزه والكسائى ، بالهاء وصلا أيضا ، ويجب اسكانها فيه كما فى الوقف ، وتحريكها فى قول عروه :

يا ربّ يا ربّاه إياك أسل

عفراء يا ربّاه من قبل الأجل (٣)

لحن ، وربّما اعتذر له بأنه للتحرز عن التقاء الساكنين وصلا على غير حده ، ويناسبه كسرهما على الأصل فى تحريك الساكن على ما يروى ، وربّما يروى مضمومه ، تشبيها بهاء الضمير.

٨ - (و) الوجه الثامن وهو حذف الواو والياء قد يكون - وجوبا - وقد يكون - جوازا - فمن ذلك (حذف الياء) كائن - جوازا - (فى) كل ياء مكسور ما قبلها

ص: ٢٥٨

١- الآيه : ٢٥٩ البقره.

٢- الآيه : ٩٠ الأنعام.

٣- البيت نسبة الشارح لعروه ، أسل : مضارع للمتكلم مخفف أسأل ، وإياك مفعوله الأوّل وأتى بضمير الفصل للتقديم للتخصيص ، وعفراء : مفعوله الثانى ، وعفراء اسم امرأه ، وبعد المصارعين : فان عفراء من الدنيا الأمل

تكون جزء من الكلمه ملفوظه فى الأحوال كلها وصلا ، (نحو : القاضى) ، والعمى ، والجوارى ، أى معرّفه باللّعام - ، أو تكون ضميرا للمتكلّم (و) ذلك كالياء فى نحو : (غلامى) ، واكرمنى ، سواء (حرّكت) الّتى هى ضمير المتكلّم فى الوصل ، (أو سكّنت) فيه ، فيجوز فيما ذكر حذف الياء واسكان ما قبلها ، نحو : (رَبِّي أَكْرَمَنِ ، رَبِّي أَهَانَنِ) (١) لأنّ الوقف محل الاستراحه مع ما فى حذفها من ظهور الفرق بين الوصل والوقف ، ويجوز اثباتها ، لثبوتها فى الوصل مع عدم حدوث موجب للحذف فى الوقف ، (واثباتها أكثر) فى الجميع فى كلامهم ، كراهه الحذف من غير موجب ، والفرق بين الحالين (٢) بقطع الكلمه عمّا بعدها وعدمه.

ثمّ ان جواز الحذف فى نحو : القاضى مختص بحالتي الرفع والجر ، ويتعين فى المنصوب الوقف باثبات الياء وحذف حرّكتها ، لعدم تطرق الحذف إليها على حال حتّى مع التنوين ، فهى فى حكم الصحيح.

وربّما أشعر كلام بعضهم : بلزوم اثبات ياء المتكلّم وقفا ، فيمن حرّك وصلا مع حذف حرّكتها ، أو الحاق هاء السكت ، نحو : ضربنيه ، وغلاميه ، ولزوم الحذف فيمن أسكن ، فقله : حرّكت أو سكّنت للردّ على هذا ، لا- لدلاله الاستقراء على فساده ، ولذلك حذفها ورش (٣) بلا- خلاف - وقفا - ، مع أنّه فتحها - وصلا - فى قوله تعالى : (فَمَا آتَانِي اللَّهُ) (٤) ، وأثبتها ساكنه فى أكثر ما فى القرآن - وقفا - من أسكنها وصلا.

وحكم الياء فيما ذكر (عكس) حكم الياء الّتى هى جزء من الكلمه ، وتحذف - رفعا وجزّا - ، نحو : (قاض) ، وجوار ، وعم ، بالتنوين ، فان حذف الياء فى نحوه

ص: ٢٥٩

١- الآيتان : ١٥ - ١٦ الفجر.

٢- أى الوقف والوصل.

٣- واسمه : عثمان بن سعيد المتوفى سنة ١٩٠ الهجرية.

٤- الآية : ٣٦ النمل.

- رفعا وجزا - فى الوقف نظرا إلى بقاء موجب الحذف وهو التنوين تقديرا ، أكثر من اثباتها نظرا إلى سقوطه عن اللفظ ، وذلك (١) لأن رعايه الأصل المقدر شائعه فى كلامهم ، كالمضمه فى : اغزى ، والكسره فى : إرموا ، مع الاعتناء بالتخفيف فى الوقف .

وقرأ ابن كثير : ولكل قوم هادى (٢) وما لهم من دونه من والى (٣) ، بالاثبات .

وتثبت - وجوبا - نصبا عند الجميع مع قلب تنوينه ألفا فى غير لغه ربيعه ، خلافا للزمخشري فيما يفهم من كلامه من ورود الحذف فيه على قلبه ، وردّه المصنف بأنه مخالف لما ذكره .

وإذا نودى المنقوص المفرد المعين فالوجه فى الياء : الاثبات عند الخليل والمبرد ، لامتناع التنوين فى هذا المنادى ، فهو كالقاضى - معرفا باللام - ، والحذف عند يونس وسيبويه ، لأنّ المنادى موضع تخفيف ولذلك يلحقه الترخيم .

والمنادى المضاف : حكمه حكم المنصوب من نحو : القاضى ، وغير المعين ، وشبهه المضاف : فى المنصوب المنون من نحو : قاض ، لكونهما منونين منصوبين .

(واثباتها) فيما حذف منه حرف آخر قبل الوقف وليس فيه ما يوجب حذف الياء ، (نحو : يامرى إتفاق) منهم ، لئلا يلزم إلّا جحاف بكثره الحذف والتغيير من غير اعلال موجب للحذف ، و- يا - للنداء ، والمرى : اسم فاعل من الراءه ، وأصله : المرئى - بسكون الراء وكسر الهمزه - فنقلت كسرتها إلى الراء وحذفت ، وتحذف يائه عند التنوين بالاعلال - رفعا وجزا - كقاض ، وتثبت فى غير ذلك كما فى حال النداء .

(واثبات الواو والياء ، وحذفهما فى الفواصل) التى هى رؤوس الآى ،

ص : ٢٦٠

١- أى أكثرية حذف الياء من اثباتها .

٢- الآيه : ٧ الرعد .

٣- الآيه : ١١ الرعد .

ومقاطع الكلام ، (القوافى) التى هى أواخر الأشعار ، (فصيح) فى الوصل والوقف ، ويكتفى بحركه ما قبلهما وصلا ، ويحذف تلك الحركه وقفا.

وقال سيبويه : يجوز (١) فى الفواصل والقوافى حذف جميع ما يمتنع فيه الحذف فى الكلام ، وما يختار فيه تركه فيه ، وذلك لمراعاة الازدواج والتجانس ، نحو قوله تعالى : (وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ، وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِيرٍ) (٢) - بكسر الزاء - وصلا ، وسكونها - وقفا - ، وأصله : يسرى ، لأن إذا ليست جازمه.

وحذف اللّام من المعتل المرفوع فى غير الفواصل والقوافى لم يرد فى كلامهم وقفا ولا وصلا إلّا على قلّه ، كقولهم : لا أدر ما فعل فلان ، وقرأ : (يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ) (٣) و(مَا كُنَّا نَبْعِ) (٤) بحذف الياء ، ومن حذف اللّام من المعتل الغير المرفوع فى الوصل قوله تعالى : (يَوْمَ التَّنَادِ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ) (٥) (وَجِفَانِ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَاسِيَاتٍ) (٦).

(وحذفهما فيهما) أى حذف الواو والياء فى الفواصل والقوافى عند كونهما للجمع والمخاطبه كما(فى نحو : لم يغزوا) للجمع ، (ولم ترمى) للمخاطبه ، (وصنعوا قليل) ، لاخلاله بالفهم وكونه فى معرض اللبس.

ومن حذف القليل ما أنشد سيبويه وهو قوله :

لا يبعد الله أقواما تركتهم

لم أدر بعد غداه البين ما صنع (٧)

ص: ٢٦١

١- أى فى الوصل والوقف.

٢- الآية : ٣ - ٤ الفجر.

٣- الآية : ١٠٥ هود.

٤- الآية : ٦٤ الكهف.

٥- الآية : ٣٤ المؤمنون.

٦- الآية : ١٣ سبأ.

٧- هذا البيت من قصيده لتمييم بن أبى بن مقبل ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «صنع» وأصلها صنعوا فحذف واو الضمير.

أى ما صنعوا ، وانشد بعضهم قول عنتره :

يا دار عبله بالجواء تكلم

وعمى صباحا دار عبله وأسلم (١)

بحذف الياء.

وأما الألف كما فى : عصا ، ورحى ، ومعلّى ، ومسمّى ، فلا يحذف فى الفواصل والقوافى ولا فى غيرهما - اتفاقا - إلّا للضرورة نحو :

رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ

كما مرّ.

(وحذف الواو) التى توصل بالضمير المفتوح ما قبله حال الوصل ثابت - وجوبا - إلّا للضرورة مع اسكان ما قبلها عند الوقف ، (فى) نحو : (ضربه ، وضربهم ، فيمن ألحق) الواو فى هذا الأخير - أيضا - وقال : ضربهموا ، كما هو قراءه ابن كثير فى كل القرآن ، إذا وقع ميم الجمع قبل حرف متحرك ، نحو : منهمو ، اميون ، عليهمو أنذرتهم.

(و) كذا(حذف الياء) الموصولة بالضمير المكسور ما قبله ، نحو : به ، وأهل الحجاز قد يوصلون مثل هذا بالواو ، نحو : بهو ، وكذا حذف الياء الموصولة باسم الاشارة ، (فى) نحو : ته ، وذه ، وهذه) ، للاشارة إلى المؤنث ، فتحذف الواو والياء من نحو ذلك مع اسكان ما قبلها بعد حذفها ، فيقال : ضربه ، وبه ، وذه ، مثلا - بسكون الهاء - لأن هذه الصلة ضعيفه تجرى مجرى اشباع الحركة ، سواء جعلت من نفس الاسم - كما زعم بعضهم فيما يوصل بالضمير - أو زائده ، كما هو الظاهر من

ص: ٢٦٢

١- هذا مطلع قصيده طويله لعنتره بن شداد العبسى ، وعبله : اسم امرأه وهى محبوبته ، والجواء : بكسر الجيم ممدودا اسم موضع ، وعمى صباحا : أى ليكن صباحك ذا نعمومه ولين ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «تكلم» و «اسلم» حيث حذف ياء الضمير منهما ، وأصلهما : تكلمى وأسلمى فحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو فى قوله «صنع».

كلام سيويه ، ولذلك قد تحذف وصلا ، فالمناسب حذفها واسكان ما قبلها فى الوقف .

ومن اثبات ما يوصل بالضمير وصلا فى الوقف للضرورة قول رؤبه :

ومهمه مغبره أرجاؤه

كأنّ لون أرضه سماؤه (١)

واعلم ان اتصال الواو والياء بالضمير المتحرّك ما بعده شائع كثير فى الوصل إلّا مع سبق الساكن ، نحو : عصاه ، وخذوه ، وعليه ، ومنه ، وفيه ، وأكرمه ، - بصيغه الأمر - فإنّه فى مثل ذلك قليل ، فيهى هدى (٢) ، عن ابن كثير وفيهى مهانا (٣) فى سورة الفرقان ، عنه وعن حفص ، ولم يقع أصلا فى الساكن ما بعده ، نحو : له الحكم ، ونصره الله .

٩ - (و) التاسع من وجوه الوقف وهو (إبدال الهمزة حرفا) ساكنا من حروف العلة (من جنس حركتها) ثابت (عند قوم) من العرب ، ليظهر الموقوف عليه مع الخفه ، فإنّ الهمزة مخرجها أقصى الحلق فلا يكمل ظهورها عند سكونها إلّا إذا نطق بها على وجه القوّه والاعتماد وحينئذ يكون مستثقله وهى بدون ذلك فى معرض الخفاء ، بخلاف تلك الحروف .

وهذا الإبدال أنّما يكون فيما انفتح فيه ما قبل الهمزة أو ساكن ، وهو فيما ساكن ما قبله أكثر ، وتقلب واوا كيف ما كانت حركة نفسها عند انضمام ما قبلها ، نحو : الأكمؤ جمع كماً ، و- ياء - عند انكسار ما قبلها فى جميع الأحوال ، نحو : الظمى كالكتف - للعطشان - على ما ذكره بعضهم ، ثمّ إذا انفتح ما قبلها أبقى على حاله مفتوحا ، وان ساكن نقلت حركة الهمزة إليه ، لأن حروف العلة لينه فرّبما أدى

ص: ٢٦٣

١- البيت كما قال الشارح للرؤبه. ومهمه : أى مفازه ، ومغبره : أى متلونه بالغبره ، أرجاؤه : أطرافه ونواحيه ، جمع الرجا مقصورا.

كان لون أرضه سماؤه : على حذف المضاف ، ومن باب القلب أى كان لون سمائه لون أرضه .

٢- الآية : ٤٦ المائدة .

٣- الآية : ٦٩ الفرقان .

سكونها - وقفا - مع سكون ما قبلها إلى خفائها مع ابتداء هذا الابدال على قصد الظهور ، وتبقى حركة الحرف الواقع قبل ما وقع قبلها على حالها أيه حركة كانت ، (مثل) : قولك في الرفع (هذا الكلو) في : الكلاء محرّكه بالتحريك المفتوح - للعشب والنبات - (و) هذا(الخبو) في : الخبأ - بفتح المعجمه وسكون الموحد له لما خبيئ أي - اخفى - ، (و) هذا(البطو) في : البطؤ - بضمّ الموحد وسكون الطاء بعدها الهمزه ، ضدّ السرعه - ، (و) هذا(الردو) في : الردء - بكسر المهمله الاولى وسكون الثانيه ، للعون والناصر - ، ففي الجميع ابدلت الهمزه واوا ساكنه من جنس حركتها في الرفع مع ابقاء فتحه ما قبلها في الأوّل ونقل ضمّتها إليه في البواقي.

(ورأيت الكلاء ، والخبأ ، والبطأ ، والرّدا) في النصب ، (ومررت بالكلبي ، والخببي ، والبطبي ، والرّدي) في الجر ، بابدالها - ألفا - نصبا ، و- ياء - ساكنه جرًا مع ابقاء فتحه ما قبلها في الأوّل على التقديرين ، ونقل فتحتها في النصب ، وكسرتها في الجر إليه في البواقي ، وحركة الحرف المتقدّم على ما قبلها أبقيت على حالها في الرفع والنصب والجرّ .

(ومنهم) من يحترز في نحو : الرّءء - من الثلاثي المكسور الفاء - عن نقل حركة الهمزه والقلب واوا في حال الرفع ، فلا يقول : هذا الرّءو ، لكونه على «فعل» بكسر الفاء وضمّ العين - ، وفي نحو : البطؤ - من الثلاثي المضمومه الفاء - عن النقل والقلب ياء في الجر ، فلا يقول : من البطبي ، لكونه على «فعل» بضمّ الفاء وكسر العين - ، وهما مرفوضان ، بل (يقول : هذا الرّدي) على زنه إبل ، (ومن البطو) على زنه عنق ، (فيتبع) عينهما فائهما في الحركة ، فيكسرهما في الرّدي ، ويضمّهما في البطو ، وهؤلاء قوم من تميم ، ولم يكتفوا باسكان الهمزه ، لكونها في معرض الخفاء مع ثقل الهمزه الساكنه عند سكون ما قبلها ثقلا واضحا لا يكاد يخفى .

والأكثر لم يبالوا بالبنائين المرفوضين ، لعروضهما في الوقف لغرض (1) كما مرّ .

ص: ٢٦٤

١- وهو ظهور الموقوف عليه.

١٠ - (و) العاشر من وجوه الوقف وهو (التضعيف) والاسكان في لغة بني أسد ، (في المتحرّك الصحيح غير الهمزة المتحرّك ما قبله).

اشترط فيه كون الموقوف عليه متحرّكا ، لأنّ الوقف بالتضعيف عندهم كالعوض عن الحركة الساقطة بالوقف ، وكونه صحيحا ، لاستتقال التضعيف في حرف العلة ، وكونه غير همزة ، لأنّما يجتمع همزتان عند التضعيف ، وكون ما قبله متحرّكا ، لأنّما يجتمع ثلاث سواكن.

ثمّ إن كانت حركته ضمّه أو كسره جاز فيه التضعيف مطلقا ، وإن كانت فتحه اشترط عدم التنوين ، إذ المنسوب المنون يتعين فيه الوقف بحذف التنوين والتعويض بالألف في لغة غير ربيعه ، فلا يجوز تضعيفه في سعه الكلام ، وربّما جاء في الضروره (مثل : جعفر) - بتشديد الراء مع الاسكان - ، (وهو قليل) ، لما فيه من أحداث الثقل في محل التخفيف فحقّه أن لا يرتكب أصلا ، لكنّهم تسامحوا على قلّه للتعويض عن الحركة الساقطة.

ولم ينقل عن أحد من القرّاء إلّا عن عاصم في : (مُسْتَطْرَبُ) (١) في سورة القمر.

(و) التضعيف في الوصل (نحو) : قول رؤبه أو ربيعه يصف كثره الدّبا وهو أصفر الجراد :

...

كأنّه السّيل إذا اسلجبا

أو الحريق وافق (القصبا)

والتبّين والحلفاء فالتهبا (٢)

بتضعيف الباء من - القصب والتهب - مع كونه في مقام الوصل بقرينه التحريك فإنّ التحريك في القوافي لا يكون إلّا مع تيه الوصل.

ص : ٢٦٥

١- الآية : ٥٣ القمر.

٢- هذه الأبيات لرؤبه بن العجاج ، والدّبا : الجراد ، والاستشهاد بهذه الأبيات في قوله «القصبا» و «التهبا» حيث ضعف أو اخرها للوقف ثم حركها للضروره.

(شاذٌّ ضروره) ، وقد يمنع كونه في الوصل ، فان ادخال ألف الاطلاق وتحريك ما حقه السكون لأجل إدخالها كثير في الأشعار.

فلعله وقف بالتضعيف الذي حقه السكون ، والتحريك للألف ، وهذا لا يدفع الشذوذ عن البيت لشذوذ التحريك مع التضعيف وقفا.

والدبّ : من الدبيب ، واسلحَب : إمتد ، والتين : ورق الزرع ، والحلفاء : كصحراء نبت ، يريد أنه أفنى الزرع والثمار كالحرقيق الذي صادف هذه الأشياء الثلاثة فاشتعل.

١١ - (و) الحادى عشر من الوجه وهو (نقل الحركة) عن الموقوف عليه إلى ما قبله ، جمعا بين السكون للوقف وبيان الحركة بالنقل مع ما فيه من التفادى عن التقاء الساكنين وان كان في المغتفر للوقف ، كائن (١) (في ما قبله ساكن) ، إذ المتحرّك لا يقبل حركه إلا بعد الحذف وفيه زياده تغيير في بناء الكلمه ، وذلك الساكن (صحيح) ، لأن حرف العله لا ينقل إليه الحركه ، لثقلها عليه ، وهذا النقل عند حصول الشرط المذكور يعمّ كل حركه (إلا الفتحة) ، فأنها لا تنقل إلى الساكن المتقدم بل تحذف في أى حرف كانت ، لاغتفار حذفها لضعفها ، خلافا للكوفيين والأخفش حيث جوزوا نقلها إلى ما قبلها مطلقا.

والأ- كثر منعوا ذلك حالكونها كائنه في أى حرف كان (إلا في الهمزه) التي يوقف عليها ، فأنها تنقل منها إلى ما قبلها الساكن ان كانت خاليه عن التنوين - اتفاقا - ، كما تنقل الضمّه والكسره لاستثقال الهمزه الساكنه عند سكون ما قبلها ثقلا واضحا كما مرّ ، وليعلم ان نقل الضمّه والكسره مختص بما لا- يلزم فيه البناء ان المرفوضان (٢) - إلا في مهموز اللّام - للتحرّز عنهما مع فقد الحاجه وان كانا عارضين.

(وهو) - أى الوقف بنقل الحركه - (أيضا قليل) ، كالوقف بالتضعيف ، (مثل : هذا بكر ، وخبؤ) بنقل الضمّه من الراء والهمزه إلى الكاف والباء - ، (ومررت

ص: ٢٦٦

١- وقوله : كائن خبر لقوله : والحادى عشر.

٢- والاولى بناء مرفوض كما في الأوضح ليشمل نحو هذا قرطعب وقمطر.

بيكر ، وخبئ) - بنقل الكسره منهما إليهما - ، (ورأيت الخبأ) - معرفا باللام - ليكون خاليا عن التنوين ، بنقل الفتحة من الموقوف عليه - لكونه همزه غير منوَّنه - إلى ما قبله.

(ولا- يقال : رأيت البكر) - بنقل حركه الموقوف عليه لكونها فتحة في غير الهمزه ، (ولا-) يقال : فيما أوله مكسور من الثلاثي الغير المهموز اللام في الرفع (هذا حبر) ، في حبر - للمداد - بنقل الضمه ، لصيرورته على «فعل» بكسر الفاء وضّم العين - ، (ولا) فيما أوله مضموم من الثلاثي في الجر من غير المهموز ، نحو : (من قفل) بنقل الكسره مثلا ، لكونه على «فعل» بضّم الفاء وكسر العين -.

(ويقال : في المهموز(هذا الردؤ) ، (ومن البطئ) وان حصل البناء ان كما تقدم.

(ومنهم من يفرّ) عن البنائين في المهموز أيضا(فيتبع) عينه فائه ، فيقول : الردؤ ، والبطؤ ، كالأبل والعنق ، ولم يتبعوا في غير المهموز ، لعدم استتقال السكون فيه عند سكون ما قبله.

وقد يوقف على حرف واحد ، كالفاء ، والواو ، وحرف المضارعه مع زياده الألف بعدها ، وتركه المصنف لندرته ، وذلك كقوله :

بالخير خيرات وإن شرّ فشا

ولا اريد الشرّ إلّا أن تشا (١)

قوله : وان شرّ فشا - أي وان شرّ فشرّا - فوقف على شر من قوله : فشرّا بالشين وحدها مع زياده الألف.

ويروى : فاء ، وإلّا ان تاء ، بالوقف على الفاء وحدها في الأوّل ، وحرف المضارعه وحدها في الثاني مع زياده الهمزه والألف فيهما ، وت ، أمر من الاتيان وأصله : إئت.

ص: ٢٤٧

١- هذا البيت لم أعثر على قائله. والشارح بين محل الشاهد فيه ويروى بغير ذلك.

(المقصور): سُمِّيَ به ، لكونه مقصوراً بالنسبة إلى الممدود ، ولكونه مقصوراً - أى ممنوعاً - من الاعراب اللفظي ، من القصر بمعنى : المنع ، والأوّل أحسن بقرينه التقابل كما قيل .

وهو (ما كان آخره ألف مفردة) منقلبه كانت عن الواو والياء ، أو مزيده للتأنيث ، أو لللاحاق ، واحترز بالمفردة عن صحراء ، وحمراء ، فإنّ الأصل في نحو : ذلك ألف واحده فزيدت ألف اخرى وقلبت همزه ، لئلا يلتقى ساكنان كما مرّ في الجمع ، فما هو الآخر في نحو ذلك في الأصل هو الألف لكنّها ليست مفردة ، إذ قبل الألف ألف اخرى في الأصل كذا قيل ، فتأمل .

وأما نحو : سقاء ، وكساء ، فالآخر فيه ليس ألفا في الأصل ، لكونه واوا أو ياء ، ولا في الحال ، لكونه همزه .

وذلك (كالعصا ، والرّحى) ، وحبلى ، ومعزى .

(والممدود : ما كان بعدها) - أى بعد الألف - (فيه همزه) من المذكر والمؤنث والملحق وغيره ، سُمِّيَ به لما فيه من مدّ الألف لأجل الهمزه بعدها ، (كالكساء ، والرّداء) ، والصحراء ، والحمراء ، والعلباء .

وهما - فى الصناعه - مخصوصان بالاسم المتمكن ، فلا يطلقان على نحو : اسلنقى ، وجاء ، وشاء ، ومتى ، وهؤلاء ، إلّا على سبيل التسامح والتوسع ، أو جريا على مقتضى اللّغه .

والاولى ان يقيد الألف فى تعريف الممدود بكونها زائده ، لئلا ينتقض بنحو : ماء ، وشاء ، وأصلهما : موه ، وشوه ، فان مثلهما ليس من الممدود - اصطلاحا - كذا

قال نجم الأئمة ، فكأنه اكتفى بالتمثيل وشهره أمره بينهم.

وكل منهما قياسي : يدخل تحت ضابطه يعلم بها وهو وظيفه النحاه ، وسماعى : غير داخل تحت ضابطه بل يفتقر إلى السماع.

(والقياسى : - من المقصور - ما يكون) معتل اللّام ، ويكون (ما قبل آخر نظيره من الصحيح) اللّام (فتحه) ، فينقلب لامه التّى هي واو أو ياء - ألفا - لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(و) القياسى (من الممدود ما يكون) من معتل اللّام (ما قبله) أى ما قبل آخر نظيره من الصحيح (ألفا) ، فيقع حرف العله فيه بعد الألف فينقلب همزه ، والمراد بنظير المعتل من الصحيح : ما يكون مع ذلك المعتل من صنف واحد من أصناف الأبنية له قياس مقرر معلوم فى الحركات والسكنات كاسم المفعول من باب الأفعال مثلا.

وإذا كان القياسى منهما ما ذكر (فالمعتل اللّام من أسماء المفاعيل - من غير الثلاثى المجرد -) سواء كان ثلاثيا مزيدا فيه ، أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه ، (مقصور) ، (كمعطى ، ومشتري) ، (لأن نظائرها) من الصحيح (مكرم ، ومشترك) ، (مستخرج ونحوها ، على صيغه اسم المفعول - بفتح ما قبل الآخر - على ما هو شأن حكم أسماء المفاعيل منها ، بخلاف اسم المفعول من الثلاثى المجرد ، كمرمى ، وأسماء الفاعلين من غيره ، كالمعطى ، والمشتري ، (و) المعتل اللّام من (أسماء الزمان والمكان) مقصور - أيضا - ، (و) كذلك (المصدر) الميمى منه بشرط كونه (مما قياسه «مفعل») - بفتح الميم والعين من الثلاثى المجرد ، (و) «مفعل») - بضمّ الميم وفتح العين - وغيره من أوزان اسم المفعول من غير الثلاثى المجرد ، ولم يعتبر هذا القيد (1) فى أسماء الزمان والمكان ، لأنها من المنقوص

ص: ٢٦٩

١- وهو ممّا قياسه الخ.

لا- يكون إلما على هذين الوزنين ، بخلاف المصدر الميمي منه ، إذ قد يكون على غيرهما كالمعصيه ، وذلك (كمغزى) - بمعجمتين - على «مفعل» - بفتح الميم - بمعنى : المقصد ، (وملهى) - بضمّ الميم - من قولك : ألهيته عن كذا كآكرمه سواء كان بمعنى المصدر ، أو الزمان ، أو المكان ، وأنما كان المصدر المذكور وتلك الأسماء مقصورات (لأنّ نظائرها) من الصحيح (مقتل ، ومخرج) من الاخراج.

(و) المعتل اللّام من (المصادر) الّتى (من : فعل) بكسر العين فى الماضى (فهو أفعل ، أو فعلان ، أو فعل) ككتف ، مقصوره - أيضا - ان كانت ممّا تقلب لامه ألفا بأن يكون عينها مفتوحه ، بخلاف غيره كالزّى - بالتشديد - مصدر قولك : روى - ضد عطش - فهو ريان ، لعدم الألف فى مثله فضلا عن القصر والمدّ ، والمراد بقوله : فهو كذا وكذا كون الصفه منه بمعنى الفاعل للمذكر على أحد الأوزان الثلاثه ، وذلك (كالعشى ، والصّيدى ، والطوى) كلّها بالألف على «فعل» بفتحتين - من عشى فهو أعشى ، - إذا أبصر بالنهار ولم يبصر بالليل - ، وصدى - إذا عطش - فهو صد وأصله الصّدى ككتف واعلاله كقاض ، وطوى ... فهو طيان - أى ضامر البطن - وأنما كانت هذه مقصوره (لأنّ نظائرها) من الصحيح (الحول) من حول فهو أحول ، (والعطش) من عطش فهو عطشان ، (والفرق) من فرق - إذا خاف - فهو فرق ككتف.

(و) اما(الغراء) - بفتح الأوّل والمدّ - فى مصدر غرى به - بالمعجمه فالمهمله - إذا أولع به - فهو غر كصد ، كما قال كثير :

إذا قلت أسلو فاضت العين بالبكا

غراء ومدّتها مدامع حفّل (١)

ص: ٢٧٠

١- البيت لم أقف على قائله. اسلو : مضارع للمتكلم من السلو ، يقال : سلا عن الأمر يسلو - إذا نسيه - ومنه التسلى ، والبكا : جاء مقصورا وممدودا وهو فى البيت مقصور ، أى إذا أردت توطين نفسى على التسلى عن شدائد العشف وقلت فى نفسى اسلو عنها لم أمسك نفسى عن البكاء.

فهو لا يرد اعتراضا على تلك القاعدة ، لأنه (شاذ) ، وكذا ظمئ .. ظماء - بالمد - كغراء - أى عطش - على ما حكاه سيوييه .

(والأصمعي : يقصره) ويقول : غرى كصدى على القياس ، وحكى أبو عبيده عن بعضهم روايته فى البيت بكسر الأول على أنه مصدر : غاريت بين الشيثين غراء - أى واليت موالاه - .

والحفل : - بالمهملة وتشديد الفاء - جمع الحافل - بمعنى : الممتلى - كرّع وراكع .

(و) المعتل اللّام من (جمع) ما كان على «فعله» - بضمّ الفاء وسكون العين - (و «فعله») - بالكسر والسكون - مقصور أيضا ، وذلك : (كعرى) - بضمّ العين وفتح الرّاء - فى : عروه ، ودمى فى : دميّه - بضمّ الدال - للصورة والّصيّم - ، (وجزى) - بكسر الجيم وفتح الزاى المعجمه - فى : جزيه - بالكسر والسكون - ، (لأن نظائرهما قرب) - بضمّ القاف وفتح الرّاء - جمع قربه - بالضمّ والسكون - ، (وقرب) - بكسر القاف وفتح الرّاء - جمع القربه - ، وهى يستسقى فيها الماء .

ومن المقصور القياسى : مؤنث اسم التفضيل ، كالفضلى ، والمؤنث بغير هاء من الصفه التى مذكرها على «فعلان» ، كسكران ... وسكرى ، وجمع «فعليل» بمعنى المفعول ، كجريح وجرحى ، والصفه المعتله اللّام من اللون على «أفعل» كأحوى ، وكل مؤنث بالألف من أنواع المشى ، كالفهقرى ، والبدال على مبالغه المصدر من المكسور رفاؤه المشدّد عينه ، كالحثيثى ، والخليفى ، وروى الكسائى المدّفى : الخصيصى .

ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللّام يجمع على «أفعال» كالتدى والأنداء ، والقفا والأقفاء .

(و) المعتل اللّام من المصادر المزيده فيها ، (نحو : الأَعْطاء ، والرّماء) مصدر رامى على زنه «فاعل» (والاشتراء ، والاحبطاء ، ممدود ، لأن نظائرها) من الصحيح : (الإكرام ، والطلاب) مصدر طالب ، (والافتتاح ، والاحرنجام) ،

والاحبظاء : - وإن كان مادته الأصلية الحبط لكن لما كانت زوائده للاحاق بنحو الاحرنجام - كانت في حكم الأصلي ، فلذا عدّه من المعتل اللّام ، تنبيها على أنّ المراد ما يعمه .

(و) المعتل اللّام من (أسماء الأصوات المضموم أوّلها) أيضا ممدود(كالعواء) - بالعين المهملة - لصوت الذئب - ، (والثغاء) - بالمثلثة والغين المعجمه ، لصوت الشاه وما شاكلها - ومنه الشاغيه للشاه ، (لأن نظائرها) من الصحيح (النباح ، والصّراخ).

(و) المعتل اللّام من (مفرد) جمع القلّه الّذى كان على «أفعله» من غير شذوذ أيضا ، (نحو : كساء) ، - بكسر الكاف - مفرد : أكسيه ، وقباء - بفتح القاف - مفرد : أقبية ، (لأن نظائرها) من الصحيح (حمار) - بالكسر - وأحمره ، (وقذال) - بالفتح - وأقذله .

(و) اما(أنديه) على «أفعله» مع كون مفرده - وهو النّدى - مقصورا كما قال مرّه بن محكان :

في ليله من جمادى ذات أنديه

لا يعرف الكلب من ظلماتها الطّنباً (١)

فهو (شاذ) ، وكذا رحي وأرحيه ، وقفا وأقفيه ، وقال الأخفش : أنّها من كلام المولّدين ، وجمادى : - بضمّ الجيم - من شهور السنه ، والأنديه : الأمطار ، والطنب : جمع الطّنب ، وزعم بعضهم أنّ النّدى جمع على : نداء بكسر النون والمدّ كجمل وجمال ، ثمّ هذا الجمع الممدود جمع على أنديه فلا شذوذ ، لكن استبعده بعضهم ، لعدم الظفر بنداء - جمعا - فى اللّغه .

ص : ٢٧٢

١- هذا بيت من قصيده لمره بن محكان وهو من شعراء الحماسه . وقوله : فى ليله من جمادى : اراد فى ليله من ليالى الشتاء وذلك لأنّ الشتاء عندهم زمان الجذب والحاجه ، والطنب : الحبل الّذى تشد به الخيمه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله : أنديه حيث جمع ندى عليه وذلك شاذ .

ومن القياسى للممدود : مؤنث الصفه على «أفعل» من اللون والعيب ، كحمراء ، وعرجاء .

(والسماعى) من المقصور : (نحو : العصا ، والرّحى) والفتى واحد الفتيان ، والسنا - للضوء - ، والثرى - للتراب - ، إلى غير ذلك ، (و) من الممدود : نحو : (الخفاء) مصدر خفى ، (والأباء) مصدر أبى يأبى ، والسّناء - للشرف - ، والفتاء - لحادثه السّنّ ، والثراء - لكثرة المال - إلى غير ذلك (مما ليس له نظير) من الصحيح على الوجه المذكور (يحمل عليه) حتّى يكون مقصورا قياسيا ، أو ممدودا قياسيا ، بل يفتقر إلى السماع .

ثمّ أنّهم اتفقوا على جواز قصر الممدود للضرورة ، كقوله :

لا بدّ من صنعواوان طال السّفَر

وإن تحنّى كلّ عود ودبر (١)

والعود : بفتح العين المهملة وسكون الواو ، المسن من الإبل .

وأما مدّ المقصور للضرورة : فاجازه الكوفيون محتجين بشواهد ، كقوله :

سيغنينى الذى أغناك عنى

فلا فقر يدوم ولا غناء (٢)

حيث مدّ الغنى ، ومنعه البصريون وجعلوا الغناء فى البيت مصدر غانيته أى فاخرته فى الغنى ، وهو تعسف كما لا يخفى ، وأما قراءه : سناء برقه (٣) فشاذه ، ولعلّه لغه اخرى فيه ، والله أعلم .

ص : ٢٧٣

١- البيت لم أقف على قائله . والصنعاء : بلد باليمن والآن عاصمه اليمن ، وتحنّى : أى انعطف ، ودبر : بفتح الأوّل وكسر الموحده من دبر البعير - إذا عقر ظهره - .

٢- البيت لم أعثر على قائل له ، ومنعاه واضح . والشاهد فيه : الغنى حيث مدّ الشاعر المقصور للضرورة .

٣- الآيه : ٤٣ النور .

(ذو الزيادة) (١) يكثر فى الاسم والفعل دون الحرف ، لعدم التصرّف فيه بالاشتقاق ونحوه ، و (حروفها) عشره يجمعها قولك : (اليوم تنساه ، أو سألتمونيها ، أو السّمان هويت) ، على «فعلت» بالكسر - أى احببت - .

وقد يحكى : ان تلميذا سأل شيخه عنها فقال : سألتمونيها ، فقال ما سألتك إلّا هذه النوبه ، فقال الشيخ : اليوم تنساه فقال : والله ما أنساه فقال : اجبتك مرّتين .

وانشد المازنى للمبرد حيث سأله عنها :

هويت السمان فشيبنى

وقد كنت قدما هويت السمان

وقد ركبت منها ألفاظ آخر ، نحو : هم يتسائلون ، ويا أوس هل نمت ، ولم يأتنا سهو ، وغير ذلك .

وقيل : أنّما اختيرت هذه الحروف للزيادة؟ لخفه الثلاثه الّتى هى حروف اللين منها ، ومناسبه البواقي لها فى المخرج والصفه ، فإنّ الهمزه والهاء تجاوران الألف فى المخرج ، والميم شفويه كالواو . والتاء والسين : مهموسان تناسبان لين حروف اللين ، والنون : لغنتها يمتد فى مخرجها وهو الخيشوم امتداد الألف فى الحلق .

واللّعام : مخرجها ما دون طرف اللسان فكانها قريبه من الشفويه مع أنّها تناسب النون ، فلذلك تدغم هى فيه نحو : من لدنه ، وتحذف معها نون الوقايه كما تحذف مع

ص : ٢٧٤

١- ينسب إلى المصنف أنّه قال : ان باب ذى الزيادة باب عظيم مشكل اضطرب فى كثير منه أقوال العلماء لاشكاله وتشعب طرقه .

النون فيقال: لعلّي كما يقال: أنّي، كأنّي، فاجريت مجراها في الزيادة.

ثمّ فسّير كونها حروف الزيادة بقوله: (أى التّنى لا تكون الزيادة لغير الإلحاق، و) غير (التضعيف إلّا منها)، لئلا يتوهّم أنّها يلزمها الزيادة ولا تكون أصلية، وأنّ الزائد كيف كان منحصر فيها مع أنّها قد تكون أصلية نحو: سأل، وسلم، وهمل، ونام.

والزائد قد يكون من غيرها إذا كانت الزيادة للإلحاق، نحو: قردد بزيادة الدال للإلحاق بالرباعي، أو للتضعيف نحو: عزّف - بالتشديد وزيادة الراء - للتضعيف، وان جاز كون ما زيد للإلحاق والتضعيف منها أيضا، نحو: شملل، وعلم، بالتضعيف.

٢ - معنى الإلحاق

(ومعنى الإلحاق) بالزيادة: (أنّها أنّما زيدت لغرض جعل مثال على مثال ازيد منه)، بأن يزداد فيه بقدر نقصانه عن الأزيد في الحروف الاصول على وجه يحصل به توافقهما في عدد الحروف والهيئه من غير تفاوت، فلذلك منع الادغام فيه مع التجانس، وكذلك الاعلال مع موجهه، ومن ثمّ لم يقلب الواو في: جدول ألفا بنقل حركتها إلى ما قبلها كما في مقام ونحوه، للمحافظة على وزن جعفر.

واضافه الغرض إلى الجعل بيانیه - أى لغرض هو جعل مثال على مثال أزيد (ليعامل معاملة) على وجه الكمال من غير تفاوت في جميع التصارييف من الماضى، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل واسم المفعول، والمصدر، ونحو ذلك ان كان فعلا، والتصغير والتكسير ونحوهما ان كان اسما، للتوسع في السجع والشعر ونحوهما.

ثمّ ان الأصل المذى يلحق به غيره أمّا رباعى أو خماسى، وليس في الأسماء المتكّنه والأفعال ثنائى بالاصاله حتّى يراد الحاقه بالثلاثى بزيادة الحرف.

وقد يشتمل الملحق به على زائد فيزداد مثله في الملحق أيضا بالتبع فكانه تابع للإلحاق، والأصل فيه: المقابله بالاصول كما في الحاق - علباء (١) بسرداح، وقرطاس.

ص: ٢٧٥

١- علباء: البعير. السرداح: بالكسر الناقه الطويله أو الكريمه.

وكلمه - أنما - للحصر - أى ما زِيدت إلّا لغرض هو التماثل فى عدد الحروف والهيئه - ، للتشريك فى المعامله ، فيجب عدم كون الحرف المزيّد قياسا فى موضع زيادته لافاده معنى ، وإلّا لم ينحصر الغرض من زيادته فى التماثل المذكور.

فان خالف الملحق أصله المجرد فى المعنى كما فى : شملل وشمل (1) فذلك باعتبار وضع تمام لفظه لذلك المعنى وتتبعه التصاريف لاعتبار قياس الزيادة لذلك المعنى ، وقد لا يكون لأصله معنى بالوضع أصلا ، نحو : كوكب ، فان أصله وهو ككب لم يوضع لمعنى أصلا ، ويحتمل فى مثله ومثل : شملل مّيا خالف معناه معنى أصله كون استعمال الأصل بمعناه مهجورا ، استغناء به عنه ، فلذلك لم يظفر به ، فتأمل.

وإذا عرفت هذا (فنحو : قردد) - للمكان الغليظ المرتفع - (ملحق بجعفر) ، لانحصار الغرض من زياده الدال الاخرى فيه فى مماثلته له ليعامل معاملته فى التصغير على قريدد ، والتكسير على قرادد ، كجعيفر وجعافر ، وعدم الادغام فيه دليل على اللاحاق أيضا على ما فى الصحاح.

(ونحو : مقتل غير ملحق) به ، وان صغر على مقيتل ، وجمع على : مقاتل ، (لما ثبت) عندهم (من قياسها) أى قياس الزيادة فيه - وهى الميم - (لغيره) - أى لغير اللاحاق - فى موضع زيادتها ، لكونها قياسا فى ذلك الموضع لافاده المكان والزمان ، والمصدر الميمى ، ولذا وقع الادغام فى مثله ، نحو : مردّ ، والاعلال نحو : مقام.

(ونحو : أفعال ، وفعل) - بتشديد العين - (وفاعل ، كذلك) ليست ملحقه بنحو دحرج ، (لذلك) الذى ذكرناه من قياس الزيادة فيها لافاده معنى كما مرّ فى أول الكتاب ، ويلزم من ذلك ان لا يكون «تفاعل ، وتفعل» ملحقين بتدحرج مع ان المصنف جعلهما ملحقين كذا قيل ؛ (و) لعدم معاملتها معاملة نحو : دحرج فى جميع التصاريف ، (لمجىء مصادرها مخالفة) لمصدره ، لمخالفة مصادرها «للفعله» التى هى المصدر المطرد فى الرباعى مع كفايه المخالفة فيه فى عدم التوافق فى جميع

ص: ٢٧٦

١- شملل : بمعنى أسرع ، وشمل من الشمول وشملهم الأمر : عمّهم.

التصارييف - بمعنى رفع الإيجاب الكلى - .

(ولا تقع الألف لللاحق) فى الأول فى شىء ، لتعدّر الابتداء بها ، وتركه لظهوره ، ولا تقع - أيضا - لللاحق أصاله (فى الاسم حشوا) - أى وسطا - ، فلا يقال : كتاب ملحق بقمطر ، ولا خاتم بجعفر ، ولا غلابط بقذعمل ، لتعذر الموافقه التامه للملحق به ان بقيت على حالها من غير قلب فى جميع التصارييف ، (لما يلزم من تحريكها) فى بعض التصارييف ، كالتصغير والتكسير ، لوقوعها قبل ياء التصغير ان زيدت ثانيه ، وبعدها ان زيدت ثالثه ، وكلاهما موضع الحركه .

وزيادتها - رابعه - فى الوسط انما يكون لللاحق بالخماسى الذى يحذف الخامس منه فى التصغير والتكسير ، كسفارج وسفيرج فى : سفرجل ، ويجرى الاعراب اللفظى على الرابع منه الذى وقعت الألف فى مقابله من الملحق ، والاعراب التقديرى فيها مع اللفظى فيما يقابلها من الملحق به محل بالتناسب التام بين الملحق والملحق به كما هو المناسب لللاحق .

وبالجمله فوقوعها لللاحق حشوا يؤدى إلى ما يمتنع فيها وهو تحريكها فيما ذكر من التصارييف ، وقلبها إلى ما يقبل الحركه كما يقبل ألف ضارب فى التصغير واوا أيضا ليس بمناسب لتناسب المذكور ، لأن ما يقابلها من الملحق به حرف صحيح قابل للحركه بدون القلب ، لما عرفت ان الملحق به رباعى أو خماسى ، ولا- يتصور الاعلال فى شىء من اصولهما إلا فى الفاء من الخماسى كما مرّ ، فلا يكون فى وسط شىء منهما إلا الحرف الصحيح وهو قابل للحركه بنفسه .

وامّا زيادتها حشوا فى نحو : علباء فقد مرّ أنها ليست لللاحق بالاصاله ، لكونها بازاء الزائد فى الملحق به ، واما جواز زيادتها آخرا لللاحق فلأنه محل التغيير ، فكأنهم لم يعتنوا بتطرق شىء من المخالفه فيه فى بعض التصارييف ؛ هذا غايه التوجيه ، والتعويل على الاستقراء ، وقد يقال : انّ الألف لما لم تكن أصليّه قط كرهوا وقوعها موقع الأصلى لللاحق حتّى فى الآخر ، والحكم بزيادتها فيه له تجوز

وتوسع ، لكونها منقلبه عن ياء هي المزيده لللاحق في الحقيقه عند المحققين ، كذا في شرح المفصل.

و «من» في قوله : من تحريكها - لبيان «ما» في قوله : لما يلزم - ، والتقيد بالاسم ، لأنه زعم الجواز في الفعل ، نحو : تفاعل ، لأنَّ الفعل محل التغيير فلا يبالى بعروض القلب والتغيير فيه في بعض التصاريف ، وكذلك لا يبالى بتغيير غيرها ممَّا زيد فيه لللاحق في التصاريف ، كحوقل حيقالا. (1)

٣ - طرق معرفه الحرف الزائد

اشاره

(ويعرف الزائد) من الأصلي : (بالاشتقاق) :

وهو : ان تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى وتركيب الحروف ، فترد أحدهما إلى الآخر ، أو كليهما إلى ثالث ، فاذا كان في المشتق من الحروف العشره ما لم يكن في المشتق منه حكم عليه بالزياده ، كناصر ، ومنصور ، من نصر.

(وعدم النظير) بأن يلزم - من الحكم بأصالة حرف أو زيادته - بناء غير موجود في كلامهم ، كالحكم بأصالة النون من - قرنفل - ، فإنه يلزم منه خماسى على : «فعلل» - بضم اللام الثانيه - كسفرجل - بضم الجيم - وهو ليس بموجود ، وفي حكمه ندره النظير.

(وغلبيه الزيادة فيه) بأن يكون الغالب في حرف وقع موقعا من الكلمه كونه زائدا في ذلك الموقع ، كالهمزه في الأوّل بعدها ثلاثه اصول ، كاحمر ، فإنّ الغالب في هذا الموضع كونها زائده.

فهذه الثلاثه طرق المعرفه.

وقد يقع فيها التعارض فيدل بعضها على زياده حرف أو اصالته والباقي على

ص: ٢٧٨

١- والغرض من باب ذى الزيادة معرفه حرف الزائد من الحرف الأصلي في الأسماء والأفعال.

خلاف ذلك ، (والترجيح) كائن (عند التعارض) ، أى يطلب الترجيح ويحكم بمقتضاه ، فالترجيح مبتدأ خبره الظرف ، وقد يصحح بالجر بالعطف على الاشتقاق على أنه وجه آخر ، والأول أظهر.

والمصنف بدء فى التفصيل بالاشتقاق ، لأنه أقوى ، وقد يتعارض اشتقاقان ، ثم ان ترَّجِح أحدهما فهو راجح ، وان تساويا سَمَى بالواضح ، وقد يكون بين اللفظين شبه الاشتقاق كما إذا بعدت المناسبه ، كالهجرع كدرهم وجعفر - للطويل - عند من جعله من الجرع - للمستوى من الرمل - ، وقد يطلق الاشتقاق على مثله ، فيحترز عنه إذا أريد الاشتقاق الحقيقى بالتقييد بالمحقق.

١ - الاشتقاق المحقق

(والاشتقاق المحقق : مقدّم) فى الاعتبار على غيره من الوجوه عند التعارض ، لأنه أقوى فيحكم بمقتضاه ويطرح المعارض ، (فلذلك) الذى ذكر من تقديمه (حكم بثلاثيه - عنسل) - على زنه «فعل» - بالنون بعد الفاء - على هيئه جعفر ، - للناقه السريعه - من العسلان وهو السرعه ، (وشأمل) - بتقديم الهمزه على الميم - ، (وشمأل) عكسه ، كلاهما - لريح الشمال - على زنه «فأعل» بسكون الهمزه - و «فأعل» بفتحها - ، على هيئه جعفر أيضا من قولهم : شملت الريح : إذا هبت شمالا ، (ونئدل) - بالهمزه بين النون والبدال - ، على «فأعل» بسكون الهمزه بعد الفاء - كهيئه زبرج - للكابوس الذى يقع على الانسان بالليل فلا يقدر على الحركة والقيام - من الندل ، وهو الاختلاس ، كأنه يأخذ الانسان بغته.

(ورعشن) - للمرتعش - من الرعشه ، على «فعلن» - بالنون فى آخره - على هيئه جعفر وفرسن ، على «فعلن» بالنون - ، كزبرج - لمقدم خف البعير - من الفرس - بسكون الزاء من غير نون ، وهو الدق ، لأنه يدق الأرض ، (وبلغن) بالنون فى الآخر ، على «فعلن» كرعشن - للبلاغه - من البلوغ ، لما فيها من البلوغ

إلى حدّ كامل في الكلام ، (وحطائط) بالهمزة ، على : «فعاثل» كهيئه علابط ، من الحط ، للصغير ، كأنه منحط من الكبير ، (ودلامص) على : «فعاصل» بالميم قبل اللام ، على تلك الهيئه أيضا - للبراق اللين من الدرع - من : دلصت الدرع : إذا لانت ، (وقمارص) - بالميم بعد القاف والمهملتين بعد الألف - ، على تلك الهيئه ، قال الزمخشري : القارص : اللين الّذى يقرص اللسان - أى يقبضه - لحموضته ، والقمارص : أشد منه لزياده الميم ، (وهرماس) على : «فعمال» بالميم بعد العين - كهيئه قرطاس ، للشديد من الأسد - من الهرس ، وهو الدق ، لأنّه يدق الفريسه ، (وزرقم) - للأزرق والزرقاء - على : «فعلم» بضمّ الفاء فى آخره الميم ، كبرثن ، من الزرقه ، (وقنعاس) على هيئه هرماس ، على زنه «ففعال» - بالنون بعد الفاء - للعظيم من الإبل لثباته ، من : القعس بمعنى الثبات ، كذا قال نجم الأئمه ، ومنه : عزّ قاعس - أى ثابت - ، (وفرناس) على : «ففعال» بالنون بعد العين - على تلك الهيئه أيضا - ، للغليظ الرقبه من الأسد ، من : الفرس بمعنى الدق ، ومنه : المفترس ، (وترنموت) على : «تفعلوت» بالتاء فى الأوّل والآخر - على هيئه قرطوس فى الحركه والسكون ، لصوت القوس عند الرمي والزرع ، من : الرنم - وهو الصوت.

فالاشتقاق المحقّق المدلول عليه بالتناسب اللفظى والمعنوى بين هذه المذكورات وما ذكر معها يقتضى كونها - ثلاثيه - أى كونها من المزيد الثلاثى على الأوزان المذكوره ، وعدم نظير أو ندرته لشيء من تلك الأوزان فى الأبنيه الثلاثيه المزيد فيها فى كلامهم يقتضى ان يكون ترنموت - خماسيا - مزيدا كقرطوس ، وحطائط ، وتالياه (1) ، وهرماس وموازناه (2) من المزيد الرباعى ، كعلابط ، وقرطاس ، والبواقى من المجرد الرباعى ، كجعفر ، وزبرج ، وبرثن ، فحكم الجمهور على الجميع بالثلاثيه ، ترجيحاً للاشتقاق على عدم النظير.

ص: ٢٨٠

١- وهما : دلامس ، وقمارص.

٢- وهما : قنعاس ، وفرناس.

(و) لذلك الذى ذكر من تقديم الاشتقاق عند التعارض (كان أَلدَد) - لشديد الخصومه - ثلاثيا ملحقا بالخماسى ، وكان وزنه «أفنعلا» - بفتح الهمزة والفاء وسكون النون - ، ترجيحاً لاشتقاقه من : اللد بمعنى الخصومه المناسب له فى اللفظ والمعنى على عدم النظر لهذه الزنه فى المزيد الثلاثى المقتضى لكونه خماسيا ، كسفرجل ، وغلبه الزيادة فى الهمزة الواقعه أوّل الكلمه قبل الثلاثه اصول أيضا يؤيد كونه ليس بخماسى ، لكنها لا يكفى فى كونه «أفنعلا» ، لاحتمال كونه من : اللند وان لم يرد فى اللغه مثل : ككب ، كذا قيل : ويلندد - بالياء - بمعنى : أَلدَد أيضا ملحق بالخماسى ، بدلاله الاشتقاق ، كما ذكر.

(و) لذلك المذكور من تقديم الاشتقاق أيضا كان (معدّ) - لابن عدنان وغيره - (فعلاً) - بفتح الفاء والعين وتشديد اللام - كما ذكره سيبويه ، كهبي - بالموحده وتشديد الياء ، للصبي الصغير - ، وجربّه - بالجيم والمهمله وتشديد الموحده مع تاء التأنيث ، لجماعه الحمير - ، وذلك (لمجىء تمعدد) ، مشتقا منه ، بمعنى : تشبه به فى القوّه أو غيرها ، قال الراجز :

ربيتّه حتّى إذا تمعددا

كان جزائى بالعصا أن اجلدا (١)

فالميم منه وان كانت تحتل الزيادة والاصاله فى بادئ النظر لكن اشتقاق هذا الفعل منه يدل على اصالتها وكونها فاء الكلمه ، إذ لو كانت زائده كان هذا على : «تمفعل» - بالميم الزائده قبل الفاء - ، وليس بموجود فى كلامهم وجودا يعتد به بل هو فى حكم المعدوم ، وإذا كانت أصلية فيه فهى أصلية فى - معدّ - أيضا ، لأنه مأخذه ، فمعدّ «فعلّ» - بالتشديد - كما ذكر ، من الثلاثى المزيد - بزياده إحدى الدالين - ، دون الرباعى ، لأنه ليس من أبنية الرباعى الاصول ، وتمعدد على : «تفعلل» ملحق بتدحرج.

ص: ٢٨١

١- البيت للعجاج ، وتمعدد : أراد اشتد وقوى. والاستشهاد بالبيت فى قوله : «تمعددا» إذ هو على وزن تفعلل لقله تمفعل فتكون الميم أصلا ، وإذا كان كذلك كان معد فعلاً.

فقدم الاشتقاق على ندره النظير لهذه الزنه فى المزيـد الثلاثى الجارىه مجرى عدم النظير الدالّه على كونه «مفعلا» بزياده الميم فى الأوّل مع الادغام فى الآخر - ، كمقرّ ، ومرّد ، كما ذهب إليه بعضهم ، وقد يجعل غلبه الزيادة فى الميم الواقعه أوّل الكلمه قبل ثلاثه أحرف أيضا دالّه على كونه «مفعلا».

وأما حكم على «تمفعل» بالميم الزائده بعدم الوجدان فى كلامهم وجودا يعتد به ، حتّى دلّ اشتقاق تمعدد من معدّ على اصاله الميم من معدّ ، (ولم يعتدّ بتمسكن) - إذا صار مسكينا - ، (وتمدرع) - إذا لبس المدرعه ، وهو ثوب ضيق صغير الكمين - ، (وتمندل) - إذا مسح عضوا بالمنديل - ، وتمنطق - إذا لبس المنطقه - ، وتمغفر - إذا لبس المغفر - ، ونحو ذلك ممّا لا شك فى زياده الميم فى مأخذ اشتقاقه ، كالمسكنه والمنديل ، والملبوسات المذكوره ، لكون زيادتها فيه فى غايه الظهور ، ومن ثمّ اتفق على ان وزنه «تمفعل» ، (لوضوح شذوذه) أى شذوذ ما ذكر من الأفعال ، أو شذوذ كل منها وندرته مجيئه ، والفصيح الكثير فيها : تسكّن ، وتنّدل ، وتدّرّع ، وتغفّر ، وتنطق ، كلّها على «تفعل» بتشديد العين - ، فهى لشذوذها الواضح فى حكم العدم غير صالحه لأن يعتد بها ، فمن ثمّ حكموا على تلك الزنه بعدم الوجدان (١) ، وعلى تلك الشواذ بأنّ بنائها - لتوهم اصاله الميم فى مأخذها - فكأنها «تفعلل» بدون زياده الميم ، فتدبر.

(و) لذلك المذكور من تقديم الاشتقاق أيضا كان (مراجل) - لثياب الوشى - ، جمع مرجل ، (فعالل) عند سيبويه ، بلامين - كجعفر ، وجعافر ، على اصاله الميم بدلاله الاشتقاق ، (ل -) مجيء (قولهم) : (ثوب ممرجل) ، على صيغه اسم المفعول ، مشتقا منه بمعنى : موشى ، منقوش ، قال العجاج :

بشيه كشيّه الممرجل (٢)

ص: ٢٨٢

١- وفى نسخه : لعدم الوجدان ، على أنها جمله معترضه.

٢- البيت من ارجوزه طويله للعجاج يمدح فيها يزيد بن معاويه ، والاستشهاد بالبيت على ان ميم الممرجل أصليّه ، وهو مفعّل فالميم الاولى زائده للدلاله على المفعول والميم الثانيه فاء الكلمه.

والحكم بزياده الميم فيه يؤدّى إلى كونه على «مفعّل» - بميمين - ، وهو غير موجود أصلاً ، فرجّح الاشتقاق على غلبه الزيادة فى الميم الواقعه فى الأوّل قبل ثلاثه اصول المقتضيه لكونه على «مفاعل» ، وقد يقال : لعل بناء ممرجل لتوهم اصاله الميم فى : مرجل ، للزومها ، كما بنى لذلك تمندل مثلاً ، فتأمل .

(و) لذلك أيضا كان (ضهياً) - بالمعجمه وفى آخره الهمزه - ، على هيئه جعفر ، - للمرأة التى لا يتدلّى ثديها ولا تحيض - ، (فعلاً) - بفتح الفاء واللام وسكون العين وفى آخره الهمزه - ، على اصاله الياء وزياده الهمزه ، (لمجىء : ضهياً) من لفظها ، بمعناها ممدودا ، كحمراء ، والهمزه فيها مزيده بعد الألف بدليل منع الصرف ، والياء أصليه لئلا تنقص الاصول عن ثلاثه ، والتناسب اللفظى والمعنوى بينهما يدل على رجوعهما فى الاشتقاق إلى أصل واحد ، مع المناسبه لقولهم : ضاهيت - بالياء - أى شابته ، كأنها تضاهى الرجل فى الشدى وعدم الحيض ، فرجّح سيبويه ذلك على عدم النظير «لفعلاء» المقتضى ليكون رباعيا على «فعلل» كجعفر ، والزجاج : جعله من : ضاهأت - بالهمزه - ، ومنه : قراءه عاصم : (يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا) (1) - بالهمزه بعد الهاء - ، وهو بمعنى : ضاهيت - بالياء - ، وهو عنده على «فعليل» بالياء بعد العين - ، مع اعترافه بعدم هذه الزنه غيره ، فيشارك «فعلاً» فى عدم النظير مع ان الحكم على الآخر بالزياده أولى ، واستعمال ضاهيت بالياء - أكثر من المهموز ، فالترجيح لسبويه مع اعتضاده بضمهياء - بالمد - .

(و) لذلك أيضا كان (فينان) - بالفاء ، للملتفّ الأغصان من الشجر ، ولذى الشعر الطويل الحسن من الرجال - ، محكموما عليه بزياده الياء واصاله النونين ، فكان وزنه «فيعالا» بفتح الفاء وسكون الياء - ، (لمجىء : فنن) محرکه ، بنونين بعد

ص : ٢٨٣

١- الآيه : ٣٠ التوبه .

الفاء - للغصن - مع التناسب فى تركيب الحروف والمعنى ، ولو كان للطويل الشعر لأن الشعر كثيرا ما يجعل كالغصن ويستعار هو له ، فرجح ذلك على عدم النظير «لفعال» ، واقتصر الجوهري فيه على المعنى الثانى وجعله «فعالان» كسكران ، من : الفين - بسكون الياء - وهو الوقت ، وكأنه - لأنه الطول والحسن - ممّا يحصل بتعاقب الأوقات ، وفيه تعسف ، والأوّل أظهر ، ولم يجعل رباعيا على «فعال» لندرته من غير المضاعف ، كخلخال.

(و) لذلك أيضا كان (جرائض) - بالضاد المعجمه ، للضحيم العظيم البطن - «فعائلا» - بضمّ الفاء وزيادة الهمزة المكسوره قبل اللّام - ، (لمجىء : جرواض) - بالواو - وجرياض - بالياء - بمعناه مع الاتحاد فى المادّه ، فالثلاثة راجعه إلى أصل واحد لا همزه فيه ، وكأنها ملحقة بعلابط ، وقرطاس ، فلا حجر فى عدم الظفر باستعمال أصلها فيما يناسب معناها ، وقد يتكلف فيجعل من : الجرض بالريق ، وهو ابتلاعه على الغصه ، لأن ذلك ممّا يحصل به شىء من الانتفاخ ، وهو يناسب العظم ، فقد رجح فيه الاشتقاق على عدم النظير «لفعائل» المقتضى لكونه على «فعالل» - بلامين - على اصاله الهمزه.

(و) لذلك أيضا كان (معزى) - بكسر الميم - لخلاف الضأن من الغنم ، (فعلى) - بكسر الفاء وفى آخره الألف المقصوره - (لقولهم : معز) بحروفه ومعناه من غير ألف ، فهو مشتق منه بزياده الألف ، والميم أصليّه مع أنّ الغالب فى الميم الواقعه أوّلا وبعدها ثلاثه أحرف ان تكون زائده والثلاثة بعدها اصولا كلّها ، لئلا يكون اصول الاسم المتمكّن أقل من ثلاثه ، وهذا يقتضى ان يكون «مفعلا» باصاله الألف وزيادة الميم ، ففى جعله «فعلى» ترجيح للاشتقاق على غلبه الزيادة ، ثم ان سيبويه قال : ان معزى منون للصرف ، والألف فيه لللاحاق ، لحذفها فى التصغير ، ولو كانت للتأنيث لم تحذف ، ومن لا يجوز كون الألف لللاحاق جعلها منقلبه عن الياء.

(و) لتقديم الاشتقاق أيضا كانت (سنبته) - بمهمله ونون فموحده وتائين ، للمدّه

الطويله من الزمان - ، (فعلته) - بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام وزيادة التائين - (لقولهم : سنب) بدونهما ، بمعناها ؛ على «فعل» بفتح الفاء وسكون العين - ، فقدّم الاشتقاق المقتضى للحكم بزيادتهما على عدم النظير «لفعلته» المقتضى لكونها «فعله» - بلامين -.

(و) لذلك أيضا كانت (بلهنيه) - لسعه العيش - (فعلنيه) - بضمّ الفاء وفتح العين وسكون اللام وكسر النون بعدها التحتانيه ثمّ التاء - على ان يكون النون وما بعدها زوائد لللاحاق بقذعمل ؛ فانّ التناسب اللفظي والمعنوي يدل على كونها مأخوذه (من قولهم :) فلان في بلهه من العيش - أى فى سعه - ؛ و (عيش أبله) كأحمر - أى واسع ناعم قليل الغموم - ، فرجح الاشتقاق المقتضى لزياده تلك الحروف على عدم النظير لتلك الزنه المقتضى لكونه كقذعمل بزياده التاء فقط ؛ أو كسلحفه بمعنى : سلحفاه - لدابه معروفه جلدها عظام - بزياده التحتانيه معها.

(و) كان (عرضنه) - بمهملتين ومعجمه ونون ؛ للناقه التى تمشى معترضه ؛ أى على عرض الطريق لنشاط - «فعلنه» - بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام وزيادة النون والتاء - (لأنّه من الاعتراض) ؛ بمعنى : المشى عرضا ، فهما زائدتان ؛ مع ان عدم النظير لهذه الزنه يقتضى اصاله النون ؛ على أنّه كقمطر مع التاء كريحله ، وسبحله كلاهما بمعنى : الطويله السمينه.

(و) لذلك أيضا كان (أول «أفعل») كأصغر ؛ على أنّه اسم تفضيل ؛ والهمزه زائده ؛ والواوان الموجودتان فيه أصليتان بدليل تصاريفه المشتقه منه ، (لمجىء الاولى) على : «فعلى» كصغرى ؛ للمؤنثه الواحده ، (والاول) كصغر على : «فعل» - بضمّ الفاء وفتح - فى : جمعه المكسر ، ولو كان «فوعلا» كجوهر ، وكوثر من : أول - بالهمزه والواو المخففه - ، أو من : وول - بواوين وزياده الاخرى بينهما - ثمّ قلبت الاولى همزه كراهه اجتماع الثلاث كما زعمه الكوفيون ؛ بناء على أنّ الغالب فى الواو

التي وقعت - ثانيه - ان تكون زائده ؛ لما جمع (١) على «فعل» في التفسير أصلا ، بل على «فواعل» فقط ؛ ولكانت واحده أوله - بالتاء - مع قلّتها ؛ حتى زعم بعضهم عدمها في الكلام الفصيح ، ففيه ترجيح الاشتقاق على غلبه الزيادة ، ثم القائلون : بأنه اسم التفضيل اختلفوا في مادته الأصليه : (والصحيح أنه من : وول) ؛ - بوأوين - بمعنى سبق ؛ وان صار هذا الأصل مهجورا ، والهمزه في الأولى للواحد والأول : للجمع ؛ منقلبه عن واو ، كراهه اجتماع واوين أوليهما مضمومه ، (لا من وأل) - مهموز العين - بمعنى : بادر وتقدم ، كما زعمه بعضهم ، (ولا من أول) ، - مهموز الفاء - بمعنى رجع ، كما زعمه آخرون.

فكل مرتبه من العدد كأنه يرجع إليه ما بعده نحو من الرجوع ، والأول زائد على جميع المراتب ، والترم قلب الهمزه واوا على خلاف القياس على المذهبين ؛ توسلا إلى الادغام والتخفيف ، وأثما دعاهم إلى العدول عن : وول - بوأوين - استبعاد اتحاد الفاء والعين ؛ والصحيح : أنه مع قلّته أهون من التزام ما يخالف القياس.

ثم ان اسم التفضيل حقه المنع من الصرف عند التجرد عن اللّام والاضافه ، للوصفيه ووزن الفعل ؛ لكن الوصفيه المقتضيه للاشتقاق في : الأول في معرض الخفاء ، لعدم ظهور أصل مستعمل له يكون هو للزيادة في الفاعليه والمفعوليه على وجه ظاهر ؛ على قياس اسم التفضيل ، لأنه أقما من أصل مرفوض ؛ أو من : أصل يكون ردّه إليه على وجه مخالف للقياس ، حيث اضطروا إلى ذلك لأجل تصاريفه ، فلذلك (٢) منع من الصرف فيما يظهر معه وصفيته ، وهو ما إذا كان مع الموصوف ، أو مع من نحو : رأيته عامّا أول ، وقولهم : أول من كذا ، ويصرف في غيره ؛ نحو : فعلته كذا أولا وثانيا.

ص: ٢٨٦

١- وقوله : لما جمع جواب لقوله : ولو كان الخ.

٢- أي لكون وصفيته في معرض الخفاء.

وقد بينى على الضم كالغايات ؛ كما قال معن بن أوس :

لعمرك ما أدري وأنى لأوجل

على أيننا تغدو المتيه أول (١)

(و) لتقديم الاشتقاق أيضا كان (انقحل) - بالقاف والمهملة ، للشيخ المسنّ جدًا - (انفعلا) - بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء وسكون العين - ، كانزهو ، وإنفخر ، (٢) من الزهو والفخر ، (لأنّه) مشتق (من : قحل) الشيخ كمنع قحولا ، كعلم قحلا ، (أى ييس) جلده على عظمه ، فهو قحل - بفتح الحاء - كحسن ، وكسرهما مثل : كتف ، وانقحل ، وفيه تقديم الاشتقاق على ندره النظير «لانفعل» المقتضى لكونه - خماسيا - كاصطبل ، وقرطعب على : «فعلل» كما زعمه أبو الفتح ؛ وقال : تصغيره انيقح - بحذف الخامس - ، وعلى كونه «انفعلا» أنت مخير بين حذف الهمزة والنون ، فيقال : اقيحل ، ونقيحل .

(و) كان «أفعوان» - بالفاء والعين المهملة ، لذكر الافاعى - «افعلانا» - بضم الهمزة وسكون الفاء وضم العين - كاقحوان - للبابونج - ، (لمجىء) ما يناسب رجوعه معه إلى أصل واحد فى الاشتقاق ، للتناسب اللفظى والمعنوى وهو (أفعى) ، وهو «افعل» بزيادة الهمزة من : الفعوه - للسم - ، لا- «فعلى» بزياده الألف للتأنيث - بدليل الانصاف ، ولا للاحاق ، والالجاز لحوق التاء ، كما يقال : علفاه فى : علفى - لضرب من النبات - ، ولقولهم : أرض مفعاه - بفتح الميم - أى ذات أفاعى ، وتفعى : صار كالأفعى فى الشر ، فكل ذلك يدل على أصاله الفاء والعين والواو وزياده البواقى ، فرجّح ذلك على كون الغالب فى الواو فى غير الأوّل مع ثلاثه

ص: ٢٨٧

١- البيت لمعن بن أوس وكان متزوجا باخت صديق له فطلقها فحلف ان لا يكلمه فقال معن قصيده صدرها هذا البيت. وأوجل : مضارع من الوجل وهو الخوف. وتغدو : بالغين المعجمه أى تصبح. خلاصه المعنى : لعمرك ما أدري غدو الموت على أيننا أقدم وأنى الخائف المترقب.

٢- الزهو : له معان منها : الكبر.

أحرف هو الزيادة المقتضى لكونه «فعلوانا» كعنفوان ، واما ندره النظير الجاربه مجرى العدم فقد يقال : أنها مشتركة بين «أفعلان» و «فعلوان».

(و) لذلك أيضا كان (اضحيان) - للمضىء البارز - ومنه : يوم اضحيان - إذا لم يكن فيه غيم - «افعلان» - بكسر الهمزة وسكون الفاء وكسر العين وفي آخره النون - ، مشتقا من : الضحى : للمناسبة فى تركيب الحروف والمعنى ، فقدم ذلك على غلبه زياده الياء إذا كانت مع ثلاثه فصاعدا المقتضى لكونه «فعليانا» أو «افعالا» ، ويعتضد الاشتقاق فيه بعدم النظير للوزنين ووجوده «لافعلان» كاسحمان - لجبل - ، واريان - لنوع من السمك معروف بالروبيان - .

(و) لذلك كان أيضا (خنفقيق) - بمعجمه ونون وفاء وقافين بينهما الياء ، للداهيه ، والناقه السريعه - «فنعليلا» - بفتح الفاء وسكون النون وفتح العين وكسر اللام الاولى بعدها الياء الساكنه - ، لأنه مشتق - بزياده قاف وياء - للاحاق بحلتيت - ونون ، لتكثير الحروف والمبالغه ، وفتح أوله بعد زيادتها تخفيفا ، (من : خفق) - بالفتح - يخفق - بالكسر - خفقا وخفقانا - إذا اضطرب - لما فى الداهيه من الاضطراب لمن وقع فيها ، وفى تلك الناقه من الاضطراب فى السير ، فقدم ذلك على ندور النظير للوزن المذكور ، ورجحان الاصاله فى النون الثانيه الساكنه بالاستقراء المقتضى لكونه «فعلليلا» كسلسيلا من المزيد الخماسى على قول الأكثر .

(و) كتقديمه كان أيضا (عفرنى) - للأسد الشديد القوى - «فعلنى» - بفتح الفاء والعين وسكون اللام وزياده النون والألف - للاحاق بسفرجل ؛ لا- للتأنيث بدليل الانصراف ، (من : العفر) - بمهملتين بينهما الفاء الساكنه - بمعنى : التمريغ فى العفر - بالتحريك - وهو التراب ، لأنه لشدته يعفر فريسته ، فقدم الاشتقاق على عدم النظير «لفعلنى» المقتضى للحكم باصاله النون على ان يكون على «فعلنى» - بتشديد اللام - كحبركى - للقراد .

وجميع ما ذكر إلى ههنا فيما يرجع إلى اشتقاق محقق واحد ؛ وقد يرجع إلى اثنين

فصاعدا مع التساوى أو رجحان البعض ، (فان رجح إلى اشتقاقين) مثلا(واضحين) متساويين من غير ترجيح (كأرطى) - لشجر من أشجار الرمل يأكله البعير ، ويدبغ به - ، (وأولق) - بالقاف - للجنون ، (حيث يقال : فيما على زنه اسم الفاعل من الأول (بعير آرط) - بالهمزة الممدودة فى أوله ، أى آكل للأرطى - ، (وراط) بذلك المعنى ، أصله الراطى فاعل اعلال قاض ، (و) فيما على زنه اسم المفعول منه (أديم) - أى جلد - (مأروط) - مدبوغ به - ، (ومرطى) - بتشديد الياء - كمرمى ، بذلك المعنى ، (و) يقال : فى الثانى (مألوق) - بجعل الهمزة فاء على زنه مفعول ، (ومولوق) - بالواو موقع الهمزة - بذلك الوزن والمعنى ، (جاز الأمران) ، فان اعتبرت الأول ممّا ورد فى كل من اسمى الفاعل والمفعول فى : الأرطى فالوزن «فعلى» بفتح الفاء - على ان يكون الهمزة أصليّه ، لوقوعها فى أول اسم الفاعل وبعد الميم من اسم المفعول ، والألف مزيده لللاحاق بجعفر لا للتأنيث بدليل لحوق التاء ، كما فى قوله : فى ذئب :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهُ وَلَا شَع

مَالٍ إِلَىٰ أَرْطَاهُ حَقْفٌ فَاضْطَجَعَ

والدعه : العيش ، والحقف : المعوّج من الرمل ، وان اعتبرت الثانى : فالوزن «أفعل» كاحمر ، على اصاله الألف وانقلابها عن ياء أصليّه وزيادة الهمزة فى أوله ، لوقوع الراء فى موقع الفاء فى اسمى الفاعل والمفعول.

وان اعتبرت الأول : ممّا ورد فى : اولق فوزنه «فوعلى» كجوهر باصاله الهمزة وزيادة الواو ، لوقوع الهمزة موقع الفاء فى اسم المفعول ، وان اعتبرت الثانى : فوزنه «أفعل» كاحمر ، لوقوع الواو موقع الفاء فهى أصليّه والهمزة زائده.

(وكحسان) - بتشديد السين - ، (وحمار قبان) - بفتح القاف وتشديد الموحده - لدويبه يضرب المثل فى الهزال - ، من الأسماء المركبه ، (حيث صرف) كل منهما(ومنع) من الصرف ، فأنه يجوز كونهما من : الحس - بتشديد السين - بمعنى الإدراك ، والقب - محرّكه بموحدين - بمعنى : ضمير البطن ودقه الخاصره ، فوزنهما «فعلان».

ويبنى عليه منعهما من الصرف للألف والنون المزيديتين والعلميه ، بناء على ان : حمار قبان علم للجنس كأسامه على ما فى شرح المفصل ؛ وحسان علم شخص ، وينصرفان إذا نكرا.

ويجوز كونهما من : الحسن - بالنون - بمعنى الجمال ، والقبن - بالنون أيضا - بمعنى :الذهاب فى الأرض ، فهما على «فَعَال» بتشديد العين - من صيغ المبالغه ، فيلزم صرفهما فى العلميه والتنكير كليهما.

وقد يناقش فى جعلهما من الاشتقاق الواضح بأن «فعلان» فى الأسماء أكثر من «فَعَال» فيترجح ؛ والتحقيق فى : حمار قبان أنه لو كان «فعلان» لالتزم منعه من الصرف فى العلميه ، كما فى : شهر رمضان ، وابن دايه - للغراب - وغيرهما من الاعلام التى يكون فى جزئها الثانى سبب منع الصرف ؛ ولو كان على «فَعَال» جاز فيه الصرف - مخفوضا - بالاضافه مع اعراب حمار على حسب العوامل ، والمنع من الصرف مع بناء حمار على الفتح ، كما جاز الوجهان فى : حضرموت ، ونحوه من الأسماء المركبه التى ليس لجزئها الثانى سبب لمنع الصرف ، على ما نص عليه بعض الأئمه.

وقد يدعى : ان المسموع فيه وفى حسان - علمين - التزام المنع من الصرف ، وعلى هذا يترجح الاشتقاق الأول ، ولعله غير ثابت عند المصنف فلذلك أوردهما مثالين للواضح.

(وإلا) أى وان لم يكن اشتقاقان واضحين متساويين بل ترجح أحدهما ، أو كان اشتقاق واحد بعينه غير واضح وعارضه من وجوه معرفه الزائد وجه آخر واضح.

(فالأكثر) عندهم (الترجيح) للراجح ، والعمل بما يقتضيه لرجحانه ، وذلك (كملاك) - بفتح الميم وسكون اللام وفتح الهمزه - واتفقوا على أنه أصل الملك - للجمع على ملائكه وملائك - فنقلت حركه الهمزه إلى ما قبلها وحذفت تخفيفا ، لكثره الاستعمال ، واعيدت ردًا إلى أصله ، وقد ورد ثبوتها فى المفرد أيضا كقوله :

فلست لانسى ولكن لملاك

تنزل من جو السماء يصب (١)

وهو يحتمل وجوها من الاشتقاق ، ذهب إلى كل منها بعضهم ، والتفصيل : أنه (قيل :) والقائل الكسائي هو «مفعل» - بتقديم العين - لقلبها إلى موضع الفاء ، ترجيحاً لاشتقاقه (من : الألوكة) - بتقديم الهمزة على اللام - وهى : الرسالة ، لما فيه من المناسبه لكونه مرسلًا من الله تعالى ، كما قال : (جاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا) (٢).

(وقال ابن كيسان) : القلب بعيد ؛ وهذا البناء بدون القلب لم يثبت بمعنى الرسالة ، ولم يوجد فى كلام من يوثق به ، فهو «فعل» - بفتح الهمزة - على اصالة الميم وزيادة الهمزة ، (من : الملك) - بكسر الميم - ، لأنه مالك الامور التي جعلها الله تعالى إليه ، أو من : الملك - بالضم - بمعنى السلطنه ، فكأنه أثبت له سلطنه على ما جعله الله موكلًا عليه.

وضَعَفَ بقله النظير «لفعل» ، والقلب أكثر منه مع ما فى الاعتبار الذى اعتبره من اعتبار الملك له من البعد.

(وقال أبو عبيده) : هو «مفعل» - بزياده الميم وتقديم الفاء - من غير قلب ، استبعادا له على أنه (من : لأك) - بتقديم اللام على الهمزة - (إذا أرسل) ، لأنه موضع الارسال ، أو هو بمعنى المفعول لكونه مرسلًا من الله تعالى ، وقد يقال : ان ما ذكره أقرب الوجوه لو ثبت الأصل الذى ذكره بذلك المعنى لكنه لم يثبت كما مرّ ، لعل الترجيح لمذهب الكسائي.

(وموسى) - للآله التي يخلق بها الشعر من الحديد - مؤنثه سماعا من غير خلاف

ص: ٢٩١

-
- ١- البيت لبعض بنى عبد القيس يمدح النعمان بن المنذر ، وقيل لغيره ، جو السماء : هو الهواء الذى بينها وبين الأرض. ويصوت : ينزل. يريد ان افعالك لا تشبه أفعال الانسان فلست بولد انسان وإنما أنت ملاك ، أفعاله عظيمه لا يقدر عليها أحد.
 - ٢- الآية : ١ فاطر.

إلّا من : عبد الله بن سعيد الأموى ، ويحتمل الاشتقاقين رجح كلاً منهما قوم : فقال البصريون : الميم فيه زائده والألف منقلبه عن ياء أصلية وهو «مفعل» على صورته اسم المفعول ، فهو منصرف عند التنكير ، وممنوع من الصرف عند العلميه كعقرب ، واشتقاقها (من : أوسيت) الشعر (أى حلقت) ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وجوّز السيرافى : كونه من : اسوت الجرح - أى اصلحته - فالواو مبدله عن الهمزة ، والألف فى آخرها مبدله عن الواو ، فلعله زعم أنّ المزيد فيه من باب الأفعال فيه جاء بمعنى : أصله المجرد ، وهذا الاسم سواء جعل واوياً أو يائياً كأنه وضع لتلك الآله من غير اعتبار مقتضى اشتقاق الصفه كمنصل - للسيف - ، ويحتمل ان يكون أصله : الموسيقى به فخفف بالحذف والايصال وصار بالغلبه اسماً لتلك الآله.

(وقال الكوفيون) : هو «فعلى» كحبلى - بزياده ألف التأنيث واصاله البواقى - فهو ممنوع من الصرف ولو فى حال التنكير ، لعدم انصراف ما فيه ألف التأنيث على حال ، وشذ - دنيا - بالتونين ، وقالوا هو (من : ماس) - إذا تبختر - لأن المزيّن يتبختر ، وهذا اشتقاق بعيد مع أنّ المسموع عند التنكير هو الانصارف ، وبذلك يترجح قول البصريين.

وأما موسى - اسم رجل - من غير نقل عن موسى الحديد فهو أعجمى محمول على «مفعل» عند أبى عمرو ، لأنه ينصرف فى كلامهم بعد التنكير ، ولو كان «فعلى» كما زعمه الكسائى لم يكن كذلك إلّا ان يجعل ألفه للاحاق بجخذب دون التأنيث ، ومنعه من الصرف - علماً ؛ للعجمه والعلميه - كما فى قول أبى عمرو ، فان ثبت كون «مفعل» أكثر من «فعلى» فالحمل عليه أولى للأكثرية لكنّه فى محل المنع كما ذكره نجم الأئمه رضى ، والأمر فيه هين. (1)

ص: ٢٩٢

١- أى والأمر فى الخلاف هين ، لعدم ظهور ثمره يعتد بها للخلاف بعد جعل الألف فى فعلى للاحاق كما لا يخفى.

(و) كذلك (إنسان) اختلف فيه : فقال البصريون : هو «فعلان» مشتق (من : الانس) ، لأنه يأنس ، بخلاف الوحش ، فالهمزه أصليّه ولامه السين ؛ ويؤيده مجيء : إنس وانسيّ كروم وروميّ بمعناه ؛ كما قال الله تعالى : (لا يُسْئَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌ) (١) ، وقال الشاعر :

فلست لانسيّ ولكن لملاّك (٢)

البيت ، ومجيء الاناس في جمعه ، كما قال :

انّ المنايا يطلعن على الإناس الآمينا (٣)

(وقيل) : هو من : الايناس مصدر آنس - بالمد - كأكرم - إذا أبصر - لأنه يبصر ؛ بخلاف الجن لاجتنانه - أي استتاره - ، وقيل : والقائل قوم من الكوفيين : هو «افعان» على أنّ الهمزه زائده واللّام محذوفه ؛ وأصله : انسيان - بالياء بعد السين - على «افعلان» كاضحيان ، وهو مشتق (من : نسي) على ما نقل عن ابن عباس : أنّه سمّى انسانا ، لأنه عهد إليه فنسي ، يشير إلى قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَى وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً) (٤) ، وعليه جرى أبو تمام في قوله :

لا تنسين تلك العهود فإنّما

سمّيت إنسانا لأنك ناس (٥)

وزعموا مساعده بعض التصارييف له ؛ (لمجيء : انسيان) في تصغيره ، بالياء بعد السين ، إذ زيادتها فيه على ما يلزم من قول البصريين خلاف القياس ، فالمناسب اعتبار كونها جزء محذوفاً من المكبر معادا في التصغير للرد إلى الأصل ، وردّ هذا

ص : ٢٩٣

١- الآيه : ٣٩ الرّحمن .

٢- تقدّم شرحه ومعناه في ص ٢٩١ .

٣- ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل ، والظاهر أنّ هذا مصرع من بيت .

٤- الآيه : ١١٥ طه .

٥- البيت لأبي تمام كما قال الشارح . وهو لا يحتاج إلى إيضاح ، والشاهد فيه : ان أصله ناسي فاعل اعلال قاض وأنّه بمعنى نسي .

القول : بعدم مناسبته لما ورد من نحو : انس ، واناس ، وانسى ؛ والتزام كون الأخير «افعيلا» - بكسر الهمزة - من النسيان كإبريق ، واكليل تعسف جدًّا ، وبما فيه من التزام حذف الياء التي هي اللام في المكبر من غير سبب موجب ، وحذفها مع اصالتها وبقاء الزوائد في ما ورد من تكسيره على : أناسين ؛ كما قال :

أهلا بأهل وبيتا مثل بيتكم

وبالأناسين أبدال الأناسين (١)

فان ألف الجمع لا يقع بعدها ثلاثه أحرف إلّا وأوسطها مدّه زائده ؛ فالياء الموجوده فيه هي تلك المدّه ؛ كمصاييح ، وسلاطين ، وكذا يلزم ذلك (٢) في : اناسيّ - بالياء المشدّده - ان كان أصله : اناسين ؛ فابدلت النون ياء كما يقال ، خلافا لمن جعله جمع انسيّ - بالتشديد - فتأمل ، ولا شك ان التزام زياده على خلاف القياس في التصغير - كما في ليليه في تصغير ليله على ما قيل - أهون من التزام ما ذكر مع عدم سلامه ذلك التصغير عن الشذوذ على قولهم أيضا ؛ لاعاده الياء مع عدم الحاجة ؛ لامكان بناء التصغير بدونها.

والروايه عن ابن عباس غير محققه ، وأبو تمام من المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم في اللغه.

(وتربوت «فعلوت») - بفتح الفاء والعين وضمّ اللام وزياده التاء في الآخر - ، (من : التراب عند سيبويه ، لأنّه الذلول) من الإبل ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فيناسبه التراب المناسب للذل والمسكنه ؛ ومنه : المتربه - للفقير - ، ولم يجعله (٣)

ص : ٢٩٤

١- لم أعر على قائل هذا البيت. الابدال : جمع البدل بمعنى العوض ، وكأنّه أراد ان يسألّ جماعه غرباء وفدوا إلى قوام أحسنوا إليهم وعاشروهم بالمعروف ، أى وجدتم وأتيتم أهلا بدل أهلكم ومنزلا بدل منزلكم وعوضكم الله باناسين أعواض الاناسين الذين فارقتموهم من عشيرتكم.

٢- أى الحذف مع الاصاله وابقاء الزوائد.

٣- أى لم يجعل السيبويه تربوت الخ. أو لم يجعل المصنف تربوت الخ على عكس ما ذهب إليه سيبويه. وهذا هو الظاهر.

«تفعولاً» مشتقا من : رَبَّتْ فلاذن الصَّبِي - بالتاء الأصليه فى آخره - على صيغه ماضى التفعيل - إذا رَبَّاه - على ان يكون التاء الأخيره أصليّه والاولى زائده ؛ على عكس ما ذهب إليه ، مع المناسبه فى الحروف والمعنى ؛ فإنه أنما يصير ذلولا بالترتبه ، لقلته وكثره «فعلوت» بزياده التاء فى الآخر بعد الواو - للمبالغه كجبروت ، وملكوت ، وقولهم : رهبوت خير من رحموت - أى الكون مرهوبا خير من الكون مرحوما - وغير ذلك ، فرجح سيبويه الاشتقاق الأول ؛ لرجحانه بكثره النظير.

وأما جعله «فعلوتا» من : الدَّرَبه - بالدال - بمعنى العاده ، على ان تكون التاء فى أوله مبدله عن الدال فبعيد ، لبعده هذا الإبدال خصوصا مع الاستغناء عنه بالوجه الظاهر الذى ذكره مع اعتضاده باصالة عدم الإبدال.

(وقال) سيبويه : (فى سبروت) - بالسَّين والزَّاء المهملتين بينهما الموحده فى آخره التاء ؛ للشىء القليل ، والفقر من الأرض ، والمسكين من الرجال - وبمعناه : السَّبريت ، والسَّبرات ؛ والجمع : سباريت ؛ والاثنتى : سبروته - بالتاء - ، هو «فعلول» - بضمّ الفاء واللّام وسكون العين ، على ان اصوله حروف سبرت على أحد أوزان (1) ، وهو مشتق منه بزياده الواو وان كان ذلك الأصل مهجورا ، فهو من المزيد الرِّباعى كعصفور ، (وقيل) : هو مشتق (من السَّبر) بمعنى الامتحان والاختبار ووزنه «فعلوت» على أنه من المزيد الثلاثى ؛ والتاء زائده ؛ على ما يناسبه ما ورد على ندره من جمعه على : السَّبارى ، ويمكن اعتبار ذلك فى المعانى المذكوره بضرب من التكلف ؛ فإنّ المسكين كأنه ممتحن من الله تعالى ، والفقر من الأرض من شأنها ان يختبرها الدليل الحاذق بالشّم ليعرفها على ما هو عادتهم ، ومنه : المسافه لأنها تستاف - أى تشم - لتعرّف ، والشىء القليل : كأنه ممّا يمتحن به الانسان ، لكن المشهور ان من جعل سبروتا من : السَّبر قال : أنه بمعنى الدليل الحاذق فى اختبار الطرق ؛ وهذا المعنى غير مذکور فى تفسيره فى شىء من الكتب المعتمره ؛ وبعد تسليم وروده يمكن كونه مشتقا من :

ص: ٢٩٥

١- هكذا وجدناه فى نسخ التى بأيدينا ، ولكن الظاهر : على أحد أوزان الرِّباعى.

سبروت بمعنى القفر من الأرض ، لملاسه الدليل لها ؛ بناء على ان يعتبر المخالفه التقديرية للأصل ، كما فى فلك ونحوه على ما قيل ، مع احتمال كونه منقولاً منه.

ولعل سيويه رجح ما صار إليه لكثرة «فعلول» - باللام - ، كعصفور ، وغضروف ، وندر «فعلوت» بزيادة التاء ، ففيه ترجيح ندره النظر على الاشتقاق على ما قيل ، فتأمل.

(وقال) سيويه أيضا : (فى تنبأله) - بالفوقانية والنون والموحده - للقصير ، أنه «فعلاله» - بكسر الفاء وسكون العين - على ان اصوله حروف : تنبل على أحد أوزان الرباعى ؛ وان كان هذا الأصل مهجورا ، فهو مشتق منه بزيادة الألف مع الحاق التاء فى آخره ، فهو من المزيد الرباعى.

(وقيل) : أنه «تفعاله» مشتق (من التبل) بالتحريك ، وهو من الاضداد ، لأنه يقال : لعظام الحجارة وصغارها ، لكن تنبأله منه بمعنى (الصغار ؛ لأنه القصير) كما قلنا ، فيناسبه الصغر ، وعدل عنه سيويه لندور «تفعاله» وبعد الاشتقاق عنده ؛ فرجح ندره النظر على الاشتقاق البعيد.

(وسرّيه) - بضم السين وكسر الراء المشدّده ، للأمه التى يهيا لها بيت ؛ وتتخذ للوطى - وقال قوم : هى من المضاعف ، ثم قال الأخفش : منهم أنّها من : السرور ؛ لسرور المولى بها ، وأصلها : سروره - بتشديد الراء الاولى - على «فَعُوله» بضم الفاء - فابدلت الراء الأخيره بعد الواو ياء ؛ ثم قلبوا الواو أيضا ياء وادغموا ، وكسر ما قبلها فصارت على «فَعْلِيه».

و (قيل) : والقائل جماعه منهم ؛ هى (من السير) - بكسر السين وتشديد الراء - بمعنى الجماع ، أو الخفيه ؛ لأنها تخفى عن الحرّه ، ثم ان بعض هؤلاء يجعل أصلها : سروره ؛ والزنه والاعلال كما فى قول الأخفش ، وبعضهم يجعل الياء المشدّده فيها للنسبه ، وضم أولها على خلاف القياس كالضم فى : سهلى ودهرى ؛ فى النسبه إلى : سهل - بالفتح - لضد الجبل ؛ والدهر كما مر ، فوزنها «فعلّيه» - بضم الفاء وسكون

(وقيل) : أنها من الناقص مأخوذه (من السِّراه) - بفتح السِّين وتخفيف الرِّاء - واحده السروات ، وهى : من كل شىء ظهره ووسطه واعلاؤه ؛ لأنها تركب سراتها - أى تجامع - كذا قيل ، وقيل : أنها من السِّراوه - بالواو - وهى : الكون شريفا مختارا ؛ لكونها مختاره من الإماء ، ويقال : رجل سرى ، وقوم سراه ، وقد يحمل عليه كلام المصنف ، وهى على هذين على «فعيله» بضمّ الفاء وتشديد العين ، وإحدى الرائين مع إحدى اليائين فيها المزيدتان ؛ والياء الاخرى منقلبه عن الواو ؛ إذ الأصل بعد زياده الراء والياء سرّيوه - بتشديد الرِّاء - ، خلافا لمن زعم ان ألف السراه - بمعنى الظهر - منقلبه عن الياء ، وقد يرجح كونها مضاعفه منسوبه إلى السِّير بقله التغيير ؛ ولكثره «فعليه» كحرّيه ، وقله «فعوله» ، وندرته «فعيله» بل عدمها ، وقولهم : «تسرّرت» الامه - برائين - أى اتخذتها سرّيه ؛ يناسب المضاعف ، واما التّسرى فلعله من قلب لام المضاعف ياء ؛ كالتّقصّى والتّظنى ، فى : التّقصض والتّظنن.

(ومثونه) - بفتح الميم - (قيل : من مان يمون) من الأـجوف ؛ كصان يصون ، يقال : مانه كصانه - إذا تحمل مؤنثه - فوزنها «فعوله» ، وأصلها : موونه - بواوين - قلب الاولى همزه ؛ لتوسطها وانضمامها ؛ كما فى : أدور جمع الدار ، وان كانت من : مأنه يمانه كمنعه يمنعه من المهموز بذلك المعنى فالهمزه أصليته من غير قلب.

(وقيل) : هى (من الأون) بمعنى : الثقل ؛ أو بمعنى العدل - بكسر الأوّل - لأحد شطرى الوقر كما فى الصحاح ، وهو أيضا يناسب الثقل ؛ لثقله على الحيوان الذى يحمله ، واشتق منه ؛ لأنها ثقيل على الانسان المتحمل لها ، فأصلها : مأونه - بضمّ الواو - فنقلت ضمّتها إلى الهمزه الساكنه ، ووزنها «مفعله» - بزياده الميم -.

(وقال الفراء) : هى (من : الأين) - بالياء - بمعنى التعب والشده ؛ لما فيها من التعب ، وأصلها : مأينه - بضمّ الياء - فنقلت ضمّتها إلى الهمزه الساكنه وقلبت واوا ، ووزنها «مفعله» أيضا ، وهذا على أصله فى الياء الساكنه المضموم ما قبلها إذا وقعت

عينا من قلبها واوا ، خلافا لمن ذهب إلى أنها تبقى ويكسر ما قبلها ، ورجح كونها «فعوله» من : مان ؛ بأن مناسبتها لمأخذ اشتقاقها بالمباشره ، بخلاف الثقل والتعب ، فان مناسبتها لهما لاقترانها بهما ، وهو فى الغالب - ولو سلم دوامه - فلا شك أنّ المباشره أدخل فى الاشتقاق مع ما فى قول الفراء من كثره التغيير.

(وأما منجنيق) فهى مؤنثه - سماعا - فى الأكثر ؛ وقد يذكر ، وقد يكسر ميمه ، وقالوا : أنّها أعجميه معرّبه ، لعدم اجتماع الجيم والقاف فى كلمه من كلامهم على ما يقال إلّا مع التعريب ؛ كالجوائق - للوعاء المعروف - ؛ والجلاهق - للحائك - ، والجردقه - للرعيفه - معرّب كرده ، أو حكايه الصوت كجلبلق فى : صوت باب ضخم عند فتحه وردّه - جلن على حده ، وبلق على حده ، وأصلها فى الفارسيه : «من چه نيك» أى ما أجودنى ؛ كأنها لعظيم نفعها وجودتها تتعجب من نفسها ؛ وتقول ذلك بلسان الحال ، فسّموها به للأشعار بذلك.

ثمّ إنّ الأكثر على اعتبار الزنه والأصلى والزائد ونحو ذلك فى الألفاظ المعرّبه ، لتصرّف العرب فيها تكسيرا وتصغيرا ونحو ذلك ممّا يناسب موضوعاتهم ؛ فنزلت منزلتها ، ويعتبر فى ذلك التطبيق على القياس فى لغه العرب الالداع ، ولذلك لم يقولوا : فى منجنيق أنّها على «منعيل» - بميم ونونين - و «مفعيل» - بلايمين والفاء بعد الميم - لتأديه الأول إلى انحصار الأصلى منها فى حرفين ؛ والخلوّ عن الفاء ، والثانى : إلى زياده الميم مع أربعة اصول فى غير الصفه الجاربه على الفعل ؛ كمدحرج ، فيخالف القياس بلا داع ، بل يعتد فيها بما يقاس ؛ أو يشمل على داع إلى ارتكاب ما يخالف القياس.

(فإن اعتدّ) فيها(بجناقونا) - أى رمونا بالمنجنيق - ، وما ورد من تصاريفه كقولهم : نجنق مرّه ونرشق اخرى» (١) ؛ وجنّقوا تجنّيقا ، «ممنفعيل» أى فهى ذلك

ص: ٢٩٨

١- هذا من كلام اعرابى وقد سئل : كيف كانت حروبكم؟ فقال ... نجنق : نرمى بالمجانيق ، ونرشق : نرمى بالسهام.

فى الوزن ، كما يحكى عن بعض القدماء ، فهى من المزيد الثلاثى بزياده الميم والنون الاولى والياء ؛ لعدمها فى أصلها وهو جنق ؛ وزياده حرفين فى الأوّل وان كان خلاف القياس إلّا فى الصفه الجاريه على الفعل كمنطلق ؛ لكن مراعاة ذلك الأصل من الداعيه إلى ارتكابه ، (وإلّا) يعتدّ بجنقونا ؛ لعدم صلاحيته للاعتداد به فى مخالفه القياس ؛ لكونه شاذًا فى كلام الفصحاء مؤلّداً غير أصيل على ما ذكره الفراء ، (فان اعتدّ بمجانيق) فى التكسير ، ومجنيق فى التصغير ؛ على ما ورد فى لغه عامّه العرب ، «ففعليل» - بلامين والنون بعد الفاء - هو الزنه ، كما اختاره سيويه على ان تكون النون الاولى زائده ؛ لحذفها فى الجمع والتصغير ؛ والميم أصلية لئلا يجتمع زيادتان فى الأوّل فى غير الجارى على الفعل ، ووزن الجمع : «فعاليل» والتصغير : «فعليل» ، والفعل منه : مجنق - بالميم - كدحرج فى أوّله ؛ على ما قال بعض اللغويين ، ولم يحكم على النون الثانيه أيضا بالزياده ؛ لعدم النظر «لفنعيل» - بنونين - ، فهى من المزيد الرباعى - بزياده النون بعد الفاء - كعنتريس - للناقه الشديده الصلبه - من : العترسه - بالمهملات وال فوقانيه قبل الرّاء - بمعنى الأخذ بالشّدّه ، فينطبق على ما يقاس .

(وإلّا) يعتدّ بمجانيق ومجنيق ؛ كما لا يعتدّ بجنقونا بأن يفرض ذلك ليعرف هل ينطبق على شىء من أوزانهم على ذلك الفرض أم لا؟ (فان اعتدّ ب - سلسيل) وبنى الكلام (على) مختار(الأكثر) من كونه من المزيد الخماسى على «فعاليل» - بثلاث لا مات - «ففعليل» هو الزنه لمنجنيق ، على ان يكون من المزيد الخماسى على «فعاليل» ؛ إذ المفروض وجود هذه الزنه وعدم الاعتداد بما يدل من التصرفات على زياده غير الياء من الحروف ؛ ولا دليل آخر على زياده غير ذلك فيرجع إلى اصاله عدم الزياده .

(وإلّا) يعتدّ بمختار الأكثر فى : سلسيل كما لا يعتدّ بجنق والجمع والتصغير ؛ وحكم بعدم وجود «فعاليل» فى كلامهم ؛ لعدم الاعتناء بما ندر منه «ففعليل»

- بلامين والنون بعد اللّام الاولى - زنه لمنجنيق ، على ان يكون من المزيد الرّباعى بزياده النون الثانى ؛ لعدم النظير «لفعلليل» - بثلاث لامات - حينئذ ؛ فلا يكون جميع حروفها اصولا ولا بدّ من الحكم بزياده شىء سوى الياء ؛ والحكم على الآخر وما قرب منه بالزياده أولى ، والقاف ليست من حروف الزيادة فحكم على النون الثانى بذلك وبقي الباقي على اصاله الاصاله ؛ لعدم الدليل على زياده شىء منها ، والمدّه - أعنى الياء - زائده على جميع الوجوه الأربعة. (١)

والوجه قول سيبويه ؛ لضعف الاعتداد بجنقونا كما مرّ ، وكون الأخيرين احتمالين ذكرا على فرض عدم الاعتداد بشىء من تصرفاتها للتمرين ؛ وإلّا فعدم الاعتداد بشىء من تصارييف اللفظ خارج عن قانون اللّغه.

(ومجانيق) فى الجمع وزنه المناسب له «فعاليل» - بلامين - فيما اختاره سيبويه كما مرّ ، وهو ظاهر فلذلك أعرض عنه ، ومع ذلك (يحتمل الثلاثه) الاخر (٢) أيضا ؛ لأنّه ان قطع النظير عمّا يناسبه مختار سيبويه فأمّا : ان يعتد بجنقونا فيكون «مفاعيل» فى الوزن ؛ لكون الميم زائده ، أو لا يعتدّ به وحينئذ فأمّا : ان يعتد بمختار الأكثر فى : سلسبيل فيكون «فلاليل» - بثلاث لامات مع حذف العين ؛ لأنّه حينئذ جمع للخماسى مع حذف نونه الاولى التى هى العين ، أو لا يعتد به فيكون «فلانيل» - بفاء ولامين ونون بعد الألف - لأنّه حينئذ من المزيد الرباعى ، ونونه الثانى مزیده كالمدّه والبواقى اصول ؛ وقد حذفت النون الاولى التى هى العين.

(ومنجنون) - للدولاب التى تسقى عليها - مؤنثه أيضا - سماعا - كمنجنيق ، وهى (مثله) ، وتذكير الضمير المجرور بتأويل المذكور ونحوه ، أو للإشاره إلى ورود

ص: ٣٠٠

-
- ١- وهى : «منفعيل ، فنعيل ، فعليل ، فعليل ، فعليل» والوجوه العقلية المحتمله سبعة. (انظر شرح رضى / ج ٢ / ص ٣٥٢).
 - ٢- وهى : «فعاليل ، أو فلاليل ، أو فلانيل» وقوله : فيكون مفاعيل فى الوزن لكون الميم زائده ؛ لا يدخل فى شرح هذه العبارة من كلام المصنف ولكنّه تتمه الفروض فى هذه الكلمه.

التذكير فيه كما مرّ ، وأنما حكم بتمثالهما (لمجىء منجنين) لغه فيها ، وهى لا يمتاز عنها إلّا بالياء موقع الواو فيرجعان إلى أصل واحد ، ولا- شبهه فى كون منجنين كمنجنيق ؛ فهى أيضا مثلها فيما ذكر من الوجوه (إلّا فى «منفعيل») وهو الوجه الأوّل المبنى على الاعتداد بجنقونا ؛ لعدم ورود ما يدل على اتصاله الجيم والنون الأخيرتين ههنا حتّى يتحمّل لأجله زياده الحرفين فى الأوّل مع عدم الجريان على الفعل ، فان اعتبر أنها (1) تجمع على : مجانين بدون النون الاولى ؛ فهى زائده ؛ لعدمها فى هذا الجمع والميم أصلية ؛ لثلا يقع زيادتان فى أوّل ما ليس بجار على الفعل ؛ فوزنهما (2) «فنعليل ، وفنعلول» ؛ وزنه الجمع «فعاليل» ، وان لم يعتبر ذلك الجمع لكونه خلاف ما ورد عن عامّه العرب من جمعهما على - مناجين - بالنون بعد الميم ؛ فان اعتدّب - سلسيل على الأ- كثر فوزنهما «فعلليل» و «فعللول» بثلاث لامات ، وإلّا فهما «فعلنيل» و «فعلنول» كما مرّ فى منجنيق ؛ ومناجين على «فعاليل» كما لا يخفى .

وليعلم : أنّ الخماسى اللّازم ههنا (3) على الاعتداد بالأ- كثر فى : سلسيل أنّما هو على وجه اللاحاق وليس باصالة الحروف الخمسه ؛ لعدم تضعيف أصلين مع ثلاثه اصول ؛ فلا بدّ من اعتبار كون إحدى النونين الأخيرتين مزيده لللاحاق ، بخلاف - منجنيق - لعدم التضعيف فيها .

ولما كان «فعلليل» من المزيد الخماسى والملحق به فى معرض الشك ؛ للخلاف فيه تطرق الشك فى الحاق منجنيق به ويتبعها فى ذلك منجنون ؛ لأنها مثلها كما مرّ .

(ولو لا منجنين لكان) منجنون ملحقا ؛ بتكرير النون - بالخماسى المزيد قطعا

ص: ٣٠١

١- أى كل واحده من - منجنون ، ومنجنين - .

٢- أى المنجنون والمنجنين .

٣- أى فى منجنون .

فكان «فعللولا» (كعصر فوط) من الخماسى المزيّد - المذكّر من العظايه - لكثره «فعللول» والقطع بوجوده ؛ وعدم ما يورث ضعفه ، بخلاف الوجهين الأخيرين ؛ لضعف اعتبار - مجانيين - مع كونه خلاف المسموع ؛ وعدم النظير «لفعللول» - بالنون بعد اللّام الاولى.

(وخندريس (1) كمنجنين) فى ما يمكن كونه مثله فيه وهو «فعلليل» بثلاث لا مات - و «فنعليل» بالنون بعد الفاء - دون «فعلليل» - بالنون بعد اللّام الاولى - لعدم نون فى موقعها فى - خندريس - .

والكلام إلى ههنا كان فيما يوجد فيه الاشتقاق المحقق. (2)

٢ - عدم النظير

(فان فقد) الاشتقاق فيعرف الحرف الزائد بخروج الكلمه عن الاصول على تقدير اصالته ، وذلك هو عدم النظير ، والمراد بالاصول : الأوزان المعتمره المشهوره سواء كانت للمجرّد أم للمزيّد فيه ، والخروج عنها على ثلاثه أوجه :

الأوّل : أن يخرج الكلمه على تقدير أصله حرف بحسب الزنه الّتى لوحظت الكلمه عليها من الوزن المعتمبر المناسب لذلك التقدير .

والثانى : ان تخرج على تقدير اصالته بحسب الزنه الاخرى الوارده فيها فى اللّغه عن الاصول .

والثالث : ان تخرج عنها على تقدير أصله ذلك الحرف وزيادته معا .

والتفصيل : انّ الاشتقاق ان فقد فى الكلمه :

١ - (فبخروجها) أى فيعرف الزائد بخروجها على تقدير اصالته (عن الاصول) ،

ص : ٣٠٢

١- الخندريس : القديم من الحنطه ومن الخمر .

٢- ونعنى بالاشتقاق المحقق : الظاهر القريب .

وهذا هو الوجه الأول من الثلاثه ، وذلك (كتاء - تتفل) - بفوقانيتين والفاء - لولد الثعلب - ، (و) تاء (ترتب) - بفوقانيتين بينهما المهمله وفي آخره الموحده - للشىء الثابت - على تقدير كونهما بسكون الحرف الثانى مع ضمّ الأوّل وفتح الثالث أو بالعكس ، والمراد بالتاء الاولى منهما ؛ فإنها لو كانت أصليّه مع اصاله باقى الحروف كانا من الرّباعى المجرّد مع خروجهما عن اصوله المعتميره على التقديرين ؛ بناء على عدم اعتبار نحو : جخدب فيه ، وان قدرت اصالتها مع زياده شىء فيهما يصلح للزياده بأن يكون من حروف «سألتمونيها» كالتاء الثانيه منهما واللّام فى : تتفل كانا من الثلاثى المزيد مع الخروج عن اصوله على ما يظهر بالتأمّل فى الموازنه والتصّفح للاصول ، فحكم بزيادتها فيهما على أنّهما على «تفعل» كهيئته المضارع المعلوم المضموم العين والمجهول.

وقد نوقش فى ايراد الثانى فيما فقد فيه الاشتقاق ؛ لاشتقاقه من : رتب الشىء رتوبا - إذا ثبت - ، وأما كون تتفل من : التّفّل على زنه كتف - للوسخ المتغير الرائحه - لوساخه ولد الثعلب ، أو من : التّفّل لرمى البصاق ؛ لصغره وليته ؛ فبعيد ، بل لعلّ غايته شبه الاشتقاق كذا قيل ؛ فتأمّل.

(و) مثل (نون كنتأل) - بضمّ الكاف ، على ما فى الصحاح ؛ وسكون النون وفتح الفوقانيه وسكون الهمزه - للقصير - ، (و) نون (كنهبل) - بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وضمّ الموحده - لنوع من الشجره - ؛ فإنها لو كانت أصليّه فيهما مع أصاله باقى الحروف كانا خماسيين مجردين مع الخروج عن اصوله ، فان فرضت أصالتها مع زياده شىء يصلح للزياده كانا من المزيد من غيره مع الخروج عن الأوزان المعتميره فى المزيد بالاستقراء.

وقد يقال : إنّ الأمثله الأربعة خارجه عن الاصول المعتميره فى الاسم على تقديرى أصاله التاء والنون وزيادتهما كما يظهر بالتدبّر ؛ فهى من الوجه الثالث ، فكأنه تسامح فى إيرادها فى الوجه الأوّل ؛ بناء على اعتبار الخروج على تقدير الأصاله مع قطع

النظر عن الحال على تقدير الزيادة.

والظاهر فى ترتب ، وتتفل : ان يكونا منقولين من المضارع ، فتأمل (1).

ثم ان ما ذكر فى النون من الأخيرين كائن (بخلاف) نون (كنهور) - للعظيم من السحاب - إذ لا يلزم من فرض اصالتها الخروج عن الاصول ؛ لكونه على هيئته - سفرجل - وما يلحق به ؛ ولذلك زعم بعض اللغويين أصالتها.

(و) مثل : (نون خنفساء) - بضم الخاء وسكون النون وفتح الفاء - على لغه فيه ، (و) نون (قنفخر) - بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء المعجمه ، لعظيم الجثه - ؛ فأنها لو كانت أصلية فيهما كانا خارجين عن الاصول ؛ لعدم «فعللاء» - بفتح اللام الاولى - و «فعلل» - بثلاث لامات وفتح الاولى المخففه -.

وفى ايراد - قنفخر - فيما فقد فيه الاشتقاق تأمل ؛ لمجىء - قفاخر - بحروفه على الترتيب ومعناه ؛ كعلابط ؛ مجردا عن النون ، وهذا يدل على رجوعهما إلى أصل واحد مجرد عنها وقد مرت له نظائر.

٢ - (و) يعرف - أيضا - الزائد عند فقد الاشتقاق فى الكلمه (بمخرج زنه اخرى لها) غير الزنه الملحوظه عن الاصول على تقدير اصالته ؛ وان لم يخرج عنها بحسب الزنه الملحوظه ، وذلك لاتفاق المعنى والحروف والترتيب فى الزنتين ؛ فلا- وجه لأصالة بعض الحروف على إحدى الزنتين الواردتين فيها وزيادته على الاخرى ؛ فالزيادة المعلومه فى إحديهما لئلا يخرج عن الاصول تدل على الزيادة فى الاخرى أيضا ، وهذا هو الوجه الثانى من الثلاثه ، وذلك : (كتاء - تتفل ، وترتب) (٢) إذا لوحظا على لغه ضمّ الأوّل والثالث كليهما ؛ وهى لغه ثالثه فيهما ؛

ص: ٣٠٤

- ١- أمر بالتأمل لتعلم أنّهما على تقدير كونهما منقولين من المضارع يعرف الزائد فيهما بالاشتقاق لا بعدم النظر.
- ٢- والظاهر : ان متن الشافيه قد سقط منه هنا فى هذا الشرح أو حذف منه الشارح قصدا ، أنه كان ظانا ان هذه الألفاظ المحذوفه ليست من المتن ، والتمتن فى غيره ، «مع تتفل ، وترتب» وحذف منه أيضا : مع قنفخر وخنفساء.

فأنهما ليسا بخارجين عن الاصول على تقدير اصلتها في هذه الزنه ؛ لمجىء «فعلل» كبرثن ، وقنفذ ، لكنهما خارجان عنها على تقدير اصلتها بحسب الزنتين الاخرين المتقدمتين كما مرّ.

(و) مثل : (نون قنفخر) على لغه كونه - بكسر القاف - كقرطعب ؛ فأنه ليس بخارج عن الاصول على فرض اصلتها في هذه لكنّه خارج عنها على ذلك الفرض في الزنه الاخرى السابقه.

(و) نون (خنفساء) عند كونه بضمّ المعجمه والفاء كليهما ؛ فأنه لا يخرج عن الاصول عند فرض اصلتها في هذه الزنه ، لوجود مثله : كقرطعب - لضرب من القعود - وبخلاف الزنه المتقدمه كما مرّ.

وكذلك نون - كنتأل على لغه كونه كقرطعب ؛ كما ذكره بعض اللغويين ، ونون - كنهيل - على لغه فتح الموحده كسفرجل ، بخلاف الزنه المتقدمه فيهما.

(و) مثل : (همزه أنجج) - بجيمين بعد النون الكائنه بعد اللّام والهمزه ؛ لعود يتخر به - (مع أنجوج) - بالواو - بمعناه ؛ فإنّ الهمزه فيه لو كانت أصلية في هذه الزنه لم يخرج عن الاصول ؛ سواء كانت النون أصلية على ان يكون كسفرجل ، أو مزیده للاحاق كشرنبت - للغليظ - لكنّه خارج عنها على تقدير اصلتها في - النجوج - بالواو ، سواء اعتبرت اصله النون ، أو زيادتها ، لعدم «فعلول» - بتشديد اللّام الاولى - و «فعلول» - بالنون بعد العين - فحكموا بزيادتها ، وحكموا أيضا بزياده النون لغلبه زيادتها ساكنه ثالثه في الكلمه ، فوزنه : «أفعل» مثل : أئندد ، وذكر نجم الأئمه : أنّ الواو في - النجوج - زائده من غير تردّد ، فهو من أبنیه المزيد فيه ، وعندهم : ان عدم النظير على تقديرين في المزيد فيه ليس مرجّحا ؛ فلا تعرف زياده الهمزه فيه بعدم النظير ، بل بالغلبه ، وشبهه الاشتقاق ؛ إذ فيه ثلاث

غوالب : الهمزه ، والنون ، والتضعيف ، ويمتنع زياده الجميع ؛ لتأديته إلى بقاء الكلمه على أصليين فقط ، فحكم زياده الهمزه والنون ، واصاله التضعيف ؛ لشبهه الاشتقاق من : لَج لجاجه ، كأنه ذو لجاجه فى نشر الرائحه .

٣ - (فان خرجتا) - أى الزنتان الحاصلتان للكلمه فى الهيئه الملحوظه على تقدير اصاله حرف وزيادته - (معا) عن الاصول (فزائد) أى فهو زائد(أيضا) ، كما فى الصورتين الأخيرتين ، لكثره الزياده المقتضيه لاعتبارها عند التردد ، وهذا هو الوجه الثالث من الثلاثه ، وذلك : (كنون : نرجس) ، وهو اسم جنس من الأسماء الأعجميه المعرّبه التى تصرف فيها العرب بالثنيه ؛ والجمع ؛ والتصغير ؛ وغير ذلك ، فإنّ الزنه الحاصله على تقدير اصاله النون «فعلل» - بكسر اللام الاولى - والحاصله على تقدير زيادتها «نفعال» كضرب ؛ وكلاهما خارجان عن الاصول فى الأسماء ؛ فحكم عليها بالزياده ، ولذلك منع من الصرف عند جعله - علما - ؛ بناء على اعتبار الزياده فى أوّله كالزياده فى أوّل الفعل ، وزيادتها فى هذه الزنه يدل على زيادتها فيما ورد فيه من : نرجس على هيئه زبرج ، كما فى نحو : قنفخر .

وامّا حكم الأخفش باصاله النون فى : جالينوس وان خرج عن الاصول على تقدير الاصاله والزياده معا فلكونه - علما - فى لغه العجم ويتسامح فى الاعلام بما لا يتسامح فى غيرها ، كذا قيل .

(و) مثل : نون (حنطأو) - بكسر الحاء المهمله وسكون النون وفتح الطاء المهمله وسكون الهمزه بعدها الواو ، لعظيم البطن - ، فإنّها لو كانت فيه أصليّه فهو «فعللو» وان كانت زائده كانت على «فعللو» بالنون - وكلاهما خارجان عن الاصول ؛ فرجح سيبويه الثانى و حكم بالزياده ، واعتبرت زياده الواو على التقديرين ؛ لئلا يلزم ما ليس فى لغتهم من اعتلال اللّام فى الخماسى على الأوّل ؛ وفى الرباعى على الثانى ، وقد يمنع خروجه على التقديرين ، امّا على تقدير الاصاله : فلكونه كقراطيب ، وجردهل باصاله جميع حروفه ، على أنّ الواو مبدله عن حرف صحيح ؛

كما قال السيرافي ؛ لئلا يلزم اعتلال لام الخماسى ، وفيه تكلف ، وأما على تقدير الزيادة : فلكونه مثل : كثنأو - بالنون والمثلثة ، لعظيم اللحيه - من : كثأت لحيته نبتت ، وعز هو - بالمهملة والنون والزاي المعجمه ، لمن يكسره اللهو والنساء ؛ أو اللئيم المظهر لعداوه صاحبه - وبمعناه : العزه ككتف ؛ وعزها ، وعزهي - منونا - ، فإن الحكم بالزيادة فى : حنطأو للحمل على نحو هذين مما علم حاله بالاشتقاق لم يكن مما نحن فيه ؛ لأنّ الحكم بالزيادة حينئذ ليس لخروج الزنتين عن الاصول.

وما زعمه بعضهم من أنه خارج مما فقد فيه الاشتقاق ؛ لكونه من : حطأت به الأرض خطأ - صرعته - بعيد ، لبعده المناسبه ؛ بل غايته شبهه الاشتقاق.

وفيه احتمال آخر ، وهو ان يكون على «فنعأل» بالهمزه الساكنه قبل اللام - من : الحطو - بمعنى تحريك الشىء مزعزعا - كأنه لعظم بطنه يضطرب فى مشيه ويتحرك إلى الجوانب ، كسندأو - للرخيف ، والجريء على الأقدام ، والعظيم الرأس - وغير ذلك من المعانى ؛ على رأى من جعله من : السيدو زاعما أنه يقال : سدا البعير ؛ من الناقص الواوى - إذا مدّ يديه - وكأنه وزن نادر جدّا ، والسندأو أيضا «فنعلو» عند جماعه ، فتأمل.

(و) مثل : (نون جندب) - بضمّ الجيم وسكون النون وفتح الدال المهمله - لضرب من الجراد - ، فإنه يحكم عليها بالزيادة ؛ للخروج عن الاصول على تقديرى زيادتها واصالتها ؛ لعدم «فنعل» و «فعلل» ، (إذا لم يثبت جندب) ونحوه على «فعلل» فى الاصول ، وقد يقال : أنها زائده وان ثبت هذه الزنه ؛ للاشتقاق ؛ لمناسبته للجذب - بمعنى القحط - لصيرورته سببا له كما سمى جرادا لأنه يجرد وجه الأرض ، والجواب عنه : بأنه من شبه الاشتقاق تعسف ؛ لاعتبارهم مثل هذه المناسبه فى الاشتقاق المحقق على ما يظهر للمتصفح.

ثم ان ما ذكر من الحكم على زياده بعض حروف الكلمه فى مثل ما ذكر ثابت على كل حال (إلا ان تشدّ الزيادة) فى موضع وقوعه منها ، فإنه يحكم باصالته وان

خرجت الكلمه - باصالته - عن الاصول ، تحرزا عن اعتبار الشاذ ، وذلك : (كميم مرزنجوش) معرّب - مرده كوش - وهو دواء نافع لعسر البول ، ولسعه العقرب - ويقال : له بالعريه - السمسق - ، (دون نونها) وذلك (إذا لم تزد الميم أولًا) أى فى أول الكلمه التى ليست جاربه على الفعل حالكونها(خامسه) لاصولها - أى واحده من خمسه اصول - ، إذا جعلت أصلا أى بأن يكون بعدها أربعة اصول ؛ فان زيادتها على هذا كما هو المشهور فى أول مرزنجوش تكون شاذة ؛ فيحكم عليها بالاصاله ؛ لوقوع أربعة اصول بعدها فيه ، وهى حروف زرجش ؛ لعدم كونها من حروف الزيادة ، فهى مع الميم خمسه اصول ، وزياده النون فى موقعها منه ليست شاذة ، فيحكم عليها بالزيادة كالواو ، لأن الاصول لا تزيد على الخمسه فهو من الخماسى ، فوزنه «فعلنول».

وان قلنا : بجواز زياده الميم على الوجه المذكور أمكن ان تكون زائده وتكون النون أصليته ، ووزنه : «مفعول» - بتشديد اللام قبل الواو - .

(و) مثل : (نون برنساء) - بمعنى الناس - ؛ يقال : لا أدري أى برنساء ، واى برنساء هو ، يعنى : أى الناس هو - فأنها لو كانت أصليته فهو على «فعلااء» ، وان كانت زائده فهو على «فعنلاء» ، وهما مشتركان فى الغرابه ، لكن ترجح الأول بشذوذ زيادتها - ثالثه - متحرّكه .

وقيل : أنّها معطوفه على قوله : نونها - أى ودون نون برنساء ، فأنها محكوم عليها بالزيادة ؛ لعدم شذوذ زيادتها والوجه الأول .

(وأما : كنبيل) - بضم الكاف ، وهو علم لأرض باليمن فيها صلابه - ممنوع من الصرف ، (فمثل خزعبيل) - للباطل - فى عدم كون الحكم باصاله شىء من اصوله منوطا بشذوذ زيادتها ، كما يوهمه شذوذ زياده النون - ثانيه - كالثالثه المتحرّكه فى : برنساء - لثبوت اصاله اصوله بالاشتقاق المحقق من : كنبيل كبرثن - أى صلب - كخزعبيل من : خزعبيل بمعناه ؛ على هيئته قدعمل وان تخالفا من غير هذه الجهه ،

فان خزعيلا- خماسي مزيد فيه ؛ وكنابيل ليس خماسيا بل هو على «فعاليل» - بالألف - من الرباعي المزيد فيه على ما في المفصل وغيره كما ذكره بعض المحققين ، وعلى هذا ليس ملحقا عند المصنف - بنحو : خزعييل ؛ لعدم زياده الألف - حشوا - لللاحق عنده ، نعم ان ثبت مجيئه بالهمزة موقع الألف على ما يقال احتمال كونه ملحقا به ؛ لأن الهمزة تزداد لللاحق ، فتأمل .

والاولى ترك هذه العبارة كما لا يخفى .

٣ - غلبه الزيادة

اشاره

(فان) كانت الكلمه مع فقد الاشتقاق فيها بحيث (لم تخرج) عن الاصول على تقدير اصاله حرف فيها فلم تكن معدوم النظير على ذلك التقدير (فبالغلبه) ، أى بأن يكون الغالب بالاستقراء الزيادة يعرف كونه زائدا ، ثم انّ الكلام وان كان فى الزيادة التى هى لغير اللاحق والتضعيف ؛ وان انتهى ههنا إلى صورته فقد الاشتقاق مع وجود النظير ، لكنّه قصد الاشاره إلى صور غلبه الزيادة مطلقا ، تكثيرا للفائده وان خرج بعضها عمّا فيه الكلام ، (كالتضعيف فى موضع) واحد من الكلمه (أو موضعين) منها (مع - ثلاثه اصول - لللاحق ، وغيره) ، فانّ الغالب فى كل ذلك هو الزيادة ، وذلك : (كقردد) - بزياده الدال - لللاحق بجعفر ، والتضعيف فى موضع واحد ، (ومرمريس) - بميمين ورائين مهملتين وسين مهمله بعد الياء ، للداهيه - من : المراسه - بمعنى الشده - على ما قال محمّد بن السرى ، وقيل : من الممارسه ؛ لأنها تمارس الرجال ، والتضعيف فيه فى موضعين - الفاء والعين - لللاحق بسلسيل ، ووزنه «ففعيل» - بفائين بعد كل منهما عين - ، (و) مثل : (عصبص) - بعين مهمله وصادين بعد كل منهما موحده ، للشديد - من : العصب بمعنى : الطي الشديد - ، ووزنه «فعلعل» بالتضعيف فى موضعين - العين واللام - ، وهو ملحق بسفرجل ، (و) مثل : (همّرش) - بفتح الهاء وتشديد الميم المفتوحه وكسر الراء المهمله بعدها الشين المعجمه - للعجوز الكبيره ، والناقه الغريزه - على «فعلل» -

بكسر اللّام الاولى وتشديد العين المفتوحه ، وتضعيفها - على أنّه رباعى مزيد فيه عند الخليل وسيبويه واتباعهما ، وتصغيره عندهم : - هميرش - بحذف الميم الزائده - .

(وعند الأخفش : أصله : هنمرش) - بالنون قبل الميم - وقال : أنّه خماسى (كجحمرش) ، على «فعلل» - بثلاث لامات - وليس برباعى بتضعيف العين كما زعمه اولئك ، لعدم النظير له ؛ (لعدم «فعلل») - بتضعيف العين وكسر اللّام الاولى - فى اللّغه ، ثمّ قال : ولذلك) الذى ذكر من عدم «فعلل» بالتضعيف ، (لم يظهرها) النون من - هنمرش - ، بل ادغموها فى الميم المتقارب فى الغنّه ، وظهرت فى المصغر للفصل بياء التصغير ، وهو عنده : هنيمر - بحذف الخامس - ، ولو كان «فعلل» بالتضعيف موجودا كان الادغام مظهرا للالتباس به فكان الاظهار لازما ، للزومه فى المتقاربين فى كلمه واحده عند اللبس فى الادغام .

واتفقوا فى : همّقع - بالميم المشدّده والقاف المفتوحتين - للأحمق - أنّه بتضعيف العين للمبالغه ، وليس خماسيا على ان يكون أصله : هنمّقع - بالنون - ، لعدم «فعلل» بفتح اللّام الاولى والثانيه معا وسكون العين - فى الخماسى .

[تعيين الزائد فى التضعيف]

(والزائد فى نحو : كزّم) تكريما ، من المشتمل على التضعيف مع جهاله الزائد على التعيين بالنظر إلى نفس لفظه هو (الثانى) من المثلين من جهه الامارات والقياس ، لتعيين ثانى المثلين للزيادة بالاتفاق فيما علم حاله من لفظه ، كقردد ، فان مقابل اللّام الاولى من الملحق به كجعفر موجود فى لفظه ؛ فالزيادة أنّما هى فى مقابل الثانيه ، فليحمل عليه ما جهل أمره ؛ مع اولويّه الآخر وما يقرب منه بالزيادة ، (وقال الخليل) : هو (الأول) منهما ؛ لاولويته بالزيادة ؛ لسكونه قليلا للزائد مع كثره الزيادة فى موقعه من غير المثل ؛ كحوقل ، وبيطر ، فحمل المثل عليه أولى عند التردّد ، وعورض هذا بكثره الزيادة فى موقع الثانى أيضا من نحو ذلك ؛ كجدول ، وعثير ،

ولعل أكثره الأول ممنوعه.

(وجوز سيبويه الأمرين) ، لتعارض الامارات عنده ، ثم أنهم اتفقوا على جواز وجود الأصل المماثل للفاء في الكلمه وان لم يوجد مثل العين فيها ، وذلك مع الفصل بالأصل ككثير كقرف - للخمر - ، وبدونه قليل ، سواء فصل بالزائد مثل : كوكب أم لا - كيين - بتحتانيتين - لمكان ، والأخير نادر جدًا.

[موارد جواز التضعيف وعدمه]

(ولا يضاعف الفاء) بزيادة مثلها(وحدها) ؛ بدون تضعيف العين بالزيادة عند جمهور البصريين ، ومنهم سيبويه ؛ لزعمهم عدم وجدان ذلك في اللغه بالاستقراء ، لا مع الاتصال كضرب في : ضرب ، ولا مع الفصل كضرب ، وأما مع تضعيف العين : فقد يضعف الفاء مع الفصل ، كمرميس.

(ونحو : زلزل) ، ودمدم ، (وصيصيه) - بمهملتين مكسورتين بعد كل منهما ياء ، للحصن - وجمعها الصياصي ، (وقويت) - بقافين - ، (وضوضيت) - بمعجمتين - كلاهما بالياء المنقلبه عند المصنف وجماعه عن الواو الرابعه المتطرفه الساكنه مع الضمير ، كأغزيت ، وأعطيت ، لكونهما من : القوقاه - لصياح الديك - والضوضاه - لصياح الناس - بالألف المنقلبه فيهما عن الواو ، حملا على الغالب في الألفات الرابعه المنقلبه ، (رباعئ) عندهم ، على «فعل ، وفعله» (1) - بلامين - باصاله جميع المماثلات ، (وليس) نحو ما ذكر من المزيد الثلاثي على ان يكون الاصول - ثلاثه - ويكون حصول الأربعة بتكرير بعضها ، وذلك لأنه ليس (بتكرير لفاء) بزيادة مثلها ؛ بأن يكون على «فعل» مثلا - بفائين بينهما العين - كما زعمه الكوفيون ، حتى ينتقض به الحكم المذكور ، (ولا) تكرير(عين) بزيادة المثل على «فعل» - بعينين - ، (للفصل) المعهود عندهم بين كل متماثلين فيها ، وهو الفصل بالأصل ؛ فإنّ الفصل

ص: ٣١١

١- و «فعلت». «نظام».

بين الفاء ومثلها لو كان زائداً كان ذلك المثل عينا وما بعده لاما ؛ لامتناع كون الكلمه المتصرفه بلا - عين - أو بلا - لام - ،
وحينئذ فيتمثل الفاء والعين ، كما في : كوكب ، وهو قليل لا يصار إليه عند التردد فذلك الفصل أصلي على أنه عين ، فعلى
القاعده الاستقرائية وهي : أنّ المتفصلين بالحرف الأصلي كلاهما أصليان يكون مثل الفاء - أيضا - أصليا على أنه لام ، وهو
الفصل بين العين ومثلها فمثلها أيضا أصلي على أنه لام اخرى ؛ ويتم بناء الرباعي ؛ مع ان اصاله عدم الزيادة أيضا يقوى اصاله
الجميع .

وهذا بخلاف - مرمريس - ، فإنه من : مارس أو مرس للاشتقاق ، فالفصل بين الرائين فيه بالميم الزائده وبين الميمين وان كان
بالراء الأصليه التي هي العين لكن هان الاعتناء باصالتها بزياده المثل والتكرير من غير حاجه فكأنها ليست أصليه ، كذا قيل .

ولا شيء مما يشتمل - من نحو ما ذكر - على حرفي لين بذي زياده لكليهما ، لتأديه ذلك إلى بقاء الكلمه المتصرفه فيها على
أصليين فقط ، (ولا بذي [\(1\)](#) زياده لأحد حرفي اللين) ، وان سلمنا عدم جريان دليل الفصل في نحو : قويت من نحو ذلك ، بناء
على تسليم اصاله الياء وعدم انقلابها عن الواو ؛ فلا يكونان من المتماثلين المتفصلين بالأصلي ، وذلك (لدفع التحكم) اللّازم
من الحكم بزياده أحدهما دون الآخر ، لعدم الاولويه ؛ فان ما يناسب توهم الزيادة - وهو غلبه الزيادة فيهما في مثل موقعهما من
نحو ذلك - مشترك بينهما ، مع أنّ الزيادة في كل منهما تؤدي إلى قليل الإيصار إليه عند التردد ، لتأديه زياده الأول إلى تماثل
الفاء والعين ؛ والثاني إلى تماثل الفاء واللّام الواحده كسلس ، ولعلّه لاشتراكهما في مطلق تلك التأديه المقتضيه للعدول عن
الزيادة لم يعبأ بما يمكن ان يقال : من اولويه الآخر بالزيادة ، فتأمل .

ص: ٣١٢

١- عطف على قوله : وليس بتكرير الفاء.

(و) كما ان ما ذكر رباعي (كذلك - سلسيل - خماسي) على «فعليل» - بثلاث لامات مع زياده الياء - (على الأكثر) للفصل بالأصلي بالتقريب المتقدم ؛ واصاله الاصله ، خلافا لمن زعم : أنه من المزيد الرباعي بتكرير الفاء على «فعليل».

(وقال الكوفيون) ، والزجاج من البصريين : ان ذا الأربعة الحاصل بتكرير حرفين ان وجد في اللغه ذو ثلاثه يناسبه في المعنى ويشتمل على ما عدا الثالث من حروفه على الترتيب فهو مزيد ثلاثي مأخوذ من ذى الثلاثه المذكور بالزياده على وجه التكرير ، فقالوا : (زلزل) مأخوذ(من زل) بالتشديد ، (وصرصر) بمعنى صوت (من صر) القلم والباب صريرا ، بذلك المعنى ، (ودمدم) الله فلانا ، ودمدم عليه - إذا أهلكه - (من دم) فلان القوم - طحنهم وأهلكهم - ، وقيل : من دمّ اليربوع جحره - إذا غطاه وسواه - ، وذلك (لاتفاق المعنى) والحروف على الترتيب في ذى الأربعة وذى الثلاثه المذكورين على ما هو شأن الاشتقاق الذي هو أقوى ما يعرف به الزائد عن الأصلي ، ولا يعنى معه باصاله الاصله ، ولا بالفصل بالأصلي ان سلمت تلك القاعده ، ومن ثم اعترف الخصم في : مرميس بالزياده مع الفصل بالأصلي ، والتفرقه (1) دعوى مجردة عن الدليل.

وأما ذو الأربعة : المذكور الذي لم يوجد في اللغه ذو ثلاثه يناسبه كذلك حتى يعتبر اشتقاقه منه كسمسم فهو رباعي باصاله الجميع ، لاعتبار اصاله الاصله ، أو الفصل ، حيث لم يعارضهما الاشتقاق الذي هو أقوى.

وقد يحكى عنهم وعن الخليل : القول بالزياده في القسمين من غير فرق ؛ اجراء لهما على وتيره واحده ، ثم ان المحكى عنهم : انّ الزائد من أوّل الأمر هو صوره العين ، لكنّها أبدلت إلى صوره الفاء الموجوده في الكلمه ، لئلا يجتمع ثلاثه أمثال ، والزجاج : جعل الزائد من أوّل الأمر صوره الفاء ، ولعل هذا أظهر.

ص: ٣١٣

١- أي بين مرميس وبين ذى الأربعة المذكور.

وقد توجد المناسبه الاشتقاقية بين ذى الأربعة وذى الثلاثة المجرد عن رابعها ، كقوقيت ، وقاقت الدجاجة - إذا صاحت - من مادّة القوق ، وصيصيه ، والصيص - للحصن - ، فمن المحتمل أن يعتبر الاشتقاق فيه - أيضا - بزياده فى الآخر لللاحق ، كالياء فى : صيصيه ، والألف فى : قوقى ، ويقال : أنّها قلبت مع الضمير ياء ، كما قلسى ، واسلنقى ، فتأمل .

ولنرجع إلى المقصود ، فنقول : ان معرفه الزائد بالغلبه كالتضعيف على الوجه المتقدم ، (و كالهمزه) الواقعه (أولا) فى الكلمه (مع ثلاثه اصول فقط) معلومه الاصاله بعدم كونها من حروف الزيادة ، أو بدليل ، فإنّ الغالب فى تلك الهمزه فيما علم حاله هو الزيادة كما فى : أحمر ، وأبيض ، وأعلم ، فيحكم عليها بالزيادة عند الجهاله ، حملا على الغالب .

وعلى هذا (فأفكل) - بفتح الهمزه - كأحمر - للرعده - يقال : أخذه أفكل - إذا ارتعد من برد أو خوف - «أفعل» بزياده الهمزه ، لكونها فيه أولا مع ثلاثه اصول ، ولا يبنى منه فعل على ما قال الجوهري ، (و بعض القدماء (المخالف) فى ذلك ، ذاهبا إلى أنّه رباعى على «فعلل» (مخطئ) ، لتنزيله اللفظ على خلاف الغالب من زياده الهمزه فى نحوه مع كونه خلاف مقتضى الاستعمال الثابت فيه ، وهو منعه من الصرف عند العلميه كأحمر - علما - على ما قال سيبويه ، للعلميه ووزن الفعل ، ولو كان «فعللا» صرف كجعفر ، وكذلك : ابريق «إفعليل» بزياده الهمزه الواقعه أولا مع ثلاثه اصول ، لكون الياء زائده .

واحترز بالأول عن غيره ، لقله الزيادة فيه ، ومن ثمّ حكم باصالتها فى : برأل - الديك ، برأله ، بالموحده والمهمله على «فعلل» ، فعلله - إذا أنفش برائله - وهو كعلابط ؛ الريش المستدير فى عنقه ، وفى : تكرفاء السحاب على «تفعلل» - أى تراكم مرتفعا - ، وبالكون مع الثلاثه : عمّا لو كانت مع أقل ، كالإرب ، والأبد ، لعدم غلبه الزيادة حينئذ مع أنها تؤدّى إلى البقاء على أصليين فقط ، والتقيد بقولنا : فقط لعدم

غلبه الزيادة مع الأكثر من ثلاثة ، فيرجع إلى اصاله الاصله إلّا بدليل ، (و) من ثمّ قالوا : (إصطبل) - لمربط الدواب - خماسى ؛ (كقرطعب) باصاله جميع الحروف. (١)

(والميم كذلك) فى غلبه الزيادة مع ثلاثه اصول فقط فى الأوّل ، كما فى : منبج - بفتح الميم وكسر الموحده بينهما النون ؛ لموضع - فإنّ الموحده والنجم أصليان ؛ لعدم كونهما من حروف الزيادة ، والأصل فى النون الثانيه الاصله ؛ فيحكم باصالتها وزياده الميم ؛ لغلبه زيادتها فى مثل موقعها منه ، وعدم النظير «لفعل» - بكسر اللام الاولى - فى الرباعى أيضا يدل على زيادتها ، فهو كمجلس ونحوه.

وذلك بخلافها مع أقل من ثلاثة ؛ كملك ، أو مع الأكثر منها ، كمرزنجوش ، أو فى غير الأوّل كضرغام ، لعدم غلبه الزيادة فى شيء من ذلك.

ثمّ إنّ الهمزه تزداد فى الاسم ، والفعل ، والميم لا تزداد إلّا فى الاسم ، ونحو : تمسكن ، وتمندل ، لتوهم اصاله الميم ، (و) زياده كل منهما (مطرده) مع ثلاثه فصاعدا (فى) الاسم (الجارى على الفعل) ، والمراد به ههنا : المتصل بالفعل وان لم يوافق فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، وذلك : كالمصادر ، وأسماء الفاعلين والمفعول ، والزمان والمكان ، ونحو ذلك ، كالكرام ، والاستخراج ، والاحرنجام ، ومكرم ، ومستخرج ، ومدحرج ، - بكسر الزاء وفتحها - ، ومقام.

(والياء) أصليته مع أصليين فقط ، كاليسر ، والبيت ، والطّبي ، وزيادتها غالبه (مع ثلاثه اصول فصاعدا) فى الأوّل ، كيلمع على زنه يعلم - للسّيراب - ، ويعفور - لولد البقره الوحشيّه - ، والوسط ، كضيغم ، وفيلق ، وسلسبيل ، والآخر كاليالى ، والحاصل : إنّ زيادتها غالبه فى أى موضع كان من كل اسم (إلّا فى أوّل) الاسم (الرباعى) ، فإنّها لا تزداد فيه (إلّا فى) الاسم الرباعى (الجارى على الفعل) ، فإنّها تزداد فى أوّله ، والمراد بالجارى عليه هذا المنقول منه ، كيدحرج إذا سمّى به ، لعدم وجدان الياء فى

ص: ٣١٥

١- والتمتن فى غير هذا الشرح هكذا : وإصطبل فعلل كقرطعب.

أول غيره من الجارى عليه ، (ولذلك) الّذى علم من عدم زيادتها فى الرباعى الغير الجارى على الفعل ، وجواز زيادتها فى غير الأوّل منه (كان يستعور) - بالتحتانيه فى أوّله فالسين المهمله فالفوقانيه فالعين والراء المهملتين بينهما الواو ، للباطل ، وللداهيه ، ولشجر يستاك بعوده ، ولموضع قرب المدينه ، ولكساء يجعل على عجز البعير - خماسيا مزيدا فيه على «فعلول» (كعصرفوط) ، فالياء أصلّيه وليست زائده ، كالواو ، بأن يكون من الرباعى المزيد فيه ، لئلا يلزم زيادتها فى أوّل ما ليس جاريا على الفعل من الرباعى ، كذا قال المبرد ، ولو جعلت السين أو الفوقانيه زائده أيضا على أنّه من الثلاثى المزيد فيه لم يلزم ذلك ، لكن لم يذهب إليه ، (و) كانت (سلحفيه) - لدويبه - «فعلّيه» - بضمّ الفاء وفتح العين وكسر اللّام المشدّده ، وزياده الياء - لللاحق بقذعله وان كانت رباعيه الاصول ؛ لعدم وقوعها فى الأوّل.

(والواو ، والألف) أصليتان مع أصليين فقط ، كوعد ، وسوط ، ودلو ، وغزا ، بالألف المنقلبه عن الأصلى ، وهما : (زيدتا مع ثلاثه) اصول (فصاعدا) نحو : كوثر ، وجدول ، وعصفور ، وقرطبوس ، وضارب ، وسرداح ، وقبعثرى ، وبالجملة فيجوز زيادتهما فى كل موضع من الكلمه (إلا فى الأوّل) ، فأنهما لا تزداد فيه ، اتفاقا فى الألف ؛ لتعذر الابتداء بها ، وعلى الأصح عند جماعه فى الواو ؛ إذ من شأنها فى الأوّل ان يتطرّق إليها الانقلاب إلى الهمزه إذا كانت مضمومه ، كاجوه فى : وجوه ، أو مكسوره كإشاح فى : وشاح ، والمفتوحه تضم فى التصغير ؛ فيجوز قلبها همزه فيه أيضا ؛ فكرهوا زيادتها مع كونها فى معرض التغيير والجهاله ، (ولذلك) الّذى ذكر من عدم زيادتهما فى الأوّل (كان ورنتل) - بالواو والمهمله والنون والفوقانيه واللّام ، للنسر من الطيور ، والداهيه - «فعلللا» باصالة الواو فزياده النون ، (كجحنفل) - بتقديم الجيم على المهمله والنون والفاء ، لغلظ الشفه - ، فهو من الرباعى المزيد فيه المعتل الفاء.

وقال قوم زعموا : جواز زياده الواو فى الأوّل أنّها فيه زائده ، وقيل : أنّه خماسى الاصول ، كسفرجل ، وقد يشترط فى زياده الواو ، والياء ان لا يكون الكلمه من ذى الأربعة الحاصل بتكرير حرفين ، كئويؤ على زنه برثن - بيائين تحتانيتين بعد كل منهما همزه ، لطائر يشبه الباشق - ، والوعوعه - بواوين ومهملتين - مصدر : وعوع السبع - إذا صاح - ، فأنهما فى نحو ذلك أصليان .

(والنون كثر) مع وصف الزيادة (بعد الألف) المسبوقه بأكثر من أصليين حالكونها جزء (آخرا) فى الكلمه ، كسلمان ، ونومان ، وسكران ، وزعفران ، وعبوثران - لنبت طيب الرائحه - ، فيحكم عليها بالزيادة فى مثل هذا الموضع ؛ إلما بدليل على الاصاله كالاشتقاق فى : فينان على أنّه من الفنن كما مرّ .

بخلافها بعد الألف المسبوقه بأصليتين فقط ، كأمان ، وسانان ، فأنها حينئذ أصليته .

(و) كثر النون أيضا زائده مع توسطها بين أجزاء الكلمه ؛ حالكونها (ثالثه) فى الكلمه (ساكنه) نحو : قرنفل ، - لعطر معروف - ، وعقنقل - لكثيب الرمل العظيم - و (نحو : شرنبث) لغلبيظ الكفين والرجلين ، وقد يوصف به الأسد ، (و) نحو : (عرند) - بالمهملات بضمّ الفاء والعين وسكون النون بعدهما - على ما حكاه سيبويه على «فعلل» - أى صلب - ، والاشتقاق فيهما أيضا يدل على الزيادة ؛ لمجىء : شرابث كعلابط ؛ وعرد نحو : كتف بمعناهما ،

وقد يخص غلبه الزيادة فى : الثالثه الساكنه بما إذا كان بعدها حرفان فصاعدا ؛ كشرنبث ، وقلنسوه ، وذكر بعضهم مع ذلك شرطا آخر ؛ وهو ان لا تكون مدغمه ، كما فى عجنّس - بفتح المهمله والجيم والنون المشدّده وفى آخره المهمله - للبعير الضخم الشديد - ، فأنها يحكم عليها بالاصاله ، وعلى المدغم فيها بالزيادة ؛ لأن زيادتها أكثر من المدغمه ، خلافا لأبى حيان ، حيث حكم بزياده النونين معا ،

وزيادتها في غير ما ذكر ليست من الغوالب ، وذلك : كالثانيه نحو : عنبر ، والثالثه المتحركه كغرنوق - بالمعجمه فالمهمله - على زنه عصفور ، - لطير من طيور الماء - ، فيرجع فيها إلى اصاله الاصله إلا أن يعرف زيادتها بدليل آخر ؛ كزياده الثانيه في : حنظل ، وسنبل بالاشتقاق ، لقولهم : حظلت الإبل على «فعل» - بكسر العين - أي أذاها أكل الحنظل - ، وأسبل الزرع - خرج سنبله - .

(واطردت) زياده النون (في المضارع) إذا كان لجماعه المتكلمين ، نحو : نفعل ، وقيل : أنّ حروف المضارعه حروف معنى ، كنونى التشبيه والجمع ، والتنوين ؛ وليست من الزوائد ، (و) اطردت زياده النون أيضا في (المطاوع) ، وقد مرّ معناه بنحو : «إنفعل ، وإفعلل» وفروعهما من المضارع والأمر والنهى والمصدر وغير ذلك.

(والتاء) كثرت زيادتها(في) المصادر ، كما في «التفعليل» ونحوه ؛ كالتفعل ، والتفاعل ، والتفعلل ، والافتعال ، والاستفعال» وفروعهن .

(و) كثرت أيضا(في نحو : رغبت) - أي ذو رغبه - ، ورحموت ، وجبروت ، وملكوت ، وعفريت ، ونحوها ممّا فيه التاء بعد الواو والياء الزائدتين المسبوقتين بأكثر من أصليين ؛ فيعرف زيادتها بذلك وان عرف بوجه آخر أيضا كالاشتقاق وعدم النظير ، ومنع سيبويه : كونها من الغوالب في نحو هذا ؛ وقال : أنّما يعرف زيادتها بوجه آخر كالاشتقاق من : الرغبه والرحمه ، وغير ذلك.

(والسين : اطردت في : «استفعل») وفروعه ، (وشدّت في : أسطاع) - بفتح الهمزه وقطعها - ، واختلفوا في توجيهه : (قال سيبويه) ، والأخفش : (هو أطاع) في الأصل ؛ فزادوا السين شذوذا كأنها عوض عن تحرك العين ؛ حيث تحولت حركته إلى الفاء ، فان أصله : أطوع فنقلت حركه الواو التي هي العين إلى الطاء ؛ وعلى هذا(فمضارعه : يستطيع - بالضم -) في حرف المضارعه ، كما هو القياس من باب الأفعال.

(وقال الفراء): أصله: إسطاق كاستقام؛ على أنه من باب الاستفعال؛ وزيادة السين قياس وإنما (الشاذ فتح الهمزة)؛ وجعلها همزة قطع؛ حملا على همزة باب الأفعال؛ (وحذف التاء، فمضارعه بالفتح) على ما هو القياس في باب الاستفعال، كما أنّ المضارع بالفتح في اللّغة المشهورة فيه؛ وهى إسطاق - بكسر الهمزة الوصلية - على أنها مخففة من: استطاق بحذف التاء، كما يقال.

واعلم ان بكرا يلحقون الكاف التي هي لخطاب المؤنث سينا مهملة ساكنه في الوقف، وبنى تميم يلحقونها شينا معجمه ساكنه فيه؛ ابقاء لكسره الفارقة بين المذكور والمؤنث باجراء السكون الذي يقتضيه الوقف على أحدهما (1)، وكلاهما غير فصيح، وذلك: نحو: اكرمتكس، ومررت بكس، - بالمهملة - في بكر، والمعجمه في تميم، ويسمى المهملة البكريه سين الكسكسه، بكافين بعد كل منهما مهملة -، والمعجمه التميميه شين الكشكشه - بكافين ومعجمتين كذلك (2) -، لتكرر الكاف مع أحدهما في كلامهم بتكرير الكلمات التي يستعملونها، واختاروا الحرفين؛ لخفائهما؛ لما فيهما من الهمس فيناسبان الوقف الذي هو محل التخفيف والرّامه.

والمختار في ضبط الكسكسه والكشكشه أنّهما بفتح الكافين وسكون ما بعد الاولى على زنه «فعله» كدحرجه؛ على أنّهما مصدران بمعنى: الاتيان بأحد الحرفين؛ كالبسملة للاتيان بسم الله، وقد يضبطان بكسر الكافين على الحكايه؛ لأنّهما أنّما يكونان في الكاف التي لخطاب المؤنث وهى مكسوره.

(وعدّ سين - الكسكسه) المهملة البكريه من حروف الزيادة - كما وقع من الزمخشري في المفصل - (غلط؛ لأستلزامه) عدّ(شين الكشكشه) المعجمه التميميه أيضا منها؛ لعدم التفاوت بينهما في المقصود والسبب أصلا، فلو وجد في المهملة ههنا ما هو المناط للعدّ من حروف الزيادة في اصطلاحهم وهو الامتراج ببعض

ص: ٣١٩

١- أى السين والشين.

٢- أى بعد كل منهما معجمه.

الكلمات لغير اللاحق والتضعيف على وجه يدخل في بنيتها كانت المعجمه أيضا كذلك ، فكان عليهم ان يعدّوها منها ؛ واجماعهم على عدم كونها منها يدل - كما قال في شرح المفصل - على ان شيئا من الحرفين ههنا ليست كالزوائد في الامتراج ببناء الكلمه ؛ بل كل منهما حرف مستقل برأسه جىء به للوقف بعد تمام الكلمه ؛ كهاء السكت ، فتأمل .

(وَأَمَّا اللَّامُ : فقليله) من حيث الوقوع زائده ، ولم يظفر بزيادتها في الحشو والأوّل وأما وردت في الآخر على قلّه ، وقد يقال : باختصاص زيادتها بأواخر الأعلام (كزيدل ، وعبدل) في : زيد ، وعبد ، وبالجملة زيادتها في غايه القلّه ، (حتّى قال بعضهم) : - وهو الجرمى - أنها ليست من حروف الزيادة ؛ وحكم باصالتها في بعض أسماء الأجناس التي يدل الاشتقاق فيها على زيادتها ؛ فقال : (في - فيشله) - بالفاء والمعجمه بينهما التحتانيه ، لرأس الذكر - أنّها «فيعله» - بفتح الفاء والعين بينهما التحتانيه الساكنه - على أنّ اللّام أصلّيه ، (مع) مجيء (فيشه) بدون اللّام بمعناها وحروفها على الترتيب ، وهذا يناسب كون فيشله مشتقه منها بزياده اللّام ؛ كما مرّ نظائرها (و) كذلك قال باصالتها (في : هيقل) - بفتح الهاء والقاف وسكون التحتانيه بينهما ، للذكر من النعام - ، (مع) مجيء (هيق) بدون اللّام بحروفه ومعناه ، (وفي : طيسل) - بفتح المهملتين وسكون التحتانيه بينهما - (للكثير) من الرمل والماء وغيرهما ، (مع) مجيء (طيس) بمعناه وحروفه ، (و) كذا (في : فحجل) - بالفاء وتقديم المهمله على الجيم - (كجعفر) - للذى تتداني صدور قدميه وتتباعده عقباه - ، (مع) مجيء (افحج) كأعرج بمعناه ، ويقال : فحج الرجل وتفحج - إذا مشى مشيه الفحجل - ؛ فحكم في الجميع باصالتها كما قالوا : باصاله الرء في : دمر مع مجيء دمث على ما سيجىء - إنشاء الله تعالى - .

لكن الظاهر في تلك الأسماء هو زياده اللّام كما قيل للاشتقاق الذى هو أقوى الدلائل ؛ مع ثبوت زيادتها في الجملة على الظاهر في نحو : زيدل .

(وأَمِّا الهاء : فكان المبرد لا يعدّها) من حروف الزيادة(ولا يلزمه نحو : أخشه) ممّا فيه هاء السكت ، (فأنّها حرف معنى) ؛ وهو المذى لا- يمتزج بما قارنه على وجه يدخل في البنية ؛ بل يكون كلمه متصله بأخرى ، (كالتنوين ، وباء الجر ولامه) ، وإذا كانت تلك الهاء من حروف المعنى لم يكن من الزوائد ؛ فلا- يلزم الـاعتراض بها على المبرد ؛ كما لم يلزم على الجرّمى اللّعام الّتى تجلب عند بعد المشار إليه في نحو : ذلك ، وتلك ، لكونها حرف معنى فليست من الزوائد وان عدّها جماعه أيضا منها.

(وأنّما يلزمه نحو : أمّهات) في جمع - الأم - ، فان أصلها : أمّات - بدون الهاء ، وقد ورد الوجهان في قوله :

إذا الأمّهات قبحن الوجوه

فرجت الظلام بأمّاتكا (١)

فالهاء زائده وليست حرف معنى ، لامتزاجها بما هي فيه وصيروره الجميع كلمه واحده ، وقد يقال : الأمّهات للناس ؛ والأمّهات للبهائم ، (و) كذا يلزمه (نحو) قول قصي بن كلاب :

إنّي لدى الحرب رخيّ اللّب

معتزم الصّوله عاليّ النسب

أمّهتي خندف والياس أبي (٢)

واللبب : ما يشدّ على صدر الدابه لحفظ الرجل عن ان يتأخر عن موضعه ، والرخيّ : بتشديد الياء - من الرخاوه ؛ وشاعت استعاره رخاوه اللب لسعه الحال ؛ لما في ارخائه من الراحة للدابه. والاعتزام : باهمال العين واعجام الزاي - لزوم

ص: ٣٢١

١- البيت لمروان بن الحكم ، وقبحن الوجوه : بمعنى أخزيناها ، وفرجت الظلام : بمعنى : كشفته ، يريد ان أمّهات المخاطب نقيات الأعراض لم يتدنس عرضهنّ بالفجور إذا ما تدنس عرض أمّهات الناس بالفجور فاخزين أولادهنّ بذلك.

٢- هذا البيت من مشطور الرجز وهو لقصي بن كلاب جدّ النبيّ (صلى الله عليه وسلم).

القصد والتوسط. وخذف: كزبرج لقب ليلي بنت حلوان بن عمران؛ امرأه الياس بن مضر، من الخندفه، وهي: مشيه كالهروله.

وهمزه الياس للقطع؛ وخذفها وصلا للضرورة، وقد يروى: بقطع الهمزه واسقاط حرف العطف.

والامهه: الاءم، والهاء مزیده كيف لاء(والاءم) كامله الأركان اللى هى: الفاء والعين واللام، ووزنها«فعل» بدليل الأمومه) فى المصدر، فان الشائع فى نظائرها من المصادر تماميه الأركان؛ وكونها على «فعله»، ولقولهم: (1) تأممت المرأه، واستأممتها - أى أخذتها اميا - لأن نظائرها على «تفعلت، واستفعلت» فالهاء فى الامهه خارجه عن الاصول، ووزنها «فعله» بزياده الهاء، (واجيب) من جانب المبرد(جواز اصالتها) فى: الامهه والامهات - كما جوز ذلك ابن السراج - (بدليل) قولهم: (تأمهت) فلانه على: تفعلت - كنظائرها - أى اتخذتها اما - على ما حكاه الخليل فى كتاب «العين» وان كان قليلا فى كلامهم مستردلا، وذلك (2) بأن يكون الامهه هى الأصل؛ والاءم مأخوذه منها بخذف الهاء، ثم غلب هذا الفرع لخفته فى استعمالاتهم على الأصل حتى جرى ذلك الأصل مجرى النوادر، واستبعاد ذلك - لو سلم - لا يقدح فى الجواز، (فتكون: امهه «فعله») - بضم الفاء وفتح العين المشدده - (كابهه) - بضم الهمزه وتشديد الموحده، للعظمه - وتأبئه الرجل - تكبر -، (ثم حذف) لامها وهى (الهاء) فصارت اما؛ فالام وزنه «قع» - بضم الفاء وتشديد العين وحذف اللام -، والأمومه «فعوعه» مشبهه «بفعوله»، لشهره تصاريفها حتى صارت كالأصل؛ لكنه تعسف، مع ما فى كتاب العين من الاضطراب المانع من الاعتماد على ما قيل.

ص: ٣٢٢

١- عطف على قوله: بدليل.

٢- أى جواز اصاله الهاء بدليل بأن يكون الخ ...

(أو) نقول: الـام «فعل»، والـامّه «فعله» و (هما أصلان)؛ كل منهما موضع برأسه من غير ان يكون أحدهما مأخوذا من الآخر (كدمث) - بالبدال المهمله والميم الساكنه والمثلثه، للمكان اللين المشتمل على الرمل -، (ودمثر) بتلك الحروف مع الراء بذلك المعنى كدرهم؛ فأنهم حكموا بوضع كل منهما على حده لذلك المعنى، وكلاهما أصلان من غير ان يكون الثانى مشتقا من الأوّل بزياده الراء؛ لما تقدم من عدم كون الراء من حروف الزيادة، (و) مثل: (ثره) - بفتح المثلثه وتشديد الراء المهمله - (وثرثار) - بمثلثتين ومهملتين معهما الألف - على زنه خلخال؛ فأنهما أصلان عندهم، خلافا للكوفيين كما مرّ فى: زلزل؛ ونحوه، يقال: عين ثره، وثرثاره - إذا كانت كثيره الماء - ويقالان: للسحاب أيضا عند كثره مائه، ويقال: أيضا رجل ثرثار - أى مهذار (1) صيّاخ -، (و) مثل: (لؤلؤ ولآل) - بتشديد الهمزه الممدوده - على «فَعَال» بفتح الفاء وتشديد العين، لبائع اللؤلؤ - كتمّار لبائع التمر، فأنهما أصلان، وليس الثانى من الأوّل؛ لأن «فَعَالا» للنسبه لا يبنى إلّا من الثلاثى المجرد؛ فهو من أصل ثلاثى مرفوض وهو اللآل - بلامين بينهما همزه - والفاء فى ذلك الأصل متحد مع اللّام كما فى: سلس، ومثله قليل جدّا، فلا وجه لجعل اللؤلؤ مأخوذا منه بزياده الأخيره، بل هو أصل آخر رباعى كثير النظير؛ كجؤجؤ - للصدر -، وبلبل، وهدهد - لطائرين -، وجدجد - بجيمين ومهملتين، لطوير يشبه الجراد - وفدقد - بفائين ومهملتين، للصبّيت الجافى الكلام -، إلى غير ذلك.

(و) المبرد وان أمكن له التفصى عن ذلك الالزام لكن (يلزمه نحو: أهراق) الماء (إهراقه) - بكسر الهمزه وسكون الهاء فيهما، أى صبّه -؛ فإنّ الهاء مزیده على ما ذكره سيبويه زاعما أنها عوض عن تحريك العين؛ كما فى: أسطاع؛ لمجىء أراق يريق إراقه بدون الهاء بحروفه ومعناه؛ بل هذا أكثر وأشهر، فالاشتقاق يدل على زيادتها ولا داعى إلى العدول عنها، وقد يجاب من جانب المبرد: بأنه قد ورد فى أراق إراقه

ص: ٣٢٣

١- أى مكثارا، ومهذار من الثرثره وهى كثره الكلام.

هراق هراقه - بالهاء المبذله عن همزه القطع - فى أراق ، فلعل أھراق مع شدوذه مبنى على توهم كون الهاء المبذله عن همزه القطع فى - هراق - فاء ، فسكنت وادخلت عليها همزه الوصل فهى تلك المبذله عن الهمزه الزائده ، فلا- دلالة فيه على أنها نفسها من حروف الزيادة ، وفيه لغه اخرى وهى : أھرق ، يھرق ، إھراقا ، كأكرم ، يكرم إكراما ، ويمكن جعلها مبتتية على توهم اصاله الهاء وزياده الألف من هراق - بالألف - .

(وأبو الحسن) الأ-خفش (يقول : هجرع) - بالهاء والجيم والمهملتين - على مثال درهم ، وجعفر ، (للطويل) مأخوذ بزيادة الهاء(من الجرع) بالتحريك (للمكان السهل) اللين المنقاد ؛ فالطويل كأنه كان فى طبعه سهل الانقياد لقبول الطول ، وهذه مناسبة بعيده .

(وهبلع) - بالهاء والموحده واللّام والمهملة - كدرهم ، (للأ-كول) مأخوذ بزيادة الهاء(من البلع) بمعنى الابتلاع ؛ للمناسبة ، فوزنهما عنده «هفعل» ، (وخولف) أبو الحسن فى ذلك ؛ فان ابن جنى والأ-كثر قالوا : أنّهما رباعيان على «فعلل» والهاء فيهما أصليّته .

وقال أبو الحسن : فى هلقامه - للكثير البلع - أنّها مأخوذه بزيادة الهاء من اللقم ، وذهب غيره إلى اصالتها ؛ وزعم أنّ البلع المأخوذ فى معناها غير اللقم .

(وقال الخليل : الهركوله) - بكسر الهاء وسكون الراء المهملة وفتح الكاف وسكون الواو بعدها اللّام - (للضّخمه) السمينه الارداق من الجوارى - بزيادة الهاء من الركل وهو الضرب برجل واحده ، ووزنها «هفعوله» لأنها لفخامتها لا تقدر ان تمشى خفيفا ؛ بل (تركل فى مشيها ، وخولف) فى ذلك ؛ لعدم وضوح الاشتقاق وبعد المناسبه ؛ والمخالف جعلها من الرباعى المزيد فيه على أنّها «فعلوله» من الركله ؛ وهى : المشى فى اختيال وكبر ، ولا شك ان هذا أنسب ؛ ولم يحكم أحد بزيادتها فى : سلهب - للطويل - مع مجيء سلب ككتف بمعناه ، لعدم ثبوت زيادتها

وسطا على ما فى شرح المفصل.

وقد علم إلى هنا ما يغلب زيادته.

[تعدّد غلبه الزيادة]

ثمّ أنّه ان اتحد فى الكلمه حكم زيادته ان لم يكن معارض أقوى ؛ وهو ظاهر ، (فان تعدّد الغالب) فكان إثنين أو أكثر (مع ثلاثه اصول) فى كلمه (حكم بالزيادة فيها) أى فى الحروف الغالبه الزيادة التى هى أكثر من اثنين ، (أو فيهما) أى فى الاثنين الغالبين ، (كحنبطى) - لصغير البطن ، أو القصير - فان فيه النون والألف وهما فى الغوالب مع ثلاثه اصول ؛ فيحكم زيادتهما على أنّه «فعلنى» ، وكاهجبرى - بكسر الهمزه وسكون الهاء ، للعادة - فان فيه ثلاث غوالب : الهمزه فى الأوّل ؛ والياء قبل الزاء ، والألف فى الآخر ؛ فيحكم زيادتها على أنّها «إفعللى».

(فان تعين أحدهما) - أى أحد الغالبين - للحكم عليه بالزيادة ؛ وذلك إذا كان مع أصليين فقط ؛ لامتناع الحكم بزيادة الجميع حينئذ ؛ لئلا ينقص الأصلى عن الثلاثه ، (رجح) ذلك الواحد الذى يحكم عليه بالزيادة (بخروجها) أى خروج الكلمه على تقدير اصلته عن الاصول المعبره المشهوره ، وذلك (كميم مريم) من أسماء النساء (ومدين) - لبلد - دون يائهما وان كانا من الغوالب ؛ لأنهما مع أصليين فقط فميتع الحكم بالزيادة إلّا على أحديهما ؛ ولو كانت هى الياء كانا «فعليل» بالياء بعد العين الساكنه وليس من الاصول المعبره ، بخلاف الميم لكثره «مفعل» بزيادة الميم فى الأوّل ، (و) مثل : (همزه - أيدع -) للزعفران - دون يائه وان كانتا من الغوالب لمجامعتهما أصليين فقط ؛ فالزائده ليست إلّا أحديهما و «أفعل» بزيادة الهمزه فى أوّله كثير كأحمر ، بخلاف (فيعل) بزيادة الياء بعد الفاء ؛ فأنه ليس من الاصول المعبره المشهوره وان وقع على قلّه كصيقل ، وييدر ، وضيغم ، وفيه تأمل (1) ، ولذلك

ص: ٣٢٥

١- أى فى عدم فيعل من الاصول تأمل فيه لأن فيعل بفتح العين ليس بخارج عن الأوزان فى الصحيح العين كصيرف وضيغم.

منع من الصرف لو جعل علما لأنها كزياده أوّل الفعل.

(و) مثل : (ياء - تيحان -) بالفوقانيه فالتحتانيه المشدّده المفتوحتين على ما حكاه سيويوه فالحاء المهمله - للذى يتعرّض فيما لا يعنيه ، والمقدّام الذى يوقع نفسه فى البلايا - دون الفوقانيه الواقعه فى أوّله ؛ فان فيه أربعة غوالب : الفوقانيه ، وإحدى التحتانيتين ، والألف ، والنون ، مع أصليتين غيرها ، وزياده الألف والنون كأنها ظاهره لظهور عدم اصالتهما فى مثله ؛ وأنما النظر فى بادى الرأى فى الآخريين ؛ ويمتنع الحكم بزيادتهما معا لئلا يبقى على أصليتين فقط ، و «تفعلان» بزياده الفوقانيه فى أوّله ليس بموجود بالاستقراء ؛ فيحكم بالزياده على التحتانيه ليكون على «فيعلان» - بفتح الفاء وسكون التحتانيه وفتح العين - لوجود نظيره كهتبان - بتقديم التحتانيه المشدّده على الموحد - للخفيف والجبان - ومعان أخر ، وقيقبان - بقافين بينهما تحتانيه ساكنه وبعدها الموحد ، لشجر يتخذ منه السروج - ، يقال له : بالفارسيه - ازاد درخت - ، وشيصبان - بمعجمه ومهمله بينهما التحتانيه وبعدهما الموحد ، لذكر النمل ، أو حجره ، ويقال : للشيطان ولقبيله من الجن ، قال حسان :

ولى صاحب من بنى الشيصبان

فحيناً أقول وحيناً هوه

ولم نقل أنه «فعلان» - بتشديد العين - لعدمه ، ومجىء متيح كمنبر ، وتياح - بتشديد الياء - بمعنى التيحان وحروفه يدل أيضا على كونه على «فيعلان».

(و) مثل : (تاء عزويت) - بالمهمله فالمعجمه ، لطائر ، ولبلد - دون واوه وان كان كلاهما من الغوالب على ما زعمه المصنف وان خولف فى التاء كما مرّ ؛ وكذلك يائه ، ففيه ثلاثه غوالب جامعت أصليين غيرها لكن الياء كأنها ظاهره الزياده فى مثله ؛ ويمتنع زياده الآخريين معا ، فحكم بزياده التاء ليكون على «فعليت» كعفريت ؛ دون الواو ؛ لعدم «فعويل» ولم يحكم باصالتهما ليكون على «فعليل» كبرطيل - لحجر طوله زراع - ، وشنظير - بمعجمتين بينهما النون وفى آخره المهمله ، لسيئ الخلق الفحاش - ، لأنّ الواو لا تكون أصليته مع ثلاثه اصول غيرها إلّا فى الأوّل.

ص: ٣٢٦

(و) مثل : (طاء - قطوطى -) بمهملتين بعد القاف - للمتبختر فى مشيه - ، (ولام إدلولى) فلان إدلياء - إذا أسرع - (دون ألفهما) ؛ فإنّ التضعيف والألف فى الآخر ، والواو ، من الغوالب ؛ والأصلى غيرها اثنان ؛ وزيادة الواو فى مثلها ظاهره ؛ ويمتنع زياده الآخرين معا وحكم زياده التضعيف ؛ ليكون الأوّل على «فوعول» كعثوثل - بمهمله ومثلثين ، للرجل المسترخى ، والثانى على «إفوعول» كأعشوشب ، واعرورى - أى سار فى الأرض وحده - دون الألف (لعدم «فعولى») ولمجىء : القطوان - بالتحريك - الدالّ على زياده إحدى الطائين ، (و) لعدم «افعولى». (١)

(و) مثل : (واو - حولايا -) لموضع - دون يائها وان كانت كلتاهما من الغوالب كالألفين ، ففيه أربعة غوالب مع أصليتين غيرها ؛ وزيادة الألفين فى مثله ظاهره ؛ فلا- يمكن زياده الآخرين معا ، و «فوعالى» موجود كزوعالا - للنشاط - على ما قيل وان منعه بعضهم ، بخلاف «فعلايا» ؛ فالزائد هو الواو دون الياء (٢) مع ان زياده الواو الساكنه أكثر وقوعا من زياده الياء المتحركة.

(و) مثل : (أول يهيز) - بفتح التحتائيتين بينهما الهاء الساكنه - (و) أحد حرفى (التضعيف) أعنى الراء المهمله المشدّده فيه ، (دون) الياء (الثانيه) واحد حرفى التضعيف ، فإنّ اليائين والتضعيف فيه ثلاثه غوالب مع أصليتين غيرها فيمتنع زياده الجميع ، فهو امّا : «يفعلّ» - بزياده الياء قبل الفاء - ، أو «فعيلّ» - بزيادتها بعد العين - وكلّاهما بتشديد اللّام ، على ان يكون أحد اللّامين مزيده للتضعيف ، أو «يفيعلّ» بتوسط الفاء بين اليائين الزائدين المفتوحتين وسكون العين وتخفيف اللّام - على أن يكون الرّاآن المدغمتان أصليتين إحداهما عين والاخرى لام ؛ ولا- نظير للأخيرين ، فحكم بالأوّل على زياده الياء الاولى واحد حرفى التضعيف ، وقد يقال :

ص: ٣٢٧

١- والتمتن فى غير هذا الشرح هكذا : لوجود فوعول ، وافوعول وعدم إلخ.

٢- وفى غير هذا الشرح (دون يائها) وهو من متن الشافيه.

الأوزان الثلاثة كلها خارجه عن الاصول ؛ فلا ترجيح إلّا ان يصار إلى ما ذكره سيويوه من عدم المبالاه بالمشدده فكأنها واحده مخففه ، وكأنه (1) يلمع - للسراب - ويرمع - لشيء يلعب به الصبي - ويلمق وهو معرب - للقاء - ، ونحو ذلك ممّا يلوح من كلامهم أنه من الاصول المعتميره فى الأسماء ، فتأمل.

ولعل أصله التخفيف كما حكاه بعضهم ثم ضَعَف ، أو يكتفى فى مقام الاضطراب بوجود النظير ولو فى الفعل كـيحمّر - بتشديد الزاء - فالأوّل له نظير فى اللّغه ولو بأن يعتبر كونه منقولاً من الفعل ؛ وان كان ذلك الفعل مهجوراً ، بخلاف الأخيرين ؛ فإنهما لا نظير لهما فى الكلمات.

واليهيّر : صمغ الطلح ، وقال الأحمر : هو الصّيب ، ومنه سمي صمغ الطلح ؛ ويقال : للباطل ، ومعان آخر أيضا ، وقد تزداد فى آخره الألف فيقال : يهيّر بمعنى الباطل - كـيحمّر بمعنى الأحمر - والماء الكثير وغيرهما.

(و) مثل : (همزه - أرونان) - بفتح الهمزه وسكون الراء المهمله وفتح الواو ونونين بينهما الألف - للصوت ، ويقال : أيضا يوم أرونان - أى صعب - وليله أرونانه - صعبه - ، (دون واوه) ؛ فان فيه أربعة غوالب : الهمزه ، والواو ، والألف ، والنون فى الآخر ، وزيادة هاتين ظاهره فلا يمكن زياده الأخيرين معا ، و «فعولان» بزيادة الواو معدوم النظير ، بخلاف «أفعالان» - بزيادة الهمزه - إذ له نظير فيحكم بزيادتها لوجود النظير ، (وان لم يأت) من ذلك (إلما) لفظ واحد وهو (أنبجان) - بتقديم النون على الموحده والجيم - على ما سمعه الجوهري عن أشياخه وقال : قد أثبت فى بعض كتب اللّغه بالخاء المعجمه ، يقال : عجين أنبجان - إذا كان مدركا متفتحا - .

هذا الذى ذكر إذا كانت الكلمه على الزنه الحاصله على تقدير زياده بعض

ص : ٣٢٨

١- أى كان نظيره يلمع وغيره.

الغوالب خارجه عن الاصول ؛ دون الحاصله على تقدير زياده بعض آخر ، (فان خرجتا) معا عن الاصول (رَجَّح) الزائد المحكوم عليه بالزياده ؛ أو المعنى وقع الترجيح (بأكثرهما) زياده فى الكلام ، وذلك (كالتضعيف فى - تيفان -) بالفوقانيه المكسوره والتحتانيه المشدده والفاء - ، وكذلك - تيحان - عند من يرويه بكسر الأوّل ، فان فى كل منهما أربعة غوالب مع أصليتين غيرها ، وزياده الألف والنون ظاهره ؛ ولو حكم بزياده الفوقانيه كان على «تفعلان» ؛ وان حكم بزياده التضعيف كان على «فيعلان» ؛ وكلاهما معدوم النظير ، لكن التضعيف أكثر زياده فحكم بزيادته دون التاء ؛ واعتبرت الزنه الثانيه يقال : جاء فى تيفان ذلك - أى فى أوّله - .

(و) مثل : (الواو فى - كوألل) بفتح الكاف والواو وسكون الهمزه ، للقصير - فان «فوعلا» بلامين مع زياده الواو ، و «فعألل» بلامين مع الهمزه الساكنه الزائده قبلهما - كلاهما خارج عن الاصول ، لكن زياده الواو أكثر فحكم بزيادتها لللاحاق - بسفرجل - ، وقد يمنع كون الهمزه فى موقعها فيه من الغوالب بل الغالب فيه الواو والتضعيف ويحكم بزياده كليهما لللاحاق .

(و) مثل : (نون - حنطأو ، وواوها) دون همزتها وان كانت كلّها معدوده من الغوالب ، أمّا الواو فظاهر ، وأمّا الأخريان فكأنهم نزلوهما منزله الغوالب ؛ لقربهما من الغوالب فى شيوخ الزياده فى مثلها ؛ أو لغير ذلك وان كانت كل منهما تقع أصليته أيضا فى مثلها ، كالنون فى : فندأو - بالفاء - يقال : قدوم فندأوه - أى حادّه - على ما قيل ، والهمزه فى : كنتأو ، ثمّ أنّه يمتنع زياده الجميع ؛ إذ ليس معها سوى أصليتين ، فهى إمّا : «فنعلو» بزياده النون والواو واصاله الهمزه ، أو «فعلاؤ» ، أو «فنعأل» ، فرجّح الأوّل بأكثرية الزياده ، وقد مرّ الكلام فيه .

(فان لم تخرج) الزنه عن الاصول (فيهما) أى فى تقدير زياده أحد الغالبين وتقدير زياده الآخر (رَجَّح) الحرف الزائد (بالاظهار الشاذ) اللّازم من تقدير زياده غيره ان لزم ذلك ، والترجيح به متفق عليه ان لم يكن فيما يلزم هو فيه شبهه

الاشتقاق ، وهى : موافقه بناء لآخر فى حروف الاصول من غير ان يعلم التناسب المعنوى بينهما ، واختلفوا فيما وجدت هى فيه ، ف قيل : ي ر ج ح بالاظهار الشاذ أيضا ؛ فيختار زياده ما يسلم عنه ترجيحا للاحتراز عنه ؛ ورعايه للقياس ، (وقيل) : يرجح الزائد(بشبهه الاشتقاق) ، فيختار زياده ما يشتمل عليها وان لزم الاظهار الشاذ ، لثلا يلزم كون الكلمه من أصل لم يوجد فى استعمالهم.

(ومن ثم (1) اختلف فى : يأجج) - بفتح التحتانيه والجيم الاولى وسكون الهمزه بينهما ، لقبيله ، ولبقعه بمكّه المشرفه - غير منصرفه للعلميه والتأنيث أيضا باعتبار القبيله والبقعه ، (ومأجج) - بالميم موقع الياء ، لبقعه من الأرض - غير منصرف بالعلميه والتأنيث المعنوى ، وفى كل منهما غالبان : التضعيف فيهما ، والياء فى أحدهما ؛ والميم فى الآخر مع أصليين غيرهما ، والزنه على تقدير زياده التضعيف واصله الغالب الآخر هى «فعلل» ، وعلى العكس «يفعل ، ومفعل» وليس شىء منها خارجا عن الاصول ، فاختار بعضهم الثانى لشبهه الاشتقاق ؛ لوجود - أ ج - (2) - بالهمزه وتشديد الجيم - مع عدم العلم بالتناسب فى المعنى وان لزم الاظهار الشاذ ؛ لأنّ القياس فى المثليين الأصليين هو الادغام ، واختار بعضهم الأوّل على ان يكون زياده التضعيف لللاحق بجعفر ؛ ليكون الاظهار قياسا كما مرّ فى اللاحق وان لم يكن شبهه الاشتقاق من أصل موجود ؛ لعدم - يا ج - بالياء - وماج - بالميم - مع تخفيف الجيم فيهما كذا قيل ، وفى عدم الثانى نظر يظهر من كتب اللغه ، ولم يحكم على - مأجج - بالميم بأنه «فأعل» بزياده الهمزه كشأمل وان وجد المَجّ - بتشديد الجيم - فى اللغه ، لندوره ولحوقه بمعدوم النظر.

(ونحو : محبب) - بالميم وسكون المهمله وموحدتين - اسم رجل ، (يقوى) القول (الضعيف) من القولين المذكورين ، وهو الترجيح بشبهه الاشتقاق من : الحب ،

ص : ٣٣٠

١- ومن هنا وهو اختلافهم فى المرجح أى ومن أجل ذلك.

٢- والاولى (أجج) بفك الادغام وإلا لم يلزم الاظهار الشاذ.

لاتفاقهم على أنه «مفعول» بزيادة الميم واصله البواقي ، ولو رجح بالاظهار الشاذ لقليل : أنه «فعلل» بزيادة التضعيف لللاحق.

(واجيب) عن هذه التقويه (بوضوح اشتقاقه) فيه من الحب ، ففيه ترجيح للاشتقاق المحقق لا لشبهه مع أنه من الاعلام ويغترف فيها ما لا يغترف في غيرها ، ويحتمل الاشتقاق المحقق في : مأجج أيضا على ما يقال ؛ فان الأجه - شده الحرّ - والأجج : عدو الظلم ونحوه عدوا خفيفا ، فلعله اسم مكان اشتقّ من أحدهما لمناسبه وقوعه في البقعه المسّماه به بوجه ما ، (فاثبتت) شبهه الاشتقاق (فيهما) أي في تقديري زياده كلّ من الغالين (فبالاظهار) الشاذ يرجح الزائد (اتفاقا) ، لعدم الترجيح لشبهه الاشتقاق لاشتراكهما فيها ، فيبقى الترجيح بالاظهار الشاذ واختيار ما يخلو عنه وذلك : (كدال - مهدد) - بالميم والمهملتين - من أسماء النساء ، فانّ الميم والتضعيف من الغوالب ، ويوجد شبهه الاشتقاق على تقدير زياده كل منهما ؛ لوجود - المهد - بالميم ، والهدّ - بدونها مع تشديد الدال لكن زياده الميم واصله الدالين على أنه «مفعول» يشتمل على الاظهار الشاذ ؛ فيختار اصلتها وزياده إحدى الدالين لللاحق على أنه «فعلل» كما قال سيبويه فيه وفي مأجج ، ليكون الاظهار قياسا.

(فان لم يكن) في شىء من التقديرين (اظهار) شاذ (فبشبهه الاشتقاق) ان كانت في أحدهما دون الآخر يرجح الزائد ، ويختار زياده ما يشتمل عليها ، (كميم - موظب -) بسكون الواو وفتح المعجمه بعدها الموحد ، لبقعه من الأرض قرب مكّه ، شرفها الله تعالى - غير منصرف بالعلميه والتأنيث المعنوي.

(و) ميم (معلى) - بفتح الميم وسكون المهمله ، اسم رجل - فانّ الميم والواو والألف من الغوالب ؛ فان حكمت باصاليه الميم منهما كانا على «فوعل» و «فعلى» ، وان حكمت باصاليه الواو فى الأوّل ؛ والألف فى الثانى وزياده الميم فيهما كانا على «مفعول» ، وهذه الأبنيه كلّها من الاصول ؛ لكن يوجد على تقدير زياده الميم شبهه الاشتقاق : الأوّل : من وظب على الشىء وظوبا - إذا دام وان كان شاذا من جهه

فتح العين ؛ لكونه من المثال وحقه الكسر كموعد ، والثاني : من العلو على انقلاب الألف من الواو الأصليه ، بخلاف التقدير الآخر ؛ لعدم المظب ، والمعل - بالميم - فيهما ، وأما قولهم : معلت الشيء - إذا أخذ بسرعه - فنادر كالمعدوم على ما قيل ، فتأمل .

(و) ان اشتمل تقدير زياده أحد الحرفين على الوزن الأغلِب ؛ وتقدير زياده الآخر على شبهه الاشتقاق فتعارضاً ففي هذه الصوره (في تقديم أغلبهما) - أي أغلب الوزنين لغلبته (عليها) أي على شبهه الاشتقاق كما ذهب إليه الأخفش (نظر) ؛ لجواز أن يؤدى تقديمه إلى تركيب مهمل ، وتقديم شبهه الاشتقاق إلى تركيب مستعمل ؛ ولا شك أن اعتبار المستعمل أولى ، كذا قال المصنف .

(ولذلك) الّذى ذكر من اعتبار أغلب الوزنين (قيل) : والقائل هو الأخفش (رمان) - بضمّ المهمله وتشديد الميم ، لثمر معروف - «فَعَال» بزياده الألف والتضعيف ، لا «فَعْلان» (لغلبتها) أي غلبه هذه الزنه ، وكونها أكثر من «فَعْلان» ، (في نحوه) ممّا ينبت من الأرض وان لم يكن أكثر منه في غيره ، وذلك : كالقراص - بالقاف والمهملتين ، للبابونج - ، والحمّاض - بالمهمله والميم والمعجمه ، لنبت له نور أحمر - ، والكزّاث - لبقله معروفه - ، والعَلّام - بالمهمله ، للحناء - ، وجعله الخليل : على «فَعْلان» بزياده الألف والنون ، ومنعه من الصرف إذا سمى به ، ليرجع إلى تركيب مستعمل ؛ لثبوت الرّم - بتشديد الميم - بمعنى : الاصلاح والأكل ، ففيه شبهه الاشتقاق بل كاد أن يوجد فيه الاشتقاق ، بخلاف الرمن - بالنون - الّذى يلزم على قول الأخفش ، فإنّه تركيب مهمل غير مستعمل ؛ أو في حكمه ، فان رمن - بمعنى أقام - ان ثبت فكأنه قليل في حكم المعدوم ، فتأمل .

(فان ثبتت) شبهه الاشتقاق (فيهما) أي في الوزنين (رَجِيح بأغلب الوزنين) ، لاشتراكهما في شبهه الاشتقاق فيترجح الأغلب ان كان بغلبته .

(وقيل : بأقيسهما) ، وان كان الآخر أغلب منه ؛ لأن اعتبار القياس أولى ، (ومن

ثم) : أى من أجل الاختلاف المذكور(اختلف فى - مورك -) بالفتح اسم رجل - ، لثبوت ورق ، ومرق ، ففيه شبهه الاشتقاق سواء حكم بزياده الميم أم بزياده الواو ، وهو على الأوّل على «مفعل» - بفتح العين - ، وعلى الثانى على «فوعل» كجوهر ، والأوّل أغلب ، والثانى : أقيس ؛ لأن «فوعلا» بفتح العين قياس ، والمفعل - بفتحها - فى المثال خلاف القياس ، (دون حومان) - بفتح المهمله وسكون الواو ، لموضع - فإنهم لم يختلفوا فيه ، لعدم مخالفه القياس فيه سواء جعل «فوعلا» بزياده الواو والألف ، كتوراب - للتراب - ، أو «فعلانا» بزياده الألف والنون ؛ كسمنان ، وفيه شبهه الاشتقاق على التقديرين ، لثبوت الحوم - بمعنى الدور - ، والحمّن ، ومنه : حمّنه - لامرأه - ، والحمّانه - للصغار من القراد ، لكن «فعلان» أغلب فهو أولى .

هذا الذى ذكر إذا غلب الوزنان على تقدير ثبوت شبهه الاشتقاق فيهما .

(فان ندرا) على ذلك التقدير(إحتملها) أى احتمل اللفظ الذى يراد معرفه الزائد فيه الوزنين ، لاشتراكهما فى شبهه الاشتقاق والندره ؛ فلا ترجيح ، وذلك (كارجوان) - بضمّ الهمزه والجيم وسكون الراء المهمله بينهما ، لصبغ شديد الحمرة ، أو معرّب : أرغوان بالفارسيه ، فانّ الألف والنون فيه مزيدتان ، وهو أمّا : «افعلان» بزياده الهمزه أيضا واصاله الواو ، كاسحمان - لجبل - ، والعبان - فى اللعاب - ، وافعوان ، واقحوان - للبابونج - ، أو «فعلوان» باصاله الهمزه وزياده الواو كعنفوان ، وكلّ الوزنين قليلان وان كانا موجودين ؛ وفيه شبهه الاشتقاق على التقديرين ؛ لثبوت رجوت رجاء ، وأرج الطيب يأرج كفرح يفرح ، - إذا فاح - .

(فان فقدت شبهه الاشتقاق فيهما ؛ فبالأغلب) من الوزنين يرجح الزيادة(كهمزه أفعى) دون ألفها وان كانت كل منهما من الغوالب ، لأن «أفعل» بزياده الهمزه أغلب من «فعلى» بزياده الألف ، ولا شبهه اشتقاق فى شىء من الوجهين ، لعدم - الفعى ، والأفع - ، وقد يقال : ان فى الوجه الأوّل يوجد الاشتقاق المحقق من : فعوه السم فلا وجه لا يراد ذلك ههنا!!

(و) مثل : همزه (أوتكان) - بالفوقانيه بعد الواو ، لموضع ، أو للقصير - والأوتك من مادته لضرب من التمر ، دون واوهما وان كانتا من الغوالب ، فإن الألف والنون في الأوّل مزیدتان بلا- مریه ، فهو إمّا : «أفعلان» كأنجبان ، وأرونان بزیده الهمزه ، أو «فوعلان» كحوقران - لرجل - ، وحتنان - بالفوقانيه ، لبلد - بزیده الواو ، والثانی إمّا : «أفعل» أو «فوعل» وشبهه الاشتقاق مفقوده فی الوجهین ، لعدم - الأتک ، والوتک - لكن «أفعلان» و «أفعل» أغلب فحماً علیهما ، وقد یمنع ذلك فی الأوّل ، بل «فوعلان» أغلب ؛ ولو تنزل عنه فغایته التساوی.

(و) مثل : (میم - إمعه -) بكسر الهمزه وفتح الميم المشدّده بعدها العين المهمله ، لمن يتبع كل أحد لضعف رأيه - فإنّ الهمزه والميم فيه من الغوالب ، فهو إمّا «فعله» على اصاله الهمزه وزیاده إحدى الميمين ، أو «إفعله» بكسر الهمزه وسكون الفاء وفتح العين - بزیده الهمزه واصاله الميمين ، وشبهه الاشتقاق مفقوده على التقديرين ، لعدم - أمع ، وممع - بميمين ، و «إفعله» كانفحه - بالنون والفاء والمهمله المخففه على لغه فيها - للكرش - كما قال الجوهري نادر ، و «فعله» أكثر منه كدّبه - بالبدال المهمله والنون المشدّده والموحّده ، للقصير - وإمره - بالراء المهمله ، لمن يأتي امر أي يشاور كل أحد فحمل عليه.

وقد يقال : ان - امعه - مركبه من حروف كلمتين ، محذوفاً بعضها ، وغيرت الهمزه عن الفتحه إلى الكسره ، وأصله : «أنا معك» أو «أنا معه» كأنه لضعف عقله يقول ذلك لكل أحد ، أو هو من حروف «إني معك» فكسرت الهمزه على الأصل ، وكذا يقال : فی إمّره أنّها من حروف «أنا مأمورك» كأنه يقول ذلك لكل أحد.

هذا إذا لم يكن الوزنان نادرين مع فقد شبهه الاشتقاق.

(فان ندرا) مع فقدها (إحتملها) أي اللفظ الوزنين وذلك (كاسطوانه) - بضم الهمزه والطاء - وهي أنّما تكون مثالا لذلك (ان ثبتت «افعواله») كما قيل في أفعوانه ، إذ هي عند ثبوتها يحتمل هذه الزنه على ان تكون الهمزه زائده والنون أصليّه ،

ويحتمل «فعلوانه» أيضا على عكس ذلك ، فيحتمل وزنين هما نادران مع فقد الاشتقاق عليهما ؛ لعدم - السطن ، والأسط - ، (وإلا) أى وان لم يثبت «أفعواله» لم تكن اسطوانه مِمَّا نحن فيه ، إذ حينئذ لا يحتمل إلا وزنا واحدا نادرا ؛ إذ لو لم تثبت تلك لم يبق احتمال فى بادئ النظر سوى «فعلوانه» و «أفعلانه» ، وإذا حقق الأمر «ففعلوانه» هى وزنها كما ذهب إليه الأَخفش ، (لا «أفعلانه») كما توهمه قوم (لمجىء أساطين) فى جمعها ، فيمتنع فيها «أفعلانه» ؛ إذ لو كان وزنها «أفعلانه» كان الطاء عينها والواو لامها والنون مزیده ، والياء فى الجمع هى المنقلبه عن ألفها الزائده ، فالواو محذوفه ، فيكون هذا الجمع على «أفاعين» بالنون وليس بموجود ؛ على أنها لو كانت منقلبه عن واوها والألف محذوفه كان على «أفاعن» - باللام الساكنه قبل النون - وليس بموجود أيضا ، فتعين ان يكون على «فعلوانه» ، وهذا الجمع على «فعالين» كسلاطين ونحوه ، ولو كان «أفعلانه» لقليل فى الجمع أساط ، وأساطى ، كأقاح وأقاحى فى : أقحوانه ، ولو فرض ثبوت «أفعواله» واعتبرت فالجمع أساطين على «أفاعيل» كأنواعيم.

[١ - تعريف الإمالة]

(الإمالة) فى الأصل : مصدر أمال ، يميل ، من الميل ، وفى الصنائه : (ان ينحى بالفتحه نحو الكسره) أى يقصد جانب الكسره بالفتحه ، فقوله : ينحى بالبناء للمفعول من : نحاه بمعنى قصده ، مسندا إلى «نحو الكسره» على ما قال نجم الأئمه رضى - على النيبه من فاعله ، والمراد : أن يعدل بالفتحه عن استوائها وتشرب شيئا من صوت الكسره فتصير بين نفسها وبين الكسره ، فان كانت هناك ألف صارت بينها وبين الياء لا محاله ، وهذا الحد يشمل جميع أنواعها ، وهى الواقعه فى الفتحه قبل الألف ، وهذا الحد يشمل جميع أنواعها ، وهى الواقعه فى الفتحه قبل الألف ، وقبل الهاء فى نحو : رحمه ؛ وقبل الراء على ما سيفصل إنشاء الله تعالى .

ومن عرّفها بأن : ينحى بالألف نحو الياء فكأنه أراد تعريف غالب أنواعها وإلا لم يكن جامعا ، وأهل الحجاز لا يميلون إلا قليلا ، وقد وقعت فى القراءات السبع على تفاصيل يظهر من كتب القراءه ، وهى شائعه فى لغه تميم ، وقيس ، وأسد ، وعامه نجد ، واحرص الناس عليها تميم .

وأما تسمى إماله عند المبالغه فيها ، وما لم يبالغ فيه يسمى ترفيقا ، والترقيق أنما يكون قبل الألف .

[٢ - أسباب الإمالة]

(و) الإماله (سببها) المجوز لها لا الموجب (قصد المناسبه ، لكسره ، أو ياء) لتناسب الأصوات وتصير من نمط واحد ، (أو لكون الألف منقلبه عن) حرف (مكسور ، أو) عن (ياء ، أو) لكون الألف (صائره) فى بعض الأحوال (ياء مفتوحه) ،

فيقصد التنبيه بالاماله إلى ما تصير الألف إليها في تلك الحال ، (أو للفواصل ، أو لاماله قبلها) فيقصد المناسبه لها ؛ والأخير أنّما يكون سببا لها(على وجه) من غير أن يكون متفقا عليه ، فهذه أسباب الاماله.

١ - وأولها قصد المناسبه للكسره سواء كانت قبل الألف أم بعدها ، (فالكسره قبل الألف) لا تكون إلّا مع الفصل ، للزوم إنفتاح ما قبلها ، ويجوز الاماله قبلها مع لزوم تلك الكسره وعروضها ، لكنها أنّما تكون سببا لها فيما كان الفاصل حرفا واحدا ، (نحو : عماد) ؛ أو حرفين أولهما ساكن ، فأنّه لسكونه حاجز ضعيف فلا يعتد به (و) ذلك نحو : (شملا) - بكسر المعجمه وسكون الميم ، للناقه الخفيفه - وان كان الفاصل حرفين متحركين ؛ أو أزيد من اثنين فلا إماله ؛ لبعده الكسره عن الألف إلّا إذا كان أحد ما فصل به هاء فان كثيرا من العرب يميلونها ، (و) ذلك (نحو : درهمان) ممّا فيه الفاصل فوق الاثنين ، وقولك : - أراد ان ينزعها - ممّا فيه الفاصل متحركان ، ومثل هذا إنّما(سوّغه) للاماله(خفاء الهاء) فلا يعتد به (مع شدوده) ، لأنّ الاماله في مثله لم تقع إلّا في كلام قليل من العرب.

ويشترط عندهم في اماله مثله ان لا يكون ما قبل الفتحة الواقعه قبل الألف مضموما ؛ نحو : يضربها ، لقوّه الضمّه فيقوى الحاجز ، وكأنّه أنّما مثل بدرهمان إذا أوقف عليه بسكون النون ؛ إذ لو كانت النون مكسوره جاز أن تكون الاماله لكسرتها فلا تكون شاذّه ، ولا ممّا نحن فيه إلّا ان يقال : الاعتداد (١) بكسره النون لسقوطها عند الاضافه ، كما قيل.

(و) الكسره(بعدها) أي بعد الألف يطرد امالتها مع لزومها واتصالها بالألف ، كما(في نحو : عالم ، ونحو : من كلام) بالاماله(قليل ، لعروضها) ، بسبب حرف الجر ، لكن قلّتها أنّما هي فيما إذا كانت الكسره العارضه على غير الراء ، (بخلاف) ما إذا

ص: ٣٣٧

١- وفي نسخه : للاعتداد.

وقعت الكسره العارضه فيها ، (نحو : من دار) ، فانّ الاماله فى مثله كثيره (لراء) المتكرره فى مخرجها ؛ ويتكرّر بتكررها الكسره ، وينجبر عروضها بالتكرّر.

(وليس مقدرها الأصليه) أى الكسره المقدره الأصليه التى حذف حذفاً لازماً (كملفوظها) فى جواز الاماله بسببها (على الأفصح) ، خلافاً لقوم ، وذلك : (كجاء ، وجوآء) - بتشديد الدال فيهما - فان أصلهما : جادد ، وجوادد - بدالين - الاولى منهما مكسوره فيهما واقعه بعد الألف ، فحذفت الكسره للادغام ، فهذه الكسره المقدره وان كانت أصليّه لكن لما سقطت عن اللفظ سقوطاً لازماً لم يعتد بها فى الأفصح.

(بخلاف سكون الوقف) الذى به تسقط الكسره الأصليه ، كما إذا وقف على : داع ، وماش ونحوهما ، فإنّها تؤثر فى جواز الاماله على الألف أكثر ؛ لعروض سقوطها ، وليعلم أنّ الكسره إذا كانت قبل الألف أو بعدها مع الانفصال بأن يكون فى كلمه اخرى فقد تمال معها أيضاً ، نحو : لزيد مال ، ولعبد الله ، وغلاما بشر ، وثلاثا درهم ، لكن الاماله مع الاتصال بأن يكونا فى كلمه واحده أكثر على ما يقال.

(ولا تؤثر الكسره فى) جواز اماله الألف (المنقلبه عن واو) ، خلافاً للأكثر ، بل قيل : أنه ممّا تفرد به المصنف والزمخشري وعلى قولهما : يمتنع ان يمال (نحو : من بابه ، وماله) ممّا ألفه منقلبه عن الواو بدليل : أبواب ، وأموال ، فى الجمع.

(و) أمّا (الكبا) - بكسر الكاف بعدها الموحده ، للكناسه - فمجيء الاماله فيه على ما سمع منهم مع انقلاب ألفه عن الواو ، بدليل : كبوت البيت متعين عند غيرهما ، (شاذ) عندهما ، (كما شذ) عند الجميع وقوع الاماله فى قولهم : (العشا) - بالفتح والقصر - مصدر الأعشى ، للذى لا يبصر بالليل ، (والمكا) - بفتح الميم والقصر ، لجحر الثعلب والأرنب ونحوهما - والفهما منقلبه عن الواو بدليل قولهم : إمراه عشواء ، ومجيء المكو على زنه الدلو.

(وباب ، ومال ، والحجاج) علما لا صفه ، من : الحجّ إذ لم يسمع الاماله فيه فى

حال الوصفية ، (والناس بغير سبب) من أسباب الاماله فيها ، وذلك فى : باب وما بعده حالكونها مرفوعات ، أو منصوبات ، لعدم الشذوذ فى امالتها مجرورات عند الجمهور وان كانت ضعيفه ، لعروض الكسره ، خلافا للمصنف والزمخشري فى : باب ومال ، لانقلاب الألف فيهما عن الواو.

(وأَمّا : الرّبا ، ومن دار فلأجل الرّاء) المكسوره القويّه فى اقتضاء الاماله وقعت الاماله فيهما وان كانت ألفهما منقلبه عن الواو ، بدليل قولهم : الرّبوان فى التثنيه ، ودور فى الجمع.

٢ - (والياء) وهى السبب الثانى (أنما تؤثر) فى إماله الألف إذا وقعت (قبلها) على ما صرح به ابن الدّهان وجماعه وان سكت عنه بعضهم ، ويشترط مع ذلك اتصالها بها كما(فى نحو : سيال) - بفتح المهمله - لشجر له شوكة ، أو وحده الفاصل بينهما ، والاماله حينئذ مع سكون الياء كثير(و) ذلك نحو : (شيبان) - لحي من بكر - وربّما جاءت مع تحركها كالحيوان ، والحيدان ، بفتح الياء فيهما ، وتمتنع الاماله مع الفصل بأكثر من واحد كقيقبان ، إلّا إذا كان الثانى من الفصلين - هاء - نحو : يدها على ما فى التسهيل لابن مالك فيجوز الاماله حينئذ ، إلّا ان يكون الفاصل الأوّل الواقع بين الياء والهاء مضموما نحو : هذه يدها فيمتنع عند ذلك على ما قيل.

٣ - (و) الألف (المنقلبه عن) حرف (مكسور) هو الواو ، وانقلابها عنه هو السبب الثالث ، وذلك إذا كانت عينا فى فعل يرجع عند اسناده إلى التاء المتحركه فى الزنه إلى قولك : «فلت» بكسر الفاء ، (نحو : خاف) ، فان أصله : خوف - بكسر الواو - ، وأنما اجيزت امالتها لأن كسره الواو تنقل إلى ما قبلها فى نحو : خفت فما قبلها كأنه فى معرض الكسره ، ونحو : مات ، ونام يمال فى لغه من يقول فيه تاء الضمير نمت ، ومتّ ، بكسر الأوّل ، بخلاف من يقول : نمت ، ومتّ بضمّ الأوّل.

٤ - (و) الألف المنقلبه(عن ياء) مفتوحه كانت أو مكسوره ، وانقلابها عنها وهو السبب الرابع تمال فى الاسم والفعل ، عينا كانت أو لاما ، (نحو : ناب) واحد

الأنياب ، (والزحى) واحد الزحيان ، (وسال) يسيل ، وهاب يهاب ، (ورمى) ، وحكى سيبويه عن بعض العرب : كراهه اماله نحو : رمى لما فيها من المصير إلى الياء المهروب عنها بالاعلال والقلب ألفا ، قيل : وينبغى على هذا كراهتها فى نحو : ناب ، وباع لجريان العله ، وقال بعضهم : ان اماله المنقلبه عن الياء التى هى عين الاسم لم يقع إلّا فى لغه بعض العرب الذين امالوها فى حال الجبر خاصه ، وحكى ذلك عن الشاطبى النحوى.

٥ - (و) الألف (الصائره) فى بعض الأحوال (ياء مفتوحه) وصيرورتها إياها - وهى السبب الخامس - أنما تؤثر لو لم تختص بلغه شاذه ، كصيروره ألف نحو : عصا ياء مفتوحه فى الاضافه إلى ياء المتكلم ؛ نحو : عصى فأنها لا تؤثر لشذوذها واختصاصها بلغه هذيل.

ثم أنّها مع السلامه عن شذوذ تلك الصيروره تمال فى الاسم والفعل ، (نحو : دعا) ، وزكى - بالتشديد - واصطفى ، فأنها تقلب فيه ياء مفتوحه فى البناء للمفعول وان كان أصلها الواو للكسره قبلها فيه ، (و) نحو : (حبلى) ، ودعوى ، وبشرى ، وذكرى ، فان ألفه تقلب ياء مفتوحه فى المثنى ، كحلبيان ، وكذا نحو : نصارى ويتامى من الجموع ، إذ يقال فيهما : فى المثنى نصاريان ، ويتاميان مثلا ، فانّ الجمع قد يثنى بتأويل الجماعتين كما قال أبو النجم يصف أبلا :

تبقلت من أول التبقّل

بين رماحى مالك ونهشل (١)

وتثنى أيضا إذا سمى بها ، وكذا الأسماء التى تقلب ألفها المنقلبه عن الواو ياء فى المثنى ، وذلك إذا كانت رابعه فما فوقها كالأعلى ، والمصطفى ، بخلاف الثالثه ؛ فأنها تردّ

ص : ٣٤٠

١- البيت لأبى النجم العجلى ، الضمير فى تبقلت راجع إلى الإبل فى البيت السابق ، والتبقل : رعى البقل ، يعنى أنّها رعت البقل من أول زمان الرعى - أى أول الربيع - بين رماحى هاتين القبيلتين أى فى موضع محاربتهما ولم يتمكن أحد من منع ابله عن الرعى لفرط شجاعته.

فيه إلى أصلها نحو : عصوان ، ولم يعبأوا بانقلابها في التصغير ياء مفتوحة كعصيته ، لشده بعدها عن صوره الألف المماله باجتماع أمرين فيها لا يكون شيء منهما في الألف أعني : سكون ما قبلها ، والادغام ، (و) نحو : (العلی) - بضم الأول - وهو جمع كصغر ، وكبر ، وألفه منقلبه عن الواو وتصير ياء مفتوحة في المفرد ، وهو العليا ، (بخلاف : جال) - بالجيم - من الجولان ، (وحال) - بالمهملة - من الحولان ، إذ يقال : في المبنى للمفعول منهما جيل ، وحيل - بسكون الياء - لا بفتحها فتصير ألفهما ياء ساكنه - لا مفتوحة - والساكنه لضعفها كالمعدوم ؛ فلا يعتد بها مع أنها قد تشم في مثل المثالين ضمّه ، وقد تبقى الضمّه ، وقد تبقى الواو أيضا فكسرتها بل نفسها في معرض الزوال ، كذا في شرح المفصل.

٦ - (والفواصل) وهي السبب السادس (نحو) قوله تعالى : (وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى) (١) الآيات ، فإنّ الضحى أنّما يمال إذا اميلت بقيه الفواصل المشتمله على سبب الاماله ، تحصيلا للتناسب ، ولو لا ذلك لما اميل لعدم سبب الاماله فيه ، إذ لا كسره فيه ، ولا ياء ، ولا ألف منقلبه عن مكسور ، أو ياء ، أو صائره ياء مفتوحة في حال من الأحوال ، لأنه اسم ثلاثي ألفه منقلبه عن الواو بدليل : الضحوه ، فيقال في المثني : ضحوان ، ولعل ألفه أنّما رسمت بالياء لكونها في معرض الاماله للفواصل ، خلافا لقوم من الكوفيين ، حيث ذهبوا إلى صيروره الألف من بنات الواو في الثلاثي الذي أوله مضموم أو مكسور ياء مفتوحة في المثني ، فيقال : ضحيان مثلا في الضحى ، وكسيان في الكساء ، فعندهم يتحقق فيه سبب الاماله.

٧ - (و) سابع الأسباب أعني : (الاماله) الواقعه بسبب من الأسباب المعبره في ألف في الكلمه سبب ضعيف لاماله ألف اخرى في الكلمه خاليه عن تلك الأسباب ،

ص : ٣٤١

١- الآيات : ١ - ٣ الضحى.

وذلك : لأنّ الاماله ليست كسره محققه ، ولا ياء حتى يعتبر الاماله الثانيه لمناسبتها ، ولذلك لم يعتد به إلا قليل ، (نحو : رأيت عمادا) وقفا ، فإنّ الألف الواقعه بعد الميم قد تمال للكسره اللّازمه قبلها مع وحده الفاصل ، وقد يمال الألف الحاصله فى الوقف أيضا وان خلت عن السبب لتلك الاماله قبلها ، والاماله كأنها جرت على الاماله فكما أنّ الحذف قد يجرى على الحذف لانفتاح الباب بوقوع ما وقع أوّلا.

فهذه الاماله والاماله للفواصل فى السبب السابق كلتاهما اماله للاماله ، لكنهم اصطلاحوا على تخصيص هذا السبب بهذا الاسم فكأنهم زعموا أنّ التسميه ثمّه بالفواصل أولى ، تنبيها على أنّ الداعى فيه رعايه تناسبها.

(وقد تمال ألف التنوين) الحاصله فى الوقف على المنصوب وان تكن اماله قبلها ليتوسل بذلك إلى ظهورها ، فان امالتها ادخل فى بيانها من تخليتها وطبعها ، لكن هذا داع ضعيف إلى تغييرها عن صورتها من غير سبب ، ولذلك حكموا بضعف هذه الاماله ، وهى : (فى) ما فيه قبل الآخر ياء ساكنه (نحو : رأيت زيدا) أكثر منها فى ما ليس كذلك نحو : رأيت عبدا ، لما فى المشتمل على تلك الياء من المشابهه لنحو : شيان.

فهذا بيان الأسباب.

[٣ - موانع الاماله]

(و) قد يمنع من الاماله مانع ، ومن ذلك : (الاستعلاء) ، وهو (فى غير باب) : ما فيه ألف منقلبه عن واو مكسوره ، نحو : (خاف) ، (و) باب : ما ألفه منقلبه عن ياء نحو : (طاب) ، (و) باب : ما يصير ألفه ياء مفتوحه فى بعض الأحوال ، كالصائره إليها فى البناء للمفعول فى نحو : (صغى مانع) عنها ، لأن حروف الاستعلاء - وهى : حروف «قط خصّ ضغط» (١) - يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى فيقتضى بقاء

ص : ٣٤٢

١- قال ملّا على قارى : قط : أمر من قاط بالمكان إذا أقام به فى الصيف ، والخص : البيت من القصب ، والضغط : الضيق ، والمعنى : أقم فى وقت حراره الصيف فى خص ذى ضغط : أى الدّنيا بمثل ذلك وما قاربه أو المعنى أقنع من الدّنيا بقليل ولا تهتم بزيتها.

الفتح على أصلها المناسب للاصعاد ، والاماله تقتضى خلاف ذلك فيتمانعان ويشق النطق ، لكن لما قربت أسباب الاماله فى باب : خاف وما بعده لم يبالوا فيها بتلك المشقه ، واعتبروا المنع فيما عدا تلك الأبواب عن اماله الألف مع حرف الاستعلاء إذا وقع ذلك الحرف (قبلها) حالكونه (يليهما فى كلمتها) نحو : صاعد ، وخالد ، (و) كذا إذا وقع فى كلمتها (بحرفين) أحدهما هو - أى حرف الاستعلاء - كصواعد ، وضوابط ، (على رأى) نادر ، والأكثر على جواز امالتها حينئذ ، لضعف حرف الاستعلاء بالبعد عنها بالفواصل الآخر عن الممانعه خصوصا مع انكسار المستعلى ، كغلاب ، وطلاب ، لازدياد ضعفه عن الممانعه بالكسره ، ولذلك لم يذكر سيويه فيه المنع عن الاماله ، وفى حكمه عند بعضهم سكونه وانكسار ما قبله كمصباح ، ومقلاع ، لضعفه بالسكون حتى كأنه معدوم فتقوى كسره ما قبلها على كفه عن الممانعه.

وقوله : «بحرفين» عطف على قوله : يليها.

(و) كذلك الاستعلاء مانعه عن اماله الألف إذا وقع (بعدها يليها فى كلمتها) التى هى فيها ، كعاصم ، وعاطل.

(و) إذا وقع بعدها (بحرفين) أحدهما هو ، كعاشق ونافخ ، وبالغ ، وهذا إجماعى ، أو كلاهما غيره بحيث يقع بينه وبينها حرفان كمناشيط ، وموثيق ، وهذا (على الأكثر) ، لصعوبه الأصعاد بالمستعلى المتأخر بعد الانحدار بالاماله حتى كأنه لا يجدى فى استسهاله ما نظر إليه من جوازها وهو تعدد الفصل ، وهذا بخلاف الانحدار بعد الاصعاد ، فإنه مستسهل عند الذوق ، ولهذا ندر القول بالمنع عن الاماله ثمه مع حرفين أحدهما هو والحال انّ الفاصل بينهما واحد.

ص: ٣٤٣

وان كان المستعلي المتقدم أو المتأخر مع الألف في كلمتين نحو: مَنَّا خالد، ومَنَّا فضل، وكتاب خويلد، جازت الاماله، لأنَّ المستعلي صار بانفصاله كالمعدوم، إلَّا إذا كان سببها كسره عارضه نحو: مررت بعاشق ياسر، أو كانت الألف صله الضمير نحو: عَرَفَهَا قبل فلان، فإنَّ الاماله ممنوعه في هاتين الصورتين على ما صرَّح به ابن عصفور وغيره، والمنع عنها مع كونهما في كلمتين في غير تينك الصورتين مخالف لنصوص النحاه وان أشعر به كلام بعض المتأخرين، نظرا إلى حصول ما ذكر من السبب للمنع باتصال الكلمتين في النطق.

(والراء غير المكسوره (1)) مضمومه كانت أم مفتوحه (إذا وليت الألف قبلها) كراحم، وراشد، (أو بعدها) نحو: هذا حمارك (منعت) من الاماله، لكون ضميتها أو فتحتها كضميتين فكأنها تمنع الاماله إلَّا مع قوّه سببها؛ وذلك: في الأبواب الثلاثه المستثنات في الاستعلاء، فهي (2) تمنع عنها (منع) الحروف (المستعليه)؛ فلا يمال نحو: كرام، وراحم، وهذا حمارك، ويمال من تلك الأبواب مثل قولك: هار الشيء - إذا سقط - لانقلابها عن واو مكسوره كخاف، وكذا نحو: هل ران (3) - أى غلب - لانقلابها عن الياء، ونحو: تترى - بفوقانيتين أولهما منقلبه عن الواو، بمعنى متواترا واحدا بعد واحد - لصيروره ألفه ياء مفتوحه في المثني، فيقال: تتريان كما يقال: حبلان.

(وتغلب) الراء (المكسوره) المتأخره عن الألف المجامعه لها (المستعليه) (4) المتقدمه على تلك الألف، (و) كذلك تغلب الراء المكسوره المتأخره الراء (غير

ص: ٣٤٤

١- عطف على قوله سابقا: الاستعلاء الخ أى والراء من جمله الموانع.

٢- أى الراء تمنع عن الاماله.

٣- هكذا فى نسخ التى بأيدينا، والظاهر: (بَلْ رَانَ) اشاره إلى الآيه.

٤- والتمن فى غير هذا الشرح هكذا: وتغلب المكسوره بعدها المستعليه، وكلمه «بعدها» أى بعد الألف - ساقطه هنا وغير موجوده فى هذا الشرح.

والحاصل : أن هاتين المتقدمتين على الألف يمنعان امالتها ، والراء المكسوره المتأخره يقتضى جوازها فتقع التعارض وتغلبهما الراء المكسوره ، لقوتها فى اقتضاء الاماله ، لكن يشترط فى ذلك عدم المستعلى المتأخر نحو : طارق ، فأنه لا يمال لما فى امالته من صعوبه الاصعاد بسبب المستعلى المتأخر بعد الانحدار بالاماله ، (فيمال) نحو : (طارد ، وغارم) ، ومن أبصارهم ، وفى الغار ، (و) نحو : (من قرارك) ، و(إِنَّ كِتَابَ الْأُبْرَارِ) ، لغلبه الراء المكسوره المتأخر على المستعليه المتقدمه فى : طارد وما بعده ، وعلى الراء المفتوحه المتقدمه فى : «من قرارك» وما بعده.

هذا إذا وليت الراء الألف.

(فاذا تباعدت) عنها(فكالعدم فى المنع) عن الاماله إذا لم تكن مكسوره(و) فى (الغلب) عند إنكسارها على المستعلى المتقدم ، والراء غير المكسوره ، (عند الأ-كثر) (1) ؛ (فيمال) نحو : (هذا كافر) ، ورأيت كافرا ، وان اشتمل على الراء الغير المكسوره ، لسقوطها بالبعد عن درجه المنع عن الاماله ، (ويفتح) فتحا صريحا بلا اماله نحو : (مررت بقادر) أى يفتح ما قبل الألف فى نحوه ، وان كان فيه الراء المكسوره المتأخره عن الألف ، لضعفها بالبعد عن الغلبه على المستعلى المتقدم المانع عن الاماله ، هذا عند أكثر العرب.

(وبعضهم يعكس) ما ذكر من الحكمين ، فيفتح نحو : هذا كافر بلا-إماله ، ويميل نحو : مررت بقادر ، لقوّه الراء فى المنع والغلب بحيث لا يؤثر فيها الفصل بحرف واحد ، وعلى ذلك ورد ما سمع سيبويه من الاماله فى قول سماعه النعماني يهجو أحد بنى نمير بن قادر :

ص: ٣٤٥

١- وجمله «عند الأكثر» غير موجوده فى هذا الشرح فهى من زياداتنا لأنها كانت موجوده فى غيره.

أى بمطر منصب جون السحاب ، (وقيل) : أنّ العكس المذكور (هو) المذهب (الأكثر) ، وان وقعت الرء المكسوره قبل الألف فهى لازمه البعد عنها ، للزوم انفتاح ما قبلها ، وربّما ظهر من كلام بعضهم الاجماع على عدم تأثيرها هذه فى الغلبه على الممانع عن الاماله سواء تقدم ذلك الممانع على الألف كرقاب أم تأخر عنها كرباط.

فهذه أحكام ما هو الأصل الغالب فى اماله الفتحه ، وذلك قبل الألف.

(وقد يمال) اماله شائعه فى لغه أهل البصره والكوفه وما قرب منهما على ما قال سيبيويه ، (ما قبل - هاء - التانيث) المبدله عن تاء التانيث فى الاسم (فى الوقف) ، كأنهم حملوها على ألف التانيث كجبلى ، للتشابه فى اللفظ من حيث الخفاء والمخرج العدى هو اقصى الحلق ، وفى معنى التانيث ، والاختصاص بالاسم ، ولزوم الفتحه فى الحرف المتحرك قبل كل منهما ، بخلاف تاء التانيث على صورتها ، فإنهم انفقوا على المنع من الاماله معها سواء كانت فى الفعل أم فى الاسم ، لخلوها عن الشبه اللفظى بالألف ، وأمّا هاء السكت نحو : (مالية) و(كتانية) فقد زعم جواز الاماله معها بعض النحاه ، وقرأ بها أبو مزاحم الخاقانى عن الكسائى ، وذكر بعض المحققين أنّ الأصح المنع.

ثمّ أنّ جواز الاماله قبل - هاء - التانيث مطرد ولو مع المستعلى والرء ، كاطرادها فى ألف التانيث ولو معها كالوسطى ، والذكرى (٢) ، لكونها - أى ألف التانيث -

ص: ٣٤٦

١- الانهمار : الانصباب ، والجون : من الأضداد للأبيض والأسود ، والرّباب : السحاب. والسكوب : فعول للمبالغه من السكب وهو الصب. والمعنى : عسى الله ان يغنينا عن الذهب إلى بلادهم للماء والكلاء وجلب الطعام بمطر سكوب يمطر فى بلادنا يكثر به النبات والماء والطعام ، ويحتمل أن يريد : عسى الله ان يغنى الناس عن بلاد ابن قادر بمطر عظيم يمطر فى تلك البلاد ويخربها بحيث لا يبقى آثارها.

٢- الأوّل مثال للألف التانيث مع المستعلى ، والثانى : للألف أيضا مع الرء المفتوحه.

إحدى الصور الثلاث المستثنات عن ممانعه المستعلي والراء ، لانقلابها - ياء - فى المثنى ، بل الهاء أولى بأن يتساهل معهما بتجوز الاماله ، لضعف أثر الاماله معها ، لانحصاره فى ميل الفتحه إلى الكسره ، بخلافها مع الألف ، فإنها تؤثر مع ميل الفتحه إلى الكسره فى ميل الألف إلى الياء.

فمن ثم (1) منعوا عن الاماله بالكلية مع الألف فى غير تلك الصور الثلاث مع المستعلي والراء ، وجوزوها مع الهاء مطلقا ، لكنّها يختلف فى الحسن والقبح ، (و) التفصيل أنّها (تحسن) إذا لم يكن المفتوح قبلها مستعليا ولا راء (فى نحو : رحمه) ، ونشده ، لما فى امالتها إلى الكسره من زياده البيان لها ، فإنها فى معرض الخفاء مع الفتحه مع ما فيها من مراعاة المناسبه للألف ، ولا مانع عنها فى نحو ذلك فيستحسن اختيارها.

(وتقبح فى الراء) المفتوحه قبلها (نحو : كدره) ، وغيره ، لما فى فتحها من القوه والتكرّر فيقوى ممانعتها عن الاماله فيستقبح.

(وتتوسط) فى الحسن والقبح (فى) حروف (الاستعلاء) الواقعه قبلها ؛ (نحو : حقّه) ؛ وموعظه ، لخروجها الحسن الكامل بما فى تلك الحروف من المنافره للاماله ؛ ولم يكن فى مرتبه الراء فى الاستقباح ، لعدم التكرّر فى حركه المستعلي وان كان المستعلي فى نفسه أقوى فى الممانعه عن الاماله ، ومن ثم اميل نحو : عمران دون برقان.

ومنع بعضهم عن اماله ما قبل الهاء إذا كان مستعليا ؛ أو حاء ، أو عينا مهملتين ، كصالحه ، وقارعه ، وناشطه وقبضه ، وبالغه ، أو ألفا كالصلوه ؛ وفاقا للكسائى على ما فى الشاطبيه ، وقد يروى عنه المنع فى الألف خاصّه.

ص: ٣٤٧

١- أى ومن أجل أنّ الهاء أولى بأن يتساهل معهما.

(والحروف لا تمال) ، لبعدها عن التصرف ، والإمالة تصرّف ، ولأن الفاتحة لا أصل لها في الياء ، (فان سمى بها فكالأسماء) هي في جواز الإمالة ان تحقق فيها سبب لها ؛ كما إذا سمى ب - إلاً - بتشديد اللّام - لأنّ الألف الرابعه في الاسم تصير ياء مفتوحه في المثني ؛ فيقال : إلبان مثلا ، بخلاف على الجار ، فإنّها عند التسميه بها في عداد الأسماء المجهوله الألف فيحمل على بنات الواو ، لأنها أكثر فيما علم حاله ، فيقال : في المثني علوان - بالواو - لكونه ثلاثيا ، فلا تمال لعدم الكسره ، وأما : إلى - فتمال عند التسميه وان حملت على الواوى للكسره ، خلافا للزمخشري والمصنف ، حيث منعا عن اماله ما أصله الواو كما مرّ. (١)

فهذا هو الأصل ، ولكن خولف ذلك (واميل - بلى -) من حروف الجواب ، (ويا) للنداء ، (ولا) النافيه(فى) قولهم : إن تفعل كذا فافعل و (إمّالا-) أى وان كنت لا- تفعل فتكلم وأخبر بأنك لا- تفعله حتّى نعالجه نحن ، وأنما اميلت هذه المذكورات (لتضمنها الجملة) ؛ فان بلى - فى جواب من قال : أم تفعل كذا (٢) - بمنزله فعلت ، ومتضمنه معناه ، و- يا - بمنزله أدعو ، وإمّا لا بمنزله إن كنت لا تفعل ، فاقيم - ما - مقام الشرط وادغمت فى النون من إن الشرطيه ، واقيم لا مقام لا تفعل ، وقد يصحح - إمّا - بفتح الهمزه على أنّها جزء من قولهم : وأمّالا- أنا أفعل ، والأصل : ولأن كنت لا- تفعل - أى ولعدم فعلك أنا أفعل - فحذفت لام الجر والفعل واقيم ما مقامه وادغمت.

وحكى قطرب : إمالة - لا - النافيه فى غير ما ذكر أيضا ، لأنها قد تقوم مقام

ص : ٣٤٨

١- فى قوله ولا تؤثر الكسره فى الألف المنقلبه عن واو. وفى نسخ التى بأيدينا كانت جمله ما أصله الواو : عن اماله أصله الواو ، والصحيح ما كتبناه.

٢- كذا فى النسخ المخطوطه ولكن الظاهر : أما تفعل كذا.

الجملة كما يقال : هل تفعل كذا فتقول : لا ، ويحكى عن بعض بنى أسد : اماله فتحه الفاء من (فَأَنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ) (١) والواو من (وَأَنَا ظَنَّنَا) (٢) لمناسبه كسره ما يليهما.

(وغير المتمكن) من الأسماء (كالحرف) فى انّ الأصل فيها المنع عن الاماله ، للتشابه فى عدم التصرف ، (و) لكن من تلك الأسماء (ذا) الاشاريه على ما حكاه سيويه ، (وأنتى) الاستفهاميه بمعنى : كيف ومن أين؟ (ومتى) الاستفهاميه ، (كبرى) من الحروف فى جواز الاماله على خلاف الأصل ، لكونها مثلها فى القيام مقام الجملة ؛ كما يقال : ذا ، لمن قال : من جاء؟ ، وأنتى؟ لمن قال لك ألف دينار ، ومتى؟ لمن قال : قدم زيد من سفره ، كأنه قيل : جاء ذا وأنتى لى ألف دينار - أى من أين - ومتى قدم زيد ، مع ان - ذا - الاشاريه تشبه الأسماء المتمكنه فى جريان بعض التصرفات كالتصغير ، والتثنيه ، وألفه منقلبه عن الياء.

وأما : متى ، وأنتى الشرطيتان فلا تمالان ، لعدم الاستغناء بها (٣) عن الجملة الشرطيه التى بعدها. (٤)

وجاءت الاماله فى : هاء - ضمير الغائبه ، و- نا - ضمير المتعدّد من المتكلم إذا كانا مسبوقين بالكسره أو الياء ؛ نحو : بها ، وبنا ، وإليها ، وإلينا كذا قيل ، وفى الكشف : انّ الحسين بن عليّ قرأ - أنا - فى : (أَنَا صَبَبْنَا) بالاماله ، وجاءت أيضا فى أسماء حروف التهجى نحو : با ، تا ، وبالغوا فى ذلك حتّى أمالوا مع الاستعلاء نحو : طا ، ظا ، لبيان الفاتها كما قلبت بعض الألفات ياء صريحه فى الوقف ، للبيان كما مرّ.

(وأميل عسى) وان كان فعلا غير متمكن لا يبنى منه مضارع ، ولا أمر ، ولا

ص : ٣٤٩

١- الآية : ٣٣ الأنعام.

٢- الآية : ١٢ الجن.

٣- وفى نسخه : بهما.

٤- وفى نسخه : بعدهما.

غيرهما ، فتشبه الأسماء الغير المتمكّنه التي حَقَّها المنع عن الاماله ، والوجه في امالته : ان ألفه تصير ياء عند اتصال الضمير ، (لمجىء : عسيت) فكأنه في ظهور الياء كالمصرف من نظائره من الأفعال التي الفاتها منقلبه عن الياء ، ويظهر يائها عند الضمير كرمى ، وهدى.

[إماله الفتحه منفرده]

(وقد تمال الفتحه) الكائنه على غير الياء حالكون تلك الفتحه(منفرده) عن الألف ، وهاء التأنيث واقعه قبل الراء المكسوره ، سواء كانت متصله بها(نحو : من الضرر ، ومن الكبر ، ومن المحاذر) بصيغه اسم المفعول ، ليكون ما قبل الراء مفتوحا ، أم منفصله عنها بساكن غير الياء ، من بكر ، وسواء كانت تلك الراء متطرفه كهذا الأمثله أم لا ، نحو : عرد ، ومنفرد ، خلافا لابن مالك في بعض كتبه ، حيث اعتبر التطرف ، وسواء كانت الراء والفتحه في كلمه مثل : ما ذكر ؛ أم في كلمتين نحو : إن خبط رياح كذا كما قال سيويه.

وإنما اميلت الفتحه في مثل ذلك؟ لقوّه كسره الراء ، ولذلك لم يمنع منها المستعلى المتقدم كما في الضرر ، ولا كون المفتوح نفسه مستعليا نحو : من الصيغر ، ومن المطر ، بخلاف غير الراء من الحروف ، فان كسرتها لا تقوى على جلب اماله فتحه من غير سبب ، وقد منعوا عن اماله الفتحه قبل الراء إذا كانت على الياء نحو : أعود بالله من الغير (1) ، أو على ما ينفصل عنها بساكن هو الياء ، كنظرت إلى بحير - مصغرا - لما في الاماله مع الياء الصريحه من صيروره الفتحه في معرض الخفاء ، بخلاف الياء المشوبه الحاصله من اماله الألف فيما تقدم.

وإذا اميلت الفتحه في نحو : محاذر - لم تمل الألف ، لعدم قوّه كسره الراء على جلب اماليتين ، فان تأخر المستعلى عن الراء كفرق ، وشرق منعت الاماله كما قال

ص: ٣٥٠

١- غير الدهر كعنب ، أحداثه المغيره كذا في القاموس ، أي حوادثه التي تغير الأحوال.

سيبويه ، لما مرّ من صعوبه الصعود بعد الانحدار.

وقد تمال الضمّه نحو الكسره قبل الراء المكسوره متصله بها نحو : سرر ، أو مفصوله بساكن كعمر - بضمّ العين وسكون الميم - وان كان ذلك الساكن واوا كمدعور اميلت نحو الياء ؛ كما تمال الضمّه نحو الكسره على ما قال سيبويه ، خلافا للأخفش حيث ذهب إلى ابقائها على صراحتها وان مالت الضمّه نحو الكسره ، وهذا الذي ذهب إليه متعسر في النطق بل متعذر على ما قيل.

ص: ٣٥١

(تخفيف الهمزة): شائع في لغة قريش وأكثر الحجازيين لثقلها وشدتها؛ لكونها من أقصى الحلق، ولها نبرة (1) كرهه تجرى مجرى التهوع فتقل على اللسان، وروى عن أمير المؤمنين «كرم الله وجهه»: إن القرآن نزل بلغه قريش وليسوا بأصحاب نبره ولو لا أن جبرئيل «عليه السلام» نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم لما همزنا» كذا في شرح نجم الأئمة، وترك التخفيف هو الأصل في لغة تميم وقيس.

وتخفيفها (يجمعه) ثلاثة أقسام، لانحصاره فيها بالاستقراء، وهي: (الاببدال) بحرف غيرها على الوجه الذي يأتي - إنشاء الله تعالى -، (والحذف)، والتسهيل الذي يأتي - إنشاء الله تعالى -، (والحذف)، والتسهيل الذي يقال: له الترقيق أيضا، (و) هو جعلها (بين بين - أي بينها وبين حرف حركتها -) أي بين نفسها والحرف المجانس لحركتها؛ وهو الألف إن كانت مفتوحة، والواو إن كانت مضمومة، والياء إن كانت مكسورة، وهذا هو بين بين المشهور.

(وقيل: لا يتعين فيه ذلك، بل هو أمّا ذلك (أو) (2) جعلها في بعض الصور على ما يتضح بعد ذلك - إنشاء الله تعالى - بينها وبين (حرف حركه ما قبلها)، كما يقال في: سئل - على البنا للمفعول - سول؛ بجعل الهمزة المكسورة بينها وبين الواو المجانسه لحركه ما قبلها، وهذا يقال له بين بين البعيد.

وبين بين في باب: تخفيف الهمزة اسمان جعلوا واحدا وكلاهما بنيا على الفتح،

ص: ٣٥٢

- ١- النبرة: ارتفاع الصوت، يقال: نبر الرجل نبره إذا تكلم بكلمه فيها علو.
- ٢- عطف على قوله: بينها وبين حرف حركتها. والمعنى: إن بين بين على ضربين والثاني لا- يكون في كل موضع بل في المواضع المعينه.

نحو : خمسة عشر ، وكذا قولهم ، هذا الشيء بين بين - أى بين الجيد والردى - كذا قال الجوهري فى موضع من الصحاح.

ثم ان بين بين هو الأصل فى تخفيف الهمزه ، لأنه تخفيف مع بقائها بوجه ما ، ثم الابدال أصل بالنسبه إلى الحذف ، لما فيه من التعويض عنها بما ابدلت إليه ، بخلاف الحذف.

(و) تخفيفها مطلقا(شرطه ان لا تكون) هى (مبتدأ بها) (١) فى النطق ، كأحد ، وإبل ، وأم ، لعدم استثقالها فى الابتداء على ما قالوا ، أو لأن بين بين وهو الأصل والأكثر فيه يقتضى اسكانها عند الكوفيين ؛ وضعف حركتها بحيث يقرب من السكون عند غيرهم ؛ فلا يناسب الابتداء ، للتعذر والتعسير ، وحمل عليه القسمان الآخران ، والمحدوف للتخفيف فى نحو : خذ ، وكل ، هو الهمزه الثانيه واما الوصلية فلم يحذف للتخفيف ، بل للاستغناء عنها بحصول الحركه بعدها بعد حذف الثانيه الساكنه ، واما : التى لم يبتدأ بها فيجرى فيها التخفيف وان كانت أول الكلمه ، نحو : جاء أحدهم ، و(قَدْ أفلَحَ) فى الوصل.

[تخفيف الهمزه الساكنه]

(وهى : ساكنه ، ومتحركه ، فالساكنه) عند تخفيفها بالابدال (تبدل بحرف حركه ما قبلها) سواء كانت هى وما قبلها فى كلمه واحده(كراس) بابدالها ألفا لانفتاح ما قبلها ، (ووير) ، وجيت ، فى المسند إلى المتكلم من : جاء بابدالها ياء ، لانكسار ما قبلها ، (وسوت) فى الماضى المتكلم من : ساء ، بابدالها واوا ، لانضمام ما قبلها ، أم كلمتين ، (و) ذلك نحو قوله تعالى : (إِلَى الْهُدَى اثْنًا) (٢) بقلب الهمزه الثانيه الأصليه ألفا ، لانفتاح الدال قبلها ، فإنه أمر من : الاتيان ، وأصله : إئتنا بهمزتين ،

ص: ٣٥٣

١- وإنما عبر بمبتدأ لا بأولا؟ لأن الهمزه فى أول الكلمه قد تخفف كما سيأتى.

٢- الآية : ٧١ الأنعام.

وتقلب الهمزة الثانيه منه ياء ؛ لانكسار همزه الوصل قبلها ، وتعاد عند الوصل بالهدى ، لحذف همزه الوصل المكسوره حينئذ فيلتقى ساكنان : الألف من الهدى ، والهمزه من اثنا ، فحذفت الألف لكونها آخرا فى كلمتها ، فوقعت فتحه الدال قبل الهمزه فابدلت ألفا ، لمجانستها(و) قوله تعالى : (فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ) (١) بقلب همزته الثانيه الأصليه ياء ، فإنه ماض مجهول من الايمان من الأمانه ، وأصله : أؤتمن - بهمزتين - وتقلب الثانيه واوا لانضمام همزه الوصل قبلها ، فلما حذفت فى الوصل بالهدى عادت الهمزه الثانيه الساكنه ملاقيه للياء الساكنه من الهدى ، وحذفت الياء فوقعت كسره الدال قبل الهمزه المعاده ، فابدلت ياء لمجانستها.(و) قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي) (٢) بابدالها واوا ، فان أصله : إءذن - بهمزتين - وهو أمر من الاذن ، فتقلب الثانيه الأصليه ياء لكسره همزه الوصل قبلها ، وتعاد عند الوصل بيقول ، لحذف همزه الوصل المكسوره فتقع بعد ضمّه اللام فتبدل واوا.

[مبحث المتحرّكه]

(و) الهمزه(المتحرّكه أن كان قبلها ساكن) وذلك الساكن (هو واو ، أو ياء زائدتان) فى بنيه الكلمه ، (لغير اللاحق قلبت) الهمزه(إليه) - أى إلى ذلك الساكن - للتشارك فى صفه الجهر وان لم يتقاربا فى المخرج ، (وأدغم) ذلك الساكن (فيها) ، لشده الاعتناء بتخفيف الهمزه ؛ وكون غير هذا الوجه من طرقه كالمسدود ، لما فى جعلها بين بين من القرب إلى التقاء الساكنين ؛ لقرب حركتها من السكون وسكون ما قبلها ، وما فى حذفها ونقل حركتها إلى ما قبلها من تحريك ما لا أصل له فى الحركه (٣) مع الاستغناء عن تحريكه بالابدال والادغام على الوجه المذكور ، فاختير

ص: ٣٥٤

١- الآية : ٢٧٣ البقره.

٢- الآية : ٤٩ التوبه.

٣- الذى يلزم تحريكه مع أنه لا أصل له فى الحركه هو ياء التصغير.

هذا الوجه وان اشتمل على المخالفه للقياس ، فانّ القياس هو قلب الأوّل إلى الثاني للتوسل إلى الادغام ، لا العكس كما هنا ، فهذا مع ذلك كأنه أهون عندهم ممّا يلزم على الوجهين الآخرين (1) فكرهوا إعتبارهما مع امكانه ، وذلك : (كخطيئه) - بتشديد الياء - فى خطيئه بالهمزه بعد الياء الساكنه المزيده فى «فعله» (ومقرؤه) - بتشديد الواو - فى : مقرؤه بالهمزه بعد الواو الساكنه المزيده فى اسم المفعول من قرأ ، (وافيس) - بتشديد الياء - فى : افيس بالهمزه بعد الياء الساكنه المزيده ، لتصغير أفوس جمع فأس - بالفاء والهمزه والمهمله - لضرب من السلاح ، ولحديده اللجام القائم بالحنك ، فى جميع هذه ونظائرها تبدل الهمزه إلى الساكن قبلها وتدغم على وجه الجواز من غير لزوم فى شىء من نحو ذلك ، لما علم بالاستقراء من مجيء اثبات الهمزه أيضا فى كل ما هو من هذا القبيل.

وأما ما زعمه جماعه من النحاه منهم سيويه من خلاف ذلك (وقولهم التزم) ذلك المذى ذكر من الابدال والادغام (فى - نبى ، وبريئه -) بالياء المشدده فيهما - من النبأ - بمعنى الخبر - ، وبرأ - بمعنى خلق - وأصلهما : نبىء ، وبريئه ، بالهمزه بعد الياء الساكنه المزيده فى «فعليل» و «فعله» ، فهو (غير صحيح ولكنه كثير) ، وكيف يصح دعوى التزام ما ذكر فيهما والحال أنهما باثبات الهمزه ، حيث وقعا فى القرآن فى قراءه أهل المدينه وفاقا لابن ذكوان من أهل الشام فى الثانى.

وقيل : لعل من ادعى الالتزام المذكور يمنع ثبوت تلك القراءه ، فان تواتر القراءات السبع ليس متفقا عليه ، فيشكل الرد عليه بها ؛ مع احتمال ان يكون مراده التزام ذلك على قراءه الأكثرين ، وفى استعمال أكثر أهل التخفيف كما يشعر به كلام بعض من ادعى ذلك.

ثم انّ ما ذكر أنّما هو على تقدير كونهما مهموزين كما قلنا ، وهو مذهب سيويه ،

ص: ٣٥٥

١- وهما : بين بين ، والحذف.

وأما على تقدير جعل الأوّل من : النبوّه - بمعنى الارتفاع - ، والثاني من : البرى - بمعنى التراب - ، فهما خارجان ممّا نحن فيه .

(وان كان) الساكن الواقع قبل الهمزة المتحركة (ألفا) نحو : قراءه ؛ (فبين بين) الموصوف بأنه (المشهور) ، أعنى : قلبها إلى جنس حركه قبلها نفسها - هو الطريق فى تخفيف تلك الهمزة ، فتجعل بين نفسها والألف ان كانت مفتوحه نحو : قراءه ، وبينها وبين الواو ان كانت مضمومه كالتساؤل مصدر : تساءل يتساءل ، وبينها وبين الياء ان كانت مكسوره نحو : سائل .

واغتفر ما يلزم فيه من القرب إلى التقاء الساكنين ، لكراهه ترك التخفيف وانسداد غير هذا الوجه من طرقة ، فكأنه مضطر إليه ، لأنّ الألف لا تقبل الحركه ولا تكون مدغمه فيها ، فلا يمكن نقل الحركه إليها من الهمزة وحذفها ، ولا الادغام ، والابدال ، بخلاف ما تقدم ، لأنّ الساكن فيه صالح للادغام ، ويمتنع ههنا بين بين البعيد ؛ وهو قلبها إلى جنس حركه ما قبلها ، لعدم الحركه لما قبلها ، لأنه ألف .

(وان كان) الساكن المتقدم على الهمزة المتحركة متصلا بها (حرفا صحيحا ، أو معتلا غير ما ذكر) (1) من الألف ، والياء والواو المزيدتين لغير اللاحق ، سواء كان ذلك المعتل واوا ، أو ياء ، أصليتين أم واقعتين موقع الأصلي ، بأن تكونا زائدتين لللاحق ، (نقلت حركتها إليه) - أى حركه الهمزة إلى ذلك الساكن - ؛ (وحذفت) تلك الهمزة ، لما فى ابقائها ساكنه من الاستثقال المخل بغرض التخفيف ، فإنّ الهمزة الساكنه أيضا مستثقله .

ولم تحذف مع الحركه من غير نقل للحركه ، لئلا يلزم الاجحاف بحذف حرف مع حركته من غير حاجه ؛ واختير الحذف على قلبها إلى جنس الحركه المنقوله عنها إلى ما قبلها على ما اجازه الكوفيون ، قياسا مطردا ان كانت الحركه المنقوله

ص : ٣٥٦

١- وفى غير هذا الشرح : «غير ذلك» بدل قوله غير ما ذكر .

فتحه ؛ وحكاه سيبويه حاكما بقلته ؛ نحو : المراه ، الكماه - بالألف - ، وعلى الادغام المذكور فيما تقدم ، لما فى حذفها بعد نقل حركتها من كمال التخفيف ، وبقاء الأثر ، فيستكره مع امكانه إختيار غيره ، والعدول عنه مع الألف ، والياء والواو الساكنتين المزيدتين لغير اللاحق ، لتعذر نقل الحركه إلى الألف ؛ واستهجان نقلها إلى الأخرين ، لعدم الحظ لهما من الحركه ، لأن الساكنه الزائده منهما تنحصر بالاستقراء فى المدّه - كخطيئه ، ومقرؤه - وما جرى مجراها فى لزوم السكون بالوضع ان وجدت - كياء التصغير - ، بخلاف الصحيح والمزيدة لللاحق من الياء ، والواو ، والأصليه منهما ، فأنها قد تكون متحركه وان إتفق سكونها فيما أريد تخفيفها.

هذا غايه ما يقال ههنا فتأمل .

وقد تحول الهمزه فى مثل ذلك (١) عن موضعها الذى حقها الحذف لو بقيت فيه وتقدم على الساكن مع اسكانها وتحريك ذلك الساكن بحركتها ، فيصير حكمها القلب إلى جنس حركه ما اتفق قبلها ، ومنه قولهم : ياسل - بالألف - فى : يسأل ، ويأيس على ما قرأ به البزى فى روايه فى : يئس .

ثم أنّ الهمزه والساكن قبلها فيما نحن فيه ، قد يكونان فى كلمه واحده (نحو : مسله) - بفتح السين بلا همزه - فى مسله - بالهمزه المفتوحه وسكون السين - التى هى حرف صحيح ، (وخب ، وشى ، وسو) - بالحركه المجلوبه عن العامل على الموحده ، والياء والواو الأصليتين - فى : خبء - للغائب المستور - ، وشىء ، وسوء ، كلّها بالهمزه المتحركه بالحركه المجلوبه عن العوامل مع سكون تلك الحروف قبلها ، (وجيل ، وحبه) - بلا همزه مع فتح الياء والواو - المزيدتين فيهما لللاحق بنحو : جعفر ، نقلا عن الهمزه فى : جبال - بالجيم - وهو علم لجنس الضبع ، معرفه بلا آله التعريف ، وحوأبه - بالمهمله وفى آخرها الموحده - وهى : من الدلاء والعلاب (٢) ما

ص : ٣٥٧

١- أى ما إذا كان الساكن قبلها صحيحا أو معتلا غير ما ذكر.

٢- والعلاب : ههنا جمع العلبه بضمّ العين وسكون اللّام بمعنى القدح الضخم المتخذ من جلود الإبل أو من الخشب يحلب اللبن فيه ، والدلاء : جمع دلو.

كان فى غاية الضخامه ، وربّما يشعر كلام بعضهم باصالة واوها وزيادة الهمزه ، وهو ضعيف ، لجريان «فعّاله» بزيادة الهمزه بعد العين الساكنه مجرى معدوم النظير مع كثره «فوعله».

والحوأب : بلا هاء - يقال : للواسع من الأوديه ، ولماء بطريق البصره.

(و) قد يكونان فى كلمتين نحو : (أبوَيُّوب ، وذومرهم ، وابتغى مرهم ، وقاضوييك) بحذف الهمزه من : أَيْيُوب ، وأمرهم ، وأبيك ، بعد نقل فتحها إلى الساكن قبلها ، ونحو : من مَّك ، وكم بلك ، بحذفها فى : أمَّك ، وابلك ، بعد نقل ضممتها من الأوّل ، وكسرتها من الثانى إلى ما قبلها الساكن.

والواو فى : قاضو - جمع قاض - علامه الجمع ، والياء فى : إبتغى ضمير المخاطبه ، فهما كلمتان مستقلتان قابلتان للحركه ، كما فى : إخشون ، وإخشين ، وليستا من الزائد لغير اللاحق فى بنيه الكلمه ، وجاء حذفها بعد نقل حركتها إلى ذى حركه من كلمه اخرى إذا لم تكن حركه إعرابيه بل بنائيه ، لكنه شاذ ؛ نحو : قال سحاق - بكسر اللّام - ، وقال سامه - بضمها - نقلا من الهمزه فى : إسحق ، واسامه ، وحذفها بدون النقل أقلّ ؛ نحو : قال سحاق - بالفتح -.

وقد تسكن وتحذف بعد الألف من كلمه اخرى مع حذف الألف ان سكن ما بعدها بالتقاء الساكنين ، نحو : محسن فى : ما أحسن ، بخلاف : ما شدّ فى ما أشدّ ، لتحرك ما بعد الهمزه كما فى قوله :

ما شدّ أنفسهم وأعلمهم بما

يحمى الذمار به الكريم المسلم (1)

ص: ٣٥٨

١- البيت لم أقف له على نسبه إلى قائل. ما شدّ أنفسهم : فحذفت الهمزه من أشد ، وهو للتعجب ، وأعلمهم : معطوف عليه ، وبما : متعلق بأعلمهم ، وبه : متعلق بيحمى. والذمار : ما يلزم حفظه وحمايته وهو مفعول يحمى ، وفاعله الكريم المسلم. يتعجب من شدّه أنفسهم وقوتها وعلمهم بأسباب حمايه ما يلزم حمايته.

(وقد جاء) على قول بعضهم (باب) ما الساكن فيه الواو والياء الأصليتان ، نحو : (شئ ، وسوء ، مدغما) بعد قلب الهمزة إلى ذلك الساكن ، كما في الزائدة لغير اللاحق ، نحو : خطيئه ، فيقال : شئ ، وسو ، مثلا بالتشديد والتحريك بحسب العوامل.

(والترم ذلك) الوجه الذي ذكر من النقل والحذف (في باب :) ما حصل بزياده في الأوّل على تركيب - رأى - مع اسكان الراء ، وكان كثير الدوران في الاستعمال ، نحو : (يرى) مضارع رأى ، (أرى ، يرى) في باب الافعال منه ، والأصل : يرى - كيمنع - وأرأى يرى - كأعطى يعطى - فحذفت الهمزة في الجميع بعد نقل حركتها إلى الراء الساكنه على ما هو المتعين في تخفيف الهمزة من مثل ذلك. (1)

وإنما التزم ذلك في هذا الباب وان كان في غيره على وجه الجواز ، (للكثرة) التي لهذا الباب في استعمالاتهم فيناسبها الحذف والتخفيف ، فالتزم ذلك فيه إلّا مع الضروره كقوله :

ألم تر ما لاقيت والدّهر أعصر

ومن يتملّ العيش ير أو يسمع (2)

أى من يستمتع من العيش ، ويعمّر طويلا فهو يرى ويسمع أشياء كثيرة.

وأثبتوا الهمزة الساكن ما قبلها في : أسماء المفعول ، الزمان والمكان ، والآله ، فقالوا : المرئى ، والمرأى ، والمرآه ، فلعلّها ليست في مرتبه نظائرها من التصاريف في الكثرة ، وجاء : الأمر الحاضر منه أيضا بالاثبات ، نحو : إرأ ، مثل : إسع من سعى ، كما جاء - ره - بالحذف.

ص : ٣٥٩

- ١- وثبّه بباب المذكورات على ان ذلك الالتزام لا يجرى في سائر تصرفاتها من أمر وغيره ممّا سكنت رائه.
- ٢- البيت لم أعثر على قائله. تملىّ عمره : استمتع منه ، ومن : شرطيه ويتملّ أصله : يتملىّ ، ويرأ : أصله يرى وحذف آخرهما بالجزم ، ويسمع أيضا مجزوم ساكن حرك بالكسر لمناسبه القوافي ، والله أعلم.

وجاء : حذفها من الماضى مع همزه الاستفهام تشبيها لها بهمزه باب الأفعال ، وهو قراءه الكسائى فى جميع ما أوله همزه الاستفهام واقترن بتاء الخطاب من ذلك ، أريتك ، وربّما حذف مع هل - أيضا تشبيها لها بالهمزه كما قال من يصف راعيا بشده البخل :

صاح هل ريت أو سمعت براع

ردّ فى الضّرع ما قرى فى العلاب (1)

أى ما جمعه من اللبن فى الأقداح المتخذة من جلود الإبل والخشب.

(و) هذا الباب فى التزام الحذف والنقل كائن (بخللاف : ينأى) كيمنع مضارع : نأى - بمعنى بعد - و (أنأى) كأكرم فى باب الافعال منه ، فإنهم لم يلتزموا فيه ذلك ، لعدم بلوغه فى الكثرة مرتبه ذلك الباب.

(وكثر) الحذف والنقل بدون التزام (فى : سل) ، وهو أمر من : سأل ، وأصله : إسأل ؛ فحذفت الهمزه الأصلية التى هى عين الكلمه بعد نقل حركتها إلى السين ؛ فاستغنى عن همزه الوصل فحذفوها وجوبا ؛ كما يجىء - إنشاء الله تعالى - ، وإنما كثر فيه ذلك (للهمزتين) المذكورتين الكائنتين فيه وحصول شىء من الثقل بها وان افترقنا ؛ لضعف الفاصل مع وحدته بالسكون والهمس ، بخلاف نحو : إجأر - بصيغه الأمر - من : جأر الرجل - تضرع - ، والثور - صاح - فإنه لم يكثر فيه ذلك التخفيف ، لقوّه الجيم الفاصله بين الهمزتين مع أنه لم يكثر كثره إسأل.

(وإذا وقف على) الهمزه (المتطرفه) المتحركه (وقف) عليها (بمقتضى الوقف بعد التخفيف) ، لأنّ الداعى إلى التخفيف حاصل فى حال الوصل المقدم على الوقف ، فيعمل بمقتضاه من أول الأمر ؛ ثم يعمل بمقتضى الوقف بالنظر إلى ما يحصل بعد

ص : ٣٦٠

١- البيت لأسماعيل بن يسار مولى بنى تيم بن مره ، صاح : منادى مرخم بحذف النداء ، وقرى : جمع ، والعلاب : جمع علبه وهى وعاء من جلد أو خشب ، والاستشهاد بالبيت فى قوله : «هل ريت» على ان أصله : هل رأيت ؛ فحذفت الهمزه التى هى عين الفعل تشبيها لهل الاستفهاميه بالهمزه لاشتراكهما فى المعنى.

التخفيف ، وإذا كان كذلك (فيجىء) فى الوقف على المرفوع (فى) نحو : (هذا الخب ، و) هذا(برى ، ومقرؤ) من وجوه الوقف (السكون ، والزوم ، والاشمام) ، لكون الأوّل بعد النقل والحذف بالموحده المضمومه ، والأخيرين بعد القلب والادغام بالياء والواو المشدّتين المضموتين ؛ والوقف على المضموم يجوز على الوجه الثلاثة - كما مرّ فى باب الوقف - .

(وكذلك) فى مجىء تلك الوجوه الثلاثة(شئى ، وسوّ) - مرفوعين - سواء خففا بأن (نقلت) حركة الهمزة إلى الياء والواو وحذفت ، (أو) بأن قلبت الهمزة إليهما و (ادغمت) على اختلاف الوجهين الواردين فى تخفيفهما ، لكونهما بالياء والواو المضمومتين المخففتين أو المشدّتين ، فيجرى فيهما تلك الوجوه فى الوقف .

وبالجملة : يعمل بمقتضى الوقف بعد التخفيف كيف كان (إلّا أن يكون ما قبلها) أى الهمزة المتطرفة التى يكون قبلها(ألفا) كقراء ، إذا وقف عليها بالسكون تغيرت حالها فى التخفيف - وقفا - عمّا كان لها فى التخفيف - وصلا - وهو التسهيل بجعلها بين بين ، وذلك : لأنها(إذا وقف) عليها(بالسكون وجب) فى تخفيفها الابدال و (قلبها ألفا) ، وامتنع غيره من وجوه التخفيف ، (إذ لا نقل) للحركة ههنا ، لزوال الحركة بالسكون وقفا ، مع ان نقلها عند وجودها فى الوصل أيضا لم يكن متصورا ، لأن ما قبلها هو الألف لا يقبلها ، فالتخفيف بالنقل والحذف غير متصور ههنا ، (وتعدّر التسهيل) الذى هو حكمها فى الوصل ، أمّا : المشهور ؛ فلسكون نفسها بالوقف ، وأمّا : غيره فلسكون ما قبلها وهو الألف ، فتعين القلب ألفا ، وحيث قلبت إليها وكانت فيه ألف إجتمعت الفان ، (فيجوز القصر) بحذف إحدى ألفين بالتقاء الساكنين ، (والتطويل) - أى اثباتهما بتطويل المدوان التقى ساكنان ، لأنه يغتفر فى الوقف - كما مرّ - ، ومنهم من يجعل المد أطول من ألفين نظرا إلى المدّه التى كانت قد حدثت بين الألف والهمزة .

(وان وقف) على تلك الهمزة التى قبلها ألف (بالروم) الذى فيه شوب من

الحركة (فالتسهيل) متعين فيه بعد الوقف (كالوصل)، لا مكانه لبقاء شوب الحركة ؛ فلا وجه للعدول عنه ، وحكم الاشمام مع الضم حكم الوقف بالسكون ، لأنه سكون في الحقيقه مع ضمّ الشفتين.

والمهموز المنصوب المنون يوقف عليه بالألف ؛ لكنّه خارج عن المسأله بقيد المتطرفه ، لزوال التطرف عن الهمزه بالتثوين بعدها على ما يقال.

فما ذكر إلى ههنا حكم الهمزه التي قبلها ساكن.

(وان كان قبلها متحرّك : فتسع) (1) - أي الصور المحتملہ تسع ، فإنّ الهمزه إمّا : (مفتوحه وقبلها) الحركات (الثلاث) ، فهذه ثلاث ، (و) أمّا (مكسوره كذلك) قبلها الحركات الثلاث ، فهذه ثلاث آخر ، (و) أمّا (مضمومه كذلك) ؛ فهذه تسع.

فالمفتوحه مع فتح ما قبلها (نحو : سأل) ، (و) مع كسر ما قبلها نحو : (مائة) ، (و) مع ضمّه نحو : (مؤجل) على صيغه اسم المفعول من : التأجيل ، (و) المكسوره على

ص: ٣٤٢

١- الصور المحتملہ مع أحكامها هي كما يلي : أ- ان تكون الهمزه مفتوحه ، ولها ثلاث صور : ١ - مفتوحه وما قبلها مفتوح ، وحكمها : بين بين المشهور. ٢ - مفتوحه وما قبلها مضموم ، وحكمها : القلب بالواو. ٣ - مفتوحه وما قبلها مكسور ، وحكمها : القلب بالياء. ب - ان تكون الهمزه مكسوره ، وهي ثلاث أيضا : ١ - مكسوره وما قبلها مفتوح وحكمها : بين بين المشهور. ٢ - مكسوره وما قبلها مكسور ، وحكمها : المشهور والبعيد. ٣ - مكسوره وما قبلها مضموم وحكمها : بين بين مشهور. ج - ان تكون مضمومه ، ولها ثلاث حالات أيضا : ١ - مضمومه وما قبلها مفتوح وحكمها : بين بين مشهور. ٢ - مضمومه وما قبلها مكسور ، وحكمها : بين بين مشهور. ٣ - مضمومه وما قبلها مضموم ، وحكمها : بين بين مشهور. هذا وقد مثل المصنف والشارح للمتصل والمنفصل.

مثل هذا الترتيب في ما قبلها ؛ نحو : (سئم) على زنه كتف ؛ من السَّامه ؛ وهي الملأل - ، (ومستهزئين) على صيغه اسم الفاعل ، (وسئل) على البناء للمفعول ، (و) المضمومه على هذا الترتيب في ما قبلها نحو : (رؤوف ، ومستهزئون) على صيغه اسم الفاعل ، (ورؤوس) جمع رأس ، وهذه الأمثلة في المتصل ، وأما المنفصل : نحو : قال أبوك ، وقال إبراهيم ، وهذا غلام أبيك ، ومررت بغلام إبراهيم ، وبغلام أحمد ، وبغلام اختك ، وغير ذلك.

(فنحو : مؤجل) ممّا همزته مفتوحة وما قبلها مضموم (واو) - أى فهمزه نحو ذلك واو عند التخفيف ؛ بمعنى أنها تقلب إليها.

(ونحو : مائه) ممّا همزته مفتوحة وما قبلها مكسور (ياء) ، بالمعنى المذكور ، لاستثقال ما قبلها بالحركة في صورتين فكأنهم كرهوا حذف تلك الحركة ونقل حركة الهمزة إليها ، وجعلها بين بين المشهور يؤدي إلى قربها من الألف التي هي جنس حركتها وهي الفتحة ، فلا يناسبها الضم والكسر قبلها ، وامتنعوا من غير المشهور أيضا ؛ لئلا يتوهم منه جواز المشهور ، بناء على عدم انفكاك جواز أحدهما عن جواز الآخر في الغالب ، وظهر من ذلك أنه لا وجه لابدالها إلى جنس حركة نفسها وهو الألف ؛ فتعين إبدالها إلى جنس حركة ما قبلها وهو الواو والياء.

(ونحو : مستهزئون) ممّا وقعت فيه الهمزة المضمومه بعد الكسره ، (وسئل) ممّا فيه الهمزة المكسوره وما قبلها مضموم ، (بين بين) إذ لا- وجه للنقل والحذف ، لاشتغال ما قبلها بالحركة ، والابدال إلى جنس حركة ما قبلها ؛ أو جنس حركة نفسها يؤدي إلى التصريح من الياء أو الواو المضمومه أو المكسوره مع ضم ما قبلها أو كسره ، والكل مستثقل محلّ بغرض التخفيف ، بخلاف شوبهما اللّازم من بين بين ، إذ لو سلّم وجود شيء من الاستثقال فيه فليس في مرتبه الصريحتين.

ثمّ إنّ المختار في صورتين ما هو الأصل الشائع في بين بين ، وهو بين بين (المشهور) ؛ بأن يجعل الهمزة بين نفسها وبين الحرف المجانس لحركة نفسها وهو

الواو فى الاولى والياء فى الثانىه ، وبعضهم يجعلها فىهما بين بين البعىء (١) ، نظرا إلى انّ المناسبه لحرکه ما قبلها كأنها أءءل فى سهوله النطق ، وقد ینسب هذا القول إلى الأءفش وأبى الحسن شریء.

فهذا بیان أربع صور من التسع ، (و) الطریق فى الخمس (الباقیه) هو (بین بین المشهور) ، ویتءء بین بین المشهور والبعىء فى ثلاث من الخمس ، یتءء فىها حرکتها وحرکه ما قبلها ، وهى : نءو : سئل ، ومستهزئون ، ورؤوس ، وفى الاخرین وهما : سئم ، ورئوف ، یءءلفان ، لكن لم یذهب فىهما أحد إلى البعىء ، كراهه جعلها مع انكسارها أو انضمامها قریبه إلى الألف المجانسه لفتحه ما قبلها.

فهذه المءكورات هى الأصل المشهور.

(وءاء) : على ءلافه الابدال الصریء إلى ءنس حرکه ما قبلها فىما قیاسها بین بین من تلك التسع مطلقا (٢) على ما وقع فى كلام سبویه وءكم بقصره على السماع ، وینسب إلى الأءفش انه الطریق المءءار فى ءءیف نءو : مستهزئون ، وسئل ، وءء ابن یعیء : أنه لم یءىء إلا فى المءءرکه بءرکه ما قبلها منها ، ویسكن الواو والياء ان كان الابدال إلیهما على ما ذكره ءءم الأئمه رضى وان سءء عنه ابن یعیء ، وءلك عند ءءرک ما بعءها ، لئلا یلءقى ساكنان ، فان أءءلت یاء فى نءو : مستهزئین حرء ، وءلك كما ءاء فى المءءووءه المءءووء ما قبلها (منسأه) بالألف الصریءه المبدله من الهمزه فى : منسأه - للعصا الكبیره - على «مفعله» - للآله ، من النساء وهو ءءر ءىوان بالعصا ، ومنه : قرائه نافع وأبى عمرو (ءَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ) بالألف (٣) الصریءه - ، كما فى قوله :

ص : ٣٦٤

١- والءءن فى ءیر هذا الشرح لا یكون كءلك بل المءن هءءا فى نسخ الشافیه : وقیل : البعىء ، والباقى بین بین المشهور ، كما فى شرح النءام وشرح شافیه لرضى.

٢- أى ءیر مقید بنءو : مستهزئون وسئل كما فى قول الأءفش.

٣- الآیه : ١٤ سبأ.

إذا دببت على المنسأه من هرم

فقد تباعد عنك اللهو والغزل (١)

(و) جاء : (سال) - بالألف الصريحه - فى : سئل ، من السؤال ، كما قال فى زوجتين له :

سالتانى الطلاق إذر أتانى

قلّ مالى ، قد جئتمانى بنكر (٢)

وقال حسان :

سالت هذيل رسول الله فاحشه

ضلّت هذيل بما قالت ولم تصب (٣)

وكذا قراءه نافع وابن عامر : سائل ، وقد توجه هذه القرائه بأنه أجوف يائى من السّيلان ، وسائل واد فى جهنم - أى سال عليهم هذا الوادى العذاب - ، وقيل : واوى من باب : خاف يخاف - بمعنى سأل بالهمزه - على ما حكى أبو زيد عن بعض العرب هما يتساولان بالواو.

(و) كما جاء : فى المتحركه المكسور ما قبلها ، (نحو : الواجى وصلا) ، بالياء الصريحه المبدله عن الهمزه فى : الواجىء ، من : وجاء فلان الجراد - أى دقّه ولّته

ص: ٣٦٥

١- البيت لم أقف على قائله ، الدبيب : وهو المشى ، أى إذا كان مشيك على العصى من الشيخوخه فقد ذهب عنك اللذات ، والاستشهاد بالبيت فى قوله : على المنسأه حيث جاء بالألف الصريحه.

٢- البيت لزيد بن عمرو القرشى العدوى ، وهو أحد المذنين برثوا من عباده الأوثان فى الجاهليه وطلبوا دين ابراهيم وتنسكوا ، وجئتمانى : التفات من الغيبه إلى الخطاب ، ونكر : بضمّ النون وسكون الكاف المنكر ، والشاهد فى البيت فى قوله «سالتانى» فخفف الهمزه المفتوحه المفتوح ما قبلها ألفا على نحو ما ذكر فى البيت الذى قبله.

٣- البيت لحسان بن ثابت الأنصارى من كلمه يهجو بها هذيل ، لأنهم قدموا على النبى صلى الله عليه وسلم وفيهم أبو كبير الهذلى ، فقال أبو كبير للنبى (ص) : أحل لى الرّنا ، فقال له النبى (ص) : أتحب أن يؤتى إليك مثل ذلك؟ قال : لا ، قال : فأرض للناس ما ترضى لنفسك ، قال فادع الله ان يذهب ذلك عنى . والاستشهاد بالبيت فى قوله «سالت» وأصله : سألت فخفف الهمزه المفتوحه المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا.

بالسمن - ، ووجاءه بالسكين - ضربه - لكن الابدال فيه مختص بحاله الجر - عند ابن يعيش - لتحرك الهمزه بحركه ما قبلها.

(وأما) القلب ياء في الوقف كما في قول عبد الرحمن بن حسان :

ولو لاهم لكنت كحوت بحر

هوى في مظلم الغمرات داجي

و كنت أذل من وتد بقاع

(يشجج رأسه بالفهر واجي) (1)

(فعلى القياس) ، لسكون الهمزه وقفا ، وقياس تخفيف الساكنه المكسور ما قبلها القلب ياء ؛ لأنها جنس حركه ما قبلها على ما مرّ ، (خلافاً لسيبويه) ، حيث حكم بشذوذه ، بناء على جعله من ابدال ما قياسها بين بين ، لاعتبار الضمه التي هي حركته - عند الوصل - ، لكونه فاعلاً لقوله : «يشجج» فهو نحو : مستهزون ، وذلك لعدم الاعتداد بالسكون العارض - وقفا - ، وهو ضعيف ، لدلاله الاستقراء على ثبوت الابدال المذكور في لغتهم مع السكون العارض - أيضا - .

وقد يعتذر له بأن حكمه بالشذوذ لكون الياء في ما قبله من الأبيات ياء الاطلاق الحاصله من اشباع الحركه ، والمبدله عن الهمزه في حكم الهمزه عندهم ، ولا تقع قافيه إلا لمثلها ، فاجراءها مجرى المطلقه وجعلها قافيه لها شاذ ، وردّه المصنف بأن الكلام في الابدال ، وهو أنما أنشد البيت لذلك ؛ ولا منافاه بين كون الابدال قياسا وشذوذ اجراءها مجرى المطلقه .

ص : ٣٦٦

١- البيت لعبد الرحمان بن حسان بن ثابت من كلمه يهجو بها عبد الرحمان بن الحكم ابن أبي العاص من بنى اميه ، وكان ذلك الأموي يشكو خلفاء قومه ويقول : ليت الخلفاء كانوا من قوم آخرين ، فهجاه عبد الرحمان بن حسان وأنكر عليه ذلك القول ، أي لو لا- خلفاء قومك كنت كذا كذا ، وهوى : سقط ، وداج : أسود مظلم ، والقاع : المستوى من الأرض ، والفهر : بكسر فسكون الحجر إذا كان ملء اليد ، والوجي : اسم فاعل من وجأت عنقه - إذا ضربتها - والاستشهاد بالبيت في قوله : واجي وأصله : الواجي بالهمزه فلما وقع في القافيه ووقف عليه سكنت الهمزه فخفت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها .

وهوى : كرمى إنحدر وسقط ، والداجى : بالدال المهمله - من الدجو بمعنى الظلمه ، والقاع : المستوى من الأرض ويشجح : من باب التفعيل ، من الشج - بتشديد الجيم - وهو الشق ، والفهر : - بكسر الفاء - الحجر الذى يملأ الكف.

(والترموا خذ ، وكل) ، أمرين من : الأخذ ، والأكل ، وأصلهما ، أوخذ ، وأوكل - بهمزيين مجتمعين فى كلمه ، والقياس : فيهما قلب الثانيه الأصليه واوا لانضمام ما قبلها على ما يجىء - إنشاء الله تعالى - ، لكنهم الترموا حذف تلك الهمزه الأصليه فيهما ، (على غير قياس ؛ للكثره) فى الدوران فى استعمالاتهم ، وتبعثها الاولى الوصليه فى الحذف ، لحصول الاستغناء عنها لتحرك ما وقع بعدها.

(وقالوا : مر) فى الأمر (1) على طريقه - خذ - بالحذف بدون التزام ، لأنه لم يكثر كثره خذو كل (و) لكن (هو) وان لم يلتزم (أفصح من) القياس فيه وهو (أمر) ، بقلب الهمزه الثانيه واوا ؛ لقله وقوعه فى كلامهم ، والأكثر أفصح من القليل ، لقربه من الغرابه المخله بالفصاحه ، هذا فى الابتداء (وأما وأمر) مثلا فى الدرج باثبات الهمزه الأصليه على حالها ، وحذف الوصليه درجا بعد الواو العاطفه (فأفصح من ومر) - بحذف الهمزتين معا - بعد العاطف ، لحصول التخفيف الكامل بحذف الوصليه وسكون الأصليه من غير حاجه إلى حذفهما مع كون أحديهما أصليه.

وكان المناسب ذكر حكم خذ ، وكل ، ومر ، عند ذكر الهمزتين المجتمعين فيما يأتى ، لكنه ألصقه بما قبله للتشارك فى مخالفه القياس.

(وإذا خفت) (2) همزه (باب الأ-حمر) ؛ وهو ما وقعت فيه الهمزه المتحركه بعد لام التعريف الساكنه ، ومنه : نحو : الاستغفار ، والاقترار ، على الأظهر على ما قيل ، وكذلك الاسم والابن ، (فبقاء همزه اللام) وهى : الهمزه الوصليه الكائنه قبلها (أكثر) من حذفها ، وان وقع حذفها أيضا فى كلامهم.

ص: ٣٦٧

١- وفى نسخه : من الأمر.

٢- وعبارته الماتن فى غير هذا الشرح : وإذا خفف ، بغير التاء.

وتوضيح ذلك : أنّ الهمزة التي بعد اللّام من هذا الباب إذا خففت بحذفها بعد نقل حركتها إلى اللّام : فإن اعتد بحركة اللّام حذفت الوصلية ، للاستغناء عنها بالاعتداد بحركة ما بعدها ، وان لم يعتد بها ؛ لعروضها في اللّام العريقة في السكون - التي هي كلمة برأسها - بالنقل إليها من همزة في كلمة أخرى من غير لزوم في النقل ، لعدم وجوب تخفيف الهمزة ، لم تحذف ؛ لكون ما بعدها في حكم الساكن ، لعدم الاعتداد بالحركة ؛ فتبقى الهمزة مع اللّام المتحركة ، وهذا أكثر بدليل الاستقراء ، وموافق للقياس ، لأن القياس في كلامهم عدم الاعتداد بالعارض ، ولذا لم يردّوا الواو المحذوفه في : (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ) ، و(قُلِ انظُرُوا) مثلاً مع حصول الحركة وزوال التقاء الساكنين لو اعتدّ بها.

وإذا جاز فيه الوجهان (فيقال) : على الأكثر - (الحمر) بالوصلية واللّام المفتوحتين وسكون الحاء ، وألستغفار - بكسر اللّام - ، (و) يقال : على الأقل (لحمر) ، ولستغفار - بحذف الوصلية - ، (وعلى الأكثر قيل) : عند لحوق - من وفي - الجارتين مع الوصل (من لحمر) - بفتح النون واللّام - ، (وفلحمر) - بكسر الفاء وفتح اللّام - لسقوط الوصلية درجا ، وكون حركة اللّام في حكم المعدوم لعدم الاعتداد بها ، فالتقاء الياء والنون الساكنتين من - في ، ومن - مع اللّام المتحركة بتلك الحركة في حكم التقاء الساكنين فحركت النون بالفتح وحذفت الياء على ما مرّ في باب إلتقاء الساكنين (1) ، (وعلى الأقل جاء) : في قرائه نافع وأبى عمرو (عاد لولى) - بفتح الدال وتشديد اللّام المضمومه - في قوله عزّ من قائل : (أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى) (2) ، لأنّه لما تحرّكت اللّام بالضّمّه المنقوله من الهمزة بعدها إليها واعتد بحركتها - كما هو لغه الأقل - لم يكن في ملاقاه التنوين من عاد معها بعد حذف الهمزة الوصلية درجا التقاء الساكنين ، فتبقى التنوين ساكنا وادغم في اللّام للقرب في المخرج.

ص: ٣٦٨

١- وعباره المتن في غير هذا الشرح كما هي : قيل : من لحمر بفتح النون ، وفلحمر بحذف الياء.

٢- الآية : ٥٠ النجم.

وقالون : قلب الواو مع ذلك همزه على لغه من يهمز الواو الساكنه المضموم ما قبلها ، والباقون من السبعه تركوا التخفيف فى هذه الآيه ، وقرؤوا - بكسر التنوين وحذف همزه الوصل وسكون اللّام واثبات الهمزه المضمومه بعدها - ولم ينقل عن أحد منهم فيها التخفيف على الأكثر فى باب الأحمر بأن يكسر تنوين الدال على حكم التقاء الساكنين ويضمّ اللّام مخففه.

(ولم يقولوا) : فى الأمر من سأل (إسل) باثبات همزه الوصل المكسوره وفتح السين ، خلافا للأخفش على ما حكاه السيرافى مصرّحا بفساده ، (و) لم يقولوا : بالاتفاق فى الأمر من قال (اقل) ، باثبات الوصلية المضمومه وضّم القاف ، وان كانت حركه ما بعد الهمزه فيهما عارضه منقوله ممّا بعده إليه ، (لاتحاد الكلمه) التّى فيها المتحرّك بعد همزه الوصل ، وما نقلت عنه الحركه إليه ، والنقل الواقع فى اجزاء كلمه واحده قد يكون على سبيل الغلبه ومنه : الأمر من سأل ، وعلى الوجوب ومنه : الأمر من قال : فتجرى الحركه المنقوله فى مثل ذلك للزومها أو غلبتها مجرى الأصليه فى الاعتداد بها ، وحذفت همزه الوصل.

وقد ينفك عن الغلبه ، لقله الدوران وعدم الحاجه - كما فى : إجأر ، من جأر - إذا صاح - ، وإرأف من رأف - فلا يعتد بها.

وأما الواقع فى كلمتين ، كالأحمر ، ولم يكن اللّذين ، فأنّه فى معرض الزوال بانفراد الكلمه عن صاحبتهما مع ان نقل حركه الهمزه على وجه الجواز ، وكأنه لا يكون غالبا فضلا عن الوجوب ، فلا يلزم من عدم الاعتداد بالحركه المنقوله فى باب : الأحمر عدم الاعتداد بها واثبات همزه الوصل فى : إسل ، واقل مع أنّ القاف مضمومه فى مضارع قال ، وهو يقول ، والأمر فرع له ، بخلاف حرف المضارعه وبعد حذفه يقع الابتداء بمتحرّك ، فلا همزه وصل فيه ، كذا فى شرح المفصل.

والكلام إلى ههنا مع وحده الهمزه.

(والهمزتان في كلمه) واحده(ان سكنت الثانيه) منهما(وجب قلبها) عند التخفيف إلى جنس حركه ما قبلها ، كراهه اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانيه ساكنه بعد الاولى ، فاختر قلب الثانيه التي كمل الثقل عندها إلى جنس حركه ما قبلها ، لتناسب تلك الحركه الحرف الواقع بعدها ، ويكمل التخفيف ، وذلك (كآدم) بقلب الهمزه الثانيه من أصله وهو - أ آدم - بهمزتين - ألفا ، وهو من الادمه ؛ وهى : سمره اللون ، أو من : أديم الأرض - أى ما ظهر منها - ، ومنعه من الصرف يدل على زياده الهمزه الاولى فيه ، على زنه «أفعل» كأحمر ، لا الثانيه على ان يكون فى الأصل على «فأعل» - بالهمزه الزائده بعد الفاء - كشأمل ، وقيل : أنه أعجمى على «فأعل» بفتح العين - كأذر ؛ فليس ممّا نحن فيه.

(و) نحو : (إيت) بقلب الهمزه الثانيه من : إأت - بهمزتين - من الايتان ياء ، (واؤتمن) على البناء للمفعول ، بقلب الهمزه الثانيه واوا ، وهو من الايتمان من الأمانه ، واجتماع الهمزتين فى هذين (1) إنّما هو عند الابتداء ، لسقوط همزه الوصل فى الدرجه.

وحكى ابن الأنبارى عن الكسائى بتجويز الابتداء فى كل منهما بالهمزتين من غير قلب ، وردّه بأنّ العرب لا تجمع بين الهمزتين مع سكون الثانيه.

(وليس آجر) بمعنى اكرى (منه) ، بأن يكون أصله : أأجر - بهمزتين - والثانيه ساكنه مثل : أكرم فقلبت الثانيه ألفا ، وذلك : (لأنه «فأعل») مفاعله ، كقاتل مقاتله ، (لا «أفعل») كأكرم ، وإذا كان فاعل فألفه زائده ، وليست منقلبه عن الهمزه.

(وممّا قلت) أنا(فيه) أى فى كون آجر من باب المفاعله بيتان وهما :

(دللت) أنا دلالات (ثلاثا) أى استدلت بثلاثه دلائل ، (على أن يوجر) كيكرم ، (لا يستقيم) حالكونه (مضارع أجر) بمعنى : أنه لا- يستقيم ان يقال : ان أجر على «فاعل» ومضارعه يوجر ، بل هو كقاتل ومضارعه يواجر كيقاتل ، والثلاث هي هذه : «فعاله» جاء والافعال عَزَّ ، وصَحَّه أجر) يواجر كقاتل يقاتل ، (تمنع أاجر) - بهمزتين كاكرم ، أى يمنع ثبوت ما يكون هنا (1) أصلا له.

فالدليل الأوّل : انّ الاجاره على «فعاله» جاء مجيئا شائعا فى مصدر أجر ، كما يقال : آجرت الدار إجاره ، فيكون أجر على «فاعل» لا «أفعل» ، وأصلها : إجار على «فعال» كقتال ، والتاء للمره ، واعتراض عليه بجواز كونها كالكتابه ، مصدر كتب على ان يكون مصدر أجر يأجر من المجرد ، قال الله تعالى : (أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجْرٍ) (2) ، ومنه : الأجير ، بل الظاهر هذا (3) ، كيف والمّرّه فى المزيد فيه أنّما يبتنى من المصدر المطرد المشهور ، و «فعال» ليس مطردا فى «فاعل» ، فلا يقال : قتاله واحده بل مقاتله واحده ، مع ان حق ما هو للمره مع التاء ان لا يستعمل معها إلّا لها ، وان يستعمل بدونها لغير المره ، وكلّ الأمرين مفقودان فى الاجاره ، واما قولهم : آجرت الدار إجاره ، فكأنه من نصب المصدر بعد الفعل من غير بابه كأنبته نباتا ، ولعله كثر الاستغناء بها عن المصدر الأصلي ، لكونها أخف.

والدليل الثانى : انّ أجر لو جاء على «أفعل» كأكرم لم يكن ما هو على زنه الافعال - وهو الايجار - عزيزا فى مصدره ، لكنه عزيز ، ويرد عليه : انّ المراد بالعزّه ان كان هو القلّه - كما هو الظاهر - فالملازمه ممنوعه ، لكفايه وروده على قلّه فى ثبوت أجر كأكرم فى اللغه فى الجملة ، وأصله : بهمزتين ومضارعه يوجر كيكرم ، والخصم لا يدعى أكثر من ذلك ، وان أراد بها العدم بالكليه فبطلان التالى ، وهو

ص: ٣٧١

١- هكذا فى المخطوطات ولكن الظاهر : ما يكون هذا أصلا له. وهذا هو الظاهر.

٢- الآيه : ٢٧ القصص.

٣- أى ان يكون مصدر أجر يأجر من المجرد.

قوله : لكنّه عزيز ممنوع كيف وقد وقع التصريح بوروده وورود تصاريفه فى الكتب المعتمده كالمحكم ، والأساس ، وديوان الأدب.

والدليل الثالث تقريره : أنّه قد صحّ وثبت مجيء آجر يواجر مواجره على «فاعل ، مفاعله» بالاتفاق ، وصحّ هذا وثبوتة تقتضى ان يكون كل ما استعمل بهذه الصوره فى ذلك المعنى هو هذا المعلوم الثابت ، ويمنع ما ثبوتة مشكوك ، والأصل عدمه وهو كونه فى الأصل بهمزين على «أفعل».

ويرد عليه : ان ثبوت ما هو على «أفعل» أيضا معلوم من استعمالهم مع تصاريفه الدالّه على أنّه كذلك كالمصدر ، والمضارع ، واسم الفاعل ، فى كلامهم وتصريح الأئمه بذلك كما مرّ ، فلا يلتفت إلى اصاله العدم كما فى سائر الأبواب ، والمصنف قرّر هذا الدليل فى شرحه بأن باب : «فاعل مفاعله» أنّما يبنى من المجرى الثلاثى ، ولا يبنى من «أفعل» كأكرم ، فثبوت آجر كفاعل يدل على ثبوت أصله المجرى ، ويمنع ثبوت آجر كأكرم ، ولا يخفى وهنه وركاكته.

ثمّ المحققون على أنّهما مختلفان معنى ، فالذى على «أفعل» بمعنى أكرى ، وما هو على «فاعل» بمعنى عقد عقد الاجاره ، وقيل : ان كليهما جاء بمعنى أكرى.

(وان تحركت) الهمزه الثانيه(وسكن ما قبلها) فى صيغه موضوعه على التضعيف ولم تكن الهمزه فى موضع اللام (كسؤال) من صيغ المبالغه على «فَعَال» - بتشديد العين - لكثير السؤال ، (ثبتت) تلك الهمزه الثانيه على حالها مدغمه فيها الاولى.

ولم يجعل بين بين المشهور ، لصيرورتها معه قريبه من الألف مع سكون ما قبلها فيقرب من التقاء الساكنين ، ولا غير المشهور ، لسكون ما قبلها ، ولم تحذف ، للمحافظه على وزن الصيغه الواقعه هى فيه مع اتصالها بأول الكلمه ووقوعها فى محل الخفه ، لعدم تكثير الحروف بعد ، بخلاف ما إذا وقعت فى موضع اللّام ، فأنّه موضع الاستثقال ، ولذلك لم يبنوا الصيغه الموضوعه على التضعيف ممّا لامه الهمزه ،

فلا يبنى مثل : قمد (١) - بتشديد الدال - من قرأ ، وإذا بنى منه ما تقتضى تعدد لامه من غير تضعيف قلبت الهمزة الثانيه ياء ، لكثرة الياء فى موقع اللام فى كلامهم مع أنّها أقرب مخرجا إلى الهمزة من الواو ، وأخف منها ، كما إذا بنى مثل : سبتر من قرأ يقال : قرأى ، على ما يجيء فى مسائل التمرين - إنشاء الله تعالى - .

(وان تحرّكت) الثانيه (وتحرّك ما قبلها أيضا (٢) وجب قلب) تلك (الثانيه ياء إن انكسر ما قبلها ، أو انكسرت) تلك الثانيه نفسها وان لم ينكسر ما قبلها ، (و) قلبت (واوا فى غيره) ، وهو ما إذا انفتح ما قبلها ؛ أو انضمّ ، ولم تكن هى مكسوره.

فالمكسور ما قبلها (نحو : جاء) اسم فاعل من : جاء يجيء ، وهو أجوف مهموز اللام ، وأصله : - عند الجمهور - جائئ - بهمزتين - ، لقلب الياء التى هى العين همزه أيضا - كما فى بائع - فقلبت الثانيه ياء ، لانكسار ما قبلها ، واعلّ اعلال قاض ، وأمّا إذا لم تقلب العين همزه بل قلبت إلى موضع اللام وقدمت الهمزة التى هى اللام إلى موضعها - كما ذهب إليه الخليل - فليس من هذا الباب.

(و) المكسوره نفسها مع عدم انكسار ما قبلها نحو : (أيّمه) - جمع امام - وأصله : أممه - بهمزتين وميمين - على «أفعله» ، كأمثله جمع مثال ، ولم يقلبوا الثانيه مع سكونها وانفتاح ما قبلها ألفا - كما فعلوا فى : آنيه جمع إناء - لاجتماع الميمين بعدها المناسب للادغام واسقاط حركة أوليهما ، والادغام مع قلب الهمزة الثانيه ألفا وان كان من التقاء الساكنين على حده ، ولم يكن فيه محذور من هذه الجبهه لكّنه يؤدى إلى زوال صورته الجمع بالكليه ، والالتباس باسم الفاعل المؤنث من - أم - بالتشديد ، فعدلوا عنه ونقلوا حركة الميم الاولى إلى الهمزة الثانيه ، وأدغمت فى الاخرى للمحافظه على صورته الجمع بوجه ما فصار - أئمه - بفتح الهمزة الاولى وكسر الثانيه وتشديد الميم ، فقلبت الهمزة الثانيه ياء لانكسارها وان لم ينكسر ما قبلها.

ص: ٣٧٣

١- الالباء والتمنع والاقامه فى خير أو شر.

٢- عبارته المتن فى شرح النظام ورضى كالاتى : وتحرك ما قبلها قالوا : وجب قلب الخ.

(و) المضموم ما قبلها من غير انكسار نفسها نحو : (اويدم) - تصغير آدم - فان أصلها : أيدم - فقلبت الثانيه واوا ، (و) المفتوح ما قبلها من غير انكسار نفسها نحو : (أوادم) فى جمع آدم ، وأصله : أآدم - بهمزتين بعدهما الألف - فقلبت الثانيه واوا.

ولم يجعل بين بين فى شىء من هذه الصور ، لبقاء أثر الهمزه ، وحصول الثقل بانضمامه مع الهمزه الاخرى ، ولم تحذف ، للمحافظة على الصيغه ، ولم يقلب إلى جنس حركه نفسها فى الأخيرين وهو الألف - للزوم التقاء الساكنين فى نحو : أوادم ، ولزوم تحرك الألف بالفتح فى نحو : أويدم ، للزومه قبل ياء التصغير مع عدم قبولها للحركه ، وجنس حركه ما قبلها فى أوادم هو الألف أيضا وقد عرفت تعذرهما ، فاعتبر قلبها فى نحو : أويدم واوا ، لأنها جنس حركه ما قبلها ، وحملوا عليه نحو : أوادم ، للتناسب بين التكسير والتصغير ، واطرد ذلك فى جميع ما انضم ما قبلها ، أو انفتح - عند الجمهور - نحو : اوّم ، عند تخفيف - أأم - بصيغه المضارع للمتكلم من : الأم بمعنى القصد ونحوه.

وأما قلب الهمزه الاولى فى : ذوائب - جمع ذؤابه - واوا فأنما هو لقلبها فى المفرد ، أو لانضمام ما قبلها ، ومع ذلك فالترام ذلك فى هذا الجمع على خلاف القياس ، خلافا للأخفش : حيث جعله قياسا ، لاجتماع الهمزتين مع ضعف الفاصل وهو الألف ، وأورد عليه : أنّ القياس عند اجتماعهما قلب الثانيه واوا لا الاولى.

(ومنه) أى ممّا اجتمعت فيه همزتان فى كلمه (خطايا) جمع خطيئه (فى التقدير الأصلي) ، فان أصله : خطائى - بالياء المكسوره قبل الهمزه - فقلبت الياء همزه كما فى : قبائل - جمع قبيله ، لأنها تقلب إليها فى منتهى الجموع ؛ فاجتمعت همزتان فكانت ممّا نحن فيه ، فقلبت الثانيه ياء ، كما فى : جاء لانكسار ما قبلها ، فحصل - خطائى - بتقديم الهمزه على الياء على «فعائل» هذا عند سيبويه.

(خلافا للخليل) ، فإنه بعد موافقته له فى أنّ الأصل خطائى بالياء المكسوره قبل

الهمزة ذهب إلى قلب الياء إلى موضع الهمزة ، والهمزة إلى موضعها - كما في جاء - فحصل خطائي ، بتقديم الهمزة على الياء ، كما في القول الأوّل ، لكنّه عنده على «فعالي» ولا يقع فيه اجتماع الهمزتين ، ثمّ على القولين قلبت الياء ألفا ، والهمزة ياء على ما سيحيى في باب الابدال - إنشاء الله تعالى - .

وهذا الّذى ذكر من قلب الهمزة الثانيه من المتحركتين المجتمعتين في كلمه واحده هو المعروف بين النحاه ، وقالوا : هذا هو القياس ، (و) قد جاء : خلاف ذلك القياس في بعض الألفاظ ، وذلك أنّه (قد صحّ التسهيل) وهو الجعل بين بين (في نحو : أئمه) ، وهو قرائه نافع وابن كثير وأبى عمرو في : أئمه في الكتاب العزيز ، (و) جاء في نحوه (التحقيق) - بقافين - وهو ابقاء الهمزتين بحالهما من غير تغيير أصلا .

وقد حكى أبو زيد : أنّه سمع عن بعض العرب : «اللهم اغفر لي خطائى» بهمزتين محققتين قبل ياء المتكلم ، وهذا ممّا يحتج به لسيويه على الخليل .

والتحقيق هو قرائه الباقيين من السبعه في : أئمه ، لكن هشاما وحده زاد ألفا بين الهمزتين فيه ، وقرأ بالمدّ كراهه اجتماعهما ، ولم يحيى فيه في السبع قلب الهمزة الثانيه ياء صريحه ، كما هو القياس الّذى ذكره النحاه ، ولا يكون في مثله شذوذ يخل بالفصاحه أصلا ، لموافقته للمسموع كما أنّه لا شذوذ في ترك الاعلال في نحو : القود ، واستحوذ ، مع مخالفته للقياس ، لموافقته للسمع .

(والترم في باب : أكرم) من المضارع المتكلم الواحد من باب الافعال (حذف) الهمزة (الثانيه) ، كراهه اجتماعهما ، وهو - أيضا - وارد على خلاف ما ذكر من القياس ، لأن مقتضاه قلبها واوا كأويدم ، (وحمل عليه أخواته) في حذف الهمزة وان لم يجتمع همزتان ، فقالوا : يكرم ، يكرمان إلى غير ذلك ، وضم حرف المضارعه لثلا يلتبس بالمجرد ، كذا قيل .

(و) الهمزة (قد إلتزما قلبها) حالكونها (مفردة) غير مجتمعه مع اخرى (ياء مفتوحه في باب : مطايا) من الجمع الأفضى الّذى وقع بعد الألف منه همزه ، كهذا

المثال ، فان أصله : مطايو - بالواو - لأنه جمع مطيه ، وأصلها : مطيوه على «فعيله» بالواو - من المطو وهو الاسراع - ، وقلبت ياء ؛ لاجتماعهما مع سبق الساكن ، وقلبت في هذا الجمع أيضا إليها لتطرفها وانكسار ما قبلها ، فصار مطايى - بيائين - ثم قلبت الاولى المكسوره الواقعه بعد ألف الجمع همزه - كما في قبائل - فاستثقلوا الياء بعد الهمزه المكسوره فقلبوا الكسره فتحه ، والهمزه ياء ، والياء التي وقعت في الآخر ألفا.

(ومنه : خطايا على القولين) ، اما على قول الخليل : فلأنه بعد تقديم الهمزه إلى موضع الياء يصير خطائى من غير ان يتحقق فيه اجتماع الهمزتين ، ثم يعمل ما مرّ ، واما على قول سيويوه : فلأنه بعد اجتماع الهمزتين وقلب الثانيه منهما ياء يصير ذلك ، ثم يعمل - بعد ما حصلت همزه مفرده - ما مرّ ، فظهر أنّ المراد بكونها مفرده : كونها كذلك في هذه الحاله وان جامعته اخرى قبلها ، وللتنبيه على ذلك صرح بكون الخطايا منه على القولين.

فالمهزتان في كلمه واحده حكمها ما ذكر.

(و) الهمزتان (في كلمتين) : تحتملان اثني عشر وجها ، لوقوع الثانيه في أول الكلمه الثانيه ، فهي متحركه ألبتّه بإحدى الحركات الثلاث ، والاولى التي في الكلمه الاولى تحتمل الحركات الثلاث والسكون ؛ والحاصل من ضرب الثلاثه في الأربعه اثنا عشر.

وأمتلتها : تحصل من ذكر أحد ، وابل ، واولئك ، بعد جاء ، ومن تلقاء ، ويدراء ، ولم يجيء ، مثلا ، ويجوز عند اجتماعهما في كلمتين على أحد هذه الوجوه أربعه أوجه ، وذلك أنّه (يجوز تحقيقهما) معا ، بابقائهما على حالهما ، لهوان الخطب في استثقال اجتماعهما بعروض الاجتماع ، لعروض اتصال الكلمتين ، وهو مختار ابن عامر والكوفيين من القراء ، (و) يجوز أيضا (تخفيفهما) معا ، وذلك مختار الحجازيين ترجيحاً ، للتحرز عن الاستثقال وان كان لعارض ، وذلك في الاولى على قياس

تخفيفها لو انفردت وَاَمَّا فِي الثَّانِيهِ : فَهُوَ اَمَّا عَلَى قِيَاسِ تَخْفِيفِهَا عِنْدَ الْجَمَاعَةِ مَعَ الْهَمْزِ ، نَظْرًا إِلَى الْاَصْلِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا حَصَلَ بَعْدَ تَخْفِيفِ الْاَوَّلَى ، لِعَرْوَضِهِ ، وَاَمَّا عَلَى قِيَاسِ مَا يَقْتَضِيهِ جَمَاعُهُمَا مَعَ مَا حَصَلَ بَعْدَ تَخْفِيفِ الْاَوَّلَى ، لِأَنَّهُ الْمَنْطُوقُ بِهِ حِينَئِذٍ فَكَأَنَّهُمَا هَمْزُهُ وَاحِدَةٌ بَعْدَ حَرْفٍ آخَرَ غَيْرِهَا ، وَهَذَا مَرَادٌ مِنْ قَالٍ : يَخْفَفُ كُلُّ مَنْهُمَا عَلَى قِيَاسِ تَخْفِيفِهَا لَوْ انْفَرَدَتْ ، فَفِي نَحْوِ : رَأَيْتَ قَارِيَّ اَبِيكَ - تَخْفَفَ الْاَوَّلَى بِقَلْبِهَا يَاءً ، لَوْقُوعِهَا بَعْدَ الْكُسْرَةِ ، وَاَمَّا الثَّانِيهِ : فَعَلَى اِعْتِبَارِ اجْتِمَاعِهَا مَعَ الْهَمْزِ الْمَفْتُوحَةِ تَقْلِبَ وَاوَا ، كَأَوَادِمَ ، وَعَلَى اِعْتِبَارِ وَقُوعِهَا بَعْدَ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ الْحَاصِلَةِ بَعْدَ تَخْفِيفِ الْاَوَّلَى يَجْعَلُ بَيْنَ بَيْنِ كَمَا فِي : سَأَلَ .-

(و) يَجُوزُ (تَخْفِيفُ احْدَاهُمَا) فَقَطْ ، وَهَذَا وَجْهَانِ ، لِأَنَّ الْمَخْفَفَةَ اَمَّا الْاَوَّلَى - كَمَا اخْتَارَهُ أَبُو عَمْرٍو - بِحَسَبِ الْقِيَاسِ اللَّغْوِيِّ ، لِأَنَّهَا آخِرُ الْكَلِمَةِ الْاَوَّلَى ، وَالثَّانِيهِ اَوَّلُ الْكَلِمَةِ الثَّانِيهِ ، وَالْآخِرُ اَوَّلَى بِالتَّغْيِيرِ ، وَاَمَّا الثَّانِيهِ - كَمَا اخْتَارَهُ الْخَلِيلُ - قِيَاسًا عَلَى الْمَجْتَمِعَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَقَرَأَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْ السَّبْعَةِ مِنْهُمْ أَبُو عَمْرٍو وَفِي بَعْضِ الصُّوَرِ اتِّبَاعًا لِلْمَأْثُورِ عِنْدَهُمْ .

فَهَذِهِ هِيَ الْاَوْجُهَةُ الْاَرْبَعَةُ ، وَحِكْمَى أَبُو زَيْدٍ وَجْهًا خَامِسًا عِنْدَ سَكُونِ الْاَوَّلِ ، وَهُوَ ادْغَامُهَا فِي الثَّانِيهِ .

ثُمَّ اَنَّ الْاَصْلَ فِي تَخْفِيفِ احْدَاهُمَا اِنْ يَكُونُ عَلَى قِيَاسِهِ الْمَعْلُومِ فِيْمَا سَبَقَ ، كَالْتَسْهِيلِ - كَمَا هُوَ مَخْتَارُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ - (و) لَكِنْ قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِهَا تَخْفِيفُ احْدَاهُمَا بِالْاِبْدَالِ الْمَحْضِ ، أَوْ الْاِسْقَاطِ ، وَمِنْ ذَلِكَ : اَنَّهُ (جَاءَ : فِي) مَا وَقَعَتْ الْمَكْسُورَةُ بَعْدَ الْمَضْمُومَةِ (نَحْوُ : (يَهْدِي مَنْ) (يَشَاءُ) (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) (۱) (الْوَاوِ) الْمَحْضَةُ (فِي) الْهَمْزَةِ (الثَّانِيَةِ) الْمَكْسُورَةِ ، فَيُقَالُ : «وَلَى صِرَاطٍ» كَمَا يُقَالُ : فِي سِئْلِ سُولٍ ، وَقَدْ حَكِيَ ذَلِكَ عَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ ، وَقَدْ نَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ جَعْلَهَا بَيْنَ الْهَمْزَةِ

ص: ٣٧٧

والواو ، وذهب سيبويه إلى تسهيلها بين الهمزة والياء التي هي جنس حركتها - كما هو القياس المعلوم فيما سبق - ، وعدل عنه القراء ، لكونها كياء ساكنه قبلها ضمّه.

وأبدل نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، الثانيه واوا عند انفتاحها وانضمام ما قبلها ، نحو : (لَوْ نَشَاءُ أَصَيَّبْنَاهُمْ) (١) وياء عند انفتاحها وانكسار ما قبلها ، نحو : (مِنَ السَّمَاءِ أَوْ اثْنًا) (٢) ، فيقال : لو نشاء وصبناهم ، ومن السماء يوتنا ، لأن تسهيلها بين نفسها والألف التي هي جنس حركتها كما هو القياس السابق قريب من الألف بعد الضمّه في الأوّل ، وبعد الكسره في الثاني مع لزوم الفتح قبلها.

(وجاء : في) الهمزتين المجتمعتين في كلمتين (المتفتحتين) في الحركة ، نحو : (جاءَ أُمْرٌ رَبِّكَ ، *) و(كَسَيْفًا مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَلِكَ) (٣) ، و(لَيْسَ لَهُ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ) (٤) ، (حذف احدهما) ؛ أمّا الاولى : - كما اختاره أبو عمرو - لأنها في آخر كلمتها ، والآخر أولى بالحذف ، وفاقا للبرزى وقالون في المفتوحتين خاصّه ، وسهلا الاولى كجنس حركتها في المكسورتين والمضمومتين ، وروى عنهما في : (لَأَمَّا رَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ) (٥) تجويز ابدال الاولى واوا محضه مع ادغام الواو فيها ، وأما الثانيه : - كما قيل - لأنّ الثقل إنّما نشأ منها.

(و) جاء في المتفتحتين المجتمعتين في كلمه أيضا (قلب) الهمزة (الثانيه) حرفا من جنس حركه ما قبلها الموافق لحركه نفسها ، (كالساكنه) الثانيه من الهمزتين في كلمه واحده ، كآدم ، وأيت ، وأوتمن ، فتقلب الثانيه ألفا في نحو : جاء أبوك ، وياء في نحو : من السماء إنّ ، وواوا في نحو : أولياء اولئك ، هذا إذا كانت همزه قطع ، وإذا

ص : ٣٧٨

١- الآيه : ١٠٠ الأعراف.

٢- الآيه : ٣١ الأنفال.

٣- الآيه : ٩ سبأ.

٤- الآيه : ٣٢ الأحقاف.

٥- الآيه : ٥٣ يوسف.

كانت وصلية فهي تحذف في الدرج اتفاقاً إلا إذا كانت مفتوحة بعد همزة الاستفهام ، نحو : آالذكرين ، وآالآن ، فيجوز في مثل ذلك قلبها ألفاً والتسهيل .

وقد تزداد ألف بين المجتمعين في كلمتين ، حرصاً على بقاء الهمزتين من غير استئصال ، كما قال ذو الرمة :

فيا ظيه الوعساء بين جلاجل

وبين النقا أنت أم أم سالم (1)

وقال المصنف : في شرح المفصل ان زياده الألف إنما تثبت في مثل آأنت وشبهه ، ولم يعرف زيادتها في مثل : جاء أحدهم ، ونحوه ، وتسقط هذه الألف خطأ ، كراهه اجتماع ثلاث حروف متشابهه في الرسم .

وإذا توالى أكثر من همزتين أخذ في تخفيفها من أول ما يتصف منها بالتكرير ، بأن يكون ثانيه لأخرى قبلها ، وهكذا يخفف بعدها كل ثانيه ينشأ منها الثقل على القياس المعلوم في تخفيفها عند التكرير والاجتماع ، وتبقى الأولى بحالها ، وكذا يبقى بحالها كل ما زال عنها وصف التكرير والثانويه بإبدال ما قبلها للتخفيف ، فصارت أولى في مرتبتها وصارت ما بعدها ثانيه ، فتخفف الثانيه والرابعه ان كانت كما في غير الثلاثي ، ويبقى الأولى والثانيه والخامسه ان كانت كما في الخماسي .

وهذا على عكس تخفيف حروف العله عند الاجتماع من الأخذ في التخفيف من الآخر - كما في طوى ، وقوى - لفرط استئصال التكرير في الهمزه فيؤخذ في تخفيفها من أول تكررها ، فعند بناء الثلاثي من الهمزات يختص التخفيف بالثانيه بقلبها ألفاً ان انفتح ما قبلها ، وووا ان انضم ، وياء ان انكسر ، نحو : آء كجاء ، وأوء كسوء ، وإياء كبيع ، مجهولاً .

ص : ٣٧٩

١- الوعساء : الأرض اللينه ذات الرمل ، وجلاجل : - بجيمين أو بمهملتين - اسم مكان ، والنقا : التل من الرمل ، وآم سالم : كنيه محبوبته ميه . والاستشهاد بالبيت في قوله «آأنت» حيث فصل بين الهمزتين بألف زائده .

وعند بناء الرباعي والخماسى منها يختص التخفيف بالثانيه والرابعه ، كما يقال : أوءو بقلبيهما واوين ، ان بنى رباعى على زنه برثن ، وإيأى كضيزى بقلب الثانيه ياء - كما فى إيت - والرابعه ألفا ان بنى على زنه درهم.

وعند بناء الخماسى منها كقرطعب يقال : إيئاء على زنه إعطاء ، بقلب الثانيه ياء كأيت ، والرابعه ألفا كآدم ، وكجحمرش يقال : آأيئ بقلب الثانيه ألفا كما فى آدم ، والرابعه ياء لانكسار نفسها - كما فى : أنمّه ، وكسفرجل يقال : أوأياء بقلب الثانيه واوا ، كماوادم ، والرابعه ياء ؛ لكونها فى موضع اللّام الاولى من الخماسى بعد همزه اخرى ساكنه ، كما ابدلت ياء عند بناء قرأى من قراء كسبطر ، لوقوعها فى موقع اللّام بعد الساكنه كما مرّ أنفا ، وقس على هذا.

ص: ٣٨٠

(الإعلال) في الصنائه: (تغيير حرف العله للتخفيف)، ولا- يطلق على تغيير غيره وان كان للتخفيف، كتخفيف الهمزه بابدالها على ما مرّ، ولا على تغيير حرف العله لغير التخفيف، كقلب الألف من: دابه - همزه عند من جدّ في الهرب عن التقاء الساكنين، للهرب عنه، وكتغيير ما هو في حال الرفع في الأسماء السّته، والمثنى، والمجموع إلى غيره نصبا وجرّا للاعراب، كتغيير الواو من: أبوك - إلى الألف من - أباك - ومن: مسلمون إلى الياء في مسلمين.

(و) الإعلال (يجمعه) ثلاثه أقسام ينحصر هو فيها وهى: (القلب) كما في قال، (والحذف) كما في قل، (والإسكان) نحو: يقول، وبينه وبين الابدال عموم من وجه، لتصادقهما في نحو: قال، ووجود الاعلال بدونه في يقول، والعكس في نحو: اصيلا - باللام بدل النون - في اصيلا، واصطلحوا على تخصيص لفظ القلب بابدال حرف العله والهمزه، فهو أخص من الاعلال من وجه، ومن الابدال مطلقا.

(و) الإعلال (حروفه: الألف، والواو، والياء) وهذه سميت حروف العله، لكونها كالعليل المتغير الأحوال، لكثرة التغيير فيها، لاستثقالها لكثرة دورانها وكمال خفتها حتّى كأنها لا تحمل من الثقل ما تحمله غيرها، وكأنها تصير عليه به فيزال. عنها ذلك بالتغيير والاعلال، فالاعلال كأنه ازاله العله، فان هذا الباب قد يجيء لهذا المعنى، كما يقال: أشكاه - أى ازال شكايته - وبعضهم جعل الهمزه أيضا من حروف العله، لما فيها من التغييرات المطرده وان لم تبلغ حد تلك الحروف في كثره ذلك.

(والألف) من تلك الحروف (لا تكون أصلا في) إسم (متمكّن، ولا في فعل)

بالاستقراء ، ولأن شأن اصولهما ما لا يقبلها الألف وهو الحركه ، فان أول الكلمه متحركه لا محاله ، وآخر الاسم المتمكن محل الاعراب ، وثانيه يفتح فى التصغير ، كما أنّ الثالث منه يكسر فى تصغير غير الثلاثى ، والرابع من الخماسى يصير محلا للاعراب بعد حذف الخامس فيه وفى التكمير ، والفعل الثلاثى اصوله كلّها متحركه فى الماضى ، وباقى التصاريف يجرى على حروفه ، والفعل الرباعى وان كان الثلاثى منه ساكنا لكنّه فرع الثلاثى وحقّه ان يجرى على منواله ، فالمناسب عدم جعلها أصلا فى شىء من المتمكن والفعل ، (ولكن) يقع فيهما مبدله (عن واو أو ياء) ، وترد إلى أحدهما عند الحاجة إلى التحريك ، وأما جعلها أصلا والتزام ابدالها عند الحاجة فمع ما فيه من التمحل ربّما أدى إلى اللبس بين الأصليه منها والمنقلبه ، إذ لا شك فى وقوعها منقلبه فى بعض الألفاظ.

وزعم بعضهم : أنّ الألف الاولى فى : عاعى يعاعى عيعاء ، وحاحى يحاحى حيحاء - أى قال : عوعا ووحوا - وهما زجران للضأن ، أصله ليست منقلبه عن الياء أو الواو ، لأنهما رباعيان على «فعل ، فعلا» كدحرج دحراجا على ما صرح به سيويه ، والواو والياء لا تقلبان ألفا فى ثانى الرباعى ، لسكونهما فيه ، وزعم جمهور البصريين ان مجيء : عيعى يعيعى يدل على ان تلك الألف منقلبه عن الياء على خلاف القياس - كما فى طائى - كراهه اجتماع يائين بعد مثلين حلقين فى بعض التصاريف ، كعيعت وعيعينا ، وهذا بخلاف اجتماعهما بعد مثلين غير حلقين فى : صيصيه مع أنها اسم ، والاسم أخف من الفعل على ما يقال ، وزعم بعضهم أنّها زائده ، وان عاعى عيعاء ، وحاحى حيحاء على «فاعل ، فيعالا» كقاتل قيتالا ، لمجىء : معاعاه ، ومحاحاه كمباراه ، ومماشاه ، وقال سيويه : أنّ المعاعاه ، والمحاحاه مصدران ميميان بالحاق التاء للمره على «مفعلة» كمدحرجه ، والأصل : معيعيه ومحيعيه.

وقيل : ان كلّتا الألفين فى : عاعى ، وحاحى أصليتان ، لأنّ الأصل فيهما الصوت الّذى ليس للألف أصل فيه ، وقلبت الثانية ياء عند اتصال الضمير المرفوع ، حملا

على الألف الرابعه فى غيرها ، كأغزيت وسلقيت.

ثم ان ما ذكر بخلاف حرف غير المتمكن من الاسم ، اذ ليس الشأن فى جميع اصولهما قبول الحركه ، ولا يجرى عليهما تصرف يؤدى إلى تحريك ما كان ساكنا ، فلذا حكموا باصالة الألفات الواقعه فيها ، كألى ، وما ، ومتى ، ومهما ، وكذلك فى الأسماء الأعجميه.

(و) الواو والياء (قد اتفقتا) فى وقوعهما (فائين كوعد ، ويسر ، و- عينين - كقول ، وبيع ، ولامين - كغزو ، ورمى ، وتقدمت كل واحده على الاخرى - فاء وعينا -) فيكون الياء فاء والواو عينا ، (كيوم) ولم يسمع غيره ما فيه الفاء ياء والعين واو سوى يوح - للشمس - كذا يقال ، (و) يكون الواو فاء والياء عينا نحو : (ويل) ، قيل : لم يسمع غيره ممّا يماثله فى ذلك سوى : ويح ، وويس ، وويب (١) - بالموحده - كويل ، يقال : ويبك كما يقال : ويلك.

واتفقتا أيضا فى كونهما عينا ولاما ، نحو : بؤ وقو (٢) - بالواو المشدده فيهما - وحى ، وعى (٣) - بالياء المشدده - .

(واختلفتا فى أنّ الواو تقدمت عينا على الياء لاما) ، نحو : طويت ، ونويت ، (بخلاف العكس) وهو تقدم الياء عينا على الواو لاما ؛ فأنه ليس بواقع فى كلامهم عند الجمهور ، ولعل السرّ فيه ما يقال : من أنّ المناسب كون الحرف الأخير أخف ممّا قبله ؛ لتناقل الكلمه بازدياد حروفه ، ولكونه محل الاعراب ، (و) اما (واو حيوان) على «فعلان» بالتحريك فليست أصلية حتى يلزم وقوعها لاما بعد الياء عينا ، بل

ص: ٣٨٣

١- الويح : كلمه رحمه. ويس : كلمه تستعمل فى الرحمه ، والويس أيضا : الفقر. الويب : كلمه بمعنى الويل والعجب ، يقال : ويا لهذا : أى عجبا له.

٢- البو : بفتح الباء وتشديد الواو - الحوار ، وهو ولد الناقه ، وقيل غير ذلك. القوّ : اسم موضع ، وقيل : واد بين اليمامه وهجر.

٣- العى - بكسر العين المهمله وتشديد الياء - : مصدر عيى - كرضى - وهو الحصر.

هى (بدل عن ياء) على ما ذكره سيبويه وأصحابه ، والحامل على ذلك ليس قولهم فى الماضى : حىي - بيائين - كفرح ، إذ لا دلالة فيه على اصالتها ، لجواز كون الثانية منقلبه عن الواو لانكسار ما قبلها - كما فى رضى - ، بل الحامل عليه عدم النظير له فى كلامهم ، فأصله : حيان وكان القياس ان يقلب يائه الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتحذف بالتقاء الساكنين لكنهم أبقوها متحركة ، ليكون الكلمه مناسبه لمدلولها فى التحرك كالجولان ، ثم كرهوا المثلين المجتمعين فقلبوا الأخيره التى هى أولى بالتغيير واوا ، خلافا للمازنى حيث زعم أنّ الواو فيه أصلية.

(و) اختلفت الواو والياء أيضا(فى : أنّ الياء وقعت - فاء وعينا - فى بين) لموضع بين ضاحك وضويحك ، أو عين ماء ، (و) وقعت (فاء ولاما) فقط(فى يدت) - بيائين بينهما الدال المهمله - بمعنى : أنعمت ، ويقال : أيضا يدت فلانا فهو مبدى - كمرمى - اسم مفعول إذا أصبت يده - ، وكذا يد للجارحه ، فان أصلها : يدى ، ولعل قولهم : يدت مأخوذ منها فأنها قد يتجوز بها عن النعمه ، (بخلاف الواو) فأنها لم تقع فاء وعينا(إلّا فى أول) (على) المذهب (الأصح) فيه ، وهو ان يكون من : وول - بواوين - على ما مرّ فى ذى الزيادة ، فأنها على هذا القول وقعت فيه فاء وعينا ، وقد يعترض عليه بأن وقوع الياء أيضا فاء وعينا لم يرد إلّا فى بين ولا نظير له فاتفقا فى عدم وقوعهما كذلك إلّا فى لفظ واحد إلّا ان يقال : ورود الياء كذلك مقطوع به بخلاف الواو ، للخلاف فى لفظ أول فتأمل ، (و) لم يقع الواو فاء ولاما(إلّا فى) لفظ(الواو على وجه) ، وهو ان الأصل فيه : ويو - بياء مفتوحه بين واوين - لا ووو - بثلاث واوات - كراهه بناء الكلمه من الواوات ، ثم أنّ الياء قلبت ألفا لانفتاح ما قبلها على ما ذهب إليه أبو على ، فأنها وقعت فاء ولاما على هذا القول ، وتصغيره : وييه مع تاء التأنيث كقديمه فى قدم ، واصلها : ويوه قلبت الواو الثانية ياء بعد التصغير وادغمت ، وعلى هذا يقال : وييت الواو - من باب التفعيل - بواو ويائين - أى كتبت الواو - وأصله : ويوت قلبت الواو الأخيره الرابعه ياء ، كما فى

اعطيت ، وأعليت.

(و) أيضا في (أنّ الياء وقعت فاء وعينا ولاما في : يئيت) الياء ، من باب التفعيل - أى كتبها - عند من قال : ان الأصل في لفظ الياء يئى - بثلاث يآآت - قلبت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والثالثة المتطرفه بعد الألف همزه ، وأما عند أبى على ومن وافقه : فأصله : يوى - بواو بين يائين - والفعل يوّيت.

وهذا(بخلاف الواو) ، فإنّها لم تقع فاء وعينا ولاما(إلا في) لفظ(الواو على وجه) آخر ، وهو ما ذهب إليه الأخفش من ان أصله : ووو - بثلاث واوات - لا ويو - بالياء بين الواوين - لعدم تقدم الياء عينا على الواو لاما في كلامهم ، فقلبت الثانية ألفا ، وتصغيره اوّيه ، والفعل : أوّيت ، وأصلهما : وويوه ، وووّت ، بالواوات في كل منهما ، فقلبت الاولى همزه فيهما لكونها أوّل واوين متحركتين وقعتا في الصدر ، وقلبت الثالثة بعد ياء التصغير ياء وادغمت ، وكذا قلبت الأخيره في الفعل ياء - كاعطيت - فلا فرق بين لفظى الواو والياء في تحقق الخلاف في أصلهما.

ورجح قول أبى على بأن اتحاد الفاء واللّام - كما في : سلس ، وقلق - على قلته أكثر من اتحاد الفاء والعين واللّام ، والحمل على الأكثر أولى ، وهكذا اختلفوا في كل ما كان ثانيه ألفا وبعدها همزه من أسماء حروف التهجى كالهاء ، والباء الموحده ، فقال أبو على : الأصل ، هوى ، وبوى مثلا ، والجمع : هواء ، وأبواء ، والفعل : هوّيت الهاء ، وبوّبت الباء من باب التفعيل.

وقيل : الأصل : هبى ، ويبى ، مثلا- - بيائين - والجمع : اهياء ، وايباء ، والفعل : هبّيت ، وببّيت ، والاعلال على القولين كاعلال الياء التحتانيه ، وأما نحو : الصاد ، والبدال ، ممّا فيه ألف فقط ، فيقال : ان حملة على الواوى أولى ، لكونه أكثر ، والفعل : صوّدت ، ودوّلت مثلا. (1)

ص: ٣٨٥

١- ثم الاعلال : أما ان يكون فى الفاء ، أو فى العين ، أو فى اللّام وقد أخذ فى بيانها فقال الفاء ، أى هذا مبحثها.

(الفاء) : من قبيل الأسماء المعدودة لا محل له من الاعراب ، أو هو مبتدأ محذوف الخير ، أو خبر لمحذوف ، وكذا قوله : العين ، واللّام ، (تقلب الواو) ان كانت فاء(همزة لزوما) إذا وقعت بعدها اخرى ، كما فى (نحو : أوصل) كضوارب فى جمع واصله ، (وأويصل) فى تصغير واصل (١) ، وأصلهما : وواصل ، وويوصل ، - بواوين - فقلبت الاولى منهما همزة ، كراهه الافتتاح بهما مع الاجتماع المستقل ، وذلك (إذا تحركت الثانية) أيضا ، كما ان الاولى متحركة وان اختلفت حركتهما ، (بخلاف) ما إذا سكنت الثانية نحو : (وورى) على البناء للمفعول فى : وارى الشىء مواراه - إذا ستره - فان قلبها همزة ليس بلازم ، لضعف الثقل حتى صار كالمعدوم بسكون الثانية.

(و) تقلب الواو المضمومه الواقعه فاء(جوازا) ان لم يقع بعدها اخرى ، كما(فى : أجوه) فى وجوه ، جمع وجه ، (و) كذا إذا وقعت بعدها اخرى ساكنه كما فى (أورى) فى وورى لما فيها من الثقل وان قلّ ، فجاز القلب للمبالغه فى التحرز عن الاستثقال ، وتركه كما فى قوله تعالى : (ما وُورِي عَنَّهُمَا مِنْ سَوَاتِيهِمَا) (٢) لعدم الاعتناء بهذا القدر منه.

(وقال المازنى) : يقلب - أيضا - جوازا قياسا مطردا إذا كانت مكسوره كما(فى نحو : إشاح) فى : وشاح ، وهو شىء ينسج من الاديم - عريضا - ويرصع بالجواهر وتشده المرأه بين عاتقيها وكشحيها ، وغير المازنى جعل القلب فى مثله مقصورا على السماع.

ص: ٣٨٦

١- (والأول) جمع الأولى ، وأصله : وول لأن حروف اصوله واوان ولام كما عرفت ، وهذا ثابت فى «النظام والمناهج» أيضا.
٢- الآية : ٢٠ الأعراف.

وقد تلخص إلى ههنا ان لزوم القلب مشروط بتحرك الثانيه وإلا جاز ، ولكنهم على تقدير كون الأوّل فى الأصل بواوين .

(و) قد(التزموه) - أى هذا القلب - فى (مؤنثه الأولى) وان لم يتحقق فيه شرط اللزوم ، لسكون الثانيه فيه ، (حملا على الأول) فى الجمع ، فان أصله : وول - بواوين متحركتين أوليهما مضمومه وثانيتها مفتوحه - فيتحقق فيه شرط لزوم القلب ، فحيث علموا لزومه فى الجمع التزموه فى المفرد ، كراهه اختلافهما فى الحروف بحسب الظاهر ، ولم يعكس ، بأن يحمل الجمع عليه فى جواز ترك القلب ، ترجيحاً للتخفيف ، ولأن المفرد لاشتماله على علامه التأنيث مؤنث لفظى فحملة على الجمع الخالى عن التأنيث اللفظى أولى من العكس ، ويظهر من كلام بعضهم الاكتفاء فى لزوم القلب باصالة الواو الثانيه - كما فى الأولى - فأنه «فعلى» بخلاف أورى فى : وورى فأنه «فوعلى» كقوتل ، فواوه الثانيه زائده .

وقال سيبويه : إذا بنى من : وعد مثل : كوكب يقال : أوعد - بقلب الواو الاولى همزه ، وهذا يدل على أنه لم يشترط فى قلب الاولى همزه اصالة الثانيه ولا تحركها ، ويرد عليه : عدم القلب فى : وورى ، وقد يعتذر عنه بأنهم شبهوا مدته بألف وارى ، لانقلابها منها ، وقد يقال : لعله أراد جواز القلب مع سكون الثانيه - كما ذكره المصنف - دون الوجوب ، فتأمل .

(وأما أناه) فى قولهم : إمراه أناه - إذا كان بها فتور وكسل - وأصلها : وناه - بالواو - من الونى - بالألف المنقلبه عن الياء - وهو الفتور ، (وأحد) من الواحد ، وأصله : وحد ، (وأسماء) من اعلام النساء ، وأصله : - عند سيبويه والأكثر - وسمآء على «فعلاء» من الوسامه وهى حسن الوجه ، (فعلى غير القياس) بالاتفاق ، لأنّ الواوات فى أوائلها مفتوحه من غير تكرّر ، فقياسها ان تبقى على حالها ، فقلبها همزه خلاف القياس ، وزعم المبرد : ان أسماء علم منقول من الجمع ، وهو جمع اسم ، ومنعه من الصرف للعلميه والتأنيث المعنوى ، ورجح مختار الأكثر بقله التسميه

بالجمع ، وبمنعه من الصرف فى كلامهم وان سُمى به مذكر فهو «فعلاء» كحمراء ، وإلا لم يكن فيه حينئذ سبب غير العلميه ، وبناء منعه من الصرف على التوهم أو نقله عن اسم المؤنث فيراعى أصله كزئب - إذا سُمى به رجل - بعيد جدًا.

وقد تقلب الواو فى الصدر - تاء - لتقاربهما فى المخرج وتشاركهما فى الهمس ، كتراث ، وتقوى ، فى : وراث ، ووقوى ، وتولج فى : وولج - بواوين - كجوهر ، من الولوج لمأوى الوحوش ، ولم يأت فى كلام العرب كلمه أولها ياء مكسوره إلا يسار على لغه فى اليسار - لئيد اليسرى - ويقاظ - جمع يقظان - كذا قال نجم الأئمه رضى.

(و) الواو والياء (تقلبان فى : باب الافتعال تاء) (1) وتدغم فيها تاء الافتعال ، للتخفيف ، أمّا الواو : فلمناسبتها للتاء ، وأمّا الياء : فكأنهم حملوها فى ذلك على الواو ، لما بينهما من التواخى ، (نحو : إتعد) القوم - أى وعد بعضهم بعضا فى الشر - ، ويقال فى الخير : تواعد ، كذا قال الجوهري ، ويقال : إتعد فلان أيضا - أى قبل الوعد - وأصله : إتعد ، (وإتسر) القوم الجزور ، - اقتسموها بحسب سهامهم فى الميسر ، أى القمار المعروف فى الجاهليه - وأصله : ايتسر - بالياء - وبمعناه يسر القوم الجزور ، وكذا فى التصارييف غير الماضى.

هذا إذا لم يكن حرف العله منقلبه عن الهمزه.

(بخلاف) المنقلبه عنها ، فأنها لا تقلب تاء ، لعروضها وكونها فى معرض الزوال ، نحو : (إيترز) فلان بالازار - بصيغه الماضى - ، وأصله : إتزر - بهمزتين فقلبت الثانيه ياء - كما فى ايت - ويقال : فى المضارع للمتكلم منه أتزر بقلب الثانيه ألفا - كما فى آدم - وجوز بعض البغادده : القلب تاء ، والادغام فى كل ياء منقلبه عن الهمزه فى باب الافتعال ، نحو : أتزر ، وأتمن ، وأتهل ، من : الأزار ، والأمانه ، والأهل ، وفى روايه عن عاصم أنه قرأ : «الذى إتمن» بالقلب والادغام ، وحكى غيرهم : أتزر

ص : ٣٨٨

١- وعبارته المتن فى شرح النظام ورضى : وتقلبان تاء فى نحو إتعد الخ.

فى الماضى ، وفى المضارع أيضا للمتكلم (١) تبعا للماضى ، فقال ابن مالك : أنه مقصور على السماع ، وقيل : أنه من تحريف الرواه.

وأما : إتخذ فسيجيء الكلام فيه إنشاء الله تعالى.

(وتقلب الواو) الساكنه (ياء إذا إنكسر ما قبلها ، والياء) الساكنه (واوا إذا انضم ما قبلها) ، لاستثقال كل من الواو الساكنه المكسور ما قبلها والياء الساكنه المضموم ما قبلها ان لم تكن مشدده ، بخلاف الواو المشدده المكسور ما قبلها ، والياء المشدده المضموم ما قبلها نحو : اجلوازا مصدر اجلوز - بالتشديد - وميل - على البناء للمفعول - من باب التفعيل من : الميل ، فان المشدده لقوتها كالحرف الصحيح ، فتحمل ما لا تحمّل غيرها وان جاز القلب ياء فى اجلوازا نحو : اجليوازا - كما جاء فى الصحيح نحو : دينار فى : دنار ، فالأول : (نحو : ميزان ، وميقات) من الوزن ، والوقت ، (و) الثانى : نحو : (موقظ) من اليقظه ، (وموسر) من اليسار - بمعنى الغنى -.

[حذف الواو والياء فائين]

(وتحذف الواو) قياسا مطردا(من) المضارع المعتل الفاء على «يفعل» بكسر العين - (نحو : يلد ، ويعد) وأصلهما : يولد ، ويوعد ، وإنما حذف ، (لوقوعها بين ياء) وهى حرف المضارعه فى الغيبة ، (وكسره أصلية) فى العين ، والواو فى حكم ضمتين ، والياء فى حكم كسرتين ، فيستثقل اجتماعهما مع وجود كسره اخرى بعد الواو فحذفت تخفيفا ، ولم تحذف من : يوعد مع كسر العين فى باب الافعال ، لحصول شىء من التخفيف بمصادفه الضم المجانس لها قبلها فى حرف المضارعه ، ولأنه فى الأصل : يأوعد فلم يقع الواو فيه بين الياء والكسره ، نظرا إلى أصله ، كذا قيل.

ص : ٣٨٩

١- ومما يستشهد به لمجيئه فى المضارع ما فى صحيح البخارى فى باب : مباشره الحائض باسناده إلى عائشه - رضى الله عنها - قالت كانت إحدانا إذا كانت حائضا فأراد رسول الله (ص) ان يباشرها أمرها أن تتزر.

(ومن ثم) أى ومن أجل وجوب حذف الواو فى مثل ما ذكر ، (لم بين) الماضى المضاعف المعتل الفاء الواوى الخالى عن حرف الحلق ، (نحو : وددت) من المؤدّه - وهى المحبّه - (بالفتح) فى العين ، بل بنى على «فعل» - بكسرها - ليكون مضارعه مفتوح العين ، نحو : يوّد ، (لما يلزم من اعلالين) ، وهما : حذف الواو ، والادغام ، (فى) مضارعه نحو : (يدّ) لو بنى ذلك الماضى بفتح العين ، لما تقرّر عندهم فى المثال المضاعف الذى كان ماضيه مفتوح العين من لزوم الكسر فى عين المضارع منه إلّا مع حرف الحلق ، فيجوز معه الفتح ، وإذا كان مضارعه مكسور العين لزم حذف الواو مع وجوب ادغام العين فى اللّام ، فكأنهم عدلوا فيه عمّا يستعقب اعلالين ، ترجيحاً لما يلزم فيه ذلك وان كان قد يقع فى كلامهم ما فيه اعلالان أو أكثر ، كما يظهر لك فى مسائل التمرين - إنشاء الله تعالى - .

ثم أنّ الأصل فى حذف الواو هو المضارع الغائب الذى فيه الياء ، (وحمل أخواته نحو : أعد ، ونعد) - للمتكلم الواحد والمتعدّد - (وتعد) - بالتاء للغائب والمخاطب - (وصيغته أمره) نحو : عد(عليه) وان لم يتحقق فيها سبب الحذف ، لعدم الياء ليكون الباب على وتيره واحده ، وفى الأمر وجه آخر وهو : أنّه مأخوذ من صورته المضارع بحذف حرف المضارعه ، فيحصل ما ذكر من غير واو ولا همزة وصل ، (ولذلك) الذى أشير إليه من ان حذف الواو أنّها هو لوقوعها بين الياء والكسره ، وذلك أنّها يتأتى مع كسر العين فى المضارع ، (حملت فتحه يسع) ، مضارع وسع ، (ويضع) مضارع وضع ، ويطأ مضارع وطأ ، ويدع ونحوها ، (على العروض) ، ذهاباً إلى أنّ العين فيها مكسوره فى الأصل والفتحه عارضه لأجل حرف الحلق ، إذ لو لا الحمل على ذلك لم يكن لحذف الواو منها وجه ، لعدم وقوعها بين الياء والكسره .

(و) لذلك أيضاً حملت فتحه (يوجل على على الأصل) ، وقالوا : أنّها أصليّه ، إذ لو كانت عارضه لحذف الواو ، كما فى يسع ، (و) هاتان الفتحتان (1) (شبهتا) فى كون

ص : ٣٩٠

١- أى فتحه يسع ويوجل .

إحداهما عارضه والاخرى أصليته(بالتجاري والتجارب) من حيث الكسره فيهما ، فأنها عارضه في أحدهما - أى فى التجارى - لأنه مصدر تجارى يتجارى كتباعه يتباعه ، فالراء فيه مضمومه فى الأصل كالعين فى التباعد ، وكسرت لوقوع الياء بعدها هى أصليته فى الآخر - وهو التجارب - لأنه جمع للتجربه ، وقياس الجمع الذى ثالثه ألف بعدها حرفان ان يكون أولهما مكسورا نحو : صحائف ، ومساجد.

وما ذكر فى الواو من أنها تحذف مع الكسره وتثبت مع الفتحه ، (بخلاف الياء) فى المفتوح العين ، (نحو :) (يئس) مضارع يئس ، (و) المكسور العين نحو : (ييسر) مضارع يسر - إذا لعب الميسر ، وهو القمار - فإنه لا فرق بينهما فأنها تثبت مع الكسر كما تثبت مع الفتح ، لعدم ثقلها بالوقوع بين الياء والكسره ، (و) لكن (قد جاء) : فيها مع الهمزه الحذف والقلب ألفا ، استثقالا لها معها وذلك كما جاء(يئس) باثبات حرف المضارعه وحذف الياء التى هى الفاء ، (وجاء : ياءس) بقلبها ألفا ، وهذا(كما جاء) قلب حرف العله ألفا فى المضارع فى باب الافتعال نحو : (ياتعد) ، (وياتسر) ، (وعليه جاء) : فى اسم الفاعل منهما(موتعد) ، (وموتسر) بالواو المنقلبه عن الياء الساكنه المضموم ما قبلها ، (وهذا لغه الشافعى) - رحمه الله تعالى - فإنه كان يتكلم هكذا ، وهذا يوافق لغه بعض الحجازيين ، وجاء : فى لغه هؤلاء فى الماضى من الواوى إيتعد - بالياء المنقلبه عن الواو الساكنه المكسور ما قبلها ، وكذا فى الأمر ، وذلك عند بقاء الهمزه الوصلية المكسوره فان حذفت درجا فالمسموع ليس إلّا التاء المشدده نحو : وأتعد - بالواو العاطفه -.

وجاء : فى اليائى ايتسر بالياء من غير القلب تاء.

(وشدّ فى مضارع - وجل : ييجل) بقلب الواو ياء من غير تغيير آخر ، (وياجل) بقلبها ألفا ، (وييجل) بقلبها ياء مع كسر حرف المضارعه وان كان هو الياء التى لا يكسرها من يكسر حروف المضارعه ، والكسره مستثقله عليها ، لانجبار ذلك

بتقوى الياء بالياء الاخرى ، ففيه أربع لغات ، هذه الثلاث ، ويوجل ، وظاهر كلام أبي على ان هذه الأربعة قياس على قلّه في كل ما كان معتل الفاء على «فعل ، يفعل» - بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع - .

(وتحذف) وجوبا(الواو) المكسوره من المصدر وان ضعف ثقلها بسكون ما بعدها إذا كانت محذوفه في المضارع ، لما فيها من شوب الثقل بالكسره مع استهال الخطب في حذفها بكونها في معرض الحذف في المضارع ، فنقلت كسرتها إلى ما بعدها وحذفت ، اجراء للمصدر مجرى المضارع من باب اجراء الأصل مجرى الفرع ، كأنهم يتبدئون باعلامل الفعل ، لكثره دورانه وكثره الدواعى إلى التصرّف فيه ، ثم يتبعه المصدر فى الاعلال ، ومن ثمّ قيل : الفعل فى باب الاعلال أصل للمصدر ، وذلك : (كالعهده) مصدر وعد يعد ، (والمقهه) مصدر ومق يمق ، وأصلها : وعده وومقه - بكسر الواو - وقد تحذف مع حركتها من غير نقل ويفتح ما بعدها إذا كان مفتوحا فى المضارع لحرف الحلق ، كطأه وسعه ، وقد يكسر أيضا مثل ذلك كهبه ، وتبقى الواو إذا لم تكن مكسوره كالوعد ، أو لم تحذف من المضارع كوصال مصدر يواصل ، ووداد مصدر يواد.

ثمّ إنّ التاء فى نحو ذلك حاصله فيه قبل الاعلال والحذف ، كما فى نشده من الصحيح ، لكنها لما صادفت حذف الواو وجعلت كالعوض عنها فلزمت ، لكن لم يعتد بتعويضها فضل إعتداد ، ولذلك وقف عليها بالهاء ولم تكتب مطوله ، بخلاف ما يعتد فيه بالتعويض كالأخت ، والبنت ، وقد جاء حذفها على شذوذ كما فى قول الفضل بن عباس بن عتبه :

إنّ الخليط أجدّوا البين فانجدوا

واخلفوك عد الأمر الذى وعدوا (1)

ص: ٣٩٢

١- البيت لأبى اميّه الفضل بن عباس بن عتبه بن أبى لهب. الخليط : صاحب الرجل الذى يخالط فى جميع اموره ، ويستوى فيه الواحد والجمع. والبين : الفراق ، فانجدوا : أى فاندفعوا ، والشاهد فى : عدّ الأمر فإنّ أصله : عدّه الأمر. ولا يختص ذلك بالنظم وهو كثير جدّا.

- أى عده الأمر - على ما قال الفراء ، وقيل : أنه عدى - بالألف - جمع العدو بمعنى الناحية ، كأنه أراد نواحي الأمر .

(ونحو : وجهه) باثبات الواو المكسوره(قليل) ، وأما جاز ذلك فيها لأنها ليست مصدرا يجرى مجرى المضارع بمعنى التوجه ، بل معناها المكان والوجه التى يتوجه إليها ، ولزوم الحذف والتعويض إنما هو فى المصادر دون غيرها ، كولدته ، ووعدته ، فى الاسم ، ولو جعلت مصدرا فالتاء فيها مجردة عن اعتبار التعويض ، لئلا يكون كالجمع بين العوض والمعوض ، وترك الاعلال فيها للتنبيه على الأصل كتركه مع وجود سببه فى : القود والعود .

وأما صله - بضم الصاد مع حذف الواو - فشاذ ، ولعل أصلها : الصّله - بكسرهما - فحذفت ثم حوت بعد حذفها عن الكسره إلى الضمّه فلم يعتنوا بها ، لعروضها .

[٢ - اعلال العين]

اشاره

(العين) : والواو والياء (تقلبان ألفا إذا تحركتا) حال كونهما(مفتوحا ما قبلهما ، أو فى حكمه) - أى حكم المتحرك المفتوح ما قبله - إمّا بأن يجعل كل منهما فى حكم المتحرك ، وإمّا بأن يجعل ما قبلهما فى حكم المفتوح ، (فى إسم ثلاثى) ذى ثلاثه أحرف ، (أو فعل ثلاثى) كذلك ، (أو) فى فعل (محمول عليه) - أى على الفعل الثلاثى - ، (أو) فى (إسم محمول عليهما) أى على الفعل الثلاثى والفعل المحمول على الفعل الثلاثى - بأن يكون ذلك الاسم محمولا على أحدهما .

وهذا القلب مع قلبه الثقل فى الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما لزياده التخفيف المناسبه لكثره دورانهما ، ولم يقتصرورا على الاسكان ، كراهه التباس صيغه

المتحرك الأوسط بصيغه الساكن الأوسط ، والألف المنقلبه دالّه على الحركة ، لانقلابها عن المتحرك فلا التباس معها ، ولم يقبلوهما فائين ألفا في لغه الأكثرين وان تحركتا وانفتح ما زيد قبلهما نحو : أودّ - للمضارع المتكلم - من المودّه ، وأيلّ - بفتح الهمزه والياء وتشديد اللّام - للصفه من الليل - وهو قصير الأسنان العليا وانعطافها إلى داخل الفم - ، يقال : رجل ايلّ ، وامرأه يلماء ، لأن فاء الكلمه الّتى هي أوّل اصولها جدير بالمحافظه عليها وعدم التغيير إلّا ان يقوى الداعى إليه ، وليس ههنا من الاستثقال ما يقوى على ذلك ، بخلاف العين واللّام ، فإنّ الآخر وما يقرب منه قد يتغيّر باستثقال لا يتغيّر بمثله الأوّل ، ومن ثمّ أطردها هذا الاعلال فيهما إلّا في الأجوف اليائى على «فعل» - بضمّ العين - كهيوّ يهيوّ - إذ لو قالوا فيه : هاء لزم ان يقال فى المضارع : يهوؤ - بقلب الياء واوا بعد نقل الضمّه - على زنه يسوء ، لاستلزام إعلال الماضى إعلال المضارع ، وهو ثقيل بالنسبه إلى أصله مع ان شأن الاعلال التخفيف كذا قيل .

والمصنف ترك استثناءه ، لعدم نظير آخر له ، وبعض بنى تميم يقبلون الواو الّتى تكون فاء ألفا فى الجمع وان كانت ساكنه ، كما يقولون : ألدطى مثلا ، فى أولاد طى .

ثمّ ان قلبهما عينين ألفا ، (نحو : باب ، وناب) وأصلهما : بوب ، ونيب - بفتح الواو والياء المفتوح ما قبلهما - وهما اسمان ثلاثيان ، (وقام ، وباع) وأصلهما : قوم ، وبيع كذلك وهما فعلان ثلاثيان ، (وأقام ، وأباع) ، واستقام ، واستباع ، وأصلها : أقوم ، وأبيع كأكرم ، واستقوم ، واستبيع كاستخرج ، وما قبل الواو والياء فيها ساكن لكّنه فى حكم المفتوح لانفتاحه فى أصلها الثلاثى المجرد ، وان اعتبر نقل حركتهما إلى ما قبلهما فى حكم المتحرك لاعتبار حالتها الأصليه ، وهما على التقديرين فى حكم المتحرك المفتوح ما قبله فقلبتا ألفا وفتح ما قبلهما ان لم ينقل الفتحه منهما إليه ، فهذان فعلان محمولان على الفعل الثلاثى ، ولم يعتبروا حركتهما فى الأصل المجرد فى نحو :

استوثق ، واستيسر ، لكونهما فائين كما فى : اوّد.

(والإقامه ، والإستقامه) وأصلهما : إقوام ، واستقوام : كإكرام واستخراج ، فما قبل الواو فيهما ساكن لكنهما حملا على فعلهما المحمولين على الفعل الثلاثى فقلبت فيهما ألفا وحصلت ألفان فحذفت إحداهما بإلتقاء الساكنين ، والتاء عوض كما مرّ فى باب المصدر ، فهذان اسمان محمولان على الفعل المحمول على الفعل الثلاثى.

(وإستكان منه) أى من قبيل ما ذكر من المحمول على الثلاثى ، فأنّه استفعل كاستقام ، فما قبل حرف العله فيه ساكن لكنّه حمل على أصله الثلاثى ، (خلافًا للأكثر) حيث جعلوه «افتعل» كاجتمع ، وزعموا أنّ الألف فيه زائده كما فى : ينباع ، ومنتزاح.

وإنّما قلنا أنّه منه وجعلناه كاستقام (لبعد الزيادة) فى الألف ، فإنّ الحكم بزيادتها مع امكان اصالتها بعيد ، (ولقولهم) : فى مصدره من غير المره (إستكانه) بالتاء التى لم يعهد زيادتها فى مصدر باب الافتعال لغير المرّه أصلا ، والحمل على ان زياده التاء مع كونها مصدر «افتعل» لتوهم كونها مصدر «استفعل» كاستقام بعيد جدًا.

(ونحو : مقام) - بفتح الميم - وأصله : مقوم كمقعد ، فما قبل الواو فيه ساكن لكنّه حمل على فعله الثلاثى ، كما فى أقام ، وهو اسم محمول على الفعل الثلاثى ، (ومقام) - بضمّ الميم - على أنّه مصدر ميمى ، أو اسم مفعول ، أو اسم مكان من باب الافعال ، فأصله : مقوم كمكرم بسكون ما قبل الواو ، فحمل على ماضيه المحمول على أصله الثلاثى كالأقامه فى المصدر.

وهذا الّذى ذكر من القلب ألفا فى المتحرك المفتوح ما قبله من الواو والياء كائن (بخلاف : قول ، وبيع) من المصدر الثلاثى ونحوهما من الكلمات التى كانت الواو والياء الواقعتين عينين فيهما ساكنتين ، فأنهما لا- تقلبان فى مثل ذلك ألفا ، لحصول التخفيف بالسكون.

(وطائى ، وياجل شاذ) ، لأن أصل الأوّل قبل النسبه طيى كسيّد - بالياء المشدّده - فحذفت المدغمه فيها المتحركه وابقيت المدغمه الساكنه فقلبها ألفا شاذ ، لسكونها وقد مرّ الكلام فيه فى باب النسبه ، وأصل الثانى : يوجل - بالواو الساكنه - فقلبها ألفا شاذ مع أنّها فاء الكلمه ، وقد يقال : ان قلب حرف العله الساكنه المفتوح ما قبلها ألفا قياس فى لغه : بلحارث بن كعب ، وخشعم ، وزبيد ، وقبائل من اليمن ، ولذلك جعلوا الياء فى المثنى ألفا - نصبا وجرّا - ففعل مثل ذلك وارد على لغتهم كما ورد على تلك اللغه : ربّ إنى تبت إليك وصمت فتقبّل تابتي وصامتى - أى توبتى وصومتى - .

(و) كذلك ما ذكر كائن (بخلاف : قاوم ، وبايع) (1) مقاومه ومبايعه ، (وقوم ، وبين) تقويما وتبيينا ، (وتقوم ، وتبين ، وتقاوم ، وتبايع) ، فإنّ الواو والياء فى كل ذلك لا- تقلبان ألفا وان كانتا متحركتين لأن ما قبلهما ساكن وليس بمفتوح ولا فى حكمه ، لعدم كونه حرفا هو مفتوح قبل إحداهما فى الأصل المجرد الثلاثى كما كان كذلك فى نحو : اقام واستقام ، كيف لا والأصل المجرد الثلاثى ليس بمشتمل على أحديهما وذلك الساكن معا.

(ونحو : القود) - بالتحريك ، للقصاص - ، (والصّيد) - بالتحريك أيضا - مصدر الأصيد - بالمهملتين - كأحمر ، وهو الذى لا يرفع كبرا ، أو الذى لا يلتفت يمينا وشمالا.

(وأخيلت) السحابه ككرمت - بالخاء المعجمه - إذا صارت خليقه بالمطر ، وأخيلت المرأه للناقه - إذا وضعت قرب ولدها خيالا ، بفتح المعجمه - وهو خشبه عليها ثياب سود ليخاف منه الذئب فلا- يقربه - ، (وأغيلت) المرأه - بالمعجمه - كأكرمت إذا أرضعت ولدها الغيل - بفتح المعجمه - وهو اللبن الذى ترضعه المرأه

ص: ٣٩٦

١- يوجد اختلافات لمتن الشافيه بين هذا الشرح وغيره فى أوّل هذا المبحث. فليعلم.

وهي تجماع أو عند حملها ، (وأغيمت) السماء - بالمعجمه أيضا - إذا صارت ذات غيم - أي سحاب - ، واستحوذ عليه فلان - أي غلب - واستصوبه ، واستروح الريح - أي شمها - ، (شاذ) لأنّ الواو والياء في جميع هذه متحركتان وما قبلهما مفتوح في : القود والصيد ، وفي حكمه في البواقي كما في أقام ، وأباع ، فالقياس : قلبهما ألفا في الجميع ، فابقائهما للتنبيه على الأصل مخالف للقياس وان أطرده في السماع.

وقد جاء : أخالت ، وأغالت ، وأغامت ، وأستصاب على القياس أيضا.

[تصحيح العين إذا إعتلت اللّام]

(وصحّ) من حيث العين بمعنى أنّه لم يرتكب اعلال في عينه (باب : قوى) وهو ما كان على «فعل» بكسر العين وعينه ولامه كلاًهما واو ، (و) باب : (هوى) وهو ما كان على «فعل» بالفتح وعينه ولامه كلاًهما حرف عله ، (للاعلالين) اللّازمين من اعلالهما بقلب العين فيهما ألفا ، فان قوى مثلاً أصله : بواوين بدليل القوّه - بالتشديد - والاعلال في حرف العله المجتمعه يؤخذ من الآخر فقلبت الثانيه ياء لانكسار ما قبلها ، ولو قلبت الاولى أيضا لانفتاح ما قبلها ألفا لزم اعلان في كلمه واحده ، وهوى أصله : هوى - بالياء - فقلبت ألفا لانفتاح ما قبلها ، فلو قلبت الواو ألفا أيضا لزم فيه اعلان ، فللتحرز عنهما صحّت العين ، مع ان في باب هوى لو قلبت العين واللّام كلاًهما ألفا التقى ساكنان ولزم حذف احديهما بأن يقال : ها فيلزم اللبس والاجحاف بكثره التغيير.

(وصحّ باب) ما كان لامه ياء من «فعل» بالكسر من الأجوف نحو : (طوى) بمعنى جاع ، (حيى) من الحياه ضدّ الموت ، وان لم يلزم اعلان لو قلبت عينه ألفا ، لعدم الاعلال في اللّام ، (لأنه فرعه) أي لأن هذا الباب فرع لباب : هوى ، لأن «فعل» بالكسر فرع «لفعل» بالفتح ، لما في المفتوح من الخفه وكثره الوقوع وزياده التصرف ، حيث جاءت الحركات الثلاث في عين مضارعه ، فحمل على أصله في

وبالجمله قد صحت العين فى تلك الأبواب مع تحركها وانفتاح ما قبلها ولم تقلب ألفا بأن يقال : قاي ، وطاي ، وحاى ، مثلا لما ذكر من لزوم الاعلاليين فى البعض ، والفرعيه لما صحّ فى البعض ، (أو لما يلزم) فى مضارعها عند اعلال عين الماضى بالقلب ألفا(من) نحو : (يقاى) فى قوى ، (ويطاي) فى طوى ، (ويحاى) فى حيبى ، لالمتزامهم فى مضارع ما عينه حرف عله من «فعل» بالكسر ان يشارك الماضى فى قلب العين ألفا كما فى : خاف يخاف ، ونام ينام ، وغيرهما.

ولو قلبت عين المضارع من هذه الأبواب ألفا امتنع قلب اللّعام ألفا أيضا ، وكذا ابقائها مع اسكانها لثلا يلتقى ساكنان وحذف احديهما يؤدى إلى كثره التغيير واللبس فتعين ان يقال : يطاى ، ويقاى ، ويحاى ، مثلا- بضمّ الياء فى الرفع ، وهو مرفوض فى الفعل وان سكن ما قبلها ، لاستثقالهم فيه ما لا يستثقلونه فى الأسماء ، هذا مع ما فى ذلك من اعلال المتقدم من حروف العله المجتمعه وصحة المتأخر منها مع الموجب ، والقياس عكسه وكأنه لم يجعل اللّام فى : قوى يقاوا - بالواو - وان كان هو مرفوضا أيضا للحمل على الماضى فى القلب ياء ، فتأمل.

واعرض عن باب : هوى يهوى ههنا لعدم لزوم يهاى فيه ، لأن مضارع ما عينه حرف عله من «فعل» بالفتح لا يلزم مشاركته للماضى فى القلب ألفا ، كصان يصون ، وباع يبيع.

(وكثر الإدغام) بل هو أكثر من الاظهار مع كثرته على ما قال سيبويه (فى) ماضى (باب) ما عينه ولامه كلاهما ياء من «فعل» بالكسر نحو : (حيبى) ، فيقال : حى ، حيا ، حيوا مثلا - بالتشديد والادغام - (للمتلين) المجتمعين فيسكن الأول استثقالا للكسره على الياء ويدغم فى الثانى ، وبه قرء جماعه من السبعه قوله تعالى : (وَيَحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنِهِ) (١) ، ومن أظهر زعم أنّ القياس عند ادغام الماضى ان

يدغم المضارع أيضا فيؤدى إلى ضمّ الياء فى الرفع وضمها مع التشديد وان لم يكن مستثقلا كما فى : كرسىّ ، لكن لم يوجد ضمّ الياء ولا تشديدها فى كلامهم فى آخر المضارع أصلا ، لأنه موضع الاعراب مع ثقل الفعل .

ثم أنّ الأ-حسن عند الاظهار اخفاء كسره الياء الاولى ، ليجرى مجرى الادغام ، وتحذف الاولى مع الواو للجمع ، وتضم الثانية لمناسبه الواو فيقال : حيوا بالتخفيف ، كما قال :

وكنا حسبناهم فوارس كهمس

حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا (1)

(وقد يكسر) على قلّه (الفاء) من الماضى المدغم ، فيقال : حىّ - بكسر الحاء - لمناسبه الياء ، وانجبار العدول عن الفتحة التى هى أخف بالخفه الحاصله من الادغام ، وقد يقال : ان من كسر جعل اسكان الياء للادغام بنقل كسرتها إلى الفاء ، ومن فتح جعل الاسكان بحذف الحركه وقال بعضهم : أنّ الظاهر أن كسر الفاء أنّما جاء فى الماضى المبني للمفعول بقلب الضمّه المستثقله على ما قبل الياء ، وهذا هو الذى ذكره سيبويه دون المبني للفاعل كما هو ظاهر كلام المصنف تبعا للزمخشري فى المفصل لخفه الفتحة .

وهذا الباب فى جواز الادغام كائن (بخلاف باب) ما عينه ولامه واوان من «فعل» بالكسر نحو : (قوى) ، فلا يقال : قوّ - بالتشديد - ، (لأنّ الاعلال) فيه بقلب الواو الثانى ياء (قبل الادغام) ، لأن سبب الادغام وهو اجتماع المثليين مجوز للادغام فى باب «فعل» بالكسر من الليف المقرون ، بدليل كثره الاظهار فى حىي ، وهو مع ذلك تصرف فى الوسط ، وسبب الاعلال المذكور موجب لوجوب قلب الواو ياء

ص : ٣٩٩

١- البيت لأبى حزابه التميمى ، شاعر من شعراء الدوله الأمويه ، وقيل : لغيره ، الكهمس : الأسد ، وله معان آخر ، وأبو قبيله من العرب وهو المراد ههنا . والأعصر : جمع العصر ، يعنى : كنا حسبناهم فى غايه الشجاعه حتّى أنّا حسبناهم أنهم فوارس هذه القبيله المعروفين بالشجاعه حيوا بعد موتهم أعصرا من الدهر ، والاستشهاد فى قوله : (حيوا) بتخفيف الياء مضمومه على لغه من قال فى الماضى حىي بالفك مثلما تقول : رضوا فى رضى .

بسبب انكسار ما قبلها ، والموجب مقدم على المجوز ، وهو مع ذلك تصرف فى الآخر فيقدم على التصرف فى الوسط عند اجتماع حرفى العله ، وبعد الاعلال المذكور لا- مجال للادغام لعدم المثليين ، (ولذلك) العدى ذكر من تقديم الاعلال على الادغام (قالوا) فى مضارع حىي ، وقوى : (يحىي ، ويقوى) بقلب الياء الثانيه من الأوّل والواو الثانيه من الثاني ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، فزال التماثل ولم يبق سبيل إلى الادغام ، فلذلك لم يدغموا ولم يقولوا : يحىي ، ويقوى - بالتشديد - كيعض ، ومن ههنا اختلف الماضى والمضارع فى باب : حىي فى الادغام وعدمه.

(و) لذلك أيضا قالوا : (إحواوى يحواوى) - من الحوه - للحمره التى تضرب إلى السواد واللون المخلوط بالكتمه - ، (وارعوى) عن القبيح ، (يرعوى) إرعوا - إذا كفّ عنه - ، والأصل : إحواو ، يحواو - بواوين بعد الألف - ، وارعو ، يرعو ، - بواوين أيضا - ، والأصل : فيهما الادغام ، فإنّ الأوّل من باب : احمازّ يحمازّ ، والثانى : من باب : إحمزّ يحمر ، لكنهم قلبوا الواو الأخيره فى الماضيين ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، وفى المضارعين ياء لانكسار ما قبلها ، (ولم يدغموا) فى شىء من هذه ؛ ولم يقولوا : إحواؤ ، وارعو - بالتشديد - كما حمازّ ، واحمزّ ، ولا يحواؤ ، ويرعوّ كيحمازّ ويحمر ، لزوال التماثل بعد الاعلال.

(وجاء) : فى مصدر - احواوى - (إحوياء) بالاظهار وتخفيف الياء الساكنه بين الواوين ، ليناسب فعله فى الاظهار ، (وإحويًا) - بتشديد الياء - على الادغام ، ولم يذكر سيبويه غيره ، لأنّ أصله : احوياء فقلبت الواو الثانيه ياء وادغمت ، لاجتماعها مع الياء مع سبق الساكن ، ومن قال : احوياء بالاظهار كأنه لم يبال بذلك ، لعروض الياء وزيادتها حرصا على المناسبه لفعله.

واعلم أنّ النحاه ذكروا : ان باب الافعال فى بعض الكلمات كاحمزّ احمرارا ، واشهب اشهبابا ، مقصور «إفعيلا» كاحمازّ إحميرارا ، واشهبّ إشهبابا.

(ومن قال) : فى : اشهباب ، واحميرار ، (إشهباب) ، واحمرار - بالقصر - ؛ (قال) : فى احواوى ، إحوياء ، احوى كارعوى ، (إحواوء كاققتال) مصدر اقتتل على

«إفتعل» فى عدد الحروف والسكنات وعدم الادغام مع اجتماع المثلىن وان لم يكونا من باب واحد ، والوجه فى عدم الادغام المحافظه على البناء وانجبار ثقل المتماثلين بسكون ما قبلهما.

(ومن) قال : احووى احوواء كاققتال ومع هذا(إدغم - إقتالا -) ترجىحا للتحرز عن الاظهار فى المثلىن المجتمعىن على المحافظه على البناء ، والاعتناء بالسكون المتقدم ، وقال : قَتَلَ ، يَقْتُلُ ، قَتَالًا - بتشديد التاء - فى الجمىع للادغام وتحريك ما قبلها ، كما يأتى فى باب : الادغام ، وحذف همزه الوصل للاستغناء عنها ، (قال : حَوَّى ، يَحْوَى - بفتح الحاء فىهما ، أو كسرهما - على الوجه الذى يأتى فى : قَتَلَ يَقْتُلُ ، (حوّاء) بنقل كسره الواو الأولى إلى الحاء وحذف الهمزه والادغام.

فهذه أربعة أوجه ، والهمزه الأخيره فى الجمىع منقلبه عن الواو المتطرفه بعد الألف.

(وجاز الادغام) من غير كثره ، بعد نقل كسره الياء الاولى إلى ما قبلها ، (فى : احيى) كأكرم ، (واستحى) كأستخرج ، مجهولين ، لاجتماع المثلىن من غير اعلال فى الآخر ، لانكسار ما قبله ، (بخلاف : أحيى ، واستحى) مبنىين للفاعل ، فان ما قبل الآخر فىهما مفتوح ، فىجرى فىهما الاعلال بالقلب ألقا قبل الادغام ، فىتعىن فىهما الاظهار لعدم المثلىن.

(واقياً إمتناعهم) عن الادغام (فى يحيى ، ويستحى) كىكرم ، ويستخرج ، مبنىين للفاعل مع اجتماع المثلىن وعدم الاعلال فى الآخر ، لانكسار ما قبله ، (فلئلا ينضم) عند التجرد عن الجازم والناصب (ما رفض ضمّه) فى الفعل ، وهو الياء ، مع ان الياء المشدده لم يجرى فى كلامهم فى آخر المضارع كما مرّ ، واما مضارع : أحيى ، واستحى - مجهولين - فلا مجال للادغام فىه ، لجرىان قلب الآخر فىه ألقا ، لانفتاح ما قبله قبل الادغام.

(ولم يبنوا من باب) : ما عينه ولامه واوان ، نحو : (قوى) إلّا ما يشتمل على قلب الأخيره ياء ، للكسره قبلها ، وهو «فعل» بالكسر دون ما يبقى فيه الواوان ، لعدم الكسره فلم يبنوا منه ، (مثل ضرب) بالفتح ، (ولا) مثل : (شرف) بالضم وان أمكن التخفيف بالادغام بعد اسكان الاولي عند الخلو عن الضمير البارز المرفوع نحو : قوّ - بالواو المشدّده - (كراهه) اجتماع الواوين عند الاتصال بالضمير المذكور ، نحو : (قووت) بفتح الواو الاولي ان بنى مثل : ضربت ؛ (وقووت) بضمّها ان بنى مثل : شرفت ، للزوم تحرك العين التي هي أوّل المثلين عند الاتصال به ، فلا مجال للإدغام عنده ، ولم يبالوا باجتماع اليائين في نحو : حيت ، لأنّه أخف من اجتماع الواوين.

(ونحو : القوّه) مصدر قوى ، (والصوّه) - بالمهملة المضمومه والواو المشدّده - واحده الصوى - بضمّ المهملة والقصر ، للأعلام من الحجاره ، أو التي غلظت وارتفعت من الأرض ولم يبلغ ان يكون جبلا - ، (والبوّ) - بفتح الموحده وتشديد الواو ، لجلد ولد الناقه يملأ تبنا إذا مات ولدها لتسلّى به - ، (والجوّ) - بفتح الجيم وتشديد الواو ، للهواء - ، وبضمّ المهملة في بعض النسخ على أنّه جمع الأحوى من الحوّه للون المذكور آنفا ، (محتمل) - بفتح الميم على أنّه اسم مكان - أى موضع احتمال - (للإدغام) وان كان بكسر الميم فالمعنى : ان مثل ذلك محتمل الادغام ويصلح له.

والحاصل : ان في نحو ذلك وان اجتمعت واوان لكنّه صالح للإدغام ، لوجود شرطه فيه ؛ وهو سكون الأوّل وتحرك الثانى ، فيسهل ثقل اجتماعهما بخفه الادغام ، بخلاف : قووت ، فإنّه لا يحتمل الادغام ، لتحرك أوّل المثلين فيه كما قلنا.

[بعض ما لا يعل من الصيغ]

(وصحّ باب : ما «أفعله» ، و «أفعل» به ، للتعجب ، نحو : ما أقوله ، وأقول به ، وما أبيعه ، وأبيع به ، (لعدم تصرّفه) ، ولذلك لم يجز تأنيثه وتثنيته وجمعه ، فحيث التزموا عدم تصرّفه تركوا الاعلال فيه ، لأنه تصرف مع ان الاعلال لا يكون إلّا

بالحمل على الفعل المتصرف ، لما بينهما من التباعد.

وأمّا التصرف فيه باعلال اللّام نحو : ما أرماه ، وما أغزاه ، فلأنّ اللّام محل التغيير مع ان تأثير سبب الاعلال فى اللّام ليس للحمل على الفعل.

(و «أفعل») التفضيل نحو : أقول من زيد ، وابع من عمرو ، (محمول عليه) فى صحّحه العين ، لما بين صيغتي التعجّب والتفضيل من التناسب ، لتشاركهما فى الاختصاص بالثلاثى المجرد وعدم البناء من اللون والعيب ، (أو) هو صحيح العين (للّبس بالفعل) الماضى من باب الافعال لواعلّ ، فإنّ الماضى من : الاقاله والاباعه مثلا أقال ، وأباع ، ولواعل اسم التفضيل من القول والبيع كان على هذه الصوره فيلزم الالتباس ، فدفع باعلال ذلك الفعل وصحّحه اسم التفضيل ، ولم يعكس لأنّ الاعلال فى كل منهما لا يتصور إلّا بالحمل على الفعل المجرد الثلاثى كما مرّ ، وحمل الفعل على الفعل أولى من حمل الاسم عليه.

فقوله : (أو للبس) معطوف على قوله : محمول عليه من حيث المعنى ، كأنه قال : لم يعل اسم التفضيل للحمل عليه ، أو للبس ، كذا قال بعض الشارحين ، ويمكن جعله معطوفا على قوله : لعدم تصرفه ؛ وقوله : «وأفعل محمول عليه» جمله معترضه.

وبيان اللبس بالفعل فى صيغه التعجّب : ان ما أفعله لواعلّ إلتبس بالماضى المتصل بالضمير البارز من باب الافعال المقترن بما الاستفهاميه مثلا- ، و «أفعل به» يلتبس بالأمر منه إذا إقترن بالباء والضمير بوجه من الوجوه مع كفايه التباس «ما أفعله» بالفعل فى صحّحه الصيغتين إجراء لباب التعجّب على وتيره واحده ، ودفع الالتباس بالفرق بالصحّحه والاعلال.

ولم يعكس ، لأنّ صيغه التعجّب ان لم يكن اسما فهى جاريه مجراه ، وحمل الفعل الصريح على الفعل أولى من حمل الجارى مجرى الاسم عليه ، ولم يعتبر حمل اسم التفضيل عليه ههنا ، لظهور جريان نفس هذا الوجه - أى اللبس عند الاعلال فيه - من غير حاجه إلى حملة على ما أفعله فى ذلك ، فتأمل فيه تعسف.

واعلّوا إسم التفضيل في اللّام كصيغته التعجّب ، نحو : أرمى من زيد ، وأغزى منه .

(وصحّ) ما كان من (باب) : الافتعال بمعنى التفاعل نحو : (إزدوجوا ، وإجتوروا) وان تحقق فيه سبب الاعلال ، لتحرك حرف العله وانفتاح ما قبله ، (لأنه بمعنى) ما لا-إعلال فيه وهو «تفاعلوا» ، نحو : تزوجوا ، وتجاوروا ، فحمل على ما هو بمعناه في الصحّ ، بخلاف نحو : اختار ممّا ليس بذلك المعنى .

(و) صحّ (باب : إعوّز) من العور ، (واسوّد) من السواد ، مع كون حرف العله فيه في حكم المتحرك المفتوح ما قبله - كما في : اقام ، واستقام - (للّبس) لواعلّ ، إذ الاعلال فيه بأن يفتح ما قبل حرف العله كالسين والعين فيحذف همزه الوصل ، للاستغناء عنها ، ثم إذا قلبت حرف العله ألفا اجتمعت ألفان فتحذف احديهما بالتقاء الساكنين فيحصل : سادّ ، وعارّ مثلا ، - بتشديد الدال والراء - ويلتبس باسم الفاعل من سدّ وعزّ من المضاعف ، وبماضى باب المفاعله منهما .

(و) صحّ باب : (عور ، وسود) من المجرد ، (لأنه بمعناه) من غير تفاوت في نفس المعنى ، فان سود واسوّد بمعنى واحد إلّا في المبالغه الحاصله في الثانى بالزياده فحمل على ما هو بمعناه في الصحّ ، وأنما اعتبروا حمل المجرد على المزيد فيه ، لأنّ الأصل في الألوان والعيوب ان يبنى فعله على هذا الوجه المزيد فيه فهو في هذا المعنى أصل لذلك وان كان المجرد أصلا له في الاشتقاق ، فرجح ما هو الأصل في افاده المعنى .

(وما يتصرّف) على البناء للمفعول - أى يوجد من التصاريّف - (ممّا صحّ صحيح أيضا) كما صحّ أصله ، للحمل عليه وان اشتمل هذا الفرع على سبب الاعلال ، وذلك (كأعورته) من العور ، (واستعورته ، ومقاول ، ومبايع) على صيغه اسم الفاعل من : قاول ، ومبايع ، ولو لا الحمل على الأصل لقلبت الواو في اسم الفاعل همزه - كما في : صائن ، وبائع ، (وعاور) من غير قلب حرف العله همزه كما هو قياس اسم الفاعل من الأجوف ، (وأسود) - بالتشديد - كاحمرّ لأنه منقوص

من : اسوآء مع ان ما ذكر من اللبس فى اسوآء لو اعلّ جاء فىه أيضا.

(ومن) اعلّ الأصل فى بعض ذلك مثل : من (قال : عار) أعلّ التصاريى ، فلذلك (قال : أعار ، وأستعار) بالألف ، (وعائر) بالهمزة ، إذ لا وجه لترك الاعلال سوى الحمل على الأصل فاذا أعلّ الأصل لم يبق وجه تركه.

(وصحّ : تقوال ، وتسيار) وهما مصدران بمعنى : القول ، والسير ، وصحّتهما مع وجود الاعلال فى فعلهما وكون حرف العله فىهما فى حكم المتحرك المفتوح ما قبله كالأقامه ، (للّبس) فان حرف العله فىهما لو قلبت ألفا اجتمعت ألفان وبعد حذف احديهما يحصل : تقال ، وتسار ، فيكونان فى معرض اللبس بالمضارع المجهول للغله عن الفتحه فى أولهما ، أو المعلوم لتوهم مجيء نحو : خاف يخاف منهما.

(و) صحّ : (مقوال ، ومخياط) كلاهما بكسر الميم ، للمبالغه فى : القول ، والمخياطه ، مع كون حرف العله فىهما فى حكم المتحرك المفتوح ما قبله ؛ (للّبس) عند الاعلال ، إذ بعد القلب ألفا واجتماع الألفين وحذف احديهما يحصل : مقال ، ومخاط ، فلا- يدرى أنهما «مفعل ، أو مفعال» مع أنهما ليسا على مثال الفعل ، لمفارقتهما له فى الألف التى هى بعد العين ، (ومقول ، ومخيط) بكسر الميم من غير ألف (محذوفان منهما) - أى مأخوذان من : مقوال ، ومخياط - بحذف الألف ، فرعان لهما فحملا على الأصلين فى الصحّ ، ولوا ذلك لأعلاّ كمكان ، (أو) بناآن مستأنفان كائنان (بمعناهما) من غير ان يكونا فرعين لهما ، فحملا على ما هما بمعناه فى الصحّ.

(وأعلّ نحو : يقوم ، ويبيع) وأصلهما كينصر ، ويضرب ، (ومقوم ومبيع) اسمى مفعول من : باعه ، ومن قام وان كان لازما على سبيل الفرض ، أو على تقدير الوصل بحرف الجر - كما فى مرور به ، وأصلهما : مقووم ، ومبيوع ، (بغير ذلك) الذى ذكر من القلب ألفا مع أنّ المناسب ذلك ، لتحرك ما قبل حرف العله فى الماضى الذى هو الأصل ، فحرف العله فيها مثلها فى : أقام ، ومقام ، ولكنها اعلت بالاسكان ونقل الحركه (للّبس) لو اعلت بالقلب ألفا ، إذ لو قيل : يقام ، ويباع ، التبسا بباب : يخاف ،

ويهاب ، ولو قيل : مقام ، ومباع ، بعد حذف الواو الساكنه بالتقاء الساكنين التبس اسم المفعول بالمصدر الميمي والمكان.

(و) صحّ باب : ما يقع فيه ساكن على وجه الاتصال بعد حرف العله المتحرك بإحدى الثلاث المفتوح ما قبله ، (نحو : جواد ، وطويل ، وغيور) بالمعجمه من غيره ، وصحّته في نحو ذلك مع تحرك وانفتاح ما قبله (لالتباس) على تقدير الاعلال «بفاعل» أو «بفعل» - بسكون العين أو بفتحها - فان حرف العله في هذه لو قلبت ألفا اجتمع ساكنان ؛ فاما ان يحرك الثاني بالكسر بعد قلبه همزه فيحصل : جائد ، وطائل ، وغائر ، على هيئه اسم الفاعل فيلتبس به ، واما ان يحذف إحدى الساكنين فيحصل : جاد ، وطلال ، وغار ، ويلتبس «بفعل» مفتوح العين من الأجوف الأذى قلبت عينه ألفا ، مع احتمال الالتباس باسم الفاعل من الناقص في الوقف ، كقاض بأن يكون من : جديته بمعنى : سنلته العطاء ، وطليته بالدهن ، وغريته بمعنى : الصقته بالغراء - بكسر المعجمه - وفارسيته : سریشم ، وان حذفت الألف من الأخيرين حصل : طيل ، وغير ، فيلتبسان «بفعل» - بسكون العين - ، فصحه العين في نحو هذه لدفع اللبس.

(أو لأنه ليس) بمشتمل على شرط اعلال العين ، فان شرطه في الاسم الزائد على ثلاثه أحرف الجريان على الفعل في العمل والدلاله على الحدوث ، أو الموافقه له في الحركات والسكنات مع المخالفه بوجه ما ليحمل عليه في الاعلال على ما سيجيء انشاء الله تعالى ، وليس شيء من هذه (بجار على الفعل) ، لأنّ الجارى عليه هو اسم الفاعل واسم المفعول على ما قالوا ، (ولا موافق) للفعل في الحركات والسكنات ، وهو ظاهر ، فلم يحمل على الفعل الذي هو الأصل في الاعلال.

(و) صحّ مع وجود سبب الاعلال (نحو : الجولان) مصدر جال بالجيم ، (والحيوان) بالمهمله ، (والصوري) بالصاد والراء المهملتين والقصر - ، (والحيدى) بالحاء والبدال المهملتين والقصر ، وهما نوعان من المشى فيهما تمايل ، كذا قيل ، ويقال : أيضا

حمار حيدى - أى يحدد أى يميل عن ظلّه لنشاطه ، وقال الجوهري لم يأت فى نعوت المذكر على «فعلى» غيره ، (للتنبيه بحركته) فى العين والعدول عن القلب إلى الألف الساكنه (على حركه مسماه) إذ من سمعه مخالفا للقياس الذى هو الاعلال كأنه يتفطن بأن ذلك لرعايه التناسب بين اللفظ والمعنى فيتنبه بوجود الحركه فى المعنى ، فتأمل.

ولو قال : لرعايه التناسب بين اللفظ والمعنى كان أظهر.

(و) صحّ : (الموتان) مع وجود سبب الاعلال ، (للحمل على الحيوان) حملا للنقيض على النقيض ، لتقاربهما فى الخيال غالبا ، فإنّ الموتان خلاف الحيوان كالأرضين والدور ونحوهما متبايناه لاه ، وقال الفراء : هو الأرض الموت التى لم يتعرض لحيائها أحد.

وبالجملة : قد صحّ نحو : الجولان وما ذكر معه فى كلامهم لما ذكر ، (أو لأنه ليس بجار) على الفعل ، (ولا موافق) له حركه وسكونا.

(و) صحّ : (نحو : آدور) جمع دار ، (وأعين) جمع عين ، مع كون حرف العله فى نحوهما من الجموع فى حكم المتحرك المفتوح ما قبله ؛ لانفتاح ما قبله فى المفرد الذى هو الأصل ، (للالتباس) لو قلبت العين فى نحوهما ألفا بالفعل ، فأنه لو قلبت العين فى : آدور ، وأعين مثلا ألفا حصل آدار ، واعان ، ويلتبان فى حال الوقف بالماضى من الاداره والاعانه ، والمضارع الذى للمتكلم الواحد من : دار ، وعان فلان - إذا صار عينا ، أى جاسوسا - أو بمعنى آخر ، (أو لأنه ليس بجار) على الفعل ، (ولا مخالف) له بوجه من المخالفه ، لكون آدور واعين مثل : أنصر - للمتكلم من المضارع من نصر من غير فرق - والحال أنه يجب فى اعلال ما ليس بجار على الفعل مع موافقه له فى الزنه ان يشتمل على وجه من المخالفه ، كما سيجيء انشاء الله تعالى.

(و) صحّ : (نحو : جدول) كجعفر ، (وخروع) كدرهم ، نبت معروف يقال له

بالفارسيه : بيد انجير ، (وعليـب) - بالمهمله واللام التحتانيه والموحده - لواد ، وقيل : لماء على زنه جخدب ، ولم يأت «فعل» بضمّ الفاء وسكون العين وفتح الياء غيره على ما قال الجوهري ، (لمحافظه اللاحق) بموازنتها المذكوره ، (أو للسكون المحض) اللّازم في ما قبل حرف العله ، فليس فيما قبله حكم الحركه بوجه حتّى يجعل في حكم المتحرك المفتوح ما قبله.

[إعلال الواو والياء همزه]

(و) الواو والياء (تقلبان همزه ، في نحو : قائم ، وبائع) من اسم الفاعل من الأجوف (المعتل فعله) كقام ، وباع ، للحمل على الفعل في الاعلال ، لجريانه عليه مع ثقل في الجملة وان حصل شيء من الخفه بالوقوع بعد الألف المزيده لبناء اسم الفاعل ؛ فقلب حرف العله ألفا ، لتنزله منزله المتحرك المفتوح ما قبله نظرا إلى فتحه ما قبل ألف الفاعل ، لأنها واسطه ضعيفه كالعدم فاجتمعت ألفان وكرهوا حذف احديهما للالتباس بالفعل عند الوقف فقلبوا الثانيه همزه ، وهذا (بخلاف) ما صح فعله ، (نحو : عاور) من عور ، فإنه يحمل على الفعل في الصحه كما مرّ.

(ونحو : شاك) - بالكسر والتنوين - رفعا وجرّا كقاض ، (وشاك) - بالضمّ والتنوين رفعا - في اسم الفاعل من : الشوكه - وهي : شدّه البأس - ، (شاذ) والقياس : شائك - بالهمزه - كقائم ، وبائع ، ثم ان قولهم : شاك كقاض مبنى على قلب حرف العله من موضع العين إلى موضع اللّام فيحصل شاكو على «فالع» وتقلب الواو ياء ، ثم يعل اعلال قاض ، ومثله : لاث - بالمثلثه - من لاث العمامه على رأسه يلوئها لوئا ، وقولهم : شاك - بالضمّ والتنوين رفعا - مبنى على اعتبار حذف الواو ، فلا يقع حرف العله في الآخر بل وزنه «فال» ويجرى على آخره الاعراب بحسب العوامل.

(وفي) اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللّام (نحو : جاء) اسم فاعل من : جاء يجيء ، (قولان ؛ قال الخليل) : هو (مقلوب) قلبا مكانيا ، لقلب العين إلى موضع

اللّام فحصل الجائي على «فالع» (كالشاكى) فى شائك ، واعلّ اعلال قاض .

(وقيل) : أنّه وارد(على القياس) فى اسم الفاعل من الأجوف ، فقلبت الياء همزه - كما فى بائع - فاجتمعت همزتان فقلبت الثانية ياء ، وقد مرّ الكلام فيه فى أوّل الكتاب .

(و) كما أنّ الواو والياء تقلبان همزه فى نحو : قائم ، وبائع ، كذلك تقلبان همزه(فى نحو : أوائل ، وبوائع) ، ممّا وقعتا فيه بعد(ألف باب) الجمع الأقصى الذى بعد الألف فيه حرفان ، نحو : (مساجد) ، (و) الحال ان تلك الألف (قبلها واو أو ياء) فتكون محاطة إمّا : بواوين - كما فى أوول جمع أوّل - ، وإمّا بيائين - كخيار جمع خيّر ، بالتشديد - ، وإمّا بواو وياء كبوايع ، جمع بائعه أو جمع بويعه على «فوعله» من البيع ، وإمّا بياء وواو نحو : سياوق جمع سيّقه - بتشديد الياء - لما ساقه العدو من الدواب ونحوها ، وأصله : سيوقه من السّوق ، فقلبت عين الكلمه الواقعه بعد الألف فى هذه الجموع كلّها همزه عند سيويه والخليل ، لما فيها من الاستثقال فى الجمله باجتماع حرفين من حروف العله بينهما حاجز ضعيف هو الألف مع كون الواقع بعد الألف متصلا بالآخر الّذى هو محل التغيير شبيها بالواقع بعدها فى نحو : بائع فى الاتصال بالآخر ، والوقوف بعد الألف ، ووافقهما الأخفش فيما كانت الألف فيه بين واوين فقط دون البواقي ، لزعمه عدم الاستثقال فيها .

وما ذكر(بخلاف) ما إذا كان بعد ألف الجمع أكثر من حرفين ، نحو : (عواوير) جمع عوار - بضمّ المهمله وتشديد الواو - للخطاف ، ويقال : للأعشى ، ولقذى العين ، واللحم الذى ينزع منها بعد ما يذّر عليه الذرود ، ويقال : للجان أيضا ، (وطواويس) جمع طاووس - للحيوان المعروف - وبيابيع جمع بياع - بالتشديد - للمبالغه ، فان حرف العله الواقعه بعد الألف فى مثل ذلك لا تقلب همزه لبعده عند محل التغيير وهو الحرف الآخر ، وعدم مشابهته بالبعد عنه للعين من نحو : قائم وبائع .

(وضياون) بالواو جمع : ضيون - بالمعجمه - للسنور الذكر ، (شاذ) عند سيويه

والخليل ، والقياس : ضيائن بالقلب همزه - كما فى سياثق - وكأنه حمل على مفردة فى صحه الواو على ما قال الجوهرى ، حيث لم يقلب فيه ياء مع اجتماعها مع الياء وسبق الساكن ، واما الأخفش : فهو قياس عنده ، لعدم اكتناف الألف بواوين .

(وصح : عواور) كما فى قول لبيد فى جمع عوار بمعنى : الجبان :

وفى كل يوم ذى حفاظ بلوتنى

فقتت مقاما لم تقمه العواور (1)

وفى جمع عوار - لقتى العين - فى قول جندل بن المثنى الطهوى :

حنى عظامى وأراه تاغرى

وكحل العينين بالعواور (2)

أى قوس الدهر عظامى وأراه كاسر ثغرى وهو مقدم الأسنان ، وأضعف بصرى حتى جعل القذى فيه عوض الكحل .

(واعل : عيائيل) بقلب الياء بعد الألف همزه - كما فى قول حكيم بن معيه الربعى يصف قناه نبتت فى موضع كثير الأشجار :

فى أشب الغيطان ملتف الحظر

فيه عيائيل أسود ونمر (3)

ص : ٤١٠

١- البيت نسبه الشارح إلى لبيد ، يوم ذى حفاظ : أى صاحب حفاظ أى جدير بأن يحافظ على العهد والموده فيه لكونه يوم

شده ، أى فى كل يوم كذلك اخترتنى فقتت مقاما لم تقمه أهل الجين أى قمت مقام أهل النجده والشجاعه وحاربت الأعداء .

٢- البيت لهذا الشاعر الذى ذكره الشارح يخاطب فيه امرأته ، ووضح الشارح معناه ولا يحتاج إلى توضيح آخر .

٣- هذا البيت قائله معلوم وقبله قوله : أحمى قناه صلبه ما تنكسر صماء تمت فى نياف مشمخر حفت باطواد عظام وسمر فى أشب

الغيطان ملتف الحظر الأشب : الملتف الذى لا يمكن الدخول فيه إلا بشده . الحظر : الموضع الذى يحيط به الشجر . والعيائيل : من

عال يعيل إذا تبختر أو من عال الفرس إذا تميل فى مشيه . والشاهد فى قوله : عيائيل حيث أبقي الهمزه المنقلبه عن الياء لأنه لم

يعتد بالمده التى قبل الطرف . وفى روايه : فيها بد قوله : فيه .

والحال أنّ القياس :اعلال عواور ، لاتصال الواو بالآخر ، كما فى : أواول ، وصحّه عيائيل للبعد عن الآخر ، كما فى بيايع ، وطواويس ، لكن ذلك للنظر إلى الأصل فيهما ، (لأنّ الأصل :) فى عواور(عواوير) بالياء بعد الواو ، لأنّه جمع عوّار - بالتشديد - فيلزم فيه الياء المنقلبه عن ألف ذلك المفرد ، (وحذفت) للضرورة ، فهى فى حكم الموجود فى اللفظ ، والواو كأنها بعيدة عن الطرف ومع ذلك قد تقلب همزه للنظر إلى ظاهر اللفظ.

(و) الأصل : فى عيائيل (عيائل) كخيار بياء واحده - ، لأنه جمع عيّل - بالتشديد - كجيه وجيديد ، وهو واحد العيال ، وقد يقال : رجل عيّل - أى ذو عيال - كما هو الأظهر فى البيت ، (فاشبع) لفظه باشباع كسره الهمره المنقلبه عن الياء المتصله بالطرف فتولدت ياء بعدها ، فهى فى حكم العدم.

والغيطان : جمع الغائط للمنخفض من الأرض ، والحظر : بالمهمله فالمعجمه بضمتين على ما روى فى البيت ، جمع الحظيره على ما قيل . ومكان أشب : مثل كتف بالمعجمه والموحده ، ملتف الأشجار : من الالتفاف . والأسود : جمع أسد . والنمر : بضمتين على ما أنشده سيبويه ، جمع نمر ، وهو الحيوان المعروف على خلاف القياس ، والأكثر نمور.

(و) هذا اللمذى ذكر من القلب بعد ألف باب مساجد همزه (لم يفعلوه فى باب : مقاوم) جمع مقام ، وأصله : مقوم ، (ومعاش) جمع : معيشه ، ونحوهما من الجموع التى قبل الألف فيها حرف صحيح وبعدها واو أو ياء أصليتان متصلتان بالآخر ، وأنما لم يقلبوا مع المشابهه للعين فى نحو : بائع ، وقائم فى الكسر والتوسط بين الألف والطرف ، (للفرق بينه وبين باب : رسائل ، وعجائز ، وصحائف) ، وكبائر ، ونحو ذلك من الجموع التى وقعت فيها بعد الألف واو أو ياء زائده بازاء مدّه زائده فى مفردا ألفا كانت - كرساله - أو واوا - كعجوزا - ، أو ياء - كصحيفه وكبيره - فأنهما تقلبان همزه فى مثل ذلك ، تشبيها بنحو : بائع وقائم ، ولم يعكس ؛ بأن تقلب

الأصليه وتصح الزائده ، لأنّ المدّه أولى بالتغيير من الأصلي ، ولم يبالوا بعدم الفرق بين نحو : أوائل ونحو : رسائل ، لاستثقال الاجتماع مع ضعف الحاجز كما مرّ.

واجرى الزائد المتحرك من الواو والياء فى نحو : جدول ، وعثير ، لقوته مجرى الأصلي فى الصحّح فى الجمع ، فىقال : جداول ، وعتاير من غير قلب.

(وجاء : معائش) بقلب الياء همزه (على ضعف) ؛ لأنّ القياس المستنبط من كلامهم فى مثله صحّح الياء ، وكأنّه على ضعفه لتشبيه معيشه وهى : «مفعله» «بفعيله» كصحيفه ، لتوهم اصاله الميم وزياده الياء.

(والترزم همزه مصائب) جمع مصيبه - بضمّ الميم - وأصلها : مصوبه - بالواو الأصليه - على صيغه اسم الفاعل من باب الافعال ، نقلت كسره الواو إلى ما قبلها وقلبت ياء ، والقياس : فى جمع مثله جمع التصحيح ، كمصيبات لما مرّ من ان فى نحو مكرم استغنى بالتصحيح عن التكمير ، ثمّ أنّه بعد ما جمع هكذا مكسرا (1) فالقياس : مصاوب - بالواو - كمقاوم ، لكنهم خالفوا فيه القياس واعلّوه طلبا للتخفيف ، لكثرة دورانه ، كذا قال المصنف مع مناسبه مخالفه القياس فيه بالاعلال ، لوروده على خلاف القياس الذى هو الجمع الصحيح.

وقد جاء : مصاوب بالواو على القياس على ما فى الصحاح ، وكأنّه قليل فى حكم العدم حتّى كأنهم التزموا الهمزه - أى القلب همزه - .

[حكم الياء إذا كانت عينا «لفعلية»]

(وتقلب ياء «فعلية» - بالضم -) حالكونه (إسما واوا) (2) ، لسكونها وانضمام ما قبلها ، سواء كانت اسميه على وجه الحقيقه (نحو : طوبى) من الطيب ، إذا كان مصدرا

ص: ٤١٢

١- وقوله : مكسرا بيان لقوله : هكذا.

٢- ولما فرغ ممّا تقلب الواو والياء ألفا أو همزه أخذ فيما يقلب فيه إحداهما إلى الاخرى ، وبدأ بقلب الياء واوا فقال : وتقلب الخ

...

كرجعى ، ومنه : طوباك ، وطوبى لك ، كسقى لك ، وكذا إذا أرى به الشجره المعروفه فى الجنّه ، (وكوسى) - لموضع ، ولجنس من الفرس قصار الأيدى والأرجل - أم باعتبار اجرائه مجرى الاسم نحو : هذين (١) ، اسمى تفضيل فى مؤنث الأطيب من الطيب ، والأ-كيس من الكيس - ضدّ الحمق - حيث لم يستعملا صفتين جاريتين على الموصوف إلّا مع اللّام على خلاف الصفات (٢) المتمحضه الّتى تستعمل صفات جاريه على الموصوف على كل حال ، وذلك لأنّ الصفه المؤنث من اسم التفضيل يمتنع بنائها مع من للزوم الافراد والتذكير معها ، ولا يبنى مع الاضافه إلّا إذا كان المفضل بعض ما أضيف إليه وارىدت الزيادة على ما عداه منه فيدل المضاف إليه على الموصوف ، فمن ثمّ لم يقع قط فى كلامهم جريانه على الموصوف معها ، فلا يقال : مررت بجاريه حسنى الجوارى ، وجاء : كيسى - بالياء وقلب ضمّه الكاف كسره أيضا - .

(ولا تقلب) الياء واوا من «فعلى» - بالضمّ - (فى الصفه ، ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء) بسبب كسر ما قبلها ، لاقتضاء الضم فيه قلبها واوا ، وذلك للفرق بينها وبين الاسم ، ولم يعكس ، لأنّ الاسم لخفته فى المعنى أولى بقلب الياء فيه واوا ، كذا قيل ، وذلك (نحو : مشيه حيكى) - بكسر المهمله - أى مشيه فيها تبخر ، من حاك الرجل يحيك حيكاً - إذا تبخر أو حرّك منكبيه فى المشى - ، (وقسمه ضيزى) - بكسر المعجمه ، أى فيها جور وظلم - من ضاز ضيزاً - إذا جار - ، فهذان متمحضان فى الوصفيه وليسا اسمى تفضيل ، ولذا وقعا وصفين بدون اللّام ، وهما فى الأصل على «فعلى» - بالضم - لأنه كثير فى الصفات كحبلى ، وفضلى وغيرهما ؛ بخلاف «فعلى» بالكسر ، فأنّه من بناء الأسماء كالشعرى - لكوكب - والأقلى - لنبات مرّ - ولم يوجد فى الصفات سوى عزهى - للذى لا يطرب للهو - .

ص: ٤١٣

١- أى كطوبى ، وكوسى .

٢- وفى نسخه : على خلاف الصفه .

(وكذلك) فى قلب ضمّه ما قبل الياء كسره ، لسلامتها ، (باب) : الجمع الّذى كان على «فعل» - بالضمّ وسكون العين - من الأ-جوف اليائى ، نحو : (بيض) جمع بيضاء ، وأصله : الضم ، كحمر وحمراء ، فلم يبق الضم لئلا يقلب واوا مع استثقال الجمع ، بل قلب كسره لىبقى الياء الّتى هى أخف .

ثم ان قلب الياء المضموم ما قبلها واوا فى نحو : باب : طوبى ، وقلب ضمّه ما قبلها كسره فى باب : ضيزى ، وباب : بيض ممّا اتفقوا عليه ؛ (واختلف) فى الياء المضموم ما قبلها(فى غير ذلك) الّذى من الأبواب (١) (فقال سيويوه) : (القياس) فيها(الثانى) وهو قلب ضمّه ما قبلها كسره ، لسلامتها ، لأن تغيير الحركة أهون من تغيير الحرف ، (فنحو : مضافه) من الضيافه - للأمر النازل الّذى يخاف منه - كأنه ضيف خطير القدر يخاف منه ، أو سمى بها لافتقار دفعه إلى انضياف بعضهم ببعض ، كما فى قول أبى جندب الّهذلى :

وإنى إذا جرى دعا لمضوفه

أشمر حتّى ينصف الساق مثرى (٢)

(شاذ عنده) ، لأنّ الأصل : مضيفه - بضمّ الياء - فالقياس عنده بعد نقل ضمّتها إلى الضاد الساكنه إبدال الضمّه كسره ، للسلامه عن القلب إلى الواو ، فابقائها المؤدى إلى القلب خارج عن القياس عنده ، وجاء : فيها مضيفه على ما يراه قياسا .

(ونحو : معيشه يجوز) عنده (أن يكون) وزنه «مفعله» - بسكون الفاء وكسر العين - فنقلت كسره العين إلى الفاء من غير تغيير آخر ، وعلى هذا ليست ممّا نحن فيه ، (و) يجوز ان يكون «مفعله» - بضمّ العين - فنقلت ضمّتها إلى الفاء الساكنه ثم قلبت الضمّه كسره ، لتسلم الياء ، فهى على هذا ممّا نحن فيه جاريه على

ص: ٤١٤

١- وفى نسخه : الّذى ذكر من الأبواب .

٢- البيت قائله معلوم ، وفى بعض الكتب : وكنت إذا الخ بدل قوله : وأنى إذا ، وميزرى بالياء . ومعناه : إذا دعانى جارى لأمر نزل عليه وحادثه عرضته اشمر ازارى عن ساقى لاعانته حتّى ينصف الساق ازارى أى حتّى يبلغ ازارى إلى نصف الساق ، أراد المبالغه .

(وقال الأخفش : القياس) فيها(الأوّل) ، وهو ابقاء الضمّه وقلب الياء واوا ، لسكونها وانضمام ما قبلها - كما فى طوبى وكوسى - مستدلاً باتفاقهم على قلب الياء إذا كان فاء واوا نحو : موسى ، واجب بأن ذلك للبعد عن الآخر ، والياء فيما نحن فيه قريبه من الآخر.

(فمضوفه قياس عنده) حيث ابقى الضم قبل الياء وقلبت واوا ، (ومعيشه) يتعين عنده فيه «مفعله» - بكسر العين ونقل كسرتها إلى الفاء ، (وإلاً) تكن «مفعله» بالكسر بل كان «مفعله» بالضم ، (لزم) عنده ان يقال : (معوشه) - بالواو المنقلبه عن الياء - لانضمام ما قبل الياء بعد نقل ضممتها إليه.

(و) هذان القولان (عليهما لو بنى من) الأجوف اليائى مثل : (البيع مثل : ترتب) - بضمّ الفوقائيتين أولاهما مزيده وسكون الراء بينهما - (لقليل : تبع) بضمّ الفوقانيه وكسر الموحده وسكون الياء - على قول سيبويه ، (وتبوع) - بضمّ الأولين وسكون الواو - المنقلبه عن الياء ، على قول الأخفش ، لأن أصله الموازن لترتب تبع - بضمّ الفوقانيه والياء وسكون الموحده بينهما - فسبويه ينقل ضمّه الياء إلى ما قبلها ويقلبها كسره ، والأخفش يبقى تلك الضمّه المنقوله ويقلب الياء واوا.

[حكم الواو المكسور ما قبلها عينا]

(وتقلب الواو) المتحركة(المكسور ما قبلها فى المصادر - ياء -) ، وان لم تلها الألف ، خلافا لبعضهم (نحو : قام قياما) ، (وديناً قيماً) ، فإنه فى الأصل : مصدر قام على ما صرحوا به ، (وعاذ) بالله (عياذا) ، وانقاد إنقيادا ، واعتاد اعتيادا ، والكل فى الأصل بالواو.

وانما قلبت ياء فى تلك المصادر وان كانت متحركة(لااعلال أفعالها) فحملت على تلك الأفعال فى اعتبار الاعلال المناسب وان اختلف فيهما فإنه فى الفعل بالقلب

ألفا لانتفايح ما قبلها ، وفي تلك المصادر بالقلب إلى الياء لانكسار ما قبلها.

(و) نحو : (حال) الشيء (حولاً) - أى تحول - وعاد فلأن المريض عوداً ، كلاًهما بكسر الأوّل وفتح الواو (شاذ) ، والقياس : حيل ، وعيد ، بالقلب ياء ، وحيث كان شاذاً لم يرد نقضاً على قاعده اعلال الواو المتحركة المكسور ما قبلها من المصدر المعلنّ فعله ، وهذا فى شدوذ ترك الاعلال (كالقود) - للقصاص - فإنّ القياس فيه القلب ألفاً.

وهذا (١) عند من لم يشترط فى قلب الواو من تلك المصادر ياء ان يليها الألف ، وأما عند من اشترط ذلك فنحو : حول قياس ، ونحو : قيم قليل ، ونوار - بكسر النون - على زنه «فعال» بالواو مع أنّها قد وليتها الألف فى مصدر نارت الطيبه تنور - إذا نفرت - شاذ اتفاقاً ، وقيل لم يسمع له نظير.

وما ذكر من القياس فى المصدر المعلنّ فعله كائن (بخلاف) مصدر ما يصح من الافعال ، (نحو : لاوذ) القوم - أى لاوذ بعضهم ببعض ملاوذه - ولو اذا ، وقاوم قواماً ، فأنه يتبع فعله فى الصّحّه ، وبخلاف ما ليس مصدر الفعل حتّى يحمل عليه نحو : عوض (٢).

(و) تقلب الواو المكسور ما قبلها ياء أيضاً (فى) الجموع التى اعلت مفرداتها (نحو : جياذ) جمع جيّد - بالتشديد - وأصله جواد كما ان أصل المفرد جيود من الجوده ، (وديار) فى جمع دار ، وأصلها : دور - بالتحريك - ، (ورياح) فى جمع ريح وأصلها : روح - بالواو الساكنه المكسور ما قبلها ، بدليل جمعها على أرواح ، (وتير ، وديم) كلاًهما - بكسر الأوّل وفتح الياء - فى جمع : تاره ، وديمه ، وهما من الأجوف الواوى عند المصنف وفاقاً لبعضهم - كما مرّ فى باب الجمع - وهكذا ريح بتلك الزنه فى جمع ريح ، وأما اعلت تلك الجموع (لإعلال المفرد) فحملت عليه.

ص: ٤١٦

١- أى الشذوذ.

٢- لأنه ليس بمصدر بل هو اسم مصدر.

وشذ حوج على زنه ديم فى جمع حاجه ، والقياس : حيج ، وهذا بخلاف ما يصح مفرده فان قياسه ان يتبع المفرد فى الصّحه.

(وشذ) قياسا واستعمالا(طيال) بالاعلال فى جمع ما صحت فيه الواو وهو طويل ، ومنه قوله :

تبيّن لى أنّ القمائه ذلّه

وأنّ اعزاء الرّجال طيالها (1)

والقياس : طوالها - بالواو - كما رواه الفالى ، وقيل : ان الطيال كأنه جمع طائل من طاله - إذا أفاقه فى الطول - فيكون ممّا أعل مفرده ، والقمائه : بالقاف الصغر ، وجعل بعضهم من الشاذ قياسا وان أطرّد استعمالا الجياد - للأفراس - لصّحه مفرده حيث زعم أنّه جمع جواد ولم يجعله جمع جيّد - بالتشديد -.

(وصحّ رواء) بالكسر وان كان قياسه الاعلال لوجوده فى مفرده ، فأنّه (جمع ريّان) وأصله : رويان من روى ضد عطش فقلبت الواو الساكنه ياء وادغمت ، وأنّما صحّ رواء مع الداعى إلى الاعلال (كراهه اجتماع الاعلالين) ، فان أصله روى فابتدأ بالاعلال من آخره وهو الياء بالقلب همزه كما فى رواء فلو قلبت مع ذلك الواو ياء إجتمع اعلالان وهو مستكره.

(و) كذلك صحّ : (نواء) بكسر النون فى (جمع ناو) من نوى البعير ينوى كضرب يضرب نوايه وثيا - بالتشديد - إذا سمن - كراهه اعلالين ، فان أصله : نواى كراوى فى رواء مع ان الواو قد صحّت فى مفرده وهو ناو.

(و) تقلب الواو ياء أيضا(فى) الجموع الّتى على «فعال» بالكسر ، والواو ساكنه فى واحدها(نحو : رياض ، وثياب) ، وحياض فى : روضه ، وثوب ، وحوض ، وأنّما

ص: ٤١٧

١- البيت لم أقف على نسبته إلى قائل. والاستشهاد بالبيت فى قوله : «طيالها» مثال للشذوذ القياسى : هو مخالفه القاعده ، والشذوذ الاستعمالى : هو ان يكون خلاف الأكثر استعمالا ، إذ الأكثر طوال.

قلبت فيها مع صحتها في واحدها (لسكونها في الواحد) وكونها بالسكون فيه في حكم العدم فيشبه الاعلال بالقلب لما فيه من انعدام المقلوب وان حصل البدل ، فهي بمنزله ما اعلّ مفردها (مع) وقوع (الألف بعدها) فيها أنفوسها فيعرضها شيء من الثقل بما يحصل لها من الاعتداد في النطق بمجاورتها فيناسبه الاعلال.

ولما كان الاعلال المتحقق في الواحد قويا على جلب الاعلال في الجمع اكتفوا به في اعلاله من غير حاجه إلى اعتبار الألف ، فمن ثم اعلّ نحو : ديم وتير ، ونسبه الفعل إلى المصدر ليست بقاصره عن نسبه الواحد إلى الجمع ، ولهذا إكتفى المصنف ومن وافقه باعلاله في اعلاله (1) بخلاف شبه الاعلال في الواحد والألف في الجمع فان كلاً منهما سبب ضعيف كأنه لا يقوى على إقتضاء اعلال الجمع ، فلذلك كان المقتضى له هو المجموع عند المحققين واعلّ ما يجتمعان فيه ، (بخلاف) ما يشتمل على أحدهما فقط نحو : (عوده ، وكوزه) كلاهما بكسر الأوّل وفتح الثاني - في جمع : نحو : عود - بفتح العين المهمله وسكون الواو - للبعير المسنّ ، وكوزه - لوعاء الماء - فإنها لم تقلب في نحوهما ياء وان تحقق شبه الاعلال في الواحد بالسكون ، لعدم الشطر الآخر من المقتضى للاعلال وهو مجاوره الألف.

(واقياً ثيره) على زنه عوده ، وكوزه في جمع ثور بالمثلثة للحيوان المعروف ، (فشاذ) قياسا وان اطرده سماعا ، والقياس الّذى هو الّذى أيضا مطرد في السماع ثوره - بالواو - لعدم الألف ، والمشهور عن المبرد أنّها في الأصل بسكون الواو ليمتاز عن ثوره بفتحها ، في جمع الثور من الإقط - للقطعه منه - فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم فتحت الياء وكأنه لكثره «فعله» بفتح العين في جموع أمثاله ، لكن حكى عنه ابن مالك : أنها مقصور عن ثياره على «فعاله» بالكسر ، والأصل : ثواره فيشتمل على تمام المقتضى ، والقصر بعد الاعلال.

ص: ٤١٨

١- والضمير في «باعلاله» راجع إلى «الفعل» وفي «في اعلاله» راجع إلى قوله : المصدر.

(وتقلب الواو ياء (1) عينا) كانت (أو لاما ، أو غيرهما) كالتزائده في اسم المفعول ، (إذا إجتمعت مع ياء) في كلمه واحده ، أو ما في حكمها كالواو في جمع السالم - رفعا - مع ضمير المتكلم ، (وسكن السابق) منهما ، ولم يكن ذلك السابق عارض الذات ولا- عارض السكون ، (وتدغم) الياء الاولى في الثانيه ، وذلك لاستكراه اجتماعهما وكون سكون السابق وسيله عند التمايل والتقارب إلى الادغام فنزل اشتراكهما في الجهر واللين بمنزله التقارب ، واختير القلب إلى الياء التي هي أخف وادغمت.

بخلاف : ما إذا كانتا في كلمتين نحو : يدعو ياسر ، ويرمى واقد ، لعروض الاجتماع ، وبخلاف ما إذا تحرك السابق كسوير في التصغير ، وطويل ، أو كان عارض الذات كالواو العارضه بالقلب عن الهمزه عند التخفيف في رؤيه ورؤيا ، وعن الألف في سوير وبويج ، وتسوير ، مجهولات : ساير وبايح ، وتسايير ، مع وجود المانع في نحو هذه عن الاعلال المذكور وهو اللبس بمجهولات سيّر ، ويّيع ، وتسيّر من بابي التفعيل والتفعل على ما قال الخليل ، وكالياء العارضه بالانقلاب عن الواو في : ديوان ، وأصله : دوّان - بالتشديد - للجمع على دواوين.

وبخلاف : ما إذا كان سكونه عارضا نحو : قوى - بسكون الواو - للتخفيف في قوى بالكسر على صيغه الماضي ، فإنّ القياس في جميع ذلك التصحيح ، لعدم اصاله الداعي إلى الاعلال.

وشذ ما حكاه الكسائي عن بعضهم من قراءه للريّا تعبرون بالادغام.

(و) الياء المدغمه فيما تكملت شرائط اعلاله (يكسر ما قبلها ان كان مضموما) ، استتقالا للضمه قبلها ، بخلاف : الفتحة والكسره والمعلّ ذلك الاعلال (كسيّد) ،

ص: ٤١٩

١- هكذا المتن في نسخ التي بأيدينا ولكن في غير هذا الشرح : وتقلب الواو عينا أو لاما أو غيرهما ياء الخ.

وعَيْل ، والأصل : سيود ، وعيول على «فيعل» بكسر العين على ما ذهب إليه المحققون من البصريين ، خلافا لمن زعم أنّ الأصل فتحها كضيغم ، وصيرف ، ثم كسرت لمناسبه الياء لعدم «فيعل» بالكسر من الصحيح ، وردّ بأنّ المعتل قد يأتي على خلاف الصحيح فلا حاجة إلى اعتبار الفتح والقلب إلى الكسره.

(و) نحو : (أيام) جمع يوم وأصله : أيوام ، (وديار) في قولهم : ما كان في مكان كذا من ديار أي من ذى حياه شأنه ان يتحرك ويدور - وأصله : ديوار على «فيعال» ، وليس «فعال» بتشديد العين ، لأن «فعالا» من الدوران هو الدوّار - بالواو المشدّده - لا بالياء ، (وقتيام ، وقيوم) وهما من صفات الله تعالى ، وقد يفسران : بالقائم بتدبير الخلق وحفظه على أنّهما من : قام بالأمر - إذا حفظه - ، وقيل : أنّ القيوم بمعنى : القائم بذاته المقيم لغيره من الممكنات - وأصلهما : قيوام ، وقيووم على «فيعال» و «فيعول» لأنهما لو كانا على «فعّال» و «فعّول» بتشديد العين لكانا بالواو المشدّده ، (ودليه) وأصلها : دليوه في تصغير دلو ، وهو يذكّر ويؤنث ، (وطيّ) في مصدر طويت وأصله : طوى ، (ومرمي) في اسم المفعول وأصله : مرموى ، (ونحو : مسلميّ - رفعا-) في الجمع ، وأصله : مسلموى بالاضافه إلى ياء المتكلم ، والجرّ والنصب بالياء فلا واو فيهما ، وكأنهم لم يبالوا بالتباس المرفوع بغيره بعد الاعلال لاندفاعه بالفاعل المقتضى للرفع.

(وجاء : لئى) بالمشدّده (في جمع ألوى) على «أفعل» كأحمر - للمداوم على الاجتناب والابتعاد من الرجال - وقيل : للشديد الخصومه (بالكسر ، والضم) ، فان أصله : لوى على «فعل» بضمّ الفاء وسكون العين - كحمر ، فقلبت الواو ياء وادغمت ، ثم قد تبقى ضمّه ما قبلها على خلاف القياس المذكور ، تنبيهها على الأصل ، وقد يكسر على القياس كما في نظائره ، وأما اللّى مصدر لوى فأوله مفتوح لا غير.

(وأما ضيون) - للسنور الذكر - ، (وحيوه) بالمهملة والياء الساكنه - اسم رجل

- ممنوع من الصرف للعلميه والتأنيث اللفظي ، (ونهو) بتشديد الواو على «فعول» وأصله : نهوى - بالياء - كصبور من النهى يقال : رجل نهو عن المنكر - أى مبالغ فى النهى عنه - (فشاذ) ، لاشتغال الجميع على سبب الاعلال وهو اجتماع الواو والياء مع سبق الساكن فالقياس : ضيّن ، وحيه ، ونهى - بتشديد الياء فى الجميع مع قلب ضمّه ما قبلها فى : نهى - كسره ، لكن صحّه ضيون ، وحيوه ، على شذوذ هما لكونهما اسمين موضوعين لا على وجه الفعل على ما فى الصحاح ، ولعل صحّه نهو على شذوذه لثلاً يلتبس «فعول» ب «فعل» فقلبت فيه الياء واوا وادغمت للجمع بين دفع استئصال اجتماع الواو والياء والمحافظة على الصيغه.(و) كما شذت صحّه الواو فى هذه - لوجود موجب الاعلال - شذ اعلالها بالقلب ياء فى بعض ألفاظ الوارده فى لغتهم ، لعدم الموجب ومن ذلك (صيم ، وقيم) كلاهما بضمّ الأوّل وفتح الياء المشدّده فى جمع صائم ، وقائم ، كركع وسجد جمع راعع وساجد ، وأصلهما : صوم وقوم - بالواو - فقلبت الواو المشدّده ياء مشدّده ، (شاذ) لعدم الموجب للاعلال ، (وقول) أبى يعمر الكلابى :

ألا طرقتاميه ابنه منذر

فما أرقّ التيام إلّا سلامها (١)

(أشد) منهما ، لأنّ النيام - بضمّ النون وتشديد الياء - أصله : النوام جمع نائم فهو يشاركهما فى عدم الموجب للاعلال ، وأشدّ منهما بالبعد بسبب الألف عن الآخر الذى هو محل التغيير ، وربّما يسامح بالاعلال مع عدم الموجب بالقرب من الآخر.

والحاصل ان موجب اعلال الواو بحيث يودى إلى حصول ياء مشدّده فى غير طرف الجمع بالاستقراء هو الاجتماع مع الياء وسبق الساكن ، والواو فى هذه الجموع ليست طرفا ، فلمّا لم يتحقق اجتماعهما مع الياء كذلك شذ الاعلال ، لكنّه فى الأخير

ص: ٤٢١

١- البيت قائله ذو الرمه ، طرقتنا : زارتنا ليلا ، وميه : معشوقه الشاعر. والاستشهاد بالبيت فى الروايه المشهوره على أنّ النيام أشدّ من صيم ، وذلك لأنّ الواو فى صوم قريبه من الطرف فعوملت معاملة الواو الواقعه طرفا بخلافها فى النيام فأنّها بعيده من الطرف.

أشد كما ذكر هذا غاية التقريب لذكر شذوذها في هذا الموضع ، فتأمل .

ولا شك أنه لو ذكره عند ذكر قلب الواو المشدّده في طرف الجمع ياء مشدّده ، واسنده إلى عدم الوقوع في الطرف ، والزيادة في الأخير إلى البعد عنه كان أولى كما قال نجم الأئمة .

والأ- : حرف استفتاح ، والطروق : الاتيان ليلا- ، وأرق النيام : من باب التفعيل أيقظهم ، ثم أنه ان أراد طروق خيالها الطائف في المنام فإثبات التحية والتسليم له من باب التخيل .

[الاعلال بالنقل]

(و) الواو والياء (تسكنان وتنقل حركتهما) إلى ما قبلهما (في نحو : يقوم ، ويبيع) من المضارع ، ولم تقلب ألفا في نحو ذلك بأن يقال : يقال ، ويباع مثلا ، (للبسه بباب : يخاف) ، ويهاب ، لو فعلوا ذلك .

(و «مفعل») - بضمّ العين - ، (و «مفعل») بكسرهما ، نحو : معون ، ومبيت ، (كذلك) في الاسكان ونقل الحركة ، فان أصلهما : معون - بضمّ الواو - ومبيت - بكسر الياء - ، (ومفعول) منهما أيضا (كذلك) ، (نحو : مقول ، ومبيع) ، والأصل : مقوول ، ومبيوع ، فنقلت ضمّه حرف العله إلى ما قبله فالتقى ساكنان فحذف أحدهما ، (والمحذوف) منهما (عند سيويوه واو «مفعول») لا عين الكلمه ، لأن حذف الزائد أسهل مع كفايه الميم المزيده في اسم المفعول في الدلاله على معنى المفعوليه بل هي الأصل في الدلاله على ذلك ، ولذلك (1) استمرت في أسماء المفعولين من المجرد والمزيد ، فلعلها من المجرد في الأصل على «مفعل» - بفتح الميم وضمّ العين - ليمتاز عن «مفعل» بفتحها في المكان ، والواو كأنها تولدت من اشباع ضمّه العين ، لئلا يلزم البناء المرفوض وهو «مفعل» بضمّ العين - على ما يقال .

ص: ٤٢٢

١- أي ولكون الميم هي الأصل في الدلاله على معنى المفعوليه .

ثم ان كان يائيا قلبت ضمّه ما قبل الياء كسره لحفظ الياء عن الانقلاب واوا ، والالتباس بالواوى ، والزنه «مفعول» بضمّ الفاء فى الواوى ، وكسرها فى اليائى وسكون العين فيهما.

(وعند الأَخفش) المحذوف (هو العين) ، ويبقى واو المفعول على ما هو الأصل عند اجتماع ساكنين وأولهما حرف مدّ من حذف الأوّل ، ولذلك قال المازنى : ان مختاره أقيس من قول سيبويه ، ثم ان كان واويا اكتفى فيه بذلك ووزنه «مفعول» بحذف العين ، (و) ان كان يائيا(انقلبت) فيه الواو الساكنه وهى : (واو «مفعول» عنده ياء للكسره) قبلها ، فأنه قال : الضمّه لَمّا نقلت من الياء إلى ما قبلها قلبت كسره لمناسبه الياء قبل حذفها ، ثم حذف - أى الياء - بالتقاء الساكنين ثم قلبت الواو ياء للكسره ، وأنما اعتبر القلب كسره لمناسبه الياء مع كونها فى معرض الحذف ، ليمتاز عن الواوى ، ووزنه «مفيل» بحذف العين ، (فخالفا) أى سيبويه والأخفش (أصليهما) ، أما سيبويه : فلأنه وافق غيره فى اصاله حذف أوّل الساكنين إذا كان حرف مدّ ، وقد خالف هذا الأصل حيث ذهب ههنا إلى حذف الثانى.

وقد يجاب عنه : بأن اصاله حذف أوّل الساكنين عنده أنما يكون إذا كان أحدهما حرف مد والثانى صحيحا نحو : قل وخف ، وأما إذا كانا مدين فلم يثبت ذلك عنده إلّا إذا كان حذف الثانى مفوّتا للدلاله على معناه كالمصطفون وليس حذف الثانى ههنا مفوّتا للمعنى لانفهام معنى اسم المفعول من الميم.

وأما الأَخفش : فلأنّ الأصل عنده فى الياء الساكنه التى هى العين ان تقلب واوا إذا إنضم ما قبلها كما مرّ ، وقد ذهب ههنا إلى حذفها ، إلّا ان يقال : ان ذلك الأصل أنما يكون عنده مع استقرار الضمّه فيما قبل الياء ، وانتقال الضمّه ههنا إلى ما قبلها على ما زعمه أنما هى بمجرد اعتبار قارنه الداعى إلى قلبها كسره ، والنطق أنما وقع بالكسره فلا مخالفه فيه لذلك الأصل فتأمل.

ورجح قول سيبويه : بأنه أقلّ تغييرا فى اليائى ، إذ ليس فيه سوى حذف واو

المفعول وقلب الضمّه كسره ، والامتياز عن الواوى يحصل بذلك ، والأخفش : قلبها كسره وحذف العين ، وقلب واو المفعول ياء .

(وشذ) فى اسم المفعول من الواوى قلب الواوى ياء بعد قلب ضمّه ما قلبها كسره كقولهم : (مشيب) بمعنى مخلوط من الشوب بمعنى الخلط ، وكأنه بنى على الماضى المبني للمفعول وهو - شيب - ، وكذا منيل من النول - بمعنى الاعطاء - ، ومليم من اللوم ، والقياس : مشوب ، ومنول ، وملوم ، - بالواو - ، (و) شذ فى اليائى (مهوب) - بالواو - من الهيبه - والقياس : مهيب ، وكأنه بنى على قولهم : هوب فى المبني للفعول على ما هو إحدى اللغات فى مثله ، كما سيجىء انشاء الله تعالى .

(وكثر) فى اليائى التصحيح واتمام الحروف بلا- حذف فى لغه بنى تميم ، تنبيها على الأصل ، (نحو : مبيوع) ، ومخيوط من - الخياط - ، وقولهم : يوم مغيوم من - الغيم - للسحاب ، كقول علقمه بن عبده :

حتى تذكر بيضات وهيجه

يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم (١)

ومعيوب من : العيب ، ومعيون من : عانه يعينه - إذا أصابه بالعين - ، كما قال العباس بن مرداس :

قد كان قومك يحسبونك سيّدا

وإخال أنك سيّد معيون. (٢)

(وقلّ) التصحيح والاتمام فى الواوى حتى ان سيبويه منعه ، لثقل الضمّه على الواو ، فلعلّ الياء لخفتها أقوى على قبولها منها ، لكن بعضهم حكى ذلك (نحو :

ص: ٤٢٤

١- البيت قائله معين ومعلوم. الرذاذ : المطر الضعيف أو الدائم الصغير القطر. والدجن : ههنا الغيم. يصف طيرا خرج فى يوم غيم ومطر طار عن وكره لطلب القوت فتذكر بيضاته وهيجه تذكرها فاسرع فى الطيران.

٢- البيت قائله معلوم يقوله لكليب بن عيينه ، ومعيون : يروى بالعين المهمله ومعناه : المصاب بالعين ، وبالعين المعجمه من قولهم غين عليه - إذا غطى - والأصل : الغين وهو لغه فى الغيم.

مصوون) من : صانه - إذا حفظه - ، وزعم الجوهري أنه لم يأت على التمام إلا مصوون ، وقولهم : مسك مدووف - أي مبلول بالماء - وحكى الكسائي قولهم : خاتم مصووغ أيضا.

(واعلال نحو : لا تلووا) من : لوى يلوى - (و) اعلال (يستحيى) وتصاريفه (قليل) ، أما : تلووا فأصله تلويا كتضربوا فنقلت ضمّه الياء إلى ما قبلها بعد حذف حركته وحذفت للساكين ، ثم منهم من يعله بنقل ضمّه الواو إلى اللام وحذفها للساكين فيحصل تلو - بواو واحده - وهو قليل ، كراهه اعلايين ، وأما يستحيى : فلغه الحجازيين اثبات الياء التي هي العين في تصاريفه وينطقون بها على زنه استدعى استدعى استدعاء ، واستدع في الأمر ، والمستدعى والمستدع في اسم الفاعل إلى غير ذلك ، وهو القياس المختار عند أكثر العرب ، لعدم موجب الاعلال ، وبنو تميم : يحذفونها ويقولون : استحي يستحي وهو مستح ، واستح في الأمر ، إلى غير ذلك من التصاريف ، وحق المصدر استحائه كاستقامه لكنها لم تسمع قط.

ثم إن المازني جعل حذفها فيها عندهم كالحذف في احست وظلت ، لأن حق المثليين الادغام فلما عدل عنه لداع كالتحرز عن الياء المشدّده في آخر الفعل ههنا حذفت الاولى ، لأنّ الحذف أشبه بالادغام من كل شيء.

وقال الخليل : ان استحي محمول على الماضي الثلاثي المجرد في الاعلال بناء على اعتبار اعلال باع ، وهاب في حيي وان كان مرفوضا ، فكأنه قيل : حاي ، واستحاي كباع واستباع ، وسكنت الياء إذ لم توجد في كلامهم في آخر الماضي ياء متحركة بعد الألف وحذفت الألف بالتقاء الساكنين وقلبت الياء ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها ، وفي المضارع نقلت حركة الاولى إلى ما قبلها كيبيع بعد حذف ضمّه الأخيره لثقلها كيرمى ، وحذفت بالتقاء الساكنين ، وجرى باقي التصاريف عليه.

ورده المازني بأنّ الحذف لو كان لالتقاء الساكنين لم يحذف في قولهم : استحيا في الماضي المثني ولقالوا : استحايا كاستبعا ، والحمل على صيغه الواحده تحرزا عن

الياء المتحركة بعد الألف في آخر الماضي ، أو على توهم أنه «افتعل» كاستوى تعسف فتأمل.

وعلى أى حال هذه اللّغه قليله ، لما فيه من الحذف والتغيير بمثل هذه التكاليفات من غير ضروره مع اشتمالها على اعلالين كحذف إحدى اليائين وقلب الاخرى ألفا فى الماضى ، وحذف حركه إحداهما وحذف نفس الاخرى فى المضارع ، وحذفهما معا فى الأمر.

والتعرض لخصوص يستحى لمناسبه تلواوا وليس المقصود تخصيص القله بالمضارع.

(و) الواو والياء (تحذفان) وجوبا (1) ، لالتقاء الساكنين (فى) ما عرض فيه ما يوجب سكون اللّام كالاتصال بالضمير البارز المرفوع المتحرك ، (نحو : قلت ، وبعث ، وقلن ، وبعن ، ويكسر الأوّل ان كانت العين ياء) نحو : بعث ، (أو واوا مكسوره) نحو : خفت ، (ويضم) الأوّل (فى غيره) وهو الواوى الذى ليست واوه مكسوره ، نحو : قلت ، وصنت ، وقد مضى شرح ذلك فى باب الماضى.

(و) هذا الذى ذكر من كسر الأوّل فى اليائى (لم يفعلوه فى - لست -) فى ليس ، بل فتحوه كما كان قبل الضمير (شبه الحرف) فى عدم التصرف ، تنزيلا له منزله أدوات النفى ، ولذلك لم يبين منه غير الماضى ، (ومن ثم) أى من أجل شبه الحرف (سكنوا الياء) فى ليس ، ولو لا ذلك الشبه لوجب فيه لاس - بالألف - كهاب ، لوجود سبب الاعلال وهو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها ، لأن أصله ليس - بكسر العين - لعدم السكون الأصلي فى عين الفعل ، والضم لم يرد فى عين الأجوف اليائى من الفعل إلا هيئ وانه شاذ ، ولم يسمع منهم التسكين فى مفتوح العين أصلا يتعين

ص: ٤٢٤

١- ثم أخذ فى بيان ما اعلال عينه بالحذف بتسميه الواجب والجائز فقال : مبتديا بالواجب وتحذفان. آه

كونه بالكسر ، وخفت بالتسكين كما يخفف موازنه المجرد عن موجب الاعلال كعلم كذلك.

(و) كذلك يحذفان وجوبا بالالتقاء الساكنين (فى) نحو : (قل ، وبع ، لأنه من : تقول ، وتبيع) بسكون العين فلما حذف حرف المضارعه وانجزم اللام عند بناء الأمر التقى ساكنان وأولهما حرف مدّ فحذف ، وكذا فى غيره من المجزوم نحو : لم يقل ، ولم يبع ، ويحتمل ان يكون تقول ، وتبيع فى المتن على هيئه : تنصر ، وتضرب على أصلهما ، والأمر : أقول ، وإبيع كأنصر ، واضرب ، وبعد نقل حركه حرف العله إلى ما قبلها يستغنى عن همزه الوصل ويحذف حرف العله بالالتقاء الساكنين كذا قيل .

(و) هكذا يجب حذفهما لالتقاء الساكنين (فى الإقامه ، والاستقامه) ، فإنّ الأصل : إقوام ، واستقوام ، فبعد القلب ألفا - كما سبق - اجتمعت ألفان فحذفت الاولى وزيدت التاء.

ولما لم يتعرض فيهما سابقا إلّا للقلب أعاد ذكرهما ههنا لبيان الحذف فلا تكرار ، كذا قيل .

(ويجوز الحذف) (1) (فى) ما هو على «فيعل» من الأ-جوف (نحو : سيّد ، وميت ، و) فيما هو على «فيعلوله» نحو : (كينونه) بتشديد الياء ، بمعنى : الكون ، من الأ-جوف الواوى ، وأصلها : كيونونه فقلبت الواوى ياء لاجتماعها مع الياء الساكنه السابقيه وادغمت (و) نحو : (قيلوله) بالتشديد أيضا من الأ-جوف اليائى - للنوم فى الظهيره - والمقصود أنّه يجوز فى نحو ما ذكر التخفيف بحذف العين المتحركه المدغمه فيها وابقاء الساكنه المزيده المدغمه .

ص : ٤٢٧

١- ثمّ تى بالحذف الجائر فقال : ويجوز الخ. واعترض على المصنّف حيث حكم بالجواز فى الكل مع أنّ التخفيف واجب فى نحو كينونه ، ويمكن جعل الجواز فى كلام المصنّف بالمعنى الأعم الشامل للوجوب لكنه تكلف فتأمل .

والظاهر أنّ الحذف يجب فيما هو على «فعلوله» بالاستقراء إلّا في الضروره كما قال :

يا ليت أنا ضمنا سفينه

حتّى يعود الوصل كينونه (١)

فلعلّه لزياده حروفه على نحو سيّد جدير بأن يزيد عليه بالتزام التخفيف فيه دونه ، ولعلّ المصنّف أراد جواز التخفيف من جهة القياس وإن لم يسمع في بعضها على ما يقال فتأمل .

ولم يجعلوا مثل ذلك على «فعلوله» بتقديم العين على الياء ، بأن يكون الأصل كونيونه مثلا ، لعدم النظير لها وثبوت «فعلوله» كخيثور - لما لا يدوم على حال كالسرّاب - فجعلوه منه بالحاق التاء ، ولم يحكموا بأنّ المخفف بناء مستقل على «فعلوله» بفتح الفاء وسكون العين - لعدم «فعلول» إلّا ما شذ من نحو : صعفوق ، واعتبار كونه في الأصل بالضم كعصفور وسرجوجه - وهى الطبيعه - فابدلت الضمّه فتحه - كما ذهب إليه الكوفيون - تعسف مع عدم السبب للقلب ياء في الواوى .

وقد نقل بعضهم مثل هذا التخفيف فى : «فيعلان» وجعل منه الرّيحان على ان أصله : رّيحان بالتشديد ، وأصله : ريوحان من الرّوح .

(وفى باب : قيل ، وبيع) من الماضى الثلاثى المجرد المبني للمفعول من الأجوف الواوى واليائى (ثلاث لغات :) الاولى وهى : أفصحها(الياء) الصريحه ، لأنّ الأصل : قول ، وبيع - بضمّ الأوّل وكسر الثانى - فنقلوا الكسره من الياء إلى ما قبلها بعد حذف ضمّته ، استثقالا للكسره عليها والضمّه قبلها ، وحمل عليه الواوى فى نقل الكسره كذلك ، ليجريا مجرى واحدا كما فى المبني للفاعل فانقلبت الواوى ياء

ص: ٤٢٨

١- البيت انشده المبرد وغيره ، ومعناه : ليت أنا جمعتنا سفينه أى نجتمع فى سفينه حتّى يعود الوصل كونا - أى حتّى يعود كون الوصل ، أى حصوله ، أى تحصيل تواصلنا عند الاجتماع فى السفينه بعد حصول المفارقه ، فقوله : يعود الوصل كينونه من قبيل طاب زيد نفسا .

لسكونها وانكسار ما قبلها ، وهذا (١) أحسن من حمل اليائي على الواوى ، لأنّ الياء أخف وحمل الأثقل على الأخف أولى من العكس.

(و) اللّغه الثانيه : (الاشمام) وهى : أيضا فصيحته ، وقد قرأ بهما بعض الآيات ، وذلك بأن يشم الفاء ضمّه ، للتنبيه على الأصل ، وذلك بأن تضم الشفتان عند قصد الابتداء بالكلمه ان ابتدأ بهما ، وان تضما بسره بين النطق بأولها والنطق بآخر ما قبلها ان وصلت بغيرها على ما حققه المصنف ، ويشم الياء أيضا رايحه الواو ، وذلك على لغه بنى أسد كما قيل.

(و) اللّغه الثالثه : (الواو) الخالصه والضمّه الصريحه قبلها بأن يحذف كسره الواو وتبقى الضمّه المناسبه لها قبلها ، وحمل اليائي على الواوى فانقلبت الياء واوا ، لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال :

ليت وهل ينفع شيئا ليت

ليت الشباب بوع فاشترت (٢)

وهذه لغه قوم ، واختارها الأخفش.

فهذا حكم قيل ، وبيع ، إذا لم يتصلا بما يوجب سكون لامه ، (فان اتصل به ما يسكن لامه) كضمير المخاطب المرفوع البارز (نحو :) قولك لعبد باعه مولاه (بعث يا عبد) ولقول مقول لأحد (قلت يا قول) ، تنزيلا- له منزله من يصلح للخطاب ، (فالكسر) الصريح يكون فى الفاء من الواوى واليائي على اللّغه الاولى من تلك الثلاث ، (والاشمام) على الثانيه ، (والضم) الصريح على الثالثه ، ويحذف الياء على الأولين والواو على الثالثه بالتقاء الساكنين ، لسكونهما وسكون اللّام ، والكسر لابتناؤه على اللّغه الفصحى أحسن إلّا فى اليائي إذا لم يكن قرينه على البناء

ص: ٤٢٩

١- أى حمل الواوى على اليائي.

٢- هذا البيت عزاه بعضهم إلى رؤبه. وليت الثانى فاعل ، وليت الثالث تأكيد له وشيئا مفعول به والشاهد : فى بوع فإنّ القياس بيع لأنه مجهول باع لكن جاء بوع بناء على لغه قوم من العرب.

للمفعول ، فالاشمام والضم حينئذ فيه أحسن ، لالتباس المكسور فيه بالمبنى للفاعل لاتحاد الصوره ، بخلاف الواوى لانضمام الفاء فى المبنى للفاعل منه .

(وباب : أختير ، وأنقيد) ونحوهما من المجهول فى بابى الافتعال ، والانفعال (مثله) أى مثل ما ذكر من نحو : قيل وبيع فى جواز الأوجه المذكوره (فيهما) بضمير المثنى أى فى الواوى والياءى ، ويحتمل على بعد ان يكون المراد ان باب هذين مثل باب : قيل وبيع فى الحكمين المذكورين أحدهما عند التجرد عمّا يسكن اللّام والآخر عند الاتصال به ، والوجه فى مماثلتهما له أنّ الأصل فيهما : اختير ، وانقود مثلاً- بكسر حرف العله وضم ما قبلها ، فقولنا : تير ، وقود ، فى صوره ما هو الأصل فى قيل وبيع فيجربى فيهما تلك الوجوه .

(بخلاف باب : أقيم ، وأستقيم) ونحوهما من مجهول باب الافعال ، والاستفعال ، فأنه ليس مثل قيل وبيع فى جواز تلك الوجوه بل يتعين فيه الياء المكسور ما قبلها عند التجرد عن موجب سكون اللّام ، وحذفها وكسر ما قبلها عند الاتصال به ، لأنّ الأصل فى نحوه ، أقوم ، واستقوم مثلاً- بكسر حرف العله وسكون ما قبله فتنقل الكسره من حرف العله إلى ما قبله وتقلب الواوى ياء فى الواوى ، فليس فيما قبله ضم حتى يشم للتنبيه عليه ، أو يؤتى بالواوى الخالصه لأجله .

(وشرط اعلال العين فى الاسم غير الثلاثى) أى غير ما يكون على ثلاثه أحرف وذلك بأن يشتمل على ما فوقها وان كان اصولها ثلاثه (و) غير (الجارى على الفعل ممّا لم يذكر) إلى الآن ولم يبين حكم اعلاله (موافقه الفعل) فى الزنه بأن يوافق (حركه وسكنا) ، لأنّ الفعل هو الأصل فى الاعلال فاشتراط فى اعلال ذلك الاسم الموازنه له ليناسبه بوجه (مع مخالفه) له (بزياده أو بنيه مخصوصتين) بالاسم فى اللغه الشائعه كالميم الزائده فى «مفعل» والبنيه الحاصله «لتفعل» - بكسر التاء - إذ لو لا- المخالفه المذكوره لالتبس بالفعل ولو فى الوقف بعد الاعلال .

وأبان ، ويزيد - علمين ممنوعين من الصرف فالاعلال بالقلب فى الأول - كما فى

أقسام - وبالاسكان ونقل الحركة في الثانى أنما هو حالكونهما فعلين ، والنقل إلى العلميه بعد الاعلال فلا بأس بعدم المخالفه فيهما ، ومن ذهب إلى كون أبان منصرفا على «فعال» بزياده الألف لكونه أكثر في الاعلال من «أفعل» فلا اعلال فيه عنده.

وما ذكر بخلاف الجارى على الفعل فان جريانه عليه كاف في المناسبه ، فمن ثم اعل نحو : الاقامه والاستقامه مع المخالفه للفعل في الوزن ، وبخلاف الثلاثى وان لم يكن جاريا عليه فإنه يعل عند الموازنه للفعل وان لم يكن مخالفا له فيما ذكر ، كما اعل نحو : باب وناب لموافقته أصله «الفعل» مفتوح العين مع عدم تلك المخالفه ، لمزيد اعتنائهم بالاعلال فيه لكونه بناء معتدلا مطلوباً فيه التخفيف في الوضع فيكتفى في دفع اللبس فيه بالقرائن ، (فلذلك) الذى ذكر من الشرط (لو بنيت من البيع) اسما(مثل مضرب) بفتح الميم وكسر الراء - (و) اسما مثل : (تحلى) بكسر التاء وسكون المهمله وكسر اللام وفي آخره الهمزه - لما أفسده السكين من الجلد - من حلات الجلد - إذا أقرته - (قلت : مبيع ، وتبيع) حالكون كل منهما(معلاً) أوقع فيه الاعلال بنقل كسره الياء إلى ما قبلها لوجود الشرط المذكور ، لموافقتهما للفعل حركه وسكونا ، فانّ المضرب مثل يضرب من المضارع ، وتحلى مثل : اضرب - للأمر - في الحركه والسكون مع مخالفه الأول للفعل في الزيادة المخصوصه في أوله وهى الميم فإنها لا تزداد في الفعل ، ومخالفه الثانى في البنيه المخصوصه فانّ التاء وان كانت تزداد في الفعل وهى من حروف المضارعه لكن بناء «تفعل» بكسر التاء والعين ليس في الفعل إلّا في لغه قليله يكسرون حرف المضارعه.

(و) لو بنيت من البيع اسما(مثل : تضرب) بفتح التاء وكسر الراء(قلت : تبيع) حالكونه (مصحّحا) بابقاء كسره حرف العله أعنى الياء وسكون ما قبلها ، لعدم المخالفه التي هي شرط الاعلال.

وإذ قد وقع الفراغ من اعلال العين فلنذكر إعلال اللام فنقول :

اللّام : الواو والياء إذا وقعتا لامين (تقلبان ألفا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ان لم يكن بعدهما موجب للفتح) أى ما يوجب ابقائهما وفتحهما ، والتحرك وانفتاح الحرف المتقدم داخلان فى بناء الكلمه ، وعدم موجب الفتح مقيس إلى الغير الواقع بعدها فلذلك جمع بين الأوليين بالعطف وفصل الثالث وأورده على وجه الشرط ، وعند اجتماع الثلاثه يلزم القلب ألفا سواء فى ذلك الماضى (كغزا ، ورمى) من الغزو والرمى ، (و) المضارع نحو : (يقوى ، ويحيى) ، والاسم نحو : (عصا ، ورحى) وأصلهما : عصو ، ورحى ، ولا يشترط فيه الجريان على الفعل ولا الموافقه له حركه وسكونا ، وان اتفقت الموافقه فلا يشترط المخالفه بوجه لأنّ اللّام محل التغيير بخلاف العين ، فيكفى فى اعلاله حصول الثلاثه المذكوره بخلاف ما ينتفى فيه أحد تلك الثلاثه ، فمن ثمّ اعلوا نحو ما ذكر (بخلاف : عزوت ، ورمىت ، وغزونا ، ورمينا ، ويخشين ، ويأيين) ، من الأباء كلاهما على صيغه جماعه النّساء على «يفعلن» بفتح العين ، فأنهما لا تقلبان ألفا فى نحو هذه لانتفاء الأوّل من الثلاثه وهو التحرك لسكونهما فيها باتصال الضمير المرفوع البارز المتحرك ، (و) بخلاف نحو : (غزو ، ورمى) فى المصدر ، فأنه لا اعلال فى نحوهما لانتفاء الثانى وهو انفتاح ما قبلهما لسكونه ، (وبخلاف) نحو : (غزوا ، ورميا) من الفعل المتصل بألف الشنيه ، (وعصوان ، ورحيان) من الاسم المثنى ، فإنّ الاعلال متروك فى نحو ذلك لانتفاء الثالث ، ولما جمع بين الأولين جمع بين ما يخالفهما ، ولما فصل الثالث عنهما أعاد قوله : بخلاف فى ما يخالفه ولم يكتف بالعطف.

وأما كان الثالث منتفيا فى نحو هذه ، لوجود موجب الفتح وهو ألف الشنيه ، فلم تقلبا ألفا فى نحو ذلك (لالتباس) (١). بالمفرد لو قلبت إياها وحذفت بالتقاء الساكنين

اللّغز من اجتماع الألفين ، إذ يحصل بعد الحذف غزا ، ورما ، وعصان ، ورحان ، والالتباس بالمفرد ظاهر فى الفعل ، واما فى الاسم فبعد الاضافه وحذف النون فوجب ابقائهما وفتحهما مع الألف .

(واخشيا) للأمر بصيغه المثنى (نحوه) أى نحو ما ذكر من نحو غزوا وما بعده فى أنّ اللّام لا تقلب ألفا بل تبقى مفتوحه قبل الألف وان لم يلتبس عند القلب والحذف بمفرده وهو إخش لامتيازه عنه بألف التثنيه بعد حذف المنقلب عن اللّام لو حذف ، لكنهم تركوا القلب والحذف (لأنه من باب لن تخشيا) ، لكون الأمر مأخوذا من المضارع والأمر للمثنى ساقط النون بالجازم فهو يشبه المضارع الساقط النون الذى يكون للمثنى ، ولا ريب ان قلب الياء ألفا وحذفها فى هذا المضارع يؤدى إلى الالتباس بمفرده نحو : لن يخشى - بالألف - فهذا موجب لفتحها فوجب ابقائها مفتوحه فحمل الأمر الذى هو رفعه ومن بابه عليه فى ذلك .

(واخشين) يا رجل مؤكدا بالنون أيضا نحو ما ذكر من نحو غزوا فى عدم اعلان اللّام وان لم يلتبس بشىء عند الاعلال لامتيازه بالنون عن المجرد عنها ، وأنما كان نحوه (لشبهه بذلك) المحكوم عليه بأنه نحوه وهو اخشيا أو بذلك الذى قلنا أنه من بابه وهو لن تخشيا لكون النون بمنزله الألف لوجوب فتح ما قبل كل منهما ، وقد يجعل اخشين معطوفا على لن تخشيا لا على اخشيا كما اعتبرناه ، والمعنى : ان اخشيا من باب لن تخشيا كما قلنا ومن باب اخشين لشبهه به فى الكون أمرا محملا عليهما والأوّل أظهر .

وهذه المذكورات كائن (بخلاف : اخشوا) للجمع بدون التأكيد ، (واخشون) للجمع مع نون التأكيد ، (واخشى ، واخشين) للواحد المخاطبه بدون التأكيد ومعها ، فإنّ الأصل : اخشوا ، واخشى ، بياء قبل علامتى الجمع والمخاطبه مضمومه فى الأوّل مكسوره فى الثانى مفتوح ما قبلها فيهما فقلبت ألفا وحذفت ، وحكم المؤكد منهما حكمها إلّا ان واو الجمع يضم قبل النون ، وياء المخاطبه يكسر قبلها دفعا

لالتقاء الساكنين اللّازم من ملاقاتهما للنون كما فى : اخشوا القوم ، واخشى القوم من غير امكان حذف شىء من الساكنين لكون كل منهما كلمه مستقله لافاده معنى فحرك الأوّل فيهما بما يناسبه ، وليس فى قلب الياء الّتى هى لام الكلمه وحذفها التباس بشىء .

وكذلك تحذف الياء من المضارع فى الجميع والمخاطبه فلا توجد موجب الفتح فى شىء ممّا ذكر بوجه من الوجوه .

[قلب الواو ياء وهى لام]

(وتقلب الواو ياء إذا وقعت مكسورا ما قبلها) سواء كانت ثالثه أم رابعه فما فوقها ، لاستثقالها عند وقوع الكسره قبلها مع كونها فى محل التغيير ، (أو) وقعت (رابعه فصاعدا) وان لم يكن ما قبلها مكسورا(و) لكن إذا(لم ينضم ما قبلها) بل كان مفتوحا أو مكسورا ، وهى أمّيا ساكنه وأمّيا مقرونه بما يوجب فتحها كألف التثنيه لوقوعها فى محل التغيير واستثقالها فى آخر الكلمه الّتى كثرت حروفها ، حيث وقعت رابعه فما فوقها فقلبت إلى الياء الّتى هى أخف منها .

فما كانت هى فيه ثالثه وما قبلها مكسور(كدعى) - مجهولا - ، (ورضى) - مجهولا أو معلوما - ، (و) ما هى فيه رابعه فما فوقها وما قبلها مكسور مثل : (الغازى) ، والمستغزى ، من أسماء الفاعلين ، واغزيت ، واستغزيت - مجهولين - ويغزى ، ويستغزى ، كيكرم ويستخرج ، فى المضارع المعلوم ، وما هى فيه رابعه فصاعدا وهى ساكنه وما قبلها مفتوح مثل : (وأغزيت ، وتغزيت ، واستغزيت) ، وغازيت ، وجاء فى بعض اللّغات نحو : أعطاته ، وأرضاته - بالألف - فى معنى أعطيته وأرضيته .

(و) ما هى فيه رابعه مفتوح ما قبلها وهى مقرونه بموجب الفتح نحو : (يغزيان) على صيغه المجهول المضارع ، (يرضيان) مجهولا كان أو معلوما ، واغزيا ، واستغزيا

- معلومين - ومغزيان ، ومستغزيان ، كمكرمان ومستخرجان من أسماء المفعولين ، (بخلاف : يدعو ، ويغزو) ، ويدعوان ويغزوان ، فأنها لم تقلب فيها ياء وان وقعت رابعه لانضمام ما قبلها.

وبخلاف : ما هي فيه متحركة مفتوح ما قبلها مع عدم موجب للفتح ، فأنها تقلب ألفا كأغزي ، واستغزي - معلومين - كما مرّ.

(و) قولهم : (قنيه) - بكسر القاف وضمّها وسكون النون على الوجهين في مصدر قنوته - أي اكتسبته - ويقال : اقتنيت أيضا ، (و) قولهم : «هو ابن عمّي دينا» - بضمّ الدال وكسرها مع سكون النون ، على الوجهين منصوبا ، من : دنا يدنو - إذا قرب - يعنى أنّه قريب النسب منى وهو ليس من الابعاد من بنى أعمامى ، (شاذ) والقياس : قنوه ، ودنو ، لكون كل منهما على ثلاثة أحرف مع عدم انكسار ما قبلها ، ولعل الوجه فيهما على شذوذهما في صورته كسر الفاء فيهما تنزيل النون الساكنة - لخفتها وسكونها - منزله العدم فالكسره كأنها قبل الواو فقلبت ياء ، وحمل عليه ما إذا ضمّ الفاء ، وقد يقال : جاء قنوت ، وقنيت - بالواو والياء - فالقنيه من اليائى من غير شذوذ.

(و) بعض القبائل وهى : (طيئى : تقلب الياء) - ألفا - (فى باب) : ما هي فيه متطرفه وما قبلها مكسور مع فتح الأوّل وضمّه سواء كانت تلك الياء أصلية أم منقلبه عن الواو نحو : (رضى ، ودعى ، وبقى) من المعلوم أو المجهول فيقولون : رضا ، ودعا ، وبقا ، وكأنهم استثقلوا الكسره قبلها فقلبوها فتحه وقلبوها الياء ألفا كما مرّ ، وحكى عنهم : فى ناصيه ناصاه.

(وتقلب الواو) فى لغه جميع العرب حالكونها (طرفا بعد ضمّه فى كل) اسم (متمكّن ياء) لرفضهم فى الأسماء المتمكّنه الواو المتطرفه التى ما قبلها مضموم أو متحرك بحركه اخرى على ما فى شرح المفصل ، بخلاف غير المتمكّن من الاسم نحو : هو ، وذو ، وبخلاف : الفعل نحو : يدعو ، ويغزو ، (فينقلب الضمه كسره) بعد

انقلاب الواو ياء لمناسبه الياء وثقل الضمّه قبلها ، (كما انقلبت) الضمّه قبل الياء الأصليّه كسره(فى التّرامى ، والتجارى) فأنهما مصدران من الياء على زنه «التفاعل» بضمّ العين - فقلبت الضمّه فيهما كسره لما ذكر ، وإذا قلبت الواو المتطرفه ياء والضمّه كسره(فيصير من باب : قاض مثل : أدل) جمع دلو ، (وقلنس) وأصلهما : أدلو مثل أكلب ، وقلنسو ، فاذا قلبت الواو المضموم ما قبلها ياء والضمّه كسره حصل الأولى ، والقلنسى - بالياء المكسوره ما قبلها فى الآخر - كالقاضى فيقال : هذا أدل وقلنس - رفعا وجزا - كقاض ، ورأيت أدليا وقلنسيا - نصبا - كقاضيا.

(بخلاف : قلنسوه ، قمحدوه) على زنتها - لما خلف الرأس - فأنها لم تقلب فيهما ياء لزوال التطرف عنها بلحوق تاء التأنيث وصيرورتها وسطاوهم يستثقلون فى الطرف ما لا يستثقلونه فى الوسط ، (وبخلاف : العين) المضموم ما قبلها فأنها لا تقلب ياء لعدم (1) تطرفها ، فالواوى (كالقوباء) - بالقاف المضمومه وفتح الواو بعدها الموحده والمدّ - لداء معروف يتقشر ويتسع فى الجسد ويعالج بالريق - وهى مؤنثه لا تنصرف لألف التأنيث الممدوده والجمع : قوب ، ويصغر على قوبيآء كحميرا ، وقد تسكن الواو استثقالا للضمّه فيقال : أنها حينئذ تذكر وتصرف على أنّ الهمزه المتطرفه منقلبه عن الياء المزيده للالحاق بقرطاس فى لغه ضمّ القاف ، ويصغر على قوبيى - بتشديد الياء الأخيره كقريطيس.

وذكر ابن السكيت : أنّه لم يأت على «فعلاء» بضمّ الفاء وسكون العين والمد غيرها سوى خشّاء - بتشديد المعجمه الثانيه ، للعظم الناتى خلف الاذن - والأصل فيهما تحريك العين ، وزاد الجوهري : مزاء - بتشديد الزاى ، لنوع من الأشربه - ، (و) مثل : (الخيلاء) على «فعلاء» بضمّ الفاء وفتح العين والمد - للتكبر -.

ص: ٤٣٦

١- وفى نسخه : فأنها لا تقلب ياء ان كانت واوا ولا تقلب الضمّه قبلها كسره ان كان ياء لعدم تطرفها.

(ولا أثر للمدّه الفاصله) بين الواو المتطرفه والضمّه (فى الجمع إلّا فى الاعراب) ، لاعتنائهم بتخفيف الجمع واعلاله لثقله فجعلت المدّه - لضعفها وزيادتها - كالمعدوم ، وجعلت الضمّه كأنها قبل الواو فقلبت ياء وقلبت تلك الضمّه كسره واعرب بالحركات الثلاث للمدّه الساكنه قبلها كغيره ممّا سكن فيه ما قبل حرف العله كدلو ، وظبى ، وكرسى ، فلم يؤثر المدّه إلّا فى الاعراب حيث صار بها اعرابه على خلاف ما هو كقاض وأدل ، (نحو : عتّى) فى جمع العات ، للمستكبر - من العتو بالمهمله وال فوقانيه ، (وجثّى) جمع الجاث - بالجيم والمثلثه للجالس على الركبتين - من الجثو ، وعصى ، ودلى ، فى جمع عصا ودلو ، وأصلها : عتوّ ، وجثوّ ، وعصو ، ودلّو ، بضمتين وتشديد الواو على «فعل» كسجود جمع ساجد ، فقلبت المتطرفه ياء فحصل عتوى وجثوى مثلاً واعل اعلال سيّد وقلبت الضمّه قبلها كسره ، وبعضهم عكس فقلبت الضمّه قبلها كسره ثمّ قلبت الواو ياء ، والأول أشهر وأظهر.

(بخلاف المفرد) فأنه ليس عندهم كالجمع فى الاستثقال ، فاعتبر الفصل بالمدّه واعرب كدلو ونحوه بالحركات الثلاث ، فالمدّه فيه مؤثره فى الاعراب والمنع من الاعلال معاً ، وذلك كعتوّ ، وجثوّ - مصدرين - كما قال الله تعالى (وَعَتَّوْا عَتُّوًا كَبِيرًا) (١).

ثمّ الأصل فى الفاء من الجمع عند الاعلال ان تبقى ضمّتها ، (وقد تكسر الفاء) فيه (للاتباع) للعين (فيقال : عتّى ، وجثّى) بكسرتين ، (ونحو : نحو) بضمتين وتشديد الواو - على «فعل» جمع نحو كما يقال : نظرت إليه من نحو كثيره - أى من جهات كثيره - ونجوّ فى جمع نجو - بالنون والجيم ، للسحاب الّذى هراق مائه - ويهوّ فى جمع بهو - بفتح الموحده وسكون الهاء ، للصدر - وأبوّ ، وأخوّ فى جمع أب وأخ ، (شاذ) والقياس : نحى - بالياء المشدّده المكسور ما قبلها كعتّى وكذا البواقى ،

ص : ٤٣٧

١- الآيه : ٢١ الفرقان.

خلافًا للفراء حيث نفى الشذوذ عنها.

(وقد جاء): في المفرد (نحو: معدّي، ومغزّي) - بالياء المشدّده الحاصله من الاعلال المذكور في نحو: جثي، في اسم المفعول من العدوان والغزو، مجيئًا (كثيرًا)، ومنه قول عبد يغوث الحارثي:

وقد علمت عرسي مليكه أنني

أنا اللّيث معدّيًا عليه وعاديا (١)

(والقياس): معدوّ، ومغزو (بالواو) المشدّده كغيرهما من المفرد، لكن هذا القياس فيما ليس ماضيه على «فعل» بكسر العين - وإلّا فالقياس الثابت بالاستقراء الاعلال كمرضى في رضى، وقراءه بعضهم: راضيه مرضوّه شاذ، وفي التسهيل أنّها مرجوحه، وكأنهم خرجوا في قياس هذا الباب عن القياس المناسب للواو في مثل (٢) وهو عدم القلب فقلبوها ياء لمناسبه الماضى، ولعل قول الجوهر: ان مرضوا على الأصل والقياس معناه: أنه على القياس المناسب للواو في مثله وان خرج عن قياس هذا الباب.

ومما جاء من المفرد بالاعلال: عتاعتيا - إذا تكبر - وضحا يضحو ضحّيًا - إذا برز للشمس - وعسا الشيخ يعسو عسيًا - إذا كبر - وجاء فيها: عتوّ، وضحوّ، وعسوّ، على الأصل.

[قلب الواو والياء همزه طرفًا]

(وتقلبان همزه إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائده نحو: كساء) وأصله: كساو - بالواو -، (ورداء) وأصله: رداى - بالياء - لقولهم: فلان حسن الكسوه والرديه

ص: ٤٣٨

١- البيت قائله معلوم. عرس الرجل: امرأته. ومليكه: اسمها عطف بيان له أو بدل. والشاهد: في «معديا» حيث جاء معلا وهو من عدا يعدو وكان حقّه ان يقول: معدوا ولكنّه شبهه بالجمع فاعله.

٢- وفي نسخه: وفي مثله وهو عدم القلب الخ. وفي اخرى: وفي مثل هو عدم القلب الخ.

كالجلسه - بكسر الجيم - كأنهم استثقلوها في الطرف ونزلوا الألف قبلهما في مثل ذلك - لضعفها وزيادتها - منزله العدم ، أو منزله الفتحة فصارتا كأنهما متحركتان ما قبلهما مفتوح فقلبتا ألفا فاجتمعت ألفان فكرهوا حذف احدهما لكونه مظنه التباس بناء بناء آخر ولا- سبيل إلى تحريك احدهما لتعذره فقلبوا الأخير المتطرفه حرفا يقبل الحركة ويجانسها في المخرج المذى هو الحلق وهو الهمزه ، كما يقال : فى حمراء وصحراء.

(بخلاف : رأى) - اسم جنس الرايه - بمعنى العلم - ، بفتحيتين ، (وثاى) - بالمثلثه ، اسم جنس ثايه الإبل وهى مأواها - فإنّ الياء المتطرفه لم تقلب فيهما همزه ، لعدم زياده الألف وكونها منقلبه عن الواو الأصليه ، من رويت بمعنى جمعت على ما قيل ، وثويت بالمكان - اقامت به - وأصلهما : روى ، وثوى ، بالتحريك فقلبت الواو فيهما ألفا فلاصالتها لم تنزل منزله العدم أو الفتحة ، فاعلال العين وتصحيح اللام فيهما على خلاف ما هو القياس من أخذ الاعلال من الآخر وان كان شاذا قياسا كما فى آيه على قول الخليل حيث زعم ان أصلها : أيه - بفتح اليائين - فقلبت الاولى ألفا ، والقياس عكسه كما فى الهوى ، لكن العدول عن قلبها همزه وارد على القياس.

(ويعتد بناء التأنيث قياسا) إذا كانت لازمه ، واكتفى عن التقييد بالتمثيل والشهره ، وذلك لأنّه يخرج بها الواو والياء عن الطرف فيقيان بلا قلب إلى الهمزه ، (نحو : شقاوه ، وسقايه) فأنّهما وضعتا مع التاء فى مصدر شقا وسقى بدليل عدم انفكاكهما عنها فى الاستعمال قط ، وكذا نقايه ، ونهايه ، بخلاف ما إذا لم يكن لازمه ، فأنّها لا تعتد بها لكونها فى معرض الزوال ، فتقلبان معها همزه ، وذلك كالعارضه فى الصفه للفرق بين المذكر والمؤنث نحو : سقاء - بتشديد القاف - وسقّاه ، والعارضه فى المصدر للمره ، كاصطفاه ، واشتراه ، وذلك كما لا يعتد بعلامه التثنيه لعروضها فيقال : كساءان ، ورداءان مثلا بالقلب همزه.

ثم كأنهم نظروا إلى مشابهه هذه الهمزه في الانقلاب عن الألف كما مرّ للهمزه التي يلزم قلبها واوا في المثني وهي التي للتأنيث كحمرأوان ، فأجازوا قلب هذه أيضا واوا في الواوي واليائي كليهما بأن يقال : كساوان ، ورداوان - بالواو - .

(ونحو : صلاه) - بفتح المهمله للحجر ملاء الكف - ، (وعطاءه) لدويبه معروفه أكبر من الوزغه ، (وعبائه) لكساء معروف ، (شاذ) ، لأنّ الهمزه في جميعها منقلبه عن الياء الأصليه بعد تاء التأنيث الازمه ، لأن ما يفرق بين مفرده وجنسه بالتاء قليل في أسماء الأعيان ، ولم يبلغ حدّا يعلم منه ان مفردها هو اسم جنسها المعروف للتاء ، والأصل عدم العروض ، فيصار إلى أنّه موضوع مع التاء للواحد ، فالتاء لازمه لها وضعاً ، والقياس عند لزومها الاعتداد بها وترك القلب كسقايه .

وقد ورد الجميع على القياس أيضا ، وقد يمنع لزوم التاء فيها لمجيئها بدونها للجنس نحو : صلاء ، وعباء ، ثمّ يقال : إنّ الظاهر بناء الواحد على الجنس وعروض التاء فيه للوحده حملا على المتيقن عروض التاء فيها من المصادر والصفات التي لا تحصي كثره ، وعلى هذا فترك القلب همزه - كما ورد فيها - كأنه لتوهم لزوم التاء .

وقد يقال : قد تعارض فيها ما ذكر من وجه اللزوم ووجه العروض (1) ، فمن لم يقلب همزه جرى على الوجه الأوّل ، ومن قلب جرى على الثاني من غير شذوذ في شيء منهما فتأمل .

[قلب الياء واوا والواو ياء في الناقص]

(وتقلب الياء) الواقعه لاما(واوا في «فعلى» - بفتح الفاء وسكون العين والألف المقصوره بعد اللّام - حالكونها(اسما كتنقوى) بالفوقانيه - وهي ممنوعه من الصرف والتنوين لألف التأنيث ، خلافا لمن جعل الألف للالحاق بجعفر ، (وبقوى) - بالموحده - وهو اسم من ابقيت على فلان - كاکرمت إذا رحمته ، والأصل فيهما :

ص: ٤٤٠

١- هذا من باب تعارض الأصل والظاهر.

تقيا وبقيا، لأنهما اسمان من : وقيت ، وبقيت ، لكن قلبت الواو في الأوّل تاء كتراث ، (بخلاف : الصفه) فلا تقلب فيها واوا(نحو : صديا) مؤنث صديان بمعنى : العطشان ، (ورّيّا) مؤنث ريان - لضدّ العطشان - وكأنهم أرادوا ان يفرقوا بين الاسم والصفه فقلبوا في الاسم دون الصفه لأنّ الاسم اسبق في الاعتبار وبعد إعلاله صحّت الصفه للفرق.

(وتقلب الواو ياء في «فعلى») - بضمّ الفاء - (اسما) سواء كان اسميته بالاصاله أم طاربه بالجريان مجرى الأسماء في الاستعمال ، (كالدنيا) مؤنث الأدنى ، (والعليا) مؤنث الأعلى ، وأصلهما : الدنوى والعلوى ، من دنا يدنو ، وعلى يعلو ، فأنهما صفتان صارتا كالاسم في الاستعمال كالأبطح ، والأجرع ، ولا يوصف بهما إلّا معرفتين باللّام كالدار الدّنيا ، والمنزله العليا ، ولا يقال : دار دنيا ، ومنزله عليا.

والصفه لا تلزم حاله واحده بل شأنها ان تجيء نكره تاره ومعرفه اخرى فلما اختصّ كونهما صفتين في الاستعمال بحال التعريف كانا كغير الصفه.

(وشذ) قياسا(نحو : القصوى) مؤنث الأقصى ، والقياس : القصيا كما نطق به بنو تميم ، لأنه صار كالاسم حيث استغنى به عن الموصوف كالصاحب ، فيقال : القصوى ويراد به الغايه القصوى لكن هذا الشاذ مطرد سماعا في لغه الحجازيين كأنهم نظروا إلى ما هو أصله من الوصفيه ، (و) شذ أيضا(حزوى) - بالحاء المهمله المضمومه والزاي المعجمه - وهو اسم لموضع بالدهنا.

(بخلاف الصفه) التي بقيت على التمحض للوصفيه(كالغزوى) تأنيث الأغزى ، فإنّ الواو فيها تبقى من غير قلب ، للفرق بين الصفه والاسم كما في «فعلى» - بالفتح - وكأنهم عكسوا في المضموم ما فعلوه في المفتوح ، للفرق بين البنائين ، وآثروا المفتوح بالأقيس وهو ترجيح الاسم بالتغيير على الصفه لكونه أقدم في الاعتبار ، وهذا الذي ذكر هو مذهب الجمهور ؛

وزعم ابن مالك وفاقا لبعضهم : أنّ القياس في «فعلى» - بالضم - من الواوى القلب في الصفه والتصحيح في الاسم على عكس ما ذهبوا إليه.

(ولم يفرقوا) بين الاسم والصفه (في «فعلى») - بالفتح - (من الواوى نحو : دعوى) في الاسم ، (وشهوى) من الصفه - مؤنث شهوان - من الشهوه يقال : رجل شهوان للشىء وامرأه شهوى (ولا في «فعلى») بالضم - (من الياء نحو : الفتيا) في الاسم ، فأنه اسم لما أفتى به المفتى - ، والواوى في الفتوى - بالفتح - منقلبه عن الياء كما في البقوى ، وربما أشعر كلام بعضهم بأنه واوى ، فالياء في الفتيا منقلبه عن الواو كالذنيا والعليا ، (والقصيا) تأنيث الأقصى - في الصفه ، لقله المفتوح في الواوى وقله المضموم في اليائى ، فلم يعتنوا فيهما بالفرق بين الاسم والصفه مع عدم الثقل المحوج إلى الاعلال.

وكذلك «فعلى» بكسر الفاء - من معتل اللّام يبقى على حالها في الواوى واليائى من الاسم والصفه ، لكونها في غايه القله وتوسط الكسره بين الضمه والفتحه في الثقل فكأنها في مرتبه الاعتدال قبل الواو والياء مع وجود الفصل.

[قلب الياء ألفا والهمزه ياء]

(وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزه) وكانت تلك الهمزه (بعد ألف في باب : مساجد) من الجمع الأقصى الّذى بعد ألفه حرفان (وليس مفردا كذلك - ألفا) (و) تقلب تلك الهمزه ياء ، لاستثقال الياء في هذا الجمع الّذى منتهى الجموع بعد الهمزه المكسوره ، ففتحت الهمزه وقلبت الياء ألفا ، ثم كرهوا وقوع الهمزه بين ألفين فقلبوها ياء ، والمراد بعدم كون مفرد تلك الجموع كذلك ان لا يكون الياء في مفردا بعد همزه كائنه بعد الألف ، وذلك (نحو : مطايا ، وركايا) في جمع مطيه ، وركيه - للبئر - ، وأصلهما : مطيوه ، وركيوه ، كصحيفه يقال : ركوت البئر - إذا شددتها وأصلحتها - .

(وخطايا) في جمع خطيئه - (على القولين) الكائنين فيه للخليل وغيره ، (وصلايا جمع المهموز) وهو صلاه - بالهمزه - (و) جمع (غيره) أى غير المهموز وهو صلايه - بالياء - ، (وشوايا جمع شايه) - بالمعجمه - من شويت اللحم.

وأصل الأولين : مطائو ، وركائو ، على «فعائل» بالهمزه قبل الواو - كما في صحائف وقلبت الواو المتطرفه المكسور ما قبلها ياء فوقعت الياء بعد الهمزه الكائنه بعد ألف باب مساجد فقلبت ألفا والهمزه ياء فحصل : مطايا وركايا.

والخطايا قد مرّ في باب تخفيف الهمزه.

والأصل في شوايا : شوائى على «فواعل» مع قلب الواو التى هى عين الكلمه همزه كقوائم ، ثم اعلاله كمطايا أيضا.

والصلاه : ان كانت بالهمزه فجمعها على صلاء - بهمزين - بعد الألف لانقلاب ألف المفرد همزه في الجمع كرساله ورسائل فقلبت الثانيه المكسور ما قبلها ياء على قياس تخفيف الهمزه فحصل : صلائى - بالهمزه قبل الياء - وان كانت بالياء فجمعها : صلائى - بالهمزه قبل الياء من أول الأمر ، والاعلال كمطايا أيضا.

(و) ما ذكر كائن (بخلاف) ما مفرده كذلك نحو : (شواء جمع شائيه) وهى اسم فاعل (من شأوت) فلانا - بالمعجمه - إذا سبقته - ، فهى من الناقص الواوى المهموز العين فقلبت الواو فيها ياء كالغازى ، وجمعها : الشوائى على «فواعل» كالجوارى ، فالياء وان وقعت بعد الهمزه بعد ألف باب مساجد لكن ترك فيه ذلك الاعلال لوقوع الياء في مفرده أيضا كذلك ، فرجح فيه المشاكله للمفرد على الاعلال وجرى عليه فى الرفع والجر حكم قاض وجوار.

(وبخلاف : شواء ، وجواء جمعى شائيه) من شاء يشاء ، (وجائيه) من جاء يجيء ، كلاهما من الأجوف المهموز اللّعام (على القولين فيهما) ، لكون أصلهما : فى أول الأمر شوائى ، وجوائى - بالياء قبل الهمزه على «فواعل» فذهب الخليل إلى

قلب الهمزة فيهما إلى موضع الياء ، وذهب غيره إلى قلب الياء همزة على قياس غيره من الأ-جوف كبوائع فاجتمعت همزتان وقلبت الثانية المكسور ما قبلها ياء ، وعلى القولين : حصل فيهما الجواءى ، والشواءى ، - بالهمزة قبل الياء بعد ألف باب مساجد لكن ترك الاعلالهما لكون مفردهما كذلك ، فإنّ الأصل فى مفردهما : جايته ، وشايته - بالياء قبل الهمزة - فقلبت الهمزة إلى موضع الياء - عند الخليل - وقلبت الياء همزة - كما فى بائع - ثم الهمزة الثانية ياء - كما فى الجمع - عند غيره ، فصار بالهمزة قبل الياء ، ثم أنّ الهمزة فى شواء من شأوت أصلية قطعا وفيه ان كان من شاء ، وفى جواء : أصلية عند الخليل ، عارضه بالانقلاب عن حرف العله عند غيره ، ولأجل هذا التفاوت أعاد قوله : بخلاف فيهما ، ولعل التصريح بمخالفتها لما ذكره من ضابط الاعلال على القولين تعريضا بمن اشترط فى موقع كون المفرد ليس كذلك كون الهمزة عارضه فى الجمع ، فأنه لا- يصلح للاحتراز عن هذين على قول غير الخليل ، لأنّ الهمزة فيهما عارضه على قول غيره لانقلابها عن حرف العله.

وقد يقال : كأنه أراد بالعروض فى الجمع أنّها لم يكن فى المفرد ، فيرجع إلى ما ذكره المصنف.

(وقد جاء : أداوى ، وعلاوى ، وهراوى) فى جمع : اداوه - للمظهره - ، وعلاوه ، لما يعلق على البعير بعد حملة نحو السقاء - وهراوه - للعصا ، والقياس فى هذه الجموع : أدايا ، وعلايا ، وهرايا ، لأنّ أصلها : ادائو ، وعلائو ، وهراؤو - بالهمزة المنقلبه عن الألف الزائده فى المفرد قبل الواو كرساله ورسائل ، ثم قلبت الواو المتطرّفه المكسور ما قبلها ياء فحصل : الادائى ، والعلائى ، والهراؤى (1) وليس مفردها كذلك ، فدخل تحت ما قياسه قلب الياء ألفا والهمزة ياء ، فعملوا بقياس الياء وخالفوا قياس الهمزة ، فقلبوها واوا(مراعه للمفرد) ، حيث كان بالواو ، فراموا المشاكه

ص: ٤٤٤

١- بهمزة ثم ياء.

الصوريه له فى وقوع الواو فيه بعد الألف وان لم تكن تلك الواو هى الأصلية التى كانت فى المفرد ، وقالوا : هداوى فى جمع : هديه فقلبوا همزه الجمع واوا لوقوعها بين الألف ، كحمران وهو قياس عند الأخفش .

[اسكان الواو والياء]

(و) الواو والياء (تسكنان فى باب : يغزو) من مضموم العين ، (ويرمى) من مكسور العين ، حالكون البابين (مرفوعين) مجردين عن الناصب والجازم ، يقال : هو يغزو ، ويرمى - بالسكون - لثقل الضمّه التى هى حركه الرفع على الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها .

وامّا إذا كانا على «يفعل» - بالفتح - فتقلبان ألفا ، فتثبت فى الرفع والنصب كما فى المقصور من الاسم كيرضى ، ويخشى ، وليس «يفعل» بالكسر فى الناقص الواوى ولا «يفعل» - بالضم - فى اليائى منه .

(و) كذلك يلزم السكون فى مثل باب : (الغازى) ويائه منقلبه عن الواو ، (والزّامى) - بالياء الأصلية حالكون (مرفوعا ومجرورا) استثقالا للضمّه والكسره على الياء المكسور ما قبلها ، هذا مع المانع من التنوين كاللام والاضافه وإلا لزم الحذف - رفعا وجزا - بالتقاء الساكنين كغاز ، ورام .

ويظهر النصب بالفتحه فى الجميع - لخفتها - نحو : لن يغزو ، ولن يرمى ، ورأيت الغازى ، وغاريا .

(والتحريك فى الرفع والجري) فى الياء والواو (شاذّ كالسكون فى النصب) ، فأنه أيضا شاذ ، (و) مثل (الاثبات فيهما) أى فى الواو والياء ، (وفى الألف فى الجزم) ، لأن اثبات الثلاثه فيه أيضا شاذ ، والقياس : الحذف .

فالتحريك بالرفع كقوله :

قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها

موالى ككباش العوس سحاح (١)

وقوله :

إذا قلت علّ القلب يسلو قيضت

هواجس لا ينفكّ يغرين بالوجد (٢)

وبالجزّ كقوله :

ما إن رأيت ولا أرى فى مدّتى

كجوارى يلعبن فى الصّحراء (٣)

والاسكان فى النصب كقوله :

فلو أنّ واش باليمامة داره

ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا (٤)

وقوله :

أرجو وآمل أن تدنو مودّتها

وما إخال لدينا منك تنويل (٥)

والاثبات فى الثلاثة فى الجزم كقوله :

هجوت زبّان ثمّ جئت معتذرا

من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع (٦)

ص: ٤٤٤

١- البيت لجرير بن عطيه. وقوله: «ولذتها» يروى فى مكانه «وبهجتها» الموالى : جمع مولى وله معان كثيره منها السيّد وهو المراد هنا. والكباش جمع كبش. والعوس : اسم مكان أو قبيله. والسحاح : السمين. والشاهد : فى «موالى» حيث حرك الياء بالضم

شذوذا.

٢- البيت لم أعر على قائله. وعل : بمعنى لعل. وقيضت : أى سلّطت على القلب. هواجس : خواطر. يغيرين : من الاغراء بمعنى التحريض.

٣- هذا البيت لم أعر قائله. ومعنى مفرداته واضح. والشاهد : فى قوله «كجوارى» حيث حرك الياء بالكسر شذوذا.

٤- البيت لمجنون بنى عامر المعروف بمجنون ليلى. ومعناه واضح. والشاهد : فى قوله : «واش» حيث حذف الياء فى حاله النصب كما تحذف فى حاله الرفع والجر.

٥- البيت لكعب بن زهير (رضى الله عنه). واخال : أظن. وتنويل : أى العطاء. والشاهد : فى قوله «ان تدنو» حيث اسكن الواو فى حاله النصب.

٦- البيت منسوب لأبى عمرو بن العلاء واسمه - زبّان - . الشاهد فى قوله «لم تهجو» حيث أثبت الواو الساكنه مع الجازم وذلك شاذ.

وقول الآخر :

ألم يأتيك والأنباء تنمى

بما لاقت لبون بنى زياد (١)

وقول الآخر :

ما أنس لا أنساه آخر عيشتى

ما لاح بالمعراء ريع سراب (٢)

والكبش : جمع الكبش ، والعوس : - بالضم - ضرب من الغنم ، وسحاح : بضم السين وتشديد الحاء ، أى سمان - جمع ساح بالتشديد ، وعلّ : بمعنى لعلّ ، وقيضت : - بتشديد الياء - أى سلطت للمحبوبه على القلب ، وهو اجس : أى خواطر تخطر فيه ، ولا- تنفك : فعل ناقص ، والاغراء : التحريض ، والواشى : المنام ، والأصل : واشيا فسكن الياء وحذفها لملاقاه التنوين كما فى صورتى الرفع والجر. وزبان : بتشديد الموحده - علم ممنوع من الصرف للعلميه والألف والنون المزيدين ، وأصله : من الزبّ وهو طول الشعر وكثرته ، أى هجوته ثم اعتذرت فكأنك لم تهجه حيث اعتذرت ولم تترك هجوه حيث هجوته.

وتنمى : بفتح التا من نميت الحديث أى أبلغته ، واللبون : الناقه ذات اللبن ، وما أنس : من النسيان شرط ، وأثبت الألف فى الجزاء وهو «لا أنساه».

وآخر عيشتى : أى مدّه حياتى. وأرض معراء : بالميم والمهملتين كحمراء - قليله النبات - ، والريع : بكسر الأوّل وسكون التحتانيه - الطريق.

وما فى هذه الأشعار ونحوها نمكن حمله على الضروره.

ص: ٤٤٧

١- البيت منسوب لقيس بن زهير العبسى. الأنباء : جمع نبأ وهو الخبر ، ويقال : النبأ خاص بما كان ذا شأن والخبر عام. وتنمى : أى تزيد وتكثر. وبما : الباء زائده وما فاعل يأتى ، وقيل غير ذلك. اللبون : الناقه ذات اللبن. والشاهد بالبيت فى قوله : «ألم يأتيك» حيث أثبت الياء ساكنه مع الجازم الذى يقتضى حذفها وهو شاذ.

٢- قيل البيت للحصين بن قعقاع بن معيده. والشاهد فيه : «لا أنساه» حيث أثبت الألف فى حال الجزم ، لأن أنساه جواب شرط - ما الشرطيه - ، وذلك شاذ.

لكن قوما من العرب يجرون الواو والياء فى الاختيار أيضا مجرى الصحيح فى التحريك فى الرفع والجر كما فى النصب والاسكان فى الجزم ، ومنه : (أَرْسَلُهُ مَعَنَا غَدًا) يرتعى (وَيَلْعَبُ) (١) فى قراءه باسكان الياء من يرتعى والباء فى يلعب.

[حذف الواو والياء لامين]

(و) الواو والياء (تحذفان فى مثل : يغزون ، ويرمون) للجمع ، (واغزَنَ ، وارمَنَ) (٢) للجمع والمخاطبه من الأمر ، إذ فى الأصل عن مثل ذلك يقع قبل واو الجمع الساكنه واو مضموم ما قبلها فى الواوى ، وياء مضمومه مكسور ما قبلها فى اليائى ، فتسكنان لثقل الضمّه عليهما وتحذفان بالتقاء الساكنين ، فبهذا يتم اعلان المضارع الواوى ، ويضم ما قبل واو الجمع فى اليائى كالميم فى يرمون لتسلم الواو ، ثم إذا اتصل بالأمر نون التأكيد الساكنه بعد واو الجمع حذفت لدلاله الضمّه قبلها عليها ، بخلاف النون لعدم ما يدل عليها - كما مرّ -.

ويقع قبل ياء المخاطبه واو مكسوره مضموم ما قبلها فى الواوى ، وياء مكسوره ما قبلها فى اليائى ، فيسكنان لثقل الكسره وتحذفان لالتقاء الساكنين ، وبهذا يتم اعلان اليائى ويكسر ما وقع قبل ياء المخاطبه فى الواوى كالزاي فى : اغزى ، لتسلم الياء.

ولك ان تعتبر ههنا وفى الجمع نقل حركه حرف العله إلى ما قبلها بعد سلب حركته ثم تحذف علامه المخاطبه عند الاتصال بالنون ، لدلاله الكسره قبلها عليها - كما فى الجمع -.

ولم يحركوا عند الاتصال بها علامه الجمع بالضمه وعلامه المخاطبه بالكسره حتى يستغنوا به عن الحذف للاستثقال لانضمام قبل الاولى وانكسار ما قبل الثانية

ص: ٤٤٨

١- الآيه : ١٢ يوسف.

٢- وفى بعض النسخ : واغزَنَ ، واغزَنَ ، وارمَنَ ، وارمَنَ.

بخلاف اخشونّ ، واخشينّ ، من مفتوح العين حيث يضم فيه علامه الجمع ، ويكسر علامه المخاطبه عند لحوق النون ، لخفه الفتحة قبلهما.

[حذف اللّام سماعا]

(ونحو : يد ، ودم ، واسم ، وابن ، واخ ، وأخت ، ليس بقياس) ، فان أصلها :

يدى ، ودمو ، وسمو ، وبنو ، وأخو ، واخوه - بسكون الوسط في الثلاثه الاول ، وفتحه في البواقي ،

وليس في شيء منها موجب الحذف بل قياس الثلاثه الأول الاثبات لسكون ما قبل حرف العله فيها كدلو وظبي ، وقياس البواقي : القلب ألفا كعصا وفتى ، لتحرك حرف العله فيها وانفتاح ما قبلها لكنهم حذفوا فيها لكثرة استعمالها المناسبه للتخفيف.

وجعلوا التاء في : اخت عوضا منها على ما يقال ، وسكنوا الأول من البعض لزياده التخفيف ، والحقوا همزه كأنها عوض عن المحذوف ، واجروا الاعراب على ما قبل حرف العله ، وقد أورد نجم الأئمه رضى في خاتمه هذا البحث مباحث شريفه ، فليراجع إليها.

ص : ٤٤٩

(الإبدال) : - بكسر الهمزة - مصدر ابدل ، وفي الاصطلاح : (جعل حرف) من الحروف التي تذكر انشاء الله تعالى (مكان حرف غيره) بأن يكون إيراده من أول الأمر لكونه مكان ذلك الغير ، سواء كان ذلك أصليا أم زائدا وان كان بطريق الاعلال أو تخفيف الهمزة.

والمراد بكونه في مكانه : ان يكون فاء ان كان ذلك الغير فاء ، كاجوه في وجوه ، وعينا ان كان عينا كقال ، ولأما ان كان لا ما كرمي ، ودالا في مكانه ان كان زائدا على المعنى المقصود منه كالهمزة في عالم المبدله عن الألف في عالم - اسم فاعل - .

وأما جعل حرف عوضا عن غيره في غير مكانه كالهمزة الوصلية من : ابن ، واسم ، ورد المحذوف وجعله في مكان نفسه كاعاده اللام من أب في أبوي - للنسبه - فلا يسمى ابداً.

وأيما التاء في : اخت ، و بنت ، فهي في الأصل للتأنيث ولحقت في المكان المقرر لنفسها ثم جرى عليها التعويض عن اللام المحذوف ، وحيث اعتبرنا كون البديل من الحروف التي تذكر لم يتوجه انتقاض التعريف بنحو : اظلم ، واظنتم ، لأنّ الظاء ليست منها.

والإبدال يقع في الاسم والفعل والحرف وان لم يجر بعض وجوه معرفته كالاشتقاق في الحرف.

(ويعرف) الإبدال في اللفظ (بأمثله اشتقاقه كترات ، وأجوه) في وراث ووجوه ، فإنّ الأمثله التي تناسبها في الاشتقاق كورث ، وأورث وموروث ، والوجه والتوجه والمواجهه ، تدل على أنّ التاء والهمزة فيهما مبدله عن الواو.

(وبقله استعماله كالثعالى) فى الثعالب ، فان قلّه استعماله وكثره استعمال الثعالب بالموحده تدل على أنّ التحتانيه مبدله منهما ، ويعرف فيه بأمثله الاشتقاق أيضا لأنه جمع ثعلب ، ويقال : للأثنى ثعلبه ، وللمذكر ثعلبان بضم المثلثه ، ولا بأس باجتماع علامتين - كما مرّ فى القلب فى أوّل الكتاب.

(و) يعرف أيضا ابدال الحرف فى اللفظ (بكونه فرعا) للفظ آخر (والحرف) المبدل منه (زائد) فى الأصل (كضويرب) تصغير ضارب ، فأنه فرع لمكبره ، وكذا علفيان - تشنيه علفى - بناء على ان ألفه ألف التأنيث المقصوره على ما قال سيبويه حاكما بمنعها من الصرف ، لضرب من النبات - فأنه فرع لذلك المفرد ، والفرع مأخوذ من الأصل طار عليه ويناسب ذلك كون الحرف المخالف فيه لما هو بازائه من الأصل مبدلا ممّا فى الأصل إلّا بتحقيق ما يقتضى عكس ذلك وهو ليس بمتحقق بالاستقراء فى صورته زياده الحرف فى الأصل ، كالألف فى المثالين ، فيكون ما فى الفرع بازائه كالواو من ضويرب ، والياء فى علفيان مبدلا منه ، فتأمل.

(و) يعرف الابدال أيضا فى اللفظ (بكونه فرعا) لآخر (وهو) أى الحرف المبدل منه (أصل) فى الفرع وليس بزائد ، (كمويه) على «فعل» تصغير ماء ، والابدال فيه عكس ما تقدم ، فان الضابطه المستنبطه من لغتهم - وهى ردّ التصغير ونحوه الأشياء إلى اصولها - يقتضى كون الأصلى المخالف فى الفرع لما بازائه من الأصل كالهاء التى هى اللام فى المثال ، والواو التى هى العين ردّا إلى الأصل وما هو بازائه من الأصل كالهمزه والألف مبدلا عنه - أى عن الحرف الواقع فى الفرع وان كان الابدال فى الأصل قبل اعتبار الفرع فتأمل.

بخلاف الزائد المخالف كما فى الوجه المتقدم ، ولنجم الأئمه ههنا كلام فراجع.

ثمّ انّ المراد بالأصلى فى الفرع ما لم يدل دليل على كونه منقلبا عن حرف آخر كالهمزه بعد ألف الجمع الأقصى المعلوم بالاستقراء انقلابها عن الياء أو الواو مثلا ، فلذلك لم يعرف بوجودها فى أوائل وهو جمع الأوّل وفرع له كون الواو فى اصله

المفرد وهو أول مبدله عنها بل الهمزة مبدله عن الواو.

(و) يعرف الابدال أيضا(بلزوم بناء مجهول) على تقدير عدمه (نحو : هراق ، واصطلاح ، وادارك) - بتشديد الدال - فآته لو لم يكن الهاء مبدله عن همزه باب : الافعال ، والطاء من تاء الافتعال ، والدال من تاء التفاعل كانت هذه على «هفعل» و «أفاعل» (1) وكلها مجهوله لم يعرف ورودها في لغتهم ، وبعد قلب التاء من تدارك - دالا- - والادغام الحقت همزه الوصل لتلما يبتدأ بالساكن.

[حروف الابدال]

اشاره

(وحروفه) أى حروف الابدال التى تقع ابدالاً من غيرها للمناسبة فى المخرج أو فى الصفه كالجهر ، والهمس ، أربعة عشر ، يجمعها قولنا : (أنصت يوم جدّ طاه زلّ) - بالزاء وتشديد اللّام - ، وانصت : أمر من الانصات ، والجد : أبو الأب ، وهو مبتدأ مضاف إلى طاه - بالمهملة والألف والهاء - اسم فاعل من طها فلان اللحم يطهوه طهواً - طبخه أو شواه - ، وطها الخبز - خبزه - اى جد رجل طاه ، أو هو ههنا اسم رجل ، والخبر زلّ ، واليوم : بالنصب ظرف لقوله : انصت مضاف إلى الجملة ، والمعنى : استمع يوم جد ذلك الرجل زل عن الطريق.

(وقول بعضهم) : وهو الزمخشري فى المفصل ان حروفه ثلاثه يجمعها قولنا : (إستنجده) - أى استعانه - (يوم طال) لكثره الشدائد والهموم - (وهم) من الأوهام الفاسده ، لأنه ليس بجامع ، وذلك (فى نقص الصاد والزاء) مع أنّهما من حروف الابدال وان لم يعدهما سيبويه فى باب البدل ، (لثبوت صراط) فى سراط ، (وزقر) فى سقر (2) ، وليس بمانع أيضا.

ص: ٤٥٢

١- هكذا فى بعض النسخ. وفى اخرى : هفعل ، واد فاعل ، والظاهر الصحيح : هفعل ، افطعل ، وأفاعل. بقريته قوله : وكلها.

٢- بالقاف.

(و) ذلك (في زياده) حرف ليس منها وهو (السين) ، فإنها ليست من حروف الابدال بالاستقراء ، لعدم الظفر بابدالها عن غيرها على وجه يعتنى به ، ولذلك لم يعدها سيويه من حروف الابدال ، واما ما تمسك به من أنها في قولهم : رحل مسدود كما يقال : مشدود - بالشين المعجمه - مبدله عن المعجمه ، وكذا في السده - بالكسر - بمعنى الشده ، لأن التصرف فيما هو بالمعجمه أكثر ، وفي قولهم : استخذوه عن التاء على ان الأصل : اتخذ من اتخذ فعلى تقدير التسليم كأنهم لم يعتنوا به لقله ورودها فتأمل.

(لو أورد) من جانب الزمخشري على هذا الأخير قولهم : (اسمع) - بتشديد السين - بأن يقال : أنهم اتفقوا على ان أصله استمع فابدال السين فيه من تاء الافتعال يدل على أنها من حروف الابدال ، (ورد) قولهم : (إذكر ، واطلم) بتشديد الذال والطاء المعجمتين المبدلتين من تاء الافتعال.

والحاصل ان ابدال السين في اسمع للادغام فلا يدل على كونها من حروف الابدال المراده ههنا وهي ما كان المقصود من الابدال حصول نفسها ولم يكن تحصيلها للتوسل إلى الادغام وإلا لو ردّ (1) أنه كان يلزم ان يعد منها الذال والطاء في نحو : اذكر واطلم وغيرهما من الحروف ، سوى حروف : ضوى مشفر لوقوع الابدال للادغام في الجميع مع أنها ليست معدوده من حروف الابدال اتفاقا.

ثم ان الحصر في تلك الحروف انما هو بالنظر إلى الشائع الغالب ، والتسعه التي يجمعها قولك : هوءت يامطو - أكثر شيوعا بل حصر الشائع بعضهم فيها ، والهدأ : بالهمزه بعد المهمله - بمعنى السكون ، والمطو : اسم رجل ، وأصله الشمراخ.

وما عدا هذه الأربعة عشر قد تبدل عن غيرها نادرا كابدال المثلثه في : ثروغ - الدلو - من الفاء في فروغ ، والكاف في قولهم : عربى كحّ (2) عن القاف في قحّ ،

ص: ٤٥٣

١- هكذا في النسخ التي بأيدينا والظاهر : لورد بقريته المتن.

٢- الكح هو القح بالقاف وهو الخالص من كل شيء.

وجاء الجمع : أقحاح ولم يجيء اكحاح ، وعن التا فى قوله :

يا ابن الزبير طالما عصيكا

وطالما عنتينا إلكا (١)

- أى طالما عصيت - ، وفى قول من قال : فى احسنت أحسنك.

ومنه ما اختصّ ببعض اللغات كالعين عن الهمزة فى لغة تميم ، وذلك عنعنه تميم ، والموحده عن الميم فى لغة مازن إلى غير ذلك.

١- [مواطن ابدال الهمزة]

ثمّ الابدال اما مطرد - أى قياس من غير حاجه إلى سماع فى احاده - واما غير مطرد بل موقوف على السماع ، والمطرد : اما لازم واما جائز ، فالهمزة تبدل من حروف اللين) وهى الألف والواو والياء ، (و) من (الهاء) (٢) لقرب المخرج ، (فمن) حروف اللين) فابدها من تلك الحروف (اعلال لانزم) فى اللّام (نحو : كساء ، ورداء) وهى فيهما منقلبه عن الواو والياء ، (و) فى (العين) (نحو : قائل وبائع) وهى فيهما منقلبه عن الألف المنقلبه عن الواو والياء ، (و) فى الفاء (نحو : أوصل) ولكون التغيير أولى بالآخر ثمّ بما قرب منه قدم ما فى اللّام على العين وقد مهما على الفاء على ما قيل.

(و) منه اعلال (جائز فى نحو : أجوه ، وأورى) وكل ذلك قد مرّ فى باب الاعلال.

(واقمًا نحو : دأبه ، وشأبه ، والعالم) - بفتح اللّام - لما سوى الله ، بابدال الهمزة فى الثلاثه عن الألف ، اما الأولان فكما ذكر فى باب التقاء الساكنين ، واما الثالث فكقول العجاج :

ص: ٤٥٤

١- البيت نسبه بعضهم لراجز من حمير. وابن الزبير : أراد به عبد الله بن الزبير بن العوام حوارى النبى (ص). وعنتينا : من العناء وهو الجهد والمشقه.

٢- وفى بعض نسخ الشافيه : من حروف اللين والعين والهاء. وفى هنا سقط والعين وغير موجود فى هذا الشرح والظاهر : اثباتها.

يا دار سلمى يا أسلمى ثم أسلمى

فخندف هامه هذا العالم (١)

فأنه همزه ليجرى مع اسلمى فى القافيه على منهاج واحد ، ومثله قول الآخر :

يا دارمى بدكاديك البرق

صبرا فقد هيجت شوق المشتق (٢)

فهزم ألف المشتاق وحركها بالكسر ليناسب البرق ، والدكداك : أرض فيها غلظ ، أو ما التبذ من الرمل بالأرض.

(وبأز) - للطير المعروف من الجوارح - بالهمزه المبدله عن الألف التى أصلها الواو بدليل الجمع على أبواز ، على ما حكاه اللجبانى ، (وشئمه) (٣) - بالهمزه التى أصلها الياء ، ومن كلامهم : قطع الله أديه : أى يديه ، وفى أسنانه ألل - أى يلل - والشامه : الخال ، والليل : قطر الأسنان العليا وانعطفها إلى داخل الفم - ، (ومؤقد) بالهمزه المبدله عن الواو - كما حكاه أبو على فى مثله :

لحبّ المؤقدين إلى موسى

وجعه إذا أضاءهما الوقور (٤)

أى هذا المؤقدان نار الضيافه محبوبان إلى نفسى حين أضاءهما وقود نارها.

(فشاذ) لعدم الموجب للابدال إليها فى شىء منها.

(وأباب بحر) بمعنى : عباب بحر للعظمى من الماء - بابدال العين همزه (أشد) من

ص: ٤٥٥

١- البيت قائله معلوم. والشاهد : فى قوله «العالم» بالهمز وأصله العالم فهزمه لئلا يكون بعضها مؤسسا وبعضها غير مؤسس.

٢- هذا البيت لرؤبه العجاج ، والدكاديك : جمع دكداك وهو الرمل المتلبذ فى الأرض من غير أن يرتفع. والبرق : جمع برقه وهى غلظ فى حجاره ورمل. وصبرا : مفعول مطلق. والمشتق : المشتاق وهو محل الاستشهاد بالبيت حيث همز الألف.

٣- الشئمه : الطبيعه وأصله : الشيمه بالياء فهزم.

٤- البيت لجرير بن عطيه الخطفى. قوله : لحبّ المؤقدين : رويت هذه العبارة على عدّه أوجه أحدها هذه التى كتبناها واخرى : أحبّ المؤقدين. وثالثها : لحبّ المؤقدان. وموسى وجعه ابنا الشاعر. والوقود : مصدر وقدت النار وقودا. وقيل : اسم لما توقد به النار.

تلك الشواذ ، لعدم ثبوت ابدال العين همزه في موضع ، بخلاف ابدال حروف اللين إليها ، ولذلك رجح ابن جنى : كون أبا ب وأبّ ابابه (١) - إذا تهيأ - لأن البحر يتهيأ للموج ، (وماء) في ماء - بالهاء - (شاذ) وأصله : موه - بالتحريك - بدليل أمواه في الجمع فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ثم كأنهم شبهوا الهاء - لخفائها - بحرف اللين فكأنها واو أو ياء وقعت طرفا بعد الألف نحو : ورداء ، فقلبوها ألفا ثم قبلوا الألف همزه فادى ذلك إلى وقوع الأثقل الذي هو الهمزة موقع الهاء التي هي أخف منها من غير موجب ، فلذا كان شاذا لكن مثله واقع ، وهذا على شدوذه قياسا (لازم) في الاستعمال ، حيث لم يقع ماء في كلامهم إلّا الهمزة ، بخلاف الجمع فان الأمواه بائها (٢) فيه أكثر ، لأن الأصل في الجمع الرد إلى الأصل ، وجاء مهموزا على قلبه نظرا إلى لزوم الهمزة في المفرد فنزلت منزله الأصلي كقوله :

وبلده قالصه أمواؤها

ما صحه رآد الضحى أفياءها (٣)

٢- [مواطن ابدال الألف]

(والألف) تبدل (من اختيها) اللتين هما الواو والياء ، (و) تبدل (من الهمزة) أيضا ، (فمن اختيها) أي فابدالها من اختيها (لازم في نحو : قال ، وباع) اجماعا كما مرّ ، (و) في (آل على رأى) ذهب إليه الكسائي ، فأنه زعم ان أصله أول - بالواو المفتوحه - فقلبت ألفا بدليل ما حكى من تصغيره على أويل - بالواو - .

(ونحو : يا جل) في يوجل (ضعيف) على ما تقدم في الاعلال.

ص: ٤٥٦

١- هكذا في نسخ التي بأيدينا. ولكن الظاهر : أبا ب من أبّ أبابه.

٢- هكذا في النسخ ولكن الظاهر : بالهاء.

٣- البيت لم يتيسر لى الوقوف على قائله. وبلده : الواو فيه واو رب. وقالصه : اسم فاعل من قلص الماء في البئر إذا ارتفع. وامواؤها : جمع ماء. رآد الضحى : ارتفاعه. وأفياءها : جمع فيء وهو الظل. والشاهد بالبيت في قوله : «امواؤها».

(وطائي) في النسبه إلى طيء بابدال الياء المدغمه ألفا وحذف المدغمه فيها(شاذ) لسكون الياء لكنّه على شذوذه ومخالفته للقياس (لازم) في استعمالهم ، وقد مرّ الكلام فيه.

(و) ابدال الألف (من الهمزه) كائن (في نحو : رأس) ممّا سكنت فيه الهمزه وانفتح ما قبلها ، وذلك لازم عند الحجازيين ، مطرد من غير لزوم عند غيرهم ، إلّا فيما اجتمعت فيه همزتان كأدم فأنّه لازم ، (و) ابدالها(من الهاء) حاصل (في آل على رأى) ذهب إليه البصريون ، فإنّهم زعموا أن أصله أهل بدليل ما حكى من تصغيره على : أهيل بقلب الهاء همزه ليتوصل بها إلى الألف التي هي أخف الحروف إذ ما بعد ما صارت همزه تقلب ألفا - كما في آدم -.

٣- [ابدال الياء]

(والياء) تبدل (من اختيها) اللّتين هما الواو وألف ، ومن الهمزه(ومن أحد حرفي المضاعف) أيّاما كان ، (و) من (النون ، والعين ، والباء ، والسين ، والثاء ، فمن اختيها) ابدال (لازم في) الواو الساكنه المكسور ما قبلها(نحو : ميقات) ، أصله : موقات (و) في الواو التي كانت لاما مكسورا ما قبلها نحو : (غاز) فان أصله : غازو ثمّ قلبت ياء لانكسار ما قبلها كما يقال : رأيت غازيا ، (و) في الواو التي كانت عينا مكسورا ما قبلها نحو : (قيام) وأصله قوام ، (وحياض) جمع الحوض على الوجه المتقدم في الاعلال ، فهذه أمثله ابدالها من الواو وابدالها اللّغازم من الألف كما مرّ في قراطيس وقريطيس في جمع قرطاس ، وتصغيره لانكسار ما قبلها فيهما ، وكما مرّ في : حمير تصغير حمار ، لوقوعها بعد ياء التصغير.

(و) من ابدالها من اختيها ابدال (شاذ في نحو : حيلي) بابدال ألف التأنيث ياء في لغه فزاره - ، (وصيّم) جمع صائم من الصوم كركع وراكع وقد مرّ ، (وصيبه) في صبوه جمع الصبي ، وشذوذ هذا لسكون ما قبل الواو المفتوحه فلا سبب للقلب ياء ،

(و) فى (ييجل) فى يوجل على ما مرّ.

(و) ابدالها(من الهمزة) كائن (فى نحو : ذيب) ممّا كانت الهمزة فيه ساكنه مكسورا ما قبلها ، وهو لازم عند اجتماع الهمزتين كأيت ، وفى باب خطايا من الجمع كما مرّ.

(و) ابدالها(من الباقي) من الحروف الّتى ذكرنا أنّها تبدل منها(مسموع) لكنّه على وجهين ، فأنّه كثير فى البعض ضعيف فى البعض ، وذلك أنّه (كثير فى) أحد حرفى التضعيف والنون ، فمن حرف التضعيف فى كل ثلاثى مزيد فيه يجتمع المثان ولا يمكن الادغام لسكون الثانى ، (نحو : أمليت) الكتاب كأكرمت ، فى أمملت بدليل قوله تعالى : (وَلْيُمْلِلِ الَّذِى عَلَيْهِ الْحَقُّ) (١) وقيل : هما لغتان من غير ابدال.

(و) كذا فى كل ثلاثى مزيد يكون فيه ثلاثة أمثال مجتمعه أولها مدغم فى الثانى نحو : (قَصِيَّت) الظفر بالياء من باب التفعيل فى : قصصته - بالصاد المهملة ، إذا قطعته - .

وفى الاسم الّذى على «فَعَّال» بكسر الفاء وتشديد العين - إذا لم يكن مصدرا كدينار وديباج ، وقيراط ، فى دَنَار ودَبَاج ، وقَرَط ، بدليل الجمع على دنانير ، ودبابيج ، وقراريط ، بنونين وموحدتين ورائين - .

وأما فى المصدر نحو : كذاب فلم يفعلوه للفرق بينه وبين غيره من الأسماء.

(و) ابدالها فى غير صوره التضعيف من النون كما(فى نحو : أناسى) - بتشديد الياء - ان قلنا أنّه جمع انسان ، وأصله : اناسين ان جعل جمع للأنسى - بتشديد الياء - فلا ابدال ، ونحو : ظرابى جمع ظربان - لدويبه منتنه الرائحة - على مثال الهمزة وأصله : ظرابين .

ص : ٤٥٨

١- الآيه : ٣٨٢ البقره.

(وَأَمَّا) إبدالها من العين نحو: (الضَّفَادِي) في الضفادع ، (و) من الموحده نحو: (الثَّعَالِي) في الثعالب ، (و) من السين والمثلثه نحو : (السَّادِي ، والثَّالِي) في السادس والثالث ، (فضعيف) لعدم وقوعه في لغه من يوثق به من الفصحاء ، فالأوّل كقوله :

ومنهل ليس له حوازق

وللضفادى جمّه نقائق (١)

والثاني كقوله :

لها أشارير من لحم تتمره

من الثَّعَالِي ووخز من أرائيها (٢)

والآخران كقوله :

إذا ما عدّ أربعه فسال

فزوجك خامس وأبوك سادى (٣)

وقوله لآخر :

قد مرّ يومان وهذا الثَّالِي

وأنت بالهجران لا تبالِي (٤)

والحوازق : الحوابس من الحزق بمعنى الحبس والمنع. والجمه : ما اجتمع من الماء ، والنقائق : جمع النقنقه بنونين وقافين - لصوت الضفدعه - أى منهل ماء ليس فيه جوانب تمنع الماء من الانبساط أو تمنع الوارد من الورود وللضفادع فيه جمه وأصوات.

ص: ٤٥٩

١- البيت لم أقف له على قائل. والمنهل : اسم مكان من نهل بمعنى شرب ثم استعمل بمعنى : مورد الماء ، والحوازق : هى الجوانب. الجم : الكثير والمراد به هنا ماء المنهل. النفاق : جمع نقنقه وهو صوت المتكرّر. والشاهد : فى ضفادى حيث قلب العين ياء.

٢- البيت لأبى كاهل اليشكرى. والأشارير : جمع اشراره وهى اللحم القديد ، وتتمره : تجففه. والوخز : قطع اللحم. والأرائى : الأرائب ، والاستشهاد به فى قوله : من الثَّعَالِي وقوله : أرائيها حيث قلب الباء فى كل منهما ياء.

٣- هذا البيت منسوب إلى النابغه الجعدى تهجو فيه ليلى الأَخيلية. والشاهد : فى قوله : سادى حيث قلب السين ياء وأصله :

سادس.

٤- البيت قائله غير معلوم. ومعناه واضح ، والشاهد : في قوله : «الثالى» حيث قلب الاء ياء ، وأصله : الثالث.

والهاء : من «لها» للعقاب التي شبه بها ناقته في البيت المتقدم ، والأشارير : بالمعجمه فالمهملتين جمع الاشراره بكسر الهمزه - وهي القطعه من القديد ، وتتمره : بالفوقانيتين من باب التفعيل - أى تجففه - والوخز : بالواو والمعجمتين - الشيء القليل. والثعالى والأرانى : الثعالب والأرانب ، والفسال : جمع الفسل وهو اللئيم.

٤- [إبدال الواو]

(والواو) تبدل (من اختيها) اللتين هما الياء والألف (ومن الهمزه فمن اختيها) ابدال (لازم فى نحو : ضوارب) فى جمع ضاربه ، (وضويرب) فى تصغير ضارب ، (و) فى (رحوى ، وعصوى) فى النسبه إلى رحي وعصى ، ففى جميع هذه ابدلت من الألف لكنها من الألف المزيده فى ضارب ، ومن المنقلبه عن الواو فى عصوى ، ومن المنقلبه عن الياء فى رحوى ، ففى عصوى رد إلى الأصل ، (و) نحو : (موقن) فى ميقن من أيقن بالياء ، (وطوبى) فى طيبى ، (وبوطر) فى يطر على البناء للمفعول من البيطره ، وفى جميع هذه ابدلت من الياء لسكونها وانضمام ما قبلها ، (وبقوى) بالموحده المفتوحه والقاف - وأصله : بقيا - بالياء - وهذا أيضا ابدال قياسى للفرق بين الصفه والاسم كما مرّ.

(و) من ابدالها من اختيها ابدال (شاذ ضعيف فى : أمر ممضو عليه) من قولهم : مضيت على الأمر وأصله : ممضوى ، (و) فلان (نهو عن المنكر) من النهى وأصله : نهوى كما مرّ ، وهذان شاذان والقياس ممضى ونهى على قياس اعلان سيد ، وقيل : لعلهم عدلوا فى نهو عن القياس ليطابق الامور فى قولهم : فلأن امور بالمعروف ونهو عن المنكر ، (وجباوه) فى جبايه بالياء من جبيت الخراج أجبيه جبايه ، وهذا أيضا شاذ لعدم الموجب للابدال ، وقد يقال : لعل الممضو من قولهم : مضوت على الأمر مضوا بمعنى : مضيت عليه ، والجباهه : مصدر جبوت بالواو فانه جاء بمعناه فلا ابدال.

(و) ابدال (الواو) من الهمزه جواز(فى نحو : جونه) بالضم مصدر الجون - للأدهم الشديد السواد - (والجون) جمعها على زنه صرد ، وربما نوقش فى كونها من المهموز ،

لأن تركيب الجآن - بالهمزة مهمل بل ظاهر كلام الجوهري أنها واويه ، والهمزة فيها إذا همزت مبدله عن الواو حيث قال : بعد تفسيرها وربّما همزوا ، وابدالها منها وجوبا على الأشهر في نحو : حمراء في المثني والجمع الصحيح بالألف والتاء ، والنسبه كحمراوان وحمراوات.

٥- [إبدال الميم]

(والميم) تبدل (من الواو) ، لكونها شفويه مثلها(و) من (اللّام ، والنون) للتشارك في الجهر والتوسط بين الشدّه والرخاوه ، (و) من (الباء فمن الواو) ابدال (لازم في : فم وحده) دون غيره ، وذلك إذا لم يكن مضافا ، وأصله : فوه بدليل أفواه في الجمع وتفوهت ، فحذفت الهاء كراهه اجتماع الهائين في نحو : فوهه بالاضافه إلى الضمير مع سهوله الخطب في حذفها لخفائها وكونها كالمعدوم ثم ابدلت الواو ميما عند التجرد عن الاضافه لئلا يبقى المعرب على حرف واحد عند سقوطها وجرا كقاض.

والأصل في مثناه : فمان ، وأمّا فموان بالجمع بين الميم والواو مع كونها عوضا عنها فكأنه مخالف للقياس مبني على توهم أنّ الميم من نفس الكلمه وأنّ الأصل : فمو كأخو وأبو في أخ وأب لكن تمسك به الأَخْفَش في كون الميم مبدله عن الهاء بعد قلبها من مكانها إلى موضع الواو فحصل فهو ، ثم ابدلت الميم عنها فحصل فمو ، وإذا أضيف عادت الواو بنفسها - رفعا - مع القلب ألفا - نصبا - ، وياء - جرا - كما تعاد في اخواتها من الأسماء السّته عند الاضافه فيقال : فوزيد ، وفوك ، وفاك ، وفيك مثلا- ، وربّما جاء بالميم عند الاضافه أيضا من غير اختصاص بالشعر كما زعمه بعضهم ، ومنه الحديث : «لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» (١).

ص: ٤٦١

١- وهو جزء من حديث أخرجه الترمذى وأبو نعيم ، وهو أيضا جزء من حديث طويل رواه البخارى في كتاب الصوم (باب وجوب الصوم) ٤ / ٨٨ ، ٩٤ ، ومسلم في كتاب الصيام (باب فضل الصيام) (١١٥١).

(و) ابدال الميم (ضعيف : فى لام التعريف) وهى لغه (طائيه) ، وقيل : حميريه ، وقيل : هى لغه أهل اليمن ، ويحتمل ورودها فى لغه هؤلاء جميعا ، وعليها ورد : ليس من أمبر أمصيام من أمسفر.

(و) ابدال الميم (من النون لايضم) فى كل نون ساكنه بعدها الباء الموحده سواء كانتا(فى) كلمه واحده(نحو : عنبر ، وشنبآء) كحمراء مؤنث اشنب من الشنب وهو حده الأسنان أو بردها وعدوبتها ، أم فى كلمتين نحو : من بعد ، سميع بصير ، لعسر النطق بالنون الساكنه مع الموحده.

(و) ابدالها من النون (ضعيف : فى البنام) فى قول رؤبه بن العجاج :

يا هال ذات المنطق التتمام

وكفك المخضب البنام (1)

وهال : مرخم هاله اسم امرأه منقول من هاله القمر ، والتتمام : هو الذى يكرر التاء ، والبنام : أصله البنان وهى أطراف الأصابع.

(و) فى (طامه الله على الخير) أى خلقه وجبله عليه ، والأصل : طانه - بالنون - يقال : طين فلان على كذا أى خلق عليه - ، وكأنه من الطينه ، (و) جاء عكس ذلك الذى ذكر من ابدال الميم من النون من الموحده فى قولهم : أسود قاتن أى قاتم - حيث ابدل النون من الميم.

(و) كذلك الابدال الواقع فى الميم من الموحده ضعيف (فى بنات مخر) بالميم المفتوحه والخاء المعجمه الساكنه والراء المهمله - فإن الأصل : بحر - بالموحده - ، وبنات بحر : سحائب رقاق بيض يأتين بالصيف كأنها تتولد من البخار.

(و) ابدالها منها أيضا ضعيف فى قولهم : (ما زلت راتما) على كذا - أى مقيما عليه - من رتب الشىء رتوبا - إذا ثبت - ، وكون الميم فيه وفى بنات مخر أصلية

ص: ٤٦٢

١- البيت قائله معلوم ، وأصل الهاله : الدائره التى حول القمر. والتتمام : الذى فيه تمته أى تردد فى الكلام ، والشاهد : فى قوله «البنام» حيث قلب النون ميما وأصله البنان.

مبدله محتمل عند ابن جنى لاحتمال كون المخر بمعنى الشق.

والراتم : من الراتيمه وهى خيط تشد على الأصبع لتذكر به الحاجه ، فلعل المعنى : ما زلت جاعلا للرتيمه على اصبعى على كذا لئلا أنساه.

(و) كذا هو ضعيف فى قولهم : رأيت كذا(من كثم) محركه بالكاف والمثلثه والميم ، والأصل : من كثب بالموحده - أى من قرب -.

٦- [إبدال النون]

(النون) تبدل (من الواو واللام) وابدالها من الواو (شاذ) مخالف للقياس غير مطرد لكنه مسموع من الفصحاء ، فى : صنعانى ، وبهرانى فى النسبه إلى صنعاء اليمن ، وبهراء أبى قبيله ، ولما كان ابدال النون التى مخرجها الفم من الهمزه التى مخرجها أقصى الحلق بعيدا مع أن قياس النسبه قلب همزه التانيث واوا كما مرّ حكموا بانقلاب الهمزه واوا حتى حصل : صنعاوى وبهراوى ، ثم اعتبر قلب الواو نونا.

(و) ابدالها من اللّام (ضعيف) لعدم وقوعه فى كلام الفصحاء ، وربما وقع فى كلام بعض العرب (فى لعن) بتشديد النون فى لعل باللّام للترجى ، وهذا من ابدال الحرف ، ومن استبعده قال : هما لغتان من غير ابدال وان كانت لغه النون قليله.

٧- [إبدال التاء]

(والتاء) تبدل (من الواو والياء ، والسين ، والباء) الموحده ، (والصاد) المهمله ، (فمن الواو والياء لازم فى) كل واو أو ياء كانت فاء «افتعل» (نحو : إتعد ، وأتسر) ، وأصلهما : أو تعد بالواو ، وايتسر - بالياء - ولزوم هذا الابدال أنّما هو (على الأفصح).

وجاء فى : غير الأفصح فى الماضى ايتعد ، وايتسر كلاهما بالياء قبل التاء ، وفى المضارع : ياتعد ، وياتسر كما مرّ.

(وشاذ فى نحو : وأتلجه) كأكرمه ، والأصل : أولجه من الولوج ، قال :

رَبِّ رام من بنى ثعل

متلج كفيه فى فتره (١)

- أى مولج كفيه فى فتر ، وهو بالفاء والفوقانيه والمهمله ما بين طرف السبابه والابهام عند فتحهما - ، ومن إبدالها من الواو ما وقع فى تراث ، وتجاه ، وتولج ، من الولوج - لكناس الوحش الذى يلج فيه ويأوى فيه ، قال سيبويه : أصله : وولج بواوين على «فوعل» لندرته «تفعل» فى الأسماء وكثره «فوعل» ، وتترى ، والتكلان ، وقولهم : ضربه حتى أتكائه من مهموز اللام - أى او كاه ، أى ألقاه على هيئه المتكلى ، أو على جانبه الأيسر - ، وفى كلتا عند من تقول : أنها «فعلى» ولامه الواو.

(و) ابدال التاء من السين على وجه الاطراد فى السعه وغيرها كائن (فى طست وحده) فى لغه طى ، فان أصله الطس - بتشديد السين - لا-طراد جمعه على طسوس ، وطساس ، وتصغيره على طسيس ، وقد يجمع الطست على طسوت ، تنزيلا- للتاء منزله الأصلى ، ولم يحكم أحد فيه بأنّ السين مبدله عن التاء ، لعدم ثبوت كونها من حروف الابدال ، بخلاف التاء ، ولا يقدر فى دعوى ابدالها من السين فى طست وحده قوله :

يا قاتل الله بنى السعلاه

عمرو بن مسعود شرار النَّات (٢)

- أى شرار الناس - لأنه نادر للضرور.

واما ما قيل : فى الجبت - وهو اسم صنم - فى الأصل ، فاستعمل لكل ما عبد من دون الله ، ان أصله : الجبىس - هو الذى لا خير فيه - فابدلت سينه تاء فكأنه غير

ص : ٤٦٤

١- البيت لامرئ القيس الكندى. وثعل : أبو قبيله من طى. ومتلج : اسم فاعل من أولج أى أدخل والشاهد فى قوله : متلج حيث أبدل التاء من الواو كما قلنا.

٢- هذا البيت لعلاء بن أرقم اليشكرى يهجو فيها بنى عمرو بن مسعود. ويقال لهم : بنو السعلاه ، وقوله : «يا قاتل الله» المنادى فيه محذوف والجمله دعائيه ، وقوله : عمرو بن يربوع بدل من بنى السعلاه أو بيان لهم. وفى روايه : عمرو بن يربوع بدل قوله : عمرو بن مسعود ، والشاهد فيه : «النات» حيث أبدل السين تاء.

مرضِي عند المصنف ، واما ستّ : فى سدس فابدالها تاء أنّما هو للادغام ، فليس ممّا نحن فيه .

(و) ابدال التاء (فى الدّعالت) - بالذال المعجمه والعين المهمله من الموحده - ، (و) فى : (لصت) فى لغه طيّ من الصاد المهمله (ضعيف) ، وأصل الأوّل : ذعالب بالموحده مخفف ذعاليب - بالمدّه قبلها - لأن واحدها ذعلوب - وهو القطعه الخلقه من الخرقه - ، وقال أبو عمرو : - طرف البنان - ، وأصل الثانى : اللصّ - بالصاد المشدّده - للسارق ، لجمعه على لصوص ، وفى بعض الشروح : أنّ اللص يقال : بالحركات الثلاث فى اللّام ، والكسر أفصح ، واللصه بفتح اللّام ، وقد جاء فى جمعه : لصوت أيضا كما قلنا فى طسوت .

٨- [إبدال الهاء]

(والهاء) تبدل (من الهمزه ، والألف ، والتاء ، والياء ، فمن الهمزه مسموع فى نحو : هرقت) فى أرقت ، (وهرحت) الغنم فى ارحتها - أى رددتها إلى المراح - وهو بضمّ الميم - ماواها بالليل ، وحكى اللحيانى : هردت أهريده كهرفت أهريق فى اردت .

(و) فى (هياك) - بكسر الهاء وتشديد الياء - فى إياك من المضمّرات كما قال :

فهياك والأمر الذى إن توسّعت

مواردها ضاقت عليك المصادر (١)

وهو فى البيت منصوب على التحذير .

(و) فى (لهنّك) أى لأنك - بقلب الهمزه من أنّ المكسوره المشدّده هاء ، كما قال :

ص : ٤٦٥

١- البيت منسوب إلى طفيل الغنوى . والموارد : جمع مورد وهو المدخل ، والمصادر : قد يكون بمعنى الصدور ، وقد يكون لموضع الرجوع . أى احذر الأمر الذى ان توسّعت عليك طرق الورود عليها والدخول فيها ضاقت عليك طرق الرجوع عنها وعجزت عن تدبير التخلص عنها إن صعبت عليك .

لهنك سمح ذا يسار ومعدما

كما قد ألفت الحلم مرضى ومغضبا (١)

(وهن فعلت) فى : ان فعلت (فى) لغه (طى) ، فانهم يقلبون همزه «إن» الشرطيه هاء.

(و) فى (هذا الذى - فى : إذا الذى) بقلب همزه الاستفهام هاء ، كما قال :

وأتى صواحبها فقلن هذا الذى

سمح المودّه غيرنا وجفانا (٢)

يعنى : وأتى المحب صواحب المحبوه فقلن إذا الذى أعطى مودته غيرنا ، وحكى قطرب : هزید منطلق - أى أزيد - .

ولما كانت الهمزه مستثقله شديده قلبوها فى هذه المذكورات هاء ، لقرب المخرج مع كونها مهموسه خفيفه فهى اليق بأن يفتح بها اللفظ ، حيث يكره الافتتاح بالمستثقل الشديد.

(و) ابدال (من الألف شاذ : فى أنه ، وحيهله) بمعنى : أسرع ، فإنّ الألف تزداد فيهما أكثر استعمالا من الهاء حكما بأنها مبدله عن الألف على قاعدتهم فى جعل الأوّل مبدلا عن الأكثر ، وزعم بعضهم : أنّ الهاء فيهما للسكت وقفا فلا ابدال كما فى : قه ، وره .

(وفى : مه) حالكونه أى لفظ ما(مستفهما) كأنه جعله مستفهما - بالكسر - كما هو الظاهر مجازا من قبيل الاسناد إلى الآله ، أو حالكون الالفاظ مستفهما ، واحترز به عمّا لم يكن استفهاميه فإنّ الابدال مختص بالاستفهاميه كقوله :

ص : ٤٦٦

١- البيت لم يتيسر لى الوقوف على قائله. اللّام : للتأكيد. وهنك : أى أنك - ، وسمح : خبران ، أى ذو سماحه وجود. ومعدما : أى فقيرا. يعنى : أنك جواد فى حالتى الغنى والفقر ولك الألفه بالوجود فى الحالتين كألفتك بالحلم فى حالتى الرضا والغضب.

٢- البيت قائله مجهول. وفى بعض الكتب : «وات صواحبها» والشارح وضح معناه. والشاهد فى قوله : «هذا الذى» حيث أبدال الهمزه التى للاستفهام هاء.

قد وردت من أمكنه

من ههنا ومن ههنا (1)

إن لم تردها فمه

أى وردت الإبل من أمكنه مختلفه فان لم تردها إلى موضعها فما تصنع ، وقيل : يحتمل ان يكون الألف محذوفه من ما الاستفهاميه وان لم تكن مجروره ويكون الهاء للسكت - وقفا - .

وجوز بعضهم : كون «مه» زجرا للمخاطب أى اكفف فليس فيه استفهام ولا ابدال.

(و) كذلك ابدال الهاء من الألف شاذ(فى) قولهم : (يا هناه) فى النداء بمعنى : ياهن ، والهن : كلمه كنايه معناها الشىء ، والتعبير به عن المنادى للتحقير ، ويأتى فيه التلطف كما فى التصغير ، وابدال الهاء من الألف فى هنا أنّما هو (على رأى) اختاره جماعه من البصريين ، وقالوا : الأصل فيه هنا و- بالواو - على «فعال» كما أنّ الأصل فى الهن : هنو على «فعل» ثم قلبت المتطرفه فيه بعد الألف ألفا فاجتمعت ألفان ، وكان القياس قلب الأخيره همزه كما فى كساء لكنّه يلتبس «بفعال» من التهنيه من هناء - بالهمزه - فقلبت هناء ، لمناسبتها للهمزه التى هى القياس فى المخرج ، وقال بعض البصريين : أنّها قلبت همزه على القياس ثم قلبت الهمزه هاء لدفع الالتباس فالهاء مبدله عن الهمزه عن الألف.

وهى على قول الفرقين مبدله واقعه موقع أصلى هو الجزء الأخير من الكلمه ، وتمسكوا ذلك ثبوتها فى الوصل ومجىء ضمّها فى السعه كالضم فى يا رجل فليست للسكت ، فهى أمّا أصليه أو مبدله واقعه موقع أصلى ، لأنها لا تزداد لغير السكت فى الآخر.

ص: ٤٦٧

١- البيت قائله مجهول. ومعناه واضح. والشاهد فى : «مه» ويصلح لأن يكون شاهدا «لهنه» أيضا حيث أبدال الألف هاء للوقف وأصله : هنا.

وقولهم : فى الجمع يا هنوات يدل على ان أصلها الواو ، فهى مبدله ، وزعم الكوفيون والأخفش وأبو زيد : ان الأصل : ياهن فزيدت الألف والهاء كما فى يا زيداه ، والهاء للسكت .

وأمّا الاثبات وصلا والضم فلتشبيها لوقوعها فى الآخر بالحرف الأخير الذى يجرى عليه الاعراب من الكلمه ، وقيل : لتشبيها بهاء الضمير .

وأمّا ما قال بعضهم : من أنّه «فعال» بهائين أصليتين هما الفاء واللام ضعيف ، لقّله باب : سلس ، ودلاله هنوات على خلافه .

(و) ابدال الهاء (من الياء فى : هذه) للإشارة إلى المؤنث وأصله : هذى ، وجوز المصنف فى شرح المفصل كونه صيغه موضوعه برأسها من غير ابدال ، (ومن التاء) التّى للتأنيث (فى باب : رحمه - وقفا -) كما مرّ فى الوقف .

٩- [إبدال اللّام]

(واللّام) تبدل (من النون ، والضاد) المعجمه ، لكن ابدالها من النون (فى اصيلا - قليل -) ، ومن الضاد (فى : الطجع ردىء) ، والأصيل : على «فعليل» هو الوقت بعد العصر إلى المغرب ، ومن جموعه : اصلان - بالنون - كبصير وبصران ، ورغيف ورغفان ، ثمّ قد يصغر هذا الجمع على أصيلا وهو من شواذ التصغير ، لأنّه جمع كثره فتصغيره على لفظه مخالف للقياس .

وقيل : أنّه تصغير أصيل نفسه على غير القياس على ما يشعر به كلام سيبويه ، وعلى أى حال قد تبدل النون فى هذا المصغر لاما كما ورد فى قول النابغه :

وقفت فيها أصيلا أسائلها

عيّت جوابا وما بالربع أحد (١)

ص : ٤٦٨

١- البيت لم يتيسّر لى الوقوف على قائله . فيها : أى فى دار المحبويه . واسائلها : من السؤال . وعيّت : من العيّ بالتشديد . وجوابا : منصوب بنزع الخافض أى عجزت عن جواب . وما بالربع أحد : أى ليس فى المنزل أحد يجيب ولفظ البيت خبر ومعناه تحسر على خلوها من السكان .

وحكى بعضهم : ما انشدناه فى ذى الزيادة أعنى قوله :

...

مال إلى أرطاه حقف فالطجع

- باللام - أى واضطجع.

١٠- [إبدال الطاء]

(والطاء) تبدل (من التاء) وابدالها منه (لازم فى) : تاء الافتعال إذا كان فائه صاداً نحو : (اصطبر) من الصبر ، أو صاداً نحو : اضطجع ، أو طاء نحو : اطرده ، أو طاء نحو : اضطجع ، لكون هذه الحروف مجهوره مطبقه والتاء مهموسه لا- اطباق فاختاروا ابدالها إلى الطاء التى تناسب التاء فى المخرج وتناسب تلك الحروف فى الاطباق ، كذا قال نجم الأئمه.

(و) ابدالها من التاء (فى : حصط) فى حصت - بمهملتين - من الحوص وهو الخياطه ، وفحصط فى : فحصت ونحوهما مما فيه التاء (شاذ) قد يقع فى لغه تميم ، الوجه فى شذوذها : انّ الضمير كلمه برأسها فحقها ان لا يغير ولا يؤثر فيها حرف الاطباق.

١١- [إبدال الدال]

(و) تبدل (الدال من التاء) وهو (لازم فى) : تاء الافتعال إذا كان فائه زاء (نحو : إزدجر) من : زجر ، أو ذالا معجمه وذلك (نحو : إدكر) ، أو دالا- مهمله نحو : إدراً من الدرء وهو الدفع ، لكون تلك الحروف مجهوره والتاء مهموسه فابدلت إلى الدال المجهوره المناسب لها فى المخرج وتدغم فيها الدال ادغاما لازما للاتحاد والذال غالبا لقرب المخرج دون الزاى للبعد.

ص: ٤٦٩

(و) ابدالها دالا(شاذ فى) : ما إذا كانت ضميرا(نحو: فرد) فى فرت من الفوز ، كما شدّ : حصط ، (و) كذلك هو شاذ فى : نحو :
(اجدمعوا) فى اجتماعوا ، (واجدزّ) فى اجتزّ من الجزّ - بتشديد الزاى - وهو القطع ، كما يروى فى قول يزيد بن الطثريه :

وقلت لصاحبي لا تحبسانا

بنزع اصوله واجدزّ شيحا (١)

وإنما شد ذلك لأنّ الجيم وان كانت مجهوره لكنّها أقرب إلى التاء من الحروف المتقدمه فيسهل النطق من غير ابدال.

(و) كذلك هو شاذ فى : (دولج) فى تولج ، وأصله : وولج - بواوين - فقلبت الواو تاء كما مرّ ، ثمّ التاء دالا ، كذا قال سيوييه ، ولم يجعل الدولج موضوعا برأسه من الدلج - للسير فى الليل - مع مناسبتة لسير الوحش إليه فى الليل ليأوى فيه ، لأنّ التولج - بالتاء - أكثر فجعل الأقل منه بالابدال.

١٢- [إبدال الجيم]

(والجيم) تبدل (من الياء المشدّده فى الوقف ، فى نحو : فقيمج) - بالجيم المشدّده - فى : فقيميّ - بالياء المشدّده - للنسبه إلى فقيم على ما حكاه أبو عمرو لتناسب الياء والجيم فى الجهر ، لكن الجيم شديده فإذا شدت الياء صارت قريبه منها ، والجيم أبين منها فابدلت جيما للبيان فى الوقف الذى يخفى فيه الحرف الموقوف عليه كذا قيل ، (وهو) مع ذلك (شاذ) قليل.

(و) ابدال الياء المشدّده(فى نحو) قول الشاعر :

خالى عويف (وابو علج)

المطعمان اللحم بالعشج (٢)

ص : ٤٧٠

١- البيت نسبه الشارح إلى هذا الشاعر الذى فى الفوق. والمعنى : لا- تؤخرنا عن شئّ اللحم بتشاكلك بنزع اصول الحطب بل اکتف بقطع ما فوق وجه الأرض منه.

٢- البيت لم يتيسر لى الوقوف على قائله ، وعويف وأبو على اسمان لخال الشاعر. ومعناه : خالى هذان الرجلان الكريمان اللذان يطعمان اللحم بالعشى.

- أى أبو عليّ ، بالعشى ، (أشدّ) من ذلك ، لأنه ابدال فى الوصل ، بدليل أنّ الوزن لا يتم إلّا باظهار الحركه واشباعها فلا خفاء فيها كما فى الوقف حتّى يناسبه الابدال لليان ، وهذا على شدوذه مبنى على اجراء الوصل مجرى الوقف كما قال بعضهم ، وهذه العبارة ليست فى كثير من نسخ المتن.

(و) ابدال الجيم (من) الياء (غير المشدّده فى نحو) قول رجل من أهل اليمن على ما قال المفضل :

لا همّ إن كنت قبلت حجّج

فلا يزال شاحج يأتيك بج

أقمر نهّات ينزى وفرّج (١)

حيث ابدال الياء المخففه الّتى هى ضمير المتكلم جيما من : حجّتى ، ولى ، ووفرتى ، (أشدّ) من ابدالها من المشدّده ، لبعده مناسبه المخففه للجيم لعدم الشدّه.

ولاهمّ : بمعنى اللهم ، وانشد ابن مالك بدله : يا ربّ ، والشاحج : من شحج البغل - بالمعجمه فالمهمله فالجيم - أى صوت ، والأقمر : الأبيض ، والنهّات : النهاق ، وينزى : بالنون والمعجمه من باب التفضيل - أى يحرك - ، والوفره : الشعر إلى شحمه الاذن.

(و) ابدال المخففه جيما(فى نحو قوله) :

حتّى إذا ما أمسجت وأمسجا

... (٢)

أى امست وامسى - (أشدّ) من نحو حجّج ، لأن هذا الابدال فى الوصل ومع

ص : ٤٧١

١- البيت نسبه الشارح لبعض أهل اليمن. وفى بعض النسخ : لج بدل قوله : بج ، والشارح شرح مفرداته. والشاهد فيه : فى ثلاثه مواضع : حجّج ، بج أولج ، وفرّج ، حيث ابدال الجيم من الياء.

٢- هذا شطر بيت لم أعثر على قائله ، ولا على سابق أو لاحق. والشاهد فيه : «امسجت وامسجا» حيث ابدال الياء المخففه جيما فى غير الوقف ، والياء محذوفه وهذا ما جعله أشدّ من غيره وهناك سبب آخر ذكره الشارح وفى بعض نسخ المتن : (ومن الياء المفتوحه فى نحو قوله) إلخ.

ذلك فالياء فيه ليست ملفوظه لأنها قد زالت بالاعلال فكأنها قدرت ، وابدلت جيما وتولدت الألف في امسجا من اشباع الفتحة ، ومنهم من يجعل الابدال فيه عن الألف ، والمسوغ لابدالها عن الألف كونها مبدله عن الياء ، ومن ابدال الياء جيما عجعجه قضاؤه وذلك أنهم يبدلون بها مخففة كانت أو مشددة جيما إذا كانت مع العين كما يقولون : راعج إبلى معج يعنو : راعى إبلى معى ، ومن ذلك : أبو عليج ، وبالشج على ما ذكره بعض النحاه ، فلا يشترط اتصال الياء بالعين .

١٣- [إبدال الصاد]

(والصاد) تبدل (من السين التي بعدها غين) معجمه ، (أو قاف ، أو خاء) معجمه ، (أو طاء) ابدالاً قياسياً ولكن لا وجوباً بل (جوازا) سواء اتصلت السين بأحدهما أو انفصلت بحرف أو حرفين ، أو ثلاثه ، لأنّ السين مهموسه منخفضه وهذه مجهوره مستعليه فكرهوا الانتقال من المنخفض إلى المستعلي المباین له في صفة الجهر أيضا ، فجوزوا قلبها صاداً لمناسبتها لها في الهمس ولهذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الحروف في الصوت (نحو : أصبغ) الله عليه النعمه في أسبغها بمعنى : كملها ، (وصلخ) الشاه في سلخها - أي كشط جلدها - ، وصلخ الشهر في : سلخه ، (و) فلان ذاق (مسّ صقر) في سقر ، (وصراط) في سراط ، ونحو : مصاليق في : مساليق جمع مسلاق - للخطيب البليغ - .

وأما إذا تقدمت تلك الحروف على السين نحو : دراهم بخس ، والقسر ، فلا يجوز الابدال ، لأنه من قبيل الانحدار من المرتفع فيسهل جريان النطق كما مرّ في الاماله .

١٤- [إبدال الزاي]

(والزاي) تبدل ابدالاً جائزاً فصيحاً (من السين ، والصاد) المهملتين ، (الواقعتين قبل الدال) المهمله على وجه الاتصال حالكونهما (ساكتين) ، لكراهه الانتقال من هاتين المهموستين المشتملتين على الصفير إلى الدال المجهوره الخاليه عنه فقلبوها

زايا لمناسبتها لهما في الصفير وللدال في الجهر ، (نحو : يزدل) فلان ثوبه كيكرم في : يسدل ، واسداله إرخائه (و) نحو : هكذا فزدى أنه) أى فصدى ، وهذا كلام قاله حاتم الطائي ، وذلك ان قوما أسروه فأمرته نسوتهم بفصد الناقه فنحراها فقلن له : هلاً فصدتها فقال : هكذا فزدى أنه ، وأنه تأكيد للياء في فزدى ، والهاء للسكت ، يرد أنه لا يعنى ببقاء الناقه ليكتفى بفصدها ويقنع بدمها بل اعتاد نحراها.

والسكون العارض كالأصلى نحو : المثل السائر : يحرم من فزدله - أى فصدله - باسكان العين من الفعل المجهول تخفيفاً.

(وقد ضورع بالصاد) الساكنه قبل الدال كيصدق ، ويصدر(الزاي) والمعنى : ينطق بها على وجه يضارع الزاي أى يشابهها بأشربها شيئاً من صوتها حتى يحصل ما هو بين الصاد والزاي ، للجمع بين مجانسه الدال بوجه ما والمحافظة على اطباق الصاد.

وهذه المضارعه يقال لها الاشمام في عرف القراء وهي فصيحته وردت في كلام فصيح ، (دونها) قيل : أى دون الزاي فأنها لم يضارع بها الصاد ، والمختار عند محققى الشارحين الموافق لما يظهر من شرح المفصل انّ المعنى : دون السين قبل الدال ، كيسدل فأنه لم يضارعوا بها الزاي بل أبدلت زايا صريحه لاتحاد مخرجهما وتشاركهما في الصفير فيشكل أشربها صوتها من غير ان ينزلق اللسان إلى الابدال الصريح مع أنها لا اطباق فيها حتى يحافظ عليه.

(وضورع بها) أى بالصاد قبل الدال حالكونها(متحركة أيضاً) كما ضورع بها ساكنه ، (نحو : صدق ، وصدر) فيشرب في مثلهما مع تحركهما صوت الزاي ، لمجانسه الدال حملاً على الساكنه ، ولم يبدلوا المتحركة ابدالاً صريحاً لقوتها بالنسبه إلى الساكنه وكون الحركة كالفصل بين المتنايين فكرهوا ابدالها وازاله صورتها بالكلية ، بخلاف المضارعه ، لبقاء الأثر معها في الجملة.

ولم يجوزوا المضارعه مع الفصل بالحرف لقوّه الفاصل إلّا فيما سمعت هي فيه

كلفظ الصاد ، كأنهم حملوا نحو ذلك على صراط ، حيث جاء باشمام الصاد صوت الزاي ، وبه قرأ حمزه ، وإنما حمل عليه لمناسبه الطاء للدال.

(والبيان) هو اظهار الحرف للتيان بنفسه صريحا(أكثر) بالاستقراء(فيهما) أى فى السين والصاد من الابدال والمضارعه ، وفى بعض النسخ : «منهما» بمن فالضمير للابدال والمضارعه.

(ونحو : مسّ زقر) فى سقر بابدال السين قبل القاف ، - لهمس السين وجهر القاف - زايا معجمه لمناسبتهمما للسين فى المخرج والصفير ، وللقاف فى الجهر ، لغه(كليه) منسوب إلى بنى كلب.

(و) قولهم : فلان (أجدر) كذا من غيره - أى أحق به - (و) خطيب (أشدرق) - أى بليغ - (بالمضارعه) بأن يشرب الجيم قبل الدال صوت الشين المعجمه والشين المعجمه قبل الدال صوت الجيم (قليل) ردىء لم يأت فى كلام فصيح ، لعسر النطق به كذا فى شرح المفصل.

وقد يفسّر المضارعه فى المتن ههنا : باشراب كل من الجيم والشين المذكورتين صوت الزاي حملا للشين على الصاد للتناسب فى الهمس والرخاوه ، وحملا- للجيم على الشين للاتحاد فى المخرج كأنه أراد أنه قليل بالنسبه إلى البيان وإلى المضارعه فى الصاد وان كان فى الشين الساكنه قبل الدال كثيرا فى نفسه على ما ذكره سيبويه.

فهذه هى الابدالات الواقعه فى لغه العرب قبل المخالطه بالعجمه ، ووقع بعدها ابدالات مستقبجه خارجه عن قانون اللّغه كما مستمع منهم فى هذا الزمان (1).

ص: ٤٧٤

١- هكذا فى نسخ التّى بأيدينا ولكن الظاهر : كما استمع منهم النخ.

(الادغام) لغه : إدخال الشيء فى الشيء ، ومنه أدغمت اللجام فى فم الفرس .

واصطلاحا : (ان تأتى بحرفين ساكن فمتحرك) بالاصاله وان عرضه السكون كما فى الوقف ، (من مخرج واحد من غير فصل) بينهما فى النطق ، فاعتبار الحرفين واتحاد المخرج لأنه لا يتصور فى أقل منهما ولا فى الأكثر ، ولا مع اختلاف المخرج كما هو ظاهر .

والفاء من قوله : فمتحرك دلّت على اعتبار كون المتحرك عقيب الساكن عقيب من غير وقوع حرف بينهما حتّى التنوين ، فيخرج به : على ظللت ، ومددت ممّا وقع فيه الساكن عقيب المتحرك ، ونحو : زلزل - بالزاي بين اللام الساكنه والمتحرك - ونحو : واسع عليهم - بالتنوين - بين المثلين فأنّه لا ادغام فى شيء من هذه .

ثمّ التعقيب المفهوم منها يشمل ما يكون مع النطق بالحرفين على التفصيل ، والفك بأن لا يكون النطق بهما دفعه وان تعاقبا بلا مهله وما يكون مع ادراج أحد فى الآخر بحيث يصير كالمستهلك وتعرّض لها جهه وحده لأجلها يرتفع اللسان بهما دفعه لكن على وجه ينحلان إلى ساكن فمتحرك بعده عند الامعان ، فاخرج الأوّل من غير فصل - أى من غير فك فى النطق كالفك فى رثيا إذا قلبت همزته ياء للتخفيف كما يأتى ، فتعين فى الادغام التعقيب على وجه يكون النطق دفعا لأنّ الداعى إليه ما يلزم فى النطق بالمتحدين تفصيل من الاستثقال الظاهر للمازم من تحريك اللسان عن موضع هو مخرجهما ثمّ ردّه إليه فيندفع ذلك بالادغام ، ليكون بمنزله حرکه واحده فى اللسان .

والكوفيون : يخفون الدال منه على أنّه مصدر أدغم كأكرم ، والبصريون :

يشددونها على أنه مصدر باب الافتعال فقلبت تاء الافتعال دالا.

(ويكون الادغام فى : المثلىن والمتقاربىن) فى المخرج بعد جعلهما مثلىن ، كما سىجىء - إنشاء الله تعالى.

[١ - إدغام المثلىن]

إشاره

(المثلىن) أى ادغامهما على ثلاثه أقسام : واجب ، وجائز ، وممتنع ، وتفصلىل ذلك أنه (واجب عند سكون الأوّل) ، سواء كانا فى كلمه واحده نحو : المّدّ مصدر - مّدّ - ، أو فى كلمتىن نحو : لم يذهب تكبىر (١) واسمع علما ، (إلا فى الهمزتىن) فإنه يمتنع ادغامهما وان سكنت الاولى ، سواء كانتا فى كلمه واحده كما إذا بنى من : قرأ مثل : سبطر فىقال : قرأى بقلب الثانى ياء على قىاس تخفىف الهمزه ، أم فى كلمتىن نحو : اقرأ آىه ، ولىقرأ أبوك ، فإنه يجرى على قىاس تخفىف الهمزه عند الأكثر ، كىونس والخلىل ، وعلى التحقىق واطهار الهمزتىن عند أبى إسحاق وجماعه ، وقال سىبویه : هى لغه ردىئه ، وقال : فىجب الادغام على قول هؤلاء مع سكون الأوّل ، وىجوز ذلك إذا تحركتا نحو : قرأ أبوك ، والمختار تخفىف الهمزه على القىاس فىه ، وعدم الادغام لثقل الهمزتىن ولو مع الادغام (إلا فى) صوره كونها عىن الكلمه وحصول المثلىن بتضعىف العىن ، فإنّ الادغام واجب حىنئذ سواء وقعت بعدهما ألف (نحو : سأل) على «فعلال» بتضعىف العىن - (ودآث) بتلك الزنه من : دأث الطعام - بالبدال المهمله والهمزه والمثلثه ، أكله ، وىقال : أنه اسم لواد أيضا ، لكن الصنعانى أورد اسم الوادى بتخفىف الهمزه ، أم لا نحو : بؤس على «فعلل» بضمّ الفاء وتشدىد العىن - جمع بائس - للفقىر - كرّع جمع راع ، وذلك لأنه ىتحمل فى الحشو ما لا ىتحمل فى الطرف ، كذا قىل .

(وإلا فى : الألف) إذا تكررت ، فإنه يمتنع فىها الادغام ، (لتعذره) فىها كما هو

ص : ٤٧٤

١- هكذا فى النسخ ولكن الظاهر : لم يذهب بكر وهو الصواب.

ظاهر نحو : صحراء فان أصله القصر وزيدت ألف اخرى للمد توسعا فاجتمعت ألفان فقلبت الثانية همزه لتعذر الادغام ، وكذلك نحو : كساء بعد قلب اللام ألفا كما مرّ ، واعتبار التحرك في ثانى الحرفين في تعريف الادغام مغن عن هذا الاستثناء كما قيل ، لتعذر الحركة في الألف ، فيكفى ان يقال : أنه واجب إلّا في الهمزتين.

(وإلّا في : نحو : قوول) مجهول قاول مقاوله ، فإنّ الادغام فيه أيضا ممتنع ، (للاباس) بالماضى المجهول من باب التفعيل العذى وضعه على الادغام ، فإنّه لو ادغم حصل : قوّل - بضمّ القاف وكسر الواو المشدّده - فيقع الالباس ، (و) إلّا(في نحو : تووى) مضارع قولك : آويته بالمكان - بالمدّ في أوله - كأكرمته - إذا أنزلته ، وقوله تعالى : (كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرِيهِ هُمْ أَحْسِنُ أَثَانًا وَرِيًّا) (١) وهو المنظر الحسن ، وقيل : ما رثته العين من حال حسنه وكسوه ظاهره ، فان نحوهما من الألفاظ التي يؤدي تخفيف همزتها بالقلب المقيس في تخفيفها إلى اجتماع المثلين مع كون الأوّل مستثنى من قاعده ادغام المثلين المذكورين محكوم عليه بامتناع الادغام فيه (على) القول (المختار) لعدم الاعتداد باجتماعهما لعروضه (إذا خفف) على الوجه المذكور ، مثل ان قلب الهمزه واوا في : يؤى فيجتمع واوان وتقلب ياء في : رثيا فيجتمع ياآن.

وربّما اعتدّ بعضهم بالاجتماع العارض فجوزوا الادغام ، وقرأ به قوله تعالى ريا ، وقد يوجه بجعل الأصل في هذه القراءة : رويا من رويت ألوانهم وجلودهم - بالواو - إذا امتلأت وحسنت ، وقلبت ياء وادغمت فليس ممّا نحن فيه.

(و) إلّا(في) ما إذا كان المثلان في كلمتين وأولهما الساكن في الكلمه الاولى مدّه ، فإنّ الادغام فيه ممنوع للمحافظة على تلك المدّه عهد وجودها قبل الاجتماع من الكلمه الاخرى ، (نحو :) الواو من : قالوا من قوله تعالى : (قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا

ص: ٤٧٧

١- الآية : ٧٤ مريم.

نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (١) ، (و) الياء من (في) قوله تعالى : (فِي يَوْمٍ) (كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سِنَةٍ) (٢) ، وقولك يدعو وافدو يعطى ياسر.

وأما إذا كانت المدّة ومثلها في كلمة واحدة كمدعوّ ، ومرمىّ - اسمى مفعول - فإنّها تدغم حيث لم يعهد وجودها في حال حتّى يحافظ عليها بل وقف في تلك الكلمة مدغمه في أوّل الوضع ، ويستثنى أيضا من وجوب ادغام المثلين مع سكون الأوّل هاء السكت التي وصلت بما بعدها على تيه الوقف نحو : (ما أَغْنَى عَنِّي مَالِيهِ هَلَكَ عَنِّي) (٣) فإن ادغامها ضعيف قياسا على ما صرح به بعضهم ، لانقطاعها عمّا بعدها بالوقف المنوى ، لكن روى عن : ورش فيها الادغام ، ولعلّه على سبيل التجويز.

فقد ظهر إلى ههنا أنّ الادغام مع سكون أوّل المثلين واجب إلّا فيما استثنى.

(و) كذلك هو واجب (عند تحركهما) كائنين (في) آخر (كلمه واحده) ، حيث يكون حالهما الحركة بالنظر إلى نفس تلك الكلمه من غير مدخلية كلمه اخرى ، (و) الحال أنّه (لا إلحاق) للكلمه التي وقعا فيها بكلمه اخرى ، (ولا لبس) عند الادغام ببناء آخر وذلك (نحو : ردّ يرّد) فان أصلهما : ردد ، يردد كنصر ينصر ، فسكنت الدال الاولى وادغمت ، بخلاف ما إذا كانا في كلمتين نحو : جاء أبوك ، وذهب بكر ، فإنّه لا- ادغام حينئذ لكونهما مع الحركة في كلمتين في حكم المفصول أحدهما عن الآخر.

وأما مع سكون الأوّل فيلتصق بالثاني لعدم الفاصل حتّى الحركة ، وبخلاف ما عرضت فيه حركة بمدخلية كلمه اخرى اتصلت بها نحو : اكفف الشر ، فإنّه لا اعتداد بها لعروضها كما لا يعتد بسكون الوقف ، وبخلاف الملحق نحو : قردد ، وبخلاف ما

ص : ٤٧٨

١- الآية : ٢٤٦ البقره.

٢- الآية : ٤ المعارج.

٣- الآية : ٢٨ - ٢٧ الحاقه.

فيه اللبس نحو : سرر ، كما سيأتي انشاء الله تعالى.

ويجب الادغام مع الشرائط المذكوره (إلا فيما) عينه ولامه كلاهما حرف عله من «فعل» بالكسر - (نحو : حيي) (فأنه) فيه (جائز) وليس بواجب على ما مرّ في الاعلال.

(وإلا في) : ما أحد المثلين فيه تاء الافتعال والآخر عين الكلمه (نحو : إقتتل) واستتر ، فإنه فيه أيضا جائز بعد نقل حركه تاء الافتعال إلى ما قبلها ، (و) إلا في : أحدهما فيه تاء المضارعه والآخر تاء «التفعل ، والتفاعل» نحو : (تتنزل ، وتتباعد) فإنه فيه أيضا جائز في الجملة ، وذلك عند الوصل بكلمه متقدمه ، (وسياتي) بيان حكم نحو : اقتتل ، وتتنزل ، وتتباعد ، في آخر الباب - انشاء الله تعالى.

ولبعده من هذا المقام تعرض لاستثنائها بخلاف نحو : اردد القوم ، فان حكمه يظهر عن قريب مما يشير في نحو : ردّ ولم تردّ ، ولذلك لم يتعرض لاستثنائه.

ثم أنه يظهر لك عند ذكر ما استثناء ههنا في آخر الباب أنّ الادغام فيها لا يوجب الالتباس ببناء آخر فلا يرد أنّ عدم وجوب الادغام للالتباس.

فقوله : ولا لبس يغنى عن استثنائها.

ولم يتعرض لاستثناء ما يتصل فيه أول المثلين المتحركين بمدغمه لقله مثله ، وذلك نحو : جَسِس - بضمّ الجيم - جاسّ - بالتشديد - كرّع وراّع ، ويمتنع فيه ادغام أول المتحركين في ما بعده لتأديه اسكانه بعد المدغم الساكن إلى التقاء الساكنين.

وقد يفكك الادغام الواجب في المتحركين للضروره ، نحو قول أبي النجم :

أحمد لله العليّ الأجل

ألواسع الفضل الوهوب المجزل (1)

ص : ٤٧٩

١- البيت قائله معلوم. ومعنى مفرداته واضح. والشاهد فيه : في قوله : «الأجل» حيث فكك الادغام للضروره.

وقول الآخر :

مهلا أعاذل قد جرّبت من خلقي

أني أجود لأقوام وإن ضننوا (١)

وقد جاء ما هو مفكوك الادغام في الوضع نحو : قطط شعره - إذا اشتدت جعودته - وضبب المكان على «فعل» - بضّم العين - إذا كثر فيه الضب وهو الحيوان المعروف ، ومثل هذا كالتقود ونحوه في باب الاعلال.

ثمّ أنّه لا- شك في لزوم اسكان المتحركين المتماثلين للادغام (وتنقل حركته) عند اسكانه إلى ما قبله (ان كان قبله ساكن غير لين نحو : يردّ) وأصله : يردد كما مرّ ، وذلك لأن اسكان المثل الأوّل كالدال الاولى من المثال بالحذف بدون النقل إلى الساكن قبله يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده ، وتحذف حركته من غير نقل ان كان قبله متحرك نحو : مدّ وأصله مدد كنصر لعدم تأديه الحذف إلى التقاء الساكنين ، وكذا ان كان قبله ساكن لين نحو : مادّ في اسم الفاعل ، وأصله : مادد ، لاغتفار التقاء اللين الساكن والمدغم لكونه على حده.

(وسكون الوقف) العارض لثاني المثليين المتحركين (كالحركه) لعروضه فيدغم معه من غير مبالاه بالتقاء الساكنين كما يدغم حال تحركه في الوصل فيقال : مدّ وسدّ مثلا بالادغام في الوقف والوصل.

ثمّ أنّ المراد من الكلمه الواحده التي اعتبر في وجوب الادغام كون المثليين المتحركين فيها ما هي (٢) كلمه واحده حقيقه دون ما هي بمنزلتها.

(ونحو : مكّنتي ويمكّنتي) على صيغه ماضى التفعيل ومضارعه ، (ومناسككم ،

ص : ٤٨٠

- ١- البيت قائله قعنب بن ام صاحب ، ومهلا- : مصدر يراد به الأمر. والهمزه في أعاذل للنداء ، وعاذل : مرخم عاذله وهو في الأصل اسم فاعل من العذل وهو اللوم. وضمنوا : بخلوا. والشاهد في البيت في قوله «ضمنوا» حيث فك ما يجب ادغامه وهو شاذ.
- ٢- وفي نسخه : كون المثليين المتحركين ما هي كلمه واحده الخ.

وما سلككم) كما فى قوله تعالى : (فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ مَنَاسِكُمْ) (١) ، وقوله تعالى : (مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ) (٢) ونحو : جباهم ، ووجههم ، إلى غير ذلك ، ممّا ليس فيه المثل الثانى جزا حقيقه من الكلمه التى فيها الأوّل بل هو امّا كلمه برأسها كنون الوقايه ، وامّا جزء من كلمه اخرى كالكاف ، والهاء من الضميرين لكنّه ينزل منزله الجزء من التى فيها الأوّل فليس مثل ذلك كلمه واحده حقيقه بل هو (من باب كلمتين) فمن ثمه كان حكمه جواز الادغام كما فى المتحركتين فى كلمتين دون الوجوب ، فلا ينتقض به قاعده الوجوب المشروط بالوحده الحقيقه للكلمه.

ولم يأت الادغام فى نحو ذلك إلّا عن أبى عمرو فى : فاذا قضيتم مناسككم فى البقره ، وما سلككم فى سقر فى المدّثر ، واطهر فيما سواهما.

فهذا هو الكلام فى القسم الواجب من أقسام ادغام المتماثلين.

[موارد امتناع الادغام]

(و) هو (ممتنع فى الهمزه) بأن يكون المثلان همزتين نحو : لم يقرأ أبوك ، وامتناعه فيها أنّما هو (على الأكثر) ويجوز على الأقل كما حكيناه ، (وفى الألف) والتعرض لهاتين مع استثنائهما من قبل لأنّ الاستثناء كان من الوجوب وهو يعم الامتناع والجواز فيه ههنا على أنّ الواقع هو الامتناع كذا قيل ، (و) كذلك هو ممتنع (عند سكون الثانى - لغير الوقف - نحو : ظلت ، ورسول الحسن) ، إذ مع الادغام يلزم تحريك ما يلزم سكونه مثل ما قبل الضمير فى : ظلت ، ولام التعريف فى : الحسن ، وبكر بن وائل : يدغمون فى نحو : ظلت على ما حكى عنهم الخليل ، وهى لغه ضعيفه ، وقيل كأنهم قدروا الادغام قبل دخول الضمير فابقوا اللفظ على حاله بعد دخوله.

ص : ٤٨١

١- الآية : ٢٠٠ البقره.

٢- الآية : ٤٢ المدّثر.

(وتميم تدغم) ما كان سكون المثل الثاني فيه بالجزم ، لعدم الاعتداد به ، لعروضه كالوقف ، (نحو : ردّ) بصيغه الأمر كما ورد في قوله :

فغضَّ الطرف إنك من نمير

فلا كعبا بلغت ولا كلابا (١)

وحذفت همزه الوصل للاستغناء عنها ، وحكى الكسائي عن عبد القيس اثباتها مع الادغام نحو : اغضّ ، (ولم يردّ) بصيغه المضارع ونحو ذلك من المجزوم ، والأصل : أردد ، ولم يردد فادغمت الدال بعد نقل ضميتها إلى الراء كما مرّ.

وفرقوا بينه وبين العارض في نحو : ظللت بأنّ الضمير الّمدى يلزم معه السكون كالجزم بخلاف الجازم ، والحجازيون : يفكون الادغام في نحو ذلك فيقولون : اردد ، ولم يردد ، نظرا إلى لزوم السكون للأمر من حيث الصيغه ، وللمجزوم بالجازم مادام معه الجازم الّمدى ربّما جرى مجرى الجزء ، وعلى لغتهم ورد قوله تعالى : (وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ) (٢) ، وقرأ به قوله تعالى : (وَمَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) (٣).

واجتمعت العرب على وجوب الفكّ في : «أفعل» بكسر العين مجزوما في صيغه التعجب للمحافظة على تلك الصيغه ، سواء اتصلت بالياء نحو : اشدد بياض وجه المتقين ، أم لا كما في قول العباس بن مرداس :

وقال نبىّ المسلمين تقدّموا

وأحب إلينا أن يكون المقدّما (٤)

ص : ٤٨٢

١- البيت لم يتيسر لى الوقوف على قائله. الطرف : العين ، ولا يجمع لأنه فى الأصل مصدر. وغض : أمر من غض طرفه - خفضه - ونمير على صيغه التصغير قبيله. وكعب و كلاب قبيلتان اخريان.

٢- الآية : ١٩ لقمان.

٣- الآية : ٥٤ المائدة.

٤- هذا البيت قائله معلوم. هو : العباس بن مرداس أحد المؤلفه قلوبهم. وصيغه التعجب فى البيت مثل : أحسن بزيد ، والباء محذوفه فى قوله ان يكون أى بأن يكون النبىّ (ص) هو المقدم وقد فصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أعنى قوله : إلينا ، والشاهد فيه فى قوله : احب حيث استعمل غير متصل بالياء والباء محذوفه.

وإذا إتصل ثانی المثلین بواو الجمع نحو : ردّوا ، أو یاء مخاطبه نحو : ردّی ، أو نون تأکید نحو : ردّن ، ادغم الحجازیون و غیرهم من العرب علی ما قالوا معللین بأن الفعل حیثئذ مبنی علی هذه العلامات و لیس تحریکه عارضا ، بخلاف التحریک العارض لملاقاه الساکن ، فإنّ الحجازیون یفکون معه نحو : اردد القوم .

(و) کما انّ الادغام ممتنع فیما ذکر كذلك هو ممتنع (عند اللاحاق) للكلمه الّتی فیها المثلان ، (وعند الالتباس) فیها بسبب الادغام (بزنه اخرى) للمحافظه علی صورته الملحق به ، والاحتراز عن اللبس سواء كان اللاحاق بزیاده أحد المثلین (نحو : قردد) ، و جلب ، أم بزیاده حرف غیرها نحو : هیلل - أی قال لا إله إلاّ الله - بزیاده الیاء لللاحاق واصاله اللامین ، أم بزیاده أحد المثلین و غیره کلّیهما نحو : إقعنسس من القعس بزیاده النون وإحدى السینین لللاحاق باحرنجم ، (و) الالتباس نحو : (سرر) - بضمتین - جمع سریر ، فأنّه لو اسکن أوله وادغم التبس بفعل - بسکون العین - ، وکان فی معرض ان یزعم فیہ کونه موضوعا للمعنی المقصود منه علی هذه الزنه .

وکذا الادغام فی نحو : ظلل ، وشرر - بفتحتین - یوجب اللبس بفعل بالسکون ، وكذلك کلل - بکسر الأوّل وفتح الثانی - فی جمع کلّه بالکسر - للستر الرقیق یخاط کالبیت یتوقی به من البق ، فأنّه یتبس عند الادغام «بفعل» بالسکون .

والحاصل ان سکون العین فی الأسماء کثیر شائع فادغام متحرک العین منها مظنه الالتباس بالساکن العین ، بخلاف الفعل نحو : ردّ لوجوب تحرک عینه ، فعند الادغام یعلم ان أصله الحرکه وخصوصیه الحرکه یعلم عند عروض ما یوجب فک الادغام کالاتصال بالضمیر نحو : مددت ، وظللت ، وبالمضارع کما یعلم فتح فی : فرّ وشدّ

بكرها فى يفرّ، وضّمّها فى يشدّ، وكسرّها فى : عَضّ بفتحها فى يعضّ، وبالأمْر: كَفَرّ - بالكسر -، وشَدّ - بالضمّ -، وعَضّ - بالفتح -.

وقد يتفق اسمان لمعنى واحد أحدهما مدغم والآخر غير مدغم كالقَصّ والقَصص للصدر أو رأسه أو وسطه فيحكم بأن كلّاً منهما اسم برأسه من ان يكون أحدهما مدغماً للآخر.

(و) كذلك ادغام المثليين ممتنع (عند) وجود (ساكن صحيح قبلهما) مع كون المتماثلين (فى كلمتين نحو: قرم مالك) - بالراء الساكنه - الّتى هى حرف صحيح قبل الميمين، ونحو: (شَهْرُ رَمَضَانَ) فتسكين أوّل المثليين المتصل بذلك الساكن للادغام يؤدى إلى التقاء الساكنين على غير حده، فلذلك جمع النحاه على امتناع الادغام فى مثله على ما يقال، وحكى اجماع القراء على جوازه فى الجملة فاضطرب المحققون حيث تعارض الاجماعان.

(وحمل) فى مقام التوجيه والجمع (قول القراء) بجواز الادغام (على) اراده (الاخفاء) من الادغام الّذى جوّزوه ههنا، فكأنهم تسامحوا فى اطلاق الاخفاء عليه لتقاربهما، والنحاه أنّما منعوا الادغام الصريح فلا تخالف، وهذا التوجيه ذكره الشاطبى وهو ضعيف لوقوع الادغام الصريح عن بعض القراء فى مثله، فالاولى القدح فى تحقّق اجماع النحويين كيف وفيهم جماعه من القراء كالكسائى، ولو سلم تحقّقه فلا حجّه فيه خصوصاً عند معارضة اجماع القراء الّذين ينتهى روايتهم إلى المعصوم عن الغلط مع أنّ القراء تثبت بالتواتر، وما نقله النحويون آحاد، ولو سلم التواتر فالقراء أعدل وأكثر والرجوع إليهم أولى، هذا خلاصه كلام المصنف فى شرح المفصل.

والقرم: فى الأصل البعير المكرم، ومنه قالوا: القرم للسيد.

فهذا هو القسم الممتنع من الادغام فى المثليين.

(و) هو (جائز فيما سوى ذلك) المذكور من صور الوجود والامتناع ، وهو ثالث الأقسام ، وذلك كما إذا كانا في كلمتين وقبلهما ساكن لين نحو : (جِبَاهُهُمْ ،) ونور ربهم ، و(الرَّحِيمِ مَالِكِ ،) و(فِيهِ هُدًى ،*) واخشى يا هند ، أو متحرك صحيح ، نحو : (مَنَاسِكَكُمْ ،) و(طُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ،) وان يك كاذبا ، (وَمَنْ) يتبع (غَيْرِ الْأَسِيْلَامِ ،) لكن أبا عمرو عدل عند الادغام إذا كان أولهما تاء الخطاب والمتكلم نحو : (مَا كُنْتُ تَتْلُوْا ،) و(كُنْتُ تُرَابًا) وقد يوجه ذلك باستحقاق الفاعل المحافظه والادغام مخل بها ، فتأمل .

وقد يعترض بأن المثليين الذين أولهما كلمه يصح الابتداء بها كالباء الجاره وهمزه الاستفهام فى : جاء بيدرہ ، وأبوک فعل کذا داخل فيما سوى ذلك الذى حکم عليه بالجواز مع امتناع الادغام فيه فى لغتهم ، وكأنه لم يبال بذلك لشهره أمره .

فهذا هو الكلام فى المتماثلين .

[٢ - إدغام المتقاربان]

[مخارج الحروف]

(والمتقاربان : معنى بهما ما تقاربا فى المخرج أو تقاربا(فى صفه تقوم مقامه) كالجهر والهمس وان تباعدا فى المخرج ، والمراد بمخرج الحرف ، الموضع الذى ينشأ منه ويعرف باسكانه وادخال الهمزه عليه فالموضع الذى ينتهى إليه الصوت هو المخرج .

(ومخارج الحروف سته عشر - تقريبا - وإلا) أى وان لم يبين الكلام على التقريب بل اعتبر التحقيق (فلكل) حرف (مخرج) ، إذ لو كان مخرجه مخرج الآخر بعينه كان هو نفس ذلك الآخر ، وقد يمنع ذلك لجواز استناد التعدد والاختلاف مع وحده المخرج إلى اختلاف وضع الآله فى شدّه الاعتماد وسهولته وغير ذلك ، والحروف

تسعه وعشرون في لغة العرب ، واخراج الهمزة عن اعداد الحروف المستقله - كما فعله المبرد - نظرا إلى أنها ليس لها صوره مخصوصه في الرسم بل هي تكتب بصوره الألف والواو والياء كأنه ضعيف ولام ألف مركب ، وعدّه حرفا مستقلا من تصرف العوام وجرى عليه الحريري في : رسالته الرقطاء (1) ، وبعض هذا المعدود مفقود في لغة العجم كالضاد ، وذكروا أنّ الهمزة في العجميه أنّما تقع في الابتداء .

ومخارج تلك الحروف على اختلافها من أربع جهات : الحلق ، واللسان ، والشفتان ، والخيشوم ، وابتدأ في ترتيبها بما يكون من أقصى الحلق متدرجا وختم بما يخرج الشفه (2) كما فعل سيبويه .

(فللهمزه ، والهاء ، والألف أقصى الحلق) بمعنى أبعد من الفم ، فالهمزه في المنتهى الأسفل الواقع من جانب الصدر ، وبعدها مائلا- إلى جانب الفم الهاء ثم الألف ، خلافا للأخفش حيث زعم وحده مخرج الهاء والألف ، واعترض عليه ابن جني بأنهما لو كانا من مخرج واحد وكان تعددهما للاختلاف في الصفه لانقلبت الألف في الاضطرار إلى تحريكها هاء لا همزه ، لأنّ العدول عنها مع قبولها الحركه واتحاد المخرج مستكره جدا .

بخلاف ما إذا اختلف مخرجاها وكان بناء القلب على القرب ، فإنّ الهمزه تشارك الهاء في كمال القرب إلى الألف ، لكون الجميع من أقصى الحلق ، وان كانت الهاء أقرب منها إليها فلا استكره في العدول عن الهاء لخفائها إليها ، فتأمل فيه .

(وللعين ، والحاء) - المهملتين - من الحلق (وسطه) ، والعين أقرب إلى مخرج الألف ، والحاء بعده إلى جانب الفم .

ص : ٤٨٦

١- الرقطاء : من الرقطه - بالضم - هي سواد تشوبه نقطه بياض . والرساله الرقطاء للحريري رساله وضعها على لسان أبي زيد السروجي وتأليفها على أن يكون حرف منها منقوطا وحرف غير منقوط .

٢- وفي نسخه : بما مخرجه الشفه .

(وللغين ، والخاء) المعجمتين منه (أدناه) إلى الألف ، والغين أقرب إلى الحاء المهمله ، وبعدها الخاء ، فهذه السبعة حلقية.

(وللقاف أقصى اللسان) القريب من الحلق الذى هو أبعد من الفم (وما فوقه) المحاذى له (من الحنك) الأعلى.

(وللكاف منهما) أى من أقصى اللسان والحنك الأعلى (ما يليهما) أى يلي الأقصى والحنك اللذين كانا للقاف ، والمقصود ان مخرج الكاف أقرب إلى مقدم الفم من مخرج القاف.

(ولللجيم ، والشين) المعجمه ، (والياء) المشاه من تحت (وسط اللسان وما فوقه) المحاذى له (من الحنك) الأعلى ، ومخارجها على ترتيب ذكرها فالجيم أدخل فى الفم ثم الشين ، ثم الياء على ما قيل.

(ولللضاد) المعجمه (أول إحدى حافتيه) أى جانبيه الأيمن والأيسر ، (وما يليهما) أى يلي حافتيه (من الأضراس) ، والمراد بأول الحافه ما يلي أصل اللسان وآخر الحافه ما يلي رأسه ، والأضراس : هى ما خلف الرباعيات من الأسنان.

وتوضيح ذلك : انّ الأسنان اثنتان وثلثون ، الثنايا وهى الأربعة المتقدمه اثنتان من فوق واثنتان من تحت ، واحدها ثنيه - بتشديد الياء - ، والرباعيات وهى : أيضا أربع بعد الثنايا من الجانبين من فوق ومن تحت ، والواحد رباعيه - بالفتح وتخفيف الياء - ، والأنياب - جمع الناب - وهى : أيضا أربع خلف الرباعيات يمنه ويسره من فوق ومن تحت ، والضواحك وهى : أربع من جانبى الأنياب الأيمن والأيسر من فوق ومن تحت ، فهذا ست عشر ، والباقيه على عددها يقال لها الأضراس منها الطواحن وهى : اثنتا عشر من جانبى الضواحك من فوق ومن تحت ، والنواجذ ، ويقال : أضراس العقل وهى أربع من جانبى الطواحن من فوق ومن تحت ، وقد يعدّ الضواحك من الأضراس فهى ما خلف الرباعيه.

ثم إن النطق بالضاد المعجمه من الأيمن أكثر على ما يظهر من كلام سيبويه وصرح به السيرافي ، وقيل : أنها من الأيسر أسهل على أكثر الناس ، وأما المنع من النطق بها من الأيسر فلعله تعسف.

(وللّام ما دون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك) والمراد بما دون طرفه : ما يقرب رأسه من جانب ظهره ، وبمنتهاه (1) رأسه وبما فوق ذلك ما يحاذى ما ذكر من الحنك الأعلى فوق الضواحك والأنياب والثنايا والرباعيات على ما ينسب إلى سيبويه وصرّح به أبو حيان ، وابتداء مخرجه أقرب إلى مقدم الفم من مخرج الضاد المعجمه.

(وللراء) المهمله(منهما) أي ممّا دون طرف اللسان وممّا فوق ذلك من الحنك الأعلى (ما يليهما) أي يلي اللّذين كانا منهما اللّام.

(وللنون) في غير حالتى الاخفاء والادغام مع الغنه(منهما) أي ممّا دون طرفه وما فوقه من الحنك (ما يليهما) أي ما يلي ذينك اللّذين كانا للراء منهما ، والحاصل ان مخرج اللّام أدخل فى الفم من مخرج الراء ، ومخرج الراء أدخل فيه من مخرج النون على ما يجده الطبع المستقيم ، وربّما أمكن العكس فى البعض بتكلف.

(وللطاء ، والذال) المهملتين ، (والثاء) المثناه من فوق (طرف اللسان ، واصول الثنايا) العلويه.

(وللصاد ، والسين) ، المهملتين (2) (والزاي ، طرف اللسان) وفوق (الثنايا) السفليه دون اصولها لكن مخرج السين مقدم على الزاي ، لأنّ الزاي أقرب إلى مقدم الفم من السين.

ص : ٤٨٨

١- وفى نسخه : وبمنتها رأسه وبما فوق ذلك الخ.

٢- فى بعض نسخ المتن هكذا : والزاي والسين بتقديم الزاي على السين والأحسن تقديم السين على الزاي لأنّ السين مقدم فى المخرج.

(وللظاء والذال) المعجمتين ، (والثاء) المثلثة ، (طرف اللسان وطرف الثنايا) العلويه ، فهذه الثمانيه عشر لسانيه لها تعلق باللسان بوجه.

والمراد بالثنايا فى هذه المواضع : الثنيتان اما السفليتان واما العلويتان ، وكأنهم نظروا إلى كثرتها بحسب الأشخاص وذكروا لفظ الجمع ، وفى شرح المفصل ، أنهم أتما اعتبروا عنهما للفظ الجمع لأن التلفظ به أخف مع كونه معلوما.

(وللفاء باطن الشفه السفلى وطرف الثنايا) العليا.

(وللباء) الموحده ، (والميم) فى غير الاخفاء والغنه ، (والواو) التى لم تكن مدّه (ما بين الشفتين) العليا والسفلى ، لكن مخرج الموحده عند بلّه الشفتين ومخرج الميم بعدها ولا تتواصل الشفتان فى الميم غايه التواصل ، فهذه الأربعة شفويّه ، وقد يقال لها الشفهيّه بالهاء على الاختلاف فى النسبه إلى الشفه كما مرّ.

وهذه خمسّه عشر مخرجا ، والسادس عشر هو الخيشوم وهو مخرج الغنه والاختفاء فى الميم والنون على ما سيأتى - انشاء الله تعالى -.

واعلم أنّ المصنّف خالف سيبويه وغيره فى تحديد بعض المخارج على ما يظهر من الرجوع إلى كلامهم.

[مخارج الحروف الفرعيه]

(ومخرج) الحرف (المتفرع) عن غيره ، وهو الحاصل من اشراب حرف صوت حرف آخر كالهمزه بين بين (واضح) ، لأنه يعلم من مخرج الحرفين اللذين أشرب أحدهما صوت الآخر ، وقد وقع التفريع بالمعنى المذكور فى كثير من الحروف.

(والفصيح) من المتفرع الواقع فى القرآن العزيز أو فى غيره من كلام الفصحاء (ثمانيه ، همزه بين بين) وهى (ثلاثه) من الثمانيه الفصيحه ، لأن كونها بين بين ان يجعل بين نفسها والحرف الذى منه حركتهما ، فان كانت حركتها هى الضمّه فهى بين

نفسها وبين الواو ، وان كانت هي الكسره فهي بين نفسها وبين الياء ، وان كانت هي الفتحة فهي بينها وبين الألف.

(و) الرابع (النون الخفيه) وهي الساكنه المتصله بالحروف التي لا- تظهر معها النون الساكنه بل يخرج معها على وجه الغنه من الخيشوم فقط كالكاف (نحو : عنك) ، والدال نحو : عندك ، وسميت خفيه لخفائها ، ويقال لها : الخفيه لسكونها.

(و) الخامس (ألف الاماله) التي تمال بها نحو الياء نحو : رمى ، وسيبويه سماها ألف الترخيم لبيان الصوت.

(و) السادس (لام التفخيم) وهي اللّام المفتوحه المخففه أو المدغم فيها التي تلى الصاد والطاء والطاء إذا كانت هذه الحروف مفتوحه أو ساكنه كالصلاه ، وان يوصل ، وفيصلب ، ويصلون سعيرا ، وطلقتن النساء ، ومطلع الفجر ، وظل وجهه ، وإذا إظلم عليهم ، فأنها تفخم عند بعضهم ، وبه قرأ ورش من القراء ، واختلفت الروايه عنه في تفخيمها مع الفصل في نحو : فطال عليهم ، وفصالا ، وكذا مع سكونها - أى اللّام - وقفا.

واعتبر قوم الصاد المعجمه أيضا نحو : ضللتن ، وقوم اللّام المفتوحه بين الحرفين المستعلين (1) نحو : خلطوا ، وخلقوا ، وخلصوا ، وكذلك لام «الله» إذا كان قبلها ضمّه أو فتحه عند كلهم كما اتفقوا على ترقيقها بعد الكسره ، نحو : بسم الله ، وبالله ، وقل اللهم.

وألف التفخيم مثل لام التفخيم عند سيبويه في الاستسحان وهي الألف المماله نحو الواو كالصلوه ، والزكوه ، والحيوه ، على لغه الحجازيين ، ويقال : ان كتابتها بالواو على لغتهم لذلك.

(و) السابع (الصاد) الكائنه (كالزاي) في النطق باشراها صوتها كما في : الصراط

ص : ٤٩٠

١- وفي نسخه المستعلمين لكن الظاهر : المسعلمين.

فى قراءه حمزه ، وفى قوله تعالى (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا) (١) فى قرائته أيضا وفاقا للكسائى.

(و) الثامنه(الشين) المعجمه الكائنه(كالجيم) فى النطق فى نحو : اشدق ، والحكم بقلته فى بحث الابدال على أحد التفسيرين لكلامه لا- ينافى الحكم بفصاحته لكن ما حكينا فيه عن شرح المفصل ليس بملائم له فتأمل ، ووجه استحسانه (٢) انّ الدال مجهوره شديده والسين مهموسه رخوه فيشرب صوت الجيم المناسبه لهاء (٣) فى المخرج وللدال فى الجهر والشده.

(واقيا الصاد) المهمله الكائنه(كالسين) المهمله مثل ان يتلفظ بالصدغ شبيها بالسدغ ، (والطاء) المهمله الكائنه(كالتاء) الفوقانيه مثل ان ينطق بالسلطان شبيها بالسلتان ، كما يكثر جريانه على أهل الشرق من العجم ، (والفاء) الكائنه(كالباء) الموحداه سواء كان أقرب إلى الباء أم إلى نفسها كما يقع فى لغه بعض العجم مثل ان يقال فى : البود الفود ، وقد جعلنا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء الخالصتين على ما ذكره نجم الأئمه.

(والضاد) المعجمه(الضعيفه) التى ضعفت بالنطق بها على وجه يقرب من الطاء المعجمه كما قد يقع فى لغه ليس فى لغتهم الضاد على ما ذكره السيرافى ، وقال سيبويه : الضاد الضعيفه من الجانب الأيسر ، (والكاف) الكائنه(كالجيم) مثل التلفظ «بكافر» على وجه يشبه جافرا كما يقع فى لغه أهل البحرين ، (فمستهجنه) قبيحه لعسر النطق بها ، ومن ثم لم يقع فى القرآن المجيد ولا فى كلام الفصحاء ، ولعل بعضها حدث فى لغه العرب من مخالطه العجم على ما قال السيرافى وغيره.

(وأما الجيم كالكاف ، والجيم كالشين) المعجمه(فلا يتحقق) ، لوقوع عكس كل

ص : ٤٩١

١- الآية : ١٢٢ النساء.

٢- وفى نسخه : وأوجه استحسانه الخ.

٣- وفى نسخه : لها.

منهما فى كلامهم على استهجان فى أحدهما ، فلو وقع هذان أيضا اشتبه على السامع أنّ الملفوظ جيم كالكاف أو عكسه ، وكذا الشين ، لعدم الفرق بين كل منهما وعكسه كذا قيل ، وقد يورد عليه أنّه لا مانع من ذلك عند العلم باللفظ الواقع هو فيه مثل ما يقع فى لغة أهل البحرين من النطق برجل ، وجمل مثلا شبيهين بركل ، وكمل مثلا ، وكذلك ما يقع على قله من المضارعه فى نحو : أجدد على ما مرّ من المصنف على أحد الوجهين فى تفسير كلامه هناك ، وتعويلهم فى مثل ذلك بالقرائن.

فهذا بيان مخارج الحروف وهى تختلف فى الصفات أيضا وتنقسم بحسبها انقسامات كثيرة حتّى زادت على أربعة وأربعين فى كلام بعضهم ، ولعل الحكمه فى اختلافها على ما يقال : كما تمايز ذوات الحروف لئلا تتناسب أصواتها كأصوات البهائم كما قال سيبويه : لو لا الاطباق فى الصاد لكان سينا ، وفى الطاء كان دالا ، وفى الظاء كان ذالا.

[صفات الحروف]

المذكور ههنا من تلك الانقسامات ما هى أهم ، (منها : المجهوره ، والمهموسه).

(ومنها : الشديده ، والرخوه).

(وما بينهما).

(ومنها : المطبقه ، والمنفتحه).

(ومنها : المستعليه ، والمنخفضه).

(ومنها : حروف الدّلاقه والمصمته).

(ومنها : حروف القلقه ، والصفير واللينه والمنحرف والمكّرر والهاوى والمهتوت) - بمثنتين من فوق - .

والفصل بين التقسيمات بقوله : منها ومنها للاشاره إلى أنّها تقسيمات متعدده كل منها مستقل برأسه.

ص : ٤٩٢

وهذا تفصيلها ووجه تسميتها ، (فالمجهوره : ما ينحصر) أى يحتبس - (جرى النفس مع تحركه) ، لقوّه ذلك الحرف فى نفسه وقوّه الاعتماد عليه فى مخرجه ، فيكون خروجه بصوت قوى ولا بدّ فى اخراجه وبيانه من ان يكون معه شىء من فى النطق بمعنى الاعلان على ما فى شرح المفصل.

(وهى : ما عدا حروف - ستشحك خصفه -) من الشحث بمعجمه فمهمله فمثله - بمعنى الالحاح فى السؤال - وخصفه : بالمعجمه فالمهمله فالفاء ، اسم امرأه ، وروعى (1) فيها الوقف على الهاء المبدله من تاء التانيث لافاده أنّ الهاء أيضا خارجه من المجهوره ، وقد جمعت المجهوره فى : ظلّ قوّ ربض إذا غزا جند مطيع ، والظل : مبتدأ مضاف إلى قو وهو المكان الخالى ، والخبر ربض ، وهو الحضيره ، يعنى : ان ظل القو يجرى مجرى الحظيره لمن أراد السلامه إذا تعرض للغزو عسكر يطيعون أميرهم فى الجهاد ويبالغون فيه.

(والمهموسه : بخلافها) أى بخلاف المجهوره فهى ما لا تحتبس النفس مع تحرك لضعفه فى نفسه وضعف الاعتماد عليه فى مخرجه فلا يحتاج بيانها واخراجها إلى الجهر أصلا بل يجرى فى النطق مع الهمس وهو الاخفاء.

(و) المجهور والمهموس (مثلا) على صيغه الماضى المجهول من باب التفعيل ، (بقق) محركه بالتحريك المفتوح بثلاث قافات للمجهوره ، (وككك) محركه بذلك التحريك أيضا بثلاث قافات للمهموسه ، ليظهر الفرق بين النوعين بتكرير حرف منهما مع تحرك اللدى اعتبر فى ظهور انحصار النفس وجريه فيهما إذ مع وحدته ربّما وقع الذهول عن حال النفس الخارج فاذا تكرر المتحرك منهما على التعاقب والاتصال على الالفاظ المتأمل تفتن بالحال من غير ريبه ، واختيرت الكاف والقاف لتقارب مخرجيهما فعند ظهور الفرق بين الجهر والهمس فيهما يظهر فى

ص: ٤٩٣

١- وفى نسخه : وروئى فيها الخ.

وما ذكرناه فى تعيين المجهوره والمهموسه من الحروف قول المتقدمين باسرههم وبعض المتأخرين ، (وخالف بعضهم) فى ذلك (فجعل الضاد ، والطاء ، والذال ، والزاي ، والغين) المعجمات ، (والعين) المهمله ، (والياء) التحتانيه المثناه (من المهموسه) وقد جعلنا هذه السبعه من المجهوره ، (و) جعل (الكاف) والتاء المثناه من فوق (من المجهوره) ، وقد جعلناهما من المهموسه ، (و) هذا البعض (رأى ان الشده) فى الحروف (تؤكد الجهر) فيه ، والرخاوه تناسب الهمس ، فلذلك عدّ هاتين الشديديتين من المجهوره وتلك السبعه الرخوه من المهموسه ، وليس الأمر على ما رآه لأنّ الشده والرخاوه باعتبار جرى الصوت وعدمه عند الاسكان ، والجهر والهمس باعتبار جرى النفس وعدمه مع التحرك ، فقد انفك الشده عن الجهر والرخاوه عن الهمس.

(والشديده : ما ينحصر جرى صوته عند اسكانه فى مخرجه فلا يجرى) الصوت فيه فيكون شده وقوه يمتنع بها عن التليين ، (و) هى : ثمانيه (يجمعها) قولنا : (اجدك قطبت) ، واجد : مضارع متكلم متصل بكاف الخطاب ، وقطبت : بصيغه الخطاب من القطوب وهو العبوس ، أو من قطب التراب - مزجه بغيره - ومحلّه نصب على أنّه مفعول ثان لقولنا أجد ، ويجمعها أيضا أجدت طبقك ، واجدت : ماض من الاجاده من الجوده.

(والرخوه : بخلافها) فهى : ما يجرى صوته عند اسكانه فيكون لها رخاوه - أى لين وقبول للتطويل والمدّ -.

(وما بينهما) ما يكون الصوت عند اسكانه متوسطا بين الانحصار والجرى بحيث (لا يتم له الانحصار ولا الجرى) ، (و) الحروف التى هى بينهما (يجمعها) قولنا : (لم يروعا) والأصل : لما يروعا بما الاستفهاميه بعد اللام الجاره ، ويروع : مضارع راعه بمعنى افاقه ، ويحتمل كون لم جازمه ، ويرو : من الروايه ، وعنا : بعن

الجاره مع ضمير المتكلم ، فالرخوه ما عدا هذين النوعين ، وحروفها ثلاثه عشر.

(و) الشديده ، والرخوه ، وما بينهما(مُتَلْت) بالماضى المجهول من التمثيل (بالحج) - للنسك المخصوص - ، (والطش) - بالمهملة المفتوحه فالمعجمه المشدده ، للمطر الضعيف - ، (والخل) - بالمعجمه المفتوحه وتشديد اللام - فانك تجد الصوت راكدا ممتعا عن المدّ عند الوقف على الجيم واسكانها ، وجاريا قابلا للمدّ عند الوقف على الشين ، ومتوسطا بين الحالين فى الوقف على اللام ، فالاولى شديده ، والثانيه رخوه ، والثالث بينهما.

(والمطبقه) بفتح الباء - (ما ينطبق على مخرجه الحنك) الأعلى ، والمقصود أنّ اللسان يرفع معه إلى الحنك الأعلى فينطبق عليه فينحصر الصوت بين اللسان وما حازاه من الحنك الأعلى ، والمطبق على الحقيقه هو الحنك واللسان والحرف مطبق عنده كقولهم ممرور به فتوسعوا فى اطلاق المطبق عليه من غير قيد ، كما قالوا : المشترك للفظ المشترك فيه ، كذا فى شرح المفصل ، ولو جعلت بكسر الباء على صيغه اسم الفاعل كأنها تطبق اللسان بالحنك لم يكن بعيدا بل كأنه أظهر ، والحروف المطبقه أربعه(وهى : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء).

(والمنفتحه : بخلافها) فهى ما يفتح معها ما بين اللسان والحنك ، وحروفها ما عدا الأربعة المذكوره ، واطلاق المنفتح عليها أيضا من باب التوسع.

(والمستعليه : ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك) ، وحروفها(هى) الأربعة(المطبقه) المذكوره ، (والحاء ، والغين) المعجمتان ، (والقاف) ، فان هذه ليست بمطبقه لكنها مستعليه لارتفاع اللسان بها إلى الحنك وهو معنى الاستعلاء.

(والمخفضه (1) : بخلافها) فحروفه ما لا يستعلى معه اللسان ، وهى ما عدا المستعليه ، ويقال لها : المنخفضه ، والتسميه بالاسمين اما توسع لاستعلاء اللسان

ص : ٤٩٥

١- والمتن فى نسخ الكمال : والانخفاض بخلافه.

وانخفاضه معها ، وأما لخروجها من جهة العلو والسفل .

(وحروف الذلاقة) - بالذال المعجمه والقاف - بمعنى السهوله من قولهم : لسان ذلق على ما رجحه المصنف فى شرح المفصل ، (ما لا ينفك رباعى ، أو خماسى عن شىء منها) بمعنى : أنه ما من رباعى أو خماسى إلّا وفيه أحد حروفها(لسهولتها) فى النطق ، فينجبر بها ثقلهما حتّى قيل ان ما لا يوجد فيه شىء منها ليس بعربى أصيل أو شاذ على ما يقال ، كالعسجد - للذهب - والزهرقه - بزائين معجمتين بينهما الهاء وفى آخرها القاف ، لشده الضحك ، وترقيص اللام الصبى ، (و) حروفها ستّه(يجمعها) قولنا : (مر بنفل) ومر : أمر من الأمر ، والنفل : - بالنون والفاء محرکه ، الغنيمه - ، وبسكون الوسط النافله .

وقيل : الذلاقة فى اسم هذه الحروف بمعنى الاعتماد ، سميت بها لاعتمادها على ذلق اللسان وهو طرفه ، وزيفه المصنف بأنه لا يناسب الميم والباء والفاء من جملتها لعدم اعتمادها على طرفه إذ لا مدخل لطرفه فيها بوجه .

(والمصمته : بخلافها) وسميت مصمته(لأنه صمت) على البناء للمفعول - أى سكت - (عنها فى) استيفاء(بناء رباعى أو خماسى منها) بخصوصها فليس رباعى ولا خماسى فى العربى الأصيل غير الشاذ بحيث يكون تمام حروفه منها بل يضم معها شىء من الزليقيه فكانت تلك سكوتا عنها فى بنائهما على التمام منها ، وقد يقال : أنّ المصمته ههنا ضدّ المجوفه ، وسميت تلك الحروف بذلك لثقلها كالشء المصمت الذى لا جوف له .

(وحروف القلقله) : من جمله الشديده هى : (ما ينضم إلى الشده فيها ضغط) - أى عصر - (فى الوقف) وذلك إذا كانت جامعته بين الجهر والشده ، فالجهر يمنع النفس عن الجريان ، والشده تمنع الصوت عن الامتداد فيحتاج بيانها إلى تكلف ، ويؤدى ذلك إلى الانضغاط عند النطق حتّى لا تكاد تخرج إلّا بقلقلتها - أى تحريكها - عن موضعها ليتبين الصوت وتسمع والصوت يشتد فيها بسبب ذلك ،

ولذلك قال الخليل : إنّ القلقله ههنا بمعنى شدّه الصوت على أنّها مأخوذه من القلقله بمعنى صوت الأشياء اليابسه على ما قيل ، وبعض العرب أشدّ صوتا فيها وكأنهم الذين يرمون الحركه فى الوقف على ما قيل.

(و) هى : خمسه (يجمعها) قولنا : (قد طبع) والطبع : - بالمهمله والموحده والجيم - الضرب على الشىء المجوف كالطبل ، وبعض الحروف فيها انضغاط لا- يبلغ حدّ القلقله كالضاد المعجمه فأنّها تجد منفذا بين الأضراس ، والظاء والذال المعجمتان والزاي فأنّها تجد منفذا بين الثنايا.

(وحروف الصفير : ما يصفر بها) عند النطق ، لخروجها بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت ويأتى كالصفير ، (وهى : الصاد) المهمله ، (والزاي ، والسين) المهمله.

(واللينه : حروف اللين) وهى : الألف ، والواو ، والياء ، لقبولها المد وخروجها بلين وسهوله لاتساع مخرجها.

(والمنحرف : اللام ، لأنّ اللسان ينحرف به) عن مخرجه الذى هو طرف اللسان إلى داخل الحنك.

(والمكرر : الراء ، لتعثر اللسان به) أى ذلته وانذلاقه عند الوقف فكأنه يذل ثمّ يقوم فيحصل التكرير ، ولذلك كانت حركته كحركتين على ما مرّ فى الاماله.

(والهاوى) : بمعنى ذى الهواء كالتامر ، واللابن - لذى التمر ولذى اللبن - وهو (الألف لاتساع هواء الصوت به) اتساعا كاملا ، بخلاف الواو والياء إذا كانتا مدتين لما فى الواو من ضمّ الشفتين المودى إلى شىء من الضيق وما فى الياء من رفع اللسان نحو الحنك ، بخلاف الألف لانفتاح الفم والحلق فيها من غير ضغط ولا عصر فاخصاص الهاوى بالألف كما ذكره للاتساع المذكور وإلّا فلا شك فى ان كل مدّه يخرج من هواء فضاء الفم ومن ثمّ تسمى المدات الثلاث هوائيه حتى ان بعضهم

كالخيل جعل هواء الفم مخرجا برأسه على أنه مخرج للمدّه وجعل المخارج سبعة عشر.

(والمهتوت : هو التاء) الفوقانيه على ما فى المفصل ، سميت بذلك (لخفائها) وضعفها فيقع التكلم بها على سرعه من الهتّ - بالتشديد - وهو سرد الكلام على سرعه.

وقال جماعه : المهتوت هو الهاء ، ومنهم الخليل فأنه قال لو لا هته فى الهاء لاشبهت الحاء ، وقيل : أراد بالهته العصر التي هي فيها دون الحاء ، ومنهم أبو الفتح فأنه قال : المهتوت هو الهاء لخفائها وضعفها.

[طريق إدغام المتقاربين]

(ومتى قصد إدغام المتقارب) (1) بأن يدغم أحد المتقاربين فى الآخر (فلا بدّ من) جعلهما متماثلين وذلك بالتصرف فى أحدهما و (قلبه) إلى الآخر ليتحقق الادغام.

(والقياس : قلب الأوّل) إلى الثانى ، لأنّ الادغام يبتدأ به منه ، وعمده أثره تظهر فيه باخفائه وادراجه فى الثانى مع أنه ساكن والساكن أولى بالتغيير ، ولا- يخالف هذا القياس بأن يقلب الثانى إلى الأوّل (إلا لعارض) نحو : (إذ بحتودا) - بتشديد الحاء المهمله - من صيغه الأمر ، والأصل : إذبح عتودا - وهو ولد المعز - ، (وإذ بحاذه) فى : إذبح هذه ، فإنّ العين المهمله والهاء ادخل فى الحلق فهما أثقل منه والادغام أنما يصار إليه للتخفيف ففى قلب الأخرى إلى الأثقل نقض لهذا الفرض فلذلك قلبتا إلى الحاء وان كانتا ثانيّتين وادغمتا.

وأما ادغام الحاء المعجمه فى الغين المعجمه التي هي أدخل منه فيتأتى الوجه فيه

ص : ٤٩٨

١- والتمن فى بعض النسخ : ادغام المتقاربين فلا بدّ من القلب.

عنده ذكره - انشاء الله تعالى - .

(وفى جملة) الحروف المبدله (عن تاء «الافتعال» نحو : اسْمِعْ فى : استمع ، واذان فى : اذتان كاختار من الزنه ، فان فيها تقلب الثانى وهو تاء الافتعال إلى ما قبلها أعنى فاء الكلمه (لنحوه) أى لنحو العارض فى : اذبحْتودا ، واذبحاذه ، فانّ الحرف التى تقلب إليها تاء الافتعال للادغام أخف من التاء ، (ولكثره تغيرها) أى تاء الافتعال ، فانّها كثيرا يتغير لغير الادغام أيضا نحو : اضطرب ، واصطلح ، فهى بالتغير والقلب إلى ما قبلها للادغام أولى من قلب ما قبلها إليها لقله تغيره .

(و) ما جاء فى لغه بعض بنى تميم أعنى قولهم : (مخّم) - بفتح الميم وضمّ الحاء المهمله المشدّده وسكون الميم - (فى : معهم) ، ومخاؤلاء - بفتح الميم وفتح الحاء المهمله المشدّده فى : مع هؤلاء (ضعيف) ، إذ لم يقلب فيه الأوّل إلى الثانى على ما هو القياس ولا الثانى إلى الأوّل للعارض الذى هو كون الهاء أدخل فى الحلق من العين وأثقل ، بل قلب الحرفان إلى ثالث هو الحاء المناسب للعين فى المخرج ، لكون نحو : مخّ بالادغام فى الحاء أكثر وأخف من نحو : دغّ بالادغام فى العين ، والفصيح : معهم ، ومع هؤلاء بالاظهار .

(وستّ) للعدد المخصوص - (أصله : سدس) بدليل تصغيره على سديس ، وجمعه على أسداس ، وقولهم فى بناء اسم الفاعل والتفصيل منه : السادس والتسديس وهو (شاذ) مخالف للقياس ، لأنّ الدال والسين متقاربان لكونهما من طرف اللسان فالقياس فى الادغام قلب أحدهما إلى الآخر فقلبها إلى ثالث وهو التاء خارج عن القياس ، لكنّه على شذوذه (لازم) فى الاستعمال ، حيث لم يستعمل إلّا بالتاء المشدّده وكأنهم كرهوا السدس لقله اتحاد الفاء واللّام نحو : سلس مع كثره دوران هذا اللفظ فقلبوا السين الأخيره تاء لتناسبهما فى الهمس ، ثمّ قلبت الدال تاء للتقارب وادغمت مع ان كثره الدوران ووجود المتقاربين أعنى الدال والسين يناسبها التخفيف بالادغام ، وفى قلب السين إلى الدال تفويت لفضيله الصغير الذى

ص : ٤٩٩

هو في السين ، وفي قلب الدال سينا اجتماع ثلاث سينات مع ان في اعتبار الادغام عدولا عن الاظهار الذي يقتضيه تنافرهما في الصفه لكون الدال مجهوره شديده والسين مهموسه رخوه فقلبوا الحرفين إلى التاء المناسبه للدال في المخرج وللسين في الهمس وادغموا.

والمتقاربان في المخرج ان كانا في كلمتين نحو : من مثلك ادغم أحدهما في الآخر وان أدى إلى اللبس لعدم المبالاه به لكونه في معرض الزوال لجواز الانفكاك ومعرفه أصل كل منهما عند انفكاكه عن الآخر.

ثم ان تحركا لم يجب الادغام ولم يتأكد وان سكن الأول وجب ان كان ذلك الساكن نونا في حروف يرملون ، أو لام التعريف فيما سيأتي - انشاء الله تعالى - ، ويتأكد في غير ذلك سيما إذا اشتد التقارب.

[امتناع إدغام المتقاربين]

(ولا يدغم منهما (1) في كلمه) واحده(ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر) سواء كانت فعلا(نحو : وتدا) الوتد - أي ضربه - ، (ووطدا) الوتد - أثبته وأحكمه - ، أم اسما(و) ذلك نحو : (شاه زنماء) - أي قطع من اذنها شيء وأبقى معلقا - ويقال لذلك المعلق الزنمه ، وإنما يفعل هذا بالكرائم ، فالتاء والطاء قريبتان من الدال والنون من الميم لكن القلب والادغام في الأولين بأن يقال : ودّ - بتشديد الدال - يؤدي إلى اللبس بما أصله دالان ، وكذلك الثالث يلتبس عند الادغام بأن يقال : زماء - بتشديد الميم - بما عينه ولامه ميمان.

(ومن ثم) أي ومن أجل عدم ادغام ما يؤدي إلى اللبس (لم يقولوا) : في مصدر الفعلين المذكورين (وطدا ، ولا وتدا) على زنه الوعد في : مصدر وعد ، (لما يلزم

ص: ٥٠٠

١- أي من المتقاربين ، وفي بعض نسخ المتن : منها.

من ثقل) لو لم يدغما ، (أو لبس) لو ادغما ، بل التزموا طده ، وتده كعده ، هذا على الأكثر ، ومنهم من قال : الوتد بسكون التاء بلا ادغام.

(وهذا) الّذى ذكر من الاظهار فى المؤدى إلى اللبس كائن (بخلاف : امّحى) بتشديد الميم فى : انمّحى كانقطع ، (واطّير) بتشديد الطاء والياء فى : تطير فقلبت التاء وادغمت وأتى بهمزه الوصل ، فأنه لاليس فيهما لعدم «أفعل» بتشديد الفاء وحدها بتشديدها وتشديد العين فى أبنتهم ، فيعلم من أوّل الأمران المدغم والمدغم فيه كليهما ليسا أصليين بل أحدهما زائد ، وينتقل إلى خصوصيه الزائد بالتأمل ، ولذلك قال الخليل : تقول فى الفعل من الوجل واليسر أوّجل ، وإيسر - بتشديد الواو والياء - للادغام.

(وجاء : ودّ فى وتد) بكسر التاء ، وقد تفتح بالمعنى المعروف (فى) لغه : (تميم) باسكان التاء على قاعدتهم فى تخفيف الأبنيه وقلبها دالا- مع الادغام ، وذلك لكثرة اهتمامهم بالتخفيف حتّى لم يبالوا باللبس عند حصوله ، ولا- يجوز عند تميم الوتد بالاسكان والاظهار.

[امتناع إدغام المتقاربين لأجل صفة الحرف]

(ولا- تدغم حروف - ضوى مشفر -) فيما يقاربها بالاستقراء ، والنكته فيه على ما ذكره فى القلب إلى المقارب والادغام من زوال صفتها الفاصله التى يستكره زوالها وتستحق المحافظه عليها ، وذلك لما فى الضاد المعجمه من الاستطاله لأنها تطول حتّى كأنها تدرك مخرج اللّام ، وما فى الواو والياء من المدّ واللين ، وما فى الميم من الغنه ، وما فى الشين المعجمه والفاء من التفشى وهو الانتشار فى مخرجهما لزياده رخاوتهما ، وما فى الراء من التكرير.

وهذا بخلاف ادغام تلك الحروف فى المماثل ، فإنه يؤكّد الصفه فلذلك إرتكبه ، وضوى : كعلم من الضوى - للهزال - وفاعله المشفر ، وهو للبعير كالشفه للانسان.

(و) أمّا (نحو : سيّد) وأصله : سيود ، (وليّه) وأصلها : لويه - بفتح اللّام وسكون الواو - من لوى يلوى ، وغيرهما ممّا قلبت فيه الواو إلى الياء المقاربه لها في صفه الجهر واللين والتوسط بين الرخاوه والشده وادغمت فلا- يرد اعتراضا على عدم ادغام تلك الحروف في المقارب ، لأنّ الادغام في نحو ذلك في المماثل لا- في المقارب ، وذلك لأنهما (أمّا ادغما لأنّ الاعلال) اللّازم فيهما وهو قلب الواو إلى الياء المناسبه لها في تلك الصفات كما مرّ (صيرهما مثلين) والقصد أنّما توجه إلى الادغام بعد القلب المتماثل الحاصل بعده وليس سابقا في القصد على اعتبار الاعلال حتّى يكون الادغام للتقارب والاعلال للادغام ، هذا ما يناسب كلام المصنف ههنا.

وأورد عليه ان ذلك الاعلال لو كان لمجرد استئصال الاجتماع كان جاريا مع تحرك السابق نحو طويل مع عدم جريانه فيه ، فحيث اختصّ بما إذا سكن السابق عرفنا أنّ السبب فيه قصد الادغام لسكون السابق مع الاستئصال المذكوره كما مرّ ، فقصدته متقدم على حصول المماثله بالاعلال ، ودعوى ان اجتماعهما مع سكون السابق أنقل من العكس فلذلك اختصّ الاعلال به لا يخلو عن تعسف ، فتأمل.

ولعلّ الأظهر ان امتناع ادغام حروف - ضوى مشفر - في مقاربهها أنّما هو فيما يزول فيه فضيله المدغم على ما يناسبه النكته المذكوره كالشين ، في الجيم ، بخلاف الواو في الياء لاشتراكهما في فضيله اللين ، وشهاده الاستقراء على ذلك (1) كليا كما هو ظاهر كلامهم ممنوعه ، فلعلّهم قصدوا في نحو : سيّد الادغام في أوّل الأمر لثقل الاجتماع وسكون الأوّل المناسب للادغام ، فتأمل فيه.

(وادغمت النون) التي هي أقوى في الغنه من الميم (في اللّام والراء) المتقاربتين لها في المخرج نحو : من ربّك ، ومن لذنك ، وان زالت الغنه بهذا الادغام في لغه الأكثر ، ولا يقدح ذلك في المنع عن ادغام الميم في المتقارب لحفظه الغنه لأن حفظها

ص: ٥٠٢

١- أي على امتناع الادغام.

أما يراعى فيما لم يكن فيه داع أقوى إلى الادغام كما هنا ، فإنّ النون في معرض الخفاء ويحتاج بيانها مع غير حروف الحلق إلى اعتماد قوى ونبره فيها وهى بالنون والموحده والمهمله - رفع الصوت - وذلك مكروه عند الذوق ، بخلاف الميم ، فادغام النون (لكراهه نبرتها) اللّمازمه من اظهارها معهما ، ولم يختاروا اخفائها معهما كاخفائها مع نحو الكاف والبدال لأنهما أقرب مخرجها إليها من نحو ذلك مع التناسب فى الجهر ونحوه فكأنهم خصوهما بالادغام المناسب للمتماثل تنبيها على اختصاصهما بكمال التقارب.

(و) ادغمت النون (فى الميم - وان لم يتقاربا -) فى المخرج ، (لغتتهما) فنزل اشتراكهما فى هذه الصفه الفضيله منزله التماثل ، (و) ادغمت النون أيضا (فى الواو ، والياء) نحو : من يوم ، ومن وال ، مع عدم التقارب فى المخرج (لامكان بقائها) - أى الغنه - عند ادغامهما فيهما فلا تزول فضيلتها وذلك عند سيويوه وسائر النحاه باشراب صوت الفم شيئا من الغنه ، لزوالهما عن النون إذا صارت واوا أو ياء بالادغام التام فيهما ، لتجردهما عن الغنه فلا تحصل بعد الادغام بدون ذلك الاشراب ، ثم ان هذا الاشراب يتأتى مع ادغامها فى كل ما خلا عن الغنه ، ولذلك يقع ادغام النون فى اللّام والراء مع الغنه فى لغه بعض العرب.

واختار بعض المحققين أنّ الادغام مع الغنه ليس بتمام بل ناقص متوسط بين الادغام التام والاختفاء فبقاء الغنه لبقاء أثر النون وهو الراجح فى ادغامهما فى الواو والياء لنقصان تقاربها لأنه فى بعض الصفات كالجهر دون المخرج والادغام أنّما هو للتقارب ، فالمناسب نقصانه عند نقصانه ، بخلاف اللّام والراء المتقاربتين لها فى المخرج وبعض الصفات أيضا فإنّ الراجح فيهما الادغام التام الذى تزول معه الغنه لقوه التقارب.

ثمّ ان ما ذكر من المنع من ادغام حروف - ضوى مشفر - فى المقارب مذهب النحاه وأكثر القراء ، (وقد جاء) الادغام فى المقارب فى بعضها. عن بعض القراء ، كما

جاء ذلك عن السوسى (١) ((لِيَغْضِ شَأْنَهُمْ)) (٢) بادغام الضاد فى الشين المقاربه لها(و) جاء((اغْفِرْ لِي)) (٣) ، (وَيَغْفِرْ لَكُمْ) (٤) ، (وَاصْبِرْ لِحُكْمِ) (٥) ، (وَيُنْشُرْ لَكُمْ) (٦) ، إلى غير ذلك ممّا وقعت فيه الرء الساكنه قبل اللام ، فأنها تدغم فيها فيما روى عن أبى عمرو واجازه الكسائى والقراء من جهه القياس.

(و) جاء (نُخِصِفْ بِهِمْ) (٧) بادغام الفاء فى الموحده على ما اختاره الكسائى فى هذه الآيه فى سوره سبأ وحدها ، وقد يقال : ان مرادهم بالادغام فى هذه المواضع هو الاخفاء تجوّزا ، لتقاربهما كيف لا والادغام الحقيقى فى : لبعم (٨) شأنهم يؤدى إلى التقاء الساكنين على غير حده لسكون العين التى ليست من حروف اللين قبل الضاد.

يسكن أبو عمرو الميم المتحركه ويأتى بها خفيه إذا كان قبلها متحرك وبعدها الباء نحو : (بَأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) واضحا له يسمونه ادغاما - تجوّزا - على ما يقال.

(و) كما لا تدغم حروف - ضوى مشفر - (لا) تدغم (حروف الصفير فى غيرها لفوات) [صفتها] الصفه الفاضله التى هى الصفير منها بالادغام ، ويجوز ادغام بعضها فى بعض كما يجىء - انشاء الله تعالى - لبقاء الصفه.

ص: ٥٠٤

- ١- أحد راوى أبى عمرو المازنى البصرى أحد القراء السبعة ، والسوسى هو أبو شعيب صالح بن زياد.
- ٢- الآيه : ٦٢ النور.
- ٣- الآيه : ١٥١ الأعراف.
- ٤- الآيه : ٣١ آل عمران وعدّه آيات اخر.
- ٥- الآيه : ٤٨ الطور.
- ٦- الآيه : ١٦ الكهف.
- ٧- الآيه : ٩ سبأ.
- ٨- فى بعض شأنهم.

(و) كذلك (لا) تدغم الحروف (المطبقة في غيرها) نحو: فرطت ، وبسطت ، واحفظ ذلك ، واحفظ ثانيا ، (من غير اطباق على الأفصح) ، محافظه على فضيله الاطباق ، وإنما تدغم مع بقاء الاطباق والاستعلاء ، وفيه كلام يأتي - انشاء الله تعالى - .

(و) كذا(لا) تدغم (حروف حلق في) حرف آخر من حروف الحلق (ادخل منه) في الحلق لأنّ الادخل أثقل فالقلب إليه والادغام ينافي التخفيف المطلوب من الادغام كما مرّ ، (إلّا الحاء في العين ، و) في (الهاء) ، فإنّها تدغم فيهما على ما سمع منهم وان كانتا أدخل منها.

(ومن ثمّ قالوا فيهما : اذبحّتودا ، واذبحّأذه) وذلك لعارض داع إليه كما مرّ.

وإذ قد علمت حكم ادغام المتقاربين اجمالا فهذا تفصيل ما يدغم من المتقاربه في المقارب.

[إدغام حروف الحلق]

ولنبداً بحرف الحلق لأنه أوّل المخارج ، والهمزه لا تدغم فيها شيء ممّا يقاربها لكونها أدخل من الجميع ، وكأنهم حملوا عليه عكس ذلك فلم يدغموها في شيء ممّا يقاربها ، والألف يتعذر فيها الأصل في الادغام وهو الادغام في المثل لتعذر الحركة اللّازمه في ثانی المثليين ، وحمل عليه الادغام في المقارب في المنع مع ان ادغامها في المقارب وقلبها إليه يؤدي إلى زوال ما فيها من المدّ والاستطاله فمنعوه.

وامّا غيرهما(فالهاء) تدغم (في الحاء) المهمله ، للتقارب في المخرج والتناسب في الهمس والرخاوه نحو : اجبه حاتما وهو أمر من جبه فلانا - بالجيم - أي ضرب جبهته ، ولم يدغم في العين مع أنّها أقرب مخرجا إليها من الحاء لجهر العين وتوسطها بين الشدّه والرخاوه ، فالهاء أسهل على الناطق منها فكرهوا قلبها إليها.

(والعين) المهمله تدغم (في الحاء) المهمله ، لكمال تقاربهما نحو : ارفع حاتما ،

وقال سيبويه : الادغام والاضهار كلاهما حسن ، بخلاف إدغامها - أى العين - فى الهاء بعد قلبهما حائين نحو : مَحَم فأنه ضعيف كما مرّ.

(والحاء) المهملة تدغم (فى العين) وفى (الهاء) لكن ذلك على خلاف القياس إلى الأول ، لأنه (بقلبهما حائين) كما مرّ فى نحو : إذبحتودا ، واذبحاذه.

(وجاء : (فَمَنْ زُحْرِحَ عَنِ النَّارِ) (١)) خاصّه فى المشهور (٢) بالادغام بقلبهما حائين (٣) فلم يقولوا فى أجهه عبدك اجبجدك - بتشديد الحاء - .

(والغين) المعجمه تدغم (فى الخاء) المعجمه ، نحو : ادمغ خالدا وهو أمر من : دمغه إذا شجه حتى بلغت الشجه دماغه ، والاضهار فى نحوه أحسن عند سيبويه.

(والحاء) المعجمه تدغم (فى الغين) المعجمه على عكس ذلك نحو : اسلخ غنمك ، والاضهار فيه أحسن.

وإنما جوزوه مع كون العين أدخل من الخاء لكونهما فى آخر مخارج الحلق قريبا من اللسان فاجريتا مجرى حروف الفم التى تقلب كل منهما إلى الآخر كما أجريتا مجراها فى لغه من أخفى النون فيهما فى نحو : منخل ومنغل مع ان حكمها مع حروف الحلق الاظهار.

[إدغام غير الحلق]

(والقاف) تدغم (فى الكاف) نحو : (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ) (٤) ، (والكاف فى القاف) نحو : لك قصورا ، (والجيم فى الشين) نحو : أخرج شيئا ، والادغام والاضهار كلاهما

ص : ٥٠٦

١- الآية : ١٨٥ آل عمران.

٢- ولم يجيء ادغام الحاء فى العين إلّا فى هذه الكلمه الشريفه ، وقيل : تدغم مطلقا.

٣- وفى نسخه : بقلب الحاء عينا عن أبى عمرو ، ولم يسمع فى الهاء المتقدمه على العين الادغام.

٤- الآية : ٢٠ المرسلات.

حسن في كل من هذه الثلاثة وان كان الاظهار أحسن في الثاني ، لأن القاف أدخل من الكاف على ما ذكره سيويه ، وقد روى عن أبي عمرو ادغام الجيم في التاء في قوله تعالى : (ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ) (١) وهو نادر ، وادغام الشين في السين في : ذى العرش سيلا وبالعكس نحو : (وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) (٢) وان أدى إلى زوال فضيله الصفير التي في السين لاشتراكهما في التفشى فكأنهما من مخرج واحد.

[إدغام اللام المعرفه]

(واللأ المعرفه) : على صيغه اسم الفاعل التي تفيد التعريف وهي اللام (تدغم وجوبا في مثلها) أى فى اللام ، كاللحم واللّبس ، (و) تدغم أيضا وجوبا (فى ثلاثة عشر حرفا) وهي : التاء المثناه من فوق ، والتاء - المثلثه - ، والسين والشين ، والصاد والضاد ، والطاء والظاء ، والراء والزاء ، والذال والذال ، والنون ، لمناسبته كثره دوران لام التعريف للادغام والتخفيف ومناسبه هذه الحروف لها فى المخرج ، فان ما سوى الضاد والسين من هذه من طرف اللسان على وجهه.

والضاد لاستطالتها كأنها تدرك مخرج اللام كما مرّ ، والسين متصل بمخرج الطاء ، وتظهر وجوبا مع باقى الحروف.

وقد تسمى لام التعريف الداخلة على ما تدغم فيها اللام الشمسيه - أى التي تدغم كما فى لفظ : الشمس ، وقد تسمى الداخلة على البواقي القمرية ، لعدم ادغامها كما لا تدغم فى لفظ : القمر.

(و) ادغام اللام (الغير المعرفه لازم فى نحو) : قوله تعالى : (بَلْ رَانَ) (٣) على قلوبهم ، - أى غلب عليها - على بعض التفاسير ، ونحو : (قُلْ رَبِّي ، *) ونحو

ص : ٥٠٧

١- الآية : ٤ - ٣ المعارج.

٢- الآية : ٤ مريم.

٣- الآية : ١٤ المطففين.

ذلك ممّا وقعت فيه اللّعام الساكنه من : قل ، وهل ، وبل من القرآن - خاصّه - على ما يقال قبل الرءاء الّتي هي في كمال القرب منها ، فإنّها تدغم فيها في نحو ذلك عند وصلها بها اتباعا للمأثور في نحوه.

وقد قرأ حفص : بل ران بالاظهار مع سكتة لطيفه على اللّام من بل.

وامّا في غير القرآن فادغامها أحسن من الاظهار قياسا لكمال القرب ، وقال سيبويه: عدم الادغام لغه أهل الحجاز وهي عربيه جائزه.

(و) ادغام اللّام الغير المعرفه (جائز في البواقي) من الصور الّتي هي غير ما حكم بلزومه فيها نحو : (هَلْ تُؤَبِّ ،) و(بَلْ زَيْنَ ،) و(هَلْ تَرَى ،) و(بَلْ ظَلُّوا ،) و(بَلْ تَأْتِيهِمْ) ، (هَلْ نُبَيِّئُكُمْ) ، (بَلْ ظَنَنْتُمْ) ، (بَلْ سَوَّلَتْ) ، (بَلْ طَبَعَ) ، إلى غير ذلك.

ثمّ تتفاوت تلك الحروف في حسن الادغام على ما فصل في موضعه.

[إدغام النون]

(والنون الساكنه) تنوينا كانت أو غيرها (تدغم - وجوبا - في حروف - يرملون -) وهي : ستّه أحرف ، وهو من الرمل محرکه بمعنى : الهرولة ، وذلك إذا لم يؤد الادغام إلى اللبس ، ولذلك أجمع القراء على اظهارها مع الواو والياء في كلمه واحده كالدنيا وصنوان ، إذ لو قيل : دنيا وصوان لم يعلم أنّهما من الدى والصوّ - بالتشديد - أو من الدنو والصنو - بالنون -.

(والأفصح) : عند الادغام (بقاء غنتها) وهي : صوت في الخيشوم في حال ادغامها ، (في الواو ، والياء) نحو : من يوم ومن ولى ، لضعف التقارب ، فإنّه في الصفه دون المخرج فالاولى ان يبقى الغنه الّتي أثرها ، وهذا مذهب جميع القراء إلّا ما ورد في روايه خلف عن حمزه من ادغامها فيهما بدون الغنه.

وامّا اظهار النون الساكنه مع الواو في (يس وَالْقُرْآنِ) في قرائه جماعه منهم

حفص ، فلا- اعتبار أنّ الوصل في أسماء حروف التهجي بنيه الوقف ولمثل هذا أظهرها حمزه مع الميم في : طسم من سورتى الشعراء والقصص.

(و) كما أنّ الأفصح معهما بقاء الغنة كذلك الأفصح (أذهابها) في حال ادغامها(في اللام والراء) نحو : من لدنك ، ومن ربك ، وغفور رحيم ، وخبير لطيف ، لكمال التقارب فأنه في المخرج والصفه معا ، ولذلك أجمع عليه القراء.

(وتقلب) النون الساكنه(ميما قبل الباء) الموحده ، نحو : أن بورك ، وسميع بصير ، كما مرّ في الابدال ، وذلك لامتناع الادغام لبعده المخرجين وبشاعه الاظهار ولشبهه الباء بالميم الّذى لم يظهروا معها النون في المخرج مع ما في اظهارها معها من النبره فقلبوها ميما لمجانسه الباء.

(وتخفى) النون الساكنه(في غير حروف الحلق) وغير حروف يرملون ، وغير الباء ، واكتفى عن استثنائها بالتعرّض لحكمها فيما قبل هذا ، واما استثناء حروف الحلق فلأنها يظهر معها نحو : حقيق على ، ومن حيث ، ومن علق ، وانعمت ، ويتأون ، ومن هذا ، ومن خير ، وفسينغضون ، لشده التباعد في المخرج.

وأما اخفيت مع البواقي وهى : خمس عشر حرفا ، نحو : من شاء ، ومن تاب ، ومن صلح ، لتوسط مخرجها عن مخرجها بين البعد الّذى هو لمخرج حروف الحلق والقرب الّذى هو في مخرج ما تدغم فيها فيناسبها الاخفاء الّذى هو حاله متوسطه بين الادغام والاظهار.

وما زعمه بعضهم من ادغامها في الجيم ضعيف لا- يكاد يعرف ، واما إجانة ، واجاصه كلتاهما بتشديد الجيم - فليس الأصل فيهما انجانة وانجاصه مع النون كما زعمه بل هاتان لغتان أخريان فيهما.

وإذا كانت أحوالها ما ذكر(فيكون لها خمس أحوال) : الادغام مع الغنة في

حروف - ينمو - من حروف يرملون.

والادغام بدونها في اللام والراء.

والقلب ميمًا مع الباء.

والاظهار مع حروف الحلق.

والاخفاء مع البواقي.

(و) النون (المتحركة : تدغم - جوازا -) بعد اسكانها في حروف يرملون ، ويظهر مع البواقي ، وجوز سيبويه من جهة القياس اسكانها واخفائها مع ما تخفى معها الساكنه ، وذكر أنه ليس بمسموع.

(والطاء ، والذال) المهملتان ، (والثاء) الفوقانيه الّتى هي غير تاء «افتعل» وتفاعل ، «وتفعّل» ونظائرها ، (والظاء ، والذال) المعجمتان ، (والثاء) المثلثة ، (تدغم بعضها في بعض) ، لتقارب مخارجها نحو : (قالت طائفه*) و(إذ ظلمتم) ، وقد تعلمون ، وقلما أثقلت دعوى الله ، (و) هذه الحروف الستة تدغم (في الصاد) المهمله ، (والزاي ، والسين) المهمله ، لقرب المخارج.

ولم يعكسوا بأن يدغموا هذه الثلاثه في تلك الحروف الستة ، لفوات فضيله الصفير ، وتلك الستة تدغم في الضاد والشين - المعجمتين - لكنّه أقل من ادغامها في هذه الثلاثه.

والحروف المطبقة ان ادغمت في غيرها مع ذهاب الاطباق كما هو لغه بعض العرب فالأمر ظاهر والادغام تام ، (والاطباق في نحو : فرّطت) ، واحطت ، وبسطت ، (ان كان معه ادغام) بأن يدغم المطبقة في ما يقاربه ادغاما تاما مع بقاء الاطباق كما هو ظاهر جماعه من النحاه والقراء (فهو اتيان بطاء اخرى) ان كان ذلك المطبق طاء كما في الأمثله ، وجمع بين ساكنين وذلك لأن الاطباق صفه للحرف المطبق فلا يتصور بقاؤها بدون بقاء ذات الحرف ، والحكم ببقاء ذاته مع القلب إلى

ص: ٥١٠

حرف آخر للادغام بديهي البطالان لأنه حكم بوجود الحرف وعدمه في حاله واحده فتعين ان تبقى ويؤتى معها بطاء ساكنه اخرى مثلا فتقلب تاء وتدغم في التاء حتى يكون بقاء الاطباق باعتبار الساكنه الاولى ، وادغام حرف الاطباق باعتبار الاخرى فهو اتيان بطاء ساكنه اخرى وجمع بين ساكنين على غير حده ، وهو فاسد.

وقد اجيب عن الاعتراض بالتزام زوال ذات الحرف مع بقاء الاطباق كما قد يبقى الغنه في النون مع زوالها عند الادغام وعند حروف الاخفاء ، وردّه المصنف في شرح المفصل : بأن الاطباق رفع اللسان إلى ما يحاويه من الحنك بالتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم إلا بنفس الحرف فيلزم ما ذكر ، ومن راجع وجدانه علم ان بقاء الاطباق في نحو ذلك متعذر بدون الاتيان بالطاء.

وهذا (بخلاف الغنه) (1) (في) قول (من يقول) : ببقائها بدون النون ، فإنها صوت لا- يتوقف على مجيء النون ، فإنها تخرج من الخيشوم والنون من الفم وان توقف عليها بيان النون ، ولا- يلزم من استلزام النون لها عند البيان استلزامها للنون كما في اللّازم الأعم.

ثم اختار بعد هذا الردّ أنّ الادغام ههنا ليس صريحا بل يؤتى بالمطبق حقيقه ويؤتى بما بعدها بلا فصل بحيث يشتد تقاربهما حتى كأنه أخفى المطبق فاطلق عليه الادغام كما أطلق على الاخفاء في بعض المواضع.

وليعلم ان ثانی المتقاربين ان كان ضميرا مرفوعا متصلا لزم الادغام مع شدّه التقارب كما في : عبدت ، وارتدت ، لأنّ المتقاربين في مثله كأنهما في كلمه واحده ، لكون الضمير المذكور كالجاء بخلافهما إذا كانا في كلمتين مستقلتين نحو : اعد تمرک.

(والصاد ، والسين) المهملتان ، (والزاي ، تدغم بعضها في بعض) ، لتقارب

ص: ٥١١

١- وبعض نسخ متن الشافيه : بخلاف غنه النون.

المخارج والاشتراك في فضيله الصفير ، (والباء) الموحده تدغم (في الميم و) في (الفاء) للتقارب في المخرج لكونها شفويه ، وذلك نحو : (يُعَذَّبُ مَنْ يَشَاءُ ، *) و(ارْكَبْ مَعَنَا ،) واذهب فمن تبعك ، وان تعجب فعجب .

واختلف آراء القراء في اختيار الازهار والادغام في نحو ذلك في مواضع من الكتاب العزيز .

[إدغام تاء الافتعال]

(وقد تدغم تاء «افتعل») في التاء الّذى اتفق وجودها معها في الكلمه - وجوبا - ان كانت تلك التاء فاء الكلمه نحو : اتّجر من التجاره ، لسكون فاء «افتعل» فيجتمع مثلان مع سكون الأوّل فيجب الادغام ، وجوازا للتخفيف ان كانت عينا لها نحو : اقتتل كما مرّ ولم يجب لاختصاص وجوب ادغام المثليين المتحركين بالاستقراء بما إذا كانا في الآخر الّذى هو محل التغيير ، وقيل : لعدم لزوم التاء الثانيه للاولى في نوع الباب لانفكاكها عنها في نحو اجتمع فكأنهما في كلمتين على ما قال سيبويه مع تحركهما لكن لما لم يكونا في كلمتين حقيقه جاز الادغام ، بخلاف : قرم مالك فانّ المتحركين فيه في كلمتين حقيقه (يقال) مع الادغام : (قتل وقتل) - بتشديد التاء المفتوحه فيهما وفتح القاف في أحدهما وكسرها في الآخر ، لأن اسكان تاء الافتعال للادغام ، اما بأن ينقل حركتها - وهى الفتحه - إلى الساكن قبلها وهو فاء الكلمه ، واما بأن تحذف حركتها فيلتقى ساكنان فيحرك الأوّل وهو الفاء بالكسر .

والتزموا على التقديرين حذف همزه الوصل للاعتداد بالحركه بعدها لجريانها مجرى الحركه الأصليه من جهه ان فاء الكلمه أصله التحرك في أصلها المجرد كقتل ، بخلاف حركه اللام في نحو : الحمر ، لأن لام التعريف أصلها السكون فلذلك جاز فيه حذف الهمزه واثباتها كما مرّ ، وحيث لم يتعين الفتح الّذى هو مظهر الالتباس بماضى التفعيل عند الادغام لجواز الكسر السالم عن الالتباس عنده فليس نفس

الادغام من حيث هو موجبا للالتباس.

ويقال فى المضارع : يقتل - بفتح حرف المضارعه وفتح ما بعده ان فتح فى الماضى ، وكسره ان كسر فيه وكسر العين المدغم فيها كما كان قبل الادغام.

ومنه : يخصّيمون وأصله : يختصمون ، ولم يجوزوا فى نحو : يمدّ ويعضّ ما جوزوا ههنا من حذف الحركه وكسر الساكن المتقدم ، للمحافظه على البناء ، مع ان جواز الأوجه الثلاثة التى هى : الاظهار ، والاختفاء ، والادغام ، فى نحو : اقتتل هوّن عليهم التصرف فيه بحذف حركه أوّل المثلين ، بخلاف نحو : يمدّ فأنّه يلزم فيه الادغام فعومل به ما هو الأصل فيه من نقل الحركه إلى ما قبل المثلين.

(و) هذان الوجهان وهما : فتح الفاء وكسرها فى نحو : اقتتل بعد الادغام (عليهما) يحصل فى اسم الفاعل المأخوذ منه (مقتلون) - بفتح القاف - (ومقتلون) - بكسرها - ، وأهل مكّه يقولون : مقتلون - بضمّ القاف اتباعا لضمّه الميم - .

(وقد جاء (مُرْدِفِينِ) (1)) بضمّ الراء وتشديد الدال - حكاه سيبويه عن الخليل وهرون على أنّ الأصل : مرتدّفين على صيغه اسم الفاعل من ارتدّفه - أى استدبره - فقلبت تاء الافتعال دالا وادغمت وضمت الراء (اتباعا للميم) ، ويجوز فيها الفتح والكسر ، وقراءه السبع بسكون الراء على أنّه من باب الافعال إلّا ان نافعا قرأ على صيغه اسم المفعول وفاقا لقبيل على روايه غير معتبره ، والباقون على صيغه اسم الفاعل.

(وتدغم الشاء) المثلثه إذا كانت فاء افتعل (فيها) أى فى تاء افتعل (وجوبا) على ما صرّح به الزمخشري ، لقرب المخرجين والاشترائك فى الهمس حتّى كأنهما مثلان مع سكون الأوّل ، واستحسانا على ما صرّح به بعضهم لعدم التماثل حقيقه ، وهذا الادغام جاء فى لغتهم (على الوجهين) فى ادغام المتقاربين ، وهما قلب الأوّل إلى

ص: ٥١٣

١- الآيه : ٩ الأنفال.

الثانى كما هو القياس ، وقلب الثانى إلى الأوّل كما فى : اذبحْتودا ، وذلك (نحو : إثار) بالمثلثه المشدّده - وهو أفصح ، (وإثار) بالفوقانيه المشدّده - فى : إثار فلان بالمثلثه على «افتعل» أى أدرك ثاره.

(و) تاء «افتعل» (تدغم فيها السين) المهمله ادغاما(شاذا على الشاذ نحو : اسيمع) - بتشديد السين - فى استمع بقلب تاء الافتعال سينا والادغام ، ففى هذا الادغام شدوذ من جهه أنّ السين من حروف الصفير فلا تدغم فى غيرها ، وشدوذ آخر على ذلك الشدوذ من جهه أنّ القياس فى ادغام المتقاربين قلب الأوّل إلى الثانى وقد عكس ههنا ، وأنما ارتكبوه ولم يقبلوا الثانى إلى الأوّل (1) ليخلو عن الشدوذ الثانى (لامتناع : إتمع) بتشديد التاء ، كما يلزم من قلب السين إلى التاء لما فيه من ذهاب فضيله الصفير التى كانت فى السين فحيث خالفوا قياس حرف الصفير من عدم ادغامه فى غيره قبلوا الغير إليه ليؤل إلى ادغام حرف الصفير فى نفسه وتبقى فضيلته ويسهل الخطب فى ادغامه.

(وتقلب) تاء افتعل (بعد حروف الاطباق طاء) مهمله ، لما بينها وبين تلك الحروف من التنافر فى الصفات على ما يظهر من الرجوع إلى صفات الحروف فقلبت طاء لموافقته لها فى المخرج ولتلك الحروف فى الصفه ، (فتدغم) بعد قلبها طاء(فيها) أى فى حروف الاطباق (وجوبا) فى ما إذا كان الحرف المطبق هو الطاء ، نحو : (إطلب) لاجتماع المثلين مع سكون الأوّل ، (وجوازا على الوجهين) وهما قلب الأوّل إلى الثانى وعكسه (فى) ما إذا كان المطبق طاء معجمه نحو : (إظلم) وأصله : اظلم كافتعل ، وإذا ادغم جاز : إظلم - بتشديد الطاء المهمله - كما هو القياس ، وإظلم - بتشديد المعجمه - كاذبحْتودا.

(وجاءت) الصور(الثلاث) التى هى : الاظهار ، والوجهان فى الادغام (فى) قول

ص: ٥١٤

١- هكذا فى نسخ التى بأيدينا ولكن الظاهر : ولم يقبلوا الأوّل إلى الثانى ، فتأمل.

زهير بن أبى سلمى المزنى فى مدح هرم بن سنان :

هو الجواد الذى يعطيك نائله

عفوا(ويظلم أحيانا فيظلم) (١)

فجاءت الثلاث فى قوله : فيظلم على البناء للفاعل من باب الافعال ، واما قوله : يظلم فهو من المجرى على البناء للمفعول.

والمعنى : هو الجواد الذى يعطيك عطاء عفوا - أى بسهولة - من غير المنّ والمطل وقد يظلم فى الطلب لكثرتة فى أوقات احتياجه إلى المال فيتحمل ذلك الظلم.

وروى الجيلى فى البيت وجها رابعا وهو : ينظلم على زنه ينقطع.

(و) تدغم الطاء المنقلبه عن تاء الافعال (شاذ على الشاذ فى : اصطر ، وإضطرب) ، فيقال : إصبر - بتشديد الصاد المهمله - ، وإضرب - بتشديد المعجمه - فوجه شذوذه فى الأول ادغام حرف الصفيى فى غيره ، وفى الثانى ادغام ما هو من حروف - ضوى مشفر - فى غيره ، ووجه الشذوذ على الشذوذ قلب الثانى إلى الأول على خلاف القياس فى ادغام المتقاربين ، وأما ارتكبوا ذلك ولم يعكسوا(لامتناع : إطرب ، وأطرب) بالمهمله المشدده فيهما - عند الفصحاء وان جاء فى الشاذ الغير الفصيح أطرب ، وذلك لفوات فضيله صفيى الصاد فى الأول ، وفوات فضيله الاستطاله فى الثانى ، فجعلوا الادغام بقلب الطاء إليهما ليؤل إلى ادغام حروف الصفيى والاستطاله فى أنفسهما.

وما حكاه سيويه عن بعضهم أنه قال : مطّجع فى : مضطجع كأنه نادر لا يعبأ به.

(وتقلب) تاء افتعل (مع الدال ، والذال ، والزاي) بعد تلك الحروف (دالا)

ص: ٥١٥

١- البيت : قد ذكر الشارح قائله ومعناه ، والاستشهاد فى قوله : فيظلم فقد روى بثلاثه أوجه أولها «فيظلم» باظهار كل من الحرفين ، والثانى : «فيظلم» بالقلب والادغام ، والثالث : «فيظلم» بالقلب والادغام.

مهمله ، لمنافرتها لتلك الحروف فى الصفات كما يظهر بالرجوع إلى صفات الحروف فقلبت دالا- لمناسبتها لها فى المخرج ولتلك فى الصفات ، (تدغم) الدال المنقلبه عن تاء الافتعال (وجوبا فى) ما وقعت فيه بعد الدال المهمله لاجتماع المثلين مع سكون الأوّل ، نحو : (إِذَان) - بتشديد الدال - بمعنى : افترض ، من الدين ، وأصله : إِدْتَان فقلبت تاء الافتعال دالا وادغمت.

(و) تدغم (قويًا) فصيحًا(فى) ما وقعت فيه بعد الدال المعجمه نحو : (إِذْكَر) بالدال المهمله المشدّده - فى اذتكر من الذكر ، فقلبت التاء دالا ثمّ قلبت المعجمه مهمله للتقارب على القياس الذى هو قلب الأوّل إلى الثانى وادغمت.

(وجاء) فيه (أذْكَر) بالدال المعجمه المشدّده بقلب الدال المنقلبه عن تاء الافتعال ذالا معجمه على خلاف القياس كما فى : إِظْلَم - بتشديد المعجمه - ، (واذدكر) بالمعجمه قبل المهمله على الاظهار على ما رواه أبو عمرو وخلافا لسبويه حيث أوجب الادغام.

(و) تدغم (ضعيفا) مع الزاى المعجمه كما(فى نحو : إِزَان) من الزينه ، وأصله : ازتان فقلبت التاء دالا ثمّ الدال المنقلبه عنها زايا على خلاف قياس الادغام فى المتقاربين وادغمت ، وأنّما ارتكبه وقالوا : إِزَان ولم يقلبوا الزاى دالا(لامتناع : إِذَان) بتشديد الدال المهمله على قلب الزاى دالا ، لما فيه من فوات فضيله الصفير الذى هو فى الزاى.

(ونحو : خَبَطَ) بتشديد الطاء المهمله ، (و) قولهم : (حَصَطَ ، وفزّد ، وعدّد) - بتشديد الدال المهمله - (فى : خبطت) فلانا بمعنى أنعمت عليه من غير معرفه كما فى قول علقمه :

وفى كلّ حَيٍّ قد خَبَطَ بنعمه

فحقّ لشاس من نداك ذنوب (1)

ص: ٥١٦

١- البيت : قائله معلوم. وحق : على البناء للمفعول. والندى : العطاء. والذنوب : بفتح المعجمه الدلو مطلقا ، أو الممثلته من الماء. أى فى كل قبيله قد انعمت بنعمه من غير معرفه وحق لشاس من عطائك العظام يعنى : ان عطائك عليه أعظم.

ويقال : أيضا خبطت الشجر - إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها - ، (وحصت) من الحوص - للخياطة - ، (وفزت) من الفوز - للنجاه - ، (وعدت) من العود بمعنى الرجوع ، (شاذ) لما فيها من قلب تاء الضمير العذى هو للمتكلم أو المخاطب طاء ودالا - مهملتين - بعد الطاء والصاد والذال - المهملات - ، والزاي ، كثناء الافتعال بعد هذه الحروف ، والحال انّ الضمير كلمه مستقله منفصله عمّا قبلها حقيقه.

والوجه على شذوذه تنزيل ذلك الضمير لاتصاله منزله الجزء من الفعل كثناء الافتعال ، والادغام بعد القلب واجب في نحو : خبط ، وعدّ ، لاجتماع المثلين وسكون الأول.

وشاذ على الشاذ في : حصّ في حصط لما فيه من شذوذ ادغام حرف الصفير ، وشذوذ قلب الثاني إلى الأول كما استمع لامتناع ، حطّ ، لفوات فضيله الصفير ، وضعيف في : فزّ في فزد مثل أذان لامتناع فدّ - بتشديد الدال - كأذان فيضطر عند قصد الادغام إلى ما هو ضعيف من قلب الثاني إلى الأول أعنى قلب الدال زايا. وليقتصر في قلب تاء الضمير إلى الحرفين على السماع على ما قيل.

[تاء مضارع تفعل وتفاعل]

(وقد تدغم) على قلّه تاء المضارعه في تاء التفاعل والتفاعل في (نحو : تنزّل) ، وتتباعد ، (وتتنابز) (١) جماعه كذا - أى يلقب بعضهم بعضا - من النبز - بالنون والموحده والمعجمه - وهو اللقب ، (وصلا) أى عند الوصل بكلمه اخرى متقدمه ، (و) الحال ان تكون تاء المضارعه منهما بحيث (ليس) يقع (قبلها ساكن صحيح) من الكلمه التي وصلت بها بل يقع قبلها اما : صحيح متحرك كاللّام من : قال في قولك :

(١) وفي بعض نسخ المتن : تتنازوا بصيغه الجمع.

قال تنزل ، وقال تنابز - بتشديد التاء فيهما للادغام ، وأما ساكن من حروف اللين مده كانت نحو : قالوا تنزل ، أم غيرها نحو : ولو تنزل ، ومن ذلك قرائه البزى : لا يتمموا ، لا تبرجن ، بالتاء المشدده - للادغام ، والوجه في جوازه حينئذ استثقال اجتماع التائين في الجمله مع عدم المانع عن دفعه بالادغام.

والتقاء الساكنين اللّازم مع الين الساكن مغتفر مده كانت أم لا كما مرّ ، ومنه يظهر ضعف اشتراط كون اللين الساكنه ههنا مده.

ويمتنع الادغام في البابين عند الابتداء التأديه (١) إلى الابتداء بالساكن ولا- سبيل إلى التحرّز عنها بهمزه الوصل لامتناعها في المضارع في لغتهم ، وهذا كامتناع الادغام في ما فيه المثلان في الصدر من غير البابين وليس موقعا لهمزه الوصل نحو : ددن - بدالين مهملتين مفتوحتين - بمعنى اللهو ، وكذلك يمتنع في البابين عند الوصل إذا وقع قبل التاء ساكن صحيح من الكلمه المتقدّمه للزوم التقاء الساكنين على غير حده ، لعدم كون الأوّل لينا.

وأما قراءه البزى : (كُتُّمَ تَمَنُّونَ) (٢) و(هَلْ تَرَبُّصُونَ) (٣) ونحوهما - بالتاء المشدده - للادغام مع الساكن الصحيح فضعيفه ، ولما كان الادغام في البابين متعذرا وإنما يتأتى امكانه بالوصل بالغير كان قليلا ، لعدم الاعتداد بما يزول به تعذره ، لعروضه من خارج.

(و) قد تدغم (تاء «تفعل» ، وتفاعل» فيما تدغم فيه) أى في الحروف التى تدغم (التاء) فيها ، وهى : ثمانيه الطاء ، والظاء ، والذال ، والذال ، والصاد ، والسين - المهملتان - ، والزاي ، والتاء المثلثه ، وإذا ادغمت في أحدهما وقع الساكن المدغم

ص: ٥١٨

١- وفي نسخه : عند ابتداء التأديه.

٢- الآية : ١٤٣ آل عمران.

٣- الآية : ٥٢ البقره.

فى أوّل الكلمه ، (فتجب همزه (١) الوصل ابتداء) ، تحرزا عن الابتداء بالساكن وذلك (نحو : إطيروا) فى : تطيروا ، (وإزيّنوا) ، وإزيّنت فى : تزيّنوا وتزيّنت ، (وإثاقلوا) ، (وإثاقلتم إلى الأرض) فى : ثاقلوا وثاقلتم ، (وإدارأوا) ، (وإدارأتم) ، فى : تدارأوا ، وتدارأتم ، واظلموا فى : تظلموا ، واذكروا فى : تذاكروا ، واساقط فى : تساقط ، وفى الجميع قلبت التاء إلى ما وقع بعدها وادغمت وزيدت همزه الوصل ، وهذا القلب والادغام مطرد فى الماضى والمضارع والمصدر والأمر ، واسمى الفاعل والمفعول.

ومنه : (تساقط عَلَيْكَ) (٢) على قراءه فتح التاء وتشديد السين ، والأصل تساقط - بتائين - .

وليست هذه الأفعال من باب الافتعال ، إذ لو كان أصلها «افتعل» لحصل بعد القلب والادغام : إطاروا ، وإزأنوا - بالألف - لأنّ العين المعتله قلب فيه ألفا كاختار ، واثقلوا ، وإدارأوا - بتشديد التاء ، والبدال بدون الألف - لعدمها فى الصحيح من «افتعل» ، ولو كان للاشباع (٣) كما فى : ينباع لم تطرد.

وقد يضم إلى الحروف الثمانية تاسع هو الضاد المعجمه ، لقربها باستطالتها من حروف طرف اللسان نحو : إضاربوا فى : تضاربوا ، وقد يضم الشين والجيم إليها أيضا وان كانتا بعيدتين عنها نحو : إشجروا ، وإجاءروا فى : تشاجروا وتجاهروا.

(ونحو : إسطاع) - بتشديد الطاء - فى : إسستاع ، وما يشبهه ممّا كان على «استفعل» من الأجوف حال كونه (مدغما) وقع فيه ادغام تاء الاستفعال فى أحد

ص : ٥١٩

١- فى شرح النظام وبعض نسخ المتن : فتجلب بدل فتجب.

٢- الآية : ٢٥ مريم. وقرأ حفص تساقط عليك بضمّ التاء وكسر القاف وتخفيف السين ، وحمزه يفتحها مع التخفيف ، والباقون يفتحها مع التشديد.

٣- وفى نسخه : للاتباع.

تلك الثمانيه التي تدغم فيها التاء بعد قلبها إليها ، (مع بقاء صوت السين نادر) ، لما يلزم فيه من التقاء الساكنين على غير حده ، لأن سين الاستفعال ليس لها حظ من الحركة أصلا في لغتهم فيمتنع تحريكها عندهم ، والمدغم بعدها ساكن أيضا وليست السين من حروف اللين ، ولذلك لم تدغم التاء في التاء في هذا الباب نحو : استتبع ، واستتاب ، ومن ثم حكم النحاه بخطاء حمزه في ارتكاب هذا الادغام في قوله تعالى : (فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) (١).

وَأَمَّا خَصَّ الْحُكْمَ بِالْأَجُوفِ ، لَأَنَّهُ الْمَذِيَّ جَاءَ فِيهِ الْإِدْغَامُ عَلَى نَدْرِهِ لِتَحْرُكِ الْفَاءِ فِيهِ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ عَلَى مَا مَرَّ فِي الْإِعْلَالِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ مِنْ «اسْتَفْعَلَ» فَلَا- يَجُوزُ فِيهِ إِدْغَامُ تَاءِ الْاسْتَفْعَالِ بِالِاتِّفَاقِ ، لِسُكُونِ مَا بَعْدَهَا وَهُوَ الْفَاءُ نَحْوُ : اسْتَدْرَكَ ، وَاسْتَطْعَمَ ، فَيَمْتَنَعُ الْإِدْغَامُ فِيهِ (٢).

ص : ٥٢٠

١- الآيه : ٩٧ الكهف.

٢- لوجوب كون المدغم فيه متحركا كما مرّ.

(الحذف الاعلالي و) الحذف (الترخيمى قد تقدم) كل منهما ، اما الأول ففى باب الاعلال ، واما الثانى ففى الكافيه فى باب المنادى وفى تصغير الترخيم ان أدرج فيه .

(وجاء غيره) أى غير ما تقدم من الحذف (فى : تفعل ، و «تفاعل») من المضارع المبني للفاعل المصدّر بالتاء فى البابين ، فان أصلهما : «تفعل ، وتتفاعل» - بتائين فحذفت إحداهما للتخفيف على خلاف بينهم فى تعيين المحذوفه منهما ، فعند سيبويه وأصحابه : هى الثانية لأن الثقل نشأ منها ، ولأنّ الاولى حرف المضارعه جىء بها لمعنى ، وعند بعضهم : هى الاولى لأنّ لا ثانية جىء بها لمعنى كالمطاوعه وحرف المضارعه طار عليها ، ومع ذلك قد تطرق إليها التغيير فى صوره الادغام وصلا كما مرّ فليكن التغيير بالحذف أيضا متطرقا إليها ، وكلاهما محتمل عند بعضهم لتعارض الدليلين .

ومنعوا من حذف إحدى التائين فى المبني للمفعول ، إذ لو حذفت الاولى المضمومه التيس بالمبني للفاعل المحذوفه منه احدهما ، ولو حذفت الثانية التيس ما هو من التفاعل بالمضارع المجهول من باب التفعيل ، وما هو من باب التفاعل بالمجهول من باب المفاعله .

وقد جاء التخفيف بحذف إحدى النونين المجتمعين فى المضارع ، ومنه : (نُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ) (١) بنصب الملائكة على قراءه بعضهم والأصل : ننزل ، وقد يجعل منه : نج المؤمنين (٢) فى قراءه عاصم وابن عامر ، والأصل : (نُجِّج) - بنونين - على صيغه

ص: ٥٢١

١- الآيه : ٢٥ الفرقان.

٢- الآيه : ١٠٢ يونس.

المضارع المبني لفاعل من باب التفعيل ، ولذلك سکن آخره.

(وجاء) الحذف أيضا غير ما تقدم (في نحو : مست ، وأحست ، وظلت) ، من المضاعف ، والأصل : فى أحست أحسست كأكرمت فحذفت السين الاولى بعد نقل حركتها إلى الحاء ، وأصل الآخرين : مسست ، وظللت كلاهما على «فعلت» بكسر العين ، ويجوز فى نحوهما حذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء ، وبدون النقل فيقال : على الأوّل مست ، وظلت ، - بكسر الأوّل - ، وعلى الثانى بفتحه ، وقرأ فى قوله تعالى : (قَرَنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) (١) بفتح القاف وبكسرهما ، فجعله بعضهم من المضاعف من : قرّ بالمكان يقرّ بفتح القاف أو كسرهما ، والأصل : اقررن بصيغه الأمر بفتح الراء أو كسرهما فنقلت فتحه الراء أو كسرتها إلى القاف وحذفت إحدى الرائين واستغنى عن همزه الوصل.

وبعضهم جعله على قراءة الفتح من الأجوف من : قار يقار - إذا اجتمع - ومنه الفاره - للأكمه - لاجتماعها ، وعلى قراءة الكسر من المثال على أنّه من الوقار بمعنى الثبات والرزانه ، يقال : وقر ، يقر ، وقارا.

(و) جاء غير ما تقدم أيضا فى : (إسطاع) بكسر الهمزة الوصلية - (يسطيع) بفتح حرف المضارعه ، والأصل : إسطاع يستطيع ، فحذفت تاء الاستفعال لاستثقال اجتماعها مع الطاء ، واختير حذفها لزيادتها واصاله الطاء وهو كثير فصيح.

(وجاء) فى كلامهم فى استطاع ، يستطيع إستاع - بكسر الهمزة - ، (يستيع) بفتح حرف المضارعه ، واختير بقاء التاء عند استثقال اجتماعها مع الطاء ليكون ما يقع بعد السين مناسبا لها فى الهمس ، وجوّز سيبويه : ان يكون من حذف التاء وقلب الطاء تاء ليناسب السين فى الهمس.

وأما أسطاع يسطيع - بفتح الهمزة - للقطع فى الماضى وضم حرف المضارعه فمن

ص: ٥٢٢

١- الآيه : ٣٣ الأحزاب.

أطاع يطيع من باب الافعال كما مرّ في ذى الزيادة.

(وقالوا : بلعبر ، وعلماء) بفتح العين - كما في قوله :

غداه طفت علماء بكر بن وائل

وعاجت صدور الخيل شطر تميم

(وملما) - بكسر الميم - ، (في : بنى العنبر ، وعلى الماء ، ومن الماء) ، قال سيبويه : هذا التخفيف قياس في أسماء القبائل التي تظهر معها لام التعريف نحو : بلحارث ، بخلاف ما يدغم هي فيه نحو : بنى النضير ، وبنى النجار فلا يقال : بلنضير ، وبلنجار .

ويقال : طفا على الماء بالفاء - إذا علا عليه - ، وعاجت : مالت ، والشطر : الجانب ، والطفو على الماء كناية عن صيرورتهم مقتولين فان الميته تطفو على الماء .

(وأيما نحو : يتسع ، ويتقى) بفتح حرف المضارعه وتخفيف التاء - في : يتسع ، ويتقى - بتشديدها - (فشاذ) ، لأنه لما أمكن التخفيف بالادغام فالعدول عنه إلى الحذف مخالف للقياس لكنه مسموع في هذين المضارعين لكثرة الاستعمال .

واسم الفاعل منهما : متق قياسا وسماعا ، ومتسع - قياسا - فقط ، وفعلا مثل ذلك في الماضي من يتقى مع حذف همزة الوصل فيقال : تقاه - أى أتقاه ، دون ماضى يتسع ، والتاء مفتوحة في كل من هذين المضارعين عند التخفيف ، وقد تسكن ، واستدل بتحريكها على أنّهما مخففان من : يتقى ، ويتسع - بالتشديد - على «يفتعل» ، إذ لو كان بناؤهما بناء أصليا من المجرد لزم تسكين التاء على قياس ما يقع بعد حرف المضارعه في الثلاثي المجرد .

والمحذوف عند التخفيف تاء الافتعال - عند الزجاج - فوزن تقى يتقى «فعل ، يفعل» ، والأصل : وقى يوقى ، وعند المبرد التاء المنقلبه عن فاء الكلمة ، حملا على المجرد أعنى : يسع ويقى في حذف الفاء فالوزن «تعل ، يتعل» .

ويقال في الأمر : من تقى يتقى - تق - للمذكر ، وتقى للمؤنث ، ولكون هذا الأمر

مأخوذاً من المضارع الذي يفتح فيه التاء لم يحتج إلى همزة الوصل ، (وعليه ورد) (١) ما أنشده الجوهري وهو قوله :

زيادتنا نعمان لا تنسينها

(تق الله فينا والكتاب الذي تتلو) (٢)

قوله : زيادتنا بالنصب على الإضمار على شريطه التفسير ، وتق : أمر كما قلنا ، والكتاب : قسم أي لا تنسين يا نعمان زيادتنا إياك وعهدنا بك ولا تكن في مقام البغضاء واتق الله فينا بالانجيل الذي تتلوه ، فإنّ النعمان بن المنذر كان نصرانياً.

وهذا (بخلاف : تخذ) كعلم في الماضي كما في قوله تعالى : (لَاتَّخِذْ عَلَيْهِمْ حَسَباً) (٣) في قراءه أبي عمرو وابن كثير ، (ويتخذ) كيُعلم في المضارع ، (فأنه أصل) موضوع في نفسه بمعنى أخذ يأخذ - كما قال الفارسي - بقرينه التزامهم كسر العين في الماضي ، وفتحها وسكون التاء في المضارع ، ولو كان مخفف اتَّخذ - يتَّخذ كان المناسب فتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

ويجىء تحريك التاء فيه كما في : تقى يتقى على ما هو الأصل المأخوذ منه وهو «افتعل ، يفتعل» ، وقال الجوهري : ان اتخذ «افتعل» من الأخذ ، ولما كثر استعمالها توهم أنّ التاء أصلية فقالوا : تخذ ، يتخذ كعلم يعلم ، وعلى هذا فالأصل : أتخذ - بهمزتين وقلبت الثانية ياء على قياس تخفيف الهمزة الساكنة المكسور ما قبلها ثم الياء تاء وادغمت كما في : اتعد واتسر ، ويخذه ان قلب الياء المنقلبه عن الهمزة في : افتعل كايترز - تاء - خلاف القياس كما مرّ في الاعلال ، والتزام أنه من الشواذ المطرده الفصيحه كعود مع امكان ان يكون تخذ أصلاً ويكون اتخذ على افتعل مأخوذاً منه على القياس كاتجر من التجاره كأنه خلاف الظاهر.

وقيل : اتخذ من الوخذ - بالواو - بمعنى الأخذ ، فالمقلوبه إلى التاء للادغام في تاء

ص: ٥٢٤

١- وفي بعض نسخ المتن : وعليه جاء.

٢- البيت : لعبد الله بن همام السلولي. أوضح الشارح مفرداته ومعناه.

٣- الآية : ٧٧ الكهف.

الافتعال هي الياء المنقلبه عن الواو لا عن الهمزه وهو قياس كاتعد ، ويخذه عدم ثبوت الواو في اللغه .

(واستخذ) بالسين الساكنه وتاء واحده كما حكاه سيبويه مأخوذ(من إستخذ) بتائين - على «استفعل» من تخذ يتخذ ، فحذفت إحدى التائين تخفيفا ، وهو شاذ ، لأنّ القياس في مثله اثبات التائين كاستتبع ، واستتاب ، مع أنّه لم يظفر باستتخذ على «استفعل» في كلامهم .

(وقيل :) مجيء السين في : استخذ - بتاء واحده - (اببدال من تاء) ما هو بمعناه وهو (إتخذ) بالتشديد - على «افتعل» كما مرّ ، لتشاركهما في الهمس واتحاد معنى الفعلين ، وهذا ذكره سيبويه على سبيل الاحتمال ، (وهو أشد) من جعله مخفف استتخذ كاستفعل ، لأنّ عادتهم العدول من اجتماع المتقاربين إلى الادغام وهذا على عكس ذلك ففيه عدول من الأخف إلى الأثقل ، بخلاف الوجه المتقدم فأنّه جار على التخفيف المطلوب في لغتهم ، وأمّا عدم الظفر بالأصل فكأنه أهون ممّا لزم في الابدال لجواز كون رفض الأصل للاستغناء عنه بهذا الفرع لكونه أخف ، وقد يقع مثله فتأمل .

(ونحو : تبشروني) من باب التفعيل ، (وتبشروني) من باب الافعال ، (وانّي ، قد تقدّم) في الكافيه ، في بحث نون الوقايه .

وملخصه : أنّ الأصل في نحو الفعلين نونان هما : نون الاعراب ، ونون الوقايه ، وفي : انّي ، وانّني بنون اخرى بعد المشدّده من إنّ ، ويجوز في الجميع الاثبات وحذف نون واحده تخفيفا ، وفي نحو الفعلين وجه ثالث وهو الادغام ، وقرأ قوله تعالى (تأمروني أعبد) (١) بالأوجه الثلاثه .

وهنا قد تمّ الكلام في أحوال الأبنيه .

ص : ٥٢٥

١- الآيه : ٦٤ الزمر .

(وهذه مسائل التمرين): مصدر مرّنه على الشيء عوده عليه وهذه فى التصريف كالأخبار بالذى فى علم الأعراب والغرض منها تمرين المتعلم ليعتاد التصرف فى الأبنية لمعرفة أحوالها ، فيسئلونه عن كيفيته بناء مثل : لفظ من أبنية العرب من لفظ عربى آخر ، لأن الغرض هو التدرّب لمعرفة لغتهم وليس الغرض بناء لفظ للاستعمال كذا : قال سيبويه ، فلا يجب كون ما بينى ممّا ثبت بنائه عن العرب كما توهمه بعضهم وزاد الأَخفش فجوّز صوغ وزن لم يثبت فى لغة العرب بوجه من الوجه مثل : وزن جعفر بكسر الحرف الثالث. ووزن جالينوس سواء كان على «فاعينول» أو «فاعيلول» فان شيئاً منها لم يثبت فى لغتهم فيقال : لو ثبت مثل هذا فى لغتهم كيف ينطق به من لفظ كذا ، وما جوّزوه أبلغ فى التدرّب ورياضة النفس وان كان قول سيبويه أقيس على ما يقال ، وتوضيح معنى العبارة الشائعة عندهم فى السؤال عند التمرين هو (ان معنى قولهم) فى السؤال عند التمرين (كيف تبنى من كذا مثل : كذا) هو أنك (إذا ركبت منها) أى من الكلمة التى عبر عنها بكذا أولاً ، وتسمى فرعا(زنتها) أى زينه الكلمة التى عبر عنها بكذا ثانياً ، وتسمى أصلاً بالتسوية بينهما فى الحركات والسكنات والزيادات والترتيب بين الزوائد والاصول.

(وعملت ما يقتضيه القياس) بالنظر إلى الفرع الذى تريد بنائه (كيف تنطق به) أى بهذا المركب الفرعى المعمول فيه مقتضى القياس وان حصل فيه مخالفه لما بنى هو على مثله ، أعنى الأصل لإقتضاء حروف أحديهما فى تركيبه من : الحذف والادغام ونحوهما ما لا يقتضيه حروف الأخر.

ومن ثمّ إذا بنى من الرمى مثل اشد بضمّ الشين وتشديد الدال يقال : ارمى بكسر

الميم لكونها قبل الياء ، وان كان ما يوزايه من الأصل مضموما وليس فيه ادغام لعدم المثلين فيه ان كان فى الأصل.

فهذا معنى تلك العبارة التى يذكرونها فى السؤال التمرين عند الجمهور (قياس) قول (أبى على ان تريد) فى بيان معناها على ذكر قولك (وحذفت) من الفرع (ما حذف من الأصل قياسا) وان لم يتحقق حذفه فى الفرع ، فمعناها عنده إذا ركبت منها زنتها وعملت مقتضى القياس وحذفت ما حذف فى الأصل قياسا كيف تنطق به : واما لمحذوف من الأصل على خلاف القياس فلا تحذفه من الفرع.

(وقياس) قول قوم (آخرين) ان تزيد فى معناها على ما ذكر من أبى على قولك (أو غير قياس) بأن يقال : إذا ركبت منها زنتها وحذفت ما حذف من الأصل قياسا أو غير قياس كيف تنطق به ، فالخلاف إنما هو فى الحذف وفى حكم الزيادة التابعه له بأن يكون عوضا عن المحذوف كهمزة الوصل من اسم ، وائيا غيرها من الزيادات فلا خلاف فى اعتبارها فى الفرع كما هى فى الأصل ولا فى أنه يقلب فيه الحروف المقلوب فى الأصل وليعلم أنه لا بد فى التمرين من اختلاف الصيغتين فلا يقال : كيف يبنى من ضرب مثل خرج إذ لا يتغير بشيء وكذا لا بد من الاختلاف فى الأصل فلا يقال : كيف تبنى من ضرب مثل يضرب بل يقال : كيف يكون مضارع ضرب.

وهكذا وأنه لا يبنى من رباعى ثلاثى ولا من خماسى رباعى أو ثلاثى لإحتياجه إلى حذف بعض الحروف فيكون هدمًا لا بناء على ما قيل ، ويبنى مثلها من الثلاثى ويكرر ما هو لام الفرع عند بناء مثلها منه لتكررها فى زنتها وتدغم ان تحقق شرطه كما إذا بنى من ضرب مثل : قرطعب فيقال : ضرب بثلاث موحداث على عدد لامات الخماسى مع ادغام الثانية لسكونها فى الثالثة وفى بناء مثل : سفرجل منه تدغم الاولى فى الثانية بخلاف ما إذا بنى منه مثل : جعفر فإنه يقال : ضرب بموحدين بدون الادغام لتحرك الأولى مسبوقة بساكن صحيح ، وإذا بنى مثل

قرطاس يقال : ضرباب وإذا بنى منه مثل : إقشعر وأصله اقشعر برائين فعند سيويه والمازنى وحكاه عن النحويين يقال : إضربب بادغام الباء الأولى الساكنه فى الثانيه وتخفيف الثالثه على «افعلل» بتشديد اللام الأولى وعند الأخفش يقال : اضربب بتخفيف الموحده الأولى وفتحها وتشديد ما بعدها ليكون كالملحق به نحو إقشعر وإذا بنى مثل ما ينحصر حروفه فى الاصول من لفظ مشتمل على الزيادة حذفت الزوايد كما إذا بنى من مستغفر مثل : فلس فيقال : غفر إذا عرفت.

(فمثل محوى) فى النسبه إلى المحى اسم فاعل من حى تحيه إذا بنى من (ضرب) هو (مضربى) بإلحاق ياء النسبه على المضرب الذى هو اسم الفاعل من ضرب من باب «التفعيل» فلا يحذف منه اللام المحذوفه فى «محوى» لأن حذفها منه لإجتماع اليات كما مر فى النسبه وهو مفقود فى حروف «مضرب» هذا على قول الجمهور.

(وقال أبو على) والآخران ان مثل : «محوى» من ضرب (مضربى) بحذف اللام المحذوفه من : «محوى» قياسا(ومثل : وغد من دعا) هو (دعو) بكسر الدال (ودعو) بضمها وبسكون العين على التقديرين إذا بنى مثل : «اسم» فإن أصله «سمو» أو «سمو» بكسر السين أو ضمها وسكون الميم على التقديرين.

و «دعو» بفتح الدال وسكون العين إذا بنى منه مثل «غد» فان أصله غدو بفتح الأول وسكون الثانى.

فهذه الثلاثه هى التى يبنى من : «دعا» مثل : اسم (وغد لا إدع) بكسر الهمزه وسكون الدال إذا بنى مثل : «غد» لأن حذف اللام من «إسم» و «غد» على خلاف القياس وهمزه الوصل عوض عن المحذوف وليس فى تركيب «دعو» ما يقتضى شيئا من ذلك ، هذا عند الجمهور وأبى على.

(خلافًا للآخرين) المدين يحذفون من الفرع ما حذف من الأصل قياسا أم غير قياس فانّ المبنى من : دعا مثل : «اسم» عندهم هو إدع لحذف للام فيه على غير القياس والتعويض عنها بعد اسكان الفاء بهمزه الوصل كما فى : «اسم» والمبنى منه

مثل : «غد» هو دع.

(ومثل صحائف - من دعا -) هو (- دعايا - باتفاق) من الجميع (إذ لا خلاف في الأصل) ، وهو صحائف وقد عرفت أنّ الخلاف أنّما هو في الحذف والزيادة المعوضه عن المحذوف.

فالاتفاق حاصل على ان مثل صحائف من دعا هو دعائو فاذا عمل فيه مقتضى القياس وذلك بأن : قلبت الواو بعد الكسره ياء.

ثمّ إذا حصل دعائى قلبت الهمزه ياء والياء ألفا حصل : دعايا كما مرّ في الاعلال من نحو : خطايا ومطايا.

(و) عند الجميع (مثل : عنسل على) «فعل» (من عمل) هو (عنمل) بزيادة النون المزيده لغير التعويض في الأصل وهو عنسل في موقع زيادتها فيه.

(و) مثل : عنسل (من باع وقابنح وقنول) بزيادة النون فيهما في موقع زيادتها فيه مع الاتيان بالياء والواو بعدها لعدم موجب للقلب ألفا لسكون ما قبلها.

ثمّ أنّ القياس في النون الساكنه مع الميم والواو والياء - وان كان الادغام مع الغنه لكنك تقول هذه الثلاثه -.

(بإظهار النون فيحس بها) أى يقع الاحساس بها بحاسه السمع (للإلتباس بفعل) - بتشديد العين لو ادغمت فيهن - لوقوع الحرف المضعف في موقع العين عند الادغام فلا يدرى أنّهما على مثال : عنسل وقد مرّ أنّه لا يدغم أحد المتقارنين في الآخر عند اللبس.

(ومثل : قنفخر) من الرباعى المزيده فيه النون للإلحاق : بقرطعب ووزنه «فعل» - بتشديد اللّام وحركات قرطعب وسكناته إذا بنى (من عمل) هو (عنمل) - بزيادة النون في موضع زيادتها فيه وتشديد اللّام. وتلك الحركات والسكنات.

(و) مثله : (من باع وقال بنحّ وقنول) - بالنون وتشديد اللّام - على تلك الهيئه

(بالإظهار) للنون في الثلاثه من غير إدغامها في الميم والواو والياء (للإلتباس) عند إدغامها فيها (بعلكد) أى بما يكون على هيئه :
علكد - بكسر العين وسكون اللام وفتح الكاف وتشديد الدال المهمله فيهنّ أى فى الألفاظ الثلاثه - لوقوع المضعف فى موضع
العين عند الإدغام.

والعلكدّ : البعير الغليظ الشديد العنق كذا قيل وقال نجم الأئمه : العلكدّ : الغليظ.

(ولا- يبنى مثل : جحنفل) - بالجيم - فالمهمله لغليظ الشفه من الرباعى المزيد فيه النون للإلحاق : بسفرجل ووزنه «فعلنل»
بحركات سفرجل وسكناته.

(من) لفظ لامه راء أو لام أو نون (مثل : كسرت وجعلت) وسمنت (لرفضهم مثله لما يلزم من ثقل أو لبس).

إذ لو بنى مثله فإما ان يظهر النون : كسنرر : وجعلنل فيلزم الثقل واما ان تدغم فى الرء واللام بعد قلبها إليهما فيقع المضعف موقع
اللام الاولى ويلزم الإلتباس بما هو على زنه «فعلل» - بتشديد اللام أولى -.

نحو : عملس - للقوى على السير السريع - وهذا بخلاف ما ليست لامه راء أو لاما أو نونا فإنه يبنى منه مثل : جحنفل وتظهر
النون حذرا عن اللبس اللعازم من الإدغام ، وذلك لأن قرب الشىء من مخرج النون ليس كالراء واللام فلا يستثقل اظهارها مع
الشىء كاستثقال اظهارها مع هذين أو مثلها وهو النون ، والمصنّف ترك المثل لظهوره ولا يبنى مثل : احرنجم من نحو : ما ذكر
فى أحد قولى المبرّد ، لما فى اظهار النون من الثقل وما فى ادغامها من زوال هيئه الإلحاق : ياقعنسس والإلتباس بنحو : اقشعر.

ويبنى منه فى قوله الآخر مع الإدغام ، لعدم افعلل - بتشديد اللام الأولى فيعلم أنه فى الأصل على زنه الإلحاق وهو «افعلنل».

واعترض عليه بأنه يلتبس عند الإدغام بنحو : إضربب إذا بنى من ضرب مثل :

إقشعر على قول سيوييه والمازنى كما تقدم.

ولعله لم يلتفت إلى ذلك لأنه غير مرضى عنده ولا يبنى مثل قنطار ممّا عينه لام أو راء أو نون من نحو : علم - وضرب - وغنم - لما ذكر من لزوم الثقل أو اللبس على وجه المذكور.

ولك استنباط مثل ما ذكرنا من الحكم المذكور (ومثل : أبلم) - بضمّ الهمزة الزائده واللام وسكون الموحده بينهما - لورق شجر المقل إذا بنى (من) قولك (وأيت) إذا وعدت هو (أوء) - بضم همزة الأولى وسكون الواو وكسره الهمزة الثانيه وتنوينها رفعا وجرًا -.

والأصل : اوى بضمّ الهمزة الاولى الزائده والثانيه الأصليه أيضا وياء بعدها هي : لام الكلمه فقلبت ضمّه الثانيه كسره لوقوعها قبل الياء فى الطرف الترامى ثمّ حذفت الياء بإعلال قاض رفعا وجرًا.

(ومثل) : ابلم - إذا بنى (من أويت) - إلى المنزل بتقديم الهمزة على الواو - وهو (أو) بضمّ الهمزة حال كونه مدغما مشتملا على ادغام الواو ، وذلك (لوجوب) حصول الواو المنقلبه عن الهمزة فيه ، وذلك لأن أصله - اوى - بهمزة مضمومه مزيده فى أوّله كما فى - ابلم - وهمزة اخرى أصليه ساكنه بعدها واو مضمومه وياء بعدها ويجب قلب الهمزة الثانيه واوا ، لإجتمع الهمزتين فى كلمه وأوليها مضمومه كما فى - او من - على ما مرّ فى تخفيف الهمزة.

فيجتمع واوان مع سكون الأولى فيجب الإدغام ثمّ أبدلت ضمّه الواو المشده كسره - كما فى الترامى - وحذفت الياء رفعا وجرًا بإعلال - قاض -.

وهذا فى وجوب الإدغام كائن (بخلاف يووى) - بواوين فى مضارع : آوى كأكرم فان أصله بهمزة واحده ساكنه قبل الواو ، وقلبها واوا أنّما هو على سبيل الجواز ، فالواو الأولى المنقلبه عنها لعدم وجوب حصولها كأنها غير مستقرّه الوجوب

فلا يجب الإدغام بل الفصح عدمه.

(و) مثل : إجرد - بكسر الهمزة الزائدة والراء المهملة بينهما الجيم الساكنه وفي آخره الدال المهمله - وهو نبت يدلّ على الكمّات إذا بنى (من وأيت) هو (إيء) - بهمزه مكسوره وياء ساكنه بعدها همزه اخرى مكسوره منونه وأصله - إواى - بهمزتين مكسورتين بينهما الواو الساكنه وفي آخره الياء فقلبت الواو ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها -.

وحذفت الياء الأخيره باعلال - قاض - رفعا وجرّا تقول : هذا - إيء - رأيت - إيثيا - مررت - ياءى -.

(و) مثله (من أويت) هو (إي) بكسر الهمزة وتشديد الياء المنونه المضمومه رفعا.

وأصله - إواى - بهمزه مكسوره مزيده فى أوله كما فى - إجرد - واخرى ساكنه بعدها واو مكسوره بعدها الياء فقلبت الهمزه الثانيه ياء وجوبا كما فى - إيت - على قياس تخفيف الهمزه فقلبت الواو ياء وادغمت بإعلال - سيّد - فحصل - إيى - بياء مشده مكسوره بعدها ياء مخفّفه فاجتمعت ثلاث ياءات فحذفت الأخيره حذفاً إعتباطاً غير اعلالى ، واعربت المشده على حسب العوامل.

(فى قول من قال) فى تصغير - أحوى - (احى) بالاعراب على حسب العوامل لجعله حذف الياء الأخيره عند اجتماع الثلاث إعتباطياً غير إعلالى.

(ومن قال إحي) بكسر الياء المشده المنونه لجعله الحذف عند إجتماع الثلاث إعلاليا - كقاض - قال ههنا فى الرفع والجر - إيى - بكسر المشده المنونه وقد مر التفصيل فى التصغير.

(ومثل : إوزه) - بكسر الهمزة الزائدة وفتح الواو والزاء المشده المفتوحه - لطير من طيور الماء يقال له - البط - أيضا إذا بنى (من وأيت) هو (إياه) بهمزه مكسوره وياء ساكنه بعدها تاء التأنيث وإن خالف إوزه فى الصوره ، لأن أصل إوزه إوززه

بمعجمتين وسكون الواو قبلهما على - إفعله - كإصبعه فاجتمع مثلان فأدغمت المعجمه الأولى بعد نقل فتحها إلى الواو في الثانية فالمبنى مثلها بالنظر إلى أصلها ، كما هو المعبر في بناء المثل من الشيء من - وايت - إوايه - فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

ثم قلبت الياء الأخيره ألفا لتحركها وإنفتاح ما قبلها وليس فيه ما فى الأصل من إجتماع المثليين حتى يدغم.

(و) مثلها إذا بنى (من أويت اياه) حال كون هذا المثل المبني منه (مدغما) مشتملا على إدغام الياء.

وأصلها - إءويه - بهمزه زائده مكسوره واخرى ساكنه وواو مفتوحه بعدها الياء على هيئه ما هو الأصل فقلبت الثانية ياء كما فى - ايت - ثم الواو ياء وادغمت بإعلال سيد فحصل - إييه - بياء مشده مفتوحه بعدها مخففه مفتوحه أيضا ، فقلبت المخففه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(ومثل : إطلخِم) - الليل - باهمال الطاء وإعجام الخاء وتشديد الميم إذا - أظلم وإسود - إذا بنى (من وايت) هو (إيأيا) بهمزه مكسوره وياء ساكنه مخففه وهمزه اخرى مفتوحه وياء مشده بعدها ألف ، وان خالف - اطلخِم - فى الصوره.

وأصله - إءويي - بهمزه مكسوره فواو ساكنه فهمزه اخرى مفتوحه فثلاث ياءات أولها ساكنه والأخريان مفتوحتان على زنه أصل - إطلخِم - قبل الإدغام وهو - اطلخِم - بميمين بعد الخاء الساكنه فقلبت الواو ياء - لسكونها وانكسار ما قبلها وادغمت الياء الأولى الساكنه من الثلاث المجتمعه فى الثانية وقلبت الثالثه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(و) مثل : - اطلخِم - إذا بنى (من أويت) هو (إيوييا) على زنه «إيأيا» فيما تقدم لأن أصله الكائن ، كأصل - اطلخِم - إءويي - بهمزتين وواو مفتوحه بعدها ثلاث

يئات على الوجه المتقدم فقلبت الهمزة الثانيه ياء لسكونها وإنكسار ما قبلها ولم يقلب الواو بعد الياء الساكنه المنقلبه عنها ياء بإعلال - سيّد - لعروض الياء لحدوثها بالوقوع بعد الهمزة الوصلية المكسوره ، التي هي في معرض الزوال في الدرّج واعلال اليئات كما مرّ.

ومثل : اطلّخم - من غزا هو - إغزوا - على هيئه - إيويًا - في الحركات والسكنات وأصله - إغزوو - بثلاث واوات وإعلالها كاليئات الثلاث المذكوره ، وقس على هذا ففي مثل ما ذكر يضطرّ إلى اعلايين فصاعدا ، واتفاق ذلك في مثله ليس بمناف لإستكراهه ورجحان العدول عنه مهما أمكن.

ومن ثمّ بنى عليه كثير من المطالب في الأبواب المتقدمه (وسئل أبو علي) الفارسي (عن مثل : ما شاء الله) كيف يبنى (من أولق فقال :) أبو علي في الجواب المبني منه مثله هو (ما ألق الالاق) لأن ما كلمه موضوعه على حرفين فلا يمكن بناء مثلها من أولق ، لأن اعتبار مثل ذى الحرفين من ذى الثلاثه فما فوقها إنّما يكون باسقاط بعض الحروف عنه بالكليه وهو هدم لا بناء.

وهذا بخلاف ما حذف لاعلال يقتضيه على إعتباره في أصل البناء والواو مزيده في - أولق - فالمبني من اصوله كأصل شاء هو - ألق - على «فعل» بالكسر والمبني منها كأصل في - الله - هو الالاق فان أصله : - الألاه - على أنه «فعال» بمعنى المألوه من - اله - بمعنى : عبد.

ثمّ ان حذف الهمزة وان جعلناه على قياس تخفيفها بنقل حركتها إلى ما قبلها لكن غلبه الحذف التي اتفقت فيه ليست بقياس فالحذف الواقع فيه كأنه ليس بقياس ، لكونه على وجه الغلبه الخارجه عن القياس ، وكذلك الادغام الواقع فيه ليس بقياس ، لأنه ادغام مثلين متحركين في كلمتين قد عرض التقاؤهما فان لام التعريف كلمه برأسها وتحركه بالحركه المنقوله من الهمزة ، فلذلك لم يعتبر الحذف والادغام في - الإلاق - المبني كأصله فانه إنّما يحذف من الفرع ما حذف من الأصل

قياسا لا غيره ، وهذا غاية التوجيه .

وهو كما ترى فكأنه ان ثبت أنّ - الالاق - فى كلامه باثبات الهمزه نظر إلى الإحتمال الآخر فى حذف همزه - الله - من كونه على غير القياس ، بأن يكون بدون نقل حركتها ويكون الإدغام قياسا لسكون اللّام الأولى .

وقد جور بعضهم كون - الإلاق - فى العبارة المنقوله عنه محذوف الهمزه بعد نقل حركتها للتخفيف بدون الإدغام فان صورته الحذف والإثبات فى كتابه مثله واحده وأنما التفاوت فى التلفظ كما فى كتابه - قد أفلح - والأحمر - مع جواز الوجهين - فتأمل - ثم ان هذا بالنظر إلى الأصل فى لفظ - الله - .

(و) المبنى من لفظ - أولق - مثله هو (اللّاق) بحذف الهمزه وادغام اللّامين إذا بنى منه مثله (على اللّفظ) بأن يكون لفظه متساويا للفظه (و) وقال أبو على أيضا أنّ المبنى مثل : ما شاء الله من أولق هو (ما ألق الالق على وجه) آخر ، جوزه سيبويه فى لفظ - الله - وهو ان يكون أصله - لاه - واصله - ليه - بالتحريك فقلبت الياء ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها ، وعرف بالام وجرى مجرى الأعلام - كالنجم - والضيّع - وهو من - لاه يليه - إذا تستر فالمبنى من اصول - أولق - مثل : لاه هو ألق بالتحريك ويعرف باللّام وليس فيه موجب للقلب والإدغام فيبقى على حاله .

(وبنى) أبو على جميع الأوجه الثلاثة المذكوره (على أنّه) أعنى - الأولق - «فوعل» فى الوزن بزياده الواو - كجوهر - لأنه لو بنى على أنّه أفعل - كأحمر - على اصاله الواو وزياده الهمزه لقال : ما ولق الولاق على الأصل ، وأما ولق اللّاق على اللفظ بحذف الواو كالمهمزه من : الإله والإدغام وما ولق الولاق على الوجه الذى جوزه سيبويه .

(وأجاب) أبو على (فى باسم) بالباء الجاره اللّاحقه على لفظ الإسم أنّ المبنى مثله من : أولق هو - بكسر الهمزه (وبالق) - بضمّها وسكون اللّام بعدها - على التقديرين على إختلاف القولين فى أصل : اسم أنّه سمو بكسر السين أو ضمّها

ص : ٥٣٥

وحذف اللام ليس بقياس ، وكذا تعويض همزه الوصل فيه ليس بقياس فلم يعتبره وهذا الذى ذكره أيضا مبنى (على ذلك) الذى ذكر من انّ - الأولق - «فوعل» إذ لو كان أفعل فالمبنى مثل : باسم منه هو - بولق - بكسر الواو وضّمّها والمبنى منه مثل : باسم عند الآخرين هو - يلق - بحذف الفاء سواء كان على «فوعل» أم «أفعل».

(وسئل أبو على بن خالويه) عن بناء (مثل : مسطار) - بالميم المضمومه والمهملات - لضربت من الخمر (من آء) بهمزه ممدده بعدها همزه اخرى واحده - آء - بدون التاء لضرب من الشجر ولحكايه بعض الأصوات.

والألف فيها منقلبه عن الواو كغيرها من الألفات المجهوله الأصل حملا على الأغلب فى الأجوف وأصله - أوأه - بالتحريك وتصغيرها - أوياه - (فظنه) ابن خالويه «مفعالا» بضمّ الميم على أنه من : سطر والسين اصلته وهى فاء الكلمه والألف للأشباع كما فى : ينباع (و) مع ذلك (تحير) فى الجواب فجمع بين ظن الفاسد والحيره فى الجواب والمقصود زياده الطعن عليه.

ويحتمل ان يكون المراد أنه ظنّه «مفعالا» ولهذا تحير فى الجواب إذ بناء مثله منها على تقدير كونه «مفعالا» واعتبار تخفيف الهمزه وعدمه كأنه أصعب من بنائه منها على التقدير الآخر الذى يذكر فتأمل.

(فقال : أبو على) انّ المبنى من : آءه (مثله : مسأأ) - بميم مضمومه وسين ساكنه وهمزه ممدوده بعدها همزه اخرى - وذلك لأن مسطارا مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل من استطار يستطير كاستطاع يستطيع من باب الإستفعال أو اسم مفعول منه ، كذا قال : نجم الأئمه - رضى - .

يقال : استطار الشيء إذا سطع وانتشر ، واستطاره غيره أى طيره ، فقال عنتره ابن شداد العيسى :

متى ما تلقنى فردين ترجف

ووانف أليتيك تستطارا

ص : ٥٣٦

وسمى به الخمر لغلانها ، وأصله مستطير - كمستخرج - بفتح الراء فقلبت الياء بعد نقل فتحها إلى ما قبلها ألفا وخفف بحذف تاء الاستفعال - كاسطاع -.

فالمبنى من : آءه مثل : مسطار بالنظر إلى أصله - مستآء - بالسين والتاء والمد والهمزة - كمستطاع - ثم حذفت تاء الاستفعال فحصل : مسآء كما قال.(فأجاب) أبو على فى هذه المسئلة(على أصله) الذى ذكر من أنه يحذف من الفرع قياسا من الأصل وكأنه زعم ان حذف تاء الإستفعال الواقعه قبل الطاء قياس كما فى اسطاع ، فاعتبر حذفها من : مسآء كما فى مسطار.

(وعلى الأ-كثر) وهو ان لا- تحذف من الفرع إلا ما يقتضيه فى نفسه من غير ان يجعل تابعا للأصل يقال : مستآء باثبات تاء الإستفعال لعدم متقارنتها للطاء فيها مع ان كون حذفها مع الطاء قياسا كما زعمه غير مسلم.

واعترض عليه المصنف فى الشرح المنسوب إليه بأنه يلزمه ان لا- يبنى ما ألق الإلاق باثبات الهمزة فى مثل : ما شاء الله لأنها حذفت من الأصل قياسا فان قال أنه غير واجب قلنا فكذلك حذف التاء فى مستطار غير واجب ثم اعتذر له بعد الإعتراض بأنه لعله أجاب بمستاء باثبات تلك التاء فوق حذف الضرس الذى هو علامتها فى الكتابه وسرى الوهم وقد تقدم الكلام فى منظور أبى على فى - الإلاق - فتذكر.

وقيل ان مسطارا ليس بعربى بل رومى معرب يقال : المصطار بالصاد المهملة أيضا. وزعم بعض اللغويين أنه عربى على «مفعال» - بكسر الميم - والسين فيه أصلية ، فالمبنى مثله من : آءه ميواء ان خفت الهمزة وأصله : مأواء بالهمزة الساكنه والواو التى هى أصل الألف منها فقلبت الهمزة ياء لسكونها بعد الميم المكسوره وان لم يخفف : فمأواء بالهمزة.

(وسئل ابن جنى - ابن خالويه عن مثل : كوكب) إذا بنى (من وايت) حال كونه (مخففا) من حيث الهمزة معمولا- فيه حكم تخفيفها(مجموعا جمع السلامه)

بالواو والنون والياء والنون (مضافا إلى ياء المتكلم فتحير) ابن خالويه في جوابه (أيضا) كما يتحير في جواب أبو علي.

(فقال : ابن جنى) المبنى منه مثله كذلك هو (أوى) بالهمزة والواو المفتوحين والياء المشدده وأصله - ووأى - بواوين وهمزه على «فوعل» فقلبت الياء ألفا لإنفتاح ما قبلها وقلبت الواو الأولى فى أوله همزه كما فى : أوصل على ما تقدم فى الإعلال وخففت الهمزه بعد نقل حركتها إلى الواو الساكنه قبلها فحصل - أوى - مقصورا مثل : عصا وفتى فجمع جمع السلامه وحذفت الألف لملاقات علامه الجمع الساكنه فحصل : أوون ان جمع بالواو ويحصل : أوين ان جمع بالياء فاضيف إلى ياء المتكلم وسقطت النون وقلبت واو الجمع ان جمع بها ياء باعلال : سيد.

وادغمت الياء فى ياء المتكلم فحصل : أوى كما قال.

وقد يقال ان قلبت الواو لأولى منه همزه ليس بلازم لعروض اجتماع الواوين بزياده الثانيه ، فعلى هذا يصح ان يقال : ووى.

(ومثل : عنكبوت) من الرباعى المزيد فى آخره الواو والتاء ووزنه «فعللوت» على ما ذكره الأكثر إذا بنى من (بعث) هو (بيبعوت) - بتكرير اللام وزياده الواو والتاء وان كان - عنكبوت من المزيد الثلاثى «فنعلوت» كما يشعر به كلام الجوهرى كما قيل.

فمثله من بعث - بنيبعوت - بزياده النون قبل الياء (ومثل : اطمأن) من بعث (إبيبع) بتشديد العين الثانيه على «افعلل» (مصححا) من حيث الياء بمعنى أنه لا اعلال فى - ياءه - أصلا ، لأن أصل اطمأن - اطمأنن - بسكون الهمزه وفتح النون الأول فنقلت فتحتها إلى الهمزه قبلها وادغمت.

فمثله من بعث - إبيبع - بثلاث عينات على هيئه أصل اطمأن فتقل فتحه الثانيه إلى الأولى الساكنه وتدغم فى الأخيره فيحصل عين مشدده من الأخيرتين

فالياء متوسطه فى أصله بين الساكنين ، هما الباء الموحده والعين الأولى ، وتوسط حرف العله بين الساكنين مانع من اعلاله كما فى - أسود - و- أبيض - على «افعلّ» بتشديد اللام.

وزعم المازنى ، أنّ المثليين المجتمعين إذا سكن أولهما تعين ادغام الأولى فى الثانيه ، وههنا يتعين ادغام العين الأولى فى الثانيه وابقاء الأخيره على حالها ، وان خالفت صورته صورته اطمأنّ.

(ومثل : اغدودن) على بناء الفاعل على «افعول» من (قلت اقوول) بتشديد الواو الثانيه ، لأن أصلها - أقووول - بثلاث واوات على هيئه - إغدودن - فادغمت الثانيه الساكنه فى الثالثه (وقال : أبو الحسن) الأ-خفش المبنى منه مثل : (اقوويل) بتشديد الياء للواوات الثلاث المجتمعه فى أصله وهى مستقله فقلبت الأخيره القريبه من الطرف الّتى ضعف الاعتناء بها بالطرف - ياء - لمناسبتها للواو فاجتمعت الواو الثانيه الساكنه والياء مع سكون المتقدم فقلبت أيضا - ياء - وادغمت.

(ومثل : اغدودن) على البناء للمفعول من قلت (اقووول) ومن بعث (ايبيوع) على «افعول» حال كون كل منهما (مظهرا) مجردا عن الإدغام (بالإتفاق) فإنّ الأ-خفش فى اقووول مجهولا- وافق فى إبقاء الواوات مجردة عن القلب والإدغام لأنّ الثانيه فيه مدّه لسكونها وانضمام ما قبلها فأجريت مجرى الألف فى الخفه وعدم التأديه إلى استثقال ، ولمثل ذلك لم تقلب الواو الأولى من : وورى همزه ، على أنّه لو ادغمت فى الثالثه التبس مجهول «افعول» بمجهول «افعول» - بالتشديد - وهكذا لم يقلب الواو من : ايبيوع ياء على اعلال سيّد لكونها مدّه.

(ومثل : مضروب من القوّه) - بتشديد الواو - هو (مقوى) والأصل مقووو بثلاث واوات واجتماعها مستكره فقلبت الأخيره المتطرفه ياء.

وقيل أنّها لما قلبت فى ماضيه وهو - قوى - ياء لكونه على «فعل» بالكسر قلبت فى اسم المفعول أيضا حملا للإسم على الفعل وذلك - كرضى ومرضى - بالاعلال

المقيس الواجب في اللّغه الفصيحه ثمّ قلبت الواو الثانيه المزيده أيضا ياء وادغمت كما في - سيّد - وقلبت الضّمّه قبلها كسره كما مرّ في الإعلال. (ومثل : عصفور) من القوّه (قوّى) وأصله : قوووو بأربع واوات على «فعلول» كعصفور فقلبت الرابعه ياء لإستئصالها ثمّ الثالثه أيضا باعلال - سيّد - وادغمت وكسر ما قبلها أعنى الثانيه وادغمت فيها الأولى فحصل : قوّى - بضمّ القاف وكسر الواو المشده وتشديد الياء - ومثل : درهم من القوّه قَيّا بكسر القاف وتشديد الياء وأصله قوو بثلاث على هيئه درهم فقلبت الأخيره ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والأولى ياء لسكونها بعد الكسره والثانيه أيضا قلبت ياء كما في - سيّد - .

ومثل : يقور منها - قيور - بالياء المشده المضمومه والواو المشده أيضا والأصل قيووو بياء ساكنه وثلاث واوات أولها مضمومه والثانيه ساكنه فقلبت الأولى ياء مع الادغام باعلال - سيّد - وادغمت الثانيه في الثالثه.

ومثل : صيرف منها قيا بالياء المشده والأصل : قيوو فقلبت الواو الثانيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والأولى ياء مع الإدغام كما في - سيّد - وقيل : ان «فعيلا» بفتح العين لما كان نادرا في الأجوف يبنى من : قوى «فيعل» - بالكسر - فيقلب الواو الثانيه ياء لانكسار ما قبلها في الطرف كما في مصغر - احوى - وكذا الأولى باعلال - سيّد - فيجتمع الياءات الثلاث فتحذف الثالثه نسيا فيحصل : قَيّ ، بالتشديد.

(و) مثل : عصفور (من الغزو غزوى) - بضمّ الغين وسكون الزاء وكسر الواو المخففه وتشديد الياء - غزووو بثلاث واوات على «فعلول» فقلبت الثالثه ياء لكراهه اجتماع الثلاث ، ثمّ الثانيه بإعلال - سيّد - وادغمت وكسرت الأولى التي قبلها ومثل : عفريت منه غزويت.

(ومثل : عضد من قضيت قض) والأصل : قضى - بضمّ الضاد فقلبت ضمّتها كسره لوقوعها قبل الياء المتطرفه كما في الترامى مصدر ترامى - كتباعد - وحذفت الياء باعلال - قاض - .

(ومثل : قذعمله) من قضيت (قضيه) - بضمّ القاف وفتح - الضاد وتشديد الياء أصله : قضيه بثلاث ياءات على هيئه - قذعمله - فحذفت الأخيره استتقالا وادغمت الأولى فى الثانيه وفتحت لوقوعها قبل تاء التأنيث وهذا (كمعيه فى التصغير) فأنه تصغير معاويه وأصله معويه وبعد إعلال - سيد - فحصل : معيه بثلاث ياءات وحذفت الأخيره وفتحه المشده الباقيه قبل التاء.

ومثل : قذعمل بدون التاء منه هو - قضى - بياء مشده مفتوح ما قبلها وأصله بثلاث ياءات فمن قال - احى - بالرفع قال بعد حذف الثالثه ههنا - قضى - بالرفع ومن اعتبر فى - احى - اعلال قاض فكذلك فى - قضى - .

(ومثل : قذعمله) بالتاء وزياده المده قبل اللّام إذا بنى من قضيت فهو (قضويه) - بضمّ القاف وفتح الضاد وكسر - الواو وتشديد الياء - والأصل : قضيه بأربع ياءات والثالثه منها مدّه والبواقي كلّها لامات لأنها على «فعليله» بتشديد اللّام الأولى وهوزنه : قذعمله ويستكره اجتماعها فتحذف الأولى الساكنه لكونها أضعف من المتحركتين وهو ظاهر ومن المدّه الساكنه أيضا لما فى المدّه من القوّه والإمتداد فى النطق بمصادفه جنس حركتها حتّى كأنها فى حكم المكرر وحذف الأضعف أسهل وتقلب الثانيه واوا كما فى - أموى - فى النسبه إلى - اميه - وتدغم الثالثه فى الرابعه - ويجوز فيه قضيه بيائين مشددتين لإدغام الأولى فى الثانيه واسكان الثالثه وادغامها فى الرابعه فلا- يحذف شىء للتخفيف بالادغام ، وقيل لقوّه الأخيرتين بالتضعيف وعدم كون الأولين فى آخر الكلمه حتّى يحذف أضعفهما.

(ومثل : حمصيه) بالمهمله بالميم المفتوحتين وتخفيف الميم كما هو الأكثر والمدّه بين الصادين المهملتين - لبقله حامضه تجعل فى الأقط - إذا بنى من قضيت هو (قضويه) - بفتح القاف والضاد وكسر الواو وتشديد الياء - والأصل : قضيه بثلاث ياءات على هيئه حمصيه.

(فتقلب) الأولى (واوا) وتدغم الثانيه فى الثالثه (كرحويه) فى نسبه امرأه إلى

- رحا - فان أصلها - رحيبه - بثلاث ياءات أولهن اللّام والأخيراتان المدغمه أحديهما فى الاخرى علامه النسبه فقلبت الأولى واوا كراهه اجتماعهما.

(ومثل : ملكوت) من قضيت ورميت وغزوت ونحوها(قضوت) ورموت وغزوت بفتح الأولين وسكون الواو ، والأصل : قضيت - ورميوت - بضم الياء - وغزووت - بضم الواو الأولى - كلّها على «فعلوت» فقلبت الياء من الأولين والواو من الثالث لتحركها وانفتاح ما قبلهما ألفا ، وحذفت بالتقاء الساكنين فوزنها «فعوت» محذوف اللّام.

وقال : نجم الأئمّه - رضى - ان هذا قول بعضهم والأصل فى نحوه اثبات لام الكلمه بأن يقال : قضيت ورميوت وغزووت مثلا لخروج الاسم بالزيادة التى فى نحوه عن موازنه الفعل فلا تقلب الواو والياء فيه ألفا.

(ومثل : جحمرش) من قضيت هو (قضيت) - بفتح القاف وسكون الضاد وفتح الياء الأولى وكسر الثانيه مع التنوين وأصله : قضيت بثلاث ياءات على «فعللل» كجحمرش فلم يقلب الثانيه ألفا وان تحركت وانفتح ما قبلها لوقوع - زيادتها فى الوسط للإلحاق. واعلوا الأخيره باعلال - قاض - وان كان مزيده أيضا للإلحاق لوقوعها فى الآخر.

ومنهم من قال ان بناء مثل لفظ من لفظ آخر فى التمرين ليس معناه للإلحاق ، بل معناه أنه إذا اتفق مثل ذلك اللفظ من حروف هذا كيف ينطق به فلذلك جوّز ان تقلب الثانيه ألفا ويحذف الأخيره نسيا كما فى - أحيى - فى التصغير على - رأى - أو تقلب الثانيه واوا لاجتماع الياءات وتحذف الأخيره باعلال - قاض - ولم يعكس لأن الأخيره بالحذف والتخفيف أولى كذا قيل ، فيقال : قضياوان تقلب الثانيه واوا وتحذف الأخيره باعلال - قاض - فيقال : قضيو.

(ومثل :) جحمرش (من حييت) هو (حيو) بالمهمله المفتوحه والياء المشدده

المفتوحه وكسر الواو مع التنوين رفعا وجرا وأصله : حييى - بأربع ياءات على هيئه جحمرش فاعلت الأخيره اعلال - قاض - وقلبت الثانيه واوا - لاجتماع الياءات وادغمت الأولى فى الثانيه فحصل : - حيّو - كما قلنا.

ومنهم من جوز حذف الرابعه نسيا وقلب الثالثه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحصل : حيا بالياء المشدده والألف ومثل : فعاليل ومفاعيل من نحو : حيت - حيايى - ومحايى بتشديد الياء الثانيه ، ومثله رمايى ومرايى ويجوز حياوى ومحوى ورموى بقلب لام الكلمه واوا لاجتماع الثلاث كما فى سقاوى فى نسبه إلى سقايه.

وجوّز سيبويه حذف أحد الياءات فى نحوها ، ومثل : اسحمان منهما احيوان وارموان وأصلهما احيان وارميان فقلبت لام الكلمه واوا لإنضمام ما قبلها ، ولا يدغم فى احيان لأنّ الاعلال قبل الإدغام ، ولا يستثقل الضم فى مثل : احيوان على الياء للزوم الألف والنون فيه وصيرورتها كالجاء وخروج الكلمه بذلك عن موازنه الفعل.

ومثل : برثن من رمى رميو والأصل : رميى فقلبت الثانيه واوا لإنضمام ما قبلها ، ومن حياى حيو بالياء المشدده والأصل : حييى بثلاث ياءات.

(ومثل : حلباب) بكسر المهمله واللّام وسكون الموحده الأولى بعدها - وهو نبت يلتوى على الشجر - والعامه يقولون له اللّباب إذا بنى من قضيت هو (فضيضاء) وأصله : فضيضاى بتكرير الضاد كالأمام فى حلباب وتكرير الياء كالموحده فيه فقلبت الياء الأخيره لتطرفها بعد - الألف ألفا ثمّ همزه كما فى - رداء - على ما مرّ فى الإعلال.

ومثله من غزا غزيزاء وأصله غزوزاو بوأوين فقلبت الاولى لسكونها بعد الكسره ياء والثانيه لتطرفها بعد الألف ألفا ثمّ همزه كما فى كساء.

ومثل : صمصح كسفرجل منهما قضيضا وغزوزى والأصل قضيضى وغزوزو

بتكرير الحرفين كما فى صمحمح فقلبت الأخيره فىهما ألفا.

(ومثل : دحرجت من قرأ) هو (قرايت) وأصله قراءت بهمزين فى الطرف فىمتمتع ادغام احديهما فى الاخرى فقلبت الأخيره الساكنه بعد الأولى المفتوحه ألفا كما فى - آمن - والألف ليست فى كلامهم قبل تاء الضمير ونونه ، بل قبلهما اما حرف صحيح أو واو أو ياء فقلبوها ياء لكونها رابعه كالألفات الرابعه فى نحو : اغزيت - واعطيت فى أغزى وأعطى.

(ومثل : سبطر) بكسر السين وفتح الموحده وسكون الطاء يقال أسد سبترى أى يمتد عند الوثبه من قراء هو (قراءى) على تلك الهيئه وأصله بهمزين والثانيه وان - كانت متحركه لكونها فى الطرف فى موقع اللام فهى أولى بالتغير فقلبت ياء لكونها أكثر فى اللام من الواو ، ولذلك تحمل الألفات المجهوله الأصل إذا كانت لا ما على ان أصلها الياء.

وما ينسب إلى المصنف من أنه لو قيل : قراء وبالواو كان أولى لأنّ الهمزه الثانيه انما تقلب يا فى نحو : جاء اسم فاعل وائمه وتقلب واوا فيما عداها سهو لأن ذلك فى الهمزين المتحركتين والأولى ساكنه ههنا كذا فى بعض الشروح.

(ومثل : اطأنت) من قراء هو (اقراء يات ومضارعه يقرئى مثل : يقرعيع) فى الوزن وأصلهما : اقرءت وقرءت بثلاث همزات فى كل منهما على هيئه أصل : أطأن - يطأن قبل الادغام والهمزات الثلاث - لا مات كلّها لأن هذا الباب من المزيد الرباعى الذى وقعت الزيادة فيه فى اللام نحو : اقشعر فقلبت الثانيه التى هى أولى مراتب الاستثقال ياء لكونها فى اللام أكثر من الواو وزال عن الأخيره وصف التكرير فبقيت كما قلنا فى آخر باب تخفيف الهمزه عند اجتماع الهمزات وتقلب الثانيه فى المضارع ياء بعد نقل كسرتها إلى الأولى كما نقلت فيما هى بازائه من الأصل فى يطأن قبل الادغام فيصلر بياء ساكنه متوسطه بين همزه مكسوره وهمزه اخرى ووزنه «يفرعيع» ولم يدغم الهمزتان لعدم ادغامهما فى كلامهم فى مثل

هذين مِمَّا تقع الثانيه المتحركه فيه فى موقع اللّام على ما مرّ فى تخفيف الهمزه ، وهذا الباب باب واسع كثير الشعب واللطائف وهو آخر أبواب التصريف.

والحمد لله ربّ العالمين والصّلاه والسّلام

على محمد وآله الطّاهرين

ويتلوه باب الخط والله المستعان وعليه التكلان

ص: ٥٤٥

الخط : مصدر كالكتابه ويتعلق هو وما يشتق منه باللفظ المكتوب تعلق الحدث بالمفعول.

وقال تعالى : (وَمَا كُنْتُمْ تُتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ) (١) وقد يطلق على نفس المكتوب كالإنشاء على الكلام الانشائي ، والتصغير على اللفظ المصغر ، ومعناه المصدرى المراد ههنا.

(تصوير اللفظ) المقصود تصويره (بحروف هجائه) التي ينحلّ هو إليها عند التقطيع فإنّ الهجاء على زنه «كساء» تعديد حروف اللفظ وتقطيعه بها وهو مصدر هجوت الحروف كالهجو وبمعناه التهجي والتهجى على زنه «التفعلة» ، «والتفعل» والخط يختلف باختلاف الامم والمقصود بيان أحكام الخط العربى.

(أسماء الحروف) محكوم عليها بأنها (إذا قصد بها المسمى) عند تعليق الكتابه عليها وذلك (كقولك : اكتب جيم ، عين ، فاء ، راء) قاصدا كتابه مسمياتها (فإنك تكتب هذه الصوره) أعنى صوره (جعفر) على هذا الوجه المكتوب وأنما تكتب هذه الصوره عند قصد مسمى تلك الأسماء ، (لأنها مسماها خطأ ، ولفظا) بمعنى ان نفس هذه الصوره مسمى صوره تلك الأسماء فى وضع الخط ، وملفوظها مسمى لملفوظاتها فى وضع اللفظ لأنّ المتبادر من الجيم إذا كتب إليك أكتب جيما مثلا- ، ومن الجيم الملفوظ فى قولك انطق بالجيم مثلا هو أول مكتوب وأول ملفوظ من نحو : جعفر دون غيره وذلك دليل الوضع والتسميه.

ص: ٥٤٦

وإنما كانت هذه معدوده في الأسماء من أنواع الكلمه لصدق حد الإسم واعتوار خواصه من التعريف ، والتشكير ، والجمع ، والتصغير ، وغير ذلك عليها.

وقد يراد من تعليق الكتابه والنطق بتلك الأسماء تعلقهما بها أنفسها دون مسماها فيكتب : جيم ، عين ، مثلا وينطق بهما ، وكذا يجوز تعلقهما بالمسمى ، وبنفس الاسم في كل ما يصلح مسماه للكتابه والنطق لكونه ملفوظا وذلك كالقرآن ، والحديث ، والشعر ، وأسماء الكتب.

ثم أنه بنى تلك الأسماء بعد قوله : اكتب على السكون كالأسماء المعدوده لأنه اعتبر وصل بعضها ببعض حتى كأنها لفظ واحد مركب من أسماء متعدده وليس موازنا لمفرد فعلق الكتابه على هذه المركب على سبيل الحكايت على ما كانت عليه اجزائه قبل التركيب مع العامل كما حكى : الم ، والمص ، ونحوها مما ليست موازنه للمفرد كذلك وان فسرت على وجه يكون لها محل من الاعراب.

وإنما اعتبر ذلك لئلا يتوهم من ظهور الإعراب في كل منها تعلق الحكم بكل منها برأسه كما في قولك : اكتب آيه وحديثا ، ولا تكتب ما لا- يعينك مع أنه قصد كتابه المجموع من حيث المجموع بقريته الاتيان بصورت : جعفر مركبه إذ صورت المسميات منفردة هكذا ج ، ع ، ف ، ر ، وللتحرز عن ذلك الوهم ترك العطف - فتأمل -.

(ولذلك) الذي ذكر من كون مسمى أسماء الحروف خطأ ولفظا ما ذكر(قال الخليل :) لأصحابه (لما سألهم كيف تنطقون بالجيم من : جعفر فقالوا : جيم) أنكم (أما نطقتم بالاسم) فان جيم من الأسماء(ولم تنطقوا بالمسؤول عنه) الذي هو مسماه وهو أول ملفوظ من نحو : جعفر(و) قال بعد تخطتتهم فيما أجابوا(الجواب : جه) والهاء لا مدخل لها في الجواب بل الجواب حرف واحد ، يلزمها هاء السكت في الوقف فكتب بها وذلك الحرف هو «ج» (لأنه المسمى) لا ما توهمه الأصحاب.

(فان سمي بها) أي بأسماء حروف التهجي (مسمى آخر) غير تلك الحروف

وكان من الامور الغير المكتوبه مثل ان يسمى رجلا-: بجيم ويقال : أكتب الجيم ناظرا إلى هذا الوضع (كتبت كغيرها) من الألفاظ الموضوعه للمعاني الغير المكتوبه بتصوير حروف هجائها لعدم صلاحيه مسماها حينئذ كذات الرجل للكتابه فالقصد أنما يتعلّق بكتابه تلك الأسماء أنفسها ، فكتب صوره الجيم المؤلفه من : ج ، ي ، م مثلا ، مثل : كتابه زيد بصوره المؤلفه من : ز ، ي ، د وفي مثل ذلك يراد بالاسم نفس لفظه.

وهكذا يجوز اطلاق كل لفظ على نفسه حتّى أنهم ذكروا أنّ الألفاظ اعلام بالنسبه إلى أنفسها عن وضع لفظ آخر يعبر به عنها لكن وضع اللفظ لنفسه ليس قصديا بل ضمنى فلذلك لم يحكموا بكون كل لفظ مشتركا بين نفسه والمعنى الآخر الموضوع هو له فهذان وجهان فى تلك الأسماء ، أحدهما : كونهما أسماء للحروف وذلك هو الأصل والأكثر فيها وكتابتها - حينئذ - بصورت مسماها إذا قصد المسّمى.

والثانى : ما قد يطرؤها من تسميه غير الحروف بها وكتابتها بتصوير حروف هجاء أنفسها كغيرها.

(و) لكنها كتب (فى) فواتح السور الشريفه التى وقعت هى فيها من (المصحف) على نهج واحد هو مقتضى (أصلها) وهو كتابه صورته مسماها(على) كلاء(الوجهين) المذكورين وذلك المكتوب على أصلها(نحو : حم ، ويس ،) وتوضيح ذلك ان تلك الفواتح فسّرها بعضهم بالوجه الأوّل المقتضى لتصوير مسماها فى الكتابه كما قلنا ، وهو كونها أسماء للحروف اّمّا بأن يكون المراد ما قيل أنّ القرآن مؤلف من هذه الحروف التى يتألف منها كلام البشر مع عجزهم عن معارضته فيكون معجزا.

وامّا ان يراد ما هى أبعاض لها كما روى عن ابن عباس (رضى الله عنه) ان - الم - انا لله أعلم ، واما لغير ذلك وفسرها بعضهم بالوجه الثانى وهو كونها أسماء لغير الحروف كما قيل ان - طه - ويس - اسمان للنبيّ - صلى الله عليه وسلم - و- ق - اسم لجبل و- ن - للذوات وقياسها على هذا ان تكتب بتصوير حروف هجائها

نحو : حاميم ، ياسين ، قاف ، نون ، ولذلك يكتب ياسين اسم رجل هكذا ، لكن من فسرهما بهذا الوجه أيضا كتبها على قياس الوجه الأول.

وعبر المصنف عنه بقوله أصلها للتنبيه على أنّ النكته في التزام تلك الطريقة في كتابتها على الوجهين مع مخالفتها لقياس الوجه الثاني ، كونها على مقتضى الأصل في تلك الأسماء من الكون أسماء للحروف وقد يقال : ان معنى كلام المصنف أنّها تكتب في المصحف على كلّ وجه من الوجهين على أصلها المناسب لذلك الوجه في الكتابه فتكتب على نهجين بحسب الوجهين ، ولعله أراد ان كتابتها على القياس كذلك.

(والأصل في كلّ كلمه ان تكتب بصوره لفظها بتقدير الإبتداء بها والوقف عليها) لأنّ الأصل في كلّ كلمه ان تعتبر مستقلة منفردة عتيا قبلها ، كما في الإبتداء وعمّا بعدها كما في الوقف وذلك يناسب حالتى الإبتداء والوقف فيكتب تمام ما يتلفظ به منها في الحالتين.

(فمن ثمّ) تكتب من ابنك بهمزه الوصل للزومها في لفظه في الإبتداء.

ومن ثمّ أيضا(كتب نحو : ره ، وقه ،) في الأمر من الرؤيه ، والوقايه أعنى - ر - و - ق - (بالهاء) ونحو ذلك (ومثل : مه أنت ، ومجىء مه جئت - بالهاء - أيضا) لأنّ كلّا منها حرف واحد يوقف عليها بهاء السكت (بخلاف الجاز) المتصل بما الإستفهاميه المحذوفه منها الألف.

(نحو : حتام ، والا- ، وعلام ،) فان هاء السكت لا- تكتب مع ذلك الجار بعد ما المحذوف منها الألف (لشدّه الاتصال) لما الإستفهاميه(بالحروف) حتّى كأنها كلمه واحده فما الإستفهاميه المحذوفه منها الألف صارت كجزء الكلمه وكأنها خرجت عن كونها حرفا واحدا مستقلا برأسه فلذلك ترك هاء السكت وقفا كما جاز إلحاقها.

(ومن ثمّ) أى ومن أجل شدّه الإتصال (كتبت) تلك الحروف الجاره معها أى مع

ما الإستفهاميه (بالفات) نحو : علام ، وحتام ، والام - وان كان الأصل كتابتها بالياء نحو : على ، والى ، وحتّى ، لإنقلاب الألف إليها مع الضمير فى : على ، والى ، نحو : عليك وإليك - وفى الإمالة مع حتّى كما يجىء - إنشاء الله - لكن لما صارت مع ما كلمه واحده لشده الإتصال صارت أواخرها أوساطا غير صالحه للضمير والإمالة فتكتب على لفظها.

(ومن ثم) أيضا(كتب : مم - وعم - بغير النون) مع أنّ الأصل : من - وعن - مع ما وهما كلمتان والقياس اثبات الحرف المدغم من كلمه ما يقاربه من كلمه اخرى فى الكتابه نحو : من مالك ، لكن لما كانت الكلمتان ههنا لشده الإتصال بمنزله كلمه واحده حذف النون المدغمه فى - ميم - ما الإستفهاميه خطأ لأنّ المدغم من كلمه ما يقاربه من تلك الكلمه نفسها يحذف خطأ نحو : أمّحى فى انمّحى وهمرش فى هنمرش (فان قصدت) فى حاله الوصل (إلى الهاء) التّى هى للسكت فى الوقف نحو : حتّام - وممّ - كتبتها أى الهاء(ورددت الياء) من إلى - وعلى - وحتّى - (و) رددت (غيرها) أى غير الياء وهو النون فى : من - وعن - (ان شئت).

أمّا كتابه الهاء فلرعايه اللفظ فى الوقف ، وأمّا ردّ الياء والنون فلأنّ لحوق هاء السكت للنظر إلى كون - م - الإستفهاميه فى الأصل حرفا واحدا مستقلا برأسه ، ففيه قطع النظر عن شده الإتصال المقتضيه لكتابه الألف فى : حتّى وأختيها فى حذف النون فى : من - وعن - فتكتب : حتّى مه - والى مه - وعلى مه - ومن مه - وعن مه - ان شئت.

والحاصل أنّك إذا كتبت الهاء كنت مخير بين ردّ الياء والنون لما ذكر وبين عدم ردهما نظر إلى عدم استقلال حروف الجر فى أنفسها بدون ما فكأنها معها كلمه واحده لحقتها هاء السكت.

(ومن ثم) أى ومن أجل ما ذكر من كون الأصل كتابه كلّ كلمه بصوره لفظها فى الابتداء والوقف (كتب أنا زيد بالألف) لأنّ الوقف عليه بالألف كما مرّ.

(ومنه لکنّا هو الله) فان أصله لكن أنا كما مرّ ولذلك يكتب بالألف.

(ومن ثمّ) أيضا(كتبت تاء التانيث في نحو : رحمه ، وقمحه) للحنطه(هاء) لانقلابها هاء في الوقف (و) كتب تاء التانيث (في) نحوهما(من وقف عليها) في نحوهما(بالتاء تاء) نحو : عند الغلصمت كما مرّ في الوقف.

وكقوله : بل جوزيتها كظهر الحجفت ، قال الجوهرى أى رب جوزيتها ، والحجف الترس من الجلد بلا خشب.

(بخلاف تاء أخت و بنت) وبخلاف التاء من (باب قائمات) من الجمع السالم بالألف والتاء(وباب قامت هند) من الفعل المتصل بتاء التانيث فإنّ الجمع تكتب بالتاء لأن الوقف على الجميع بنفس لفظ التاء كما مرّ في الوقف.

ومن وقف على الجمع السالم بالهاء وقال : كيف البنون والبناء يكتبها بالهاء.

(ومن ثمّ) أيضا(كتب المنون المنصوب) نحو : رأيت رجلا وزيدا(بالألف) (و) كتب (غيره) ان غير المنصوب المنون (بالحذف) أى بحذف التنوين من غير قيام شىء مقامه نحو : جاء زيد ، ومررت بزيد ، لكون الوقف على المنصوب المنون بالألف ، وعلى غيره بالحذف ، (و) كتب (إذا) نحو : إذا أكرمك (بالألف على الأكثر) لكون الوقف عليه بالألف عندهم. والمازنى يقف عليه بالنون ويكتبه بالنون.

وقيل : أنّ النون من - اذن - من نفس الكلمه كما فى : من - وعن - وقلها ألفا لتشبيها بنون التأكيد الخفيفه وتنوين المنصوب ، وذكر هذا القائل أنّ الأولى ان تكتب بالنون للفرق بينه وبين إذا لظرفيه فى الكتابه.

(و) كتب (اضربا) بصيغه الأمر للواحد مؤكدا بالنون الخفيفه(كذلك) بالألف ومنهم من يكتبه بالنون كما يجىء - انشاء الله -.

(وكان قياس اضربن) للجمع المذكور مؤكدا بالنون الخفيفه ان يكتب (بواو : وألف) وقياس (اضربن) للمخاطبه مؤكدا بها ان يكتب (بياء) وقياس (هل)

يضرين) بصيغه الجمع للإستفهام مؤكدا بها ان يكتب (بواو - ونون).

وقياس (هل تضرين) للإستفهام عن المخاطبه مؤكدا بها ان يكتب (بياء - ونون) لأنّ النون الخفيفه المضموم ما قبلها ، والمكسور ما قبلها تحذف فى الوقف مع ردّ ما حذف لأجلها فى الواو والياء. اما وحدها كما فى المجزوم الساقطه عنها نون الإعراب قبل لحوق نون التأكيد.

وامّا مع نون الإعراب كما فى غيره فيقال : فى الأولين وقفا اضربوا - واضربى - وفى الآخريين - هل تضربون - وهل تضربين - فكان كتابتها كما ذكر.

(ولكنهم) خالفوا القياس فيما ذكر من الألفاظ حيث (كتبوه على لفظه) الملفوظ عند الوصل (لعسر تبيّنه) أى تبيّن ما ذكر من أنّ الكتابه على الوجه الذى جعلناه قياسا ومخالفه لفظه فى الكتابه لأجل حذف النون التأكيد ويرد المحذوف فى الوقف ، فإنّه أمر لا يعرفه إلّا الحاذق بعلم الإعراب بخلاف انقلاب الألف عن التنوين فى المنصوب المنون والأمر المؤكد بالنون الخفيفه للواحد ونحوهما ممّا كان ظاهرا مشهورا.

وبالجملة : فمخالفه القياس فيما ذكر لتعسر معرفه الحكم وخوف تأديه جهالتها إلى الإستنكار (أو لعدم تبيّن قصدها) أى قصد النون لو كتبت كما ذكر بالواو - والياء - حتّى عند الحاذق بأنه لا يعرف عند كتابتها كذلك كون النون مقصوده بمجرد الملاحظه المكتوب من تلك الصيغ لتجويزه كونها مجردة عنها فيتوقف معرفتها على التلفظ أو على قرائن قلّمًا يتفق حصولها من سجع ، أو قافيه ونحو ذلك.

وامّا التباس : اضربا - فى الخطاب الواحد المؤكد بالنون - الخفيفه بالمشى المجرد عن التأكيد ، فان قرائن اندفاعه ظاهره متكاثره.

(وقد يجرى اضربا) للواحد المذكور مع الألف المنقلبه عن نون التأكيد الخفيفه

(مجره) أى مجرى ما ذكر من نحو : اضربن للجمع والمخاطبه فى الكتابه بالنون حملا عليها مع ما تفيدها من التحرز عن الإلتباس بالمشنى فى بادی النظر وان كان قليلا سهل الدفع.

(ومن ثمّ) أى ومن أجل ما ذكر من رعايه الوقف (كتب باب قاض) من المنقوص المنون (بغير ياء ، وباب القاضى) من المنقوص المعرف باللام (بالياء على الأفصح فيهما).

لأنّ الأفصح الوقف على المنون بدون الياء ، وعلى المعرف معها.

(ومن ثمّ كتب :) حرف الجر الكائن على حرف واحد(نحو : بزيد ، ولزيد ، متصلا) بما بعده (لأنه لا يوقف عليه) بخلاف من : زيد - وعن زيد - والى زيد ممّا فيه الجار على حرفين أو أكثر فأنه يكتب منفصلا لصلاحيته للوقف وان كان من الوقف القبيح.

(و) كتب (نحو : منك ومنكم وضربكم متصلا فيه) الضمير بما قبله (لأنه لا يتبدأ به) لكونه من الضمائر المتصله.

وامّا نحو : بك - وبكما - فقد اجتمع فيه الأمران أعنى عدم الوقف على الجار ، وعدم الإبتداء بالضمير.

(والنظر بعد ذلك) الذى ذكر من الأصل فى كلّ كلمه (فيما لا صوره له تخصّه) فى الخط (وفيما خولف به) أى الأصل الذى ذكر (بوصل ، أو زياده ، أو نقص ، أو بدل ،) سواء كانت مخالفه ذلك للأصل المذكور بإعتبار إقتضاء ذلك الأصل خلاف ذلك أم بإعتبار عدم إقتضائه إياه.

(فالأوّل) وهو ما لا صوره له تخصّه (المهموز) الذى فيه الهمزه (وهو أوّل) فيه (ووسط ، و آخر) فالهمزه (الأوّل) فى الكلمه (ألف) فى الخط (مطلقا) سواء كان مضموما ، أو مفتوحا ، أو مكسورا ، وسواء كان للوصل ، أم للقطع ، وسواء كان

أصليا أم منقلبا(مثل : أحد) بالفتح وأصله : وحد بالواو (واحد) بضمّ الأولين لجبل معروف بالمدينه المشرفه.

(وابل) وايمن الله ، وانصر ، واعلم ، واكرم ، فيكتب الهمزه فى الجميع بصوره الألف لتقاربهما فى المخرج ، وكون الألف أخف حروف اللين فحيث احتيج إلى تصوير الهمزه مع عدم صوره له ولم يكن الأوّل موقع تخفيف وتغيير حتّى يراعى ذلك أعطى صوره الألف.

(والوسط اما ساكن فبحرف حركه ما قبله) أى فتكتب بالحرف المجانس لحركه ما قبله لأنه ينقلب إليه للتخفيف فتكتب بصورته فيكتب ألفا ان كان ما قبله مفتوحا(مثل : يأكل) وواوا مع انضمام ما قبله (نحو : يؤمن) وياء مع إنكسار ما قبله (نحو : بئس) الرجل زيد من افعال الدم.

(وايّا متحرّك قبله ساكن فيكتب) ذلك الهمزه(بحرف حركته) أى حركه نفسه (مثل : يسأل) بصوره الألف لإنتاحه (ويلؤم) بصوره الواو لإنضمامه (ويسئم) كيكرم من أسامه أصله من السأمه وهى الملال بصوره الياء لإنكساره.

(ومنهم من يحذفها) أى تلك الهمزه المسبوقه المتحركه بالسكون (ان كان تخفيفها بالنقل) لحركتها إلى ما قبلها والحذف لها نحو : مسئله(أو) كان تخفيفها(بالإدغام) نحو : حطّيه لأنها لما حذفت فى اللفظ فى صوره النقل وكانت كالمحذوفه عند الإدغام لصيرورتها مع ما ادغمت هى فيها حرفا واحدا حذفت فى الخط أيضا ليطابق الخطّ واللفظ.

(ومنهم من يحذف) من الهمزات المتحركه المسبوقه بالسكون (المفتوحه فقط) نحو : يسئل لكثره مجيئها ومناسبه ذلك لرعايه التخفيف فى الخط ويثبت المضمومه والمكسوره نحو : يئثم ، وليئم لقله مجيئهما.

(والأكثر على حذف المفتوحه بعد) الساكن الذى يكون هو (الألف) لكثره

المفتوحه وصلاحيه الألف لكونها كالنائبه عنها في الخطّ (نحو : ساءل) على وزن «فاعل» من المفاعله ونحو : يتساءل على «يتفاعل» ويثبتونها ان كانت بعد ساكن آخر لعدم صلاحيته للنيابه عن الهمزه المفتوحه وكذلك يثبتون المضمومه والمكسوره لقلتهما.

(ومنهم من يحذفها) أى الهمزات المتوسطه الساكن ما قبلها(فى الجميع) من غير تخصيص بالمخففه بالنقل والإدغام ولا بالمفتوحه مطلقا ولا بالمفتوحه بعد الألف.

(وأما متحرك وقبله متحرك فيكتب على نحو : ما يسهّل) أى على نحو : تخفيفه وتسهيله (فلذلك كتب نحو مؤجل) اسم مفعول من التأجيل من المتحرك المضموم ما قبلها(بالواو ونحو : فئه) من المتحرك المكسور ما قبلها(بالياء) لكون تخفيفها بالجعل واوا فى نحو الأوّل وياء فى نحو الثانى (و) لذلك أيضا(كتب نحو : سأل) كمنع (ولؤم) مثل : أكرم (ويئس) كعلم (ومن مقرئك) عن الجاره مع اسم الفاعل من باب الإفعال (ورؤس) جمع رأس (- بحرف - حركته) لأن تخفيف الجمع بالجعل بين بين المشهور وهو قلب الهمزه إلى جنس حركتها.

(و) لذلك أيضا(جاء) فى المكسور المضموم ما قبلها(نحو : سئل) مجهولا(و) فى المضمومه المكسور ما قبلها نحو : (يقرئك) على البناء للفاعل «كيكرمك» (القولان) المذكوران فى تخفيف نحوهما فعلى القول بأنه بين بين المشهور تكتبان بحرف حركتهما نحو : سئل - ويقرؤك - وعلى القول بأنه بين بين البعيد الذى هو القلب إلى حركه ما قبل الهمزه تكتبان بحرف حركه ما قبلهما نحو : - سؤل - وقرئك - والهمزه فى : يقرئك طرف فى حكم الوسط كما سيجىء - إنشاء الله تعالى - فتوسع بالتمثيل به ههنا وهكذا التمثيل من يقرئك.

(و) الهمز(الآخر : ان كان ما قبله ساكنا حذف) ذلك الهمز خطأ(نحو : رأيت (خبا) وهذا(خب) ونظرت إلى (خب) لأن تخفيف نحوه بالحذف بعد نقل حركته إلى

ما قبله والألف في : خبا ليست منقلبه عن الهمز بل هي التي يوقف عليها في المنصوب المنون.

(وان كان) ما قبله (متحركا كتب) ذلك الهمز(بحركه ما قبله) أى بحرف حركته ما قبله (كيف كان) ذلك الهمز متحركا أم ساكنا(مثل : قرأ) بالكتابة بالألف لإنفتاح ما قبله (ويقرأ) كيكرم بالكتابة بالياء لإنكسار ما قبله (وردؤ) الشيء على «فعل» بضمة العين إذا فسد بالكتابة بالواو لإنضمام ما قبله فهذه أمثله المتحرك.

(و) مثل مضارعات تلك الأفعال مع الجازم (نحو : لم يقرأ ولم يقرئ - ولم يردؤ -) وهذه أمثله الساكن فهذا حكم الهمز المتطرف إذا جاز الوقف عليه.

(و) الهمزة(الطرف الّمدى لا- يوقف عليه لإتصال غيره به) ممّا يمنع عن الوقف عليه من ضمير متصل أو تاء تأنيث (كالوسط) في الخط ويزول حكمه الّذى كان له في الخط قبل الإتصال بالغير من غير فرق بين الفعل والإسم والأصلى والمنقلب ، فالأصلى في الإسم (نحو : جزؤك) رفعا بإضافه الجزء ضدّ الكل إلى كاف الخطاب (وجزاءك) نصبا(وجزاءك) جزا(و) المنقلب فيه (نحو : رداؤك - ورداءك - وردائك) وكساؤك - وكساءك - وكسائك - في الأحوال الثلاث الإعرابيه.

فالأصلى في الفعل (نحو : يقرئه) كيمنعه فمن كتب الهمزة المتوسطة المتحركة الساكن ما قبلها : كيسأل - ويلؤم - وسئم - بحرف حركتها كتب المتطرفه في هذه الأمثله كذلك.

ومن حذف المتوسطه التي قبلها ألف حذف هذه المتطرفه في نحو : رداءك - ومن حذف المتوسطه الساكن ما قبلها في الجميع حذف هذه المتطرفه كذلك.

(ونحو : يقرئك) كيكرمك فيأتى فيه القولان المذكوران كما مرّ ، والتمثيل ههنا في موقعه.

وتلخيص الكلام : أنّ المتطرفه الممنوعه من الوقف بالإتصال بالغير في حكم

المتوسطه خطًا في كلّ لفظ اتفقت هي فيه (إلا في) ما كان تخفيفها فيه بالقلب والإدغام (نحو : مقروه) في اسم المفعول من قراء متصلًا بقاء التانيث (وبريّه) على «فعله» من براء فإنهم إتفقوا على حذف تلك المتطرفه في هذه الصوره ، لما مرّ من كون المدغم في حكم المحذوف من اللفظ فيجوز خطًا بالإتفاق مع اختلافهم في حذف المتوسطه التي تخفيفها بالإدغام ولعلّ الفارق ان مثل هذا طرف في الحقيقه والتزام حذف الطّرف في الخط أهون من التزام حذف الوسط كما في اللفظ ، والهمزه المتطرّف المتصل بالغير في الكون في حكم الوسط كائن.

(بخلاف) الهمزه (الأوّل المتّصل به غيره) من حرف جرّ وغيره (نحو : بأحد - ولأحد - وكأحد -) فإنّه ليس كالوسط في الخطّ بل هو باق على حكمه الذي كان له قبل الإتصال بذلك الغير من الكتابه بصوره الألف.

ولعلّ السرّ في ذلك أنّ الطرف لا يحصل له من جعله كالوسط حاله أضعف من حاله في نفسه خطًا لكون كلّ منهما في معرض الحذف وتغيير الصّور وان اختلف الوجه فيهما.

فعند كونه كالوسط لفظًا يجعل مثله خطًا ليطابق الخطّ واللفظ بخلاف الأوّل فان له من حيث هو أوّل صوره معيّنه هي صوره الألف وليس في معرض الحذف والتغيير ، وفي جعله كالوسط يراد له في معرضهما فكرهوا جعله مثله لذلك.

وهذا الذي ذكر في نحو : بأحد ولأحد - من البقاء على حالته المتقدمه كائن (بخلاف) قولهم (لثًا) وأصله : لأن لا فإن همزته بعد إدغام النون في اللّام من لا- تكتب بصوره حرف حركه اللّام السابقه عليه وهو الياء كالههمزه من : فنه فكأنه جعل في حكم الوسط لكثرتّه في استعمالاتهم وكونه في صوره الياء المتصله بالغير أخف في الكتابه من صوره الألف وأقصر فيناسب الكسره.

(أو لكراهه صورته) لو كتب بصوره الألف التي كانت له قبل الإتصال بالغير إذ يصير صورته لا لا وكأنها مستكرهه لكونها في صورته تكرير حرف النفي.

وهكذا ما ذكر كائن (بخلاف) قولهم (لئن) فإنّ الهمزة فيه تكتب بصورة الياء المجانسه لحركه نفسه دون الألف الّتى هي صورته قبل الإّتصال باللام وان كانت مجانسه لفتح اللّام أيضا (لكثرتّه) المناسبه للأخف الأقصر وليس فيه كراهه الصّوره (وكل همزه بعدها حرف مد) كائن (كصورتها تحذف) تلك الهمزه كراهه اجتماع الصورتين المتماثلتين فكأنه مستثقل فى الخطّ كاجتماعهما فى اللفظ وذلك (نحو : خطأ) بالمد بعد الهمزه فى النصب وقفا.

(ومستهزؤن) رفعا (ومستهزئين) نصبا وجزّا ، فإنّ المنصوب المنون يقع فى آخره وقفا حرف مدّ هو الألف ويكتب صورتها خطأ ، والهمزه فى نحو : خطأ يكتب بصورة الألف فلو لم تحذف صورتها فى الكتابه اجتمعت الفان ، والهمزه المضمومه المتقدمه على الواو الّتى هي حرف مدّ فى : مستهزؤن حقّها الكتابه بالواو المكسوره المتقدمه على الياء الّتى هي حرف مد فى : مستهزئين حقّها الكتابه بالياء ولو كتبتا على هاتين الصورتين اجتمعت الواوان - والياءان - فحذفت صورت الهمزه.

(وقد تكتب الياء) فى نحو : مستهزئين دون الواو فى نحو : مستهزؤن لأنّ اجتماع الواوين أثقل من اجتماع اليائين لفظا وخطأ فاعتقر الثانى دون الأوّل ، ودون الألف فى نحو : خطأ لإستحاله اجتماع الألفين لفظا لإلتقاء الساكنين فمنعوا اجتماعهما خطأ حملا للخطّ على اللفظ مع ان صورته الألفين أثقل من صورته اليائين وما ذكر من حذف صورته الهمزه فى مثل ما ذكر.

(بخلاف قرأ) فى الماضى المتصل بألف التّثنيه (ويقرأ أن) من المضارع المتصل بها فإن صورته الهمزه والمدّ يثبتان فى نحوهما معا (للّبس) فى الحذف فإنّ الحذف فى الأوّل يؤدّى إلى اللبس بصورة المفرد وفى الثانى اللبس بصورة صيغه جماعه النّساء فى الكتابه.

(وبخلاف نحو : مستهزئين) بفتح الهمزه (فى المثنى) فإنّ الهمزه فيه تثبت بصورة الياء (لعدم المدّ) لعدم تحرك ما قبل الياء بالكسره المجانسه لها.

وقد اعترض عليه بأن المد لا تأثير له في الخط فالظاهر أنه لا مدخل له في الحذف ، بل الحذف لإجتماع صورتى المثليين وهو حاصل فى المثنى كالجمع فعمل الوجه فى اثبات الهمزة فيه بتلك الصورة سهوله الخطب فى إجتماع اليائين لضعف استثقاله مع قصد امتيازها عن صورها الجمع الذى هو أثقل وأولى بالحذف عندهم فى اللفظ فأجرى فى الخط مجراه.

والمصنف : كأنه زعم دلالة الإستقراء على إشتراط الحذف بالمد فعلى الإثبات بعدمه وللإكلام فيه مجال فتأمل.

(و) كذلك حذف الهمزة فى الخط فيما تقدم كائن (بخلاف نحو : ردائى وكسائى) وغيرهما ممّا فى آخره الهمزة وأضيف إلى ياء المتكلم فإن الهمزة فى نحو : ذلك تثبت بصوره الياء أيضا (لمغايره الصورة) المكتوبه للهمزة للصورة المكتوبه لياء المتكلم كما هو محسوس فليس فيه إجتماع الصورتين المتماثلتين.

(وللفتح الأصلى) فى ياء المتكلم فإنها مفتوحة فى الأصل مثل : لام الإبتداء وهمزة الإستفهام وإسكانها حيث يسكن طار للتخفيف فليست مدا فى الأصل وحذف الهمزة مشروط بالمد بعدها على ما زعمه.

(وبخلاف نحو : جبائى) ممّا فى آخره الهمزة وزيد بعدها ياء النسبه فإن الهمزة فيه أيضا تثبت بصوره الياء مع ياء النسبه (فى الأكثر) وذلك (لمغايره) بينهما فى الصورة فلا يجتمع المثلان (و) لأجل التشديد الكائن لياء النسبه فإنه يذهب بالمد مع إشتراطه فى الحذف عنده مع أنّ المشدده إثنان ، حذف إحديهما للتشديد والإدغام فكرهوا حذف صورها الهمزة أيضا لتلما يلزم الإجحاف والجبء بالجيم والموحده المشدده والمد قريه.

(وبخلاف نحو : لم تقرئى) من الفعل الذى آخره الهمزة ولحقته الياء للواحد المخاطبه فإن همزته أيضا تثبت بصوره الياء (لمغايره) المذكوره فى الصورة (واللبس) لو حذف صورها الهمزة بالمنقوص اليائى للواحد المخاطبه فى نحو : لم

تقرى من القرى للضيافه فإنّ الياء الّتى هى اللّام تحذف فى مثله لفظاً وخطاً ، وفيلتبس به صورته لم تقرئى عند حذف الهمزه ، وأنت خير بأن مثل هذا اللبس كثير فى الخط قد سوح به لكنّه لا ريب فى أن تركه أولى فهذا بيان ما لا صورته له خطأ من الشيشين المّدين ذكر أنّ النّظر فيهما بعد ما تقدم وبقي الكلام فيما خولف به الأصل من ذينك الشيشين وذلك أربعة الوصل - والزيادة - والنقص - والإبدال وهذا أو ان تفصيلها.

(أمّا الوصل) وهو أن يجعل لفظ متصل بآخره فى الكتابه(فقد وصلوا الحروف وشبهها) من الأسماء الّتى فيها معنى الشرط والإستفهام (بما الحرفيه) الّتى لم تكن مصدرية ، إن جعلنا المصدريه حرفاً كما هو على الأكثر فإتصال الحرف بها - نحو : أنّما إلهكم الله - حيث إتصلت بها أنّ المشدّده.

(و) اتّصال شبهه بها(نحو : أينما تكن أكن - وكلّما أتيتنى أكرمتك) وحيثما تجلس أجلس ، فالأصل فى كتابتها - أنّ - وأين - وكلّ - وحيث - على وجه الإنفصال ، ومخالفه هذا الأصل بالأتّصال بما الحرفيه لكون - ما - هذه غير مستقلة بنفسها فجعلوها كالتممه لما قبلها.

(بخلاف ما الإسميه) كالموصوله(نحو : إنّما عندى) أى الّذى عندى (حسن ، وأين ما وعدتنى) بتقديم الخبر وهو أين لتضمن الإستفهام على المبتدء وهو الموصول (وكلّ ما عندى حسن) فإنّ ما هذه تكتب منفصله عمّا قبلها لإستقلالها بنفسها.

وبخلاف ما المصدريه نحو : إن ما صنعت عجيب إذا قصد به إن صنعك عجيب فإنّها وإن جعلت حرفاً تكتب منفصله عمّا قبلها تنبيهاً على كونها مع ما بعد كإسم واحد فهى كأنها من تمام ما بعدها ولم يتصل بما بعدها لعدم صلاحية آخرها وهو الألف لذلك.

(وكذلك - من ما - وعن ما -) بمن وعن الجارّتين مع ما(فى الوجهين)

المذكورين وهما : الوصل عند كون : ما - حرفا نحو : (مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا) (١) وعمّا قليل.

والفصل عند كونها إسما ، نحو : أخذت من ما أخذته ورغبت عن ما رغبت عنه.

(و) كلّ من هاتين الجارّتين مع ما (قد تكتبان متصلين مطلقا) سواء كانت ما حرفا ، أم إسما (لوجوب الإدغام) للنون منهما في الميم - من ما - والإدغام كمال الإتصال في اللفظ فيراعى ذلك في الخط أيضا.

(ولم يصلوا متى) بما الحرفيه في نحو : متى ما تفعل أفعل وإن كان مثل : حيث - وأين - في المشابهه للحروف (لما يلزم) من وصلها بها (من تغير) صورته (الياء) إلى صورته الألف بأن يكتب : متا ما كما مرّ في : علام - وحتام - عند الإتصال بما ولعلّ إستعمال - متى - مع - ما - قليل كما قيل مع كونها إسما وإن كانت غير متمكنه.

والإسم كأنه جدير بمحافظه الصّوره مهما أمكن فكرهوا تغيير صورتها له بخلاف إستعمال - على - وحتّى - وإلى - معها فإنّه كثير ، وهذه حروف وكأنها ليست في مرتبه الإسم الغير المتمكن في إستحقاق المحافظه ، وإلّا فأى فساد في تغيير الياء إلى الألف فيها كما في تلك الحروف.

(ووصلوا أن الناصبه للفاعل مع لا) نحو : لئلا يعلم (بخلاف أن المخففه) من المثقله التي ليست عامله في الفعل (نحو : علمت أن لا يقوم) بضمّ الميم على الرفع ، والأصل : علمت أنه لا يقوم بالتشديد فخففت وحذف إسمها وهو ضمير الشأن.

وإنما خالفوا بينها وبين الناصبه في الوصل ، والفصل للفرق بينهما ولم يعكسوا لأنّ الناصبه أكثر ، وبالتخفيف أجدر.

ولأنها متصل بما بعدها معنى فهو أحق بالوصل به من المخففه المنفصله عنه في

ص : ٥٦١

١- نوح : ٢٥.

ولأن المخففه تطرق إليها الحذف والتخفيف عن أصلها المشدد فكروها وصلها ونقصها في الخط بعد ذلك لما يلزم من الإجحاف.

(ووصلوا إن الشرطيه - بلا- - وما - نحو «ألا تفعلوا» و «أما تخافن») وفصلوا غيرها كالمخففه في نحو: قولك إن لا تكاد لتفعل كذا، والفارق كثره إستعمال الشرطيه وتأثيرها في الشرط بخلاف غيرها.

وبعد وصل: من - وعن - بهما وأن الناصبه بلا- وإن الشرطيه بلا- - وما - (حذفت النون في الجميع) خطأ كما حذفت لفظا بالإدغام فيقتصر على صورته ما أدغمت هي فيه لقوّه إتصالها به.

(ووصلوا نحو: يومئذ - وحينئذ - على مذهب البناء) أى مذهب من: بنى يوما - وحينما بالفتح عند الإضافه إلى - إذ - لأنّ البناء دليل شدّه إتصالهما - بإذ -.

(فمن تمّ كتب الهمزه) التى هي جزء من - إذ - عند الوصل (ياء) لأنها لشدّه الإتصال صار كالمتوسطه المكسوره كما في - بس الرجل - ولو لا ذلك لكتب بصوره الألف لكونها أول جزء من كلمتها وهي - إذ - نحو: بأحد - ولأحد.

وأما في مذهب من أعرب - يوما - وحينما - مضافين إلى - إذ - فالقياس الإنفصال، لكنه حمل في الأكثر على مذهب البناء في الوصل لأنه أكثر من الإعراب فحمل عليه الأقل.

(وكتبوا نحو: الرجل) من المعرف باللام (على المذهيين) للخليل - وسيبويه - (متصلا فيه) لام التعريف بالإسم المعرف بها، أما على مذهب سيبويه فلأنّ اللام وحدها عنده حرف تعريف فلا يستقل في اللفظ حتّى ينفصل في الخط.

وأما على مذهب الخليل وهو كون لفظ - ال - بتمامه حرف تعريق - كهل - وبل - وكان القياس الكتابه منفصلا لإستقلاله بالتلفظ لكنهم وصلوا.

(لأنّ الهمزة كالعدم) حيث أسقطت درجا وإن لم يكن للوصل عنده ، فحرف التعريف كأنه اللام وحدها فوصلت بما بعدها(أو اختصارا) في الكتابه(للكثرة) في الإستعمال المناسبه للاختصار والتخفيف في الخط بخلاف - هل - وبل - لقلتهما بالنسبه إلى - أل - وعدم كون جزء الأوّل منهما كالعدم فهكذا حكم ما خولف به الأصل للوصل.

(وأما الزيادة) التي خولف بها الأصل في اللفظ وهي أن يزداد حرف على حروف اللفظ في الكتابه.

(فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفه في الفعل ألفا) في الكتابه (نحو : (كُلُوا وَاشْرَبُوا)) ونصروا ، وفعلوا ، ولم يفعلوا ، ولن يفعلوا ، وان تقولوا ، (فرقا بينها وبين واو العطف) فيما ينفصل فيه تلك الواو عن لفظ الفعل نحو : نصروا ، وسادوا ، وجادوا ، مع وقوع ما يصلح للعطف عليه بعده ، ولم يقصد عطفه عليه وحمل عليه ما يسلم عن الإلتباس لإتصال الواو فيه بالفعل نحو : أكلوا أو لعدم ما يصلح للعطف بعده أو وجوده مع قصد العطف ووجود العاطف طردا للباب على وتيره واحده وما ذكر.

(بخلاف نحو : يدعو ، ويغزو) ونحوهما من المضارع الناقص الواويّ المفرد مخاطبا كان أو غائبا ، فإنّ الواو من مثل ذلك ليست متلبسه بالعاطفه لعدم تماميه جوهر الكلمه بدونها.

فمن ثمّ تركوا الألف بعدها ، وكأنهم لم يباليوا بإمكان توهم كون صوره المضارع المذكوره صوره المثال مثل أن يتوهم في صوره - يعدو - من العدوان - إنّ الواو عاطفه والفعل - يعد - من الوعد لندرته ما يمكن فيه هذا التوهم مع كثره القرائن على إندفاعه.

وقد وردت كتابه الألف بعدها عن جماعه الكتاب المتقدمين على ما يحكى عن

ابن قتيبه ، وكتبها بعضهم إلى أمثال ذلك من المصحف.

(ومن ثم) أى ومن أجل زياده الألف بعد واو الجمع المتطرفه (كتب ضربواهم فى التأكيد بألف) لكون الواو فيه حينئذ متطرفه وكون لفظ - هم - ضميرا منفصلا جىء به لتأكيد الضمير المرفوع المتصل بالفعل.

(و) كتب (ضربواهم فى المفعول) يعنى إذا كان - هم - مفعولا- (بغير ألف) لزوال التطرف عن الواو بوقوع الضمير المتصل المنصوب بعده وكون المجموع فى حكم الكلمه الواحده فإن لفظ - هم - ضمير متصل.

(و) هذا الألف (منهم من يكتبها فى نحو: شاربوا الماء) وناصروا القوم فى جمع الشارب - والناصر - وأمثالهما من الأسماء المتصله بالواو المضافه لإجرائها مجرى الفعل ، والأكثر من تركوها لقلتها بالنسبه إلى الفعل.

(ومنهم من يحذفها فى الجميع) أى فى الفعل والإسم لندور الإلتباس لوجود القرائن الظاهره فى الغالب على ما دلّ عليه الإستقراء.

(وزادوا) فى كتابه (مائه) للعدد المعروف (ألفا فرقا بينها وبين من الجاره) مع ضمير المفرد المذكر - أعنى - (منه) فى أصل الرسم والنقطه على النون خارجه عن أصل الرسم.

ومن ثم لم يلزم رسمها مع أنها عند رسمها قد يعرض لها أسباب الخفاء فلو إقتصر على الميم وصوره الياء للهمزه والتاء فى آخره إلتبس بذلك الجار مع الضمير فزيدت الألف قبل صوره الهمزه دون الياء المناسبه لحركه الميم لكراهه إجتماع صورتى اليائين ودون الواو لأنّ الألف أنسب منها بالهمزه ولم يجعلوا الألف بعد صوره الهمزه هكذا - مائه - لئلا يلتبس بجمع الماء - فتأمل -.

ولم يكتفوا بصوره الألف للهمزه لئلا ينتقض قاعدتهم من تصوير المتوسطه المكسوره ما قبلها بصوره الياء.

(والحقوا المثنى) نحو : مائتين (به) فى زياده الألف وإن كان سالما عن ذلك اللبس.

وإنما ألحق به؟ لبقاء صورته المفرد فى المثنى بخلاف الجمع نحو : مئتين - ومآت - لعدم بقاء صورته المفرد لزوال صورته التاء التى كانت فى آخر المفرد والتى فى : مآت - كأنها غيرها ، فلذلك إختلفتا لفظا فى القلب هاء وعدمه فى الوقف وخطأ فى القصر والتطويل.

(وزادوا فى عمرو) علما(واوا فرقا بينه وبين عمر) فى الخط ولم يعكسوا لكون عمرو أخف لفظا لسكون الوسط ، والأخف لفظا كأنه أجدر بالزيادة فى الخط التابع للفظ.

(ومن ثم) أى ومن أجل أن زيادتها للفرق بينهما(لم يزيده فى النصب) لحصول الفرق بوجود الألف فيه لكونه منصرفا منونا وعدمها فى - عمر - لمنعه من الصرف والتنوين ولا فى المحلى باللام كقوله :

باعد أم العمر من أسيرها

حراس أبواب على قصورها

لعدم اللام فى : عمر فى كلامهم حتى يلتبس به ولا- فيما إذا وقع قافيه لعدم صلاحية كل منهما للوقوف قافيه حيث يقع الآخر للاختلاف بسكون الوسط وتحركه.

وأما عدم زيادتها فى التصغير ، والإضافه إلى المضممر فلا اتحاد مصغر الإسمين فى اللفظ وكون المضممر المجرور كالجزم مما قبله فلا يفصل عنه بالواو فى الكتابه.

ولم يزيدها فى : عمر الإنسان وهو ما بينهما من اللحم ولا فى العمر بمعنى العمر بالضم فى نحو : لعمر الله لقله إستعمالها بالنسبه إلى عمرو علما فلم يبالوا باللبس النادر فيهما إن إتفق وإنما زيدت الواو حيث وقعت الزيادة دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب ، ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم كذا قيل.

(وزادوا فى أولئك) بعد الهمزه(واوا) مناسبه لضم الهمزه(فرقا بينه وبين إليك) بالضمير المخاطب مع - إلى - الجازه ولم يعكسوا لأن الإسم أولى بالتصرف

والزيادة.

(وأجرى عليه أولاء) وهؤلاء ممدودتين وكذا أولئك مقصورا مع عدم اللبس المذكور للإلحاق فى معنى الإشاره والجمعيه وأما الأولى المقصور الموصول الجمعى المعرف باللام كما فى قوله :

نحن أو أنتم الأولى الفوا الحق فبعدا*

للمبطلين وسحقا

الأصل فيه عدم زياده الواو لعدم الإلتباس.

وزادوا الواو المناسبه لضمه الهمزه من نحو : قولك رأيت أولى مال ، ومررت بأولى مال أى ذوى مال ، لئلا يلتبس بىالى الجاره وحمل عليه أو لو رفعا وإن لم يلتبس بها.

(وأما النقص) وهو أن ينقص حرف من حروف اللفظ فى الخط بأن لا يكتب ذلك الحرف (فإنهم كتبوا كل) حرف (مشدّد بالادغام من كلمه واحده حرفا واحدا) مع أنه حرفان حقيقه فنقصوا حرفا واحدا فى الخط ليحصل التخفيف فيه كما حصل فى اللفظ وذلك (نحو : شدّ - ومدّ - وإدكر - وأجرى نحو : قتت) بصيغه المتكلم ، أو المخاطب من : القت بالقاف وتشديد التاء وهو تمّ الحديث (مجره) فى الغالب فكتب المشدّد فيه بصوره حرف واحده وإن كان المتماثلان المدغم أحدهما فى الآخر فى كلمتين لتنزيل شدّه إتصال تاء الضمير الذى هو الفاعل بالفعل منزله الوحد.

(بخلاف نحو : وعدت) فإنه يلزم كتابه المدغم فيه المتقاربين فى نحوه بصورتى الحرفين مع شدّه الإتصال لعدم التماثل.

(و) بخلاف (نحو : أجهه) بصيغه الأمر مع المفعول بمعنى إضرب جبهته فإنهما يكتبان مع تماثلهما فى نحوه بحرفين لأن إتصال المفعول بالفعل ليس فى مرتبه إتصال الفاعل به.

ص: ٥٦٦

(وبخلاف لام التعريف مطلقا) سواء كان ما ادغمت هي فيه مماثلا لها(نحو : اللحم) أم مقاربا(و) ذلك ونحو : (الرجل لكونهما) أى اللام وما بعدها(كلمتين) ليس إتصال أحديهما بالأخرى كإتصال الفاعل بالفعل.

(ولكثره اللبس) بما دخل عليه حرف الإستفهام لو إكتفى بكتابه المدغم فيه نحو : أَرَجُل ، وَالْحَم ، ولا يجدى وضع صورته رأس الشين التى هي علامه التشديد عليه فى دفع الإلتباس فى أصل الرّسم لخروجها منه مع إحتمال تطرّق الخفاء إليها كالنقطه وما ذكر من إثبات لام التعريف فى نحو : ما ذكر كائن.

(بخلاف الّذى والتى) فى المفرد(والّذين) فى الجمع من الموصول فإنّ اللام كالجاء منها(لكونها) لازمه(لا تنفصل) عنها فى حال من الأحوال كالجاء من الشىء فكأنهما كلمه واحده فاكتفى فى الخط عن المدغمه والمدغم فيها بلام واحد كالحرف المشدد من كلمه واحده والمحذوفه هى أوّل إسم الموصول لكون حرف التعريف جىء به لمعنى ، فيخل حذفه بالمقصود ، كذا قيل والأمر فيه هين.

(ونحو : الّذين فى التثنيه) نصبا وجرا يكتب (بلامين للفرق) بينه وبين الجمع الّذى هو لزياده ثقله المعنوى بالتخفيف اللفظى تنزيلا- لثقل المعنوى منزله اللفظى ثمّ يجرى على الخط حكم اللفظ فيخفف فيه (وحمل التين) فى تثنيه المؤنث (عليه) أى على الّذين فى تثنيه مذكر وإن لم يكن فيه لبس عند حذف اللام لكون المؤنث فرع المذكر وكذا : حمل الذان فى المذكر رفعا عليه وإن لم يلتبس بشىء.

(وكذلك اللاتون وأخواته) وهى اللاتى ، واللواتى ، واللأتى ، واللآء ، يعنى إن هذه مثل : اللّذين ، واللّتين ، فى الكتابه بلامين لأنّ اللام من جملتها لو كتب بلام واحده لربّما إلتبس - بإلّا - فى الرسم وحمل عليه البواقى كذا يقال.

وهنا وجه آخر وهو أن حذف إحدى اللامين فى : الّذى ، والتى ، لكراهه إلتزام رسم حرف التعريف أو شبهه فيهما مع البناء وشبه الحرف ، وإثباتهما فى المثنى لبعده بالتثنيه التى هى من خواص الأسماء عن شبه الحرف.

وفى اللّاماتى وأخواته لمعنى الجمعيه الّتى ليست فى الحروف وأمّيا الجمع المذكور فأثبتتاه مع الواو على لغه من أعربه بها رفعا كما فى :

نحن اللذون صبّحو الصّباحا

يوم النخيل غاره ملحاحا

وحذفت منه إحداهما على لغه من إلتزام الياء فى الأحوال كلّها للبناء المعترف فيه الحرف فرقا بين اللّغتين وكأنهم حملوا عليه فى حذف إحدى اللّامين ما هو مثله فى التلّفظ أعنى المنصوب والمجرور بالياء على لغه المعربه لأنّ الأصل والأكثر فيه البناء مع ما فيه من التمييز عن المثنى.

(ونحو : ممّ ، وعمّ ، وأمّيا ، وإلّما) فى من ما - وعن ما - وأن ما - وأن لا بأن الشرطيه مع ما ولا وأمثال ذلك ممّا أدغم فيه آخر كلمه فى أوّل كلمه اخرى وكتب الحرفان حرفا واحدا (ليس بقياس) والقياس كتابتهما على حرفين لكونهما من كلمتين وقد تقدم الوجه فى كتابتهما على حرف واحد.

(ونقصوا من بسم الله الرّحمن الرّحيم الألف) من إسم (لكثرته) أى كثره هذا الكلام الشريف فى الاستعمال (بخلاف بإسم ربّك ونحوه) مثل : بإسم الرّحمن فإنّ الألف تثبت فى هذين وأمثالهما لأنها ليست مثله فى كثره الإستعمال.

(وكذلك الألف) متوسطة (من إسم الله والرّحمن) فإنّهم نقصوها من هذين الإسمين الشريفين مطلقا سواء كانا فى البسملة أم فى غيرها لكثرتهما فى الكلام.

(ونقصوا من نحو للرجل - وللدار - جرّا) أى مع اللّام الجر (وإبتداء) أى عند كونه مبتداء أى مع لام الإبتداء (الألف لئلا يلتبس بالنفى) لو كتب بالألف هكذا لا لرجل على ما هو القياس فى رسم اللّام فى الجر والإبتداء من الوصل بما بعدها.

(بخلاف بالرجل بياء الجر) ونحوه مثل : كالرجل ، وفالرجل فإنّ الألف تثبت فى نحوه لعدم اللبس مع الألف.

(ونقصوا مع الألف اللّام أيضا ممّا أوله لام) أى أوّل حرفه لام وعزّف باللّام

ودخله لام الجر والإبتداء (نحو: للحم - وللبن) فنقصوا الألف من نحوهما لما مرّ من اللبس بالنفى ، ونقصوا اللام كراهه إجتماع ثلاث لامات إحديهما الجزء الأول من الكلمه والثانيه لام التعريف والثالث لام الجر والإبتداء.

وقيل الأحوط فى مثله كتابه اللّامات لئلا يلتبس المعرف بالمنكر (و) نقصوا من قولك (إبنك بارّ) أى إبنك ذو برّ فى الإستفهام.

(ونحو: إصطفى البنات) فى الإستفهام أيضا (ألف الوصل) الّتى تحذف فى اللفظ كراهه إجتماع صورتى الألفين لهمزه الوصل وهمزه الإستفهام ولكون المحذوفه هى الوصلية تكتب حرکه الإستفهاميه عند كتابه الحرکه مثلا تكتب الفتحه الّتى هى حرکه الإستفهاميه على همزه إصطفى دون الكسره الّتى هى حرکه الوصلية.

(وجاء فى نحو: الرّجل) من المعرف باللّام الّذى دخلت عليه همزه الإستفهام (الأمران) وهما حذف إحدى الهمزتين كراهه إجتماعهما وإثباتهما جميعا فى الخطّ لأنهما تثبتان فى اللفظ لئلا يلتبس الإستفهام بالخبر ، كما مرّ فى إلتقاء الساكنين.

(ونقصوا من إبن) بصيغه المفرد (إذا وقع صفه بين علمين ألفه نحو: هذا زيد بن عمرو) ولكثره إستعمال الإبن الجامع لهذه الصّيفات فحذفت ألفه خطا كما تحذف لفظا ، وحذفت تنوين موصوفه لفظا أيضا وجوبا كما فى الخط ، بخلاف زيد بن عمرو على تقدير إبن عمرو خبرا.

(وبخلاف المثنى) نحو: جاء الزيدان إبننا عمرو وبخلاف ما لم يكن بين العلمين نحو: جائنى زيد ابن أخى والرّجل ابن زيد ، والعالم بن الفاضل فإن ألف من ابن تثبت فى جميع هذه الصور لعدم كثره شىء منها مثل: كثره ما حذفت هى منه ويحسن إثباتها فى الواقع صفه بين علمين إذ كان موصوفه فى آخر سطر وهو فى أوّل سطر آخر ، وحينئذ إن كان السطر الّذى فى آخر الموصوف فى آخر صفحه وما فى أوّله الصفه أوّل صفحه اخرى كان الإتيان أحسن منه فيما ليس كذلك.

(ونقصوا ألف) قولك (ها) من حروف التنبيه (مع) أسماء (الإشارة نحو: هذا، وهذه، وهذان، وهؤلاء) لكثرة إستعمالها معه (بخلاف) قولهم (هاتا - وهاتي) فإن ألفها تثبت مع كل منهما (لقلته، فإن جاءت الكاف) فيما حذفت معه الألف (ردت ألفه نحو: ها ذاك وها ذانك لاتصال الكاف) بذا وصورته كالجاء منه فكرهوا إمتزاج ثلاث كلمات.

(ونقصوا الألف من ذلك وأولئك) وتصاريهما نحو: ذلكما - وذلكم - وأولئكما - وأولئكم إلى ذلكن - وأولئكن.

(ومن الثلاث والثلاثين ومن لكن ولكن) بالتخفيف والتشديد لكثرة إستعماله المناسبه للإختصار والتخفيف فى الجميع مع كراهه صوره لا النافيه فى الأخيرين.

وكأنهم إختاروا زياده الواو على إثباه الألف فى أولئك للتمييز عن إليك بإلى الجاره والكاف للحمل على المفرد وهو ذلك فى حذف الألف فإن الجمع فرع المفرد.

(ونقص كثير) من الوراقين (الواو من داود) كراهه إجتماع الواوين (والألف من إبراهيم - وإسماعيل - وإسحق) لكونها أعلاما كثيره الإستعمال.

(و) نقص (بعضهم الألف من: عثمان - وسليمن - ومعنويه) للعلميه والكثرة، وكأنها لم تكثر كثره إبراهيم والإسمين بعده وذكر نجم الأئمه رضى - أن القدماء من ورّاقى الكوفه كانوا ينقصون على الإطراد الألف المتوسطه إذا كانت متصله بما قبلها فى الكتابه نحو: الكافرين - والنصرين - وسلطن - فى الكافرين والنّاصرين والسلطان بخلاف ما لم يتصل بما قبلها نحو: الراسخون فى العلم - وقوامون -.

وليعلم أن نون التنوين لما كان وجوده معلوما للزومه فى كل معرب مع عدم المانع كاللّام والإضافه نقصوه خطأ للفرق بينه وبين النون الأصلى، والنون فى إضربن وإن شاركه فى العروض لكنهم أثبتوه لعدم العلم به لو لا الرسم لعدم لزومه هذا هو الأصل فى رسم نفس اللفظ لكنهم إذا قصدوا الدلاله عليه فى الرّسم كما

يدل على غيره من أحوال الكلمه من الحركات والسكّينات كتبوا له مع حركة الآخر حركة اخرى مماثله لها لمماثلته لها في العروض في الآخر مع أن تلك الحركة تتقوى به فينزل منزله تكريرها وذلك كما تكتب ضمتان على الدال في جاء زيد ، وكسرتان عليها في مررت يزيد.

(وأما البدل فإنهم كتبوا كل ألف رابعه فصاعدا في إسم أو فعل ياء) كأعطى - وأغزى - واصطفى - واستصطفى - والمصطفى - والمستصطفى - لإنقلابها ياء في نحو : أغزيت وأعطيت - والمصطفيان أو للدلاله على الإصالة (إلّا فيما قبلها) أى الألف التى قبلها (ياء) فإن كل ألف قبلها الياء نحو : أحيا - والمحيا - تكتب بصوره الألف كراهه إجتماع اليائين.

(إلّا في نحو : يحيى ورّى -) بتشديد الياء حالكونهما (علمين) كما إذا سمي رجل يحيى وامراه بريى - فإن الألف المسبوقه بالياء للفرق بين العلم من نحوهما وبين غير العلم منه كيحيا فعلا ورّيا صفه ، مؤنث ريان والعلم أولى بالياء لأن احتمال الأثقل فيه لقلته أسهل.

(وأما الألف الثالثه فإن كانت منقلبه عن ياء) نحو : الفتى - ورمى (كتب ياء) تنبيها على إنقلابها عنها (وإلّا) تكن منقلبه عنها نحو : غزا - والعصا - (فالألف) هى المكتوبه كما أنها المملفوظه لعدم الداعى إلى العدول فى الرسم عن المملفوظ.

(ومنهم من يكتب الباب كله) ثالثه كانت أو فوقها منقلبه عن الياء أم لا (بالألف) على القياس الذى هو موافقه المرسوم للمملفوظ وأما كتابه الصلوه - والزكوت بالواو فللدله على التفخيم كما مرّ.

(وعلى) تقدير (كتبه) أى كتابته (بالياء) عند من يكتبه بها فيما ذكر من الصور (فإن كان) المكتوب ألفه بالياء اسما مقصورا (منونا) نحو : هذا فتى - ومصطفى - (فالمختار أنه كذلك) يكتب بالياء لجريان ما ذكر من النكته لكتابتها بالياء مع التنوين أيضا (وهو قياس المبرّد) فى ذلك فى جميع الأحوال الثلاث الإعرابيه.

فإن إتفقت كتابه شىء من نحو ذلك بالألف كان عنده خلاف القياس ، وإن فرض إستمراره فى إصطلاح قوم من الوراقين كالشواظ المطرده فى السماع فى الألفاظ.

وقياس المازنى أن يكتب المنون المذكور فى جميع الأحوال الثلاث الإعرابيه(بالألف) الملفوظ فيه وقفا فرقا بينه وبين المنون.

(وقياس سيويه) أن يكتب المنون (المنصوب بالألف) على القياس المطرد فى غيره من المنونات المنصوبه(و) يكتب (ما سواه) وهو المرفوع والمجرور(بالياء) للثكتة المذكوره.

(و) يتعرف (الواو) التى هى أصل الألف (بالثنيه) المقتضيه للردّ إلى الأصل (نحو : فتیان) فى فتى (وعصوان) فى عصى (و) يتعرف ذلك أيضا(بالجمع) الذى وقع فيه الردّ إلى الأصل (نحو : الفتيات - وقنوت) كلاهما بالألف والتاء فى جمع فتات تأنيث الفتى وقنات بالقاف والنون للرمح.

بخلاف الجمع الذى يحذف فيه كالمصطفين فى جمع المذكر فإنّ الألف تحذف منه فلا يتعرف به الأصل.

(و) يتعرف أيضا(بالمّرّه) المستعمله فى كلامهم فى مصدر الفعل (نحو : رميه - وعزوه) بفتح الأوّل فى مصدر رمى - وغزا.

وبالنوع فى المصدر نحو : رميه - وغزوه - بكسر الأوّل فى مصدر الفعلين.

(و) يتعرف أيضا(بردّ الفعل) وإرجاعه إلى (نفسك) بأن توصله بضمير المتكلم لإسناده إلى نفسك وحدك (نحو : رميت وعزوت) أو مع غيرك نحو : رمينا - وغزونا - وكذلك ضمير الخطاب فى المذكر والمؤنث فى الواحد وغيره.

(و) يتعرف أيضا(بالمضارع نحو : يرمى - ويغزو) فإن مضارع الناقص اليائى يظهر فيه الياء إذا كانت على «يفعل» بالكسر ومضارع الواوى يظهر فيه الواو إذا

كان على «يفعل» بضم ، بخلاف يخشى - ويرضى - على «يفعل» بالفتح فإنّ اللّام فيه تقلب ألفا.

(و) يتعرف أيضا(بكون الفاء واوا نحو : وعى) فلائذّ الحديث يعيه وعيا إذا حفظه فإنّه يعلم كون اللّام ياء فى مثله لعدم ما فاؤه ولامه كلاهما واوان فى كلامهم.

(وبكون العين واوا نحو : شوى) اللّحم فإنّ اللّام حينئذ يكون ياء إذ ليس فى كلامهم ما عينه ولامه كلاهما واوان (إلا ما شذ فى نحو : القوى - والقصى) كلاهما كصرد فى جمع القوّه والصوّه بتشديد الواو فيهما فإنّ العين واللّام فى هذين واوان وألف الجمعين منقلبه عن الواو لكنّها لقلّتها تكتب بالياء حملا- على الغالب فى نظائرها ممّا عليه الواو والصوّه بالمهملة العلم من الحجاره ويقال لغير ذلك أيضا فهذا حكم ما علم أصله من الألف.

(فإن جهل) بأن لم يكن أحد الامور المذكوره لمعرفة الأصل (فإن أميلت) الألف فيه (فالياء) فيه هى المكتوبه فى رسمها لإمالتها إليها وذلك (نحو : متى وإلا) تمل (فالألف) الملفوظه هى المكتوبه على القياس (وإنما كتبوا لدى) وهو ظرف بمعنى - عند - (بالياء) مع أنه مجهول الحال وليس موقعا للإماله (لقولهم لديك) بالياء فى حال الإضافه إلى الضمير.

(وكلما يكتب على الوجهين) بالألف وبالياء لإحتمال أن يكون أصله الواو ، وأن يكون أصله الياء فإن قلب ألفه تاء فى كلتا للمؤنث يشعر بكونه واويا كأخت وجواز إمالته مؤذن بكونه يائيا لأنّ الكسره فى أوّل الثلاثى لا تمال لها الألف الثالثه المنقلبه عن الواو فهذا حكم الألفات فى الأسماء والأفعال.

(وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير : بلى) لمجىء الاماله فيها(وإلى - وعلى) لإنقلاب ألفهما ياء مع الضمير نحو : إليك - وعليك مع إماله إلى إذا جعلت إسما(وحتى) فإنّها وإن لم ينقلب ألفها ياء فيما ندر من اتصالها بالضمير كقوله :

فلا والله لا يبقى أناس

فتى حتاك يا ابن أبي زياد

لكنها حملت على إلى للتماثل في معنى الإنتهاء والغايه مع أن ألفها رابعه في الطرف فتمال اسما.

وليكن هذا آخر العجالة التي قصد تعليقها على هذه الرساله مع الإحتراز عن الإجاز المخل والإطاله والعدر عمّا فيه من السهو والخلل وقلّه البضاعه وكثره الشواغل وتوافر الدواعى إلى العجل.

واتفق تعليقها على يد مؤلفها المذنب الرّاجى عفو ربّه ومولاه وشفاعه من شفاعتهم غايه المناه والخلوص فى ولائهم زخره لأولاه وأخراه ، فى عدّه أشهر خاتمتها خاتمه شهر رمضان المبارك من السنه الثامنه من المائه الثانيه من الألف الثانى من الهجره ، والحمد لله المحمود فى أفعاله والصلاه على سيّد رسله وآله.

ص: ٥٧٤

قد تمّ - بعون الله - مراجعته هذا الشرح المعروف بكمال لمؤلفه : محمّد الشهير بكمال الدين ، وتحقيقه ، والتعليق عليه من خلال أكثر من سنه آخرها ليله الأربعاء الموافق ٢٧ من شهر شعبان عام ١٤١٩ هـ من هجره الرسول الأكرم محمّد بن عبد الله - صلّى الله تعالى عليه وسلّم - .

سعدى محمودى محمّد أمين هورامانى

کردستان - مريوان

ص: ٥٧٥

مقدمه.....	١
[تعريف علم الصّرف].....	٥
[أصول الأبنیه].....	٩
أحكام القلب.....	١٦
[علامات القلب].....	١٦
الحذف.....	٢٣
الصحيح والمعتل.....	٢٤
[أنواع المعتل].....	٢٤
[تقسيم آخر للأبنیه].....	٢٤
[أبنیه الاسم الثّلاثی المجرّد].....	٢٦
[أبنیه الاسم الرّباعی المجرّد].....	٢٧
[أبنیه الاسم الخماسی المجرّد].....	٣٣
[أبنیه المزید].....	٣٥
١ - الثّلاثی والرّباعی.....	٣٥
٢ - الخماسی.....	٣٥

دواعى أحوال الأبنية]..... ٣٧

أبنية الفعل الماضى الثلاثى]..... ٣٨

١ - الثلاثى المجزّد]..... ٣٩

٢ - الثلاثى المزيد]..... ٤٣

معانى هيئات الأفعال]..... ٤٥

أفعال الاعراض]..... ٤٥

أفعال الطّبائع]..... ٤٥

معانى الأفعال]..... ٤٩

١ - معانى «أفعل»..... ٤٩

٢ - معانى «فعل»..... ٥٢

٣ - معانى «فاعل»..... ٥٣

٤ - معانى «تفاعل»..... ٥٥

٥ - معانى «تفعّل»..... ٥٦

٦ - معانى «أنفعل»..... ٥٨

٧ - معانى «إفتعل»..... ٥٨

٨ - معانى «إستفعل»..... ٥٩

أبنية الماضى - الرباعى]..... ٦٠

١ - الرباعى المجزّد..... ٦٠

٢ - الرباعى المزيد فيه..... ٦١

أبنية المضارع]..... ٦١

[أبينته من الماضي الثلاثي]..... ٦١

١ - المجزّد..... ٦١

٢ - المزيد..... ٦٧

ص: ٥٧٨

- [أبنیه الصفه المشبّهه]..... ٧٠
- أبنیه المصادر الثلاثیه..... ٧٣
- [١ - المجرّد]..... ٧٣
- [٢ - الثلاثی المزیّد فیہ والرّباعی]..... ٧٧
- أبنیه المصدر المیمی..... ٨١
- [أبنیه الرّباعی المجرّد]..... ٨٤
- بناء اسم المرّه والنوع..... ٨٥
- أبنیه أسماء الرّمان والمكان..... ٨٧
- أبنیه اسم الآله..... ٩٢
- أحكام التصغیر..... ٩٤
- [تصغیر الجمع]..... ١٢١
- [تصغیر الترخیم]..... ١٢٤
- [تصغیر المبئیات]..... ١٢٦
- [تصغیر الضمائر ونحوها]..... ١٢٨
- أحكام المنسوب..... ١٣٠
- [النّسب لما آخره یاء]..... ١٤٣
- [النسب لما فی آخره الیاء والواو الساکن ما قبلهما]..... ١٤٥
- [النسبه لما آخر یاء من قبلها حرف عله]..... ١٤٦
- [النسبه لما آخره همزه قبلها ألف]..... ١٤٧
- [النسبه لما آخره واو أو یاء قبلهما ألف]..... ١٤٩

[النسبه إلى ما جاء على حرفين]..... ١٥٠

[النسبه للمركب]..... ١٥٨

ص: ٥٧٩

- ١٥٩[النسبه إلى المرکب الاضافى].
- ١٦١[النسبه إلى الجمع].
- ١٦٢[شواذ النسب].
- ١٦٣[النسبه بغير الياء].
- ١٦٧[أبنیه جمع التکسیر].
- ١٧٨[جمع الثلاثى المذکر - المجزء -].
- ١٨٢[جمع المؤنث السماعى].
- ١٨٣[جمع الصفه من الثلاثى].
- ١٨٦[الصفات تجمع جمع التصحيح].
- ١٨٧[جمع المزيد منه].
- ١٩٦[جمع فاعل الاسم].
- ١٩٧[جمع فاعل الصفه].
- ١٩٩[جمع ما آخره ألف التأنيث].
- ٢٠٣[جمع «أفعل» اسما وصفه].
- ٢٠٦[جمع «فعلان» اسما وصفه].
- ٢٠٧[جمع سائر الصفات].
- ٢٠٩[أبنیه الجمع من الرباعى].
- ٢١٢[جمع الخماسى].
- ٢١٢[اسم الجنس].
- ٢١٣[اسم الجمع].

.....[شواذ الجمع]	٢١٤
.....[جمع الجمع]	٢١٥
.....التقاء الساكنين	٢١٦
.....أحكام الابتداء	٢٣٦
.....[همزه الوصل]	٢٣٦
.....أحكام الوقف	٢٤٤
.....أحكام المقصور والممدود	٢٤٨
.....أحكام ذى الزيادة	٢٧٤
.....١ - حروف الزيادة	٢٧٤
.....٢ - معنى الإلحاق	٢٧٥
.....٣ - طرق معرفة الحرف الزائد	٢٧٨
.....١ - الاشتقاق المحقق	٢٧٩
.....٢ - عدم النظير	٣٠٢
.....٣ - غلبه الزياه	٣٠٩
.....[تعيين الزائد فى التضعيف]	٣١٠
.....[موارد جواز التضعيف وعدمه]	٣١١
.....[تعدّد غلبه الزيادة]	٣٢٥
.....الإمالة	٣٣٦
.....[١ - تعريف الإمالة]	٣٣٦
.....[٢ - أسباب الإمالة]	٣٣٦

[٣ - موانع الاماله]..... ٣٤٢

[٤ - إماله الحروف]..... ٣٤٨

ص: ٥٨١

- ٣٥٠[إمالة الفتحه منفرده]
- ٣٥٢ تخفيف الهمزه
- ٣٥٣[تخفيف الهمزه الساكنه]
- ٣٥٤[مبحث المتحرّكه]
- ٣٧٠[تخفيف الهمزتين المجتمعين]
- ٣٨١ أحكام الإعلال
- ٣٨٦ [١ - إعلال الفاء]
- ٣٨٩[حذف الواو والياء فائين]
- ٣٩٣ [٢ - اعلال العين]
- ٣٩٧[تصحيح العين إذا اعتلت اللّام]
- ٤٠٢[بعض ما لا يعمل من الصيغ]
- ٤٠٨[إعلال الواو والياء همزه]
- ٤١٢[حكم الياء إذا كانت عينا «لفعلى»]
- ٤١٦[حكم الواو المكسور ما قبلها عينا]
- ٤١٩[قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء]
- ٤٢٢[الاعلال بالنقل]
- ٤٣٢ [٣ - إعلال اللّام]
- ٤٣٤[قلب الواو ياء وهى لام]
- ٤٣٨[قلب الواو والياء همزه طرفا]
- ٤٤٠[قلب الياء واوا والواو ياء فى الناقص]

٤٤٢[قلب الياء ألفا والهمزة ياء]

٤٤٥[اسكان الواو والياء]

ص: ٥٨٢

- ٤٤٨[حذف الواو والياء لامين]
- ٤٤٩[حذف اللّام سماعا]
- ٤٥٠مبحث الإبدال
- ٤٥٢[حروف الابدال]
- ٤٥٤[مواطن ابدال الهمزه]
- ٤٥٦[مواطن ابدال الألف]
- ٤٥٧[ابدال الياء]
- ٤٦٠[إبدال الواو]
- ٤٦١[إبدال الميم]
- ٤٦٣[إبدال النون]
- ٤٦٣[إبدال التاء]
- ٤٦٥[إبدال الهاء]
- ٤٦٨[إبدال اللّام]
- ٤٦٩[إبدال الطاء]
- ٤٦٩[إبدال الدال]
- ٤٧٠[إبدال الجيم]
- ٤٧٢[إبدال الصاد]
- ٤٧٢[إبدال الزاى]
- ٤٧٥أحكام الإدغام
- ٤٧٦[١ - إدغام المثلين]

[موارد امتناع الادغام]..... ٤٨١

[٢ - إدغام المتقاربين]..... ٤٨٥

ص: ٥٨٣

٤٨٥	[مخارج الحروف]
٤٨٩	[مخارج الحروف الفرعيه]
٤٩٢	[صفات الحروف]
٤٩٨	[طريق إدغام المتقاربين]
٥٠٠	[امتناع إدغام المتقاربين]
٥٠١	[امتناع إدغام المتقاربين لأجل صفه الحرف]
٥٠٥	[إدغام حروف الحلق]
٥٠٦	[إدغام غير الحلق]
٥٠٧	[إدغام اللّام المعرّفه]
٥٠٨	[إدغام النون]
٥١٢	[إدغام تاء الافتعال]
٥١٧	[تاء مضارع تفعل وتفاعل]
٥٢١	الحذف
٥٢٦	مسائل التمرين
٥٤٦	الخط
٥٧٧	فهرست الموضوعات

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

عنوان المكتب المركزى

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونى : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزى ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

